الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر وإشكالية التنمية الإقتصادية في الجزائر

- دراسة تحليلية تقييمية -

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية
تخصّص: إقتصاد دولي

من إعداد المترشّح:
طالم علي

تحت إشراف:
أ.د/ فيلالي بومدين

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ صالح إلياس	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د/ فيلالي بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا
أ.د/ شريّط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مناقشا
أ.د/ بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د/ بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا
د/ صحراوي بن شيحة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

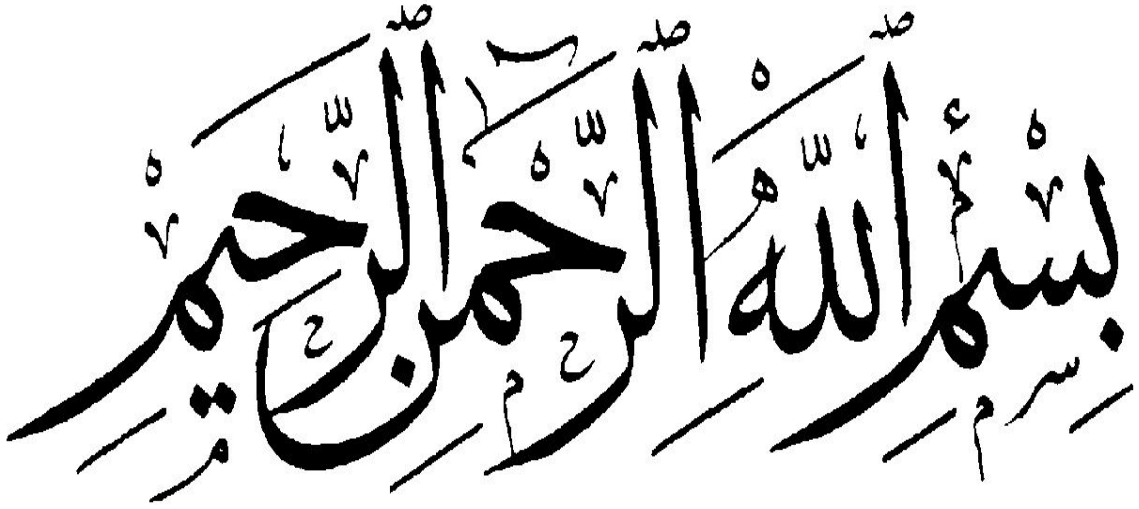
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

عملا بقوله تعالى ' لئن شكرتم لأزيدنكم ' واقتداءا بسنة خير الرسل محمد عليه الصلاة والسلام القائل 'من لم يشكر الناس لم يشكر الله '.

بداية الحمد والشكر لله الذي وفقني ومنحني القوة لإنجاز هذا العمل المتواضع؛

أتقدم بخالص الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور *"فيلالي بومدين"*، الذي تحمل مهمة ومشقة الإشراف، فلم يبخل عليّ طيلة مشوار إنجاز هذا البحث بإرشاداته وتوجيهاته السديدة والمتابعة المستمرة بأدق التفاصيل أدامه الله في خدمة العلم وزاده في ميزان حسناته؛

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الأفاضل كل بإسمه الخاص مسبقا أعضاء اللجنة الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة؛

لا يفوتني أن أشكر كل العمال والعاملات على مستوى المكتبات بجامعة سيدي بلعباس، الجزائر العاصمة، تيارت، الشلف لتقديم المساعدة ومنح العديد من المراجع، وأقصد بالضبط رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه؛

أتقدم بشكري الجزيل أيضا إلى كافة الأساتذة الذين تعلمت على أيديهم ولو حرفا واحدا من المسار الإبتدائي حتى المسار الجامعي.

كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

في الأخير أسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل قارئه، وأن يتقبله في ميزان الحسنات، إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

الطالب: طالم علي

T.A

إهـــــداء

إننا لا نملك في هذا المقام إلا أن نتقدّم بالشّكر والعرفان والإمتنان لمن كانوا لنا سندًا على هذا الدّرب الذي سرناه، لنهديهم محصلة عملنا المتواضع وأخص بالذّكر:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما؛

كل إخوتي وأخواتي، جميع الأهل والأقارب رفقاء دربي وشركاء رحلتي؛

كافة من تشرّفت بصحبتهم واستأنست برفقتهم عبر مختلف مراحل حياتي العلمية بكافة أطوارها،
إلى كل من أشعل شمعا ليضيء لنا طريق التنمية و يخرجنا من حلقة التخلف؛
كل من وهّب نفسه للعلم وكان دليله ومبتغاه؛

إلى وطني الجزائر، حبًا وإخلاصا؛

إلى كل هؤلاء، وإليك أنت متصفّح هذه الأطروحة أهدي هذا العمل.

الطالب: طالم علـي
T.A

الملخّص: لقد عرف مصطلح التنمية تطوّرات هامة منذ تبّنيه في خمسينيات القرن العشرين من طرف علم الإقتصاد، بالّنظر إلى التّحولات العميقة التي عرفها العالم ولا زال يعرفها، هذه التحوّلات أثّرت ولا زالت تؤثر بشكل عميق في مفهوم التنمية ومحتواها، فالأمر لا يتعلّق بذلك المفهوم الكلاسيكي الذي إعتبر العملية هي تجميع كّمي لعوامل الإنتاج، بل تعني أن نولي العناية للّنوعية، نوعية الحياة والمؤّسسات. لقد إتّضح جلّيا بأّن واقع السّياسات التنموية المتّبعة في الّدول الّنامية يكمن في السّعي للوصول إلى نمط الحياة الغربية دون مراعاة الهيكل الإقتصادي والإجتماعي ممّا خلق نوعاً من التنمية الضعيفة، كما فشلت الّنماذج التنموية المطّبقة في هذه البلدان بسبب تركيزها على الجانب المادّي دون مراعاة البعد الإنساني فيها بإعتبار أّن الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية وغايتها في نفس الوقت ولأّنها لم تكن نابعة من خصوصياتها وتوجّهها الحضاري. تسعى العديد من الّدول المتخلّفة إلى الوصول لحالة التنمية بشكل أو بآخر، يلزم تحقيق ذلك توافر مجموعة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، يأتي في مقدّمتها بصفة عامة رأس المال البشري بالإضافة إلى الخبرة الفّنية والعلمية كونهما يمثّلان عصب التنمية في العصر الحديث.

لقد أعطى الفكر الإقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة بإعتباره أحسن مورد أجنبي مكّمل للموارد المحلّية المستخدمة في تمويل برامج التنمية، كما أكّدت العديد من الّدراسات الّنظرية والتّجارب التطبيقية بأن هناك الكثير من الأثار الإيجابية على البلدان المضيفة إذا ما أحسنت هذه الّدول إختيار مشروعاتها وإختيار شركائها الأجانب. الأهمية الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية لا تعتمد على حجم هذه الاستثمارات أو سرعة تدفّقها فحسب، بل تعتمد أيضاً على مدى إستجابتها لكافّة متطلّبات النمو المتوازن للقطاعات الإقتصادية المختلفة داخل البلد.

مّرت الجزائر منذ الإستقلال بمراحل تجسّدت في برامج ومخطّطات تنمويّة مبنية على النظام الإشتراكي وأخرى قائمة على مبادئ وأسس إقتصاد السوق، أملا منها أن تحقّق لها أهدافها وتضمن لها الّرقي الإجتماعي والإقتصادي، تم إعتماد أسلوب التّخطيط الممركز كوسيلة للوصول إلى هذه الأهداف، لكن بعد الأزمة النفطيــة عام 1986 تم تبّني سلسلة من الإصلاحات بعضها محلي والبعض الآخر مفروض من قبل المؤّسسات الّدولية، هذه الإصلاحات قد نجم عنها آثار إجتماعية حتمية نبدأها بمشكلة البطالة، تدهور القدرة الشّرائية للمواطن نتيجة إلغاء الدعم وتفشي ظاهرة الفقر. لأجل المحافظة على التّوازنات الإقتصادية والقضاء على الآثار الإجتماعية السّيئة، وضعت الجزائر برنامجاً للإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، وهو كفيلاً بمكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التّوازن الجهوي وكذا تحقيق تنمية شاملة ومستديمة، حيث شهد الإقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الثالثة تحسّنا مقبولا نوعاً ما على جميع الأصعدة، ذلك من خلال عدّة مؤشّرات توحي بوجود وفرة مالية لعلّ أهمّها وفرة الإحتياطات من الّنقد الأجنبي التي بلغت سنة 2013 حوالي 184 مليار دولار. الغريب أّن أغلبية التّجارب التنموية تميّزت بالتّركيز على الجوانب المالية وراهنت عليها لرفع معدّلات النمو، لكن في الواقع لا تنمية إقتصادية حقيقية أُنجزت بالشّكل الذي كان مأمولاً ولا تنمية بشرية تحقّقت وأّمنت حياة كريمة للمواطن الجزائري.

في الوقت الذي تتنافس فيه الدّول على تحسين مناخ أعمالها لإستقطاب الرّساميل الأجنبية، تبقى الجزائر على نمط تسيير إداري بيروقراطي وعلى إطار تشريعي متقلّب منذ مطلع التّسعينيات، لا يتيح للشّركات الحصول على رؤية واضحة، ضعفاً في الأداء وسيّادة السّوق الموازية. فرغم صدور العديد من النّصوص التّشريعية، وفي مجال تدعيم الغطاء القانوني تم إنشاء هياكل إدارية مكلّفة بترقية ودعم الإستثمار، إلاّ أنّ حصيلة التّدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر تبقى ضعيفة بالنّظر لوجود العديد من العقبات التي لا يمكن إنكارها. وعليه يمكن القول بأنّ المناخ العام للأعمال لم تطرأ عليه تغيّرات جوهرية في الواقع، إذ بعيداً عن الخطابات المطمئنة فإنّ الإصلاحات الموعودة تراوح مكانها، يصف بعض المستثمرين مسار الأعمال في الجزائر بمسارات المقاتل، رغم ما تتمتّع به السّوق الجزائرية من مزايا نظرية ومن إمكانية تحقيق عائد إستثمار في مدة زمنية قصيرة لكونها سوقا بكراً.

الدّور الذي أحدثته التّدفقات الواردة في الإقتصاد الوطني خلال الفترة (2002-2014) كان ضعيفا، حيث تبقى مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية في إجمالي التّكوين الرّأسمالي قليلة، على مستوى ميزان المدفوعات لم يساهم هذا الإستثمار في ترقية وزّيادة الصّادرات ولم يخفض من الواردات وفي المقابل فاقت التّحويلات المالية التي يجريها المستثمرون الأجانب حجم التّدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية وأصبحت الجزائر شبه مصدّرة لرأس المال، كما تبقى مساهمة هذه الاستثمارات في توفير مناصب الشّغل جدّ محدودة.

الملفت للإنتباه أنّ أغلبية التّدفقات الواردة تتّجه لقطاع المحروقات نظراً لإرتفاع معدّل الرّبحية فيه وقلة المخاطرة، العديد من القطاعات الإقتصادية الحسّاسة والتي تمتلك فيها الجزائر كل مقوّمات الاستثمار مهمّشة ضمن قرارات المستثمر الأجنبي خصوصًا الفلاحة، السّياحة والنقل. هذا ما يطرح إشكالية عدم التوازن بين الأغراض التّنموية الطّموحة من قبل السّلطات العمومية من جهة وتوجّهات المستثمرين الأجانب من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الإقتصادية، مصدر التّمويل، التنمية البشرية، مناخ الإستثمار، الإقتصاد الجزائري والأهداف الإنمائية.

Résumé: Le terme développement a connu un développement significatif depuis son adoption dans les années cinquante du XXe siècle par l'économie , compte tenu des transformations profondes que le monde ait jamais connu, ces changements ont affecté et influencé profondément le concept du développement et son contenu, ce concept n'est pas considéré comme une pratique mais une compilation quantitative des facteurs de production , mais il signifie également que nous devons payer attention a la qualité des soins , la qualité de la vie et des institutions .

Ca a été précisé que la réalité a suivi dans les pays en développement, des politiques de développement qui résident dans la quête pour atteindre le mode de vie occidental, sans tenir compte de la structure économique et sociale, en créant un développement faible. Les modèles de développement appliqués dans ces pays ont échoué en raison de leur focalisation sur l'aspect physique sans prendre en compte la dimension humaine, et où l'homme est un moyen de réaliser le développement et le but en même temps. De nombreux pays sous-développés qui cherchent à accéder à l'état de développement sous une forme ou une autre, nécessitent la disponibilité d'un ensemble de données économiques et sociales : vau premier plan le capital humain général, ainsi que l'expertise technique et scientifique qui représente l'épine dorsale du développement dans l'ère moderne.

La pensée économique a donné une importance cruciale aux IDE comme le meilleur fournisseur étranger des ressources locales complémentaires utilisés pour financer les programmes de développement. De nombreuses études théoriques et des essais pratiques ont confirmé qu'il ya des effets positifs sur les pays d'accueil si ces derniers font la sélection des projets et des partenaires étrangers. L'importance économique de l'investissement étranger ne dépend pas de la taille de l'investissement ou de la vitesse de l'écoulement, mais dépend de la croissance équilibrée et de toutes les exigences des différents secteurs économiques dans le pays.

L'Algérie est passée, depuis l'indépendance, par plusieurs programmes et plans de développement fondés sur le système socialiste et d'autre basés sur les principes et les fondements d'une économie de marché. Pour atteindre leurs objectifs et assurer le progrès économique et social , une méthode de planification a été adopté afin d'atteindre ces objectifs, mais après la crise du pétrole de 1986, une série de réformes ont été adopté, dont certaines locales et autres imposées par les institutions internationales, ces réformes ont conduit à des conséquences sociales inévitables , tel que le chômage, la détérioration du pouvoir d'achat du citoyen à la suite de l'élimination des subventions et la pauvreté endémique.

Afin de maintenir les équilibres économiques et éliminer les effets sociaux des mauvais programmes, l'Algérie a développé un plan pour la relance économique au cours de la période (2001-2014), qui est capable de lutter contre la pauvreté et le chômage et atteindre l'équilibre régional, ainsi que la réalisation d'un développement global et durable, la où l'économie algérienne a vu, au début du troisième millénaire, une amélioration acceptable à tous les niveaux, à travers plusieurs indicateurs qui suggèrent l'existence d'une abondance financière dont la plus importante est les réserves abondantes de devises étrangères, qui se sont élevées en 2013 a environ 184 milliards de dollars. Curieusement, la plupart des expériences de développement ont parié sur l'augmentation des taux de croissance, mais en réalité il n'y a eu ni développement économique, ni développement humain et on a encore moins réalisé une vie décente pour les algériens.

Au moment où d’autres états sont en concurrence pour améliorer leur climat d’affaires pour attirer les capitaux étrangers, Alger restent sur un modèle de gestion et une conduite du cadre législatif volatile bureaucratique depuis le début des années 90, qui ne facilite pas pour les entreprises l’obtention d’une vision claire ainsi que la faiblesse de la performance et de l'état du marché parallèle. Malgré l'adoption de plusieurs textes législatifs, et le renforcement de la couverture juridique qui a été créé, les mises à niveau coûteuses et les structures de gestion de placements de soutien, le résultat de l'afflux d'investissements directs étrangers en Algérie reste faible a cause de beaucoup d'obstacles.

On pourrait dire que le climat général des affaires n'a pas subi de changements fondamentaux, en fait, loin des discours rassurants , les réformes promises sont à l'arrêt, et certains investisseurs décrivent la marche des affaires en Algérie comme un chemin du combattant, en dépit des avantages théoriques du marché algérien et la possibilité de réaliser un rendement sur l’investissement dans une courte période de temps.

Le rôle créé par les revenus dans l'économie nationale au cours de la période (2002-2014) était faible, où la contribution de l'investissement étranger dans la formation du capital total demeure aussi faible. Au niveau de la balance de paiements, cet investissement n'a pas contribué a l’augmentation des exportations ni a la réduction des importations. En revanche, il y a eu un afflux des transferts financiers des investisseurs vers l’étranger par rapport a leur afflux de l’étrangers et donc l'Algérie est devenue un semi- exportateur de capitaux, et la contribution du reste de ces investissements est limitée pour la fourniture d'emplois.

Ce qui également intéressant, est que la majorité des fonds qui entrent sont dirigées vers le secteur des hydrocarbures en raison du taux élevé de rentabilité et absence de risque, en plus des secteurs économiques sensibles et dans lesquels l'Algérie dispose de tous les éléments d'investissement et qui sont marginalisés dans les décisions des investisseurs étrangers, notamment l'agriculture, le tourisme et les transports. Cela pose un problème de déséquilibre entre les objectifs de développement ambitieux par les pouvoirs publics d'une part et les orientations des investisseurs étrangers de l'autre.

Les mots clés*:* Les investissements étrangers directs, le développement économique, les sources de financement, le développement humain, le climat d'investissement, l'économie algérienne et les Objectifs du Millénaire pour le développement.

ـــ قائمة المختصرات المستخدمة في الدّراسة ـــ

المختصر	شـــــــرح
IDE	الاستثمار الأجنبي المباشر
PNUD	لبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة
PCSC	لبرنامج التّكميلي لدعم النمو الإقتصادي
PCCE	برنامج توطيد النمو الإقتصادي
PSRE	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي
BM	البنك العالمي (البنك الدّولي)
RDH	قرير التّنمية البشرية
ANIMA	الشّبكة الأورومتوسطية لوكالات تطوير الإستثمار
FMI	صندوق النّقد الدّولي
FNAPAA	الصّندوق الوطني لدعم الصّيد التّقليدي وتربية المائيات
CACI	الغرفة الجزائرية للتّجارة والصّناعة
CNES	المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي
CNI	المجلس الوطني للإستثمار
PNDA	مخطّط الوطني للتّنمية الفلاحية
OCDE	نظّمة التّعاون والتنمية الإقتصادية
OMS	منظّمة الصّحة العالمية
OMC	لمنظمة العالمية للتّجارة
UNCTAD	مؤتمر الأمم متّحدة للتّجارة والتنمية (باللّغة الإنجليزية)
CNUCED	ؤتمر الأمم المتّحدة للتّجارة والتنمية (باللّغة الفرنسية)
PIB	النّاتج المحلّي الخام
ALNAFT	الوكالة الوطنية لتثمين موارد النّفط
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
ANIREF	الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقّار
ANRH	الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها
APSI	وكالة ترقّية ودعم الإستثمار

ـــ قائمــة الجـداول ـــ

الرّقم	العنـــــــــوان	الصّفحة
(01-01)	النّاتج المحلّي الإجمالي للفرد لمجموعة من الدّول المتقدّمة والنّامية لسنة 2007	30
(02-01)	عدد الأطبّاء ومعدّل الوفيات لبعض الدّول	61
(01-02)	الفروقات الجوهرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	81
(02-02)	التّوزيع القطاعي لرصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم	123
(03-02)	تطوّر تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر عالميّا خلال (2001-2013)	127
(01-03)	التّقديرات والإنجازات الفعلية لإستثمارات المخطّط الثّلاثي (1967-1969)	132
(02-03)	مضمون المخطّط الرّباعي الأول للإستثمار (1970-1973)	134
(03-03)	التّقديرات والإنجازات الفعلية لإستثمارات المخطّط الرّباعي الثاني (1974-1977)	136
(04-03)	توزيع الإستثمارات للمخطّط الخماسي الثاني (1985-1989)	141
(05-03)	لمخطّطات الوطنية الخمسة للتنمية وأهم الأهداف الرّئيسية لكل مخطّط	144
(06-03)	محتويات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	160
(07-03)	مضمون البرنامج التّكميلي لدعم النمو (2005-2009)	162
(08-03)	مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي	167
(09-03)	تطوّر معدّل النّمو في النّاتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014)	169
(10-03)	تطوّر معدّلات التّضخم في الجزائر للفترة (2000-2014)	170
(11-03)	تطوّر معدّلات البطالة للجزائر خلال الفترة (2000-2014)	172
(12-03)	تطوّر الأجر الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (1992-2013)	176
(13-03)	تطوّر دليل التنمية البشرية في الجزائر خلال 2001 إلى غاية 2013	178
(14-03)	ترتيب الجزائر مقارنة بدول أخرى حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014	179
(15-03)	يوضّح نسبة التّسرب المدرسي	180
(16-03)	تطوّر مؤشّر الناتج الداخلي الخام المعادل للقوّة الشّرائية خلال (2000-2013)	181
(01-04)	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	203
(02-04)	تدفّقات الإستثمارات الأجنبية الواردة حسب المنطقة الجغرافية (2002-2014)	208
(03-04)	المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرّح بها للفترة (2002-2014)	210
(04-04)	مرتبة الجزائر الدّولية من خلال مؤشّر الحرّية الإقتصادية للفترة (2009-2014)	231

(05-04)	ترتيب الجزائر في مؤشّر الشّفافية خلال الفترة (2003-2014)	232
(06-04)	وضع الجزائر في مؤشّر جاهزيّة البنية الرّقمية خلال الفترة (2008-2013)	233
(07-04)	مقارنة التّحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات مع تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل القطاعات	236
(08-04)	مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل بالجزائر خلال الفترة (2002-2014)	239
(09-04)	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإستثمار المحلي بالجزائر خلال الفترة (2002-2013)	241
(10-04)	نسبة تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلّي خلال (2001-2013)	244
(01-05)	تطوّر الإحتياطات المؤكّدة من النّفط والغاز في الجزائر خلال (2002-2013)	249
(02-05)	نسبة صادرات المحروقات من الصّادرات الإجمالية خلال (2004-2013)	250
(03-05)	مساهمة الشّركات متعدّدة الجنسيّات في قطاع المحروقات بالجزائر	260
(04-05)	الشّراكة الأجنبية في ميدان الإنتاج	261
(05-05)	الشّراكة الأجنبية في مجال الإستكشاف	262
(06-05)	الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الفلاحة مقارنة بالنّشاطات الإقتصادية المجمّعة الأخرى خلال الفترة (2002-2014)	275
(07-05)	القوى العاملة في القطاع الصّناعي ونسبتها لإجمالي العمالة (2006-2013)	282
(08-05)	تطوّر عدد العاملين في القطاع السّياحي الجزائري خلال (1988-2013)	299
(09-05)	ميزان المدفوعات السّياحي للجزائر خلال الفترة (2001-2013)	300
(10-05)	الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السّياحة مقارنة بالنّشاطات الإقتصادية المجمّعة الأخرى خلال الفترة (2002-2014)	302

ـــ قائمــة الأشكـال البيانية ـــ

الرّقم	العنـــــــــــوان	الصّفحة
(01-02)	دورة حياة المنتوج الدّولي	74
(02-02)	تدفّقات العالمية للإستثمارات الأجنبية الوافدة خلال الفترة (1995-2014)	117
(01-03)	تطّور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1989-1998)	158
(01-04)	تدفّقات الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	204
(02-04)	التّوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال (2002-2014)	209
(03-04)	تقسيم المشاريع الإستثمارية حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2014)	211
(04-04)	نسبة مناصب العمل المستحدثة حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2014)	240
(05-04)	إجمالي الإستثمار المحلي ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي	242
(06-04)	تطّور (PIB) ونسبة تدفقات (IDE) إلى (PIB) خلال الفترة (2001-2013)	244
(01-05)	تطّور واردات وصادرات السّلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	267
(02-05)	تطّور معدّلات نمو القطاع الصّناعي خلال الفترة (2000-2013)	280
(03-05)	تطّور الإيرادات السّياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	297
(04-05)	مساهمة القطاع السّياحي في النّاتج المحلّي الإجمالي خلال (1999-2014)	298

طرحت قضيّة التنمية نفسها على شعوب العالم الثّالث غُداة الحرب العالمية الثّانية خصوصا بعد نيلها الإستقلال السّياسي، الذي لم يكن غاية في حدّ ذاته وإنما هو بداية للتطّور الإقتصادي والتّقدم الاجتماعي، لقد ظلّت هذه القضيّة تمثّل إحدى الرّهانات الكبرى للدّول النامية على إعتبار أنّها الخيار الوحيد للتحرّر من التّخلف، من هذا المنطلق وللتّخلص من هذه الحلقة وسدّ الهوّة الواسعة والمتزايدة في ميادين تراكم الثّروة والمعرفة والحرّية التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشّعوب المتقدّمة، من هنا وضعت الدّول النّامية التنمية الإقتصادية على وجه أخصّ قضيّتها الأولى وجّدت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة مادية كانت أم بشرية، كما تباينت تلك الدّول في السّياسات والإستراتيجيات المتبّناة، فقد مارست تجارب مختلفة وطّبقت مناهج متعدّدة أملاً في الوصول إلى ما هو كفيل بتحقيق طموحاتها الإقتصادية واللّحاق بركب الدّول المتقدّمة، بعضها لم يشهد التطّور في الماضي وليس لديه تجربة فيه وبعضها الآخر لا يزال في المراحل الأولى للتطّور.

لا شكّ أنّ المتتّبع لقضايا ومشكلات العلاقات الإقتصادية الدّوليةلا يُخفى عليه ما واجهته البلدان النّامية من مشاكل للحصول على التمّويل اللاّزم لتحقيق برامج التنمية بعد توجّه معظم هذه الدّول للإقتراض وما أفرزته أزمة الدّيون الخارجية من أثار خاصة منذ مطلع عقد السّبعينات من القرن العشرين، والتي تنامت ووصلت ذروتها في ثمانينات نفس القرن. فخلال هذه الفترة واجهت البلدان النامية مشاكل عديدة في خدمة ديونها الخارجية، واعتبرت هذه المشاكل في مقدّمة المخاوف بشأن أداء وتطّور الإقتصاد العالمي. لا شك أيضاً أنّ السّبب الرئيسي وراء بروز مشكلة أزمة الدّيون الخارجية لدوّل العالم الثالث يعود إلى تعرّض موازين مدفوعات معظم تلك البلدان لعجز شديد، أين تم مواجهته من خلال تزايد الإقتراض من المصادر الخاصة (البنوك وتسهيلات المورّدين) ذات الشّروط المتشّددة، كما ترتبّ على الإفراط في اللّجوء إلى هذه القروض ظهور حجم هائل من الدّيون الخارجية المستحقّة على هذه البلدان ونمو فاحش في أعباء خدمتها، بحيث وصل معدّل خدمة الدين في كثير من هذه الدّول ما يقارب 80% فأكثر من حصيلة صادرات السّلع والخدمات، ثّم تفاقمت الأزمة ووصلت إلى أقصاها حينما أصبحت مبالغ خدمة الدّيون تزيد عمّا تحصل عليه هذه الدّول من قروض جديدة ومعونات إقتصادية. لقد ترتبّ على هذه الأزمة إستنزاف إحتياطات النّقد الأجنبي وتدهور أسعار الصّرف من ناحية، إضعاف قدرة الدّولة المدينة على الإستيراد من ناحية أخرى.

إنطلاقا من هذه الوضعية الصّعبة نسبّياً، بدأت الدّول النّامية بشكل عام برامجها التنموية لأكثر من خمسة عقود، وهي تعوّل على الاستثمار الأجنبي المباشر أمالاً كبيرة وأهمية متزايدة كمصدر مكمّل لتمويل برامج التنمية لديها، بإعتبارها وسيلة لنقل التكّنولوجيا وزّيادة القدرات التصّديرية واكتساب وتنمية المهارات الإدارية والتقنية، خاصة في ظل العقبات الكثيرة التي تواجهها غالبية الدّول وفي مقدّمتها عدم كفاية المدّخرات المحلية لتوفير التمّويل اللاّزم للإستثمار المحلّي.

حقيقة للإستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في إحداث التنمية بالدّول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدّول إختيار مشروعاتها واختيار شركائهاالأجانب، فهذا المصدر يُمكن أن يسدّ الفجوة في الموارد والإمكانّيات غير المتوفّرة محلّيا، كميا ُمكن بواسطته أو بمشاركته لرؤوس الأموال الدّاخلية من زيادة الإنتاج

مّما يؤثّر إيجاباً على ميزان المدفوعات بزّيادة الصّادرات وإحلال السّلع الوطنية محل السّلع المستوردة و المساهمة في خلق المزيد من فرص العمل، وإدخال مهارات فنية وتقنية حديثة تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى أداء العمالة الوطنية. لكن الأهمية لا تعتمد على حجم هذه الإستثمارات أو سرعة تدفّقها فحسب، بل تعتمد أيضاً على مدى إستجابتها لكافةمتطلّبات النّمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة داخل البلد من جهة، ومن جهة أخرى على مدى إستعدادها للمساهمة في خلق جيلاً من المحلّيين القادرين على التّعامل مع التقّنيات المرافقة لهذه الإستثمارات بكفاءة، مّما يساهم في رفع قدرة الإقتصاد على خلق قاعدة إنتاجية ذاتّية التوّليد مستقبلاً.

الجزائر وبعد نيلها لإستقلالها السّياسي، عمدت إلى بناء إقتصادها إيماناً منها بضرورة تدعيم الإستقلال السّياسي بالإستقلال الإقتصادي، ولقد أُسندت مهّمة التنمية للقطاع العام من خلال إتباع سياسة التّخطيط المركزي، للأسف إعتمادها بالشّكل الكلي على مداخيل البترول والقروض الخارجية لتمويل التنمية، تخطيط مركزي تجسّد في العديد من المخطّطات التنموية، المخطّط الثلاثي ثم المخطّط الرّباعي الأول والثاني ثم المخطّط الخماسي الأول والثاني، إلاّ أن الأزمة الإقتصادية التي ضربت بأطنابها السّوق النّفطية جعلت من الجزائر تعتمد على القروض بشكل متزايد كمورد أساسي لإحداث العملية التنموية، في ظل أزمة 1986 لجأت إلى صندوق النّقد الدّولي والبنك العالمي، المؤسّستين اللّتين فرضتا العديد من الشّروط لإحداث عمليات تغيير على مستوى السّياسات الإقتصادية المتبّعة والدّخول مباشرة في إقتصاد السّوق. فتبّنت الجزائر برامج التثّبيت الإقتصادي التي كانت بداية الإنفتاح وتّم الشّروع في البحث عن مورد جديد للتمّويل، في جّو تسوده المنافسة ويغلب عليه القطاع الخاص. وعليه مع بداية التسّعينيات أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هدفاً وغاية لتمويل الإقتصاد والإندماج في الإقتصاد العالمي.

أولت الدّولة إهتماماً خاصّا بهذا النّوع من الإستثمارات، بعد فشل السّياسة الإقتصادية للفترة (1962-1990) واختلال التوّازنات الكلية مع تفاقم حجم الدّيون الخارجية التيكلّف تسديد خدماتها في سنة 1991 ما يعادل نسبة 75% من إجمالي إيرادات الجزائر من العملة الصّعبة، ناهيك عن الإرتفاع المتزايد في عجز الخزينة العمومية بفعل الدّيون العمومية المتفاقمة، زادتها تعقيداً الأزمة السّياسية والأمنّية. إلاّ أنّه ورغم توافر مناخ ممّيز للاستثمار الأجنبي المباشر والتحّفيزات المدرجة في مختلف التنّظيمات القانونية والمؤسّساتية التي وضعتها تحت التّصرف مقارنة بدول أخرى، لم يرقى حجم هذه الإستثمارات إلى تحقيق الأهداف التي سطّرتها من وراء هذه الإجراءات، حيث أعطت قطاعات بعينها الأولوّية في إستراتيجيتها كقطاع المحروقات في المقام الأول، بالمقابل هناك دّول لاتتوفّر على نفس الوفرة منالمحفّزاتالتي تتوفّر عليها الجزائر، إستطاعت أن تضاعف التدّفقات بإتجاهها نتائج قّياسية في الحجم والتنّوع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة فيها، وأثبتت العديد من الدّراسات بأنّ بقدر ما يوجد منمحفّزات هناكعقبات لا يمكن إنكارها التي تحول دون تطوير سّياسات جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أوجب معالجتها وبالتاّلي تكوين مناخ جذّاب وأكثر إستقطاباً.

إنطلاقا ممّا سبق إرتأينا إلى طرح وتحديد إشكالية الدّراسة التي تتمحور في التّساؤل الرئيسي التالي:

هل ساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في تحقيق لأهداف التّنموية بالقدر المقبول والمتوازن على مستوى كافّة القطاعات الإقتصادية؟.

تنبثق عن هذه الإشكالية العامّة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الأطروحة والتي يمكن إجمالها في:

- ما هي الخلفّيات الأساسية لبقاء العديد من الدّول تسبح في حلقة التّخلف ومجموعة أخرى تسير في عربة الدّول المتقدّمة، ما هي البدائل الممكنة لتجاوز هذه الحلقة؟.

- لهل يُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مورد مالي أجنبي بديل أم مكّمل لتمويل برامج التنمية في الدّول النّامية؟

- وفق أيّ رؤية أو مرجعية إستندت الجزائر في بناء نماذجها التنموية، ما هي أسباب التعثّر في إحداث التنمية في هذا البلد؟.

- كيف يُمكن وصف حجم التدّفقات الواردة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، ما طبيعة الإتّجاه المتّبع من قبل الشّركات متعدّدة الجنسّيات الوافدة خلال الفترة (2002-2014) ؟.

فرضّيات الدّراسة

من أجل دراسة الإشكالية المحوريّة السّالفة الذّكر، قمنا بصياغة جملة من الفرضّيات وهي عبارة عن إجابات مؤقتةّ ومحتملة عن الأسئلة الفرعية المطروحة، تبقى معرّضة للإختبار والمناقشة يُمكن تأكيدها أو رفضها بعد الإشارة إلى تفاصيل مختلف الفصول المكّونة للموضوع.

- **الفرضّية الأولى:** رصيد البلدان النّامية من رأس المال أقل من المستوى اللاّزم لعملية التنمية، كما أنّ هذا الرّصيد يُساءإستخدامه، يُمكن تجاوز هذه الحالة بالتّركيز على الموارد المحلّية وتدعيم الوضع بالإستثمار الأجنبي المباشر؛

- **الفرضّية الثّانية:** يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحسن مورد أجنبي مكّمل لتمويل برامج التنمية الإقتصادية في الدّول النّامية، إذا ما أحسنت هذه الدّول إختيار مشروعاتها وإختيار شركائها الأجانب؛

- **الفرضّية الثّالثة:** عرف الإقتصاد الجزائري نوعين من التنّظيم، نوع ذو تخطيط مركزي إعتمد لفترة إمتدّت من الإستقلال حتى مطلع تسعينّيات القرن العشرين، والثّاني تنظيم حرّ تحكمه نسبّيا آليات السّوق، في حين يعود سبب فشل التنمية إلى إبتعادها عن القّيم الحقيقية للفرد وتركيزها على رأس المال المادّي؛

- **الفرضّية الرّابعة:** حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفّقة إلى الجزائر ضئيل وفي إتجاه أحادي القطاع يُعاكس لأهداف السّلطات العمومية، كما تحصّل هذا البلد على مراتب متأخّرة عالمّيا ومتدنّية عربّيا خلال الفترة (2002-2014).

تحديد إطار الدّراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجّوة من هذه الدّراسة والإجابة على إشكاليّتها المحورية، توجّب علينا الإلتزام بإطار زماني ومكاني محدّد، فمن حيث الإطار الزّماني فقد إمتدّت الدّراسة من سنة 2002 أين تم ملاحظة بروز الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أكبر في العالم وفي الجزائر بصفة خاصة، إلى غاية سنة 2014 لنتمكّن من الوقوف على معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر ونتمكن من تحليلها من خلال الصّورة الإجمالية لها، أمّا الإطار المكاني فقد شملت الدّراسة الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع

- في ظلّ الفجوة الموجودة بين المدّخرات المحلية والإستثمارات المطلوبة، وكذا التّخلف التّكنولوجي الذي تُعاني منه معظم الدّول النّامية تبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة للتّمويل ونقل التّكنولوجيا، علاوة على توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع حجم التّوظيف، وعليه تم إختيار هذا الموضوع بغرض الوقوف على أهم العوامل (المحدّدات) التي تتحكّم في توجّهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع تقييم التّجربة الجزائرية في إستقطاب هذا المورد المالي الأجنبي؛

- يُعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع المتجدّدة والحسّاسة بإعتباره أحد أهم أدوات العولمة لتحقيق التنمية الإقتصادية، هذا ما أدّى إلى وجود منافسة حادّة بين الدّول النّامية لإستقطابه، ممّا جعلنا نتطرّق إلى الموضوع من أجل الوصول إلى أهم النّتائج التي تحقّقت من جراء توطينه في هذه الدّول وبالأخص الجزائر، سواءا كانت إيجابية أو سلبية وعلى ضوء ذلك نحاول تقديم بعض الإقتراحات؛

- الرّغبة في التعّرف على مختلف الجهود المبذولة من قبل الدّولة الجزائرية للترويج لمناخ الإستثمار في الجزائر والأفاق التي فتحتها أمام المستثمرين الأجانب، من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي، جعلتنا نهتم بتقييم أهم المجهودات في هذا المجال خلال الفترة (2001- 2014) وإعطاء النتائج التي تحققت وأهم الفرص المتاحة لهذا الإستثمار في الجزائر؛

- يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر المواضيع المثيرة للجدل ولضة في الجزائر، حيث يُعتبر موضوع السّاعة، إذ تعيش مرحلة التّحولات الإقتصادية وقدومها على الإنفتاح على الإستثمارات الأجنبية؛

- الرّغبة في تزويد المكتبة الجامعية الجزائرية والعربية بمرجع إضافي، لأنّ المُلاحظ هناك بعض النّقص من حيث المصادر ذات الصّلة بالموضوع، تمنّياتنا أن تكون هذه المبادرة في المستوى المطلوب؛

- إرتباط الموضوع بشكل كبير بالتّمويل والإقتصاد الدّولي والذي يمثّل صميم تخصّص الباحث.

أهمية الدّراسة

الإعتماد على التّمويل الخارجي لعملية التنمية في كافة طّياتها قد تعترضه عدّة صعوبات، عراقيل وانتقادات بفعل نطوائه على بعض المزايا التي تكون آنية مؤقّتة وأعباء مستقبلية ضخمة، حيث يستفيد الجيل الحالي من مزايا هذا التّمويل دون تحمّل أعباءه التي تنتقل إلى الأجيال القادمة، ولهذا من الضّروري إنتقاء أحسن المصادر الأجنبية التي لا تؤثّر على سّيادة الدّول والخالية من الآثار السلبية، الأمر الذي جعل من

الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصدر الخارجي المكّمل والمناسب لهذه الحالة وفق ما هو متداول في الأدب الإقتصادي المعاصر.

أثبتت العديد من الدّراسات الميدانية كافة الإيجابيات التي يحدثها هذا النّوع من الإستثمار سواءا بصفته كمصدر تمويلي خالي من التّكاليف المستقبلّية عكس حالة الإقتراض الخارجي، أو بصفته كنشاط إقتصادي يُقام في البلد المضيف له من المتوقّع أن يقدّم مزايا متنّوعة على الإقتصاد المحلّي، لكن بالشّكل المتوازن بين مختلف القطاعات الإقتصادية دون أيّ تمييز.

أهداف الدّراسة

أثارت قضّية فشل معظم التّجارب التنموية في الخروج بالإقتصاديات النامية وبالأخص الجزائر من وضعها الإقتصادي والإجتماعي المتردّي، الكثير من النّقاش والجدل حول الأسباب الحقيقية لهذا الفشل وحول مدى جدّية ما كان يطّبق من طرف هذه الدّول من سّياسات وإستراتيجيات تنموية، وعلية فكان الغرض من دراسة هذا الموضوع يهدف إلى:

- توضيح الإطار النّظري للاستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته العالمية ومحاولة الوقوف على أهمية وضرورة هذا المورد في المسيرة التنموية، من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي المعتمدة في الجزائر منذ التّسعينيات؛

- التعّرف على الجدوى الإقتصادية الإنمائية للإستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها المحتملة على الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى بعث مدى فعالية الإطار التنّظيمي (التّشريعي والمؤّسساتي)، المعتمد في إدارتها بإتجاه تحقيق الأهداف المرجّوة من تشجيعها وإستقطابها مع مراعاة توزيعها القطاعي؛

- إبراز أهّم العقبات التي يواجهها المستثمرون الأجانب في الجزائر والتّعرف على مكانة الجزائر في المؤشّرات الدّولية لمناخ الاستثمار؛

- المساهمة في إثراء النّقاش الدّائر حول إشكالية التنمية الإقتصادية في الجزائر، من خلال تقديم بعض التّحاليل والأفكار التي قد تُساعد على الفهم الصّحيح للظّاهرة والإسهام بمقترحات قد تساعد في التعاطي معها بإيجاب؛

- محاولة تقييم مختلف المخطّطات التنّموية المعتمدة في الجزائر التي طُبقت على مستوى النّظامين الأول ذات التّخطيط المركزي والثاني المعتمد على مبادئ إقتصاد السّوق، مع الإشارة إلى بعض الإختلالات التي رافقت هذه المخطّطات.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدّراسة

- تّم إتباع المنهج التاّريخي الذي يقوم على تتّبع الظّاهرة والوقائع عبر التاّريخ، هذا ما قمنا به من خلال دراسة مفهوم ظاهرة التنمية الإقتصادية والتطّور التاّريخي لها، تطّور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وفي الدّول النامية، وكذا تطّور المنظومة التّشريعيةالمتعلّقة به في الجزائر؛

- إتبّعنا المنهج الوصفي التّحليلي الذي تّم إستخدامه في جمع البيانات الكّمية المتوفّرة من الّدراسات والإحصائيات الحديثة مع إستعمالها في صورة جداول أو منحنيات بيانية ثّم تحليلها، إعطاء الأسباب ثم إستخلاص الّنتائج منها.

الّدراسات السّابقة للموضوع

- دراسة فرحي كريمة (2013) تحت عنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الّدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصّين، تركيا، مصر والجزائر، تّم طرح الإشكالية حول ما أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الّدول النامية حتى تتسارع إلى إستقطابه، ما هو واقعه في الجزائر مقارنة مع كل من الصين، تركيا ومصر؟ توصّلت الباحثة في الأخير إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يزداد أهمية في الّدول النامية يوماً بعد يوم وأضحت ترى فيه مصدراً لتمويل مشاريعها الاقتصادية وجاذباً للتكّنولوجيا الحديثة،ناقلاً للمعرفة ومساهماً في تنمية الطّدرات، كما يُعتبر أحد المصادر الهاّمة في التمّويل الخارجي للتنمية، لقد بدء هذا المصدر يحلّ بسرعة محل مصادر التمّويل التقّليدية، كما إحتل المرتبة الأولى ضمن مكّونات هذا التمّويل، أي أّنه إحتلّ الصّدارة مقارنة بالقروض والمساعدات الّرسمية.

- مقال لعدنان مناتي صالح (2013) تحت عنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتّجربة الصينية، كانت الإشكالية تصبّ في معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الإقتصادية للّدول النامية وخاصة جمهورية الصين الشّعبية، توصّل الباحث إلى أنّ سّياسة الإصلاح الإقتصادي والإنفتاح نحو الخارج تشكّل مقّدمات أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد النامي، كما أنّ دخول هذا المورد بدون قيود وشروط ضامنة لمصالح الّدولة المضيفة له أثار خطيرة على الإقتصاد الّنامي،خاصة ما يتعلّق بمسألة تحديد حجم هذا الإستثمار ونوعه وتحديد فروع الإقتصاد التي يعمل فيها، نجحت التّجربة الصينية في التّعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر لإحداث التنمية الإقتصادية والتّحديث العلمي والتكّنولوجي، مع الإعتراف بظهور بعض السّلبيات المرافقة كإرتفاع معّدلات التّضخم وحدوث تفاوت بين دخول الأفراد.

- أطروحة الباحث دبيش أحمد (2012) تّم التطّرق إلى إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، عالج الباحث التفّسيرات والأبعاد الحقيقية للمشكلة الإنمائية في الجزائر، وإلى أيّمدى يُمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدّي دور العامل الإنمائي المكّمل، توصّلت الّدراسة في الأخير بأّنه يرجع سبب فشل معظم التجارب والمحاولات الإنمائية بالّدول النامية والجزائر خاصة إلى طبيعة التنّظيم الإقتصادي الذي كان معتمداً بها، وإلى طبيعة الّدور الإقتصادي التدخّلي الّذي كانت تمارسه الّدولة بموجب هذا التنظيم، كما يُعتبر شرط التّحرير الإقتصادي وإقتصار وظيفة الّدولة على الّرقابة والتنّظيم من أهم محدّدات نجاح محاولات الإنماء بالّدول الّلمية والجزائر خاصة، كما يتولّد حرص الجزائر على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من حاجتها إلى تسريع العملية الإنمائية ومن معرفتها بمدى قدرة هذا الّنوع من الإستثمارات على المساهمة في تحقيق ذلك.

- رسالة حمّودي بن عباس (2012) التي جاءت تحت عنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية (دراسة حالة الصين)، خلُصت الدّراسة إلى أنّ السّياسات التي إتّخذتها الصين إضافة إلى المزايا التي تتمتّع بها خاصّة إتّساع السّوق وإنخفاض الأجور،لعبت دوراً كبيراً في جذب الحجم الكبير من تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه الأخيرة لعبت دوراً مهّما في التنمية الإقتصادية سواءا من خلال تعزيز الصّادرات الصينية من النّاحية الكّمية أو النّوعية، وما نجم عن هذا الدّور من تحسّن في وضعية ميزان المدفوعات، كما ساهمت في خلق فرص عمالة كانت بارزة في قطاع التّصنيع.

- دراسة بن عبد العزيز فاطمة (2005) التي تناولت موضوع فعالية الإستثمار الأجنبي وأثاره على إقتصاديات الدّول النّامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، توصّلت الدّراسة إلى أنّ زيادة الاستثمار وترشيده واختيار أولوّياته إقتصادياً واجتماعياً وبيئّيا وتحسين كفاءة توظيفه، يشكّل إحدى التّحديات المعاصرة للتنمية الإقتصادية والتي يمُكن أن تقع بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، كما لا يُمكن إعتبار هذه الأخيرة بديلاً لتمويل التنمية الإقتصادية بل عنصراً مكّملاًا يمُكن الإستغناء عنه، يُضاف إلى ذلك بقاء هذا المورد الأجنبي في ظل تحّول الجزائر لإقتصاد السّوق أحد الحلول التنموية بوضع قواعد تنظيمية وقانونية جدّ مضبوطة، من عوامل عدم نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يعود بدرجة كبيرة إلى عزوف الإستثمار المحلي الوطني عن الإستثمارات الصّناعية والزراعية ولجوءه إلى الإستثمار في الخدمات والتّجارة (على الخصوص عملّيات الإستيراد).

- دراسة فيصل حبيب حافظ (2005) المعنونة بدور الاستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السّعودية، طُرحت الإشكالية حول مدى تطّور الاستثمار المباشر في المملكة ودرجة تأثيره على بنية إقتصادها، من خلال معالجة الفصول المكّونة للبحث تم التوّصل إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في السّعودية عرف تطّوراً ملحوظا في العديد من القطاعات الإقتصادية وخاصة البترول والصّناعة بفضل المناخ الإستثماري المتاح في هذا البلد، كما تّم التأّكيد على أنّ هذا المورد وسيلة مهّمة لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية وبناء إقتصاد متوازن قادر على الصّمود أمام التقّلبات الإقتصادية العالمية، عن طريق تنويع مصادر الدّخل وتحقيق درجة عالية من الإكتفاء الذّاتي، نقل التكّنولوجيا وتوطينها، تنمية الكوادر الوطنية، إحلال الصّادرات محل الواردات بالإضافة إلى تعديل وضعية ميزان المدفوعات.

- أطروحة فارس فضيل (2004) تحت عنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر، الجزائر، المملكة العربية السعودية، كانت الإشكالية تدور حول مدى مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الإقتصادي ومدى إستجابة الدّول العربية لها، جاءت هذه الدّراسة لإبراز مدى التكافؤ أو التباين بين الدّول العربية بشأن حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدّول الثّلاثة من خلال مستويات أدائه وإمكانياته ومساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية، توصّلت الدّراسة إلى أنّ تباين حصة كل دولة من تلك الدّول،حجم تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ومستوى أداءه يعكس حقيقة التبّاين بينها فيما يخص كافّة محدّدات الإستقطاب والتّشريعات المنظّمة لهذا المورد.

صعوبات الدّراسة

- النّدرة النّسبية في توافر المعلومات والمعطيات الإحصائية المتعلّقة بحجم ومنبع الإستثمارات وتوزيعاتها القطاعية والجغرافية على الصّعيد العالمي من جهة وفي الجزائر من جهة أخرى، بالإضافة إلى قلّة المراجع المتخصّصة كالكتب بإعتبارها الزّاد العلمي في أي بحث.

- هناك إشكالية التّضارب في لغة الأرقام، فنجد مثلاً حجم التدّفقات الواردة أو الصّادرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أو من بلد معّين خلال نفس السّنة تختلف من مصدر إلى مصدر آخر، وفي بعض الحالات بفارق يجعل الشّك في عدم مصداقّية هذا المصدر أو ذاك.

- غّياب التّحديث في الإحصائّيات بالجزائر والملاحظ دائما هو ذلك التأّخر المقارب لسنتين في أغلبية المؤشّرات، خاصة على المستوى القطاعي، لأّنه هناك رغبة في معرفة حجم الإستثمارات الأجنبية الواردة لكل قطاع على حدى، ثّم مدى تحقيق الأهداف التّموية في هذه القطاعات بصفة مستقلّة بإعتبار هذا هو لبّ الموضوع.

خطّة وهيكل الدّراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الرّئيسية والأسئلة الفرعية المرفقة بها، قسّمنا الدّراسة إلى مجموعة من الفصول وهي كما يلي:

-الفصل الأوّل نتطرّق إلى التنمية الإقتصادية وأبرز متطلّبات تحقيقها في ظل المتغّيرات الدّولية الرّاهنة، من خلال معالجة أربعة مباحث متسلسلة حسب أهميتها، مبحث أول نركّز فيه على ماهية التنمية الإقتصادية، أهدافها والمؤشّرات المعتمدة في قّياسها، ضمن المبحث الثانيُ شير إلى تحدّيات الدّول النامية والتوّجه نحو إكتساب حالة التنمية، مبحث ثالث يتضمّن مختلف مصادر القوّيل بما فيها المحلّية والأجنبية، أّما المبحث الرّابع والأخير سنوضّح أهمية التنمية البشرية بإعتبارها مطلب ضروري لإحداث التنمية الإقتصادية.

-الفصل الثانيُ خصّصه لدراسة الخلفّية النّظرية المتعلّقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره أحسن مورد مكّمل لتمويل برامج التنمية ضمن أربعة مباحث، المبحث الأول عبارة عن مقاربة مفاهيمية ذات الصّلة بالطّروحات النّظرية المفسّرة لإنتقاله والتطّور التاّريخي لحركته، أّما المبحث الثّاني يشمل مختلف المحدّدات، التّحفيزات والضّمانات المقدّمة للمستثمرين الأجانب لجذب أكبر قدر ممكن، مبحث ثالثُ عالج فيه بالتّحليل أهّم الجدوى الإقتصادية الإنمائية لهذا المورد الأجنبي بالنّسبة للبلد المضيف، في المبحث الرّابع نتطرّق إلى التوّزيع القطاعي والتوّجه الجغرافي للإستثمارات الأجنبية على الصّعيد العالمي.

-الفصل الثّالث المعنون بالبرامج الإستثمارية والمجهودات التنموية في الجزائر بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودةذُ عالج في هذا الفصل مختلف البرامج التنّموية المنتهجة في ظل النّظام الإقتصادي المركزي (المخطّط الثّلاثي، المخطّط الرّباعي الأّول والثّني، المخطّط الخماسي الأّول والثّاني)، مع القيام بمحاولة تقييمية لهذه المخطّطات التنموية الخمسة هذا ضمن المبحث الأول، أّما المبحث الثّاني نخصّصه لدراسة الإصلاح الإقتصادي لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ضمن المبحث الثالث سوفذُ ناقش

المقاربة الكينزية والتوّجهات الإنمائية الكبرى التي إنطلقت مع بداية الألفية الثالثة والتي إمتدت خلال الفترة (2001-2014) المرافقة للبحبوحة المالية الضّخمة، أّما المبحث الّرابع ستتطّرق إلى مكانة المورد البشري ضمن هذه الإهتمامات التنموية.

- **الفصل الّرابع** جاء تحت عنوان دراسة تحليلية تقييمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تضّمن هذا الفصل هو الآخر أربعة مباحث، الأّولذُ عالج فيه الإطار القانوني والمؤّسساتي لترقية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، مبحث ثان نخصّصه لتحليل تطّور حجم التدّفقات الواردة خلال الفترة (2002-2014) بالإشارة إلى أهم المعّوقات التي تّواجه المستثمرين الأجانب مع إقتراح بعض السّياسات لضمان مستقبل أفضل، نقوم فيما بعد بدراسة تقييمية لمناخ الإستثمار من خلال الإشارة إلى مكانة الجزائر ضمن مختلف المؤشّرات الّدولية المعتمدة في عملية التقّييم، أّما المبحث الأخير فيتضّمن إنعكاسات هذه الإستثمارات الواردة على الإقتصاد الوطني خاصّة على مستوى ميزان المدفوعات، على مستوى التشّغيل، التّراكم الرأسمالي ونقل التكنولوجيا الحديثة خلال فترة الّدراسة.

-**الفصل الخامس** أملاً في معرفة جاذبّية كلّ قطاع للإستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى تحقيق الأهداف التّموية المسطّرة من قبل السّلطات العمومية على مستوى القطاعات الإقتصادية بصفة مستقلّة، لذا جاء عنوان الفصل تحت تسمّية الّنصيب القطاعي للإستثمارات الأجنبية الواردة ومدى تحقيق الأهداف التنموية في الجزائر، سوف نشير إلى مساهمة الطّرف الأجنبي في تنمية قطاع المحروقات في الصّدارة، ثّم القطاع الفلاحي وأهم الّنتائج المحقّقة،مساهمة الطّرف الأجنبي على مستوى القطاع الصّناعي وأهم الّنتائج المحقّقة أيضاً، ثّم القطاع السّياحي بإعتبارة فرصة هائلة لكن غير مستغلّة في الجزائر وإمكانية الطّرف الأجنبي في ترقيته.

الفصل الأول: التنمية الإقتصادية، مصادر تمويلها وأبرز متطلّبات تحقيقها في ظل المتغيّرات الدّ ولية الرّهنة

تمهيـد:

إحتل موضوع التنمية الإقتصادية بدءا من الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر مكانا مرموقا بين مختلف الدّراسات، ذلك لأن عدد الدّول النامية وتعداد سكانها أصبحا يشكلان نسبة كبيرة ومتزايدة من سكان العالم، إضافة إلى أنّ معظم الدّول النامية تحصلت على إستقلالها وتعمل على التخلّص من تبعيتها للدّول المتقدمة والتي ظلت قائمة ردحا طويلا من الدهر، فمنذ ذلك التاريخ تزايد الإهتمام بموضوع التنمية الإقتصادية خاصة عند وضوح الفرق وانقسام العالم إلى دول متقدمة تتمتع شعوبها بنصيب أكبر من الدخل العالمي، ودول فقيرة أو متخلّفة لا تحصل شعوبها إلاّ على نسبة ضئيلة من هذا الدخل.

يُعتبر التمويل العامل الأساسي وغير الكافي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الإستثمار جوهرها، ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة إقتصاديا هو الإستثمار وأن ذلك يحتاج إلى مدخرات حقيقية، أي عمال ومواد لأغراض الإنتاج، التمويل يعتمد على الموارد المحلية المتمثلة أساسا في مدخرات القطاع العائلي التي تحتل الصّدارة ومدخرات قطاع الأعمال بما فيه العام والخاص كما تساندها في ذلك المدخرات الأجنبية أيضا كالقروض، المساعدات والإستثمارات الأجنبية. على ضوء ذلك فإنّ الإحاطة بكل المصادر الدّاخلية والخارجية للتمويل يُعتبر من الأمور الواجب الإعتناء بها.

لقد أسهم الفكر التنموي للعقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين في إعطاء مفاهيم متعلّقة بالعنصر البشري تصب كلّها في إطار الإعتراف بأهميته من منظور أنّه مورد إقتصادي جوهري ينبغي التركيز على سبل تنميته والإستثمار فيه. في هذا السّياق فقط يمكن تفسير السياسات التي تتمحور حول تطوير نوعية العنصر البشري من خلال الحرص على صحته، مستواه التعليمي، كفاءاته المهنية وظروفه المعيشية.غير أن التعّامل مع التنمية في العالم على أساس أنّها عملية أحادية البعد قد ساهم في خلق العديد من المشاكل التي مست الإنسان بالدرجة الأولى بالتأثير السّلبي على الأنظمة الطبيعية، سوء تخصيص الموارد والأرباح، لقد تبلور فكر بديل واتّسع نحو تحقيق التنمية بمفهوم إنساني، أي أنّه يتخذ من الإنسان مركز الإهتمام ويعتبره جوهر الإهتمام.

سوف نعالج في هذا الفصل التنمية الإقتصادية، مصادر تمويلها وأبرز متطلبات تحقيقها في ظل المتغيرات الدّولية الراهنة، نتناول في المبحث الأول ماهية التنمية الإقتصادية، أهدافها والمؤشّرات المعتمدة في قياسها، أمّا المبحث الثاني سنخصّصه لتحدّيات الدّول الناميةوالتّوجه نحو إكتساب حالة التنمية، في المبحث الثالث نتطرّق إلى المصادر المحلية والأجنبية اللاّزمة لتمويل برامج التنمية، المبحث الرابع والأخير سنسلّط الضّوء على التنمية البشرية بإعتبارها مطلباً ضروريّا لتحقيق التنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية، أهدافها والمؤشّرات المعتمدة في قيّاسها

موضوع التنمية الإقتصادية ليس بالمسألة الحديثة بل هو حاضر منذ فترة طويلة من الزمن، فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبرى ضمن الدّراسات الإقتصادية، السّياسية وحتى الإجتماعية.

واقع سياسات التنمية المتبعة في الدّول المتخلّفة يكمن في السعي للوصول إلى نمط الحياة الغربية دون مراعاة طبيعة الهيكل الإقتصادي والإجتماعي، الأمر الذي خلق نوعاً من التنمية الرديئة ودعّم ذلك عدم العدل في توزيع الدخل الوطني مما يستوجب إعادة النظر في الإستراتيجيات المطروحة للتنمية، وأقصد بالإستراتيجية هنا مجموعة المرتكزات التي توضّح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدّد كيفية السّير التي يتم فيها تنفيذ كافّة الجهود الإنمائية.

المطلب الأول: التنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي التقليدي

لفهم واستيعاب معنى التنمية الإقتصادية بشكل جّيد، يجب أن نبحث في تطّور النّظريات المفسرة لها عبر التاّريخ. ففي ظل الثورة الصناعيةتوفّرت للدول الرأسمالية جميع الإمكانيات والظروف من أجل تحقيق نمو إقتصادي من مخترعات، إكتشافات واستخدام الموارد المتاحة، وكذا زيادة حجم المال المستثمر وزيادة الكفاءة الإنتاجية، على ضوء هذا كلّه ظهرت الأفكار الإقتصادية السّليمة التي قادها مجموعة من الإقتصاديين العالميين.

الفرع الأول/التنمية الإقتصادية لدى المفكرين الكلاسيك: إنّ المفكرين الكلاسيك هم بداية جديدة لمبادئ وأسس الإقتصاد السياسي ومع ذلك فإنّ نظريتهم حول التنمية كانت عامة، رغم إشارتهم إلى ما يتعلق بالتنمية الإقتصادية وكانت الرأسمالية الحّرة قد بّينت أهم أسس فكرة التنمية عند الكلاسيكيين.

أ-التنمية الاقتصادية لدى آدم سميث: لقد ركّز الإقتصادي ' آدم سميث'* إهتمامه على التطّور الإقتصادي، ورأى أنّ غاية الإقتصاد تكمن حسب إعتقاده في جمع الثروة وللوصل لذلك لا بد من الإنتاج الذي يتم بـ[1]:

- **تقسيم العمل**: لقد نادى سميث بمبدأ التخصّص وتقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، ما يعني أن العمال يجب عليهم أن يتخصّصوا في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة تجعلهم في وضع يستطيعون فيه أن ينتجوا كمية أكبر بنفس المجهود المبذول. يجدر بالذّكر أن نشير إلى أنّ فكرة تقسيم العمل قد ظهرت قبل آدم سميث من جانب إبن خلدون، إلاّ أنه إختلف كل منهما في تحديده له فكان إبن خلدون يدعو إلى التقسيم المهني للعمل أو الحرفي، بينما يهتم آدم سميث بالتقسيم الفني للعمل مقتديا بذلك أثر ويليام بيتي بتقسيم العمل في داخل الوحدة الإنتاجية، وهي ظاهرة أصبحت سائدة في القرن الثامن عشر ميلادي مما سمح بزيادة المداخيل وزيادة الإدخار التي تؤدي إلى زيادة معدّلات تكوين رأس المال.

---

* آدم سميث (A.Smith) إقتصادي إنجليزي أسكتلندي الأصل، ولد عام 1723 درس بجامعة غلاسكو وعمل أستاذا بها للمنطق والفلسفة الأخلاقية، أول من كتب عن الحّرية الإقتصادية والإقتصاد السياسي من خلال مؤلفه الشّهير البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم سنة 1776، توفي عام 1790.

[1] بن قانة إسماعيل محمد، إقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص26-27.

- تراكم رأس المال (زّيادة الأرباح): تراكم رأس المال ينجم عن زيادة الإدخار الناجم عن زيادة الأرباح وفي نفس الوقت من التّقليل من إستهلاك جزء كبير من الدّخول، وبالتالي يمكننا تعريف التراكم على أّنه مدى إصرار الأفراد على الإدخار بدلا من إستهلاك كل دخولهم، ويرى آدم سميث أنّ الأرباح تلعب دورا مهما في تكوين رأس المال، كما يقّدم لنا نظريته في الدخل وعوامل الإنتاج ويقّرر أنّ الأجور تتوقف على درجة المساواة بين العمال ورجال الأعمال وتصل هذه الأجور إلى حد الكفاف في حالة السّكون، وهو يرى أنّ الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معّدلات التّكوين الرأسمالي، حيث تزداد الأجور فإّنها تزداد على حساب الأرباح وبالتالي تقل المدخرات وتقل معّدلات النمو الرأسمالي في حلقة دائرية إنكماشية.

من هنا فإن التنمية الإقتصادية في نظره لا يوقفها إلا ندرة الموارد الطبيعية فمع تقّدم الإقتصاد خلال التّراكم الرأسمالي ونمو السكان، فإنه تتزايد صعوبة التغلب على تقييد الموارد الطبيعية وتتناقص معّدلات الدخول.

ب-التنمية الإقتصادية من منظور دافيد ريكاردو: توصّل ريكاردو* في أبحاثه إلى أهمية الأرض في عملية التنمية واعتبر أن التنمية تحدث بتقسيم المجتمع إلى طبقات يحدث من خلالها تراكم رأس المال:

- نظرية التوزيع: وهي التي تقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات، الرأسماليون وهم الذين يوّجهون عملية التنمية وذلك عن طريق الإدخار لجزء من أرباحهم التي يتحصّلون عليها خلال عملية التنمية والعمل على زيادة الإنتاج، العمال وهم أكبر نسبة فهم يملكون قّوة العمل ويعتمد حجم العمالة فيهم على مستوى الأجور، وملاك الأراضي وهي الفئة التي تمد المجتمع بالغذاء والطعام ويمتلكون الأراضي.

- تراكم رأس المال: إتفق ريكاردو مع آدم سميث بأن زيادة الإدخار على حساب الإستهلاك هو لصالح تراكم رأس المال، أي كلّما زاد الإدخار يزيد تراكم رأس المال ويرى ريكاردو أنّ الرأسماليين هم المسؤولين عن عملية التوزيع، ذلك لأن هؤلاء يقومون بإدخار جزء من أرباحهم طالما أن معّدلات الرّبح لم تنعدم.

ج-التنمية الإقتصادية عند مالتيس: عرف مالتيس* بنظريته حول السكان وهو القائل بأّن السّكان يزدادون بمتتالية هندسية والإنتاج بمتتالية حسابية. يرى مالتيس بأّن التنمية لا تخضع للعوامل الإقتصادية فقط، إنما هناك عوامل متداخلة من سياسة وأخلاق واقتصاد وتفاعل هذه العوامل يؤدي إلى إحداث التنمية، بل يرى النواحي الأخلاقية تلعب دورا مهما في ذلك، فتمسك المسؤولين والموظفين على السواء بتعاليم الّدين تدفعهم إلى العمل والجّد[1].

الفرع الثاني/التحليل النيوكلاسيكي: لقد تخلّى معظم الإقتصاديين النيوكلاسيك عن المنهج المبسط الذي إتبعه الكلاسيك رغم شموله، وقد أُعتبرت التّغيرات السّكانية في نظرية النيوكلاسيك واحدة من المعطيات، وبذلك لم يفّسرونها كجزء من تحليل عملية التنمية، فضلا عن ذلك فقد إعتبر بأّن التقدم التّكنولوجي يأخذ مكانه تلقائّيا ويعتمد أكثر ما يعتمد على عوامل غير إقتصادية. ووّجه النيوكلاسيك إهتماماً كبيرا لتحليل

---

* دافيد ريكاردو (D.Ricardo) إقتصادي إنجليزي (هولندي يهودي الأصل)، ولد سنة 1772، كتب عن الحرية الإقتصادية في مؤلفه ' مبادئ الإقتصاد السياسي والضرائب'تكلّم فيه عن القيمة والأجور والنمو والتوزيع، توفي سنة 1823.

* توماس روبرت مالتيس (T.R.Maltus) ولد سنة 1766 إقتصادي إنجليزي، من أوائل الإقتصاديين الذين إهتموا بالديموغرافيا والإحصاء السّكاني، كما كتب في الاقتصاد عن الإنتاج والرّكود الاقتصادي، توفي سنة 1834.

[1] شعباني إسماعيل، مقّدمة في التنمية الإقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص64.

الكيفية التي يوزّع بها جهاز الثمن موارد المجتمع فيما بين آلاف الإستخدامات المختلفة والمتنافسة، لقد قام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي، فيما يختص بعملية التّراكم الرأسمالي وجعله أكثر إنطباقا على الهياكل الإقتصادية القائمة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فبالنسبة للنيوكلاسيك ليس من الضّروري أن يكون المدخر هو المستثمر.

لقد رفض العديد من الكُتاّب النيوكلاسيك قبول فكرة سّيادة حالة السّكون أو الرّكود ولقد وافقوا على تأكيد ألفراد مارشال* بأّنه لا يوجد سبب جوهري يؤدي إلى الإعتقاد بإقتراب حالة السّكون، وأّسس النيوكلاسيك تفاؤلهم هذا على عاملين هاّمين إثنين، يتعلق الأّول بالتقدم التكنولوجي ويتعلق الثاني بمرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية. بالنسبة للعامل الأول فإّن حدوث التقّدم التكنولوجي بإستمرار بطريقة يتمخّض عنها بروز مشروعات إستثمارية ذات عوائد مرتفعة وبالتالي فإّن هذا التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على أّية ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، أّما بالنسبة للعامل الثاني فإّن أي انخفاض ضئيل في معّدل الفائدة يجعل عدد كبير جدا من الفرص الإستثمارية مربحة، بصغة أخرى فإّن مرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية كبيرة ويتأسس على ذلك أّن الوصول إلى حالة الركود يتطلب وقتا طويلا وحتى في غياب أي تقدم تكنولوجي[1]، فالإتجاه النيوكلاسيكي أضاف الإستثمارات الخارجية كعنصر هام في عملية التنمية الإقتصادية، كما أّن التقدم التكنولوجي يقضي على الضغوط الرّكودية التي تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، واعتبروا أن المنافسة الحّرة هي الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية[2].

الفرع الثالث/النظرية الماركسية: تقوم نظرية الماركسيين* على إعتبار أن العالم يتحّرك وفق قوانين مادية يمكن إكتشافها وهي التي تنتج أشكالا من التنظيمات الإجتماعية تتغير وتتجّدد بإستمرار، يرى كارل ماركس في شأن التنمية الإقتصادية بأّنها إنتقال المجتمع من نظام إنتاجي معين إلى نظام آخر أحسن منه وذلك عن طريق الملكية العامة للدّولة، كما يعتمد في تحليله على[3]:

- **القيمة**: يرى أّن العمل هو أساس كل القيم، ويرى أن العمل هو سلعة تباع وتشترى والقيمة تحّدد بكمية العمل الممكن؛

- **فائض القيمة:** يرى كارل ماركس أّن العامل ينتج سلعا تحتوي على كمية من العمل أكبر من تلك اللاّزمة؛

- **التراكم والتّوزيع:** لا يقوم بها إلاّ أصحاب الملكيات الذين يحصلون على فائض القيمة؛

لقد وّجهت إنتقادات عديدة للنظرية الماركسية لأّنها لم تكن مبنية على أسس منطقية، فرغم وجود تكنولوجيا وآلية للإنتاج، إلاّ أن العّمال بقوا في أماكنهم (لا وجود للبطالة) وازدادت أجورهم (لا وجود لحالة حّد الكفاف) ففناء الدول التي تتبع الرأسمالية لم يرد بالمرة، إذ أّن طبقة العمال تعايشت مع طبقة الرّأسماليين بعد أن

---

* ألفراد مارشال: إقتصادي بريطاني ولد سنة 1842 بلندن، أُشتهر بكتابه مبادئ الإقتصاد الصّادر في سنة 1890، توفي سنة 1924.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص77.

[2] زرقين صورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2008، ص47.

* نسبة إلى كارل ماركس (K.Marks) الألماني الجنسية الذي ولد سنة 1818، اشتهر بمؤلفه 'رأس المال' الذي خصّصه لتشريح وتحليل ونقد الرأسمالية وبقي طول حياته مناضلا حتى توفي سنة 1883.

[3] بن قانة إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص30-31.

أخذت لها بعض الحقوق، كما أنّ التاريخ بيّن أنّ الرأسمالية من تقع في أزمة إلاّ وتخرج منها وربما لا أدل على ذلك أزمة بداية الألفية الثالثة، على عكس الإشتراكية التي ما لبثت أن سقطت فلم تقم إلى حدّ الساعة، إلاّ بعض الدّول التي بقيت متمسّكة بأفكارها.

الفرع الرّابع/التنمية الإقتصادية من المنظور الكينزي: إنّ أهمية التحليل الكينزي تكمن في أنّه ساهم لاحقا في بروز مجموعة واسعة من النماذج الإقتصادية الخاصة بالتّنمية. موازاة مع ذلك فإنّ الواقعية التي عالج بها هذا التّحليل الأزمات التي عانى منها النّظام الرأسمالي ساهم في عودة الثّقة لهذا النظام وبالتالي مواجهة النظام الإشتراكي الذي كان في أوّج قوّته آنذاك.

أدرك كينز* بأنّ مستوى الإنتاج محدّد بالطلب الكلي الفّعال، حيث أنّ الدخل الذي يحصل عليه الأفراد لا يتحوّل إلى طلب فعال إلاّ إذا وجّه نحو الإستهلاك أو الإستثمار، كما أن الجزء المخصص للإستهلاك لا يطرح مشكلة لأنّه محدّد بمستوى الدخل الذي يحصل عليه الأفراد، لكن الجزء الذي يطرح الإشكال بالنسبة لكينز هو الجزء المخصص للإستثمار، يعود ذلك أساسا إلى أنّ حجم الإستثمار يتحدّد بسعر الفائدة وبمعدّل الكفاية الحدّية لرأس المال، وبالتالي إذا رأى الأفراد أنّ العائد المتوقع من الإستثمار أقل فإنّهم يحجمون عن الإستثمار وبالتالي يقل الطلب الكلي الفّعال وهو ما يحدث إختلال للتوازن الإقتصادي في البلد[1].

رفض كينز في تحليله للأوضاع الإقتصادية قانون 'ساي' وبيّن عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلّما حدث إختلال، كما أقّر بحدوث التوّازن عند أيّ مستوى من مستويات التشّغيل، ولذلك طالب بضرورة تدخل الدّولة لمعالجة أسباب الأزمات التي قد تعترض الإقتصاد الوطني فعمل على تحديد معالم السّياسة الإقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتُبع حتى يصل الإقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدّخل الوطني، ولعلاج ذلك يرى أنّه من الضروري تدخل الدّولة عن طريق السياسة المالية والرّفع من مستوى الإنفاق العمومي والسّياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي أو ما يسمى بسّياسة النقود الرخيصة[2].

المطلب الثاني: الإتجّاهات المعاصرة في تفسير التنمية الإقتصادية

هناك العديد من الإتجاهات المعاصرة في تفسير التنمية الإقتصادية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول/ نظرية الدفعة القوّية (Big Push): صاحب هذه النظرية هو (Rosentein Rodan)*الذي يؤكّد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلّفة في مقدّمة هذه القيود ضيق حجم السوق، لهذا فإنّ التقّدم خطوة خطوة في نظر(Rodan) لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلّفة، بل يتطلّب الأمر حدّا أدنى من الجهد ليتسنى للإقتصاد الإنطلاق من مرحلة الرّكود إلى مرحلة النمو الذاتي وهذا يعني حداً أدنى من الإستثمار والتي يسميها (Rodan) بالدفعة القوية، التي قدّرها بنحو 13.2% من الدخل الوطني خلال السنوات الخمسة الأولى

---

* جون مينارد كينز (J.M.Keynes): إقتصادي إنجليزي، ولد سنة 1883 كان له الفضل في حل أزمة 1929، له عدة مؤلفات أشهرها ' النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود'، توفي سنة 1946.

[1] ABDELKADER Sid Ahmed, croissance et développement, tome 01, O.P.U, Alger, Algérie, 1981, p181.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النّظريات والسّياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص34-35.

* Rosentein Rodan: إقتصادي من أوربا الشرقية ولد في بولندا وتلقى تعليمه في النمسا، يُعتبر من رواد الفكر الإقتصادي التنموي.

من التنمية ثم ترتفع تدريجيا، للتدّليل على أثر الدّفعة القوية في التغلّب على حالة الجمود يشبه بعض الكُتاّب الإقتصاد المتخلف بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية لكي تبدأ بالطيران.

ينطلق (Rodan) في تبريره للدّفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أنّ التصّنيع هو سبيل التنّمية في البلدان المتخلّفة، ومجالا لإستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصّنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الإستثمارات في بناء مرافق رأس المال الإجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محرّكة وتدريب القوى العاملة، هذه المشروعات ضخمة غير قابلة للتجّزئة من شأنها أن تخلق وفورات إقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات. إضافة إلى ذلك يتعّين أيضا توجيه حجم ضخم من الإستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرّأسي، الأمر الذي يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج. يقترح (Rodan) أن تتركّز الإستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الإستهلاكية الخفيفة، بحيث تدعّم بعضها بعضا ويكسبها الجدوى الإقتصادية لإقامتها في آن واحد مع مراعاة التوّازن بين مشروعات البنية التحّتية وبين الصّناعات الإستهلاكية إلى جانب ضرورة الإستفادة من جذب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السّلع الإنتاجية[1].

يؤكّد الإقتصاديون المؤيّدون لفكرة الدّفعة القوية بأنّ الإستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل الوطني ومن ثم زّيادة في الميل الحدّي للادخار، وبالتالي إرتفاع حجم الإدخار مع تصاعد في مسار التقّدم الإقتصادي وزيادة الإعتماد على المواد المحلية، يرى (Rodan) أن يكون للدّولة دور بارز في عملية التخّطيط وتنفيذ مشروعات التصّنيع. فالسّوق المحلية الضّيقة والمحدودة لا تحفّز المستثمر الخاص على الإستثمار في مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة، كما أنّ المستثمر الخاص يبحث عن الرّبح الخاص وليس الرّبح الجماعي، لعلّ تدخل الدّولة ضروري لضمان توفير الموارد المحلية.

يبرّر (Rodan) تبنّي الدّفعة القوية بتحقق الوفورات الخارجية، النّاجمة عن برنامج الإستثمار الضّخم في كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الإنتاجي المباشر. إنّ مثل هذه الوفورات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة، وبالتالي فإنّ الإنتاج ذي الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر رأس المال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير.

الفرع الثاني/ نظرّية النمو المتوازن لـ "نيركسه": لقد صاغ (Rodan) فكرة الدّفعة القويـة، والتي قدّمها فيما بعد (Nurkse)* في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن، يركز(Nurkse) على مشـ كلة الحلقة المفرغة للفقر والنّاجمة عن تدنّي مستوى الدّخل، وبالتّالي ضيق حجم السّوق، مؤكّداً أنّ كسر الحلقة المفرغة لا يتحقّق إلاّ بتوسيع حجم السّوق، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الإستثمارات في

[1] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية (نظريات، سياسات و موضوعات)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2007، ص ص88-89.

* Nurkse: إقتصادي أمريكي من أصل إستوني ولد سنة 1907 ويعتبر أحد مؤسسي إقتصاد التنمية، توفي سنة 1959.

الصناعات الإستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التّأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثّل تخلّف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، وعليه فإنّ هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الإستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الإستهلاكية لإشباع حاجات السّوق المحلية وليس لغرض التّصدير، على الأقل في المراحل الأولية، ذلك لضعف المنافسة في السّوق المحلية.

نظرية النّمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصّناعات الإستهلاكية بينها وبين الصناعات الرأسمالية، كذلك التّوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب، ذلك لأن جهة العرض تعمل على التّأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد ممّا يساعد على زيادة عرض السّلع، أمّا جهة الطلب فتدفع بإتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزّيادة الدخول بحيث يزداد الطّلب على السلع والخدمات من قبل السّكان.

تم إنتقاد هذه النظرية بوصفها بعيدة عن الواقع لأنّها تتطلب توافر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها، هذا غير متوفّر في البلدان المتخلفة، كما أنّ فكرة النمو المتوازن غير ناضجة لأنّها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام[1].

الفرع الثالث/نظرية أقطاب النمو: يُعتبر 'فرنسوا بيرو' السّبّاق في شرح ما يُعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو، فهو يرى أن التنمية الصّناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الإقتصاد الوطني، تنشأ أقطاب النمو بشكل عام حول صناعة رئيسية محفّزة، تتمتّع بأسواق تصريف مهّمة، ينتج عنها توزيع مداخيل مرتفعة ويكون لها أثار إيجابية أهّمها[2]:

-الأثار الهيكلية: تخلق الأقطاب المحفزة هجرة سكّانية إليها قادمة من المناطق النائية، يؤدي إلى إنخفاض الوفيات وإرتفاع معدّل النمو السكاني، ممّا يخلق عدم التّوازن السكاني بين القطاعات وبين المناطق، فمثلا تنتشر الشيخوخة في المناطق الرّيفية الزراعية، يرافقها إنتشار الجهل والبطالة ويتبعها تدني الإنتاجية وحجم الإنتاج مقارنة بالمناطق الأخرى.

-الأثار الإقتصادية: إنّ حجم الإستثمارات المحققة تؤدي إلى إعادة توزيع المداخيل وتخصيص الموارد، ممّا يقود إلى زيادة الطلب الذي يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج عن طريق تحقيق إستثمارات جديدة، في حالة عدم إستجابة العرض للطلب المتزايد، فإنّ ذلك يؤدي إلى تحول الإستثمارات إلى الخارج عن طريق زيادة الإستيراد لمواجهة الإستهلاك المتزايد، وهو عكس ما يحدث في الدّول المتقدّمة، حيث يؤدي عدم التوازن بين العرض والطلب إلى هروب رؤوس الأموال إلى منطقة أخرى داخل نفس البلد.

---

[1] مقاوسي صليحة وجمعوني هند، نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص13.

[2] كبداني محمد، التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصّناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، 2012، ص ص38-39.

من جهة أخرى لا تتحدّد أقطاب النمو فقط بالصّناعة المحفّزة، بل يجب أن تسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون القطب عبارة عن مدينة مجهزّة بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية، كما أنّ النشاط المحفّز يرتبط بعوامل متعدّدة أهمها الثّروات الطبيعية، الأيدي العاملة، حجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطّلب الدّاخلي والخارجي.

الفرع الرّابع/نظرية النّمو غير المتوازن لـ 'هيرشمان': تعتمد نظرية (Hirschman)* على مفهوم القطاع القائد أو أقطاب النمو أو مراكز النمو، فالتنمية تتّخذ شكل تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة هي القطاع القائد، بحيث يترتب على توسّع وتقدم هذا القطاع تقدم بقية أجزاء الإقتصاد الوطني حيث أنّ القطاع القائد يخلق قوّة جذب لبقية قطاعات الإقتصاد الوطني.

نمط النّمو غير المتوازن يرى أنّ القيد على عملية النمو لا يتمثل في الأسواق كما يراه نمط النمو المتوازن ولكن يتمثل في القدرة على إتخاذ قرارات التنمية وبصورة خاصة القدرة على إتخاذ قرارات الإستثمار، حيث أن هذه القدرات نادرة فيجب خلق ذلك الإطار من النّوافع والظّروف التي تؤدي إلى إتخاذ هذه القرارات بأعلى فعّالية ممكنة، الظروف التي تؤدي إلى إتخاذ قرارات الإستثمار بفعّالية عالية هي ظروف إختلال التوازن المتمثل في الضّغوط والإختناقات، إختلال التوازن يعطي قوّة تصحيحية تقوم بتصحيح هذا الاختلال في التوازن. العمليةالتنموية هنا تتم في شكل قفزات وهي إذاً سلسلة متّصلة من إختلالات التوازن فكل إستثمار سوف يخلق فرصا أخرى للإستثمار وبالتّالي يشكل دافعا جديدا للتنمية[1].

الفرع الخامس/نظرية مراحل النمو لـ 'روستو': تمثّل نظرية 'روستو'* في مراحل النمو محاولة لوضع بديل للنظرية الماركسية خاصة بعد تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة، حيث حاول 'روستو' تصنيف جميع المجتمعات من الناحية الإقتصادية إلى خمسة فئات تتمثل في مرحلة المجتمع التقليدي، المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للإنطلاق، المجتمع المنطلق، المجتمع السائر نحو النضوج وأخيرا مجتمع الإستهلاك الشّعبي[2]:

أ- مرحلة المجتمع التقّليدي: هي المرحلة السّابقة لعصر نيوتن، تمتاز بغياب النّزعة العلمية وسّيادة النظرة الغيبية وجمود التركيب الإجتماعي، كما تتّصف بغلبة الطّابع الزراعي على الهيكل الإقتصادي العام فضلا عن ضعف الإنتاجية الناجم عن إستخدام وسائل الإنتاج البدائية. غالبا ما يتجاوز المجتمع هذه المرحلة عندما يقع تحت السّيطرة الإستعمارية ويبدأ شعوره بالهوان يعمل كحافز للإنعتاق من مأزق التخلف.

ب- مرحلة الشّروط الممّهدة للإنطلاق: تُعتبر هذه المرحلة مرحلة إنتقالية تتكون فيها بشكل تدريجي شروط الإنتقال الإجتماعية والسياسية المتمثلة في إنتشار الآراء العلمية، قيم التقدم، نشوء القوميات وتمركز السلطة بيد الطبقة المجّددة في ميدان الإنتاج.

---

*Hirschman: إقتصادي أمريكي من أصل ألماني ولد سنة 1915 ببرلين، إستقر بفرنسا ودرس بها ثم هاجر إلى بريطانيا، عمل مستشارا وأستاذا في العديد من الهيئات والجامعات إشتهر بأبحاثه حول النمو، له عدة أبحاث في الإقتصاد وعلم الإجتماع.

[1] لعويسات جمال الدين، العلاقات الإقتصادية الدّولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2000، ص ص42-43.

* روستو: مؤرخ إقتصادي أمريكي ولد سنة 1916 درس في العديد من الجامعات الأمريكية والأوربية من مؤلفاته 'مراحل النمو الإقتصادي'.

[2] عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص35-37.

ج- مرحلة الإنطلاق:في هذه المرحلة يحقّق المجتمع ثورته الصّناعية الحقيقية بتجاوز جميع العقبات التي تقف حجر عثرة أمامه لإمتلاك ناصيّتها، فهي تتبلور إمّا كنتيجة لثورة سياسية مثل ثورة 1848 في ألمانيا وثورة الإستقلال الهندية، أو ثورة تقنية تحدث سلسلة الأفعال وردود الأفعال المناسبة، أو ظرف دولي مواتي.

د- مرحلة النّضوج: هي مرحلة إمتلاك الإقتصاد لعوامل الدّفع الذاتي والنمو التلقائي، بعد ستين عاما من بداية الإنطلاق يمكن للمجتمع أن يبلغ هذه المرحلة التي تمتاز بثبات معدّلات النمو واستقرار نسب الإستثمار عند حدود (10-20%) من الدّخل الوطني، وهي نسبة تفوق معدّلات نمو السّكان السنوية، بالإضافة إلى تراجع دور القطاع الرئيسي الذي قاد عملية الإنطلاق وظهور صناعات جديدة مثل الصناعات الهندسية والكيماوية، مع تطبيق الأساليب الحديثة في أغلب القطاعات الصّناعية.

هـ- مرحلة الإستهلاك الشّعبي الواسع: تتميّز هذه المرحلة بإرتفاع مستوى الدّخل الفردي الحقيقي، تزايد الميل نحو إستهلاك السلع المعمرة، زيادة نسبة سكان المدن وإرتفاع وتيرة نمو القوى العاملة. كما يرى روستو أنّ الإنتاج الواسع للسّيارة الرخيصة هو رمز التطور الإقتصادي في هذه المرحلة.

وبالتالي يمكن القول أنّ نظرية روستو قد رسمت سياسة للدّول النامية من خلال فهم طبيعة الدّول المتقدمة من ناحية وفي ضوء تحيّزها الإيديولوجي من ناحية أخرى.

الفرع السّادس/نظريات التّبعية الدّولية: سادت هذه النظريات في بداية سبعينيات القرن العشرين، وصفت الدّول النامية كدّول تابعة إقتصاديا وسياسيا لدول أخرى قوّية ومتطورة، حيث أنّ إقتصاد الدّولة التابعة محكوم بالتطور والتوسع في إقتصاد الدّولة المهيمنة، فشخصت عوائق التنمية الإقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية، تشمل هذه النظريات ثلاثة نماذج تتمثل في:

- نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة: عدم وجود التنمية الإقتصادية في دولة ما راجع إلى تعمّد الدّول المتقدّمة إجبار الدّول النامية على الخضوع لها والتبعية الكاملة لها، ما يعني أنّ هذه الدّول النامية هي في وضع متخلف عن الدّول المتقدمة بسبب عوامل خارجة عن إرادتها، وأنّ هذا التخلف مسؤولية الدّول المتقدمة وليست مسؤولية الدّول النامية التي تدور في فلكها.

- نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: يرجع هذا النموذج تخلف الدّول النامية لإتباعها سياسات إقتصادية غير ملائمة نتيجة الضّغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدّولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدّولي، فضلا عن إعطاء الدّول النامية نصائح غير مناسبة، نتيجة التّحيز العرقي للخبراء من الدّول المتقدّمة المشتغلين بالوكالات والمنظّمات الدّولية، إذ يقدّم هؤلاء الخبراء هياكل إقتصادية رائعة، ونماذج إقتصاد قياسي معقّدة في التنمية غالبا ما تقود إلى نتائج غير سليمة[1].

- نموذج الإعتماد الثّنائي: يعتمد هذا النّموذج في تفسيره للتنمية على ثنائية من الظروف تشكّل ظاهرة إقتصادية في آن واحد وبنفس المكان، تتشكّل هذه الثنائية من قطاعين أحدهما متقدّموالآخر متخلّف، لعل تجانس القطاعين يشكل البنية الأساسية لهذا المجتمع.

[1] أوشن سمية، نظريات التنمية الإقتصادية، مجموعة محاضرات في مقياس التنمية المستدامة (مطبوعة لطلبة السنة الثانية)، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03، الجزائر، 2014/2013، ص12.

الفرع السابع/نظرية التغّير الهيكلي وأنماط التنمية: تحليل أنماط التنمية والتغّيرات الهيكلية التي تصاحبها يهدف إلى التّركيز على العمليات المتعاقبة، التي من خلالها يتحّول الهيكل الإقتصادي والصّناعي والمؤسّسي للإقتصاد المتخلف خلال الزمن للسماح للصّناعات الجديدة أن تحل محل الزراعة التقليدية كمحرّك للنمو الإقتصادي. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الإدّخارات والإستثمارات المتنامية هي شروط ضرورية ولكّنها ليست كافية لتحقيق النمو الإقتصادي، بل هناك حاجة إلى تغّيرات مترابطة في هيكل الإقتصاد من أجل التّحول من نظام إقتصادي تقليدي إلى نظام حديث.

يؤكّد مؤّيدوا النظرية الهيكلية على تأثير القيود المحلية والدّولية على التنمية، فالقيود الدّاخلية تتضّمن القيود الإقتصادية مثل الموارد الطبيعية وحجم السّكان، كذلك القيود المؤسّسية التي تشمل سّياسات وأهداف الحكومة، في حين تتضّمن القيود الدّولية إمكانية الوصول إلى رأس المال الأجنبي، التكنولوجيا والتجارة الدّولية كما أنّ الإختلافات بين البلدان النامية في مستويات التنمية لديهم تعزّى وبدرجة كبيرة إلى هذه القيود الدّاخلية والخارجية.

لكن القيود الدّولية هي التي تجعل التّحول في البلد النامي (حاليا) يختلف عن تحّول البلدان الصّناعية، كلّما كان من السّهولة بمكان على البلدان النامية الوصول إلى الفرص التي تمنحها البلدان الصّناعية، كلّما كان ممكنا عليها التحول بمعدّلات أسرع من معدّلات تحول البلدان الصّناعية خلال الفترات الأولى لتنمّيتها الإقتصادية، لهذا فإنّ نموذج التغّير الهيكلي يعترف بحقيقة أنّ البلدان النامية هي جزء من نظام عالمي متكامل يستطيع أن يحقّق لها تنمية.

المطلب الثالث: النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية تقارب أم إختلاف؟

عملية التنمية الإقتصادية تُعتبر الشّغل الشّاغل في تفكير الجيل المعاصر من الإقتصاديين سواءا كانوا من الدّول المتقدمة أو من البلدان النامية، غير أنّ هذه الأهمية تبدو أكثر وضوحا والحاحا في البلدان النامية نظرا لما تعانيه هذه الأخيرة من مشاكل التّخلف، من هنا كان جلّ الإهتمام ينصبّ نحو إزالة العقبات الكامنة فيها وتوفير متطلبات التنمية الإقتصادية المرجّوة، من خلال إختيار الطريقة المثلى التي تناسب أوضاع الدّولة.

الفرع الأول/المقصود بالنمو الإقتصادي: يُقصد بالنّمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدّخل الحقيقي[1]،وبالتّالي فإنّ النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زّيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بدّ وأنيترتّب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أنّ معدّل نمو النّاتج المحلي لا بدّ وأن يفوق معدّل النّمو السّكاني وكثيرا ما يزيد إجمالي النّاتج المحلي في بلد ما، إلاّ أنّ نمو السّكان بمعدّل أعلى يحول دون زّيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرّغم من زّيادة النّاتج المحلي في هذا البلد إلاّ أنّه لم يحقق نموا إقتصاديا[2]، إنّ مثل هذا التّعريف يشوبه بعض الخلل ولا يعكس مثل هذه الظّاهرة ذلك:

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط01، 2000، ص18.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الإسكندرية، مصر، 2000، ص51.

- أنّ الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعّين أن تكون زّيادة حقيقية.
- أنّ الزّيادة التيتتحقّ ق في الدّخل لا بد وأن تكون على المدى الطّويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، على ذلك فإّننا لا بد وأن نستبعد ميلُ عرف بالّنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

وعلى هذا فإنّ النمو الإقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- أن تكون الزّيادة حقيقية وليست نقدية؛
- أن تكون الزّيادة على المدى الزّمني البعيد.

يُشار إلى النمو الإقتصادي أيضا بأّنه الزّيادة في الدّخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل بإستبعاد التغيير في القيمة والتقلّبات الدّورية في الدّخل الوطني، كثيرا ما يُتخذ معيار النمو الإقتصادي كالزيادة في الدّخل الوطني منسوبة إلى الزّيادة في عدد السّكان أي الزّيادة في متوسط الدّخل الحقيقي .

كميلُ عرّف النمو الإقتصادي بأّنه الزّيادة في قدرة الدّولة على عرض توليفة متنّوعة من السّلع الإقتصادية لسكّانها، تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقّدم التكّنولوجي والتعّديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها[1]، فهذا التعّريف يتكون من ثلاث مكّونات رئيسية هي:

- إنّ إستمرارية الزّيادة في الّناتج الوطني هي تبيان للنمو الإقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسّلع، وهي إشارة للّنضج الإقتصادي؛
- التكّنولوجيا المتقّدمة هي الأساس أو الشّرط المسبق لإستمرار الّنمو الإقتصادي كشرط ضروري؛
- لتحقيق الّنمو المرتقب المصاحب للتكّنولوجيا الجديدة لا بدّ من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، فالإبتكارات التكّنولوجية بدون إبتكارات إجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

نستخلص أنّ النمو الإقتصادي هو: 'عملية تلقائية تحصل مع مرور الزّمن بإستمرار وجود تشكيلة إجتماعية معّينة وسعيها الدّائم للعيش، فالسّكان ينمون وتنمو إحتياجاتهم من السّلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فإّنهم يحاولون زّيادة إنتاجهم منها، بذلك إرتبط الّنمو الإقتصادي بمعدّل نمو الّناتج الوطني الإجمالي من جهة ونمو السّكان من جانب آخر' .

الفرع الثاني/التعّاريف المختلفة للتنمية الإقتصادية: مهما تعّددت مفاهيم التنمية فإّنها تتفّق في الهدف العام منها وهو تحقيق سعادة الإنسان ورفاهّيته، وعليه سنحاول أن نجمل بعض التعّاريف التي تناولت هذا المفهوم نذكر منها على سبيل الذّكر لا الحصر.

- تعريف **هيئة الأمم المتحّدة للتنمية (1956):** هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة، لتحسين الظّروف الإجتماعية والإقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها قصد الإندماج في حياة الأمم والإسهام في تقّدمها بأفضل ما يمكن[2].

[1] ميشيل تودارو، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الإقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، السّعودية، 2006، ص175.

[2] عبد الرحمان العيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص15.

- يُعرّف **رمزي إبراهيم سلامة** التنمية الإقتصادية على أنّها: 'عملية متعدّدة الأبعاد تتضمّن إجراء تغّيرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسّلوكية والثقافية، النظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدّلات النّمو الإقتصادي، تحقيق العدالة في توزيع الدّخل الوطني واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما'[1].

- كما تُعرّف بأنّها: 'تلك الحالة التي يصبح فيها الإقتصاد الوطني الذي هو في وضع يتسم بالرّكود لفترة طويلة قادراً على توليد زّيادات متواصلة في النّاتج الوطني الإجمالي بمعدّل يتراوح بين 5% و7% سنوياً، الأمر الذي يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدّخل الفردي الحقيقي بمعدّل يتراوح بين 2% و4% سنوياً (بفرض أن معدّل نمو السّكان هو 3% سنوياً).

- هناك من ينظر إلى التنمية الإقتصادية على أنّها:' عملية السّعي الدّائم نحو تحقيق الزّيادة المضطردة في الإنتاج المرتبطة بإحداث تغييرات هيكلية عميقة في البنى المؤسّساتية والتقنية، في توزيع القوى العاملة قطاعيّا وجغرافيّا، تعليميّا ومهنّيا، المتزامنة مع وضع أسس لتحقيق العدالة الإجتماعية بين جميع الأفراد، تحقيق نوع من المساواة في التطّور بين الرّيف والمدينة، كل ذلك سيدفع بالمجتمع نحو زيادة إعتماده على قدراته الذّاتية التي يعمل على تطويرها دائما لإنجاز التنمية الشاملة '[2].

- التنمية الإقتصادية هي: 'عبارة عن تلك العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل يكون مصحوباً بزيادة في متوسط الدّخل الحقيقي، تحسن في توزيع الدّخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغّير هيكلي في الإنتاج'[3]. وفقاً لهذا التّعريف فإنّ التنمية الإقتصادية تحتوي على عدد من العناصر أهّمها:

أ- الشّمولية: تغّير شامل لا ينطوي فقط على الجانب الإقتصادي وإنّما أيضا الثقافي، السّياسي، الإجتماعي والأخلاقي؛

ب- حدوث زيادة مستمّرة في متوسط الدّخل الحقيقي لفترة طويلة من الزّمن، هذا يوحي بأنّ التنمية عملية طويلة الأجل؛

ج- حدوث تحسّن في توزيع الدّخل لصالح الطّبقة الفقيرة (لتّخفيف من ظاهرة الفقر)، فلقد لوحظ في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أنّه بالرّغم من أنّ كثيرا من الدّول النامية قد حقّقت معدّلات نمو إقتصادي مرتفعة، إلاّ أن النّصيب النّسبي من الدّخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص مستمر.

- كما تعرّف التنمية على أنّها: 'سّياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي، أي أنّها عملية يزداد بواسطتها الدّخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدّل نمو الدخل الوطني أكبر من معدّل نمو السّكان فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع'[4].

---

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، إقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الأردن، 1998، ص109.

[2] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، 1995، ص47.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدّار الجامعية، مصر، 2003، ص17.

[4] كامل بكري، التنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص63.

- التنّمية الإقتصادية هي: ' تقدّم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطّاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مرّ الزمن'[1].

وعليه فإنّ التنمية الإقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات إقتصادية معّينة بل تتضمّن كذلك تغييرات هامة في المجالات الإجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الإقتصادية تتضمّن زّيادات في الدّخل الوطني الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، هذا التّحسن في الدّخل يُساعد على زّيادة الإدخار والذي بدوره يدعم التّراكم الرأسمالي والتّقدم التّكنولوجي في المجتمع الذي يساعد عل دعم الإنتاج والدّخل.

بالإضافة إلى هذه التغييرات تشتمل التنمية الإقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدّخل، تطوير وسائل النّقل والمواصلات، زّيادة معدّل التحضّر في المجتمع وتحسّن مستويات الصّحة والتّعليم، يمكن تلخيص الأبعاد التي تتضمّنها التنمية الإقتصادية فيما يلي[2]:

- أن تستند عملية التنمية بالدّرجة الأولى على القوى الدّائمة للمجتمع؛
- أن تضمن تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدّد موارد المجتمع دون إستنزافها؛
- أن تحقق قدرا كبيرا من العدالة بين أفراد المجتمع؛
- أن تلّبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع؛
-أن تحقّ ق توازناً بين قطاعات المجتمع الإقتصادية.

التنمية الإقتصادية هي:' فعل يستوجب التدّخل والتوّجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنّمي المجتمع إقتصاديا بشكل خاص، تكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخّلها أو فشله، كما لها الحق في إستعمال كل إمكانّياتها المادية، المالية والتشّريعية من أجل تحقيق النّجاح، فهي تعمل على إحداث التغّيرات المؤسّسية والتنظيمية والتقنية اللاّزمة لذلك'[3] .

نستخلص في الأخير بـ أنّ التنمية ليست زّيادة الإنتاج فحسب، بالرّغم من أنّ زيادة الإنتاج تعتبر مطلبا هاما وهدفا مرغوبا في جميع البلدان وخصوصا النامية منها، ذلك لأن جعل الإنتاج هدفا يؤدي إلى إعتبار الإستهلاك محور السّلوك الفردي وبالتالي زيادة الإنتاج إلى ما لا نهاية، هذا يقودنا إلى رأي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم ورفاهيتها والذي يقضي بأنّ تقدّم الأمم إنّما مقياسه هو ما ينتجه وما يستهلكه البلد من سلع وخدمات، هذا الأمر يبين بأنّ الأمم المتقدّمة هي تلك الدّول ذات الدّخل المرتفع الذي يخول لها أكثر إشباع من الحاجيات والخدمات، دون النّظر إلى القّيم والأخلاق الإنسانية والتي نعتبرها في نظرنا من أحد الدّعائم الكبرى لزيادة الإنتاج وتطّوره.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدّار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص20.

[2] تشام فاروق، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الإقتصادية، مداخلة مقّمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2002، ص13.

[3] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، 1995، ص22.

الفرع الثالث/ضرورة التّمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية: لعلّ حدوث النمو الإقتصادي (أي الزّيادة في متوسط الدّخل الفردي الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع، وبيان ذلك كالتالّي[1]:

- النّمو الإقتصادي يشير إلى مجرّد الزّيادة الكّمية في متوسط الدّخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضّرورة بحدوث تغّيرات هيكلية إقتصادية أو إجتماعية، المفهوم العكسي للّنمو الإقتصادي هو الرّكود الإقتصادي أو الكساد؛

أّما التنمية فهي ظاهرة مركّبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة، لكنها تتضّمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يُمكن القول بأّن التنمية إنما تتمثّل في تلك التّغيرات العميقة في الهياكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للّدولة، في العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي الّدولي التي يكون من شأنها تحقيق زّيادات تراكمية قابلة للإستمرار في الّدخل الوطني الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من الّنتائج الأخرى غير الإقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التّخلف؛

- من الممكن أن يتحقق نمو إقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، ذلك لعدم إتمام التغيرات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليّات التّكنولوجية والإجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والإقتصادية، التي تعمل على إنطلاق الطّاقات البشرية والقدرات الإبداعية للّناس، تُساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وإدارية تمكّنه من مواصلة التقّدم على كل الجبهات؛

- من الجائز أن يحدث نمو إقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الإقتصاد وإحتياجات المجتمع متمثّلا في تزايد الإختلالات في المجالات الإقتصادية والإجتماعية، كتزايد الخلل في التكّوين القطاعي للّناتج الوطني الإجمالي (بتزايد نصيب الخدمات والتوّزيع على حساب نصيب القطاعات السّلعية مثلا) وفي التوّزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات (أي توزيعها بين أقاليم الّدول المختلفة)، في توزيع الّدخول والثّروات بين الطبقات والشّرائح الإجتماعية المختلفة، في إشباع الحاجات الأساسية للّناس، في سوق العمل (بإنتشار البطالة من جراء الإختيار السّيئ للتّكنولوجيا مثلا)؛

- يمكن أن يتحقّق نمو إقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النّمو الإقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشّعبية في إتخاذ القرارات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، كبت الحريات والتعدّي على الحقوق المدنية للمواطنين في الّدول النامية، هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية كهدف في حدّ ذاته، من أجل تحقيق الذّات وكوسيلة لإستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني؛

- إنّ النمو الإقتصادي عفوي تلقائي، لكن التنّمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخّل من قبل الّدولة والشّعب، فالّنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة، فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق؛

[1] حلاوة جمال وصالح علي، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عّمان، الأردن، ط01، 2009، ص ص30-32.

- يُقال التنمية لا تتحقّق حتى عندما يرتفع متوسط الدّخل الفردي الحقيقي بمعدّلات سريعة، إذا كان ذلك النّمو مصحوبا أو متبوعا بزيادة درجة الإعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الإقتصادية والتكّنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدّولية المرتبطة به، بينما تتطلّب التنمية فك الرّوابط مع هذا النّظام والتحّرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الإعتماد على الذّات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة؛

- يمكن أن يحصل النّمو حتى في ظل الإحتلال أو الإستعمار، أمّا التنمية فلا حدوث لها في ظل الإحتلال أو الإستعمار، لأنّ الإحتلال يأتي ليدمر لا ليبني، يأخذ ولا يعطي، هذا ما يتجلى بوضوح شديد في فلسطين التي عانت ومازالت تُعاني منذ عقود مضت من قصور مجالات التنمية بكافة أشكالها، فما زالت تفتقر إلى كثير من عناصر البنية التحتية في كافة الجوانب والميادين، لكن ذلك لم يمنع من نمو وزّيادة في عدد السّكان والمصانع والمباني، المؤسّسات التعّليمية، ودخل الأفراد رغم أنهم تحت الإحتلال.

الفرع الرابع/أهم المؤشّرات المعتمدة في قّياس التنمية الإقتصادية:هناك ضرورة للتّمييز بين التّحولات الإقتصادية التي تتدرج في مسار نمو التخلّف وتطور التبعية وبين عمليات التّغيير الشاملة التي تؤدي إلى تنمية قدرات الإقتصاد الوطني ونموه المتزايد للقضاء على التّخلف والتّخفيض للتبعية بمختلف أشكالها، الإ ندماج الإيجابي للإقتصاد العالمي، ولذلك تتعّدد مؤشّرات ومعايير قّياس التنمية لتشكل المؤشّرات والمعايير الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والسّياسية.

أ-المؤشّرات الإقتصادية: عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الإقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، تتلخّص هذه المؤشّرات في البنية الإقتصادية التي يتم من خلالها قياس معدّل النّمو الإقتصادي وكيفية توزيع الثّروات بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال معرفة النّاتج المحلي أو الوطني للدولة وتوزيعه حسب القطاعات الإقتصادية وبنود إنفاقه[1].

- معيار متوسط الدّخل: إنّ الزيادة في متوسط دخل الفرد التي تُعتبر مؤشّرا للتقّدم ولعملية التنمية السّريعة، هي تلك الزّيادة التي تصاحب تغّير الوضع الإجتماعي المترتّب على تصحيح الإختلالات الهيكلية، أمّا الزّيادة الفجائية في متوسط دخل الفرد نتيجة إكتشاف مورد جديد أو ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلك تغّير في البنيان الإجتماعي، الإقتصادي والثقافي، لا تُعتبر تنمية على الإطلاق طالما بقيت كافة سمات التّخلف بالرّغم من هذا الإرتفاع الشديد في متوسط دخل الفرد.

- الدّخل الوطني الكلّي: زيادة الدخل الوطني لا تعني نموا إقتصاديا عند زيادة السّكان بمعدّل أكبر، نقص الدّخل الوطني لا يعني تخلّفا إقتصاديا عند إنخفاض السّكان بمعدل أكبر، فالإعتماد على هذا المقياس قد لا يؤدّي إلى بلوغ النتائج[2].

- الدّخل الوطني الكلّي المتوقّع: يقترح البعض الإعتماد على الدّخل المتوقّع في قياس النمو الإقتصادي، فقد يكون لدى الدّولة موارد كامنة تستغلّها بتوظيف وسائل تقنية متطّورة.

[1] لزعر علي وجدي عبد الحليم، تقييم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للتنمية في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد34، 2014، ص65.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص58.

ب- المعايير الإجتماعية: هناك العديد من العناصر التي تندرج ضمن هذه المعايير نذكر منها[1]:

- العمر المتوقّع عند الولادة: هو أحد المؤشّرات الثّلاثة التي يبنى على أساسها دليل التنمية البشرية. يعني عدد السّنوات التي منالمتوقّع أن يعيشها طفل حديث الولادة في حالة إستمرار أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

- معدّل الأمية: يشير إلى أولائك الذين بلغوا سن الخامسة عشر سنة فأكثر ولا يعرفون الكتابة والقراءة.

- الإنفاق على التعليم: يشير إلى إجمالي مبلغ خصّص للإنفاق على التعليم في أطواره المختلفة كنسبة مئوية من إجمالي النّاتج الوطني.

- معدّل وفيات الرّضع: يعبّر عن إحتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين تاريخ الولادة وإكتمال السنة الأولى من العمر بين كل 1000 حالة ولادة حية.

- معدّل وفيات الأطفال: يعبّر عن إحتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة وإكتمال السنة الخامسة من العمر بين كل 1000 ولادة حية.

- معدّل الأطبّاء والمستشفيات: حسب كنسبة إلى إجمالي العدد الكلي لسكّان البلد، كمبلغ قاس بقسمة عدد السّكان على العدد الكلى للأطبّاء على عدد المستشفيات الموجودة بالبلد.

- الإنفاق العام على الصّحة: يعبّر عن الإنفاق المتكرّر من ميزانيات الحكومة، من القروض والمنح الخارجية، من صناديق التأمين الصّحي الإجتماعية المخصّص للرّعاية الصّحية.

- عدد الأشخاص المصابون بفيروس فقدان المناعة المكتسبة (إيدز): يؤخذ كنسبة من إجمالي تعداد السّكان بالبلد.

- ضحايا الجريمة: هم النسبة المئوية من السّكان الذّين كانوا ضحايا أنواع معينة من الجرائم، أهمّها السّرقة والإعتداء الجنسي والرّشوة.

ج- العوامل السّياسية والإدارية: تُعدّ هذه العوامل من أهم المؤشّرات المعتمد عليها في قيادة وتوجيه عمليات التنمية بالدّول النامية، تتمثل أساسا في:

- السّكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسّنة: هم الذين يستخدمون المياه الجارية في قنوات توصيل عامة أو يستخدمونها من بئر محمية، من ينبوع محمي أو من تجميع مياه أمطار.

- نصيب الفرد من إستهلاك الكهرباء: يشير إلى حصة الفرد من الإنتاج الإجمالي الذي يشمل مجموع الطّاقة الكهربائية بالبلد.

- خطوط الهاتف الرّئيسية: تعتمد للدّلالة على عدد الذين يرتبطون بخط هاتفي مشترك.

- المشتركون في خدمة الهاتف المحمول: عدد الذين يستفيدون من خدمات إتصالات هاتفية لاسلكية.

- عدد السّكان الذين تقل أعمارهم عن الخامسة عشر (15) سنة: هم الذين يعيشون في الغالب على إعالة ذويهم وبرفقتهم.

[1] دبيش أحمد، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2011، ص47.

- عدد السّكان الذّين بلغوا من العمر الخامسة والسّتين (65) سنة فأكثر: هم في الغالب فئة الذين توقفوا عن العمل إمّا بسبب التقاعد، أو لعجزهم الصّحي، يحتاجون لرعاية الدّولة وخدماتها الإجتماعية والمادية.

- العلماء والمهندسون العاملون في مجال البحث العلمي: هم كافة الأشخاص المشتغلون بأعمال البحث والتطّوير.

د - المؤشّرات الهيكلية: كانت الدّول المتقدّمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه إقتصاديات الدّول النامية نحو إنتاج المواد الغذائية.

إتجهت الدّول المتقدّمة إلى التصّنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدّخل ورفع مستويات المعيشة، بحيث كانت الدّول النامية سوقاً لتصريف منتجات الدّول المتقدّمة من السّلع المصنعة ومصدراً للمواد الأولية، من بين المؤشّرات الهيكلية المستخدمة في قّياس التنمية نجد[1]:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصّناعي إلى إجمالي النّاتج المحلي؛
- الأهمية النسبية للصّادرات من السلع الصّناعية إلى إجمالي الصّادرات؛
- نسبة العمالة في القطاع الصّناعي إلى إجمالي العمالة.

المطلب الرابع: الأهداف الجوهرية المنتظرة من العملية التنموية

للتنمية الإقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السّكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالأفراد في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية بإعتبارها غاية في حد ذاتها وإّنما ينظرون إليها على أّنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، الوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

أهداف التنمية الإقتصادية لبلد ما تعُّبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الإقتصادية التي يمرّ بها ذلك البلد، كما تُعتبر نوع من السّياسة الإقتصادية التي ينتهجها وصولا لتحقيق أهدافه الرئيسية، مّما لاشك فيه أنّ هذه الأهداف قد تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى للبلد الواحد، نظرا لإختلاف الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والسّياسية ومع ذلك فإنّ هناك أهدافا أساسية مشتركة تسعى إليها أغلب الدّول النامية والتي من أهمها ما يلي:

الفرع الأول/زّيادة الدّخل الوطني: تعُتبر زّيادة الدّخل من أول أهداف التنمية الإقتصادية، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بأنّ الغرض الأساسي الذي يدفع إلى القّيام بالتنمية الإقتصادية، إّنما هو الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، الدّخل الوطني الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل الوطني الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثّل في السّلع والخدمات التي تنتجها الموارد الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

زّيادة الدّخل الوطني الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدّل الزيادة في عدد السّكان، إمكانيات البلد المادية والفنية، فمثلاكلّما كان معدّل الزّيادة في عدد السّكان كبيرا، كلما إضطّرت الدّولة إلى تحقيق نسبة أعلى للزّيادة في دخلها الوطني الحقيقي،فكلّما توافرت أموال كثيرة وغايات أحسن،كلّما أمكن تحقيق نسبة أعلى في الزّيادة في الدّخل الوطني الحقيقي عادة ما تكون ضعيفة نسبيًا.

[1] بن الطاهر حسين، التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد24، 2012، ص459.

عموماً يمكن القول أنّ زيادة الدّخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزّيادة أو نوعها، إنّما تعتبر من أهداف التنمية الإقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدّول المتخلّفة إقتصاديا، ذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الإحتياجات الأساسية من مأكل، ملبس ومسكن وحماية، هذا راجع للدّافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في وجود الفقر وانخفاض مستوى المعيشة[1].

الفرع الثاني/تحسين المستوى المعيشي: تعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية لتحقيقها، كما أنّ زيادة الدّخل الوطني لا يؤدي بالضّرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السّكان بنسبة أكبر من زيادة الدّخل الوطني تجعل من الصّعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدّخل، كما أنّ عدم عدالة توزيع الدّخل سيؤدي إلى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدّخل الوطني إلى فئة معينة من الأفراد، وبالتّالي عدم تحسين مستوى المعيشة، لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدّخل بتنظيم الزّيادة السّكانية والتّحكم في معدّلات المواليد وتحقيق توازن عادل للدّخل الوطني.

وعليه تعمل التنمية الإقتصادية على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع عن طريق التّركيز على الجوانب النوعية للنمو. في هذا السّياق يجب العمل على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية وتحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل، كذلك التّعليم والعناية الصّحية والخدمات الإجتماعية والسّكن بالإضافة إلى إحترام حقوق الأفراد وتمكينهم المشاركة في إتّخاذ القرار[2].

الفرع الثالث/ التوسّع في الهيكل الإنتاجي: في الدّول المتخلّفة تغلب الزّراعة على البنيان الإقتصادي، فهي مجال الإنتاج ومصدر الـ عيش للغالبية العظمى من السّكان، كما أنّها تلعب الدّور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدّخل الوطني، سيطرة الزراعة على إقتصاديات هذه البلدان بهذا الشّكل يجعلها تتعرّض لكثير من التقلّبات الإقتصادية الشّديدة نتيجة للتقلبات في حجم الإنتاج والأسعار، فإذا حدث وجاء المحصول الزراعي وفيراً أو إرتفعت أسعاره في الأسواق العالمية، كان معنى ذلك حدوث موجة من الإنتعاش والرّواج، أمّا إذا حدث وجاء المحصول قليلاً نتيجة لنقص في مياه الري أو لأصابته بآفة من الآفات أو حتى إذا تدهورت أسعاره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك إنتشار الكساد والبطالة في هذه الدّول[3].

كما يجب على الدّولة بناء الصّناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمدّ هذه الصّناعات الإقتصاد الوطني بالإحتياجات اللاّزمة. من أهم المشاكل التي تُعاني منها الدّول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلّف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشّابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد وإرتباط القطاع الواحد بالتّصدير للعالم الخارجي، بالإضافة إلى الثّقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدّخل الحكومي وتحديد مستوى النّشاط[4].

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص330.

[2] ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد26، جوان 2010، ص138.

[3] كامل بكري وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدّار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص405-406.

[4] إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية (التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي)، دار وائل للنشر، بدون ذكر بلد النشر، ط01، 2004، ص ص275-276.

الفرع الرابع/ربط التّكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تسعى التنمية الإقتصادية لتوظيف التّكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، كيفية إستخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسّيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن إستخدام هذه التكنولوجية.

يتّضح ممّا سبق أنّ التنمية الإقتصادية جوهرها الإنسان لذلك فهي تسعى إلى تحقيق نوعية حياة جيدة للأفراد، وذلك من خلال ما يلي[1]:

- مكافحة التلّوث بأنواعه وأشكاله المختلفة؛
- زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية؛
- مكافحة مشكلات التفكك الإجتماعي، البطالة والفقر.

الفرع الخامس/تقليل التفّاوت في توزيع الدّخول والثّروات: تتميّز البلدان المتخلّفة بفوارق كبيرة في توزيع الدّخول والثّروات، إذ تستحوذ طائفة قليلة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروتها كما تحصل على نصيب عال من الدّخل الوطني، بينما لا تملك غالبية الأفراد في المجتمع إلاّ نسبة بسيطة جدّا من ثروتها كما لا تحصل إلاّ على نصيب متواضع من الدّخل الوطني، ومثل هذا التّفاوت في توزيع الثّروات والدخول في تلك الدّول يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردّده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر. هنا يلجأ الأغنياء الذين إستحوذوا على كل الثّروة ومعظم الدّخل إلى إكتناز جزء كبير من الدّخل ولا تنفقه في الأجل الطّويل، مما يؤدّي إلى ضعف القدرة للجهاز الإنتاجي والبطالة ولو أُعيد إنفاقه على شراء السّلع والخدمات في السّوق لعمل ذلك على زيادة نشاط الأعمال[2].

الفرع السادس/تحقيق السّيادة والإستقلال الإقتصادي: يتحقّق هذا الهدف في مرحلة ما بعد الإستقلال السّياسي وقد يكون فك الإرتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة مكونات هذا الهدف، هذا ما إستهدفته دول العالم النامي ومنها الدّول العربية في مرحلة ما بعد الإستقلال[3].

لقد قدّم الأستاذ الدّكتور شوقي أحمد دنيا* هدفين رئيسيين للتنمية الإقتصادية في المنهج الإسلامي هما:

أ- هدف إقتصادي: هو هدف مرحلي فقط، يتمثل في إستخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرّخاء الإقتصادي للجماعة والفرد.

ب- هدف إنساني: هو الهدف النهائي، يتمثل في إستخدام ثمار التقدّم الإقتصادي لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة ممثلة في السّلام والعدل والمعرفة الكاملة لله عزّ وجلّ.

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص26.

[2] مدني بن شهرة وبن سعيد لخضر، متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد09، ديسمبر 2014، ص85.

[3] زرقين صورية، مرجع سبق ذكره، ص49.

* خبير إقتصادي بالمجمع الدّولي للفقه الإسلامي ، له العديد من البحوث والمؤلفات، حاصل على جائزة البنك الإسلامي في الإقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: تحدّيات الدّول النامية والتوّجه نحو إكتساب حالة التنمية

لا شكّ في أهمية التنمية الإقتصادية في عالمنا المعاصر، سواءا للدّول المتقدمة أو الدّول النامية، إلّا أن أهميتها أكثر وضوحاً وإلحاحاً للدّول النامية نظرا لما يواجه تنميتها من عقبات وتحدّيات أكثر مما واجه ويواجه الدّول المتقدمة في هذا السبيل.

تباينت الإستراتيجيات التي تبّنتها مختلف الدّول لتحقيق التنمية الإقتصادية، فمنها من ركّز على تنمية القطاع الزراعي، منها من ركّز على تنمية القطاع الصّناعي باعتبارهقطاعاً قائداً ورائدا للتنمية الإقتصادية، هناك من إتبع إستراتيجية الرّبط بين الزّراعة والصّناعة معا، كما أن عملية التنمية في الدول النامية تواجه عدّة عقبات أثّرت على الأداء التنموي في هذه الدّول، نتيجة لذلك بقيت العملية التنموية تراوح مكانها ممّا أدّى إلى إستمرار مظاهر التّخلف في أغلب هذه البلدان، كما يعتبر العديد من المفكرين أنّ كل الخصائص والمميّزات التي تتّصف بها الدّولالمتخلّفة تمثل في الواقع عقبات حقيقية أمام سيرورة عملية التنمية.

المطلب الأول: أهم الخصائص المشتركة لإقتصاديات الدّول النامية

تتّصف إقتصاديات الدّول النامية بالعديد من الخصائص المشتركة تميّزها عن إقتصاديات بقية الدّول الأخرى، تتمثّل أبرز هذه الخصائص فيما يلي:

الفرع الأول/الزّيادة السّكانية السّريعة: تعاني معظم الدّول النامية من ظاهرة الإنفجار السّكاني، نتيجة للإرتفاع الكبير في معدّلات نمو السّكان فيها، حيث تبلغ نسبة الزّيادة السنوية في هذه البلدان بحدود 03% بينما لا تتجاوز تلك النسبة 01% في البلدان المتقدّمة، تلك الزّيادة التي يمكن أن تعود إلى إنخفاض نسبة الوفيات وزّيادة عدد الولادات نتيجة لزيادة الوعي الصّحي وانتشار المؤسّسات الصّحية، إضافة إلى إعتماد الكثير من اللّقاحات التي لعبت دوراً فاعلاً في القضاء على الكثير من الأمراض (كالملاريا، الكوليرا).

النتائج السلبية لزيادة عدد السّكان في البلدان النّامية تعود إلى عدم الإستغلال الأمثل للإنسان وإلى نسبة النمو البطيء في إنتاجها الوطني، ممّا يجعل الزيادة في عدد السّكان تفوق الزيادة في نمو الناتج، هذا بالضّرورة لا بد وأن ينعكس على إنخفاض دخولها الوطنية وبالتالي تدهور مستوى المعيشة بالإضافة إلى إنتشار الأمراض الفتّاكة[1].

الفرع الثاني/إنخفاض متوسّط نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي: يُعتبر رصيد الفرد من الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشّرات التي تقيس درجة تقدّم أو تخلّف الدّول، من أجل التعرّف على مستوى دخل الفرد بالدّول النامية، ستتم المقارنة بين مجموعة من الدّول حسب ما يوضّحه الجدول رقم (01-01) المدوّن في الصفحة الموالية.

يُظهر الجدول الفارق الشّاسع في مستوى نصيب الفرد من النّاتج الدّاخلي الخام بين الدّول النامية والدّول المتقدّمة، فمثلا إذا تمت المقارنة بين نصيب الفرد الدانمركي مع نصيب الفرد السنغالي تبرز نتيجة مخيفة جدا وهي أن الفرق يصل إلى الضّعف بـ 63 مرة، هذا ما يفسّر ضعف القدرة الشّرائية وانخفاض المستوى المعيشي للسّكان في الدّول النّامية.

[1] الوادي محمود حسين وآخرون، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص292.

الجدول رقم (01-01)الذّ اتج المحلّي الإجمالي للفرد لمجموعة من الدّول المتقدّمة والدّول النّامية لسنة 2007

الوحدة: دولار أمريكي

الدّول المتقدمة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	الدّول النامية	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
الو.م.أ	44594	**البرازيل**	7023
الدانمارك	57791	**الجزائر**	3598
سويسرا	54936	**تايلندا**	3841
اليابان	34348	**موريتانيا**	907
فرنسا	40408	**السنغال**	910

Source : UNCTAD, handbook of statistics, 2008, p395.

بمقارنة دولتين ناميتين كقطر وموريتانيا نجد أنّ الفارق شاسع جدا، يرجع السّبب في هذا التفاوت ربما لإختلاف الخصائص الإقتصادية، الإجتماعية والطبيعية فيما بين الدّول النامية، فدولة مثل قطر أو باقي دول الخليج العربي تتوفّر على إحتياطات ضخمة وتنتج نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي للبترول، وهو ما يجعلها تحقق هذا المستوى من الناتج، وعلى العكس من ذلك لا تمتلك دولة مثل موريتانيا حتى الإمكانيات لإستغلال الثر وة السّمكية التي تتوفّر عليها ممّا يخلق تصنيفات فرعية ضمن مجموعة الدّول المكّونة لفئة الدّول النامية.

الفرع الثالث/إنخفاض مستويات الإنتاجية: تتميّز الدّول النامية بإنخفاض مستويات الإنتاجية إذا ما قورنت مع الدّول المتقدمة، نجد أنّ إنتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النّشاط الإقتصادي، ففي النشاط الزراعي مثلا نجد رغم تركز السّكان والإنتاج في هذا النشاط، حيث تساهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدّول بـ 14% بينما تساهم فقط بـ 03% في النّاتج المحلي الإجمالي في الدّول المتقدمة.

رغم إرتفاع نسبة العاملين في الزّراعة بالدّول النامية إلاّ أن الإنتاجية الزراعية منخفضة فهناك تقريبا 685 مليون عامل في كل من آسيا وإفريقيا ينتجون حجم سنوي من الناتج تبلغ قيمته 195 مليون دولار، أمّا في أمريكا اللاّتينية نجد 4.5 مليون عامل ينتجون 60 مليون دولار من النّلتج الكلّي، يعود هذا الإنخفاض في الإنتاجية الزّراعية إلى أنّ الزّراعة في الدّول النامية تتسم بتكنولوجيا بدائية والتنظيم الضّعيف ومحدودية مدخلات رأس المال المادي والبشري، كميلُ عتبر الفنّ التكنولوجي السّائد في الزّراعة متخلّفا ذلك لأنّ المزارع في هذه الدّول تقليدية معيشية للإستهلاك الذاتي وليست مزارع تجارية.

أمّا القطاع الصّناعي وبما أنّ أغلبية الدّول النامية زراعية لا تعتمد على التّصنيع، بإستثناء بعض الدّول في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاّتينية فإن نسبة العاملين في الصناعة تنخفض ومستوى الإنتاجية السّائد لا يكاد يبلغ خُمس ما هو عليه في الدّول المتقدّمة، حيث يلزم خمسة عمّال أو أكثر لإنتاج نفس الكمية التي يستطيع أن ينتجها عامل أمريكي بمفرده[1].

[1] زرقين صورية، مرجع سبق ذكره، ص57.

الفرع الرابع/إنخفاض معدّلات الإدخار: تتميّز الدّول النامية بصفة عامّة بانخفاض مستوى الإدخار وبالنظر إلى معدّلات الإدخار كنسبة من النّاتج المحلي الإجمالي، نجد أن المدخرات مثلت نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي في الدّول النّامية منخفضة الدّخل بالمقارنة بـ 24% في الدّول النامية متوسّطة الدّخل و21% في الدّول المتقدمة ذات الدّخل المرتفع. وفقا لبيانات عام 1993 بلغت هذه النسبة 10% بالنسبة للدّول النامية منخفضة الدّخل و 22% للدّول النامية متوسطة الدّخل في مقابل 20% للدّول المتقدّمة، تشير البيانات في مصر أنّ الإدخار المحلي يبلغ فقط 11% من الدّخل الوطني، يتضّح ممّا سبق الفارق الواسع بين مستويات الإدّخار في الدّول النامية والدّول المتقدّمة إذا أخذنا في الاعتبار المستوى المطلق للدخول في كل مجموعة من الدّول.

يُعد إنخفاض مستوى الإدخار في الدّول النامية منخفضة الدّخل أمراً طبيعياً، ففي ظل إنخفاض مستوى الدّخول (التي تُعتبر المصدر الرئيسي للإدخار) يوجه الجانب الأكبر من الدّخل، إن لم يكن كل الدّخل نحو توفير السّلع والحاجات الأساسية، حيث يوجه ما يوازي 80% من إجمالي الدّخول الوطنية في الدّول النامية إلى الإستهلاك الخاص، ممّا يؤدي إلى عدم تحقيق أيّة مدّخرات صافية، مع حدوث زيادة في مستوى الدخول مع وجود التقّليد والمحاكاة يترتّب عليه زيادة في مستوى الإستهلاك، حيث يميل عادة أصحاب الدّخول المرتفعة في الدّول النامية إلى تقليد أنماط الإستهلاك السائدة في الدّول المتقدّمة والتي تصل إليهم بصورة مستمرة من خلال وسائل الإعلام والإتصال الحديثة[1].

الفرع الخامس/التبّعية الإقتصادية: من المظاهر الإقتصادية الأخرى التي تتميّز بها معظم الإقتصاديات النامية، هي تبعية معظم تلك الإقتصاديات لإقتصاديات الدّول المتقدّمة، نتيجة لهذه التبّعية وبسبب عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدّول، فإنّ تلك التبعية لا بد وأن تقود إلى إنتقال الأزمات الإقتصادية التي تعاني منها الدّول المتقدّمة إلى الدّول النامية، هذه الأزمات لابد أن تعيق تحقيق التنمية الإقتصادية.

لقد ألحقت تلك التبعية خسائر كبيرة بالإقتصاديات النامية، حيث أن إنخفاض سعر الصّرف للدّولار الأمريكي ألحق خسائر فادحة بالدّول المصدّرة للنفط وصلت إلى المليارات من الدولارات، كما أنّ إنخفاض أسعار بعض المواد الزّراعية أو المعدنية التي تقوم الدّول النامية بتصديرها إلى السّوق العالمية، قد ألحق خسائر كبيرة بهذه الدّول، يظهر ذلك واضحاً عند إنخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة وما ترتب عليه من خسائر كبيرة للدّول المنتجة والتي بلغت المليارات من الدّولارات أيضا، ممّا أثّر بشكل أو بآخر على تنفيذ العديد من البرامج الإنمائية في تلك الدّول. من الخسائر التي تعاني منها الدّول النامية بسبب تبعية وإرتباط إقتصاداتها بالإقتصاد العالمي هو تدهور معدّلات التبادل التجّاري بينها وبين الدّول المتقدّمة.

من الأشكال الأخرى للتبعية الإقتصادية هو التبعية المالية لمعظم الإقتصادات النامية للدّول المتقدّمة ولبعض المؤسسات المالية الدّولية كصندوق النقد الدولي، تلك التبعية التي تتمثل بإعتماد العديد من البلدان

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية) كلّية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص24- 25.

المتخلّفة في تنفيذ برامجها التنموية على القروض الأجنبية نتيجة لضعف الإدخارات الوطنية، الأمر الذي أوقعها في فخّ المديونية التي أصبحت الدّول النامية عاجزة ليس عن تسديد أصل الدين، وإنما عاجزة عن تسديد الفوائد المترتبة على تلك الدّيون، ممّا جعل تلك المشكلة أن أصبحت من المشاكل الدّولية[1].

الفرع السادس/سيّادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات: على الرّغم من الجدّية التي ميّزت معظم الدّول النامية في جهودها المبذولة بشأن ما تجريه من إصلاحات على إقتصادياتها، إلاّ أنّها ما زالت وإلى يومنا تعاني من بعض الأساليب الإدارية التدّخلية التي كثيرا ما أعاقت وتعيق في الوقت الحاضر السّير الحرّ للعمليات والأنشطة الإقتصادية في إتجاهها الصّحيح وفقا لما تحدده المتغّيرات والعوامل الإقتصادية، وباتجاه ما يمكن في ظل تلك المعطيات أن يدفع باتجاه التّخصيص والإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية.

فحرّية السوق في ظل تواجد الأطر القانونية والثقافية والمؤسّسية اللاّزمة والكفيلة بتنظيم التعّاقدات وحقوق الملكية، إستقرار قيمة العملة وملائمة البنى الهيكلية أو الأساسية...وغيرها، بإعتبارها من العوامل ذات الأهمية البالغة في أي ممارسة إقتصادية أو تنظيم إقتصادي فعّال، تُعتبر أهم ما يجب أن تركّز عليه الدّول النامية كسلطات مركزية جهودها في سبيل إرسائها.

إضافة إلى ذلك، فمن أهم ما يميّز الإقتصاديات النامية، غيّاب أو على الأقل وفي أحسن الظّروف نقص المعلومات المطلوبة عن أسواقها، هذه الأخيرة وبالرّغم من أهميتها المحورية بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، لإرتباطها المباشربدقّة ما قد يتخذونه من قرارات إستثمارية و/أو إستهلاكية.

إلاّ أنّ توفرها بهذه الدّول يبقي جدّ محدود، كما أنّ تكاليف الحصول عليها متى أمكن ذلك غالبا ما تكون جد مرتفعة، الشّيء الذي كثيرا ما ينتج عنه سوء تخصيص الموارد، ما ينجم عنه إبطاء عمليات التوّسع في الإنتاج والإستثمار، وبالتالي إبطال أو تدنّية مفعول ما قيدُ عتمد من سّياسات أو إستراتيجيات للتّصحيح و/أو الإنماء[2].

المطلب الثاني: الإستراتيجيات المتّبعة للوصول إلى حالة التنمية

يُقصد بإستراتيجية التنمية الإقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدّولة في رسم السياسة الإنمائية، الإنتقال بالمجتمع من حالة الرّكود إلى النّمو الإقتصادي الذّاتي، يختلف هذا الأسلوب بالضّرورة من دولة لأخرى بإختلاف الظّروف الإقتصادية، الإجتماعية، السّياسية واختلاف الدّور الذي تضطلع به الدّولة في تسيير مجرى النشاط الإقتصادي والأهداف المرجوّة من عملية التنمية.

الفرع الأول/إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية: ظهرت إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية كرد فعل لفشل إستراتيجيات النمو لتحقيق التنمية، حيث أكّدت هذه الإستراتيجية على التوّزيع بدلاً من النمو. ربّما يرجع ذلك إلى ظهور العديد من الدّعاوى في أوائل السّبعينات حول أنّ النمو الإقتصادي لم يسهم في القضاء على الفقر في الدّول النامية، بل على العكس فالدّول التي أحرزت نمواً زادت فيها نسبة الفقر، ومن ثم ظهرت هذه

[1] الوادي محمود حسين وآخرون، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص296-297..

[2] دبيش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص76-77.

الإستراتيجية التي وجّهت الأنظار نحو ضرورة القضاء على الفقر بدلاً من مجرد إنتظار تأثيرات النمو، تنطلق هذه الإستراتيجية من المسلّمات التالية:

- تتضاءل فرصة الشّخص الفقير من الإستفادة من عوائد التنمية، يرجع ذلك إلى فشل إستراتيجية النمو في الوصول إلى هذه الفئات الفقيرة التي تنعدم فرصتها وقدرتها على الإستفادة من ثمار التنمية؛

- حتى في حالة إمكانية وصول دخل إضافي إلى هذه الفئات الفقيرة، فقد تعجز عن الإستفادة منه، ذلك لإستخدامه في غير موضعه وربّما يرجع ذلك لفقدانهم للقّوة السياسية والإقتصادية التي تتمتّع بها الفئات الغنية التي لديها الإمكانيات للإستفادة من أي دخول إضافية لتطوير حياتهم؛

- تُعرف إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها إستثمارات تهدف إلى زّيادة إنتاجية الفقراء ورفع مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم،يتوقع أن تتحقّق هذه الأهداف على المدى الطويل.

الشّيء المثير للإنتباه هو أنّ تبني هذه الإستراتيجية جاء من خلال العديد من الوكالات العالمية، من أهمها منظمة العمل الدّولية التي إجتمعت عام 1969 وأعلنت الأسس التي تستند عليها هذه الإستراتيجية في ضرورة توفير متطلّبات الحد الأدنى الضّروري للأسرة كالغذاء والمأوى، إلى جانب الخدمات الأساسية التي يتم توفيرها من خلال المجتمع مثل المياه الصالحة للشّرب والصّرف الصّحي والخدمات الصّحية والتّعليمية، علاوة على ضرورة مقابلة الحاجات اللاّمادية مثل الحّرية السياسية، المشاركة في صنع القرارات .

على الّرغم من إدراك مفهوم إشباع الحاجات الأساسية كإستراتيجية تهدف إلى القضاء على تبعية الإقتصاد للخارج، تحقيق التوسّع المستمر في الطّاقة الإنتاجية والطّلب على السّلع المنتجة، إلى جانب توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة في ضوء ما يجري تحديده من حاجات أساسية، إلاّ أنّه أُثيرت العديد من التساؤلات حول مدى صلاحية هذه الإستراتيجية للتّطبيق في دول العالم الثّالث[1].

يُمكن القول أنّ هذه الإستراتيجية لم تتح لها الفرصة للتّطبيق في دول العالم الثالث ربما يرجع ذلك إلى ما تعترضها من صعوبات عند تنفيذها في الواقع العملي. فالقول بأنّ الحاجات الأساسية تشمل المأكل والملبس أمر ينطوي على تجاهل أهمية الحاجات الأخرى كالتّعليم والترفيه، كما أنّ الحاجة إلى المأكل والملبس قد تنطوي على أمور متنّوعة ومتعدّدة، فالحاجة إلى المأكل تتنّوع من الحاجة إلى مجرد رغيف خبز إلى الحاجة إلى العديد من أنواع المأكولات، لا يختلف الأمر بالنسبة للحاجة إلى الملبس والمسكن. من ثم ينطوي الأمر في الّنهاية على قدر من التّحكم وإلى إحتمال فرض القائمين على التّخطيط أولوياتهم على المجتمع ككل، لذا فإنّ ديمقراطية التّخطيط تصبح أمراً ضروريّا حتى يتم تحديد هذه الحاجات الأساسية على نحو يتفّق مع الأولويات الحقيقية للسّكان[2].

تتمثل أهم المعوّقات التي تقف أمام تطبيق هذه الإستراتيجية في عدم التوّازن السائد بين الحاجات التي يسعى الأفراد والمجتمع إلى تحقيقها وإمكانية توفير الموارد، قد يبدو للوهلة الأولى أنّ هذه الإستراتيجية غير

[1] مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الّدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص156-158.

[2] عمرو محي الدين، تقييم إستراتيجية التّصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل، المؤتمر العلمي الثاني للإقتصاديين المصريين، إستراتيجية التنمية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1978، ص ص217-218.

مرتبطة بالبيئة أو أنّها ترتبط بها إرتباط غير وثيق، إلاّ أنّه ينبغي التأّكيد على أنّ ثمة تفاعل بينهما، يبدو هذا واضحاً من خلال ما تعانيه دول العالم الثالث من مشكلات بيئية كالتلوث واستنزاف الموارد وزيادة التّصحر، كثرة الأمراض ومدى توافر الموارد الأساسية اللاّزمة كالماء والطّاقة، كل هذه المشكلات تعيق تطبيق هذه الإستراتيجية التنموية التي تهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.

وفقاً لهذا التّصور ينبغي أن يكون الهدف من مناقشة إستراتيجية الحاجات الأساسية هو التركّيز على إعادة تخصيص الموارد، بعيداً عن الإسراف من جانب الأقلية وفي إتجاه إفادة الأغلبية الفقيرة بطريقة قابلة للإستمرار، وهو ما يشمل زيادة فرص العمل والدّخول لفقراء مجتمعات العالم الثالث، من ثم فنحن في حاجة إلى صياغة إستراتيجية تفي بحاجات الأفراد دون إنهاك البيئة وتهديد إستمراريتها.

الفرع الثاني/إستراتيجية التنمية المعتمدة على التّصنيع: تعاني مختلف الدّول النامية من ظاهرة الإختلالات الهيكلية في إقتصادياتها، من هنا يتعّين أن تقوم عملية التنمية الصّحيحة عن طريق التّصنيع، الذي يعتبره بعض الإقتصاديينجوهر التنمية، يُعرّف التّصنيع بأنّه 'عبارة عن أحد جوانب أو عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، يخصّص فيها نسب متزايدة من الموارد الوطنية من أجل إقامة هيكل إ قتصادي محلي متنوّع ومتطّور ميكانيكيا قوامه قطاع تحويلي ينتج كل وسائل الإنتاج والسّلع الإستهلاكية، يؤّمن معدّلاً عالياً من النمو الإقتصادي والتقّدم الإجتماعي'[1].

يستند مؤّيدي هذه الإستراتيجية على الثورة الصّناعية التي حدثت في كل من بريطانيا، فرنسا وألمانيا وغيرها من دول أوربا خلال القرن الثامن عشر الذي كان له تأثير على القطاعات الإقتصادية الأخرى، الزّراعية، التعدينية والخدماتية، ما أحدث تغّيراً واضحاً في الهيكل والبنيان الإجتماعي والإقتصادي، يرى أصحاب هذا الاتجاه من أجل تحقيق تلك التغيرات لا بد من زيادة حجم الإستثمارات، توسيع القاعدة الصّناعية، توسيع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصّادرات الذي غالباً ما يعتمد في الدّول النامية على منتج أولي، هو ما يقترح بتنوع هذه المنتجات. تقوم إستراتيجية التّصنيع على ثلاثة إستراتيجيات فرعية هي:

-إستراتيجية الصّناعات المصنعة*: تم صياغة هذه الإستراتيجية من طرف الإقتصادي الرّوسي' فيجني بريو برجنسكي' وتم إستعمال هذا النموذج لأّول مرة من طرف الإتحاد السّوفيتي سنة 1927 وبعد الحرب العالمية الثانية تبّنت معظم حكومات الدّول النامية هذه الإستراتيجية بغية التّخلص من حبل التبعّية للدّول المتقّدمة، يتم تمويل الإستثمار وفق هذه الإستراتيجية عن طريق إقتطاع الدّولة من مداخيل الموارد الزّراعية لتمويل المشاريع الإستثمارية[2].

-إستراتيجية إحلال الواردات: تم تطبيق هذا النوع من الإستراتيجية من طرف الدّول النامية بعد إستقلالها، من خلال عزل نفسها عن السّوق الدّولية، الإكتفاء بالسّوق الدّاخلية فقط، تعُنى هذه الإستراتيجية بإقامة بعض

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996، ص311.

* Model de trois **I: I**ndustrialisation par les **I**ndustries **I**ndustrialisantes.

[2] LOUAT Andre, le sous développement, stratégies et résultats, edition ellipses, Paris, France, 1998, p155.

الصّناعات التّحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السّلع المصنوعة التي كانت تُستورد من الخارج، وعليه فإنّ سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة.

تقوم هذه الإستراتيجية أساساً على إشباع حاجات السّوق المحلية لذلك تمثّل الصّناعات الإستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها،يرجع ذلك لمجموعة من العوامل أهمها توفّر الطلب المحلي وتواضع الإستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الإنخفاض وإعادة توفر الدّولة لهذه الصّناعات مظلة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من ناحية، مع ضمان القدر اللاّزم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على إقامة هذه الصّناعات من الناحية الأخرى[1].

-إستراتيجية التّصنيع للتّصدير: تعني هذه الإستراتيجية التّركيز على إنشاء صناعات معينة،توفّر للبلد فرص تصدير كل أو جزء من منتجاته، تعتمد هذه الإستراتيجية في مضمونها على القواعد الصّناعية لإستراتيجية إحلال الواردات وسياسة تكييف الطّلب العالمي على منتجاتها، كما تولي هذه الإستراتيجية أهمية كبيرة للرأسمال الأجنبي والإستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية، تكمن أهمية هذه الإستراتيجية في الإستفادة من حصيلة الصّادرات من النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتجديد هيكلها الإنتاجي، الإستفادة من الميزة النسبية التي تتميّز بها الدّول النامية فتتحول من دولة مصدرة للمنتجات الأولية إلى دولة مصدرة للمنتجات الصّناعية.

الفرع الثالث/إستراتيجية التنمية المستقلة (الإعتماد على الذّات): تعني إستراتيجية الإعتماد على الذات نفياً للتبعية وبناءً للتنمية المستقلة، نفي التبعية يعني القضاء على علاقات الإستغلال والتّبادل اللاّمتكافئ، التي ترسو في أغلالها البلاد المتخلّفة في علاقتها بالإقتصاد الرأسمالي العالمي مع ما يتطلبه ذلك من سيطرة وطنية على مقدرات الإقتصاد الوطني.

على صعيد التّنظير في مفهوم التنمية المستقلة يمكن إعتبار (PAUL Baran)* رائداً في الدّعوة إلى تحقيقها في تحليله للتطّور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير 'الإقتصاد السياسي للتنمية'. إذ ربطها بالسّيطرة على الفائض الإقتصادي بشكليه الفعلي والمتاح واستغلاله أفضل إستغلال ممكن، بدءاً بقطع قنوات إستنزافه الخارجية وصولاً إلى ربطه بمصلحة الطّبقات الإجتماعية منخفضة الدّخل التي تمثل النسبة العظمى من المجتمع بشكل عام، كما أكّد على القضاء على الإستهلاك الترفي المقلد للإستهلاك في الدّول المتقدّمة، خصوصا الرأسمالية والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير للفائض الإقتصادي الفعلي، ركّز على العوامل الخارجية في إحداث التبّعية والتخلف، قصّر معالجاته على قطع أوتار هذه العوامل، مع إنحيازه إلى النّموذج غير الرأسمالي في التنمية لتحقيق الإستقلال الإقتصادي[2].

---

[1] زبير محمد، التنمية الإقتصادية والصّناعية واستراتيجيات التّصنيع، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصّناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، أفريل 2012، ص ص27-28.

* PAUL Baran: إقتصادي أمريكي ماركسي ولد في روسيا سنة 1909، له عدة مؤلفات منها الإقتصاد السياسي للتنمية، توفي سنة 1964.

[2] زغيب شهرزاد وأوضايفية حدّة، الإعتماد على الذات بين الإقتراب النّظري وواقع الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد32، نوفمبر 2013، ص ص166-167.

يتبلور مفهوم التنمية المستقلة بأنّها تتمثل في إعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدّات الإنتاجية، بناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات، تأهيل الكوادر البشرية اللاّزمة لذلك، يفترض هذا التغّيير الإرادي المقصود تحرير البلد من التبعية والإستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها.

وبالتالي فإنّ مفهومها يتعدّى الجانب الإقتصادي إلى شمولها الجوانب الإجتماعية والسّياسية أيضا، مع إهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلّق بكيفية إستخدام الموارد المحلية وأسلوب التعّامل مع العالم الخارجي[1].

ممّا سبق يمكننا صياغة التعّريف التالي للتنمية المستقلة (الإعتماد على الذّات) على أنّها تلك العملية التي تتضمّن فعلا ديناميكيا بعيد الأمل يتناول بالتغّيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الإجتماعية والعلاقات البنيانية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذّاتية للبلد بشكل منفرد، أو ضمن تكامل إقليمي أو وطني وبما يؤّمن إستقلالية القرار الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية، في ظل الإستراتيجية التنموية المعتمدة على الذّ يُ مكن القول أن التنمية المستقلة تأخذ أربعة أبعاد أساسية وهي[2]:

-البعد الإقتصادي: العمل على تحقيق معدّلات نمو إقتصادية من خلال تنويع وتطوير هيكل الإنتاج الوطني في ظل تقوية البنى الأساسية وتعزيز الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعي الزّراعة والصّناعة.

-البعد البيئي: الإستغلال والإستنزاف غير الرّشيد للموارد الطبيعية سينجم عنه أثار ضارة على التنمية وعلى الإقتصاد ككل، لهذا فإنّه ينبغي أن تنص السّياسات التنموية على إحترام مقّومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وأن تعمل على تلبية الإحتياجات الضّرورية للجيل الحالي من دون المساس بحق الجيل القادم.

-البعد البشري: تنظر التنمية المستقلة للبشر على أنّهم الثروة الحقيقية للمجتمع وأن التنمية البشرية ما هي إلاّ عملية توسيع الخيارات، لذا فمضمون التنمية المستقلة ينصرف لتلبية الحاجات البشرية والمشاركة في إتخاذ القرار في ضوء إستراتيجية تنظّر إلى الإنفاق على ما سبق ذكره هو تنمية للموارد لا إستنزاف لها.

-البعد الدّولي: يرتبط بطبيعة النّظام الإقتصادي العالمي والعلاقات شمال جنوب وجنوب جنوب من خلال العمل على دعم مختلف أشكال التعّاون الإقتصادي الإقليمي بين دّول الجنوب، بالشّكل الذي يعزّز مواقفها التفاوضية فيما يخص مجالات التّجارة والإستثمار.

الفرع الرابع/إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة: خلال الفترة التي ظهرت فيها اللاّيبرالية وسّياسات التكّييف والخوصصة، جاء تأكيد الإقتصادي الهندي (Amartya Sen)* على مفهوم تطوير القدرات البشرية. حسب (Sen) فإنّ حرّية الإختيار هي في صلب الرّفاهية الإنسانية التي تتم من خلال تعزيز قدرات النّاس لتحقيق مستويات أعلى من المعرفة واحترام الذّات والقدرة على المشاركة في الحياة الإجتماعية بشكل نشط.

يؤكّد (Sen) أيضاً بأنّمستوى المعيشة لا يُ قاس بالدّخل الفردي واستهلاك السّلع بل يُ قاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله وأنّ توسيع هذه القدرات يعني حرية الإختيار.

---

[1] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط01، 1995، ص39.

[2] عبد الحميد براهيمي، أبعاد الإندماج الإقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط04، 1986، ص30.

* Amartya Sen: إقتصادي هندي ولد سنة 1933، تحصل على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1998 نظير أبحاثه حول التنمية البشرية.

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يعد دوراً رّياديا في تبني وترويج هذا المفهوم وذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها منذ عام 1990، لقيت هذه التقّارير إهتماما من الباحثين في العلوم الإجتماعية، لقد أكّدت هذه التقارير بأنّ التنمية البشرية تتجاوز الدخل والنمو لتشمل كل القدرات البشرية، بما فيها الحاجات والآمال واختيارات الأفراد. فإلى جانب الّدخل يحتاج الّناس إلى التّغذية الكافية والمياه الصالحة والخدمات الصّحية والمدارس، النقل والّسكن، فالمفهوم إذا مفهوم واسع وأّنه يُعنى بالنمو وتوزيعه والحاجات الأساسية، كما عّرف تقرير التنمية البشرية مفهوم التنمية البشرية بأّنه يمثل العملية التي يتم بموجبها توسيع خيارات الناس.

لقد فسّر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو وبين التنمية البشرية بالقول بأنّ النمو ضروري للتنمية البشرية، النمو الإقتصادي والتنمية البشرية متّصلان ببعضهما، فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية هي غاية، ورغم أنّ أصل مفهوم التنمية البشرية يعود إلى المدارس الإقتصادية الفكرية، إلاّ أن المفهوم الجديد يعتبر أن الإنسان هو جوهر التنمية، وأنّ التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الإقتصادية بل الإجتماعية والّسياسية أيضا.

إنّ الخيارات المتاحة للّناس، والتي يؤكّد عليها مفهوم التنمية البشرية تشمل ما يأتي:

- العيش حياة طويلة وصحّية؛
- الحصول على المعارف؛
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

للتنمية البشرية جانبين الأول يتمثل في بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصّحة والمعرفة والمهارات، الثاني يحث على إنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج والّنشاط في مجال الثّقافة والمجتمع والسياسة، لهذا فإنّ الّدخل ليس إلاّ واحداً من هذه الخيارات، إنّ الّزيادة السنوية في الناتج الوطني هي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكّنها ليست شرطاً كافياً ، من المهم جدّا للتنمية أن تخدم حاجات الناس.

في عام 1987 إستخدم المجلس العالمي للبيئة والتنمية مفهوماً جديدا هو التنمية المستدامة، عّرفها بأّنها مواجهة الحاجات للجيل الحالي بدون التّضحية بحاجات الجيل القادم وعليه فالتنمية يجب أن تستمر وتكون مستدامة.

لُوحظ بأنّ التنمية الإقتصادية في العديد من الحالات تعمل على تدمير البيئة وتلويثها، تستهلك الموارد الناضبة وأنّ الفقراء هم الذين يعانون من ذلك بشكل كبير من خلال التلوث والمستوى الصّحي المتدني و مياه الشّرب الملوثة وغياب أو قلة الخدمات الأخرى الأساسية وذلك بسبب التّصنيع والتحضر، فالبيئة الملّوثة لا تهّدد حياة الناس الفقراء فحسب بل وأطفالهم أيضاً، ولهذا فإنّ مواجهة حاجات الفقراء في الجيل الحالي ضرورّية من أجل الحفاظ على حاجات الجيل القادم.

التنمية المستدامة تسعى إلى الإستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضّرر بالأجيال المستقبلية، كما يركّز مفهوم التنمية المستدامة على الموائمة بين التوّازنات البيئية والّسكانية والطبيعية، لذا فهي تعّرف بأّنها التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل وبشكل

منصف للموارد الطبيعية، السّبب في وجود الهدر في الموارد هو أنّ السّكان في تزايد مستمر بينما أن الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير، لذلك فالهدف هو الوصول إلى معدّل نمو للسّكان ثابت على مستوى العالم لمنع إستنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وإهدار الطّاقات. إنّ التنمية المستدامة تعالج مشكلة الفقر المتعلقة بالسّكان، لأن العيش في بيئة من الفقر والحرمان يؤدي إلى إستنزاف الموارد وتلّوث البيئة، وأخيرا فإنّ التنمية المستدامة جوهرها الإنسان كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية البشرية[1].

المطلب الثالث: عقبات تقف في طريق التنمية الإقتصادية بالدّول النّامية

تُعتبر خصائص البلدان المتخلفة إقتصاديا بمثابة عقبات في طريق التنمية، أهم عقبة تعيق التنمية في الدّول النامية هي إفتقارها إلى الموارد الحقيقية اللاّزمة لتكوين رؤوس الأموال بسبب القوى الدّائرية المفرغة، التي تشمل الطلب على الإستثمار الذي يتحدّد أساسا بالحافز على الإستثمار وسعة السّوق وعرض رأس المال والذي تحكمه الرّغبة والمقدرة على الإدخار، طالما أنّ الدّخول منخفضة نظراً لإنخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الإدخار منخفضة حتما[2]، لقد إرتأينا تصنيف عوائق التنمية الإقتصادية إعتمادًا على المجال الرّئيسي التي تؤثّر فيه هذه العوائق على النحو التالي:

الفرع الأول/العقبات الإقتصادية: هناك الكثير من العوائق الإقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية، تتمثل هذه المعوّقات في:

أ- ضيق حجم السوق: إنّ محدودية السّوق تشكل في أغلب الدّول المتخلفة عقبة حقيقية أمام عملية التنمية نتيجة تخلّف الأنظمة التّجارية وجمود حركة عناصر الإنتاج وعدم مرونة الأسعار وقلّة التخصّص، ممّا يساهم في عدم الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، هذا ما يجعل مستوى الإنتاج في هذه الدّول أقل بكثير من المستوى المتاح من الموارد. كما أنّ حجم السّوق يتحدّد بجملة من العوامل كمستوى الدّخل الفردي الحقيقي، طبيعة الإنتاج، حجم شبكة النّقل، درجة الإكتفاء الذاتي، طبيعة الأنظمة التّجارية المعتمدة وحجم السّكان، حيث أن إنخفاض مستوى الدّخل مثلا يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشّرائية ممّا يعني تقلص مستوى الطلب الكلّي وهو ما يحد من توسّع السّوق. كما أنّ طبيعة الإنتاج تؤثر على حجم السّوق، فإذا كانت نسبة كبيرة من الإنتاج موجهة للإستهلاك النّهائي فإنّ ذلك سيحدّ من توسّع السّوق وهذا حال أغلب الدول المتخلفة التي تنتج بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي وليس من أجل التبادل، نفس الأمر ينطبق على المتغّيرات الأخرى.

ب- الحلقة المفرغة للفقر: الدّول المتخلّفة تعُاني من عدّة حلقات مفرغة تعُيق التنمية، أهم هذه الحلقات هي الحلقة المفرغة للفقر، ففي هذه الدّول تكون الإنتاجية الكلية منخفضة بفعل إنخفاض مستوي الإستثمار النّاتج عن إنخفاض المدخرات لإنخفاض مستويات الدّخل، تعمل هذه الحلقة من جانب الطّلب من خلال ضعف الحافز على الإستثمار ومن جانب العرض عن طريق تدني مستويات الإدخار. نتيجة لذلك تعجز الدّول المتخلّفة عن توفير الحجم اللاّزم من الإستثمارات بالنّظر لقصور حجم الإدّخار، وبالتالّي تعجز عن الخروج

[1] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، عمان، الأردن، ط01، 2007، ص ص180-181.

[2] براهمية أمال وسلايمية ظريفة، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الإقتصادية، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الدّولي حول سّياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسّسات (حالة الجزائر والدّول النامية)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص05.

من حلقة الفقر. كما أنّ الواقع الإقتصادي يُشير إلى وجود حلقات مفرغة متعدّدة كالحلقة المفرغة الخاصة بانخفاض المستوى التعليمي والحلقة المفرغة الخاصّة بإنخفاض المستوى الصّحي[1]. يُشير الإطار العام لنظرية الحلقة المفرغة إلى وجود إرتباط كبير بين كل من الفقر ومستوى الإستثمار والإدخار.

المستوى المنخفض لمعدّلات الإدخار في الدّول يُعدّ من أهم أسباب توليد الحلقة المفرغة للفقر أو الحلقة المفرغة للتّخلف في تلك البلدان، ذلك أنّ تكوين رأس المال من أهم العوامل التي تحفز النّمو الإقتصادي، هكذا فإنّ تطوير الإستثمار يجعل الإدخارات ونمو معدّلاتها مسألة ضرورية، فعدم توافر الموارد الأولية لإستخدامها في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في المستقبل لإنتاج الغذاء وغيرها من ضروريات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من الإستهلاك الجاري من أجل الإستثمار[2].

ج- محدودية الموارد البشرية: يُعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الإقتصادية في البلدان النامية، ممّا قد يؤدّي إلى عدم تحقيق معدّلات نمو مرتفعة بحيث ينعكس على إنخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج، كما أنّ النّدرة النسبية في المهارات والتخصّصات المهنية تقف عائقا أمام تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنويعه ومع وجود المشاكل المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية لا تستطيع البلدان النامية إستغلال رأس المال بالمستوى الكفء[3]. لمجابهة هذا التحدّي يجب الإهتمام بتنمية الموارد البشرية لتساهم بشكل فعّال في دفع عجلة التنمية نحو الأمام.

الفرع الثاني/العقبات الإجتماعية: يؤثّر النظام الإجتماعي الغالب في مجتمع ما على النّشاط الإقتصادي لهذا المجتمع، فالدّول النامية تعترضها صعوبة التّغلب على الكثير من المفاهيم والعادات والتقاليد، التي لم تعد تتلاءم مع متطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثّر بالسّلب على التنمية الإقتصادية سوف نذكر من بينها:

- كثرة إنجاب الأطفال ما لا يتناسب مع دخل الفرد حيث لا يمكن تعليمهم أو تهيئة الظّروف الصّحية؛

- الإسراف في الإنفاق على الإستهلاك هذا ما يؤدي إلى ندرة الأفراد على الادخار، لا يقتصر الإسراف في الدّول النامية على الأفراد، وإنما يتعدّاه إلى الحكومات التي تسرف في إستخدام موارد المجتمع في أشياء لا تتفق مع مقتضيات التنمية.

بالنسبة للعوامل الإجتماعية تبرز خصائص السّكان الكمية والنّوعية بالبلدان المتخلّفة، يُلاحظ أن الكثير من هذه البلدان تعاني من كثافة سكّانية مرتفعة، أي من إرتفاع حجم السّكان قياسا بحجم الموارد الإقتصادية المتاحة والمستخدمة في مستوى معيّن من التكّنولوجيا، كذلك تعاني هذه البلدان من إرتفاع معدّلات نمو السّكان التي تحقّقت في البلدان المتقدّمة خلال فترات تطوّرها أو التي تتحقّق فيها حالّيا، الأمر الذي يجعل الأثر الصّافي لنمو الدّخل منخفضا وكذلك ضعف ملائمة التّركيبة العمرية للسّكان فيها، حيث ترتفع نسبة صغار السّن وتنخفض نسبة من هم في سن العمل، الأمر الذي يجعل من مشاركة السّكان في إرتفاع نسبة

[1] عدنان داود العذاري وهبة زوير الدعمي، قياس مؤشّرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر، الأردن، ط01، 2010، ص ص38-39.

[2] النجفي سالم توفيق، أساسيات علم الإقتصاد، الدّار الدّولية للاستثمارات الثّقافية، مصر، ط01، 2000، ص303.

[3] قيطوني إيمان وبوراس نادية، المقارنة بين التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل الإقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة تبسة، الجزائر، 2013، ص09.

المستهلكين في المجتمع إلى المنتجين، ما يفرضه ذلك توجيه القسم المهم من الدّخل إلى الإستهلاك على حساب الإدخار والإستثمار.

كذلك تعاني البلدان المتخلّفة من إنخفاض المستويات الثقافية والإجتماعية ووجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية كإنتشار الأمية وانخفاض المستويات التّعليمية وضعف إرتباط التّعليم بالمجالات العملية وعدم توافر الإمكانيات الكافية للتدّريب، أضف إلى ذلك إنخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم، هذا ما يؤثّر على درجة الإنتفاع الإقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة[1].

الفرع الثالث/العوائق التّكنولوجية والتنظيمية: تحتاج عملية التنمية إلى تنسيق وتعاون مكثّف بين القطاع العام والقطاع الخاص اللّذين يشكّلان أساس إقتصاد الدّولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعّال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، هذا عن طريق نقل التّكنولوجيا المناسبة والتّكثيف من الدّورات التّدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التّقدم والإزدهار.

وعليه فالدّول النّامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدّول، لأنّ إستخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لإحتياجات الدّول النامية عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية بل سيشكّل عقبة أمامها.

الفرع الرابع/العقبات السّياسية: تتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الإستقرار في الدولة وحتى لا تتغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، فإن إتخاذ القرارات الإقتصادية والتنموية التي تؤدي لإحداث تغّيرات عميقة تتطلب إستقراراً سّياسيا في الدّولة لكي تستطيع أن تعمل بجدّ لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا، فوجود التنظيم السّياسي الرّشيد بالدّولة من شأنه أن يجعل منها قوة قادرة على تحقيق التنمية الإقتصادية[2]، تنقسم العقبات السّياسية إلى شقين هما:

أ- عدم الإستقلال السّياسي: كان الإستعمار سببًا أساسيًا فيتخلُّف معظم الدّول بما فرضه عليه من التمزّق في هيكلها الإجتماعي، سيطرة المستعمر على التّجارة الداخلية والخارجية، منع إنتشار التّعليم، منع التّحول نحو التّصنيع. لذلك فقد إرتفعت الأصوات في بعض الدّول التي عانت منالتخلُّف بسبب الإستعمار، إرتفعت في الوقت الحاضر بمطالبة الدّول الصناعية بالإسهام في تعزيز ودعم التنمية في دولهم، تعويضًا لها عن التّضحيات السّابقة، إنما ترتّب على الغزو الأوروبي لتلك البلدان وحرمان شعوبها من تحقيق التنمية.

ب- عدم الإستقرار السّياسي: من مهام الحكومة في دولةٍ تنشد التنمية أن تسعى إلى تهيئة المناخ الإقتصادي، السّياسي والأمني المستقر للمستثمرين، على الحكومات أن تسعى إلى إقامة نظامٍ سّياسي يضمن إستقرار الحكومات لفترةٍ معقولة، فإستقرار الحكم يعني إستقرار القوانين والتّشريعات الخاصة بالإستثمار والتّجارة، ممايقلّل من مخاطر الإستثمار، وبالتّالي يرفع من معدّلات العائد.

---

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، الأردن، ط01، 2006، ص ص220-222.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية والتّخطيط الإقتصادي، دار الفكر للنّشر والتوّزيع، الأردن، ط01، 1992، ص31.

الفرع الخامس/العقبات الدّولية: العائق الرئيسي للتنمية اليوم يتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها من العوامل الدّاخلية، ذلك لأنّ قوّة البلدان الصّناعية المتقدّمة تخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة، رغم أنّ البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الإيجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، منها مكاسب التّجارة وكذلك إمكانية الإستفادة من تجارب البلدان المتقدّمة خاصة في مجال التّكنولوجيا والتّخطيط، إلاّ أنّ البعض يقول بأنّ هذه الإستفادة لم تتحقق لأنّ البلدان المتقدّمة تخلق العقبات أمام تطور البلدان النامية[1].

هذه المعوّقات مرتبطة بالظّروف الدّولية والعلاقات الخارجية للبلدان المتخلّفة مع البلدان الأجنبية في جوانبها الإقتصادية والمالية، تكمن هذه المعوّقات في سيطرة الشّركات الإحتكارية الكبرى على السّوق العالمية بالإضافة إلى الإعتماد الكبير للبلدان النامية على التخصّص في تصدير سلعة أو مادة واحدة، الأمر الذي أخلّ بالتوّازن الإقتصادي.يُضاف إلى ذلك عقبة الإستغلال الإحتكاري للتّكنولوجيا من فنون ومعدات إدارية، كذلك خضوع حركة إنسياب رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلّفة من قروض ومنح إلى الإعتبارات السياسية التي تخدم بالدّرجة الأولى إقتصاديات الدّول المتقدّمة.

أهم عائق للتنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة هو العائق السياسي بالدّرجة الأولى والداخلي بشكل خاص، متمثل في إنعدام وفقدان تواجد القيادة السّياسية الواعية والمخلصة والموحدة وطنيا وطبقيا، في الإلمام والإيمان الكامل بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة بإنجاز أهدافها المطلوبة.يُعتبر العامل السياسي عاملا قوّيا في عملية التنمية لأن عدم توفر الإستقرار كما هو موجود في معظم الدّول النامية يشكل عائقا أمام التنمية[2].

المطلب الرابع: ضرورة التّخطيط الإقتصادي لتجاوز حلقة التّخلف في الدّول النامية

التّخطيط في معناه الإصطلاحي يواجه إختلافاً كبيراً، حيث تعدّدت تعاريفه وتنوعت ويعزّى ذلك إلى تطوّره السّريع منذ نشأته الأولى في العشرينيات من القرن الماضي. هذا التغّير رافقه تغّير في أسس بنائه وأساليبه وتقنّياته حتى يستجيب لواقع البلدان وظروفها، أُستخدم لفظ إستراتيجية منذ عدة قرون في العمليات الحربية وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمة 'استراتيجوس' وتعني فن القيادة ثم إنتقل مفهوم الإستراتيجية إلى مجال الأعمال في العشرينات من القرن الماضي، ثم عبر التّخطيط الإستراتيجي حدود الولايات المتحدة ثم إلى أوربا ثم إلى بعض الدّول النامية.

يقوم التخطيط على أساس الإيدولوجيا الإقتصادية والسياسية التي تختلف من بلد إلى آخر وتتميز بسمات فريدة ناشئة من واقع إجتماعي أو سياسي ويتجزّأ إلى خطط قطاعية مختلفة،يتشكل وفقاً لنوع الأنشطة في المؤسّسات والمنظّمات والشّركات. وعليه فيمكن تعريف التّخطيط الإستراتيجي للتنمية كنشاط علمي ينطوي على تدخّل إرادي من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور الإقتصادية والإجتماعية بقصد التأثير عليها

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص159.

[2] الدّوري محمد أحمد، التّخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص60.

ودفعهفي مسار معين يُعدّ مرغوباً فيه وإنطلاقا من نظرة إستراتيجية شاملة. في تخطيط التنمية يتفاعل التّخطيط والسّوق، كل وفق مزاياه وبمزيج يختلف من دولة لأخرى من أجل تخصيص الموارد وإرسال الإشارات وتصحيح الإنحرافات[1].

يُعرّف التّخطيط الإقتصادي على أنّه "إعداد وتنفيذ برنامج إقتصادي واجتماعي متناسق، معتمداً على شيء من المركزية في الإعداد واللاّمركزية في التنفيذ، متضمّنا تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة معينة، هادفاً إلى تحقيق تنمية سريعة منظّمة لجميع فروع النّشاط الإقتصادي وجميع مناطق الدّولة"[2].

يمكن القول بأنّ ضرورة التّخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي تبدو واضحة من أجل تجنّب سلبيات الإقتصاد المعتمد على التطّور التلقائي لآلية السوق، مثل عجز جهاز السّوق عن تحقيق الإستخدام الأمثل لجميع الموارد البشرية والمادية في المجتمع لصالح تطور جميع أفراده، فالطبيعة التنافسية لهذا الإقتصاد تدفع المشروعات إلى إتخاذ آلاف القرارات الفردية المنعزلة بتوسيع الطّاقات الإنتاجية، ثم تصطدم بالطّاقة الإستيعابية للسّوق (القدرة الشّرائية)، هذا يعني بقاء قسم من طاقتها الإنتاجية معطّلا عن العمل، أي بقاء جزء من الموارد الإنتاجية مجمّداً بدون إستغلال. هذا الوضع يقود إلى وقوع الأزمات الإقتصادية الدّورية وما يرافقها من كساد وتعطيل لجزء من القوى المنتجة، بشكل خاص لقوّة العمل البشرية (البطالة المقنعة أو المعلنة).

كذلك نظراً لعجز الإقتصاد القائم على آلية الأسعار في السّوق على توجيه الإستثمارات نحو الفروع التي يمكن أن تحل الأزمة التركّيبية الموروثة للإقتصاد المتخلف نحو الخدمات الإجتماعية الضرورية لصالح التنمية الشاملة والتقدم الإجتماعي والإقتصادي لعامة أفراد المجتمع، فكما هو معروف في الإقتصاد القائم على آلية السّوق والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية، يتم تحديد حجم الإستثمارات وتوجيهها نحو السّلع التي توفّر أقصى ربح لصالح المشروع، السّلع التي يتم إختيارها بهذا الأسلوب كثيرا ما تختلف عن السّلع التي يتم إختيارها على أساس أولويات أخرى تهم المجتمع بأسره ومن أجل إشباع الحاجات الأساسية لأفراده. على سبيل المثال لا يوجد في نظام الإقتصاد القائم على آلية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ما يمنع من توجيه موارد الإنتاج إلى إنتاج السّلع الكمالية التي لا يستهلكها سوى قلّة من الأفراد، طبعا طالما أنّ هذه القلّة قادرة على دفع الثمن الذي يحقق ربحاً كبيرا لأصحاب المشاريع الخاصة. وبالتالي يتبّين ممّا تقدّم عجز جهاز إقتصاد السّوق عن توجيه الإستثمارات نحو المشروعات الإستراتيجية ذات الربحية المحدودة بصورة مباشرة، التي تحتاج إلى سنوات طويلة نسبّيا لإكمالها وهذا يعمّق التفاوت الإقتصادي الموروث في البلدان المتخلّفة، التفّاوت بين الأفراد والفئات والطّبقات، كذلك التفّاوت بين الجهات والأقاليم في البلد الواحد، يعمّق التفّاوت الموجود حالّيا بين الأقطار العربية ممّا يجعل مهمة التنمية العربية المشتركة بعيدة المنال خلال زمن منظور.

[1] وليد عبد مولاه، التّخطيط الإستراتيجي للتنمية، المعهد العربي للتّخطيط، مجلة جسر التنمية، الكويت، 2012، ص03.

[2] لطفي علي، التّخطيط الإقتصادي (دراسة نظرية وتطبيقية)، المكتبة الإقتصادية، الدّار الجامعية، بيروت، 1988، ص15.

أخيرا فإنّ إقتصاد السّوق قد حقّق تطوّره النّسبي إستنادا إلى ظروف تاريخية وطبيعية ولإستنزافه لثروات شعوب أخرى ولوجود ما يسمّى بالمنظّم المجدّد، هذه العوامل التي تضافرت عبر ما يُقارب القرنيين من الزّمن لا يمكن تكرارها في دول متخلّفة مثل الأقطار العربية. من هنا ولا سيّما نظراً لغياب المنظّم المجدّد في القطاع الخاص المحلي في غالبية الأقطار العربية، يجب تدخّل الدّولة وقيّامها بدور المنظم المجدّد بقطاعها العام الذي يفترض فيه أن يعمل وفق الأسس العلمية والرّبحية المجتمعية[1]، تتجسّد ضرورة التّخطيط للتقّدم الإقتصادي والإجتماعي وذلك بشكل أساسي من أجل:

- تحقيق مهّمة كشف وتعبئة أهم الموارد الطبيعية والبشرية والمالية التي يملكها البلد؛

- لتحقيق مهّمة تأمين إستخدام الموارد المتاحة الإستخدام العقلاني الأفضل، لا من حيث تأمين إستمرار عملية تجديد الإنتاج الموسّع فحسب، بل للإسراع أيضاً في تغيير البنية الإقتصادية والإجتماعية التي أوجدها الإستعمار لتكون ركيزة له؛

- لمعالجة الفجوة العميقة في غالبية الأقطار العربية فيما بين الإحتياجات الموضوعية لهذه الأقطار من جهة وبين إمكانّياتها الفعلية من جهة أخرى، إنّ هذه الإمكانات المحدودة تجبر هذه الأقطار بإستمرار على تحديد المهام وأولويات تنفيذها ولا يقل أهمية عن ذلك تقرير المهام التي يمكن إرجاء حلّها إلى المستقبل.

المبحث الثالث:مصادر محلّية وأخرى أجنبية لتمويل برامج التنمية

تُعتبر المصادر الدّاخلية أهم المصادر التمّويلية نظراً لدورها الفعّال في تمويل التنمية، فالإستخدام الأمثل والعقلاني للمدخّرات المحلية يساهم في زيادة الإستثمارات المحلية المتاحة، ما يصاحبها من إنماء إقتصادي، تتجلى أهمية المصادر الدّاخلية لتمويل التنمية في كون اللّجوء إلى المصادر الخارجية غالباً ما يترتّب على الإقتصاد الوطني أعباء إضافية.

تتكّون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أّولهما الإدخار الإختياري، وهو ما يقوم به الأفراد و الهيئات والمؤسسات طواعية وإختياراً وبمحض إرادتهم، وثانّيهما الإدخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قّوة خارجة عن رغبتهم، بحيث لا يوجد فارق بين النّوعين من وجهة تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما في إتباع سياسة معينة.

يتخذ التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية بإختلاف مصادره عدّة أشكال أهمها الإستثمارات الأجنبية المباشرة، القروض بمختلف أشكالها، المنح، الإستثمار في محفظة الأوراق المالية والتي تعمل الدّولة المستفيدة منها على المفاضلة بين هذه الأشكال، إستخدامها بالكيفية المناسبة التيتحقّق المنفعة القصوى للدّولة المستفيدة، بحيث تساهم في الإستخدام الكفء للموارد الأجنبية في عملية التنمية الإقتصادية وإدماجها في الدّائرة الإقتصادية والإنتاجية، دون أن يرهن ذلك عملية التنمية الإقتصادية في مراحلها المتأخرة، سوف نتناول بالعرض والمناقشة والتّحليل لهذه المصادر.

[1] مسعود مجيد، التّخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص ص35-37.

المطلب الأول: مدخرات القطاع العائلي

تُمثّل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدّخل المتاح، أي الدّخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الإستهلاك المختلفة، تُعتبر مدخرات القطاع العائلي من المدخرات المهّمة التي يجب على الدّول النامية الإهتمام بها لكي تلعب الدّور القّيادي في عملية التنمية.

لقد إهتم الكلاسيك بالإدخار الشخصي، علّقوا أهمية كبيرة على علاقة سعر الفائدة بالمدخرات الفردية، إعتبرت هذه المدرسة العلاقة بالإدخار وسعر الفائدة علاقة طردية دوماً، على درجة كبيرة من الحساسية، الفرد عندما يتخذ قراراً بالإستهلاك أو بالإدخار، فإّنه يجري نوعاً من المفاضلة بين منفعة الإدخار في المستقبل وبين التّضحية التي سيجنيها بسبب عدم إنفاقه ذلك الجزء من الدخل في الوقت الحاضر. لكن المفكّر الإقتصادي كينز وضّح قصور نظرية المدرسة التقليدية في تحليلها لعلاقة سعر الفائدة بحجم المدّخرات على أساس عدم واقعية بعض الإفتراضات التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية، أبرزها أن الطّابع الغالب على سلوك الأفراد، هو عدم إعطائهم أهمية لسعر الفائدة عند توزيع دخولهم بين الإستهلاك والإدخار، وأن قدرتهم على الإدخار تتحدّد بالدّخل المتاح، بل يُمكن أن تكون العلاقة بين سعر الفائدة والإدخار عكسية[1].

إذاً فالإدخار العائلي هو فائض متبقي يتحقق بصورة إختيارية، حيث يتمثّل الدّخل المتاح للإنفاق العائلي فيما يُتاح للأفراد من دخولهم المكتسبة في شكل أجور ومرتبات، بعد مختلف الإقتطاعات من ضرائب وغيرها. تتميّز الدّول النامية بإنخفاض الدّخل المتاح وإرتفاع الميل الحدّي للإستهلاك، أغلب الدّخول تتجه إلى الإنفاق الإستهلاكي ممّا يجعل مستوى الإدخار العائلي منخفض، كما تتميّز المجتمعات في هذه الدّول بظاهرة الإستهلاك التفاخري وإتجاه الأفراد إلى تقليد أنماط الإستهلاك في الدّول المتقدّمة. توجد مجموعة من العوامل لها أكبر الأثر على حجم مدخرات القطاع العائلي نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول/حجم الدّخل: نجد أنّ الأغلبية السّاحقة من السّكان في الدّول النامية تندرج ضمن أصحاب الدّخول المنخفضة، لذلك تتّجه معظم تلك الدّخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضّرورية من مأكل وملبس ومسكن، عادة يكون الميل المتوسط للإستهلاك مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للإدخار[2].

تُشير الإحصائيّات إلى أنّ الدّخل المتاح من أهم العوامل المحدّدة للإدخار في كل من الدّول المتقدّمة والدّول النامية على حدّ سواء، لقد ترتب على زيادة المداخيل في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية زيادة في كل من الإستهلاك والإدخار. كما تُشير البيانات في الهند إلى أنّ الزيادة في الدّخل صاحبها زيادة في الإدخار، بمعنى أنّ الميل الحدي للإدخار يزيد مع زيادة الدّخل. الأكثر أهمية من مقدار الدّخل المطلق عند نقطة زمنية معينة هو التغّير في حجمه، إذ يوجد عادة فجوة بين التغّير في الدّخل ومستوى الإستهلاك. فتكون هذه الفجوة أكبر عندما يكون التغّير في الدّخل في الإتجاه الأدنى عنها عندما

[1] زيتوني عمار، المصادر الدّاخلية لتمويل التنمية (دراسة حالة الجزائر 1970-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص ص24-25.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص228-229.

يكون التّغير في الإتجاه الأعلى، فعندما يزيد دخل الأسرة فإنّالمتوقّع أن يزيد الإدخار، على العكس عندما ينخفض دخل الأسرة فإن الإنفاق على الإستهلاك يميل إلى الثّبات لفترة من الوقت وربما ينخفض بمعدّلات ضئيلة مما يؤدّي في النهاية إلى إنخفاض الإدخار، نقصد بذلك التأكيد على أنّ الإستهلاك يعتمد أساساً على الدّخل الدائم للأسرة أو الفرد ولا يستجيب للمتغّيرات المؤقتة.

الفرع الثاني/درجة تركّز وتوزيع الدّخل: من المعلوم أنّه في ظل توزيع سيئ للدّخل يزيد حجم الإدخار عنه لو أنّ الدّخل كان موزّعا توزيعاً عادلاً. على ذلك فإنّ توزيعا للدخل في دولة ما في صالح الطّبقات ذات الدّخل الأعلى لا بد وأن يؤدّي إلى زّيادة الإدخار والعكس صحيح. كذلك لا يتحدّد الميل إلى الإدخار بحجم دخل الفرد فقط ولكن أيضاً بمركزه الوظيفي في المجتمع، فمن المعلوم أنّ المزارعين أكثر قدرة على الإدخار عن قاطني الحضر عند مستوى واحد للدّخل، من هنا فإنّ الهجرة من الرّيف والإقامة في المدن هو ما نلمسه بوضوح في كافة دول العالم يؤدي إلى نقص عدد المدخرين، ويعتقد العديد من الإقتصاديين أنّ العامل الأهم في تحديد حجم الإدخار ليس المستوى المطلق لدخل الأسرة ولكن المستوى النّسبي، لأنّ الإنفاق على الإستهلاك يتأثّر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة، لذلك فإنّ الأمر المعوّل عليه ليس كون دخل الأسرة مرتفعاًأو منخفضاً ولكن نسبة الدّخل إلى دخول الآخرين.

لقد صاغ الأستاذ 'جيمس دوزمبري'* نظرية متعلقة بإستهلاك الأفراد تنطبق على الصّعيدين المحلي و الأجنبي، مضمون تلك النظرية أنّ دوال إستهلاك الأفراد تعتمد على بعضها البعض وتؤثّر في بعضها البعض، كما أنّها ليست مستقلة بل مرتبطة ببعضها عن طريق رغبة الفرد الواضحة في الظّهور والتمّيز والتي تُعتبر من أقوى غرائز الإنسان والتي يطلق عليها دوزمبري بحب التقّليد أو أثر المحاكاة، ذلك أن الفرد عندما يلمس ويتعّرف على السّلع الجديدة وأنماط الإستهلاك الرّاقية والوسائل المستحدثة يشعر برغبة مُلحّة في إقتناء واستخدام تلك السّلع والخدمات، حينذاك تتّجه ويتزايد ميولهم بشكل ملاحظ للإستهلاك بالإتّجاه نحو الأعلى[1].

الفرع الثالث/المستوى العام للأسعار: يُعتبر المستوى العام للأسعار لكل من السّلع والخدمات الإستهلاكية عاملاً هامّاً من العوامل التي تؤثّر على الإنفاق الإستهلاكي وبالتالي الإدخار، لقد تظهر حالتين في هذا الشّأن، حالة حدوث تغّيرات في المستوى العام للأسعار مصحوبة بتغّير يتناسب مع الدّخل النقدي الجاري الكلي المتاح، الأخرى عند حدوث نفس التغّيرات في المستوى العام للأسعار لكن يُصاحبها تغّير غير مناسب بالزيادة أو بالنقص في الدّخل النقدي الجاري الكلي المتاح.

في حالة إرتفاع الدّخل النقدي المتاح أو إنخفاضه بنفس نسبة إرتفاع أو إنخفاض المستوى العام للأسعار، فإنّ الدخل الحقيقي المتاح سوف يبقى بدون تغيير، فغالباً ما يبقى الأفراد على مستوى إنفاقهم الإستهلاكي الحقيقي وادخارهم الحقيقي دون تغيير.

---

* جيمس دوزمبري: اقتصادي أمريكي ولد بتاريخ 1918، توفي سنة 2009.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطّية ناصف، التنمية الإقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 220-221.

أمّا في حالة عدم مصاحبة التّغيرات في المستوى العام للأسعار بتغّيرات مناسبة في الدّخل النقدي المتاح أي تغيرات تعويضية في هذا الدّخل فهذا يعني تغيرات في الدخل الحقيقي والذي سيكون له أثر مباشر على الإنفاق الإستهلاكي والإدخاري، فإرتفاع الأسعار سيؤدي إلى إنخفاض في الدّخل الحقيقي المتاح وبالتالي نقص مطلق في الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي وزيادة في نسبة ما يُستهلك من الدّخل الحقيقي المتاح، أي إنخفاض في نسبة ما يدخر من الدّخل الحقيقي المتاح. بالعكس فإنّ حدوث إنخفاض في الأسعار سيؤدي إلى إرتفاع في الدّخل الحقيقي المتاح، وبالتالي زيادة مطلقة في الإستهلاك الحقيقي ونقص في نسبة ما يُستهلك من الدّخل الحقيقي المتاح، وهذا يعني زيادة في نسبة ما يدّخر من الدّخل الحقيقي المتاح[1].

الفرع الرابع/مجموعة عوامل إقتصادية أخرى: توُجد مجموعة من العوامل الإقتصادية لها الأثر الكبير على معدّلات الإدخار وإن إختلفت من دولة إلى أخرى، فلا شك أن أسعار الفائدة وتوقّعات المستقبل بإرتفاعها أو إستقرارها أو إنخفاضها ومدى إنتشار البنوك والمؤسسات الإدخارية، وفرة وتنوع الأوعية الإدخارية والإتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثّروات، الرّغبة في حيّازة الأموال لمقابلة حاجات المستقبل والرغبة في بلوغ مستويات معّينة للمعيشة وهكذا، فكل هذه الأمور لها أثر كبير على عملية الإدخار. كما يتأثر الإدخار بالتّضخم ومعدّلاته والذي يمثل مشكلة خاصة في الدّول الناميةيُقابل ذلك الأفراد في هذه الدّول بالإقبال على شراء وتخزين مجموعة من السّلع كالذّهب مثلا واقتناء الأراضي والعقّارات وغيرها، كل هذا بهدف تجنب أثار التّضخميُعتبر إدخار القطاع العائلي ضعيف من حيث الإعتماد عليه كوسيلة تمويل للإقتصاد الوطني خاصة في الدّول النامية، بالأخص في الدول العربية غير النفطية.

المطلب الثاني: مدخرات القطاع الحكومي

تتكّون مدخرات القطاع الحكومي من الفرق بين الإيرادات الجارية، المتمثلة أساساً في الضّرائب المباشرة وغير المباشرة والرّسوم الجمركية وغيرها وبين الإنفاق الجاري، الذي يعني تلك الأموال التي تنفقها الحكومة على مرافقها التقليدية كالأمن والدّفاع والصّحة والتّعليم، وفي المجالات غير التقليدية مثل نفقات الدّولة على الخدمات المختلفة وتكاليف الدّعم.

تتوقف المدخرات الحكومية على معدّل النمو الإقتصادي الذي حققته الدّولة، فالمجتمع الذي قطع مرحلة كبيرة في التنمية الإقتصادية يرتفع بها معدل الإدخار الحكومي أكثر من ذلك المجتمع الذي لا يزال في بداية المراحل الأولى للتنمية، تكمن زّيادة المدخرات الحكومية في إتباع أسلوبين في وقت واحد، أولهما ترشيد الإنفاق العام والثاني زيادة الموارد السّيادية، يعني ترشيد الإنفاق العام رفع كفاءته إلى أعلى درجة ممكنة مما يؤدي إلى الحصول على نتائج إيجابية في المجالات التي ينفق فيها وزيادة قدرته على حل المشاكل التي يقوم بعلاجها، لأّنه إذا كان الفرق بين إيرادات الدّولة ونفقاتها موجبا فهذا يعني وجود فائض يساهم في تمويل التنمية، أّما إذا كان الفرق سالب فيؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية العامة للدّولة، الأمر الذي يؤدّي بها إلى تغطية هذا العجز من موارد أخرى، كالسّحب من الفوائض أو الإقتراض من الجمهور أو اللّجوء إلى الخارج، أو عن طريق التّمويل التّضخمي.

[1] زيتوني عمار، مرجع سبق ذكره، ص ص30-32.

أمّا الأسلوب الثاني والمتمثّل في زيادة موارد القطاع الحكومي بالأخص موارد القطاع الإنتاجي العام، لأنّ التركيز على زيادة الضرائب قد يؤدي إلى ظهور نتائج سلبية لأنّ الطّاقة الضريبية للأفراد محدودة، لقد يكون ذلك ممكنا في التوسّع في الضرائب المفروضة على الدّخول لعالية والسّلع الكمالية وما إليها كما أنّ حصيلة الصّادرات تؤدّي إلى زيادة مدخرات القطاع الحكومي والمتمثّلة في زيادة الضّرائب المفروضة على هذا القطاع.

في هاذين الأسلوبين زيادة الإيرادات من ناحية وخفض النّفقات من ناحية أخرى لقد إهتم الإسلام إهتماما بالغاً بتنمية الموارد وترشيد النفقات، فعلى سبيل المثال جعل الزّكاة ركنا من أركانه وعبادة يتقّرب بها المؤمن لله، وقد شرّعها الإسلام قوانين تمنع من التهّرب من أدائها، كما نجد أنّ الإسلام حثّ على الصّدقات، هذه الأخيرة التي تُعتبر مورداً هاما من موارد الإدخار الحكومي في المجتمع الإسلامي، كما أجاز الإسلام فرض الضرائب تحت شروط معينة لمواجهة نفقات جارية إذا لم تكف حصيلة الزكاة والصّدقات. أمّا ما يتعلق بترشيد الإنفاق الحكومي وجعل الإستهلاك يتماشى مع المصالح العليا للمجتمع قد ضرب الخلفاء الراشدون أروع الأمثلة في كيفية إنفاق أموال الدّولة في الصالح العام دون تبذير أو إسراف أو توجيه إلى المجالات التي لا تخدم المجتمع ككل، فالخليفة عمر بن عبد العزيز كان يتحدّث مع أحد ولايته في شؤون الأمّة الإسلامية على ضوء شمعة، فلّما إنتهى حديثهم عن مشاكل الأمّة أطفأ عمر الشمعة فتعجب واليه من هذا الفعل وسأله لم أطفأت الشّمعة يا أمير المؤمنين، فأجابه بأنّ الشّمعة من أموال المسلمين ولّما كنّا نتكلّم في شؤونهم حق لنا إستعمالها، أنهينا التحدّث عنهم فقد إنتهى هذا الحق، هذا يبّين لنا حرص الحكومة الإسلامية على ترشيد الإنفاق العام، وبالتالي زيادة المدخرات الحكومية[1].

المطلب الثالث: مدخرات قطاع الأعمال العام والخاص

مدّخرات قطاع الأعمال مرتبطة إرتباطا وثيقا بالنّشاط الإقتصادي، أيكلّما زادت أهمية هذا النّشاط زادت معه المدخّرات والعكس صحيح، حيثيُ عتبر قطاع الأعمال من أهم مصادر الإدخار، سواء كانت مدّخرات قطاع الأعمال الخاص أو القطاع الأعمال العام:

الفرع الأول/مدخّرات قطاع الأعمال الخاص: يتمثل صافي ما تدخره مشروعات قطاع الأعمال الخاص في ذلك الجزء من الأرباح المحقّقة الذي لا توزّعه على أصحاب حقوق التملّك أي مالكي رؤوس أموال هذه المشروعات ، وذلك بعد خصم ما تخصّصه لمقابلة إهتلاك الأصول الثابتة، أي تلك الموارد التي تتاح لتمويل طاقات إنتاجية في المشروعات القائمة أو لتمويل طاقات إنتاجية لمشروعات جديدة.

من حيث مدى أهمية وفاعلية مدخرات قطاع الأعمال الخاص في تمويل مشروعات التنمية نجد أنّها عموما تمثّل مصدراً متواضعا لصغر حجم قطاع الأعمال الخاص في كثير من البلدان النّامية، كما أنّه يجب التنويه بأنّه ليس بالضّرورة كل ما يُحتجز من أرباح لدى المشروعات يُخصّص لتمويل مشروعات جديدة. بل منها ما يحتفظ به لإشباع دافع السّيولة في مواجهة ظروف طارئة أو لزيادة التّوزيعات في أوقات إنخفاض

[1] داودي الطيب، الإستراتيجية الذّاتية لتمويل التنمية الإقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص61-62.

الأرباح المحقّقة لتحمي إدارة المشروع نفسها من إنتقادات المساهمين وعلى العموم يمكن إستخدام الضريبة كأداة لتشجيع المشروعات الخاصة على زيادة حجم ما تُدخّره وتخصّصه لتمويل إستثمارات جديدة بإعفائه من الضّرائب[1].

الفرع الثاني/مدخّرات قطاع الأعمال العام: تتمثّل في المؤسّسات والشّركات المملوكة للدّولة، تشمل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح الوحدات التّابعة لها، يتوقف حجم المدخّرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولّد فيه والذي يتوقف بدوره على مجموعة من العوامل:

- السّياسة السّعرية التي تحدّد أسعار المنتجات، وحجم النفقات ومستواها بما فيها الأجور والرّواتب؛
- تطّور مستوى الكفاءة الإنتاجية في جملة المشروعات التي يتكّون منها قطاع الأعمال العام، وبالتّالي فكلّما تزايد حجم الإنتاج وانخفضت النّفقات كلما إزدادت مدخرات هذا القطاع؛
- عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الإستثمارات التي ترغب الدّولة النامية في تحقيقها.

خلاصة القول أنّ المشروعات الخاصة أو العامة تستطيع أن تعتمد على مواردها الذاتية المتاحة من الإحتياطات والأرباح المتراكمة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة، ثم تستخدم هذه الموارد لتمويل خططها الإستثمارية وتستعين بالمدخرات لإستكمال النقص في الموارد المالية.

المطلب الرابع: فائض حصيلة قطاع التّجارة الخارجية

تُعد حصيلة الصّادرات (المنظورة وغير المنظورة) مصدراً رئيسيا للموارد المالية المتدفقة إلى أي دولة، ممّا يؤّدي إلى إرتفاع الدّخل الوطني وبالتّالي الإنفاق العام، يزداد الطلب على السّلع والخدمات، ممّا يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة إستثماراتهم ومنه يتحقق إنتعاش الإقتصاد الوطني من خلال تولّد الإنتاج والإستخدام والدّخول[2].

تشكّل التّجارة الخارجية مصدراً مهّما في عملية التنمية، نتيجة لدورها الفّعال والكبير في تمويل واردات الدّولة الضّرورية من السّلع، إضافة إلى مستويات الإدخار وبالتالي الإستثمار الذي يعتمد إلى حد كبير على حصيلتها والتي تمثل الجانب الأكبر من موارد النّقد الأجنبي، بمعنى أنّ حصيلة التّجارة الخارجية تلعب دوراً كبيرا في تحديد قدرة البلد على الإستيراد، ومن ثم فهي تحدّد بطريقة غير مباشرة قدرة الإقتصاد الوطني على التوسّع في التكّوين الرأسمالي، بالإضافة إلى أن حصيلتها تُعتبر مصدراً أساسّيا لتسديد الدّين الخارجي وأعباءه.

فمفهوم التّجارة الخارجية هو النّشاط الإقتصادي الذي يتم بين المقيمين في الدّولة والمقيمين خارج الدّولة، ويتحّرك النّشاط الإقتصادي في هذه الحالة إمّا بواسطة الأشخاص الذين يؤدّون معاملاتهم التجارية، أو بواسطة حركة المعاملات الإقتصادية والتي تمثل السّلع والخدمات التي يتم تصديرها، أو أنّها تمثل رؤوس الأموال، أمّا الميزان التّجاري فُيقصد به هنا رصيد العمليات التّجارية، أي المشتريات والمبيعات من السّلع

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مذكّرات في التنمية والتّخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص ص118-119.

[2] عرفان تقي الحسيني، التّمويل الدّولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط01، 1999، ص48.

والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التّجاري المألوف إستخدامه حاليا[1]، كما أنّه من أهم بنود ميزان المدفوعات، أمّا هذا الأخير فهو بيان يسجل جميع العمليات التي تّمت بين المقيمين في تلك الدّولة وغير المقيمين بها خلال فترة معينة من الزمن[2].

يتوقّف دور التّجارة الخارجية كمصدر للتّمويل في أي بلد على الإعتماد وبدرجة كبيرة على حجم وتكوين صادرات ذلك البلد وشروط تجارته، فكلّما كان حجم صادراته كبيرا ويتكّون من سلع ومنتجات تتمتع بأسواق دولية وبأسعار مرتفعة، كلّما إزدادت قدرة البلد على زيادة الإستيراد، إضافة إلى الهيكل الخاص بالواردات، حيث يتطلب الأمر تخفيض اللّجوء إلى إستيراد السّلع الكمالية، الإمتناع عن إستيراد بعض السّلع غير ضرورية لصالح السلع الرأسمالية الضّرورية.

بذلك يجب على الدّول النامية تعزيز قدرتها على تمويل أكبر جزء من وارداتها من حصيلة التجارة الخارجية، بل أكثر من ذلك يجب عليها أن تحقق فوائض، لذلك كان التوسع في الصّادرات مع الحصول على شروط مستقرة وملائمة ضرورة ملّحة، لأن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى عدم اللّجوء إلى الإستدانة الخارجية وما ينتج عنها من أعباء.

التّجارة الخارجية لها دورا أساسيا في توفير النّقد الأجنبي، تكوين رؤوس الأموال الضرورية واللاّزمة لعملية التنمية الإقتصادية، عن طريق التوسّع في الصادرات، تحقيق معدّل التبادل التجاري لصالح الدّولة وبالتالي رفع حصيلة التجارة الخارجية واستخدامها في تكوين رؤوس الأموال الضرورية واللاّزمة لعملية التنمية الإقتصادية، بمعنى أن تحقيق الزيادة في حصيلة التجارة الخارجية تتم بالعمل على تغيير البنيان الدّاخلي ممّا يضمن التّخلص من السّيطرة الأجنبية، التّخفيف من هذه الضّغوط المنعكسة من الخارج[3]، ذلك عن طريق عدم الإعتماد على مصدر واحد للتّصدير، بمعنى تنويع الصّادرات، إنتاج بعض السّلع الضّرورية محليا، بإعتبار أنّ المشكل الأساسي للدّول النامية هو تصديرها للمواد الأولية بأسعار منخفضة واستيرادها للسّلع والتجهيزات بأسعار مرتفعة، ممّا إنعكس سلبا على تجارتها الخارجية، الأمر الذي إبتدعى اللّجوء إلى رؤوس أموال أجنبية لتعجيل عملية التنمية فيها.

فالدّول النامية تتميّز بعدم وجود توازن بين حصيلة الصّادرات وأعباء الواردات نتيجة لإنخفاض معدّل التبادل الدّولي لهذه الدّول ولصالح الدّول المتقدّمة، فإنّنا لو قمنا بدراسة معدّل التبادل الدّولي للدّول النامية، فإنّ هذا المعدّ ل لم يشهد أي حركة رغم وجود تلاّت في هذه البلدان وفيما بينها، حيث تحسّنت معدّلات التبادل التّجاري للدّول المصدّرة للنفط خاصة في فترات إرتفاع أسعار النفط، أمّا البلدان المستوردة للنفط فكان الأمر بالنسبة لها عكسّيا، حيث إنخفض معدّل تبادلها التّجاري وذلك راجع لإرتفاع أسعار واردات هذه الدّول وانخفاض صادراتها من السّلع الأساسية، لم يكن هذا الإنخفاض بنسبة واحدة على هذه الدّول.

---

[1] عبد المنعم محمد مبارك ومحمود يونس، إقتصاديات النقود والصّيرفة والتّجارة الدّولية، الدّار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص139.

[2] عادل أحمد حشيش وأسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد الّولي، دار الجامعة الجديدة للطّباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص120.

[3] زهران حمدية، مشكلات تمويل التنمية الإقتصادية في الدّول النامية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص383.

ملّمسبق ذكره يُ مكن القول أنّه يستوجب على الدّول النامية بصفة عامة العمل على تنويع صادراتها، محاولة رفع أسعار منتجاتها عن طريق تقوية مكانتها ومركزها التفاوضي، بتكوين تكتلات إقتصادية فيما بينها كمنظمة الدّول المصدرة للبترول.

للتّجارة الخارجية إرتباط كبير بالدّخل الوطني، حيث تبدو التّجارة الخارجية وكأنّها جسر تعبر عليه تقلبات الدّخل من دولة لأخرى،يتوقّف أثر هذه التقّلبات ومداها على أهمية التّجارة الخارجية بالنسبة لكل بلد، أي كلّما كانت تجارته الخارجية تمثل أكبر نسبة من دخله الوطني. يتجلى إرتباط وأثر التّجارة الخارجية على الدّخل الوطني على كل من عمليتي التّصدير والإستيراد، حيث أن التّصدير من أهم مصادر الإنفاق لما يوفّر من دخول والتي يترتّب على نقصها حرمان الإقتصاد الوطني من مورد هام من موارد الدّخل، أمّا من ناحية الإستيراد فزيادته تعني تحويل القّوة الشّرائية إلى الأسواق الخارجية والتي من الممكن أن تغذّي عجلة الإنتاج الوطني.

رغم إجماع الإقتصاديين على ضرورة الإعتماد وبدرجة كبيرة على المصادر المحلية في تمويل التنمية، إلاّ أنّ ذلك لا يعني الإستغناء عن المصادر الخارجية لما لها من أهمية في تغطية العجز وتعويض النقص في الموارد المحليةإذ يُعتبر التمويل الخارجي مصدراً أساسيا لتوفير العملة الصّعبة وتنشأ حاجة الدّول إليه لتغطية فجوة الإدخار لديها وكذا فجوة الصّرف الأجنبي الناتجة عن قصور التجارة الخارجية وضعفها، حقيقة الأمر أنّ المدخرات المحلية تمثل إمتناع عن الإستهلاك وإضافة المدخرات الأجنبية إليها يؤدي إلى التخفيف من عبء التنمية عن الأجيال الحاضرة لتتحمله الأجيال المقبلة وانسياب الموارد الأجنبية بمختلف صورها، سواء المنح والإعانات أو القروض الخارجية أو الإستثمارات الأجنبية بنوعيها الدّور الكبير في تمويل تنمية الدّول النامية وسنحاول بإيجاز إلقاء الضّوء على مصادر التمّويل الأجنبية فيما يلي:

المطلب الخامس: المنح والإعانات الرّسمية

إنّ تحويل الموارد من الدّول المتقدمة المانحة إلي الدّول النامية يتضمّن مختلف الموارد المالية التي توجه للدّول الفقيرة لأغراض تنموية من طرف الجهات المانحة، تكون المساعدات على شكل منح وهبات نقدية أو عينية مثل المساعدات التي تتحصل عليها بعض الدّول في الحالات الطّارئة كالكوارث والحروب. الُملاحظ أنّ كل من المنح، الهبات، القروض الميسّرة التي تحتوي على 25% على الأقل كعنصر منح تُعتبر عنصر أساسي في السّياسات الدّاعمة للتنمية، وهو يأخذ شكليين أساسيين[1]:

- المساعدات الثنائية التي تدُار من قبل أجهزة حكومية في الدول المانحة؛
- المساعدات المتعدّدة الأطراف التي تدُار من طرف الهيئات الدّولية كمنظمة الأمم المتحدة والبنك الدّولي.

تتكّون المعونات الأجنبية من منح لا ترد لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدّولة وإلى قروض ميسّرة واجبة السّداد تدخّل في نطاق المديونية الخارجية.

[1] العباس بلقاسم، المساعدات الخارجية من أجل التنمية، المعهد العربي للتخّطيط، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 78، ديسمبر 2008، ص17.

أمّا القروض الميسّرة فهي التي تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر في صورة نقدية أو عينية لمشروعات محدّدة أو برامج أو قطاعات، هذه القروض تتم وفقا لشروط وقواعد أيسر من مثيلاتها السّائدة في الأسواق المالية الدّولية، حيث تقل أسعار الفائدة عن المعدّلات العادية أو من حيث إحتوائها على فترات سماح تكون عادة أطول أو من حيث مدّة السّداد التي تستغرق فترة زمنية أطول. على ذلك فإنّ القروض الأجنبية التي تحكم شروطها قوى السّوق تخرج عن نطاق المعونات الأجنبية.

الأصل أن تكون المعونات الأجنبية (منح لا ترد أو قروض ميسّرة) في صورة نقدية بعملة الجهة المانحة تخصّصها للدّولة المستفيدة، إلاّ أنّ هذه المعونات قد تتخذ صور عينية مختلفة كالمعونات السّلعية وخاصة السلع الغذائية،هذا النوع من المعونات يلبي أشد الحاجات إلحاحاً في الدّول المتخلّفة نظراً إلى ما تعانيه هذه الدّول من نقص شديد في مواردها الغذائية وتقوم الولايات المتّحدة الأمريكية بدور بارز في تقديم هذا النوع من المعونات.

من جهة أخرى فإنّ هذه المعونات قد تقوم للمساعدة في تنفيذ مشروع معّين وفي هذه الحالة يطلق عليها معونات المشروعات المحدّدة، كما تقُدّم هذه المعونات إلى الدّولة المستفيدة بهدف معاونتها على رفع معدّلات النّمو الإقتصادي فيها دون تحديد مشروعات معينة بذاتها، بمعنى أن تقوم الدّولة المستفيدة بتوجيه هذه المعونات إلى مشروعاتها الإنمائية وفقا للأولويات التي تضعها. من جانب آخر قد تقدّم هذه المعونات وفقا لشروط الجهة المانحة بتخصيصها لقطاعات معينة دون غيرها، كقطاعات الصّناعة أو المرافق العامة، بحيث يتعذّر على الدّولة المستفيدة إستخدام هذه المعونات القطاعية في غير القطاعات المخصّصة لها بدون الرّجوع إلى الجهة المانحة وموافقتها.

الجدير بالذّكر أن المعونات الأجنبية قّيما وتوقيتا هي محصلة للدّوافع والأهداف التي تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها من وراء ذلك، وترتكز هذه الدّوافع والأهداف على إعتبارات سّياسية أو إنسانية خاصة في المقام الأول، حيث يغلب الدّافع السّياسي على المعونات الأجنبية لدى الدّول الغنية العظمى أملاً في السّيطرة مستقبلا، مثال ذلك البرامج الضّخمة للمعونات التي قدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوربا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء إقتصادياتها، فلقد جاءت المعونات تحقيقاً للإستراتيجية الأمريكية لوقف الزّحف الشّيوعي في أوربا.

إذا كانت كثير من برامج المعونة الأجنبية تختفي وراء أهداف سّياسية للدّول المانحة، فهذا لا ينفي أّنها يُ مكن أن تقف وراء أهداف إنسانية، كما يحدث عند تقديم معونات عاجلة للدّول التي تواجه كوارث طبيعية كالزّلازل وموجات الجفاف الحادة وانتشار الأوبئة والأمراض، من جهة أخرى تبرز الدّوافع الإقتصادية لطلب المعونات الأجنبية من جانب الدّول المتخلفة لما يمكن أن تقوم به هذه المعونات لإكمال النقص في الموارد المحلية[1].

[1] عبد العزيز سمير، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الإقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1988، ص ص408-410.

المطلب السادس: القروض الأجنبية التّجارية

يُقصد بها تلك القروض التي تمُنح من طرف الدّول أو البنوك الأجنبية والمنظّمات الدّولية والدّول المتقدّمة من أجل تمويل البرامج وخطط التنمية الإقتصادية المعدّة من طرف الدّول النّامية، لكن ذلك في حالة عدم كفاية الموارد المحلية لتغطية أعباء وتكاليف هذه البرامج، من حيث هيكل وأنواع هذه القروض نميّز:

الفرع الأول/القروض الحكومية الثّنائية: هذا النّوع من القروض يكون نتيجة المفاوضات والإتفاقيات التي تبرم بين دولتين، إمّا أن تقوم به الدّولة بنفسها أو أحد الأجهزة التابعة للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص وهي تمنح بطبيعة الحال على الأسس التّجارية وصيغ هذه القروض متعدّدة، تكون وفقا لعدة أشكال وهي[1]:

- القروض الحكومية الثنائية في شكل عملة تسمح للدول المقترضة بشراء مختلف حاجياتها من السلع والخدمات وذلك بكل حرية من الخارج. تكون أيضا في شكل عملة ولكن يشرط إجبار الدّولة المقترضة بشراء مختلف حاجياتها من السّلع والخدمات من الدّولة المقرضة، في حالة تعذّر وجود هذه الحاجّيات في هذه الدّولة فقط، حينها يتم إقتنائها من أسواق خارجية أخرى عن الدّولة المانحة للقرض.

- قد يكون القرض الممنوح موجّه خصّيصا لإقامة شروعات تنموية في البلد المقترض هي التي توفّر المستلزمات الضّرورية لإقامة هذه المشروعات مع المرافقة التقنية من خلال بعثات المهندسين والخبراء.

الفرع الثاني/القروض الخاصة: هذه القروض تتكّون من رؤوس الأموال الخاصّة المقترضة من طرف عون إقتصادي لدولة ما يستفيد منها عون إقتصادي آخر في دولة أخرى، كما تأخذ عدّة صيغ من بينها[2]:

- تسهيلات الموردين: تُعرف أيضا تحت إسم قروض الصّادرات، هي التي يتم منحها في إطار البنوك التّجارية للدّول المصدرة للمستوردين، إمّا من أجل إقتناء مشتريات بسيطة من السّلع والخدمات أو لأجل تغطية شراء التّجهيزات، كل ذلك لا يمكن أن يتم إلاّ بوجود ضمانات من طرف الدّول أو أحد الأجهزة المتخصّصة التابعة لها، القروض في هذا الإطار تخضع هي أيضا وفقا لشروط السّوق، فإنّها تكلّف الدّول المقترضة إمّا جزئيا أو كلّيا تكاليف تأمين من هذه القروض التي تفرضها البنوك التّجارية في هذا الإطار.

- قروض البنوك التّجارية الأجنبية الخاصة: إنّما يُميّز هذا النوع من القروض هو قصر مدّة إستحقاقها وأسعار فوائدها تكون جد مرتفعة والتي تحدّد وفق إقامة البنك المانح لهذه القروض مع الأخذ بعين الإعتبار الأسعار القائمة في الأسواق العالمية، إنّ التوّجه الرئيسي لهذه القروض خصوصا من الدّول المقترضة الغاية منه هوتغطية العجز المؤقت في تغطية متطلّباتها من العملة الصّعبة.

- الإكتتاب في السّندات والأسهم التي تصدرها الدّولة: تُعرف أيضا تحت إسم 'قروض المحفظة'، إنّ طبيعة هذه القروض زّيادة على كونها ذات طبيعة خاصة، فإنّها تُستخدم من طرف الدّول المقترضة لأجل الحصول على رأس المال الأجنبي الخاص باستخدام وسيلة الإكتتاب في الأسهم والسندات من خلال اللّجوء إلى أسواق رأس المال للدول المتقدمة، هذا من خلال طرح إمّا سندات ذات قيمة معينة وآجال وفوائد معلومة لكل من

[1] عبد العزيز سمير، التّمويل الدّولي (المدخل الإدخاري والضّريبي) مكتبة الإشعاع للطّباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص309.

[2] BENISSAAD Hocine, Economie Internationale, O.P.U, Alger, Algérie, 1983, pp317-318.

يرغب في إستثمار أمواله في الدول المقترضة، سواءا كانوا أفرادا أو مستثمرين أو غيرهم، كل ذلك يكون في إطار إلتزام هذه الدولة بسداد قيمة هذه السّندات عند حلول آجال إستحقاقها وأيضاً الوفاء بدفع الفوائد الدورية المستحقة عنها، زيادة على الإكتتاب في السّندات هناك أيضا الإكتتاب في الأسهم، يكون ذلك من خلال طرح عدد من الأسهم للشّركات أو المؤسّسات الموجودة في الدّول المقترضة، هذا إمّا عن طريق الخوصصة أو الشّراكة كإنشاء شركات الإقتصاد المختلط أو حتى في إنشاء مشروعات جديدة لم تكن موجودة في البلد المضيف.

الفرع الثالث/القروض متعدّدة الأطراف: تشمل القروض والإعتمادات التي تقدّمها منظّمات وهيئات دولية وإقليمية إلى الدّول المقترضة، تختلف هذه القروض بإختلاف الهيئات المانحة لها، إذ غالبًا ما تعكس هذه الشّروط وجهة نظر الدّولة الأم، التي تضم تلك المنظمات كالبنك الدّولي ومؤسساته وصندوق النّقد الدّولي.

يُعدّ البنك الدّولي من أهم المنظّمات المالية الدّولية التي قدّمت الكثير من القروض الخارجية للدّول النامية ومنها العربية لفترة طويلة، يضم مؤسستين رئيسيتين هما مؤسسة التنمية الدّولية وشركة التمّويل الدّولية، وأغلب هذه القروض متوسطة وطويلة الأجل تقُدم لأغراض تنموية سواء في شكل تدفقات نقدية أو مساعدات فنية، أمّا المنظمات المالية الإقليمية فأنشأتها عدد من الدّول في منطقة معينة بهدف تقديم القروض والخبرات للدول الأعضاء كصندوق النقد العربي والبنك الآسيوي للتنمية .....إلخ.

كخلاصة عامّة للقروض الأجنبية، فإنّ غالبية الأشكال التي تنطوي في إطارها تمتاز بعدّة خصائص نذكر منها[1]:

- إنّها تشكل أكبر مكوّنات رؤوس الأموال الأجنبية المتدفّقة من قبل الدّول المتقدّمة والهيآت المالية الدّولية وذلك تجاه الدّول النامية؛

- إن أكبر مصادر القروض الأجنبية هي مصادر القروض الخاصة والمتمثّلة في قروض البنوك التّجارية والإكتتاب في الأسهم والسّندات؛

- تتميّز القروض التّجارية بإرتفاع نسب فوائدها وقصر آجال إستحقاقها.

المطلب السابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة

يحتل الإستثمار الأجنبي الخاص مكانة واضحة في إقتصاديات الدّول النامية حيث أنّ المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الإستثمار المحلي كما سبق وأشرنا، لقد يكون مباشرا عندما يستثمر في إمتلاك أصول رأسمالية تتُيح له السّيطرة وحق الإدارة، الخط الفاصل بين الاستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحًا، غير متفقًا عليه فتعُتبر أستراليا حيازة 25% على الأقل من حقوق الملكية يمثل إستثماراً مباشرًا على حين نجد الرقم 20% في فرنسا، 10% في كل من الولايات المتّحدة الأمريكية والسّويد وألمانيا. أو قد يكون الإستثمار غير مباشر في صورة شراء أسهم وسندات لا يترتّب عليها حق الإدارة.

[1] عبد الشفيع محمد، قضية التّصنيع في إطار التنظيم الإقتصادي العلمي الجديد، دار الوحدة للطّباعة، بيروت، لبنان، 1993، ص ص278-279.

الفرع الأول/الإستثمار الأجنبي غير المباشر: كان للإستثمار غير المباشر أهمية كبيرة حتى أوائل القرن العشرين، حيث قام المستثمرون في الدّول المتقدّمة بشراء الأسهم والسندات لمشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين والشيلي. كانت على قمة هذه الدول بريطانيا التي إستثمرت 05% من ناتجها المحلي خلال الفترة (1870-1913) في هذا المجال يمثل هذا الرقم ربع المدخرات البريطانية واتجهت إلى مشروعات المنافع العامة على الأخص السّكك الحديدية وبعض الصّناعات.

كذلك كانت هناك سوقا هامّة للسّندات الحكومية وكانت أسعار الفائدة ثابتة وكانت آجاله طويلة بلغت في بعض الحالات 99 عامًا، لقد تعرّضت الأسواق المالية لإضطرابات عديدة أخطرها نتيجة الكساد الكبير الذي تعرّضت له معظم أسواق العالم في الثّلاثينات، حيثتوقّفت ألمانيا والعديد من الدّول الأخرى عن دفع ما عليها من فوائد وأقساط، الأمر الذي أدّى إلى عدم الإستثمار في شراء الأسهم والسّندات الخاصة بالدّول النّامية لسنوات طويلة.

تراجعتدفّق الأموال إلى أقل من نصف بليون دولار سنويا في الفترة (1960-1975)، أي أصبحت أقل من عُشر الإستثمارات المباشرة. حدث بعد ذلك إنتعاش في الأسواق المالية الأوروبية واليابانية، فبلغت قيمة السندات التي أصدرتها الدول النامية ذات السمعة الجّيدة في عام 1978 حوالي 05 بليون دولار (15% من قيمة السّندات الدّولية المصدرة). إلاّ أنها عادت إلى الإنخفاض مرة أخرى في أوائل الثّمانينات لتبلغ 3.5% من قيمة السندات الدّولية خلال الفترة (1983-1984)، وعموما فإنّ الأسباب التي أدّت إلى تردي الإستثمار غير المباشر ترجع إلى الإضطرابات في أسعار الصّرف الخارجي وما ترتب عن ذلك من مخاطر[1].

الفرع الثاني/الاستثمار الأجنبي المباشر: يُمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إستقداما لرأس المال للإستثمار في أصول إنتاجية، تكون له الهيمنة المباشرة له فيها على إدارة المشروع وعملية إتخاذ القرارات في إطار الملكية الكلية أو ملكية الجانب الأكبر من الحصص الإستثمارية، يتضمّن مصلحة وسيطرة دائمة على مشروع مقام في بلد آخر وفي سياق الأجل الطويل.

لقد توسّعت حركة الإستثمار الأجنبي المباشر مع التوّسع في دور الشّركات عابرة القوميات، التي مارست دورها في البلدان النامية إلى جانب البلدان الصّناعية المتقّمة، بحثاً عن فرص الإستثمار الواسعة والمربحة، حيث يُشير سّياق التطّور التاّريخي لحركة رأس المال بين البلدان الرأسمالية المتقّدمة والبلدان النّامية إلى أنّ تصدير رأس المال إتخذ إتجاها أكثر وضوحاً بدخول الإستثمارات الأجنبية الخاصة مع الحملات الإستعمارية على البلدان النّامية، التي تركّزت في المشروعات المنتجة لمصادر الطّاقة والمواد الأولية اللاّزمة للصّناعات في البلدان الرأسمالية. إتجه هذا المورد الأجنبي نحو البلدان التي تتميّز بوجود فرص إستثمارية مرتفعة الرّبح، بما يُمكّن المستثمرين الأجانب من تحقيق عوائد تفوق ما يستطيعون تحقيقه في بلدانهم، هذا يعني أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يسعى إلى البحث عن المزايا التنافسية المتاحة في البلدان المضيفة، الإفادة منها في إطار فرص إستثمارية مساحتها بلدان العالم وفي ظل إمكانات أفضل لرفع معدّلات الأرباح المحقّقة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الإسكندرية، مصر، 2000، ص207.

التّسهيلات الكبيرة التي قدّمتها المصارف العالمية الخاصة في مجال منح القروض الخارجية إلى البلدان النامية خلال عقد السّبعينات قد ساهمت بشكل واضح في الحدّ من الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن طبيعة المواقف التي تبنّتها بلدان نامية عديدة بإتجاه العزوف عن هذا الإستثمار لأسباب عديدة. إلاّ أنّ مثل هذه المواقف تعرّضت إلى التغّيير والتعديل إعتبارا من عقد الثمانينات، لا سيما بعد النتائج التي تمخضت عن أزمة المديونية الخارجية عام 1982، وتغّير سياسة المصارف العالمية بإتجاه التشّدد في شروط الإقراض، إلى جانب فرض سّياسات الإصلاح الإقتصادي على البلدان النامية والتي ساهمت بزيادة التوّجه نحو تطبيق سياسة الخوصصة وتشجيع الإستثمار الأجنبي، ذلك بالتزامن مع زيادة حاجة العديد من هذه البلدان إلى تمويل خارجي لدعم إستثماراتها المحلية.

إنّ هذه الأسباب وغيرها، قد دفعت بإتجاه تغيير المواقف من الاستثمار الأجنبي المباشر، بل النّظر إليه على أنّه المخرج للتّخفيف من أعباء المديونية الخارجية تحت تأثيرات النّظرة العالمية لهذا الإستثمار ودوره في البلدان النامية، والتي تعدّه أحد مصادر التمويل الخارجي الذي يساهم في إكمال فجوة الموارد المحلية ويختلف عن القروض الخارجية من حيث كونه لا يشكل ديونا مباشرة على البلد المتلقّي، وإنّما أحد المخارج العالمية لتقليص أعباء هذه الديون. كما تركّز هذه النّظرة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتّصف بقابلية أفضل على تفعيل العناصر والمقّومات الضّرورية للنمو الإقتصادي، من خلال إستغلال الموارد ونشر التكنولوجيا وإيجاد فرص العمل، إنعكاسات ذلك على حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات[1]. لعلّ أهم المنافع التي تعود على الدّول النامية من الشّركات المتعدّدة الجنسيات لا يقتصر فقط على انتقال رؤوس الأموال وإنّما يترتب على قيام الشّركات عبر القارات إنتاج كميات أكبر ونوعية أحسن من السّلع والخدمات.

المبحث الرابع: التنمية البشرية كمطلب ضروري لتحقيق التنمية الإقتصادية

لقد كان موضوع الإهتمام بالإنسان كمحور تدور حوله التنمية ولا تصحّ إلاّ إذا تّمت بمشاركته ومن أجله، لم يكن هذا الموضوع حديث العهد. لقد تضّمن الفكر التنموي إشارات حول علاقة الإنسان بالتنمية الإقتصادية في كتابات الرّواد الأوائل الذين ألّفوا في هذا الميدان، غير أنّ الإعتناء بالإنسان تصاعد في أواخر عقد الخمسينات وبداية السّتينات في سياق الحديث عن الإستثمار البشري، أو مفهوم رأس المال البشري أو التنمية البشرية، أخذ هذا المفهوم عدّة أبعاد منها العدالة في توزيع عوائد النمو وإشباع الحاجات الأساسية والعيش في رفاهية، هي كلها مفاهيم أو مصطلحات تستعمل في إطار السعي لتحقيق التنمية الإقتصادية وعلى أنّ الإنسان هو الوسيلة والغاية في نفس الوقت لعملية التنمية الإقتصادية.

من هنا فإنّ الإستثمار الأمثل هو الإستثمار في العقول والكفاءات البشرية، فالغلبة في عصرنا الحالي للإنسان القوي نشأة وتعليما، تأهيلا وتدريبا، الإنسان الذي يستطيع من خلال قدرته وكفاءته التغّلب على معّوقات التنمية التي تواجهه، وبالتالّي يجب على البلدان النامية أن تقوم بالتّخطيط والإستثمار الجّيد في العنصر البشري حتىتحقّق ما تصبوا إليه من التقّدم والإزدهار.

[1] عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الإقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص55-59.

المطلب أول: التّطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية ومستلزمات تحقيقها

لقد مرّ مفهوم التنمية البشرية بالعديد من المراحل على مرّ السّنين، وقام هذا المفهوم على أساس توسيع الخيارات أمام النّاس مع إشتراط توافر لبنات متراصة تشكّل دعائم التنمية البشرية.

الفرع الأول/التّطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية: برز مصطلح التنمية البشرية كمفهوم تنموي منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، لقد جاء بديلا لمصطلحات تنموية متعدّدة مثل تنمية الموارد البشرية، تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال البشري، حيث أُطلق هذا المصطلح على العملية التنموية الهادفة إلى جعل البشر هدفاً من أهداف التنمية الإقتصادية.

عند مراجعة الجذور الأولى لهذه المصطلحات نجد أنّها كانت تعني تحسين قدرة الموارد البشرية وتنميتها من خلال الإستثمار فيها، عن طريق التّعليم والعناية الصّحية وتسهيل إنتقال القوى العاملة والتّدريب لرفع إنتاجيتها وزيادة مساهمتها في تحقيق النمو الإقتصادي، كما أنّ الولادة الأولى لنظرية رأس المال البشري قد تم الإعلان عنها في بداية الستينيات من القرن العشرين من قبل 'ثيودور شولتز'*.

لقد أوضح شولتز في دراسته أنّ الإستثمار في رأس المال البشري هو السّبب في تحقيق الإنتاجية المرتفعة للأقطار ذات التّكنولوجيا المتقدّمة، يُضيف بأنّ الموارد البشرية لها بعدان بعد كمي يعّبر عنه بعدد الأفراد القادرين على العمل، ونسبة الأيدي العاملة التي تمارس أعمالاً مفيدة، وساعات العمل التي تقضيها في أداء عملها. بعد نوعي يتمثّل في المهارات والمعرفة والأشياء التي لها خواص مشابهة، بحيث تؤثّر بشكل عملي على القدرات البشرية للقيام بعمل منتج[1]. يفّرق شولتز بين أنواع الإنفاق المختلفة، حيث يبين أنّ هناك ثلاثة أنواع من هذا الإنفاق تتمثل فيما يلي:

- إنفاق على الإستثمارات الرأسمالية مثل: شراء الآلات والمعدّات وغيرها؛
- إنفاق إستهلاكي مثل: الإنفاق على السلع والخدمات الإستهلاكية المختلفة؛
- إنفاق له وجهان: إستثماري وإستهلاكي ويضم الإنفاق على الخدمات الصّحية والتّعليم الرّسمي والتدريب خلال العمل وبرامج تعليم الكبار وهجرة الأفراد والعائلات للحصول على فرص وظيفية أفضل؛

هذا الإنفاق الأخير هو الذي يحسّن القدرات البشرية، يقّرر أخيرا أن الإستثمار البشري يقلّل من عدم المساواة في توزيع الدّخل، بدون تنمية رأس المال البشري سيكون الوضع صعباً وسيسود العمل اليدوي ويزداد معدّل الفقر ما عدا هؤلاء الذين لديهم دخل خاص بهم.

تطّورت الدّراسات بعد ذلك إلاّ أنّها بقيت تعالج نفس الأبعاد تحت عناوين مختلفة، لكن في السبعينيات من القرن نفسه حدث تحّول في تحديد أهداف التنمية، فبعد أن كان غالب التركّيز على متوسط نصيب الفرد من النّاتج الإجمالي كهدف للنمو الإقتصادي، تزايدت الدّعوات لتبّني أهداف أخرى ترتبط بالعمل على التّخفيف من حدّة الفقر كتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدّخل، زيادة التوّظيف وإشباع الحاجات الأساسية.

---

* ثيودور شولتز: إقتصادي أمريكي ولد سنة 1902، تحصل على جائزة نوبل سنة 1979، توفي سنة 1998.

[1] الدّعمة إبراهيم مراد، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوّزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص17-18.

أّما في الثّمانينات فقد كانت سنوات الأزمات الإقتصادية، حيث كان الإهتمام بالإصلاح والنمو الإقتصادي على سلّم الأولويات، لم يعطي الإقتصاديين إهتماماًيُ ذكر للآثار السلبية المحتملة التي تتركها هذه الإصلاحات والسّياسات على الناس، ممّا حدا بالأمم المتّحدة ومن خلال برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي إلى تبّني ولادة مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية ُينظر من خلاله إلى الناس كغايات ووسائل للتنمية، أكثر من النّظر إليهم كوسائل للتنمية فقط، وأصدرت تقريرها الأول عام 1990 بعنوان تقرير التنمية البشرية.

أخيرا أُضيف بعد آخر لعملية التنمية البشرية لا يقتصر على تحقيق التنمية البشرية حسب المفهوم السّابق، وّانما يضيف له بعد الإستدامة، حيث أصبح المفهوم الجديد يجمع بين بعدين من أبعاد التنمية، الأول متمثل في تلبية إحتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة، دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاّحقة، هو البعد الثاني (بعد الاستدامة)، لقد أُطلق على هذا المفهوم بالتنمية البشرية المستدامة. هناك العديد من التّعاريف ذات الصلة بالتنمية البشرية نشير إلى بعضها فيما يلي:

- قّدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره سنة 1990 تعريفا للتنمية البشرية. أشار إلى أّنها توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللاّزمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، بتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، من أن يكتسبوا المعرفة التي تطّور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشّعور بالانجاز وإحترام الذّات [1].

يتفّق البنك الّدولي في هذا مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في أّنه يختزل التنمية البشرية إلى مجّرد عملية توسيع خيارات الناس، لقد جاء في تلخيص لتقرير البنك الدولي الصادر في العام 2003 عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يلي: "إّن التنمية هي في الحصيلة النهائية، تنمية بشرية نوعية نحو معيشة أفضل، مع خيارات وفرص أوسع لتمكين الإنسان من تحقيق قدراته، بالإضافة إلى الضمانات غير المادية التي تمّيز المجتمعات المتقّدمة كالمساواة في المعاملة، حرية الإختيار، التعبير عن الرأي وفرص المشاركة في عملية إدارة الحكم"[2].

- كما ُعرّفت بأّنها عملية توسيع الخيارات للشّعوب من خلال توفير إحتياجاتهم غير المحدودة والمتغّيرة عبر الزّمان والمكان، التي لا تسعى إلى مجّرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة، بل هي تهدف أساسا إلى أّنه يتمتع بصّحة طويلة عن طريق إتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللاّزمة لمستوى معيشي لائق، يستفيد من التّعليم، يكتسب المهارات الأكثر تقّدما، يتمتع بصّحة جّيدة ويمتلك الحّرية السّياسية والمشاركة الّديمقراطية[3].

- التنمية البشرية ليست هي التنمية التي تؤّدي إلى نمو إقتصادي وحسب، بل هي التي تسمح إلى جانب ذلك بتوزيع مكاسبه بعدالة بين الأفراد، بالحفاظ على البيئة بدلا من تخريبها، تدّعم قدرات البشر وتعزّز إندماجهم في مجتمعاتهم بدلاً من تهميشهم، فهي إذاً تعطي الأولوية للفقراء.

---

[1] العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشّراتها)، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2001،02، ص36.

[2] مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط01، 2006، ص28.

[3] خلوطة ريمة وقطاف سلمى، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الّدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص08.

- بناءاًعلى ما سبق يُمكن صيّاغة مفهوم التنمية البشرية بأنّها: 'عبارة عن عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الإستثمار في قدرات الأفراد من خلال تحسين مستواهم التّعليمي، الصّحي والغذائي بهدف ترقية قدراتهم وكفاءاتهم، سعياً لتعظيم الإنتاجية تحقيقا لمعدّلات نمو متزايدة ومستمرة مع توزيع العوائد على كافة عناصر المجتمع بالشّكل العادل الذي يضمن مستوى الرّفاهية، يُضاف إلى ذلك إمكانية المشاركة في العملية التنّموية المستدامة في إطار الموارد الإقتصادية المتاحة'[1].

بالمختصر فإنّ مفهوم التنمية البشرية يركّز على توسيع الخيارات المتاحة للأفراد، الدّخل لا يمثل إلاّ الوسيلة الوحيدة في توسيع هذه الخيارات، وبالتّالي فالتنمية البشرية تركّز على جانبين، الأول يهتم ببناء القدرات البشرية عن طريق تحسين مستواهم التّعليمي والإهتمام بالصّحة التي يحتاجها الأفراد، أما الجانب الثاني فيتمثل في إنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق تطّورات في جميع المجالات.

هكذا يبدو أنّ مفهوم التنمية البشرية أوسع وأشمل حيث يتضمن العديد من العناصر التي تجعل من الصّعب تحديده بشكل دقيق، فالتنمية البشرية عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادية والمعنوية عبر الزمن، ويعني هذا المفهوم ضرورة حصول الفرد على جميع إحتياجاته المادية من غذاء ومسكن لائق، تعليم يكسبه مختلف المهارات التي تمكّنه من العمل، مستوى صحي، بالإضافة إلى تمتّعه بالحرية السّياسية والإجتماعية وحرية الإبداع وحقه في الإستمتاع بوقت الفراغ، الأمر الذي من شأنه أن يدعّم مسيرة التنمية في الإتجاه الصّحيح[2].

الفرع الثاني/مستلزمات تحقيق التنمية البشرية: تقوم التنمية البشرية على أساس توسيع الخيارات أمام الناس، هذا المبدأ يشترط توفير لبنات متراصّة تشكل دعائم التنمية البشرية، لقد تناولها تقرير التنمية البشرية لسنة 1996 في النّقاط الآتية[3]:

أ-التمّكين: يُعدّ التمّكين شرطاً أساسيا لتوسيع قدرات الناس، توسيعا ينطوي على زّيادة الخيارات ومن ثم على زّيادة الحّرية، فالتمّكين يعني تمكين الناس من الصّحة الجّيدة حتى يتحّرروا من الأمراض وتمكينهم من التّعليم حتى يتحّرروا من الجهل والأمية وتمكينهم من دخل مناسب حتى يتحّرروا من الجوع.

يحمل التّكوين في طّياته معنى إضافي وهو أن يكون بإستطاعة الناس أثناء ممارسة حياتهم اليومية، أن يشاركوا في صنع القرارات التي تؤثّر في حياتهم.

ب-التّعاون: يعيش الناس داخل شبكة إجتماعيةمعقّدة تبدأ بالأسرة وتصل إلى الدّولة وإنتماء الفرد إلى هذه الشّبكة يفرض عليه الإحساس بالمسؤولية نحوها، تنطوي التنمية البشرية بالضّرورة على إنشغال الناس بالطريقة التي يختارونها لكي يعيشوا معاً، لأنّ الشعور بالتماسك الإجتماعي القائم على الثقافة والقيم والمعتقدات المشتركة هو الذي يشكل التنمية البشرية الفردية، فإذا عاش الناس في إطار جماعي تعاوني على نحو يحقق إثراءًامتبادلاً فإنّ هذا يوسّع خيارتهم الفردية.

---

[1] التّعريف من إجتهاد الباحث إستنتاجا من التعاريف السابقة.

[2] عبد الله علي، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد02، 2003، ص104.

[3] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1996، ص ص55-56.

ج-الإنصاف: بغضّ النّظر عن الإنصاف في توزيع الثّروة والدّخل، فإنّ التنمية البشرية تتبّنى رأيا أوسع من ذلك، حيث تسعى إلى تحقيق الإنصاف في القدرات الأساسية والفرص. ففي هذا المجال ترى أنّه ينبغي أن يأخذ كل فرد نصيبه الكامل من الغذاء وأن يحصل على فرصة التّعليم والعمل، هذا ينطبق بوجه خاص على المرأة التي تواجه تمييزاً جوهريا. فهي تساهم مساهمة كبيرة في المجتمع وداخل الأسرة وفي مكان العمل، لكن نظرا لأن معظم عملها بلا أجر فكثيرا ما لا يُعترف بهذا العمل.

د-الإستدامة: تلّبي التنمية البشرية المستدامة حاجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، ومن ثم فهي تنطوي على إعتبارات الإنصاف فيما بين الأجيال، هذه الأخيرة تتمثل في نصيب الأجيال القادمة من الثروة وانعدام الفقر والحرمان، فيما يلزم إستدامته هو فرص الناس في أن يمارسوا بحرية قدراتهم الأساسية.

هـ-الأمن: يتعّرض الناس بإستمرار في البلدان النامية والبلدان المتقّدمة على حدّ سواء لخطر الجريمة أو العنف أو البطالة وانعدام العمل الذي يمثل المصدر رئيسي لإنعدام الأمن، حيث أنّه يقضي على حق الناس في الحصول على الدّخل وعلى إمتيازات أخرى. وفرة الأمن من منظور التنمية البشرية لا يُقصد بها الأمن العسكري أو أمن الدّولة وإنّما يُقصد بها أمن الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كأمن الرّزق والأمن من الأمراض والقمع.

نستخلص ممّا تقدّم أنّ التنمية البشرية تقوم على عنصر أساسي ومهم وهو التمّكين أي جعل الإنسان قادراً على السّيطرة على خيارات التنمية البشرية الثلاث: الحياة الصّحية الخالية من العلل، التّعليم والمعرفة، والحصول على دخل للعيش الكريم، يُعتبر التّعاون ضروري بين الناس كونهم يعيشون جماعّيا وإجتماعيا، كما تقتضى وجود العدل والإنصاف في توسيع الخيارات بين الناس والتوزيع العادل للثروة بين الأجيال الحالية والقادمة، كما أنّها لا تتمكن من تحقيق الشّروط السابقة دون وجود أمن سائد في المجتمع.

المطلب الثاني: مركّبات التنمية البشرية وواقعها في الدّول النامية

التنمية البشرية تركّز على جانبين أحدهما تكوين القدرات البشرية وتنميتها من خلال توفير وتحسين كل من التّعليم، الصّحة، التغذية والدخل، الآخر هو إستخدام الأفراد للقدرات المكتسبة في الأغراض الإنتاجية.

الفرع الأول/التّعليم: تناولت التنمية البشرية التّعليم من ثلاثة زوايا رئيسية الزاوية الأولى إهتمت بتوفير التّعليم بوصفه أداة لإكتساب التقانة (التّكنولوجيا)، أّما الزاوية الثانية ركّزت على ربط التعليم بإحتياجات سوق العمل، في حين طرحت الزاوية الثالثة التّعليم بوصفه حقّا إنسانيا أساسيا يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس إعدادهم للعمل فقط.

من خلال ربط التّعليم بإكتساب التقّانة تّمت التوصية بالتّركيز على التّعليم التقني والتّدريب المهني بدل التوسّع في التّعليم العام، يبدو أّنه مع نهاية الستينيات وخلال السّبعينيات طرح التساؤل حول العلاقة بين زّيادة الإستثمارات في (التّعليم والتّدريب والمهارات) والمهن المحدودة التي يتطلّبها المجتمع المنتج.

يُعدّ التّعليم من المؤشّرات المهّمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع، فالإلمام بالقراءة والكتابة يُعد الخطوة الأولى لإكتساب المعرفة وفي الوقت الذي أخذ فيه التغير التقني يؤثر في مظهر

من مظاهر الحياة، لقد إكتسب التّعليم أهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية البشرية في الوقت نفسه. أحدث التوسّع الذي شهدته الأنظمة التّعليمية للدّول الصّناعية بإتجاه التّعليم المستمر والتّعليم المفتوح إستجابة لطبيعة التغّير المتسارع للتغّير التكّنولوجي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لإستيعابه والمشاركة فيه.

لابدّ من التأكيد على أنّ ما توصّلت إليه إقتصاديات الدّول المتقدّمة من تطّور تكنولوجي، إنّما هو نتاج العملية التعليمية والتدريب والذي يحسّن القدرات البشرية ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وهو الذي تعود فوائده على التنمية البشرية، فالإرتفاع المستمر في مستوى التعليم والمهارة للقوة العاملة لم يعد مجرّد مظهر من الإنعكاسات الإجتماعية لحركة النمو وإنّما أصبح بسبب التقّدم التكّنولوجي الكبير الذي تعيشه البشرية في هذه الحقبة من المستلزمات الضّرورية لزيادة الإنتاجية ومن ثم مّواصلة النمو[1].

فالتّعليم يساعد في تحسين الوضع الإنساني وقدرته على الحصول على المعلومات واستخدامها في التأثير على النمو الإقتصادي إذ يزيد من قدرات الإنسان ويساعده في سد إحتياجاته وزيادة إنتاجيته، لقد تأكّدت أهمية التّعليم بوصفه أحد العوامل المؤثّرة في النمو الإقتصادي لما يولّد لدى الناس من معرفة وبذلك يعد التعليم الوقود المحرّك للتنمية بأبعادها كافة لا سيما في زيادة الإنتاج والدّخل وإزالة الفقر، فالتّعليم حق إنساني أساسي وغاية في حدّ ذاته وهو وسيلة مهّمة لتحسين الرّفاهية من خلال تأثيره في الإنتاجية والدّخل.

إنّ مجتمعا تسوده الأمية يصعب فيه تكوين إرادة للتقّدم في التنمية، كما يصعب فيه توفير عناصر المناخ الإجتماعي الّذي يحفّز على التنمية ويعمل لها ويستفيد منها، كانت هذه هي مأساة عدد كبير من الدول النامية التي حاولت أن تنّمي إقتصادياتها مستندة إلى عامل واحد هو زيادة الإستثمار المادي، لكّنها فشلت ولما إستيقظت من سُباتها بعد عقود من الإستقلال حاولت الإهتمام بهذه الأداة، على الدّول النامية وفي سبيل عدم ضياع مواردها الإقتصادية والبشرية أن تأخذ في عين الإعتبار إحتياجات بلادها المستمرة للقوى البشرية على إختلاف درجاتها ومستوياتها، بحيث تكون البطالة فيها في أضيق الحدود، لذلك وجب أن تقوم بمسح دقيق لمعرفة إحتياجاتها المستقبلية للقوى البشرية العاملة المدّربة[2].

تعاني البلدان النامية من مشاكل عدّة في قطاع التّعليم سواء كان ذلك في الكّمية أو في الّنوعية، فإنخفاض مستوى التّعليم وارتفاع مستويات الأّمية عقبات في وجه التنمية عموما والتنمية البشرية خصوصا. حسب تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة الصّادر سنة 2013 تبّين أنّ نسبة الإلمام بالكتابة والقراءة بين عامي (2005-2008) في موريتانيا قّدرت بـ 58% وفي مالي قدرت بـ 31.1% وهي نسب تعكس إرتفاع كبير جداً للأّمية في هذه البلدان، بينما ترتفع نسب الإلمام بالقراءة والكتابة في البرازيل إلى 90.3% وفي مصر إلى 72%وهي نسب متوسطة لكنها غير كافية إذا ما قُورنت بالبلدان المتقدمة مثل فرنسا التي بلغت بها نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 100%.

---

[1] عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الّدعمي، الإقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص41-43.

[2] بن قانة إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص268.

الفرع الثاني/الصّحة: توجد هناك علاقة سببية تبادلية بين الصّحة والنمو، فالصّحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية، حيث أنّ الصّحة الجّيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم والعيش حياة إنتاجية أطول، كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية. الأثر الإيجابي للصّحة على النمو يتطلب إرتباط الأجر بالإنتاجية، فالفرد عندما يشعر أنّ تحسّن الإنتاجية سوف يزيد أجره فإنّ هذا يحفزه على بذل مجهود أكبر، أّما إذا كان تحسّن الصّحة ينعكس على الإنتاجية دون الأجر فإنّ الأثر النهائي قد لا يكون في صالح النمو. كما تؤثر الصّحة على النمو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال زيادة فاعلية التّعليم، فالطلبة ذوي الصّحة الجيدة يكونون أقدر على التّحصيل العلمي، من ثم تزداد من إنتاجيتهم بمعدّل أعلى، يُضاف إلى ذلك أنّ الصّحة الجّيدة قد تقلّل من المبالغ المنفقة على الرّعاية الصّحية ومن ثم توفّر موارد تستخدم في أغراض التنمية.

لقد إنتهت دراسة أُجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنّ زيادة الدّخل تؤدي إلى رفع مستوى الصّحة النفسية والبدنية، غير أنّ هناك حالات يترتب فيها زيادة الدخل يرافقها زيادة الإقبال على إستهلاك بعض السّلع المضرّة بالصّحة كالسّجارة أكرمكم الله، كما أشارت نفس الدّراسة إلى أنّ التدّخل الحكومي بهدف تحسين الصّحة العامة قد يكون له أثار سلبية على الصّحة العامة من جانب آخر. فتدخل الحكومة لحماية البيئة من التلوث قد يرفع تكلفة الإنتاج لدى بعض المنشآت مما يحفزها على الإستغناء عن جزء من العمالة وتخفيض الأجور ومن ثم تخفيض دخول العّمال الأمر الذي قد يؤثّر سلبا على مستوى الصّحة[1].

الجدول رقم (01-02): عدد الأطباء ومعدّل الوفيات لبعض الدّول

البيانات / البلدان	معدّلات عدد الأطباء لكل 1000 نسمة خلال الفترة (2005-2010)	معدّلات الوفيات للأطفال أقل من 5 سنوات عدد الأطفال المتوفين من كل 1000 مولود
البرازيل	1.7	17
مصر	2.8	19
موريتانيا	0.1	75
مالي	0.1	99
فرنسا	36	3.5

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، تقارير التنمية البشرية (2000، 2010، 2013).

من الجدول يتّضح أنّ عدد الأطّباء منخفض في الّدول النامية مقارنة بالبلدان المتقّمة وذلك حسب التقرير الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2013، حيث يصل عدد الأطباء لكل ألف نسمة خلال الفترة (2005-2010) ما بين 2.8 في مصر و0.1 في موريتانيا و1.7 بالبرازيل في حين نجده 36 طبيب في فرنسا، الجدير بالملاحظة إرتفاع نسبة الوفيات للأطفال الأقل من 05 سنوات فنجد 99 مولود يموت لكل 1000 مولود في مالي و75

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص89-90.

في موريتانيا و17 في البرازيل، أمّا في فرنسا نجد 3.5 ، هذا ما يعكس الفرق الشّاسع في الوضع الصّحي في البلدان النّامية مقارنة بالمتقدّمة.

الفرع الثالث/الفقر وتوزيع الدّخل: تعاني البشرية من مشاكل كُبرى على جميع الأصعدة، إلاّ أنّ مشكل الفقر يبقى المعضلة الأكثر أهمية نظرا لتعدّد أبعاده وسبل معالجته. لقد جرت العادة أن يقع تناول قضية الفقر من حيث هو ظاهرة إقتصادية إجتماعية عادية مألوفة موجودة في جميع المجتمعات وفي جميع العصور وإن بدرجات متفاوتة، وتزخر آداب الشّعوب بالإشارات إلى الفقراء والأغنياء، كما لا تخلو الأديان من ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء بإعتبار الفقر محنة لهؤلاء وإمتحان لأولئك.

لقد تعدّدت المقاربات والسّياسات الحكومية للدّول من أجل تحقيق التنمية ومن ثم القضاء على الفقر، مسخّرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، إضطرت معها مجموعة من الدّول لأن ترهن إقتصادها وماليتها تجاه الصناديق الدّولية لمدة عقود من الزمن، إلاّ أنّ مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدّول لا زالت تعيش وتتخبّط في ظروف أقل ما يمكن أن نقول عنها بأنّها ظروف غير إنسانية. إنّ الرّأي الذي أخذ يسود في العقود الأخيرة ولا سيّما في السّنين الأخيرة، هو أنّ الفقر شكل من أشكال الإقصاء والتهميش ومس بكرامة الإنسان ومن ثم فهو إنتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان ينجرّ عنه إنتهاك لعديد الحقوق المتفرّعة منها الحقّ في الشّغل والدّخل المناسب والعيش الكريم والضّمان الإجتماعي والصّحة، التي تُعتبر حقوق إقتصادية وإجتماعية أساسية.

الفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحدّ الأدنى من الشروط الإقتصادية والإجتماعية التي تمكّن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، الفقر له أبعاد وأشكال متعدّدة، هناك بعد إقتصادي، إنساني وسياسي غير أنّنا في هذه النّقطة سوف نركّز على الجانب الإقتصادي للفقر، هذا البعد يرى بأنّ الفقر يعني قدرة الفرد على كسب المال، على الإستهلاك وعلى التملّك. أمّا البعد الإنساني فينظر إلى الفقر على أنّه عدم تمكّن الفرد من الصّحة، التربية، التغذية، الماء الصّالح للشّرب والمسكن، هذه العناصر التي تُعتبر أساس تحسين معيشة الفرد في حين البعد السياسي للفقر يتجلّى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السّياسية، هدر الحرّيات الأساسية والإنسانية[1].

حسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2002 فإنّ نصيب الفرد من الدّخل المحلي الإجمالي في الجزائر وجنوب إفريقيا كان على التوّالي (5308 دولار، 9401 دولار) خلال سنة 2000، إرتفعت في سنة 2007 إلى 7836 دولار في الجزائر، 7740 دولار في جنوب إفريقيا[2]نُ لاحظ أن هناك إرتفاعاً في معدّلات نصيب الفرد مقارنة بين السنتين المذكورتين وذلك راجع للجهود المبذولة في التنمية الإقتصادية بالبلدان النامية، غالبا ما تكون بسبب إرتفاع قيمة الثّروات التي وهّبها الله لهذه البلدان.

[1] عماري عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 07، 2007، ص ص28-29.

[2] PNUD, Human Development Report, 2009, p177.

يبقى نصيب الفرد من الدّخل الوطني في البلدان النامية ضعيف مقارنة بالدّول المتقدّمة، خلال سنة 2000 كان نصيب الفرد من الدّخل على سبيل المثال (27918 دولار، 2675 دولار، 19472 دولار)[1] على التوالي في كل من كندا، اليابان واسبانيا، لترتفع حسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للعام 2009 إلى 35812 دولار في كندا، 33632 دولار في اليابان، 31560 دولار في إسبانيا.

نشير إلى أنّ هناك عدم العدالة في توزيع الدّخل بين شرائح السّكان المختلفة في كل البلدان النامية والبلدان المتقدّمة، إلاّ أنّ الوضع في البلدان النامية والبلدان الفقيرة أكثر سوءاً كما أنّ معظم الدّول المتقدّمة تنعم بوجود طبقة عريضة من السّكان دخولها معتدلة.

المطلب الثالث: دراسة في العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية

هناك إختلاف أساسي بين التنمية الإقتصادية والتنمية البشرية، فالتنمية الإقتصادية تتبّع المبادئ الإقتصادية المعروفة وتعتبر التّخطيط الإقتصادي أحد أدوات التّجسيد النهائي لتحقيق هذه المبادئ على المستوي الكلي، كما أنّ تحليل نسب المنافع للتّكاليف هو الطريقة الرئيسية على مستوى المشاريع أو المستوي الجزئي، حيث أنّ كثيرا من الإعتبارات الإجتماعية والثقافية والبيئية يقع خارج نطاق 'النظام الإقتصادي' الذي تغطّيه هذه المبادئ. كذلك فإن الإنسان والمؤسّسات الإجتماعية لا يظهران عادة ضمن الأهداف المباشرة للتّنمية الإقتصادية.

الفرق الأساسي بين التنمية الاقتصادية والبشرية يتمثل في أن التنمية البشرية لا تقبل إفتراض التنمية الإقتصادية بأنّ الحدّ الأقصى للرّفاه الإجتماعييتحقّ ق من خلال تحقيق الحد الأقصى للعائدات الإقتصادية، تعتبر أنّ الوصول إلى الهدف يستلزم أحيانا، قرارات إستثمارية لا تؤدي بالضّرورة لتحقيق الحد الأقصى للّنسب الإقتصادية بين المنافع والتّكاليف[2].

عملية التّوفيق بين التنمية الإقتصادية والتنمية البشرية هي التنمية التي محورها الإنسان، هو صانعها ويجب أن تؤول إليه خياراتها، لذا تعني التنمية الحقيقية بالضّرورة تنمية بشرية أو إنسانية والإعتماد الأساسي في التنمية هو الإعتماد على البشر.

تُساهم تنمية المورد البشري بشكل فعّال في إدارة النّشاط الإقتصادي وتفعيل دور المؤسّسات الإقتصادية وتعزير المزايا التنافسية للإقتصاد المحلي في ظل محدودية الموارد الطّبيعية، تنافس الدّول والمجتمعات في البحث عن المصادر البديلة للموارد غير المتجدّدة وسبل تجديد الموارد النّاضبة، حيث يتطلّب ذلك كفاءات متطوّرة ومهارات عالية في تسيير عمليات التنمية على مستوى الدّولة بصورة شاملة، تنظيم إستغلال الموارد المختلفة المتاحة بشكل أكثر كفاءة وفعّالية. هنا تبرز أهمية السّياسات المنتهجة في مجال تطوير وتنمية القدرات البشرية ودورها في تحقيق النّمو المتكامل وتسهيل عملية الإندماج في الإقتصاد العالمي الذي أصبح ضرورة ملحّة وليس خياراً تفضيليا للدّول.

---

[1] PNUD, Human Development Report, 2002, p163.

[2] حميدوش علي، التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص ص122-123.

في الواقع، يستدعي نجاح إستراتيجيات التنمية البشرية وقيامها بالدّور المطلوب منها، تكامل الإصلاحات التي تمس مختلف القطاعات في الدّولة. النّهوض بالمؤسسات الإقتصادية ومختلف الهيئات التي من خلالها يؤدّي العنصر البشري دوره في المجتمع، فلا يُمكن الحديث عن تنمية الفرد بمعزل عن المؤسسة التي هي بمثابة العنصر المحرّك والفاعل لعملية التنمية المستدامة، لذلك فالتنمية البشرية كمجموعة إستراتيجيات وخطط على المستوى الكلي يتم تحقيقها وإنجازها على مستوى المؤسسة، في هذا الإطار يُمكن الحديث عن تنمية الموارد البشرية على المستوى الجزئي كوظيفة حديثة تضطلع بها إدارة الموارد البشرية في المنظمة وتتضمن عدة أنشطة مثل التكّوين، التدّريب، تطوير الكفاءات، إدارة المهارات، إكتساب المعرفة، من هنا يبرز الدّور الإستراتيجي لإدارة الموارد البشرية في إنجاح سياسات التنمية المستدامة للدّولة سواءاً كانت في البلدان النامية أو حتى المتقدّمة.

تُعدّ تنمية الموارد البشرية إحدى الرّكائز الأساسية لتحقيق التنمية الشّاملة وإستدامتها، لدورها في صقل المهارات وتحريك القدرات وتطوير الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والمهنية والتقنية لتلبية متطلّبات التنمية وإحتياجات سوق العمل، فالمصدر الحقيقي لثروة الأمم لم يعد في إمتلاك الخامّات أو الآلات، إنّما في بناء القوى البشرية وخاصة القوى العاملة الوطنية، بإعتباره العنصر الفاعل في تمكين الدّول من المنافسة العالمية[1]، يتفّق الكثير من الإقتصاديين على أنّ ' التنمية البشرية هي الغاية والتنمية الإقتصادية هي الوسيلة لتحقيقها'.

العلاقة الجدلّية بين تنمية الموارد البشرية وبين التنمية الإقتصادية تنبع من واقع أنّ أحدهما يعتمد على الآخر بشكل لا يقبل الشّك، فقد أظهرت التّجارب في العديد من البلدان النامية أنّ التنمية الإقتصادية المجردة من خطط الإستثمار في رأس المال البشري كانت فاشلة، فالفرد في المجتمع النامي هو الأحوج لأوّلاً إلى التنمية وذلك من واقع التّخطيط له، إذ يجب أن يكون المهيأ لإدارة وقيادة إنماء بلده في المستقبل هذا من ناحية، من ناحية أخرى أن التنمية الإقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشري علميمثقّف وملم بكل ما تحتاجه خطّوات وعوامل النّهوض بالتنمية الإقتصادية في كل النّواحي، كذلك أثبتت التّجارب لبعض الدّول النامية كيف أنّ إعتمادها على الرأسمال البشري المستورد قد كلّفها أولاً خسارة من مواردها، خسارة أخرى من فوات الفرص من عدم إستغلال وتأهيل المورد البشري المحلي.

هذه العلاقة وهذه الأسس قد تنّبه لها المخطّطون في الدّول المتقدّمة فهيّئوا لها القواعد والأسس النّظرية والتّطبيقية ليقوموا بنهضة تنموية مدروسة ومستندة إلى عوامل النّجاح وحسن التّطبيق، أسّسوا قاعدة إقتصادية متينة (رغم كل الإخفاقات) لأنّها إعتمدت على تنمية الإنسان، منها لتحقيق التنمية الإجتماعية ليصلوا في النّهاية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية الشّاملة، فعمدوا منذ البداية إلى تطبيق أُسس جوهرية في تأسيس التنمية الشاملة وكان منهامثلاً :

[1] بن سديرة عمر وبوحرود فتيحة، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص ص10-11.

- الثّروة لوحدها لا تعني التنمية بل يجب تعبئة الطّاقات الإجتماعية للنهوض بالمجتمع والإنسان من التّخلف والفقر والجهل وتعليمه الإجتهاد ليكن عنصرا فعّالا بالمجتمع ويشارك في بناء إقتصاد بلده؛

- يجب الإهتمام بتوجيه الرّعاية التعّليمية والتقنية للسّكان وتطوير مهاراتهم ليكونوا فاعلين في مسيرة التنّمية، لكي تعتمد عليهم في تطبيقها وإستثمار الموارد الطبيعيةالمتوفّرة دون الحاجة للطّاقات الأجنبية؛

- التنمية الإقتصادية الحقيقية تتجلّى في تأسيس واقع بشري تنموي ذو قدرات خلاّقة تتناسب وحاجة البلد للتطور والرّقي فيكافّة المجالات ومواجهة التطورات في الاقتصاد العالمي؛

- التنمية لا تكمن في إنشاء المصانع والمؤسّسات وتوسيع الأنشطة التجاريةبعيداً عن شمول الإنسان نفسه أولاً بهذه التنمية.

ليس ببعيد عنّا تجربة الصّين وماليزيا مثلاً عندما وصلا للّنجاح والتقدّم في مسيرة التنمية الإقتصادية من خلال إعتمادها على الإستثمار الإجتماعي الذاتي والذي قادهما نحو نجاح التنمية الشّاملة، أمّا النظرة الضيقة للتنمية الإقتصادية فقد تجلّت في تاريخ بعض الدّول العربية المالكة للثروات النفطية التي تصورت أنّ التنمية هي إمتلاك للثروة فحسب، فعمدت إلى إستثمار الموارد الإقتصادية من خلال جلب الشّركات الأجنبية وأسّست واقع صناعي أجنبي داخلها، أصبحت التنمية تعني لديها تطوير البنية التّحتية دون التّخطيط لتهيئة أفراد المجتمع نفسه للمشاركة في الإستثمار الإقتصادي، بذلك أصبح الإستثمار الأجنبي هو المستفيد الأكبر من هذه التنمية وصار أفراد المجتمع عبارة عن مستهلكين، بعد أن ظهرت الضّرورة للإرتباط الجدلي بين التنمية الإقتصادية والبشرية دأبت هذه الدّول إلى إعطاء الأهمية المناسبة للتنمية البشرية.

الفشل في تطبيق التنمية الإقتصادية في البلدان النامية كان نتيجة إقتصار فكرتها على الرّأسمال الصّناعي أو المالي بعيداً عن الرّأسمال البشري والذي هو أساس تقدّم المجتمع الإقتصادي، لذا تتطلب عملية نجاح أهداف التنمية الشاملة في البلدان النامية بالإضافة إلى ما قد سبق الذكر بعض الأسباب نذكر منها:

- التأّكيد على أهّمية التنمية البشرية وتوجيه التعّليم لتطوير مهارات الأفراد لبناء إقتصاد البلدان بعيداً عن التبعية الإقتصادية للدّول الأجنبية؛

- إستثمار المورد البشري بهدف إستغلاله للموارد الطبيعية، تعليم الإنسان والمحافظة على بيئته؛

- توجيه الإمكانيات الذّاتية نحو تنمية المجتمع إلى جانب تنمية الإقتصاد لتهيئة أجيال واعية وقادرة على بذل الطّاقات من أجل التنمية الشّاملة في البلد.

المطلب الرابع: الإمكان الإجتماعي ودوره في تحقيق التنمية

رغم أهمية الموارد المالية وبالّنظر إلى المساهمة الكبيرة والفّعالة لها في دفع عجلة التنمية، فهناك شقّ ثاني من إمكان الأّمة لا يقل في الأهمية عن الإمكان المالي، أثبتت الدّراسة بأّنه أكثر نجاعة هو الإمكان الإجتماعي. فهل الإنسان أداة في عملية التنمية أم هو غايتها؟.

يُقصد بالإمكان الإجتماعي تجديد كل الطّاقات الإنسانية التي بحوزة الأفراد وبالتالي العمل على إستثارة همم الجماهير، تفجير قدراتها الكامنة وتعبئتها لتعمل مجتمعة في المساهمة الفعلية والحقيقية التي تتطلّبها التنمية الإقتصادية في أيّ زمان أو في أيّ مكان ويتركّز هذا المفهوم على دعامتين هما العمل والوقت.

الفرع الأول/العمل: يُعرّف العمل بأنّه كل جهد ذهني أو عضلي يهدف به الإنسان إلى الحصول على شيء يسد به بعض حاجاته، سواء في ذلك كان إجتهاده منصّبا على إنتاج ما يحّبه لنفسه أم كان يريد المقايضة منه، المهم أن الهدف الأخير هو إشباع مجموعة من الحاجات إنطلاقا من هذا يمكن القول بأن الحاجات الإنسانية هي الدافع الأساسي للقيام بأي نشاط إقتصادي[1] .

يُعتبر العمل في الإسلام أصل النشاط الإقتصادي وعمارة الأرض، من لا يسهم في العملية الإنتاجية فإنّه يعيش بفضل عمل غيره،بالتالي فهو حين يحقّق ضروريّات حياته كحد أدنى يضمن له البقاء، لا يحقق ذلك بعمله وإنّما بإستخدام منتجات عمل غيره، يكون ظالما لهم، يتسبب في إرتفاع الأسعار بإعتباره يطلب سلعا وخدمات دون أن ينتج منها شيئا. لقد كان عمر بن الخطاب ينظر إلى الإنسان فيعجبه فيسأل عن حرفته، فإن لم تكن له حرفة سقط من عينه[2].

إنّ التقدّم الإقتصادي الذي يتمتّع به حجم معين من السّكان وكذلك مستوى اللّياقة الصّحية والمهارات المكتسبة والقدرات التنظيمية، بالإضافة إلى مجموعة العوامل المؤسسية التي تنظم توزيع الجهد البشري الكلي اللاّزم لتحقيق قدر معّين من الناتج الوطني وتنظيم توزيعه بين السّكان، بهدف تعظيم الرّفاهية الإقتصادية للمجتمع ككل، كلّ ها من العوامل التي تحدّد فعلا القوة الإقتصادية والحضارية لحجم سكاني معين.

هكذا فإنّ الكّم البشري لبلد ما قد يكون مصدراً لقّوة إقتصادية وحضارية نشطة وفعالة يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من الرّفاهية الإقتصادية، من ثم يكون نمو هذا الكم البشري أو تزايد السّكان مرغوب فيه (كما هو الحال في الدّول المتقّدمة)، إمّا أن يتحّول حجم السّكان كبيرا أم صغيرا كان إلى مجرد كم بشري خامل لا يؤثر في المحيط الإجتماعي والإقتصادي الذي يعيش فيه ومن ثّم لا يمكن أن يوصف تزايده أو نموه إلاّ 'بالإنفجار' أو 'التّضخم' وهذا ما ينطبق على حالة الدّول المتخلّفة.

الفرع الثاني/الوقت: لا شكّ أنّ أهمية الوقت في حياة الشّعوب كبيرة جدّاً ، فهي الأساس في العمل في العالم الحديث، فجميع ألوان النّشاط في المجتمع الصّناعي تنمو في حدود الزّمن المادّي وتقّوم بساعات عمل، في هذا يقول المفكّر 'مالك بن نبي'*: أّما في البلدان النامية فإنهم لم يجربوا هذه العملة الخاصة لأنّ جميع الأنشطة والأعمال تنمو بطريق تقليدي في حدود الزّمن الميتافيزيقي أو في نطاق الأبدية، لأنّ الوقت في هذه البلدان لا يهدف إلى تشييد صرح القوة ويطّبق مبادئها المتواضعة مع الأوضاع النفسية.

يتبّين من هذا بأنّ الإمكان الإجتماعي يرتكز في جانبه الآخر على عنصر الزّمن وكيفية التعامل معه، فقد تبين بأنّ الدّول ذات الطّابع الإقتصادي الرّاقي تهتم بالوقت أكثر من إهتمامها بالنّقود وتجعل منه عملة صعبة لا يمكن التّساهل في ضياعها ومنها قولتهم المعمول بها 'الوقت عملة'.

أّما الإسلام له نظرته البالغة في الوقت من حيث مساهمته في المساعدة على إنجاح التنمية الإقتصادية، لهذا فإنّه ينظر إليه بنظرة أبعد أهمية وأكبر قيمة من النّقود، لأن النقود والعملات إذا ما فقدت أو نفذت فإنّ

---

[1] داودي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص67-68 .

[2] دنيا شوقي أحمد، سلسلة أعلام الإقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 1998، ص35.

* مالك بن نبي: مفكر جزائري، ولد سنة 1905، عُين مديرا عاماً للتعليم العالي في الجزائر سنة 1963، توفي سنة 1973.

الفرد أو المجتمع يستطيع الحصول عليها وتعويضها ربّما بأضعاف مضاعفة، أمّا الوقت إذا ضاع من حياة الفرد أو المجتمع ولم يستغلّه في زيادة جديدة، فإنّه يعتبر بمثابة الفرصة الضّائعة التي لا تعوّض أبداً ، وعليه فالوقت أغلى من النقود ومشاكلها، أهميته في حياة الشعوب والأمم لا قاُس إلاّ بنتائج سعي الأفراد في وحدة الزّمن ومدى فعّالية هذا السّعي في تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للأمّة.

إذا كان للوقت كل هذه الأهمية التي تسمو إلى إعتباره الحياة، إذا كانت الدّول التي إعتبرت الوقت عملة قد رقت وازدهرت بفعل إحترامها واستثمارها لهذا الإمكان الإجتماعي الهائل، فالأجدر للدّول السّائرة في طريق النمو أن تعود إلى إستثمار هذا الإمكان العاطل وذلك بنقله من دائرة المعرفة والإدراك إلى دائرة الإيمان والإرادة ثم إلى دائرة العمل والتنفيذ.

لقد دلّت معظم الدّراسات التاّريخية المهتمة بمعرفة حضارة الشّعوب وأسباب تقدّمها أنّ معظم هذه الحضارات إزدهرت وبلغت ذروة تقدّمها عندما كانت شعوبها تحرص كل الحرص الشديد على أوقاتها، ذلك لإدراكها بقيمة الوقت والإهتمام بكل مرحلة منه وكل جزء فيه، ما أدّى إلى يقظة الوعي الإنساني إلى هذا الإمكان الإجتماعي، وبالتالي الإهتمام به وتوظيفه في خدمة الفرد والمجتمع.

نخلص في آخر الأمر أنّ ما شاع إستعماله في الدّول النامية بصفة عامة عبارة قتل الوقت أو ملأ وقت الفراغ، هذا لم يبقى في تداول الأفراد فحسب بل بلغ الإهتمام إلى حد المسؤولين في الحكومات، لذلك فقد خُصّصت ميزانية كاملة لتتصدّى له، كبناء النّوادي والإكثار من قاعات السينما وغيرها. بالإضافة إلى البرامج الثقافية المتمثلة في جلب الفرق المختلفة للغناء من البلدان المتقدمة حتى بالعملات الصّعبة، لقد كان من الأجدى أن توُجّه هذه الإمكانيات المادية بما فيها المالية والإجتماعية قوة العمل الضائع مع ضياع الوقت إلى شتّى المجالات الإنتاجية، ومن ثم المساهمة في محاربة آفة التخلّف الإقتصادي والإجتماعي.

الإمكان الإجتماعي هو الذي يقّرر مصير الشّعوب والمجتمعات والدّول،هو يُعبّر عن كل شيء حتى في البلدان المتقّدمة، التي تطُبّق في ظهرها الخارجي الإمكان المالي، لأنّ هذه الدّول في الحقيقة توظّف قبل كل شيء الإنسان ليفعل ويتفاعل مع الموارد الطبيعية. كذلك الصّين الشعبية التي بدأت تنميتها من نقطة الصّفر، لم تعتمد في هذه التنمية التي تخدم أكبر نسبة من سكّان العالم على البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير أو على صندوق النقد الدولي أو على بقية الدّول المتقّدمة، فبإمكانها الإجتماعي فقط أصبحت من بين الدّول التي يُحسب لإقتصادها ألف حساب في السّوق الدّولية، لا شك أن هذا راجع أساسا لإعتمادها على الإمكان الإجتماعي وجعله حجر الأساس ونقطة الإنطلاق في التنمية الشّاملة للمجتمع.

لقد أوضح المفكّر الجزائري مالك بن نبي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها المالي تعجز عن شراء مدينة مثل نيويورك، لأنّ إمكانّياتها من الذّهب والعملات الأجنبية لا تستطيع أن تشتري حيّا من أحياء هذه المدينة بمنشآته ومؤسّساته، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بإمكانها الإجتماعي أن تبني مئات المدن مثل نيويورك[1].

[1] داودي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص70- 71.

خلاصة الفصل:

لقد عرف مفهوم التنمية تطّورات كبيرة منذ تبنّيه في خمسينيات القرن العشرين من طرف علم الإقتصاد ضمن تخصص عرف بإسم إقتصاد التنمية، هذا بالّنظر إلى التّحولات العميقة التي عرفها العالم ولا زال يعرفها والتي مسّت البلدان المتطورة والنامية على حدّ السواء، هي التّحولات التي أثّرت ولا زالت تؤثّر بشكل عميق في مفهوم التنمية ومحتواها، كل هذا يعني أّنه لا بد من تحليل القصد من عملية التنمية اليوم، فالأمر لا يتعلّق بذلك المفهوم الكلاسيكي الذي إعتبر عملية التنمية هي تجميع كّمي لعوامل الإنتاج، بل التنمية تعني اليوم أن نولي العناية للّنوعية، نوعية الحياة والمؤسّسات.

إتّضح جلّيا بأن واقع السّياسات التنموية المتبعة في الّدول النامية يكمن في السعي للوصول إلى نمط الحياة الغربية دون مراعاة لطبيعة الهيكل الإقتصادي والإجتماعي، ممّا خلق نوعا من التنمية الرديئة ودعّم ذلك عدم العدل في توزيع الّدخل الوطني ممّا يستوجب إعادة الّنظر في الإستراتيجيات المطروحة للتنمية، أقصد بالإستراتيجية هنا مجموعة المرتكزات التي توضّح معالم الطّريق لتحقيق الأهداف العامة المرغوب فيها، الأسلوب الذي يحدّد كيفية السّير التي يتم فيها تنفيذ كافّة الجهود الإنمائية. كما فشلت نماذج التنمية المطّبقة في هذه البلدان، بسبب تركيزها على الجانب المادي بنوعيه المحلي والأجنبي دون مراعاة البعد الإنساني فيها ولأّنها لم تكن نابعة من خصوصياتها وتوجهها الحضاري، إّنما هذه النماذج كانت مستوردة من بلدان تختلف في الشّكل وحتى في المضمون.

المفهوم الأوسع للتنمية جعل الإهتمام يحول من النمو الإقتصادي إلى قضايا التنمية البشرية، النمو الإقتصادي يشكّل عنصراً ومكّونا أساسيا لها، إلاّ أّنه ينبغي أن ينعكس كذلك على تحسين المستوى المعيشي والصّحي والتّعليمي للسّكان، تذويب الفجوة بين الفقراء والأغنياء، في غياب ذلك فإّن التحسّن لا يمكن أن يستمر لوقت طويل، فالوضع الصّحي المتدهور يعني الإعاقة الجسدية والتي بدورها تؤدي إلى ضعف الفّعالية، الإعتلال الصّحي يؤدي إلى فقدان كبير للوقت، العمل والإنتاج والى مستوى منخفض من الإنتاجية للعمل، كما أّن إنخفاض المستوى الصّحي المقترن بمستويات تعليمية منخفضة سوف يقلّل من فرص الحصول على عمل وأّن إنخفاض هذه الفرص يؤّدي إلى إنخفاض الّدخل، تحسين مستوى التّعليم والتّغذية والّرعاية الصّحية يعني إكتساب الأفراد القدرة على الإنخراط في السّوق والمنافسة فيها، أن لا ُ ستبعد أحد من المنافسة لأنه يفتقر إلى التّعليم المناسب والصّحة الضّرورية أو أي أصل إنتاجي، بمعنى إستبعاد أي طرف أو أي شخص لأّنه يفتقر إلى رأس المال البشري أو رأس المال العيني أو كلاهما. بإختصار فإّن السّوق التي تهتم بها التنمية البشرية هي السّوق التي تمُكّن الناس من المشاركة الكاملة في تفاعلها، فيما يتمخّض عنها من نتائج والإنتفاع بخيرات الإنتاج والتبّادل في هذه السّوق.

الفصل الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر كمورد أجنبي مكّمل لتمويل برامج التنمية الإقتصادية

تمهيـــد:

شهدت الإقتصاديات المتقّدمة والنّامية على حد السّواء منذ بداية الثّمانينات من القرن العشرين تحوّلات مهّمة في توجهات السّياسات الإقتصادية وتعميق مستويات التكّامل مع الإقتصاد العالمي، فأخذت العديد من هذه الإقتصاديات تخلّى تدريجيا عن السّياسات الحمائية، تعويض الإستيراد وتتحّول نحو تبّني سّياسة تشجيع الصّادرات وسّياسات أكثر إفتاحاً في مجال التّجارة والإستثمار، فأدخلت العديد من التّعديلات القانونية ذات الطّابع الإستثماري بهدف تهيئة المناخ الملائم لإستقطاب تدفّقات أكبر، على الرّغم من الإدراك بأنّ الإستثمار الأجنبي المباشر لا يشكّل بديلاً عن الموارد المحلية بل هو مكّملا إلاّ أنّ هذا الإتّجاه قد تعزّز بعد تزايد الإقتناع بأهمية الدّور الذي يلعبه هذا النّوع من الإستثمار في عملية التنمية الإقتصادية للدّول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدّول إختيار مشروعاتها وإختيار شركائها الأجانب، سواءا من حيث كونه مصدرا مستقراً نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمّويل الأجنبي أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشّغيل ونقل تكنولوجيات الإنتاج، في الوقت نفسه هذا لا ينفي وجود بعض الآثار الإقتصادية والإجتماعية السّلبية الضارة وهنا يبرز دور السّياسات الإقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكّاليف.

إرتبطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتطّور التجارة الدّولية، ساعد على إنتشارها وتزايد معدّلاتها ظهور الشّركات متعدّدة الجنسّيات، عمليات الإندماج والحيازات بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب للمؤسّسات الحكومية التي تّمت خصخصتها. لقد إستعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشآتها الإنتاجية وغيرها من مكّونات الإقتصاديات الوطنية.

الأهمية الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية في الدّولة لا تعتمد على حجم هذه الإستثمارات أو سرعةتدفّقها فحسب، بل تعتمد أيضاً على مدى إستجابتهالكافّةمتطلّبات النّمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة داخل البلد، وعلى مدى إستعدادها للمساهمة في خلق جيلٍ من الفنيين والإداريين المحلّيين القادرين على التعامل مع التقّنيات المتقدّمة المرافقة لهذه الإستثمارات بكفاءة واقتدارٍ ممّا يساهم في رفع قدرة الإقتصاد على خلق قاعدة إنتاجية ذاتية التوليد في المستقبل.

نُناقش في هذا الفصل الاستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره أحسن مورد أجنبي مكمل لتمويل برامج التنمية، نتناول في المبحث الأّول مقاربة مفاهيمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أّما المبحث الثاني فنعّرج على مختلف المحدّدات، الحوافز والضّمانات اللاّزمة لإستقطاب أكبر قدر ممكن، أّما المبحث الثالث نتطّرق إلى الجدوى الإقتصادية الإنمائية للاستثمارات الأجنبية في الدّول المضيفة، أّما المبحث الرابع والأخير نوضّح من خلاله النّصيب القطاعي والتوّجه الجغرافي على الصّعيد العالمي.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول الإستثمار الأجنبي المباشر

كثُر الإهتمام في الفترة الأخيرة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع إتجاه إقتصاديات العالم نحو المزيد من التّحرر الإقتصادي والإنفتاح، تراجع دور الدّولة في المجال الإقتصادي لصالح القطاع الخاص وزيادة التكّتلات الإقتصادية العملاقة.

لقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السّاحة الدّولية في السّنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التّمويل في الدّول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية، فقد تسّببت أزمة المديونية الخارجية الدّولية عام 1982، وتوقفت المكسيك والأرجنتين وفنزويلا عن دفع أعباء ديونها في إنحسار حركة الإقراض الدّولية بعد أن كانت قد لعبت دورًا هامًا في تمويل الإستثمارات بالدّول النّامية خلال فترة السّبعينات. هكذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً للقروض الأجنبية في عمليات التّمويل الدّولية يتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الإقتصادي في الدّول النامية.

المطلب الأول: الطّروحات النّظرية الحديثة المفسّرة لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر

إختلفت المعالجات النّظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفكر الكلاسيكي، عن المعالجات في الفكر الإقتصادي الحديث، يرجع ذلك لحداثة ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الدّولي، حيث لم تتعدى نسبتها 10% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في العالم ذلك حتى عام 1914، إلاّ أنّ هذه النسبة تزايدت بعد الحرب العالمية الثانية لتصل إلى نحو 80% من إجمالي الإستثمار الأجنبي، وتناقصت نسبة الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأصبحت في حدود 20%، لقد ظهرت العديد من النّظريات التي فسّرت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي نستعرض أهم هذه النظريات وبشكل من الإيجاز.

الفرع الأول/نظرّيات عدم كمال السّوق: تقوم هذه النّظريات على إفتراض أساسي مضمونه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدّول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض من السّلع فيها، إنّ الشركات الوطنية في الدّول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الإقتصادية المختلفة، في هذا المجال يرى بعض المفكرين أنّه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية[1]، هذا يعني إنخفاض قدرة الشّركة متعددة الجنسية على التأثير أو التّحكم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر على الدخول في السوق، كما أنّ السلع والخدمات المقدّمة وكذلك مدخلات الإنتاج تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشّركات الأجنبية في مثل هذه الأنواع من نماذج السّوق.

هناك صور أخرى لعدم كمال السوق تتمثل في القواعد الحكومية، الضّرائب، الرّقابة على عدم التوازن أو العدالة بين البائعين والمشترين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة المنتجات، كل هذه العوامل تؤثّر على أسعار السّوق وتمثّل حوافز إضافية للشّركات للقيام بالإستثمار المباشر، ويمكن توضيح مضمون هذه النظريات وأهم أفكارها فيما يلي:

[1] صفوت عبد السّلام عبد الله، منظمة التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية للآثار المحتملة على تطّور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدّول النامية)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص14.

أ- نظرّية عدم كمال سوق رأس المال: أوضح 'ألبير' سنة 1970 أنّ عدم الكمال في الأسواق المالية هو السبب في حدوث الإستثمار المباشر، ووفقا لألبير عندما يكون هناك خطر ومخاوف من تغيرات سعر الصّرف، فإنّ الشّركات من الدّول ذات العملة القوّية تكون ذات ميزة وتشجع للإستثمار في الدّول ذات العملات الضّعيفة، فبعض الشّركات من الدّولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشّركات العاملة بالدّولة المضيفة، لأنّها تستطيع الإقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدّولية، فكلما إزدادت قوة عملة الدّولة كلما إنخفضت أسعار الفائدة بتلك الدّولة.

الملاحظ أنّ نموذج 'ألبير' يبدو متناقضا بالنسبة للنمو المستمر لكل من الإستثمارات الأمريكية والإنجليزية على الرّغم من الضّعف النسبي لعملاتهم خلال السّبعينات، فكل من الدّولار الأمريكي والجنيه الإسترليني كانا ضعيفين، كما أنّ نموذج ألبير غير قادر على شرح حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدّول التي تقع في إطار المنطقة النّقدية الواحدة كالإتحاد الأوربي. فالشّركات الفرنسية تستثمر في ألمانيا والعكس، كما أنّ إفتراض ألبير لا يتماشى مع حقيقة أنّ معظم فروع الشّركات متعدّدة الجنسيات تحصل على معظم تمويلها من مصادر محلية (بالدّولة المضيفة)، وأنّ عملية نقل رأس المال ليست هي الشّكل الرّئيسي في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإذا كان هناك إختلاف بين الأسواق المالية المحلية والدّولية فإنّ هذه ليست هي الحالة بالنسبة للأسواق غير المالية كما هو الشّأن بالنّسبة لأسواق التكّنولوجيا والخدمات الإدارية[1].

ب- نظرّية الميزة الإحتكارية: إنطلاقا من نظرية عدم كمال السّوق قدّم كل من 'هايمر' و' كندلبرجر'* نظرية 'المنشأة الصناعية أو ما تُسّمى بنظرية الميزة الإحتكارية، تفُسّر الإستثمارات الأجنبية طبقا لها على أساس تحقيق عائد أكبر للإستثمارات في الخارج، بمعنى أن تزيد الأرباح التي تحقّقها هذه الإستثمارات في الخارج عن تلك التي يمكن أن تحقّقها في الداخل، وأّنه يشترط لتحقيق ذلك أن تمتلك المنشأة المستثمرة في الخارج مجموعة من المزايا الإحتكارية وشبه الإحتكارية في مواجهة المنشأة المحلية في الدّولة المضيفة مثل التفّوق التكّنولوجي والمعرفة الفنية وبراءات الإختراع بالإضافة إلى قدرتها العالية على تمييز منتجاتها.

كما ركّزت هذه النظرية على أنّ الشّركات عابرة القارات تتمتّع بقدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدّولة الأم، وتأخذ المميّزات التنافسية عدّة أشكال، فالشّركات تقوم بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشّركات المحلية إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات وانخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميّز الإداري والضّريبي أو المهارات العالية في التسّويق، وأوضح 'هايمر' أّنه في ظل سوق ذات هيكل إحتكاري تقوم الشّركات بتعظيم عوائدها إعتماداً على مميّزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر[2]، الذي يتضمن إضافة لرأس المال، التكّنولوجيا الإدارية، فالشّركات تبحث عن فرص في السّوق الخارجي، حيث قراراتها تتم وفقا لإستراتيجيتها في تعظيم قدراتها الخاصة[3].

---

[1] عبد السّلام رضا، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر، مصر، ط02، 2010، ص ص47-48.

* كندلبرجر: مؤرخ إقتصادي أمريكي ولد سنة 1910، له العديد من المؤلفات، إهتم كثيرا بموضوع تاريخ الأزمات المالية، توفي سنة 2003.

[2] سعيد محمد السيد، الشّركات متعددة الجنسيات وأثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978، ص49.

[3] عبد السلام رضا، مرجع سبق ذكره، ص ص49-50.

الفرع الثاني/نظرّية توزيع المخاطر: ركّز 'كوهين' عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية، الشّركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زّيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوّزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الإستثمار من بيئة إستثمارية إلى أخرى، فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلّة واحدة.

بالّرغم من أنّ هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلاّ أنّ ما حدث بالولايات المتّحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشّركات الّدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة، خاصة تلك التي تعمل لخدمة السّوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق الإقتصاد الأمريكي وإّنما علىكافّة الأسواق العالمية ومن ثم لنيُ غّير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أنّ النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشّركة بالإستثمار المباشر بدلا من الإستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها[1].

الفرع الثالث/نظرّية الحماية: ُيقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشّركات متعّددة الجنسيات لضمان عدم تسّرب إبتكاراتها الحديثة في مجالات الإنتاج أو الإدارة عموماً ، إلى أسواق الّدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الإستثمار المباشر أو عقود التّراخيص والإنتاج، أو أي شكل أخر وذلك لأطول فترة ممكنة، من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشّركات كسر حّدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالّدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للإستثمار المباشر للشّركات متعّددة الجنسيات داخل أراضيها.

فالشّركات متعّددة الجنسيات طبقا لنظرية الحماية تستطيع تعظيم فوائدها إذا إستطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث والتطوير والإبتكار وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها، يجب على تلك الشّركات لكي تحافظ على أنشطتها الخاصة القيام بتلك الأنشطة في المركز أو في الفروع التّابعة للشّركة بالّدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، فالأفضل لتلك الشّركات الإحتفاظبأحد الأصول التي تحقّ ق لها التّميز المطلق بدلاً من بيعه للشّركات الأخرى بالّدول المضيفة، ومن ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها من التوّسع في أنشطتها وتحقيق عائد مرتفع.

يُ لاحظ أنّممارسة الحماية من الممكن أن تتحقّ ق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشّركات متعّددة الجنسيات، مثل التّعديلات التي وردت على إتفاقية الجات والتي وردت بعد جولة أورغواي (1986-1993) والخاصة بإتفّاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الإتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، قد إلتزمت بحقوق التأليف والّنشر، حماية العلامة التّجارية والمعارف التقّنية وبراءات الإختراع، تنص الإتفاقية على تعديل القوانين بالّدول المتقّدمة خلال عام، والنامية خلال خمسة سنوات، والأقل نمواً خلال إحدى عشر سنة[2].

[1] عبد السلام رضا، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] أوسرير منور وعليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2005، ص ص113-114.

الفرع الرابع/نظرّية دورة حياة المنتج: صاغ هذه النظرية الإقتصادي 'ريموند فرنون'* (R. Vernon) في سنة 1966، لتفسير العلاقة الدّيناميكية بين التّجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول الرأسمالية داخل القطاع الصّناعي[1]، لاشكّ أنّ دورة حياة المنتج يمكنها أن تقّم تفسيراً لأسباب إنتشار الإستثمارات الأجنبية عبر العالم، في الدّول النامية بصفة خاصة، كما توضّح أسباب إنتشار الإختراعات الجديدة خارج حدود الدّولة الأم. يمر المنتج الدّولي بأربعة مراحل تفصيلية كما يلي:

أ- مرحلة المنتج الجديد: تتميّز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير والتّكلفة العالية، يكون عدد الشّركات محدوداً لفترة مّما يجعل السّوق في وضع إحتكاري، حيث يكون المنتج كثيف التّكنولوجيا ومرتفع السّعر، هذا ناجم عن عمليات البحث والتّطوير، يتم ذلك غالبا في الدّول المتقّمة التي تتوفّر لديها الموارد المالية اللاّزمة لإجراء البحوث، كما أنّها لديها عدداً كبيرا من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية، مّما يسمح بإختبار المنتج الجديد في الدّولة الأم ثم تصديره إلى دولة متقّدمة أخرى ذات ظروف طلب مشابهة[2].

ب- مرحلة النّمو والتّصدير: في هذه المرحلة يزيد الطّلب على المنتج بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراءه في السّوق المحلّي وتبدأ الشّركة المنتجة بإستغلال ميزة إمتلاك المنتج بصورة سريعة، فتقوم بتصديره إلى الأسواق المجاورة للإستفادة من تقارب الأذواق الإستهلاكية ويبدأ الطلب في الزّيادة داخل السّوق الخارجية، وعليه يتم زيادة الإنتاج إستجابة لطلب السّوق المحلي والدّولي، تركّز الشّركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة ونوعية السّلعة[3].

ج- مرحلة المنتج النّاضج: في هذه المرحلة تحتدم المنافسة بشكل كبير وتصبح التّكنولوجيا أكثر نمطية وتميل المنتجات لأن تكون كثيفة العمالة، كما تصبح إعتبارات التّكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج، مّما يدعو الشّركة المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول الأقل تكلفة، بحيث تستخدم هذه الدّول كقاعدة تصدير إلى الدّولة الأم وإلى الدّول الأخرى حتى تتمكّن الشّركة المنتجة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السّوقي الكبير[4].

د- مرحلة زوال المنتج (المنتج النّمطي): تتميّز هذه المرحلة بتشّبع السّوق المحلية، حيث من غير الممكن تمييز المنتج عن غيره، من المنتجات سواءا بالدّولة الأم أو بالدّول المتقّدمة التي تم الإنتقال إليها، التّمييز بينها يتم من خلال السّعر، يصبح العرض أكثر من الطلب فتنخفض الأسعار أكثر فأكثر نظرا للمنافسة الشّديدة التي تواجه الشّركة المنتجة، فيصبح البحث عن أقل تكلفة إنتاج هدفا أساسيا للشّركة ملّمياُ جبرها على توطين فروعها في الدّول الأقل نمواً حيث تكلفة العمل المنخفضة، بعد مرور فترة معينة من الزمن تكون هناك عملية رد فعل إذ تبدأ هذه الشّركات بتصدير المنتجات نحو دول المنشأ[5].

---

* ريموند فرنون: إقتصادي أمريكي ولد سنة 1913 معروف بنظريته المتعلقة بدورة حياة المنتج وتطبيقاتها على التّجارة الدّولية، توفي سنة 1999.

[1] Denis Tersen et Jean Luc Bricout, L'Investissement International, Edition Armand Colin, France, 1996, P62.

[2] عبد السّلام أبو قحف، نظريات التّدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص62.

[3] عّباس علي، إدارة الأعمال الدّولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص166.

[4] Vernon Raymand, The Manager In The International Economy, Seven Edition, Prentic Hall International, London, 1996, p31.

[5] خلف فليح حسن، التمويل الدّولي، مؤسسة الوراق للنشر والتّوزيع، الأردن، 2004، ص183.

الشّكل رقم (02-01): يوضّح دورة حياة المنتج الدّولي

دورة حياة المنتج الدّولي

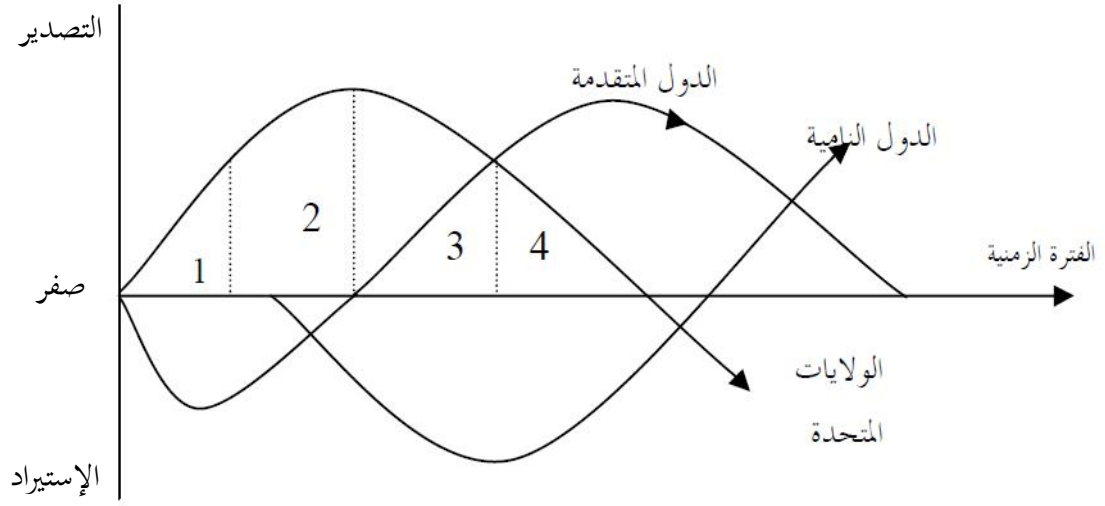

المصدر: أوسرير منور وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2005، ص110.

الفرع الخامس/النّظرية الإنتقائية لـ 'دنينغ' حول الإنتاج الدّولي: تعُدّ النّظرية الإنتقائية 'لدنينغ' نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفّسيرات والتي تعُدّ تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عُرفت بنموذج الملكية، الموقع، الإستخدام الدّاخلي للمزايا الإحتكارية، لقد إفترض 'دنينغ' أّنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم إتخاذ قرار الدّخول في الإستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه الشّروط في:

أ- مزايا الملكية: عبارة عن الميزات والقدرات التي تستمدّها الشّركة مّما تملكه من أصول مادّية ومعنوية خاصة بها، والتي تمدّها بالميزة التنافسية والتي تؤّهلها للنجاح في خلق مكان لها بالأسواق التي تعمل بها، والتي تؤّهلها على التغلب عن الصّعوبات التي تواجهها في الدّول المستثمر فيها[1]، وكذا تسمح لها بالحفاظ على ملكية فروعها الأجنبية علما أّنه يُمكن مراقبتها لتلك الفروع دون إدارتها[2].

ب- مزايا الإستخدام الدّاخلي للمزايا الإحتكارية: يُقصد بالإستخدام الدّاخلي للمزايا الإحتكارية التي نادى بها (STEPHEN Hymer)، والذي رأى أّنه على الّرغم من أّن الشّركات دولية النّشاط حين تمارس نشاطها في الخارج تواجه ظروفا مغايرة عن تلك التي تواجهها في حالة إستثمارها في وطنها، من حيث النّظم القانونية والإقتصادية والسّياسية والثقافية، إلاّ أّن ذلك لم يمنع الشّركات دولية النشاط من الإستثمار في الخارج، يرجع السّبب في ذلك حسب (هيمر) إلى المزايا التّعويضية التي تتمتّع بها الشّركات دولية النّشاط، فعندما تمتلك

[1] سامي سلامة نعمان، الشّركات دولية النّشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتّصدير في الدّول النامية، دون ذكر دار وبلد النشر، 2008، ص94.

[2] ANDREW Harrison et autres, Business international et mondialisation (vers une nouvelle Europe), édition de Boeck université, France, mai 2004, p331.

الشّركات الكبيرة العديد من المميزات مثل الإسم التّجاري والمهارات التسويقية وبراءات الإختراع وتعدّد مصادر التمويل، إدارة على درجة عالية من المهارة، فضلا عن وفورات الحجم وتنوّع الإنتاج، فإنّها تستغلها لوحدها دون أن تمنح حق إستغلال هذه الميزات إلى الغير كما يرى (Kindleberger)، وبالتّالي تفضّل أن تقوم بالإستثمار المباشر عن طريق فروع مملوكة لها بدلاً من منح الغير ترخيص بإستغلال ما تملكه من مزايا[1].

ج- مزايا الموقع: هي المميّزات التي تدعو الشّركات متعدّدة الجنسيات إلى الإستثمار في الخارج ويُقصد بها الدّوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدّول المضيفة للإستثمار، حيث أنّ العوامل ذات الصّلة بالموقع تؤثّر على كل من قرار الشّركة متعدّدة الجنسيات بالإستثمار المباشر في إحدى الدّول المضيفة، كذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النّوع من الإستثمار وبين التّصدير لهذه الدّولة وغيرها من الدّول المضيفة.

لقد نجح 'دنينغ' في دمج ثلاثة مداخل جزئية في نظرية واحدة فسّرت إلى حدّ كبير الإستثمار الأجنبي المباشر هذا من أهم مميّزات هذه النظرية، هناك العديد من الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية منها:

- الإعتماد على مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في تحديد مراحل النمو الإقتصادي لأي دولة ومدى تحسّن عوامل توطّن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها غير كافي، إذ أنّ تحسّن أو تراجع مستوى نصيب الفرد من النّاتج الوطني الإجمالي ليس هو المؤشّر الوحيد الدّال والمحدّد لمراحل النمو الإقتصادي للدّول.

- حسب هذه النظرية، كلّما زاد النمو الإقتصادي تناقصت المزايا الإحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدّول المتقدّمة ممّا يضعف حجّة النّظرية وصحة تفسيراتها.

- أهملت هذه النظرية الظّروف السياسية والأمنية للبلد المضيف للإستثمار، إذ قد يكون نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي موافق لمستواه المطلوب في المرحلة الثالثة من مراحل النمو التي حدّدتها النظرية الإنتقائية، إلاّ أنّ الظّروف غير المواتية كالصّراعات السياسية وعدم إستقرار نظام الحكم المصحوب بعدم الإستقرار الأمني والحروب، تحول دون وقوع تدفّقات مناسبة من الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع السادس/نظريّة الميزة النّسبية (المدرسة اليابانية): هذه المدرسة عُرفت بالمدرسة اليابانية، حاولت تلك المدرسة أن توسّع التّحليل إلى ما بعد التّحليل الوحدوي لهيكل كل من الشّركات والسّوق، من خلال تحليل عدد من الفروض الإقتصادية الكلّية، المساهمين الرئيسيين لتلك المدرسة هما 'كوجيما' و 'أوزوا'.

فقد طوّروا نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية، فالأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشّركة مثل التميّز التّكنولوجي، الأدوات الكلية مثل السّياسة التّجارية والصّناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النّسبية للدّولة.

إعتماداً على الدّروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، تؤكّد تلك المدرسة على أنّ السّوق وحده غير قادر على التّعامل مع التطّورات والإبتكارات التّكنولوجية المتلاحقة. مع الإستبدال الجزئي للسّوق، فإنّ المدرسة اليابانية توصي بالتدّخل الحكومي لخلق حالة من التّكيف الفعّال من خلال السّياسات التّجارية.

[1] سامي سلامة نعمان، مرجع سبق ذكره، ص ص91-92.

فنظرية 'كوجيما' تدمج النّظريات التّجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، برهن 'كوجيما' على أنّ الإستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتّجارة في حين أنّ الإستثمارات اليابانية تشّجع على خلق قاعدة تجارية.

فالهيكل الصّناعي للإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الّدول الصّناعية الأخرى، الإختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات التي تتم صّبها، المواصفات المتعلّقة بالموقع للإستثمارات المباشرة اليابانية، فالشّركات اليابانية طّورت في مهاراتها المتخصّصة إستجابة لبيئة معينة في الّدولة المضيفة من قوى عمل ومهارات إستثنائية ونظام إنتاجي قوي[1].

المطلب الثاني: التّطور التاريخي لحركته

تمتد الأصول التّاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوائل القرن التاسع عشر، كانت تقوم بهذه الإستثمارات الشّركات الإستعمارية الأولى مثل شركة الهند الشّرقية، لم يكن من أهداف هذه الشّركات تنمية هذه المستعمرات أو تصنيعها وإمدادها بالمعرفة الفنية والّنظم الإدارية الحديثة. عموما مّر الإستثمار الأجنبي المباشر بالمراحل التالية:

الفرع الأول/الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 1800 إلى 1914 'السّيادة البريطانية'

تُعتبر هذه الفترة في الواقع مرحلة إزدهار للإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغت فيها تلك الإستثمارات قّمتها وإكتسبت ذروتها، يعود الأمر في ذلك إلى عوامل قّيام الثّورة الصّناعية، زّيادة الإنتاج وكثرة الموارد[2]، إذ أّنه بداية من سنة 1850 سمحت الإستثمارات الأجنبية المباشرة بتسريع عملية إنشاء السّكك الحديدية لاسّيما في ألمانيا وإسبانيا، لقد صدرت تدفقات الإستثمار الأجنبي من الّدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا في المقام الأّول[3]، إذ تسّببت النهضة الصّناعية في تركيز قواها الإنتاجية في مجال التّصنيع واستيراد مقدار كبير من إحتياجاتها من الموارد الأّولية من الخارج، كما نعمت بإستقرار سياسي وتوسع كبير في نشاطها الإقتصادي.

لقد توّجهت الإستثمارات الّدولية في هذه المرحلة إلى القاّرة الأوروبية وساعدت في نمو الثّورة الصّناعية فيها، تم توّجه قسم كبير منها في نهاية القرن التاسع عشر إلى الّدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات الّمتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وأستراليا والهند ونيوزيلندا، لم تستقطب الّدول النامية في آسيا وإفريقيا إلّا قدرًا ضئيلاً لا يتجاوز 2.8% من مجموعها.

أّما القطاعات الإقتصادية التي كانت مركز الإستثمار الّدولي في هذه المرحلة فهو قطاع المواد الأولية الذي حضي بنسبة 55% والسّكك الحديدية بـ 20% و15% في المنتجات الصّناعية و 10% في الخدمات، كما ُلاحظ في هذه الفترة هيمنة بريطانيا العظمى بلا منازع على هذا الّنوع في حركة رؤوس الأموال بإدارتها لوحدها حوالي 50% من هذه الإستثمارات.

---

[1] عبد السّلام رضا، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] SAMUELSON Alain, Economie Internationale, Librairie Vebert, Paris, France, 1995, P68.

[3] دريد محمد السامرائي، الإستثمار الأجنبي (المعّوقات والضّمانات القانونية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص72.

الفرع الثاني/فترة ما بين الحربين العالميتين (من 1914 إلى 1945)

بحلول سنة 1914 كان الرّصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدّر بحوالي 15 مليار دولار، كانت المملكة المتحدة المصدّر الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا[1]، أمّا بعد 1914 فقد شهدت هذه المرحلة أحداثاً غاية في الأهمية أدّت إلى قلب موازين السّيطرة على زمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

فبالأخذ بالحسبان الخسائر الفادحة التي أحدثتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث خسرت ألمانيا كل ممتلكاتها تقريبا وأدّت الثّورة البلشفية وسقوط الإمبراطورية العثمانية إلى تلاشي آمال الفرنسيين والإنجليز والبلجيكيين في إسترداد أموالهم وإستثماراتهم، كما خسرت بريطانيا ربع ثروتها، خسرت فرنسا نصفها فحتى التوازن والإستقرار النّقدي الدّولي الذي وُجد بعد الحرب العالمية الأولى نسف بفعل أزمة الكساد العالمي سنة 1929، وبالتّالي فقد إنقلبت الأدوار حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممّول الأّول للدّول الأوربية، أصبحت ألمانيا مستوردة لرؤوس الأموال بعد أن كانت مصدّرة لها حيث أجبرت على دفع تعويضات بقيمة 33 مليار دولار سنة 1921، هو ما يمثّل (3/4) من الإستثمار الدّولي الموظّف في قرن كامل، فالدّيون التي أثقلت الدّول الأوربية أعاقت عملية العودة إلى التوازن الذي كان سائدا قبل 1914[2].

في عام 1938 بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 66 مليار دولار، كانت الشّركات البريطانية لا تزال صاحبة الرّيادة بنسبة 39.8% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية بما مقداره 10.5 مليار دولار، تليها الولايات المتحدة بما نسبته 7.27% وهو ما يعادل 7.3 مليار دولار، كانت الوجهة نحو الدّول النامية التي إستحوذت على أكثر من نصف تلك الإستثمارات خاصة أمريكا اللاّتينية وآسيا، بالإضافة إلى أوربا وكندا، على الرّغم من توجّه نسبة من الإستثمارات نحو البلدان الإستوائية بإتجاه الإستثمارات المنجمّية والبترولية، وبترك الأشكال القديمة للإستثمار والتدّخل المتزايد للدّولة كل هذا أنذر بقيام أوضاع جديدة للإستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة ما بعد الحربين.

الفرع الثالث/الإستثمارات الأجنبية من بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية السّبعينيات

إنّ أهم الآثار التي ترتبّت على قيام الحرب العالمية الثانية تجسّدت في تصفية الكثير من الإستثمارات الدّولية، فقد تم بيع الكثير منها ودّمر بعضها، وتمّت مصادرة جانب مهم منها نظرا لما صاحب الحرب وما لحقها من ظروف سياسية وعسكرية واجتماعية في العالم[3]. كما تغّير نمط الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدّر الرئيسي لتلك الإستثمارات، أصبح الإستثمار في الصّناعات التّحويلية أكتر أنواع الإستثمارات شيوعاً، كما إرتفع مخزون الإستثمارات الدّولية ما بين 1960 و 1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار.

---

[1] حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر(تعاريف وقضايا)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخّطيط، الكويت، العدد32، 2004، ص04.

[2] جيل برتان: ترجمة علي مقلد، الإستثمار الدولي، منشورات عويدات، (باريس، بيروت)، ط02، 1982، ص ص20-23.

[3] عبد السّلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدّولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص74.

في نهاية السّبعينات تغّيرت الوضعية بالنسبة لبعض الدّول النامية والتي كانت تُعتبر لاّ مستضيفة للإستثمارات الأجنبية، إذ أصبحت بلداًنا مستثمرة ومن أهم هذه البلدان النامية نجد كلّ من الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الإستثمارات الأجنبية. إلاّ أّنها تميّزت بنسبة ضئيلة من إجمالي تدفّقات الإستثمارات الدّولية، بينما أصبحت أوروبا الغربية أّول منطقة لجذب هذا النّوع من رؤوس الأموال[1].

الفرع الرابع/مسار الاستثمارات الأجنبية خلال الثّمانينات والتّسعينيات

عرفت هذه الفترة إزدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير لاسّيما منذ 1985، إلاّ أّنه تركّز أساسًا في البلدان المتقّدمة والتي أصبحت مصدر الإستثمارات بحوالي 97% في حين إستقبلت 75% منه، أُعتبرت الولايات المتّحدة الأمريكية أّول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت الإستثمارات الدّاخلة بـ 329 مليار دولار مقابل 327 مليار دولار للخارج.

برزت اليابان كأكبر بلد مستثمر في الخارج، حيث تضاعف مخزونها من الإستثمار المباشر في الخارج ما بين 1980 و 1990 بـ 08 مرّات، على غرار سنوات السّبعينات، أين تركزت معظم إستثماراتها في البلدان النامية وبالخصوص الدول الآسيوية، فقد عرفت هذه الفترة تخزين معظم إستثماراتها في الدّول المتقّدمة، وعلى وجه الخصوص بالولايات المّتحدة الأمريكية وذلك بنسبة 31%. لقد كان تطّور الإستثمارات اليابانية لصالح قطاع الصّناعات التكّنولوجية بالإضافة إلى قطاع الخدمات[2].

تعّتبر الدّول المتقّدمة أكثر بلدان العالم جذًبا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إرتفعت مداخيلها في هذا الإستثمار بين عامي 1988 و1998 من 480 مليار دولار إلى 636 مليار دولار، وتُعّد الولايات المتّحدة الأمريكية أّول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغت مدخلاتها حوالي 186 مليار دولار في سنة 1998 ثم إرتفعت إلى 276 مليار دولار في نهاية 1999.

إذا كانت الدّول المتقّدمة رائدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فهي تُعتبر في نفس الوقت المصدّر الرّئيسي له، حيث إرتفعت التدّفقات الإستثمارية الصّادرة عنها حوالي 732 مليار دولار عام 1999، وتُعّد المؤسّسات البريطانية المصدّر الأّول للإستثمارات الأجنبية سنة 1999 بـ 199 مليار دولار، تأتي بعدها الولايات المتّحدة بـ 151 مليار دولار وذلك بعدما كانت تحتلّ وبدون منازع المرتبة الأولى سنة 1988 بقيمة 146 مليار دولار.

الفرع الخامس/حركّية الاستثمار الأجنبي المباشر إنطلاقاً من سنة 2007 (منذ الأزمة المالية العالمية)

ظلّت الحالة الجّيدة التي يمّر بها الاستثمار الأجنبي المباشر سائدة خلال سنة 2007، حيث سجّل أرقاماً قّياسية فاقت تلك المسجّلة سنة 2000 لتبلغ 1833 مليار دولار سنة 2007، بمعدّل نمو تجاوز 30%، إلى غاية السّداسي الثاني من نفس السنة أين إنفجرت الأزمة المالية إبتداءا من الولايات المتّحدة لتشمل في فترة وجيزة معظم الدّول المتقّدمة لتنتهي في سنة 2007 بإنخفاض في معدّل نمو الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ليصل إلى ما معدله 23%، لتتأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمية تأثّرا شديدًا في جميع أنحاء

[1] MICHEL de lapierre et Chritian Milleli, Les Firmes Multinationales, Libraire Vebert, Paris, France, 1995, P41.

[2] JEAN Louis Muchielli, Relations Economiques Internationales, Hachette Livre, Paris, France, 1994, pp29-31.

العالم والذي يتشكّل من مجموع 96 دولة تحوز على 91% منتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر بين 2007 و 2008 نتيجة للأزمة التي أصبحت إقتصادية بعد أن كانت مالية. حيث هبطت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14% من 1979 مليار دولار عام 2007 إلى 1697 مليار دولار عام 2008. كان تقرير الأونكتاد لسنة 2010 أشار إلى هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 37% مع نهاية سنة 2009 لتبلغ 1114 مليار دولار، بينما إنخفضت التدفقات الصّادرة بنحو 43% لتصل إلى 1101 مليار دولار.

ليشهد بعد ذلك الوضع إنتعاشا متواضعاً ولكن غير مستقراً إبتداءاً من النّصف الأول من عام 2010 وقد أطلق ذلك قدراً من التفّاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلّق بتوقّعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير وبحدوث إنتعاش كامل بعد ذلك. لتصل التدّفقات العالمية الواردة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أكثر من 1.2 مليار دولار مع نهاية عام 2010، ثم ترتفع إلى حدود 1.4 مليار دولار خلال سنة 2011، لتستقر عند حدود 1.8 مليار دولار بحلول عام 2012 بيد أن هذه التوقعات محفوفة بالمخاطر وعدم اليقين، بما في ذلك هشاشة الإنتعاش الإقتصادي العالمي.

غيّرت الأزمة المالية ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرف ترتيب الدّول المتلقية والمصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2008 تغييرات جوهرية بفعل الأزمة، لتفقد المملكة المتحدة مرتبتها الأولى بين الدّول الأوربية المصدرةوالمتلقّية للإستثمارات الأجنبية المباشرة لصالح فرنسا وألمانيا على التوّالي، كما حسّنت اليابان مرتبتها كبلد مصدّر له. هذا وسجّل إرتفاع المبالغ الموجّهة إلى الإقتصاديات النّامية والإنتقالية معا إرتفاعاً سريعا ليبلغ 48% عام 2008 في مقابل 29% للدّول المتقدّمة، كما إرتفعت المبالغ الوافدة إلى إفريقيا لمستوى قّياسي، مع حدوث الزّيادة السّريعة في غرب إفريقيا، حيث إرتفعت بنسبة 64% خلال 2008 وفي البلدان المتقدّمة منشأ هذه الأزمة، إنخفضت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عام 2008 بنسبة 29% والسّبب يعزّى إلى إنخفاض قيمة عمليات إندماج الشّركات، وصمدت مجالات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة وغير المطروقة سابقا، لكّنها تضرّررت فيما بعد بشكل كبير خصوصا في سنة 2009 وازدادت في عام 2008 الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الإقتصاديات الضعيفة هيكليا، من بينها الأقل نموا، البلدان النامية غير الساحلية، بينما تراجعت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدّول العربية بنسبة 14% لتبلغ 62 مليار دولار سنة 2008 مقارنة بنحو 72 مليار دولار لسنة 2007[1].

كما إنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على إمتداد القطاعات الإقتصادية الثلاثة، ولم تكن الضّحية الوحيدة لهذا الإنخفاض هي الصّناعات الدّورية مثل صناعة السّيارات والصّناعات الكيميائية، فالإستثمار الأجنبي المباشر في الصّناعات التي إتسّمت في بادئ الأمر بالقدرة على التكّيف مع الأزمة (بما في ذلك الصّناعات الصّيدلانية وصناعات الأغذية) قد تضرّر هو الآخر خلال سنة 2009 وكانت القلّة فقط من

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2008، ص11 .

الصّناعات هي التي إجتذبت المزيد من الإستثمار الأجنبي في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008، ألا وهي صناعات توزيع الكهرباء، الغاز والمياه، فضلا عن صناعات المعدّات الإلكترونية والتشييد والإتّصالات.

عموماً، فإنّ الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصّناعة التّحويلية كان هو الأشدّ تأثرا وهو ما إنعكس في حدوث انخفاض بنسبة 77% في عمليّات الإندماج والشّراء بالمقارنة مع عام 2008، كما أنّ التقّلص في هذه المعاملات في القطاع الأّولي وقطاع الخدمات كان أقل حدّة إذ بلغ 47% و 57% على التوالي[1].

المطلب الثالث: المفاهيم المتعلّقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

هناك الكثير من المفاهيم المتعلقة بالإستثمار، سوف نشير إلى بعض التّعاريف ذات الصّلة بالإستثمار بشكل عام، ثم الإستثمار لأجنبي، وفي الأخير بعض التّعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول/مفهوم الإستثمار: تعُتبر فوائض الدّخول النقدية سواءا لدى الأفراد أو المؤسّسات أو المنشآت الأهلية والحكومية بمثابة المصدر الأساسي للإستثمار. ذلك لأنّ كل من يدخّر مالاً يزيد عن حاجاته الإستهلاكية يُعتبر مستثمرا محتملاً، ونقول محتملا وليس مؤكّداً لأنّ ليس بالضّرورة أن يستثمر كل ما لديه من فوائض نقدية، بل ربّما يحوّلها إلى مجرّد مدّخرات أو إلى إستثمارات غير حقيقية، ويمكن التمّييز بين الإدّخار والإستثمار على النحو التالي:يُعتبر الإدّخار مجرّد إستهلاك مؤجّل يتخلّى به الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة إستهلاكية حاضرة بقصد تأمين الأموال اللاّزمة لإشباع رغبة إستهلاكية محتملة في المستقبل، ذلك بدون إستعداد لتحمّل أدنى درجة من المخاطرة. لذا ما دام المدّخر ينشد الأمان المطلق لمدّخراته فعليه بالمقابل أن لا يطمح إلى زّيادة قيمة هذه المدّخرات'.

أّما الإستثمار' فيقوم على التضّحية بإشباع رغبة إستهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل'. لذا ما دام المستثمر يقبل بمبدأ التضّحية برغبة إستهلاكية حاضرة، فإنّه يكون مستعدّاً لتحمل درجة معّينة من المخاطرة بفقدانها كلّها أو بعضا منها، وبناءاً عليه يكون من حقّه أيضا أن يتوقّع الحصول على مكافأة أو عائد يُعتبر ثمنا لمخاطرته. لكن من وجهة عامّة لا يكفي مجرّد توفير فوائض نقدية من دخول الأفراد أو المنشآت أو المؤسسات لكي تنشط حركة الإستثمار، بل لا بدّ أيضاً أن يرافق ذلك توفّر مجموعة أخرى من العوامل التي تخلق الدّافع لدى من لديهم هذه الفوائض لتحويلها إلى إستثمارات .

يمكن تعريف الإستثمار على النّحو التالي:' الإستثمار هو التضّحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاك حالي، بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاك مستقبلي'.

كما يمكن تعريف الإستثمار بطريقة أخرى على أّنه:' التخّلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزّمن،بقصد الحصول على تدفّقات مالية مستقبلية تعّوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النّقص المتوقّع في قيمتها الشّرائية بفعل عامل التضّخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمّل عنصر المخاطرة المتمثل في إحتمال عدم تحقّق هذه التدّفقات'[2].

---

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، نيويورك وجنيف، 2010، ص04 .

[2] مطر محمد، إدارة الإستثمارات (الإطار النّظري والتطّبيقات العملية)، دار وائل للنشر والتوّزيع، عمان، الأردن، ط05، 2009، ص ص19-22.

ويعرّف آخر الإستثمار بأنّه:' التّضحية بالموارد التي يمكن أن تستخدم في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلّي يكون أكبر من النفقات الأّولية للإستثمار'[1].

الفرع الثاني/تعريف الاستثمار الأجنبي: يُعرّف الإستثمار الأجنبي على أّنه ذلك الإستثمار الذي يكون مصدر التمويل فيه طرف أجنبي أو خارجي، لكن في حقيقة الأمر لا يمكن المباشرة في تقديم تعريف الإستثمار الأجنبي دون معرفة طبيعة ونوع هذا الإستثمار، لذلك يؤكّد معظم الإقتصاديين على تقسيم الإستثمار الأجنبي إلى نوعين هامين هما[2]:

أ-الإستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إّما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو إشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يمنح له حق الإدارة، ونظراً لكون هذا النوع من الإستثمارات هو محل دراستنا سوف نتطّرق إليه بالتفّصيل فيما سيأتي من الدّراسة.

ب-الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يتمثّل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية بشراء أسهم وسندات الشّركات القائمة في الدّول النامية أو المتطورة، وهو ما يُعرف بإستثمار المحفظة أو الإستثمار في الأوراق المالية.

إنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الإستثمار الأجنبي غير المباشر في مجموعة من النّقاط، التي أبرزها الدّكتور عبد السّلام أبو قحف من خلال قّيامه بالمقارنة بين هذين النّوعين من الإستثمارات على النحو الموالي كما هو موضّح في الجدول أدناه[3]:

الجدول رقم (02-01): الفروقات الجوهرية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر

الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي غير المباشر
- إستثمار طويل الأجل؛ - يهدف إلى الحصول على الأرباح؛ - ينطوي على إكتساب حق الرّقابة؛ - إمتلاك جزئي أو كلي للمؤسسة؛ - مسؤول عن الخسائر والأرباح والمخاطر؛ - إمتلاك الحق في إدارة المؤسسة.	- إستثمار قصير الأجل؛ - يهدف إلى تحقيق المضاربة؛ - لا ينطوي على إكتساب حق الرّقابة؛ - شراء أسهم وسندات؛ - لا يتحمل المخاطر والخسائر؛ - ليس هناك حق في إدارة المؤسسة.

المصدر:عبد السّلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار، منشورات الدّار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص175.

[1] BOUGHABA Abdellah, Analyse et evaluation des projets, Edition Berti, Paris, 1999, p07.

[2] حامد عبد المجيد دراز، السّياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص207.

[3] عبد السّلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص175.

الفرع الثالث/التّعاريف المختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر: إنّ التّعاريف التي أُعطّيت للإستثمار الأجنبي المباشر لا تلق إتفّاقا سواءا بين الّدول أو المنظّمات الإقتصادية الّدولية أو حتى بين الإقتصاديين، في هذا الإطارِ مكن التطّرق إلى مجموعتين أساسيتين من التّعاريف أّولهما مجموعة تعاريف المؤّسسات المالية الّدولية، بالإضافة إلى مجموعة من التّعاريف لبعض الإقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم من مختلف جوانبه.

أ- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المؤسساتوالمنظّمات المالية الّدولية.

يـُعّرف صندوق الّنقد الّدولي (**FMI**) الإستثمار الأجنبي المباشر على أّنه:' مجموعة العملّيات المختلفة الموجّهة للتأثير في الّسوق وتسيير المؤّسسة المتوطّنة في دولة مخالفة لدولة المؤّسسة الأم'. وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق الّنقد الّدولي يكون الإستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤّسسات الأعمال، من عدد الأصوات فيها، تكون هذه الحصّة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤّسسة[1].

أّما منظمة التّعاون والتنمية الإقتصادية (**OCDE**) فتنظر للإستثمار الأجنبي المباشر بأّنه:' ذلك الّنشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الإقتصادية الدائمة بين المشروعات بتأثير يسمح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي، يكون ذلك من خلال المساهمة في رأس المال، إعادة إستثمار الأرباح، عمليات الإقراض والإقتراض بين المستثمر وفروع الشّركات'[2] .

في حين تعّرف منظمة التّجارة العالمية (**OMC**) الإستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:' يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد أخر (البلد المضيف) قصد إدارته'.

بينما عّرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**) الإستثمار الأجنبي المباشر على أّنه:' ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى يعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في إقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشّركة الأم)، ذلك في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر (مؤسسة الإستثمار المباشر أو المؤسسة التّابعة لها أو فروع الشّركات الأجنبية)'[3].

تعّرف الشّركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أّنها:' تلك الشّركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، تأخذ الملكية شكل حصّة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القّوة التّصويتية (في مجلس الإدارة) للشّركات المحلية أو ما يعادلها للشّركات الأخرى'،تتفّق هذه الهيئات على النقاط الآتية:

---

[1] أميرة حسب الله محمد، محّددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص19.

[2] OCDE, l'investissement direct étranger au service du développement optimiser les avantages, minimiser les couts, service des publications de l'OCDE, 2002, p13.

[3] UNCTAD, World Investment Report: Transnational Corporation, Agricultural Production and Development, new York and Geneva, 2009, p243.

- نسبة 10% كنسبة محدّدة لإمتلاك القدرة على إبداء الرأي والتّصويت أثناء إدارة الإستثمار؛
- إمتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامّة أو جزئية في دولة أخرى؛
- التأّكيد على طول مدى الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- سلطة القرار الفعلية تحدّدها قوة التّصويت التي تؤّهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.

ب- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الإقتصاديين.

يرى **عبد السّلام أبو قحف** الإستثمار الأجنبي المباشر بأّنه:' الإستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قّيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتّكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الّدول المضيفة'[1].

يذهب **سمير محمد عبد العزيز** إلى أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر بأّنه:' عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد آخر، يأخذ هذا الإستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة'[2].

كما يعّرفه **نزيه عبد المقصود مبروك** على أّنه:' تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتمّيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، الثاني ملكيتهالكلّية أو الجزئية للمشروع' [3].

إنطلاقا من التّعاريف السّابقة يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أّنه: " إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه وإّما عن طريق شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص طبيعي أو معنوي حامل لجنسية تختلف تماماً عن جنسية البلد المضيف رغبةوأملاً في تحقيق عوائد إقتصادية، بشرط إكتساب المشروع الإستثماري كيان مادّي قادر على إنتاج سلع أو خدمات غير ممنوعة من الناحية القانونية بهدف إلىتهلاكها محلّيا أو توزيعها دّوليا "[4].

المطلب الرابع: الأشكال المختلفة التي يتبعها وفقا لطبيعة الملكية

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على التّملك الجزئي أو المطلق للطّرف الأجنبي لمشروع الإستثمار، سواء كان مشروعاً للتّسويق أو البيع أو التّصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ونمّيز الأنواع التالية:

---

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدّويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص24.

[2] سمير محمد عبد العزيز، التمّويل العام (المدخل الإدخاري والضّريبي المدخل الإسلامي المدخل الدّولي)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، ط02، 1998، ص319.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط01، 2007، ص31.

[4] من إجتهاد الباحث انطلاقا من التّعاريف السابقة.

الفرع الأول/الإستثمار المشترك (Joint Venture): يُعرّف هذا الشّكل من الإستثمار على أنّه مشروع الأعمال الذي يشارك فيه أو يمتلكه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، على أنّ المشاركة لا تقتصر فقط على حصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الإختراع أو العلامة التّجارية. تتم عملية المشاركة عن طريق تقديم الحصة المحدّدة في رأس مال المشروع من رأس المال الوطني الخاص أو العام أو الإثنين معاً، بشكل نقدي وبعملة البلد الذي يرد منه رأس المال الأجنبي. لقد تتم بشكل عيني، فيتعهدّ الطّرف الأجنبي بتوفير كافّة أنواع التّجهيزات المطلوب إستيرادها من الخارج، في حين يقدّم رأس المال الوطني كافّة إحتياجات المشروع التي يمكن تدبيرها بالعملة المحلية.

الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على أساس هذا الشّكل يسمح للطّرفين بموجب التّعاقد بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر لأجل تحقيق الأهداف، فهو تعاون بين العديد من المؤسسات الحرّة التي تختار القّيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة نشاط معين، هذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانيات والموارد الضّرورية، إذاً هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق التّحمل المشترك للمخاطر وكذلك مواجهة المنافسة[1]. يتمتع هذا الشّكل بالعديد من المزايا والعيوب لكلا الطّرفين نلخّصها فيما يلي:

أ- مزايا وعيوب الإستثمار المشترك من وجهة نظر الشّركة متعدّدة الجنسيات

للشّركات متعدّدة الجنسّيات مزايا وعيوب وراء إستثماراتها المشتركة في البلد المضيف، وفيما يلي عرض لأهم المزايا والعيوب لهذا الشّكل من الإستثمار.

بقدر ما هناك مزايا للإستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة، فإن هناك أيضا مزايا للإستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ومنها ما يلي[2]:

- يُعتبر الإستثمار المشترك من أكثر أشكال الإستثمار تفضيلا لدى الشّركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشّركة بالتّملك المطلق والكلّي لمشروع الإستثمار، خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الإقتصادي كالزّراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التّعدين، أي أنّه في حالة وجود قيود وعوائق على تملّك المستثمر الأجنبي تملّكا كاملا لمشروع الإستثماريُعتبر الإستثمارالمشترك أفضل الأشكال التي يحقّق للشّركة قدرا من التّحكم والرقابة على أنشطتها وتحقيق قدرا مقبولاً من الأرباح إذا قورن بأنواع الإستثمار غير المباشر مثل تراخيص الإنتاج، عقود الإدارة وغيرها؛
- يُفضّل الإستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التّسويقية الخاصة بالسّوق الأجنبي لدى الشّركة متعدّدة الجنسيات اللاّزمة للإستغلال الكامل للسّوق الأجنبي المعين؛
- إنّ وجود مستثمر كطرف وطني في مشروع الإستثمار يُسهلّ أمام الشّركة متعدّدة الجنسيات حل المشكلات الخاصة باللّغة والعلاقات العمالية، والإنسانية وغيرها من المشاكل الإجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه إنجاز كافّة الأنشطة الوظيفية للشّركة المعنية.

[1] BERNARD Garette, les strategies d'alliances, Edition d'organisation, Paris, France, 1996, p27.

[2] عبد السّلام أبو قحف، الأشكال والسّياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص18-19.

وبخصوص عيوب الإستثمار المشترك من وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن ذكر ما يلي[1]:

- إحتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الإستثمار (الطّرف الوطني والطّرف الأجنبي)، خاصة في حالة إصرار الطّرف الوطني على نسبة معّينة في المساهمة برأس المال في مشروع الإستثمار. وهذه النسبة قد لا تتفّق وأهداف الطّرف الأجنبي، خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالّرقابة على النشاط وإدارته، الأمر الذي يؤّدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الإستثمار ككل سواءا في مجال التّسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل وغيرها.

- قد يسعى الطّرف الوطني بعد فترة زمنية معّينة إلى إقصاء الطّرف الأجنبي من مشروع الإستثمار، وهذا يعني إرتفاع درجة الخطر غير التّجاري، ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والإستقرار في السّوق المعين.

- عندما يكون الطّرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جداً أن تضع شروطاً أو قيوداً صارمة على التوّظيف، التّصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطّرف الأجنبي إلى الّدولة الأم.

- عدم التكافؤ في القدرات المالية والفّنية بين المستثمر الأجنبي والوطني قد يؤثّر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الإستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل؛

ب- مزايا وعيوب الإستثمار المشترك من وجهة نظر الّدولة المضيفة

بالنسبة للشّريك المحلي تتمثّل هذه المزايا في كون رأس المال الأجنبي لن ينفرد وحده في إتخاذ قرارات الإدارة والتّشغيل، لأنّ ملكية العنصر الوطني في رأس مال الشّركة سوف تعطيه حق الإشتراك في الإدارة والإطّلاع على كافّة القرارات في الشّركة، فيكتسب بذلك المستثمر الوطني خبرة إدارية وفنية، ومن جهة أخرى فإنّ الّدولة المضيفة تضمن بمشاركة العنصر الوطني في الإدارة عدم إتخاذ الشّركة قرارات سّرية تضّر بمصالحها الإقتصادية، كما تضمن أيضاً عدم قّيام دولة المستثمر بإتخاذ هذه الشّركات الأجنبية مركزاً للتّجسس وتجميع المعلومات الإستراتيجية. وبذلك تستطيع الّدولة في ظل هذا الّنوع من المشروعات أن تمارس دوراً مهّما في الرقابة على هذا الّنوع من الإستثمارات[2].

أّما عن عيوب هذا الّنوع من الإستثمار بالمقارنة بالإستثمار الذي ينطوي على التّملك المطلق للطّرف الأجنبي لمشروع الإستثمار فتكمن في الآتي:

- يشترط لتحقيق المزايا السّابقة أن يتوفّر لدى الطّرف الوطني الإستعداد الجّيد والقدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الإستثمار المشترك خاصة في الّدول المتخلفة؛

- نظراً لإحتمال إنخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤّدي هذا إلى صغر حجم المشروع مّما يُصبح من المحتمل جداً أن تقلّ إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الّدولة المتعلّقة بزّيادة فرص التوّظيف، التّحديث التّكنولوجي، إشباع حاجة السّوق المحلّية من المنتجات وإنخفاض تدفّق العملات الأجنبية.

---

[1] عبد السّلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار، الّدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص232.

[2] أشرف السيد حامد قبال، الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الإقتصاد العالمي)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط01، ، 2013، ص ص36-37.

- إنّ تحقيق الدّول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الإستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي؛

الفرع الثاني/الإستثمار المملوك بالكامل للطّرف الأجنبي(Wholly Owned Foreign Investments): تمثّل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشّركات متعدّدة الجنسيات، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، هذه المشروعات تتمثّل في قيام الشّركات متعدّدة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أيّ نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدّولة المضيفة.

إذا كان هذا الشّكل من أشكال الإستثمار الأجنبي مفضّلا لدى هذه الشّركات، نجد أنّ العديد من الدّول النامية المضيفة تتردّد كثيرا بل أكثر من ذلك ترفض في معظم الحالات التّصريح لهذه الشّركات بالتّملك الكامل لمشروعات الإستثمار ويُعتبر الخوف من التبعية الإقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصّعيدين المحلي والدّولي، وكذلك الحذر من إحتمالات سّيادة حالة إحتكار الشّركات متعدّدة الجنسيات لأسواق الدّول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثّالث للإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

مع إفتراض قبول هذه الأسباب المذكورة نجد أيضا أنّ الممارسات العملية والدّلائل العلمية تشير بعض الدّول في شرق آسيا كتايوان وكوريا الجنوبية وفي أمريكا اللاّتينية كالبرازيل والمكسيك، بل حتى في إفريقيا أيضا تمنح فرصا للشّركات متعدّدة الجنسّيات بتملّك فروعها تملّكا كاملاً في هذه الدّول كوسيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الإقتصادي. كما أنّه حتى الآن لا توجد دلائل علمية كافية لتأييد حالة التردّد والخوف لدى الدّول النامية الأخرى بشأن الآثار السّياسية والإقتصادية السّلبية الناجمة عن هذا الشّكل من الإستثمارات الأجنبية[1].

أ- مزايا وعيوب الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنّسبة للدّول المضيفة

من حيث المزايا يمكن ذكرها بإختصار بإعتبار أنّها تساهم في زيادة حجم تدفقات النّقد (رأس المال الأجنبي) إلى الدّول المضيفة، كما أنّ هناك إحتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السّلع أو الخدمات المختلفة مع إمكانية وجود فائض لتصدير أو تقليل الواردات، ممّا يترتّب على هذا تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدّول المضيفة. أضف إلى ذلك وفي حالة وجود جهاز يقوم بإختيار التكّنولوجيا التي تتناسب مع متطلّبات وخصائص التنمية بالدّولة المضيفة، فإنّ هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بنّاءة في التّحديث التّكنولوجي على نطاق كبير وفعّال في الدّولة المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي خاصة أشكال الإستثمار غير المباشر، فضلا عن هذا ما يترتب عن خلق فرص للعمالة المباشرة وغير المباشرة سواءً كان في مراحل بناءه المبدئية أو في مراحل التشّغيل.

[1] عبد السّلام أبو قحف، الأشكال والسّياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص20-21.

أّما من ناحية العيوب فإنّ الدّول المضيفة وخاصة النامية منها تخشى من أخطار الإحتكار والتبّعية الإقتصادية، وما يترتّب عليها من أثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدّولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشّركات المعنية.

ب- المزايا والعيوب من وجهة نظر الشّركة متعددة الجنسيات

من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقّ ق للشّركة المتعّددة الجنسيات نذكر ما يلي[1]:

- توافر الحرّية الكاملة في الإدارة والتّحكم في النّشاط الإنتاجي وسّياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النّشاط الوظيفي للشّركة (تسويقية، إنتاجية، مالية والسّياسات الخاصة بالموارد البشرية)؛

- يساعد التمّلك المطلق لمشروع الإستثمار في التغّلب على المشكلات النّاجمة من الأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي مثل التراّخيص، التوكيلات، الإستثمار المشترك وعقود الإدارة وغيرها؛

- إذا إستطاعت الشّركة متعّددة الجنسيات أن تبني صورة ذهنية جيدة ومقبولة لدى الجمهور في الدّولة المضيفة، فمن المحتمل جدّاً أن تصبح مهمة فرع الشّركة بهذه الدولة سهلة للغاية فيما يختص بتنفيذ سّياسات التوّسع والتسّويق وغيرها من سياسات الأعمال، بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسّهيلات المختلفة والضّمانات اللاّزمة لتنفيذ أنشطتها، خاصة ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلّية أو المستوردة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها.

أّما فيما يتعلق بالعيوب المرتبطة بالإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، فيمكن القول بأنّ الأخطار غير التّجارية مثل التأّميم والمصادرة والتصّفية الجبرية أو التدّمير الناجمة عن إنعدام الإستقرار السياسي أو الإجتماعي أو الحروب الأهلية في الدّول المضيفة النامية تعُتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشّركات متعّددة الجنسيات العاملة بهذه الدّول، وبصفة خاصة إذا كانت الإستثمارات تقع في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الأنشطة والصّناعات الإستراتيجية الهاّمة أو الحسّاسة مثل صناعة البترول والأدوية والأسلحة، يُضاف إلى ذلك أنّ هذا النّوع من الإستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة يصعب توفيرها من قبل الأجنبي.

الفرع الثالث/مشروعات أو عمليات التّجميع (Assembly Operations): هذه المشروعات قد تأخذ شكل إتفاقية بين الطّرف المحلّي والطّرف الأجنبي (عام أو خاص) يتم بموجبها قّيام الطرف الأّول بتزويد الطّرف الثاني بمكّونات منتوج معين (سّيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتوجا نهائيا. وفي معظم الأحيان خاصة في الدّول النامية يقّدم الطّرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللاّزمة والخاصّة بالتّصميم اللّخلي للمصنع وتدفّ قات العمليات وطرق التخزين والصّيانة والتّجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مالّي يُتفق عليه.

في هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أنّ مشروعات التّجميع قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملّك الكامل لمشروع الإستثمار للطّرف الأجنبي، ومن ثم يترتّب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشّكلين للإستثمار على مشروعات التّجميع سواءا بالّنسبة للطرف الأجنبي أو المحلي. أّما إذا كان المشروع الإستثماري الخاص بالتّجميع سيتم بموجب عقد أو إتفاقية لا تتضّمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي

[1] عبد السّلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ص235-236.

بشكل أو بآخر في مشروع الإستثمار فإنّ هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الإستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج[1].

الفرع الرابع/الإ ستثمار في المناطق الحرّة: هو شكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محدّدة تقع عموما قرب الحدود البّرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، النشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والّرسوم ومن إجراءات الّرقابة على التّجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال[2]، تُعتبر المناطق الحّرة من أهم صّور الإستثمار الأجنبي المباشر في إتفاقيات الشّراكة الإقتصادية، فحسب إحصائيات المكتب الّدولي للعمل فقد إنتقلت المناطق الحّرة ما بين 1975 و 2002 من 79 منطقة حّرة للصّادرات في 25 دولة إلى 3000 منطقة حّرة في 116 بلد، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حّرة أي تحدّد منطقة تكون فيها التّجارة أو التّصنيع غير خاضعين لأيّ نوع من أنواع الّرسوم مثل الضّرائب، الّرسوم الجمركية والتّعويضات الإجتماعية وغيرها، فالإستثمارات في المناطق الحّرة تلقى سهولة في عمليّات التّصدير والإستيراد، التّخزين وإعادة التّصدير[3]، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط الّنقل بالسّكك الحديدية وخطوط الّنقل العادية، ممّا يجعل أسعار هذه السّلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق.

المبحث الثاني: المحدّدات، الحوافز والضّمانات اللاّزمة لاستقطاب أكبر قدر ممكن

يُقصد بمحدّدات الاستثمار الأجنبيكافّة المعطيات والظروف الإقتصادية، الإجتماعية، الثّقافية، السياسية والمؤسساتية التي يمكن أن تؤثر في نجاح أو فشل المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة ما، تجدر الإشارة إلى أنّ درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تتفاوت من بلد لآخر، حسب طبيعة السّياسات المتبّعة لمعاملة هذا المورد الأجنبي رغبة في زيادة حجم إستقطابه أو التّقليل من تدفّقاته.

تتنافس الّدول المتقّدمة والّدول النامية على حد سواء على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أهمية في التنمية الإقتصادية، وتحقيق النمو المستدام، يُعتبر موضوع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الأساسية في السّياسات الإقتصادية، ولاسيما بعد موجة الإنفتاح الإقتصادي والتّحّرر المالي والتّجاري الذي طبع العقد الأخير من القرن العشرين، نظراً لهذه الأهمية قامت العديد من الّدول النامية بوضع سّياسات وتصميم حزمة من الحوافز تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوليد المنافع التي يمكن أن تجنيها في حالتحقّق القدر اللاّزم من ذلك التّدفق نحو إقتصادياتها.

هناك مجموعة من المخاطر والمعّوقات لهذا الّنوع من الإستثمار وبالأخص في الّدول النامية، الأمر الذي يُقلّل من حجم التدفّق، وعليه فيُعتبر التأّمين أحد الوسائل لمواجهة الكثير من المخاطر فيجب تبّني فلسفة علمية إجتماعية في إدارة مختلف هذه المخاطر.

---

[1] عبد السّلام أبو قحف، الإقتصاديات والإستثمارات الّدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص336-337.

[2] GENDOUZI Brahim, Relation Economique International, Edition Elmaarifa, Alger, Algérie, 2008, p54.

[3] بن حبيب عبد الرزاق، الشّراكة ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2002، ص10.

المطلب الأول: الشّركات متعدّدة الجنسيات كقناة لإنسياب الإستثمارات الأجنبية

تُعتبر الشّركات متعدّدة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر ورائها الإستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وهي مسؤولة عن أكثر من 80% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل، لقد تعدّدت التّعاريف الخاصة بالشّركات متعدّدة الجنسيات نظرا لتعدّد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشّركات الأجنبية أو الشّركات الدّولية أو الشّركات عبر الوطنية وهو المصطلح الذي تستخدمه الأمم المتحدة لتوضيح أنّها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنّما هي شركات لها فروع في العديد من الدّول وتعمل وفق الإستراتيجية التي تحدّدها الشّركة الأم، ومن ثم فهي شركات ذات إمكانيات مالية وإدارية كبيرة تحاول مدّ نشاطها إلى خارج إقليم الدّولة التي توجد فيه الدولة الأم، فتقوم بإنشاء شركات تابعة أو وليدة في دول أخرى، ويكون لتلك الفروع إستقلالها القانوني عن الشّركة الأم المنشأة لها حيث تخضع الشّركة الوليدة للنظام القانوني السّائد في الدّولة المضيفة، وتكتسب جنسيّتها لكن يبقى ولائها الإقتصادي للشّركة الأم التي تباشر عليها الرّقابة والسّيطرة والتوّجيه[1].

لقد توصّلت العديد من الأبحاث والدّراسات إلى أنّ الشّركات متعدّدة الجنسيات هي شركات عملاقة بالفعل وليست عادية بحكم ما تمتلكه من رؤوس أموال ضخمة، التكنولوجيا، الإبداع ومراكز البحث والتّطوير، قدراتها بخصوص التّسيير والإدارة واتّخاذ القرارات الإستراتيجية وتحقيقها لأرباح كبيرة، تحكّمها في الإنتاج و التّجارة العالميين، فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، مع تأكيد تلك الدّراسات والأبحاث إلى أنّ سهولة إنتشارها كان عبر الاستثمار المباشر الأجنبي بالخصوص[2].

في الحقيقة لا يوجد هناك تعريف موحّد لمفهوم هذه الشّركات لتعدّد الجوانب والأبعاد المتعلّقة بها التّنظيمية، القانونية والإقتصادية. إذ يركّز البعض في تعريفه للشّركة متعدّدة الجنسية على ملكية الشّركة، يركّز البعض الآخر على حجم وضخامة الشّركات بالإضافة إلى طبيعة الملكية والتّحكم في قراراتها، نشير فيما يلي إلى بعض التّعاريف الكثيرة التدّاول:

فحسب ريموند فرنون (R.vernon) فقد أعطى المفهوم الآتي:'هي تمثّل زمرة من المؤسّسات ذات أحجام هائلة تحقّق عوائد مرتفعة وتنخرط للإستثمار في المناطات التي يُشترط فيها إستخدام يد عاملة مؤهّلة و نفقات إشهارية عالية، هي مؤسّسات تتمتّع بصفات مميّزة. ويلزم إلاّ على هذا النّوع من المؤسّسات أن تجسّد عمليات الإنتاج والبيع في أكثر من بلد حتى تصبح بمثابة متعدّدة الجنسيات'[3].

أمّا حسب محمد السّيد سعيد فإنّ لجنة المجلس الإقتصادي الإجتماعي التّابع للأمم المتحدة لجأت عند وضع تقريرها إلى التّمييز بين التعريف الضّيق والواسع. فالمعنى الواسع يمكّن وصف 'المؤسّسة متعدّدة الجنسية بأنّها: أي مؤسسة ذات فرع أو شركة منتسبة أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر وتنخرط في

[1] أشرف السيد حامد قبال، الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الإقتصاد العالمي)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص39-40.

[2] فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص55.

[3] BENFREHA Nor Eddine, les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie, Editions dahlab, Alger, Algérie, 1999, P15.

الإستثمار في أصول إنتاجية أو تشغيل الفروع والتّسهيلات الإنتاجية. أّما التّعريف الضّق فيتّجه إلى 'إستفاء شروط معّينة لأحكام التّعريف مثل نمط النّشاط فهي شركات إنتاجية، أو حد أدنى من الشّركات المنتسبة وليكن 06 شركات، أو حدّ أدنى من المساهمة الأجنبية في النشاط و ليكن 25% من إجمالي الأصول أو المبيعات أو العمالة'.

كما يمكن تعريف الشّركات متعّددة الجنسيات على أنها: 'المؤّسسات أو الشّركات التي تملك أو تدير فروع (وحدات) داخل العديد من الدّول، هذه الوحدات مرتبطة ماليا وقانونيا بالشّركة الأم '.

يُ ضاف إلى ذلك بأّن هذه الشّركات بطبيعتها تنتمي في أغلبها للبلدان الرأسمالية، بحيث أّننا لو عدنا إلى منتصف السّبعينيات أي في الفترة التي كثر فيها الحديث عن تلك الشّركات والإعتناء بتصرفاتها، لوجدنا أّن من بين الشّركات المتعّددة الجنسيات الأولى في العالم التي تم إحصاؤها من طرف الأمم المتحدة مع نهاية سبعينيات القرن العشرين، 21 منها أمريكية، في حين هناك حوالي شركتين فقط من العالم الثالث، أّما البقية فكلّ ها أوربية أو يابانية.

من منطلق التّعاريف السّابقة، يمكن الوصول إلى نتيجتين أساسيتين وهما:

النتيجة الأولى تتمثّل في وجود إختلاف في تسمية هذه الظاهرة*، تبعا لإختلاف المختصّين في هذا المجال مع الإشارة هنا إلى أّننا إستخدمنا التّسمية 'الشّركات متعّددة الجنسيات' لشيوع إستخدامها في الدّول النامية والمتقّدمة.

النتيجة الثانية فتكمن في كون أّن هذه الشّركات تمارس نشاطات مختلفة في قطاعات مختلفة الصّناعي منه والخدمي...الخ خارج الدّولة الأصلية التي تقيم فيها، أي في الخارج من خلال إنشاء فروع عديدة في عدد من الدّول المضيفة لها.

بالنسبة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشّركات متعّددة الجنسيات فقد أوضحها كثير من الإقتصاديين من بينهم (جون دنينغ) و(رولفه) و(فرنون)، حيث نشير على سبيل المثال إلى أّن الشّركة المتعّددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الإستثمارات المباشرة، التي جعلت منها القوة الرئيسية في الإقتصاد العالمي، وهي أيضا تستمر في تحديد مستقبل هذا الإقتصاد.

تُعتبر الشّركات متعّددة الجنسيات أداة من أدوات العولمة، التي تساهم في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، كما تُعتبر الشّركات متعّددة الجنسيات مصدرا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتّنظيمية والتّكنولوجية، ذلك من خلال التّدريب وتوفير العمالة المتخصّصة، الأمر الذي يساهم في تضييق الفجوة التّكنولوجية بين الدّول النامية والدّول المتقّدمة.

فالنمو السّريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشّر على مرونة الإقتصاد الدّولي في ظل العولمة، فبنظرة متأنية لمؤشّرات الإستثمار الأجنبي المباشر وسلوك الشّركات المتعّددة الجنسيات تبدو الصّورة أكثر تعقيدا، العولمة إلى حد كبير هي جزء من هذا التعقيد، فالكثير من هذه الشّركات في الكثير من

* الشّركات متعددة الجنسيات إتخذت عدة تسميات منها: الشّركات عبر الوطنية، الشّركات العابرة للقارات، الشّركات العابرة للقوميات، الشّركات العالمية، الشّركات دولية النّشاط.

القطاعات في كثير من الدّول تقوم بالإستثمار في الخارج، تلك الشّركات التي هي في الحقيقة متعدّدة الجنسيات قد تضخّمت أكثر وأكثر خاصة بعد عمليات الإندماجوالتملّك التي يسّرتها ظاهرة العولمة.

تعمل الشّركات متعدّدة الجنسية على الإستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدّلات الربح مع تنوّعوتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف، تستغل هذه الشّركات العديد من المزايا التي تتمتّع بها من أهمها التقدّم التقني والأساليب التنظيمية والإدارية المتطوّرة، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدّعاية والإعلان والتحّكم في الأسعار إنخفاضاً وإرتفاعاً ، لقد أصبح لهذه الشّركات في الدّول المضيفة السّيطرة الكاملة في بعض الصّناعات وبالأخص التي تحتاج إلى تقنية متقدّمة مثل الحاسبات الإلكترونية والآلات والأجهزة الصّناعية، كما تعمل هذه الشّركات في الدّول النامية في مجال إنتاج المواد الأّولية الإستخراجية والزّراعية وفي قطاع الخدمات وبالذّات في المصارف والتأمين والسّياحة وتنفيذ بعض مشروعات الأشغال العامة (الطّرق والجسور ومحطّات تحلّية المياه والكهرباء).

الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشّركات متعدّدة الجنسيات يمثل أداة رئيسية نحو التوسّع في التكّتلات الإقتصادية الدّولية وتكريس العولمة، إنتشار الإستثمار الأجنبي المباشر أكبر دليل على عولمة الإقتصاد الدّولي نظرا لقيام الكثير من الشّركات بإنشاء وتوسيع العمليات الإنتاجية خارج حدود الدّولة الأم، إلاّ أنّ قرار الإستثمار لدى الشّركة متعدّدة الجنسية يتأثر بمجموعتين أساسيتين من العوامل[1]:

أ-العوامل المرتبطة بظروف الشّركة:وتتعلّق بالقدرات الإنتاجية ومكانة الشّركة في الإقتصاد العالمي، كمدى إحتلالها لمركز القيادة التكّنولوجي في الدّولة الأم أو تمثيلها لماركة تجارية مشهورة أو تمتعّها بقدرات تسويقية ومالية كبرى، أو قدرتها على السّيطرة على المواد الأولية الأساسية، بالإضافة إلى تمتعّها بحجم كبير ومؤثّر في السّوق، تعُتبر كل هذه العوامل داخلية بالنسبة للشّركة أي يمكن التحّكم والتأثير فيها.

ب-العوامل المرتبطة بالدّولة المضيفة: وهي مختلف العناصر المكّونة لمناخ الإستثمار والتي تؤثر بشكل مباشر على نمو وتوسع الشّركات متعدّدة الجنسيات، وتتلخّص في الإستقرار السياسي والأمني، توفر حزمة من الخدمات الإجتماعية والثقافية التي تسمح بإندماج الشّركة في المجتمع بالإضافة إلى فّعالية السّياسة الإقتصادية ومساهمتها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي ومدى وضوح واستقرار قوانين الإستثمار، الوضع التنافسي في سوق الدّولة المضيفة وإجمالي الفرص المتاحة أمام الشّركة، تعتبر هذه العوامل خارجية، وبالتالي فهذه الشّركات تتوجّه أين يكون المناخ مناسب وجذّاب، حيث تسعى الشّركات المتعدّدة الجنسيات إلى الإستغلال الأمثل لإمكانّياتها الذّاتية، عن طريق الوصول إلى أفضل مواطن الإستثمار التي تتيح لها مختلف المزايا. خلال المطلب الموالي سوف نشير بشكل من التفصيل إلى هذه المحدّدات الخارجة عن نطاق الشّركة المرتبّة لما يُ عرف بمناخ الإستثمار.

[1] برحومة عبد الحميد وبرباش عنترة، مخاطر مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مؤشر خطر البلد)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد10، 2013، ص231.

كخلاصة القول في هذا المضمار، تُعتبر الشّركات متعدّدة الجنسيات الأداة الرئيسية لتجسيد الإستثمار المباشر الأجنبي، هي في ذات السّياق تمثل مظهرا آخرا للعولمة الإ قتصادية بحكم نموّها، توسّعها وانتشارها في شتى أنحاء العالم، حيث أضحى لها دوراً بارزا في تحديد مستقبل الإقتصاد العالمي بالخصوص.

المطلب الثاني: محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي

يُقصد بمحدّدات الإستثمار الأجنبيكافّة المعطيات والظروف الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، السياسية والمؤسّساتية التي يمكن أن تؤثر في نجاح أو فشل المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة ما، تجدر الإشارة إلى أنّ درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تتفاوت من بلد لآخر، حسب طبيعة السّياسات المتبّعة لمعاملة هذا المورد الأجنبي رغبة في زيادة حجم إستقطابه أو التقليل من تدفّقاته، فيما يلي أهم المحدّدات التي تسمح بالإقدام أو الإحجام عن الإستثمار في بلد معين.

الفرع الأول/المحدّدات الإقتصادية: تُعتبر المعطيات الإقتصادية للبلد المضيف أهم المحفّزات للقيام بالإستثمار الأجنبي خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروعات الإستثمارية، تكمن هذه المعطيات في:

أ- حجم السّوق وإحتمالات النّمو: من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السّوق المحلية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السّكان، فالمقياس الأول يمكن إعتباره مؤشّرا للطلب الجاري، أمّا الثاني فيُعتبر مؤشّرا للحجم المطلق للسّوق أي لإحتمالاته المستقبلية، فالدّولة التي تمتاز بإرتفاع متوسط الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي وعدد سكان مرتفع تُعدّ محفزة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

ب- سّياسات إقتصادية كلّية مستقرّة هدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الإقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، بمعنى آخر معرفة العمليات السّابقة لعملية الإستثمار واللاّحقة، لأنّ الإستثمار في الأصول الثّابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة، فمصداقية الحكومات المتعاقبةُ تعدّ عاملا أساسيا في تشجيعتدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنّ الإختلاف والتّراجع عن السّياسات الإقتصادية السّابقة للدولة يؤثر على مصداقيّتها، هذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوّفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الإتفاقيات المتفّق عليها والقوانين[2].

ج- سعر الصّرف: لقد أوضحت بعض الدّراسات التّطبيقية أنّ الشّركات متعددة الجنسية تتفاعل بردود عكسية مع تقلّبات أسعار الصرف، حيث توصّلت إلى أنّ هذه الشّركات تنجذب إلى الدّول بعد حدوث تخفيض فيقيمة العملة، أو عندما تتوقّع تضخّم في الدّول المضيفة. كما أوضحت هذه الدّراسات إلى أنّ الشّركاتالأجنبية تأخذ في الحسبان التوقّعات المستقبلية لأسعار الصّرف لتحديد التدفّقات الإستثمارية، لأنّ تقلّبات أسعار الصّرف تؤدي إلى تغيّرات سريعة في الرّبحية النسبية للعوائد الإستثمارية في الدّول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

---

[1] قدّي عبد المجيد وكسّاب أمينة، الجاذبية الضّريبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد08، ديسمبر2013، ص192.

[2] ناصري نفيسة وبوثلجة نصر الدين، أثر الحوافز، المحددات والضمانات على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدّول النامية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول البيئة المؤسّساتية، سّياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص11.

د- النّاتج المحلّي الإجمالي: يُعتبر النّاتج المحلي الإجمالي محدّدا أساسيا للشّركات متعدّدة الجنسية التي تسعى إلى تحقيق النّمو أو النّفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدّول المضيفة، في هذا الإطار نجد أن الدّول التي تتميّز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جداً لكثير من المؤسّسات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإتّجار، ذلك لأنّ الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدّول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدّول، بالإضافة إلى ذلك فإنّ كبر حجم الناتج المحلي يساعد المؤسّسات التي تعمل في المنتجات القابلة للإتّجار على تحقيق إقتصاديّات الحجم[1].

هـ- معدّل التّضخم: لمعدّلات التّضخم تأثيرا مباشراً على سيّاسات التّسعير وحجم الأرباح وبالتالّي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثّر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشّركات متعدّدة الجنسية، كما نجد تأثّر ربحية السوق نتيجة لإرتفاع معدّلات التّضخم في الدّول المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الإستثماري. من هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى إستقرار سعري يُقصد بالمعدّلات العالية للتّضخم ما يتجاوز 10% سنويّا، إذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للإستثمارات الوطنية أو الأجنبية ونضيف على ذلك أن التّضخم يشوّه النّمط الإستثماري، حيث يتّجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الإستثمارات طويلة الأجل[2].

و- تكلفة اليد العاملة: لعلّ توجيه بعض النّشاطات الإنتاجية المتعلقة بعمليات التّحويل أو التّجميع أو غيرها إلى بعض المواقع في الدّول النامية كمثال حي عن هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر المتأثر بعامل إنخفاض تكلفة اليد العاملة في هذه المناطق من الأسواق العالمية، إنّ أسواق دول جنوب شرق آسيا وبعض الدّول الإفريقية تعدّ مواقع خصبة للإستثمار الأجنبي المباشر لكثير من الشّركات العاملة في الحقول الإنتاجية التي تستدعي تكنولوجيا بسيطة وغيرمعقّدة، ذلك سعيا منها لتخفيض التّكلفة الإجمالية لتصنيع منتجاتها، إنطلاقا من إنخفاض تكلفة اليد العاملة[3].

ز- بنية أساسية مناسبة: حالة ووضعية البنية الأساسية تأثّر تأثيرا كبيرا على قرار الإستثمار لدى العديد من المستثمرين، تشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء المتميّزة بالكفاءة، شبكات النّقل المصمّمة تصميما جيّدا (الطرق، السّكك الحديدية، الموانئ، المطارات)، شبكات الإتّصالات السّلكية واللاّسلكية وخطوط أنابيب النّفط والغاز، تلعب الدّولة دوراً هامّا في تحسين نوعيّة هذه الخدمات أو زيادة إتّساقها وتطابقها مع المواصفات الدّولية.

الفرع الثاني/المحدّدات ذات الصّيغة القانونية والتنظيمية: تُعدّ قدرة الدّولة على بناء قاعدة قانونية مسايرة للتشريعات الدّوليةمحفّزا للإستثمارات الأجنبية. تكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] شمام عبد الوهاب وزودة عمار، المحدّدات المكانية لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد01، جوان 2014، ص41.

[2] بودي عبد القادر وأخرون، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدّول، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التّكنولوجيا إلى الدّول النامية، جامعة بشار، الجزائر، 2008، ص13.

[3] ناصري نفيسة وبوثلجة نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص12.

يمثّل الإطار التّشريعي والتّنظيمي الكيان الحاكملكافّة أوجه النّشاط الإقتصادي الذي يعمل فيه الإستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظّما وغير معقّد يكون محفّزا للمستثمر الأجنبي. تختلف التّشريعات بين الدّول بإختلاف توجهات المشّرع في الدّولة وذلك لعدّة عوامل نذكر منها[1]:

- الظّروف الإقتصادية السائدة مثل مدى إحتياج الدّول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية؛
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها؛
- حجم السّوق المحلي ومدى إستجابته لمنتجات المشاريع الإستثمارية؛
- القدرة الفنية والمالية واللوجيستكية لتصدير تلك المنتجات. يُضاف إلى ذلك كل الظّروف السّياسية السائدة في الدّولة والتي عادة ما تحدّد السّياسات الإقتصادية التي تنعكس بالضّرورة على ما يتبناه المشّرع منها في تلك التّشريعات.

أمّا المحدّدات التّنظيمية فتتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية ومدى إبتعادها على البيروقراطية والفساد الإداري التي تزيد من تكاليف الإستثمار، كما تتأثّر المحدّدات الإدارية بمدى توفّر المعلومات عن فرص وحوافز الإستثمار ومدى توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الإستثمار وقدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها. المحدّدات المؤسسية تتعلق بمدى وجود لإصلاح مؤسسي على وجه الخصوص مدى منح الأولوية للنواحي القانونية وحماية حقوق الملكية مع التنفيذ القانوني للعقود التّجارية، إصلاح الإئتمان وأسواق رأس المال بالإضافة إلى تعزيز سّيادة القانون[2].

الفرع الثالث/الظّروف والأوضاع الإجتماعية: يمكن الحكم على مدى ملائمة الظّروف والأوضاع الإجتماعية لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال نظرة أفراد المجتمع للشّريك أو المساهم الأجنبي وحكمه على مدى سهولة تعايشه مع الأوضاع الإجتماعية، وفي هذا الخصوص يمكن القول بأنّ مجتمعات الدّول المضيفة وخاصة الدّول النامية يجب أن تكون مجتمعات مضيافة، تتميّز بحسن تعاملها مع المستثمرين الأجانب بإعتبارهم ضيوف أجانب، حسن تعاونها مع هؤلاء الضّيوف وذلك من منطلق الأسّس الأخلاقية والدّينية والعادات والتقّاليد المكّونة لقيم هذه المجتمعات.

فجاذبية العوامل الإجتماعية من بين الأسس الهامّة في هرم العواملالمحفّزة للإستثمار الأجنبي المباشر، بل إعتبرها البعض الأساس في القرار الإستثماري للمستثمرين الأجانب، فهي بحسب هؤلاء تمثّل أخطر وأهم العوامل المحدّدة لتحفيزهم للقيام بالإستثمارات، حيث أنّ جاذبّية العوامل الإجتماعية تشمل الموقف الكلي تجاه المستثمرين الأجانب وممتلكاتهم، بعبارة أخرى فإنّ المستثمر الأجنبي يحاول دائما فهم ومعرفة نظرة الحكومة والمواطنين تجاه المستثمر والدّولة التي يأتي منها، هل يرحّب هؤلاء السّكان وكذلك الحكومة بوجود المستثمرين في بلادهم، هل لديهم موقف متفتّح وودّي تُجاه الأجانب.

---

[1] بولرباح غريب، العوامل المحفّزة لجذب الإستثمارات الأجنبية وطرق تقييمها، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص103.

[2] مفتي محمد البشير، واقع واستراتيجيات جلب الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة لتجارب بعض الدول العربية)، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد10، 2014، ص328.

الفرع الرابع/المحدّدات السّياسية: من أهم مكّونات الظّروف السّياسية بصورة عامة الإستقرار السياسي، مع إلتزام الدّولة بكل ما تقوم بسّنه من تشريعات وقوانين ذات العلاقة بالمشاركة، أو المساهمة الأجنبية في الإستثمار المحلي وبما تعقده من إتفاقّيات وعقود في هذا الخصوص، أيضا بما تقّدمه من ضمانات لهذه المشاركة أو المساهمة الأجنبية.

يُعتبر الإستقرار السّياسي من أهم العوامل التي تؤثّر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تدفع الشّركات الأجنبية إلى التّموقع في الإقتصاديات المستقّرة سّياسيا، هناك بعض الدّراسات التّطبيقية أثبتت أنّ عدم الإستقرار السّياسي يؤثر سلبا على تدفّقات هذا المورد الأجنبي، كما أثبتت العديد من الدّراسات التّطبيقية أنّ مكافحة ظاهرة الفساد لها أثر إيجابي على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

إستقرار الأوضاع السّياسية تشكّل شرطا أساسيا لقيام الإستثمارات، فالإستثمار بطبيعته 'جبان' ولا يقبل بأيّ شكل من أشكال الفوضى والإنفلات الأمني، لقد يرتبط الإستقرار السّياسي بميلُ عرف بالفساد السّياسي، الذي لا يسمح بوجود منافسة نزيهة وسليمة، الأمر الذي لا يسمح هو الآخر باتّخاذ القرارات الإستثمارية في إطار من الوضوح.

المطلب الثالث: الحوافز والضّمانات المقّدمة لإستقطاب أكبر قدر ممكن

من السّائد في الفكر الإقتصادي والمالي عموما أنّ منح الدّول المضيفة للمزايا والإعفاءات بمختلف أشكالها من شأنه أن يؤّدي بالضّرورة إلى جذب الإستثمارات الأجنبية إلى الدّول المضيفة.

لقد إستكانت لهذا الفكر معظم الدّول النامية خاصة الدّول العربية وهو ما أّدى بدوره إلى إكتفاء هذه الدّول بتدبيج القوانين، الإعفاءات، المزايا، الضّمانات والتنّافس على تقديم أكبر قدر منها دون السّعي بقدر معقول من الجّيد لتوفير المناخ الإستثماري الملائم بجوانبه المتعّددة. تشير الكثير من الدّراسات أنّ الإستثمارات الأجنبية تحتاج إلى نوعين رئيسيين من عوامل الجذب هما الضّمانات والحوافز، نقصد بالضّمانات مجموع الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التّكنولوجية ضدّ الخطر والضّياع والخسارة، أّما الحوافز فهي السّياسات التّي تمكّن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معّدل للأرباح وتحقيق أعلى معّدلات الإنتاج.

الفرع الأول/الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر: لقد لجأت العديد من الدّول سواء المتقّدمة أو النّامية إلى العديد من الحوافز لتحقيق بعض الأغراض الإقتصادية والتي من أهّمها تشجيع الإستثمار والإدخار، كما أُجريت العديد من الدّراسات حول تأثير أو فاعلية هذه الحوافز والدّور الذي يمكن أن تلعبه لتشجيع الإستثمارات الأجنبية وحتى الوطنية، فيما يلي سوف نشير لمختلف هذه الحوافز.

أ-الحوافز الضّريبية: الحوافز الضّريبية تعني إستخدام الضّرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معّين أو نشاط محدّد يساعد على تحقيق أهداف الدّولة حيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعّيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة، أو السّماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالتّرحيل، يمكن بكافة تلك الطّرق أن تحقّ ق السّياسة الضّريبية هدفها

[1] لوعيل بلال، محدّدات الإستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)، المجلة الجزائرية للعولمة والسّياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد05، 2014، ص202.

من زيادة الإستثمار أو تنمية الإدخار، فالمستثمر الأجنبييوازن بين العائد الذي يُ حتمل أن يحصل عليه من إستثماره وبين المخاطر التي يتحمّلها في سبيل الحصول على هذا العائد، فإذا قدّمت له الدّولة المستوردة من عناصر الموازنة ما يجعله يرجّح كفّ ة الإقدام على الإستثمار، دفع رؤوس أمواله لإستثمارها فيها، من أهم عناصر هذه الموازنة العناصر التي تؤثّر تأثيرا مباشرا في هذا العائد كتخفيف الأعباء الضّريبية عن طريق الحوافز والمزايا الضّريبية التي تمنحها الدّولة للمشروعات الإستثمارية[1].

إستهداف الرّبح يبعث بالمستثمر الأجنبي إلى البحث عن أحسن معاملة في الميدان الجبائي والضّريبي، ذلك أنّ الضرائب تمثّل إقتطاعا من العوائد عليها وهنا تأتي الحوافز الضّريبية بهدف تخفيض العبء الضّريبي عن المستثمر الأجنبي. تشتمل هذه الحوافز بشكل رئيسي على[2]:

- الإعفاء الضّريبي: هو عبارة عن إسقاط حق الدّولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السّداد مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النّشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدّة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدّول، في بعض الدّول الأخرى كدولة السنيغال تمنح الإعفاء الضّريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال الفترة الزّمنية المحدّدة إلى أن يصل مجموع أرباحه إلى 100% من قيمة رأس المال المستثمر عندها ينتهي الإعفاء حتى وإن لم تنتهي الفترة الزّمنية للإعفاء الضّريبي.

- التّخفيضات الضّريبية: هي تقليص يمس قيمة الضّريبة المستحقة مقابل الإلتزام ببعض الشّروط كإعادة إستثمار الأرباح المحصّلة، بمعنى يتم إستخدام التّخفيضات الضّريبية بناءا على توجّهات السّياسة الإقتصادية والإجتماعية المستهدفة.

- المعدّلات التّمييزية: يُ قصد بها تصميم جدول للأسعار الضّريبية يحتوي على عدد من المعدّلات ترتبط بنتائج محدّدة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدّلات عكسّيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية فتزداد المعدّلات تدريجيا كلّما إنخفضت نتائج عمليات الإستثمار والعكس صحيح.

- نظام الإهتلاك: يُ عتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالّنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، فمن خلال حساب القسط السّنوي للإهتلاك،ويتوقّ ف هذا الأخير حسب نظام الإهتلاك المطّبق، فكلّما كان قسط الإهتلاك كبير كلّما كانت الضّرائب المفروضة على المؤسّسة أقل.

- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السّنوات اللاّحقة: تشُكّل هذه التقنية وسيلة لإمتصاص الأثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معّينة بتحميلها على السّنوات اللاّحقة حتى لا يؤدّي إلى تآكل رأس مال المؤسّسة.

من الدّول النامية التي إستخدمت الحوافز الضّريبية لتشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية، دولة الأرجنتين حيث إستخدمت الحوافز الضّريبية لتشجيع الإستثمارات الأجنبية على التوّجه إلى إحدى المقاطعات التي

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص112-114.

[2] فرج شعبان وشيخ سعيدة، الحوافز والضّمانات المؤثّرة في مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015، ص ص07-08.

كانت تتميّز بوجود بطالة مزمنة بها، لم تكن الإستثمارات الموجهة إليها بالقدر الكافي نظرا لنقص رأس المال، فلجأت إلى الحوافز الضّريبية لحث الإستثمارات على التوّجه إلى هذه المقاطعة لخلق فرص للعمالة بها، وبالتالي الحدّ من مشكلة البطالة، كذلك المكسيك إستخدمت الحوافز الضّريبية للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

إنّه سعيا من جانب الدّول النامية لتشجيع المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الإستثمار في مختلف أوجه النّشاط لخدمة أغراض التنمية تقدّم الكثير من أنواع الحوافز الضّريبية لهؤلاء المستثمرين بغرض تحقيق بعض الأهداف والتي من أهمها[1]:

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات إستثمارية جديدة في الدّولة، أو إستمرار القائم منها أو توسّعه؛

- تشجيع الإستثمارات الأجنبية والوطنية على الإلتزام بما تتطلّبه خطط التنمية الإقتصادية سواءا عن طريق توجيه هذه الإستثمارات إلى قطاعات معّينة من الإقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محدّدة من إقليم الدّولة حسب ما تتطلّبه خطط التنمية الإقتصادية.

ب- الحوافز التمّويلية: تتمثّل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسّوية المرتبطة بالمشروع الإستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعّم، كذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الإستثمارية التي تتضمّن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدّلات تفضيلية لتغطية أنواع معّينة من المخاطر، تغّير أسعار الصّرف أو المخاطر غير التّجارية مثل التأّميم أو المصادرة[2]. في هذا المجال تشُير بعض تجارب الدّول النامية في أمريكا اللاّتينية وشرق آسيا والشّرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدّول بتقديم حوافز تتضمّن ما يلي[3]**:**

- تقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدّلات الفائدة عليها؛

- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدّراسات اللاّزمة لإقامة المشاريع والتوّسعيات في المستقبل في مختلف المجالات والأنشطة.

ج- حوافز أخرى: تمنح هذه الحوافز وفقا لشروط محدّدة يتم الإتفّاق عليها مثل:

- عدم فرض قيود على التمّلك الكلّي أو الجزئي للمشروعات الإستثمارية؛

- تخفيض قيمة إيجار العقّارات والأراضي الخاصة بالإستثمارات؛

- السّماح بتحويل الأرباح وأجور الأجانب إلى الخارج وفق نسب معينة؛

- تحويل الدّيون إلى مساهمات لتعويض الإختلالات التي يعرفها الاقتصاد الكلّي، يمنح هذا الحافز للدول التي تعاني من وطأة المديونية وله دور مزدوج، فهو من جهة يعمل على التّخفيض من حدّة المديونية، من جهة أخرى يعمل على تشجيع الإستثمارات الأجنبية.

---

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص118-119.

[2] سوالم صلاح الدين، الأسس والقواعد العامة المرتبطة بالحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015، ص13.

[3] عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإستثمار الدّولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط02، 1999، ص22 .

الفرع الثاني/الضّمانات الممنوحة للإستثمارات الأجنبية المباشرة: إنّ حماية الإستثمارات الأجنبية من المخاطر الغير التجارية يقتضى على الأقل ثلاثة أنواع من الوسائل الخاصة بهذه الحماية وهي:

أ- وسائل الحماية الموضوعية: من حق المستثمر أن يطمئن إلى المناخ السّياسي في الدّولة التي ينوي إستثمار أمواله فيها، فمهما توافرت للمستثمر التّسهيلات الرئيسية في القطر المضيف لإستثماره (إعفاءات ضريبية أو غيرها) فهو سيظل متردّداً في إستثمار أمواله،خوفاً من المخاطر غير التّجاريةيُعدّ إنعدام الثّقة أكبر عائق لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية[1] .

لقد أدركت الدّولة المستوردة لرؤوس الأموال هذه الحقيقة، فحاولت بوسائل شتّى أن تصلح من مناخها الإستثماري على نحو يمنح للمستثمر الأجنبي الشّعور بالإطمئنان، فأول هذه الوسائل هو أن تنص التشريعات الدّاخلية للدّولة المضيفة على عدم جواز تأمين المشروعات الأجنبية أو الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

لهذا تحرص الدّولة على منح المستثمر الأجنبي قواً أكبر من الإطمئنان عن طريق وسيلة أكثر فاعلية من سابقتها وذلك بتأكيد إلتزامها بعدم التعّرض للإستثمارات الأجنبية بمقتضى معاهدة دولية بينها وبين دولة المستثمر، على هذا النّحو فإنّ إقدام الدّولة المضيفة للإستثمار على إتخاذ أيّ إجراء من شأنه المساس بحقوق المستثمر الأجنبي، سوف يشكّل في هذه الحالة مخالفة لإلتزام دولي تقتضي أداء التعّويض وقد تنص المعاهدة في هذه الحالة أن يكون مساوّيا لقيمة الأضرار التي أصابت المستثمر وأن يكون حالا فعّالا.

في هذه الحالة فإن وسائل حمايتها للإستثمارات الأجنبية لن تأتي على الوجه الأكمل إلاّ إذا إقترنت بالحماية الإجرائية المتطلبة في مثل هذه الأحوال.

ب- وسائل الحماية الإجرائية: إنّ تحديد القواعد الخاصّة بالحماية الموضوعية للإستثمارات الأجنبية لا يكفي وحده لإطمئنان المستثمر الأجنبي، بل يتعّين لكفاية هذا الإطمئنان أن تكون هناك بيئة قضائية محايدة يمكن للمستثمر أن يلجأ إليها عند قيام النّزاع بينه وبين القطر المضيف، ذلك لأنّ خضوع مثل هذا النّزاع لإختصاص المحاكم المحلية للقطر المضيف وفقا للقواعد الإجرائية السائدة في مثل هذا القطر، لا يعد بالقطع أمرا يدعو إلى إطمئنان المستثمر وإلى إرتياحه، كما أنّه الحماية الدبلوماسية التي قد تضيفها الدّولة على مواطنيها الذين يستثمرون في الخارج ليست كافية في حدّ ذاتها لأن إعتبارات سياسية عديدة قد تحول دون ذلك تحقيقها، لهذا فقد حرصت بعض الدّول المضيفة للإستثمار على تخصيص محاكم خاصة للّنظر في المنازعات القائمة بين الطّرفين على أن تمثّل هذه الحماية الإجرائية على فائدتها لا تطمئن المستثمر الأجنبي بما فيها الكفاية، بالّنظر إلى تشكيكه في أي قضاء يتبع الدّولة المضيفة لرأس المال لهذا يفضّل المستثمرون إلى جانب إبرام إتفاقيات بينهم وبين حكومات الدّول المضيفة تقضي بإحالة أي نزاع ينشئ بين الطّرفين لهيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها بإتفاقهمويُبرم هذا الإتفاق بين الطّرفين[2].

---

[1] صادق هشام، الّنظام العربي لضمان الإستثمار ضد المخاطر غير التّجارية، منشأة التعارف، الإسكندرية، مصر، 1977، ص ص18-22.

[2] قدّي عبد المجيد ووصاف سعيدي، آليات ضمان الإستثمارات الأجنبية، حالة النظام العربي لضمان الاستثمار، مداخلة مقدمة في إطار لملتقى الدّولي الثاني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية'، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2004، ص09.

المطلب الرابع: مخاطر محتملة وإجراءات كفيلة ولازمة لتغطيتها

إنطلاقا من الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض النقص في المدخرات المحلية والإستثمار المحلي ونقص التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، إلاّ أن هناك مخاطر ومعوّقات لهذا النوع من الإستثمار وبالأخص في الدّول العربية، الأمر الذي يقلّص من تدفق هذا المورد إلى البلد المضيف.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التعّامل مع المخاطر، تكتسي هذه الأخيرة جانبين يتمثّل الأول في إحتمالية حدوث حدث ما لا يتلاءم مع رغبة المستثمر، أّما الجانب الثّاني فهو مقدار أو حجم النّتائج المترتبة عن وقوع ذلك الحدث، للتقّليل من النتائج السّلبية ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يُعدّ الأساس الذي يُبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر، وعليه من غير الممكن التحدّث عن عوائد الإستثمار دون التحدّث عن الخطر لأنّ قرارات الاستثمار تتضمن تبادل بين توفيقة المردودية والخطر.

قدرة الخطر تتمثّ في الفرق بين المردودية المتوقّعة والمردودية المحقّقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلّما زاد الاختلاف زادت درجة الخطر. هناك مجموعة من المخاطر سوف نشير إليها بشكل من الإيجاز والمتمثلة في[1]:

الفرع الأول/مخاطر سعر الصّرف: تتعّرض الشّركات متعّددة الجنسيات والمصدرين والمستوردين إلى نوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر الصّرف أو التبّادل ترجع أساسا للتقّلبات التي تحدث في أسعار الصّرف بين العملات نتيجة إنخفاض قيمة الدّولة المضيفة أو للتضّخم بسبب عوامل أخرى. كما أوضحت بعض الدّراسات التطّبيقية أنّ الشّركات متعّدة الجنسيات تتفاعل بردود أفعال عكسية مع تقلّبات أسعار الصّرف، كما أنّ هذه الشّركات تنجذب إلى الدّول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما إتضّح أنّ الشّركات التابّعة تأخذ في الحسبان التوّقعات المستقبلية لأسعار الصّرف لتحديد التدّفقات الإستثمارية. الُملاحظ أنّ تقلّبات أسعار الصّرف تؤدي إلى تغّيرات سريعة في الرّبحية النّسبية للعوائد الإستثمارية في الدّول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثّلة في تحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها.

كما أنّ قيمة الأصول والخصوم المتعلقة بالفروع والمسّجلة محاسبيا بالعملة الأجنبية تكون موضوع إختلاف تطّور معدّلات الصّرف بين موطن المؤسسة الرئيسية وموطن فروعها، وتقييم الأثر عند دراسة وضعية الصّرف[2].

الفرع الثاني/المخاطر السّياسية: يُعرّف بريلي ومايرز (Brealy et Mayers) المخاطر السّياسية التي يتعّرض لها المستثمرين الأجانب في نقص الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر، بذلك تتراوح المخاطر السياسية من مجّرد مخاطر محدودة التأّثير إلى مخاطر إستيلاء الحكومة الأجنبيةكلّية على عمليات الشّركة[3]،نظراً للّنتائج الخطيرة المترتبة على ذلك، فيجب على الشّركات المتعّددة الجنسيات تخفيض المخاطر إلى حدّها الأدنى.

---

[1] مسعداوي يوسف، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدّول العربية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، العدد03، ص ص183-184.

[2] OULOUNIS Samia, gestion financière internationale, O.P.U, Alger, Algérie, 2005, p52.

[3] هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال التمّويل، مكتبة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص480.

من الأساليب المتبّعة هي ربط عمليات الفرع الأجنبي بالشّركات الأم كأن تعمد عمليات الفرع الأجنبي كلية للخبرة النّفسية والفنية والتكنولوجية التي تزّود بها الشّركة الأم، وأن تكون منتجات الفرع ممثلة في مادة وسيطة تُستخدم في عمليات الشّركة الأم، مثل هذه الترّتيبات من شأنها أن تضعف من سعي الحكومة الأجنبية للإستيلاء على الشّركة، هناك أسلوب آخر تستعمله الشّركة الأمريكية للسّيارات (FORD) وذلك بأّنها تعمل على صنع جزء معّين من أجزاء السّيارة في دولة ما وتعمل على صنع جزء آخر في دولة أخرى الأمر الذي يجعل من الفرع المصنّع لنوع معين لقطع الغيار في الدّولة المضيفة فرع ليست له قيمة كبيرة ومعتبرة إقتصاديا، الأمر الذييخفّض من التبّعية السّياسية على كل فرع من فروع الشّركة الأم في الدّول المضيفة، و بالتاّلي تخفيض التبّعية السّياسية على الشّركة الأم كنتيجة لهذه الإستراتيجية، كذلك يجب على الحكومة أن تتخّذ من الترتيبات ما يضمن عدم نقض الحكومة الأجنبية لإلتزاماتها على المدى البعيد.

هناك قيود أخرى أو نوع من المخاطر السّياسية تتمثّل في وضع قيود على تحويل الأرباح المتولّدة إلى الشّركة الأم في شكل توزيعات، ذلك بتقديم قروض إلى الفرع الأجنبي بدلا من تدعيم رأس المال والحصول على العائد في شكل فوائد.

الفرع الثالث/مخاطر عدم الدّفع وعدم التّحويل: عدم تمكّن المؤّمن من إستلام حقوقه المرتبطة سواءا ببيع الإستثمار أو إستبدال الإستثمار. في هذه الحالة إّما أن تكون أسبابه سّياسية أو طبيعية، تكون مدّة الضّمانات بصفة عامة طويلة وتختلف من مؤّمن إلى آخر.

الفرع الرابع/المخاطر التكّنولوجية: رغم الفوائد التكّنولوجية الكبيرة النّاتجة عن إستخدام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات، إلاّ أنّ لها العديد من المخاطر حيث أصبح هناك ارتباط قوي بين إستخدام الحاسوب ونظم المعلومات ومفهوم أمن أنظمة المعلومات. كما أنّ تبّني تكنولوجيا جديدة في المنظّمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السّوق، يصاحبه في كثير من الحالات مخاطر فشل التكّنولوجيا الحديثة فتخسر بذلك المنظّمة الكثير من مواردها، كما أنّ بعض أنواع التكّنولوجيا، خاصة في مجال البرمجّيات سريعة التقادم تكون مكلّفة في بدايتها ويصعب في هذه الحالة على الشّركات الرّائدة إستثمارها إقتصاديا نتيجة سرعة تقادمها التكنولوجي[1].

نشير فيما يلي إلى كيفية إدارة وتسيير مختلف المخاطر السّالفة الذّكر من خلال إبراز مختلف الميكانيزمات الضّرورية والتي يمكن تلخيصها في المحطّات التالية[2]:

- التّجنب: إنّ تجنب مصدر المخاطر في المقام الأّول يلغي ظهور الخطر وهذا بالطّبع ليس البديل المتاح، وبالرّغم من ذلك إذا تكّررت الخسائر في دولة معينة فإنّ المستثمر ربّما يختار أن ينهي أعماله هناكيُ قصد بالتّجنب غربلة الدّول التي تتميّز بغياب الإستقرار السّياسي، الإجتماعي، إستبعادها عن إستراتيجياتها الإستثمارية.

[1] مسعداوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص183-184.

[2] تهاني محمد أبو القاسم، أخطار التّصدير وتأمين إئتمان الصّادرات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1996، ص ص84-89.

يتمثّل هذا الأسلوب في تجّنب الإستثمار إلى الدّول التي تعاني من إضطرابات سّياسية، أو اجتماعية أو هناكتوقّع بوجود مثل هذه المخاطر، يساعد ذلك بتوظيف بعض المؤشّرات التي تنبه لوجود مخاطر و خاصة المخاطر السّياسية مثل:

- قّيام المستثمر بتقييم البيئة الدّولية وتحليل المخاطر السّياسية المحتملة في أسواق الدّول المضيفة؛

- اللّجوء إلى الشّركات المتخصّصة في مجال قّياس المخاطر السّياسية وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة وترتيبهاوفقاً لدرجة عدم الإستقرار السّياسي.

- التفّاوض: يُقصد به قّيام المستثمر أو الشّركة بالتفّاوض مع الشّركاء الآخرين أو حكومات الدّول التي تتمّيز بوجود مخاطر سّياسية أو إجتماعية، حيث يتم الأوتحديد الحقوق والمسؤولّيات قبل القّيام بالإستثمار، ويمكن من خلال هذا الأسلوب في إدارة المخاطر التغّلب على مشكلة القيود على تحويل الصّرف الأجنبي في الدّول التي تطّبق نظام الرّقابة على الصّرف.

- الإحتياط للمخاطر: قد يلجأ بعض المتعّرضين للخطر إلى أسلوب الإحتياط الجزئي أو الكلّي للمخاطر من خلال التعّامل مع الأخطار الدّوليةيُعتبر إستخدام الأسلوب في المعاملات الدّولية أقل منه في المعاملات الدّاخلية.

- الإنفصال: تتضّمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسارة.

المبحث الثالث: الجدوى الإقتصادية الإنمائية للاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة

يُجدل كثيراً في أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدّول المضيفة ومدى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية في هذه البلدان، يشير أدب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي إهتم بدراسة أثار هذا النّوع من الإستثمار في إقتصاديات الدّول المستقبلة إلى وجود ثلاثة وجهات نظر. بالنسبة لوجهة النّظر المؤّيدة، هم أنصار الفكر الرّأسمالي يرون أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا فاعلاً في سدّ الفجوة التي تعاني منها الدّول النامية في مجالات رأس المال، التكّنولوجيا، المعرفة الإدارية والتسّويقية والتنظيمية وطرق الإنتاج وتدريب العمالة، بالإضافة إلى إيجاد روابط أمامية وخلفية في مختلف قطاعات إقتصاد البلد المضيف.

هناك وجهة نظر معارضة، هم أنصار الفكر الماركسي فيروا بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة جديدة لمواصلة هدف إستعماري قديم للإستيلاء على خيرات الدّول المضيفة. فتعَتبر أنّ الإستثمارات الأجنبية مباراة من طرف واحد والفوز في معظمه يكون للشّركات متعدّدة الجنسيات، أي أنّ هذه الإستثمارات تأخذ أكثر ممّا تعطي وأنّ سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر أكثر من إيجابياته، كما أنّ معظم الإستثمارات الأجنبية توُجّه إلى قطاع الخدمات والقطاعات الإستخراجية ولا تتجّه إلى المجالات التي تريد الدّول النامية دعمها والتي هي عادة في قطاع التصنيع.

أّما وجهة الّظر المعتدلة فهي توفّق بين وجهات النّظر المؤّيدة والمعارضة، هذه السّياسة التي تتبّناها معظم دول العالم الآن، بحيث تسعى قدر الإمكان لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في تنميتها الإقتصادية والإنتفاع بإيجابياته من خلال سياسات توجيهية ووقائية حكيمة.

المطلب الأول: الإستثمارات الأجنبية وزيادة معدّل التكّوين الرأسمالي

الكثير من الدّول النامية تعاني من ضعف المدخرات الوطنية بها وعجزها عن الوفاء بإحتياجات الإستثمار الكلّي. كما أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تمثّل إضافة للتّراكم الرأسمالي، ويرجع ذلك إلى أنّ ما ينتج من زيادة عن هذه الإستثمارات في الدّخلالمحلي يُ مكن أن يدخر جانبا منها ويتحّول إلى إستثمارات ترفع معدّل التراكم الرأسمالي[1].

فالإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من الشّركات متعدّدة الجنسيات إلى قطاع معّين، فإنّها تشكّل جزءا مهّما من رأس المال المستثمر في هذا القطاع، بل وقد تشكّل جزءاً قد يكون مهّما من الإستثمار الكلّي للدّولة. هكذا تظلّ الإستثمارات الجديدة في بعض الدّول النامية كالصّين، أندونيسيا وسنغافورة، وأقطار آسيوية أخرى ممّولة بالأصل من خلال موارد ذات أصل أجنبي[2].

تظهر أهمية الإستثمارات الأجنبية في زيادة معدّل التكّوين الرأسمالي من الزّيادة المستمرةفي تدفّق هذه الإستثمارات إلى البلدان النّامية، لقد إرتفعتتدفّقات هذه الإستثمارات إلى البلدان النامية أربعة أمثال مستواها في الفترة الممتدّة بين سنتي (1980-1985) و(1992-1993)، حيث إزدادت من متوسط سنوي قدره 12.6 مليار دولار إلى 51.8 مليار دولار، ثم إرتفعت إلى 70 مليار دولار في عام 1994، بلغ نصيب البلدان النامية 32% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (1992-1994)، مقابل 20% في النصف الأول من الثمانينات.

وصلتتدفّقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية سنة 1990 إلى 26.30 مليار دولار، في سنة 1991 إلى 36.90 مليار دولار، في سنة 1992 إلى 47.30 مليار دولار، في سنة 1993 إلى 56.30 مليار دولار، وفي عام 1996 وصل حجمتدفّقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حوالي 350 مليار دولار أمريكي كان نصيب البلدان النامية منها حوالي 129 مليار دولار أي ما نسبته 36.8%، وصل في عام 1998 إلى 364 مليار دولار بزيادة نسبتها 4% عنه في عام 1996، وكان نصيب البلدان النامية حوالي 135 مليار دولار بنسبة 37%[3].

في عام 1999 بلغ إجماليتدفّقات الإستثمارات الأجنبية 866 مليار دولار، منها 632 مليار دولار للدّول المتقّدمة، تركّزت في الولايات المتّحدة (276 مليار دولار) وبريطانيا (82 مليار دولار) و 208 مليار دولار للدّول النامية، حظيت منها منطقة آسيا بحوالي 106 مليار دولار، تركّزت في كل من الصّين (40 مليار دولار) وهونغ كونغ (23 مليار دولار)، بلغت التدّفقات التي إستقطبتها مجموعة أمريكا اللاّتينية والكاريبي حوالي 90 مليار دولار، تركّزت في كل من البرازيل (31 مليار دولار) والأرجنتين (23 مليار دولار)،تلقّ ت الدّول في إفريقيا (من غير الدّول العربية في شمال إفريقيا) حوالي 05 مليار دولار، تركّزت في كل من أنغولا

[1] مندور عصام عمر، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدّولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص88.

[2] هيكل عجمي جميل، الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدّول النامية (الحجم والإتجاه والمستقبل)، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 32، 1999، ص54.

[3] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 1998، ص ص09-10.

(1.8 مليار دولار) ونيجيريا (1.4 مليار دولار) وبالنسبة لمجموعة دول الإقتصادات المتحّولة فقد بلغت حصّتها نحو 21 مليار دولار، تركّزت في كل من بولندا (7.5 مليار دولار) وجمهورية التشّيك (05 مليار دولار)، بلغتتدفقّات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 1999 حوالي 8.7 مليار دولار بما نسبته 01% من إجمالي التدفقات الإستثمارية و4.2% من إجماليالتدفّقات نحو البلدان النامية، وتركزت التدفقات في كل من السعودية (4.8 مليار دولار) ومصر 1.5 مليار دولار[1].

في عام 2000قّدرتتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 1119 مليار دولار، بزّيادة نسبتها 14% عّما كانت عليه عام 1999، تقُّدر حصة الّدول المتقّدمة منها بحوالي 899 مليار دولار (ما نسبته 80% من الإجمالي)، حصّة الّدول النامية بحوالي 190 مليار دولار (ما نسبته 17%) وحصّة دول الإقتصادّيات المتحّولة بحوالي 30 مليار دولار(ما نسبته 3%) .

كماقّدرت حجم التدّفقات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية عام 2003 حوالي 565.2 مليار دولار، كان نصيب الّدول النامية منها يقّدر بـ 184.5 مليار دولار، حيث قُّدرت بنسبة 32.6% من حجم مجموع التدّفقات العالمية للإستثمارات الأجنبية المباشرة. يستمر هذا التدّفق للإستثمارات الأجنبية بالتزّايد عبر السّنوات المتتالية من 2004 إلى غاية 2008 حيث بلغ حجم التدّفقات للبلدان النامية بـ 620.7 مليار دولار عام 2008 من مجموع 1697.4 مليار دولار عالميا، مثّل نسبة 32.6% من التدّفقات العالمية.

إنخفضت هذه التدفقات سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية حيث قدرت حجم التدّفقات الأجنبية المباشرة الواردة للبلدان النامية بـ 511 مليار دولار، وهو ما يمثّل نسبة 43.1% من مجموع التدّفقات العالمية للإستثمارات الأجنبية المباشرة التي قّدرت بـ 1185 مليار وكان الّنصيب الأكبر منها لبلدان جنوب وشرق أسيا بنسبة 20.4%وتلتها بلدان أمريكا اللاّتينية والكاريبي بنسبة 11.9%[2].

في سنة 2010 إرتفعت من جديد حجم التدّفقات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان النامية، حيث قُّدرت بـ 574 مليار دولار، مثّلت نسبة 46.1% من مجموع التدّفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر التي قُّدرت بـ 1244 مليار دولار.نُلاحظ أّن هذه الّنسبة من التدّفقات الواردة إلى البلدان الّنامية تقارب نصف حجم التدّفقات العالمية من الإستثمارات الأجنبية.

من خلال البيانات الّسابقةنُلاحظ أن حجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلدان النامية في زيادة مستمرة، ولا شك أّن هذه الإستثمارات إذا ما أحسن توجيهها، يمكن أن تشكّل إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي في تلك البلدان، فمن المتصّور أن تؤدي هذه الإستثمارات إلى زيادة في الّدخل المحلي، يمكن أن يدخر جانب منها ويتحول بالتالي إلى إستثمارات محلية ترفع من معّدل التكّوين الرأسمالي.

يُضاف إلى ذلك أّن الإستثمارات الأجنبية تساهم في سّد بعض الفجوات الرئيسية في البلدان النامية، فهي تساهم في سّد الفجوة الإدخارية لتمويل الإستثمارات اللاّزمة، سّد فجوة الّنقد الأجنبي اللاّزم للإستيراد بوجه

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الّدول العربية، الكويت، 2000، ص11.

[2] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، 2011، ص04.

عام وإستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص، سدّ الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة عن طريق حصيلة الضّرائب من نشاط المشروعات الإستثمارية، ذلك أنّ هذه الإستثمارات تؤدّي إلى حدوث إنتعاش في النّشاط الإقتصادي، مما يؤدّي بدوره إلى زّيادة حصيلة الضرائب المدفوعة للدّولة مقابل الزّيادة في أرباح ودخل المشروعات[1] .

كما أنّ الشّركات متعدّدة الجنسيات التي تقوم بالإستثمار المباشر في البلدان النامية تساهم في حل مشكلة قصور التمويل أو عجز الموارد المالية في هذه البلدان عن الوفاء بإحتياجات التنمية، ذلك إمّا مباشرة بتوفيرها داخليا أو من أسواق المال أو بأسلوب غير مباشر بطرق ثلاثة:

- تستطيع هذه الشّركات توفير التمّويل اللاّزم عن طريق دعوة شركات دولية أخرى للإشتراك معها في بعض المشروعات بالبلدان النّامية؛

- كذلك توفر تلك الشّركات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرّسمية من الدّول الأم، ذلك أنّ ممارسة تلك الشّركات لنشاطها في الدّول المضيفة وحرّية دخول رؤوس الأموال لهذه الأسواق يكون عاملا مشجّعا لتدفقات المعونة الأجنبية؛

- كذلك تستطيع تلك الشّركات تعبئة المدّخرات المحلية بتقديمها فرص مغرية للإستثمار.

إذاً فالشّركات الإستثمارية الأجنبية تُساهم في زيادة معدّل التكّوين الرأسمالي من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال جذب المدّخرات المحلية في الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكّملة، ومن ثم إرتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدّخرات وبالتالّي الإستثمارات ومنه تحقيق التنمية.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمالة

من بين الدّوافع الرئيسية لإجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي في الدّول المضيفة وخاصة الدّول النّامية منها هو دافع السّماح للمستثمر الأجنبي من أجل المساهمة في إيجاد حلول ممكنة لقضّية البطالة، من خلال محاولة إمتصاصها ولو جزئيا، إلى جانب تأهيل اليد العاملة التي سيتم تشغيلها، وتكوينها تكوينا جادّاً وفقا لما تمليه متطلّبات المعارف التكّنولوجية والتقنية والفنية التي تميّز المشروعات الإستثمارية التي يقيمها هذا الأخير في هذه الدّول.

ممّا لاشكّ فيه أنّ آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى العمالة تتّخذ الصّيغة المباشرة والصّيغة غير المباشرة. إلى جانب هذا فإنّ هذه الآثار ترتبط إلى حدّ ما مع أشكاله المجسّدة، فآثاره في حالة شكل إنشاء فرع أو مؤسسة تختلف عن تلك التي تبرز ميدانيا في حالة إقتناء مؤسّسة موجودة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط هذه الآثار بإستراتيجية المستثمر الأجنبي بخصوص النّمط الإنتاجي المستخدم، التسّويق، التسّعير، إلى جانب درجة المنافسة، السّوق...الخ[2].

[1] مندور عصام عمر، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] دغمان زبير، أثار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى أهميته بالنسبة لإقتصاديات الدّول المضيفة، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الأول حول دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي، جامعة خنشلة، الجزائر، 2013، ص03.

الفرع الأول/الآثار المباشرة: هي الآثار التييخلّفها الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشّركات متعدّدة الجنسيات ومختلف مشاريعها وأنشطتها والتي تمس جميع مستويات العمالة، التوّظيف والأجور، التكّوين والتدّريب ...إلخ. تتحكّم في الآثار التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف جوانب العمالة عدة عوامل:

فالعامل الأّول يتمثل في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتجسّد ميدانيا، إنّأثر تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر صوب الدّاخل على العمالة قد يعتمد على الأسلوب الذي تختاره الشّركات الأجنبية للدّخول في تلك الإقتصادّيات، يمكنها أن تعتبر أنّ الدّخول في ميدان جديد وفي موقع جديد يزيد من حجم العمالة فورا، كما يزيد من عدد المتنافسين في الصّناعة، الواقع أنّ حيّازة شركة قائمة أو جزء من الشّركة قد يقلّل من حجم العمالة كأثر مباشر له، ومنه يُفهم إذاً أنّ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوّظيف هو أثر إيجابي في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، بحيث هذا الأخير يتطلب خلق مناصب شغل جديدة، هو الشّكل الذي يبرز من خلاله الأثر الإيجابي أكثر بالمقارنة بالأشكال الأخرى، إذ في حالةّ إقتناء شركة موجودة مثلا ربّما يحتمل أن يتم إتخاذ قرار الإستغناء الجزئي أو ربّما الكلي للعمال وهذا القرار يمثل في حقيقة الأمر الأثر السّلبي على مستوى العمالة[1].

أّما العامل الثاني فيكمن في شدّة المنافسة، فبحكم المزايا التي يتمتّع بها المستثمر الأجنبي يمكن لهذا العامل من أن يؤدّي إلى تحقيق فرص جديدة للعمل، ذلك عند إقرار التوّسع في مختلف النّشاطات.

هناك عوامل أخرى تتحكّم في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة ككل، ففي هذا الصّدد أكّد هنري بورقينات 'أن مستوى العمالة يتأثر بعاملين أساسين في الدّول المضيفة وهما إختيار تقنيات الإنتاج المستعملة، إلى جانب بنية المنتوج وتركيبته ممّا ينجرّ عن ذلك آثار إيجابية أو سلبية'. ففيمايتعلّق بإستعمال تقنيات الإنتاج (إختيار التكّنولوجيا) فإنه في حال تبّني تكنولوجيا ذات كثافة العمل ذلك ما يمكّن من تشغيل اليد العاملة العاطلة، مقارنة بحال لو تم تبّني تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال فهذا حتماً يكون له أثر سلبي من خلال تدني تشغيل اليد العاملة، وبخصوص عامل 'تركيبة المنتج' فإنّ هناك تباين واضح بين خيار الصّناعات الموجهة للتصّدير، خيار الصّناعات المنشأة لإحلال الواردات، إذ في هذا الشّأنثبُت فعليا أنّ الّنوع الأول من الصّناعات 'الإنتاج من أجل التصّدير' هي التي تؤدّي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة مقارنة بالّنوع الثاني.

من حيث الأجور فلايُخفى على أحد أنّ الشّركات متعدّدة الجنسيات تقدّم مستوى عال من الأجور والمكافئات لعمّالها خاصة منهم الأكثر تأهيلاً، وفي هذه الحالة فإنه من المحتمل جدّا أن تهّرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية للشّركات متعدّدة الجنسيات. الأمر الذي يؤثّر سلًبا على الشّركات الوطنية.

[1] فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص136.

أّما بير ستكر فيقول: 'كما أنّ إتجاه أو ميل الشّركات الأجنبية إلى دفع مرتبات ومكافئات للعاملين بها أعلى من مستوى ما هو معمول به في نظائرها من الشّركات الوطنية يؤدي إلى خلق الطّبقية داخل الدّول النامية '[1] .

من حيث التكّوين والتعّليم فحسب بلومستروم وكوكو فإنّ تحويل التكّنولوجيا ما بين الشّركات متعددة الجنسيات وفروعها المختلفة لا تقع فقط عن طريق الآلات، حقوق براءات الإختراع، مجيء المسّيرين والتقّنيين الأجانب للبلد المضيف، لكن نجد آثار تحويل هذه التكّنولوجيا أيضا في تكوين العاملين المحليين لفروع الشّركة الأجنبية، هذا التكّوين يمس جميع المستويات، بداية من العامل اليدوي إلى التقنيين والمسيرين السّامين مرورا برئيس العمال. في نفس السّياق خلال دراسة أخرى يُلحّ الكاتبين على الأهمية النسبية للشّركات متعددة الجنسيات في التعّليم العالي فيقولان:' رغم أنّ دور الشّركات متعدّدة الجنسيات يبقى هامشيا بالنسبة للتعّليم الابتدائي والثانوي، فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر مع ذلك يستطيع أن يكون له أثراً واضحا بالنسبة للتعّليم العالي للدّول المضيفة. فالأثر أو المفهوم المهم في هذا المجال يكون على الأرجح من جانب الطّلب، طلب هذا العمل المؤهل من طرف الشّركات متعدّدة الجنسيات سيدفع حتما بالحكومات المحلية للإستثمار أكثر في التكّوين أو في التعّليم العالي'[2].

الفرع الثاني/الآثار غير المباشرة: إلى جانب الآثار المباشرة فإنّ تجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي في الدّولة المضيفة يكون له آثاره غير المباشرة، من خلال دفع هذا الأخير للشّركات المحلية وكذلك الأفراد إلى التأثير مباشرة على مستوى العمالة وذلك بشكل إيجابي أو سلبي يُمكن حصر هذه الآثار فيما يلي[3]:

- العمالة المولّدة بشكل غير مباشر في مجمل الإقتصاد المحلّي نتيجة لما ينفقه العّمال أو حائزوا أسهم الفرع الأجنبي،ويتجلّى الأثر غير المباشر الإيجابي هنا في هذا الشّأن عند إندفاع العّمال الذين تستخدمهم الشّركات الأجنبية، إلى جانب هؤلاء الذين يمتلكون مجموعة من الأسهم في فروعها إلى التوّسع في الإنفاق من خلال تعبئة مداخيلهم تلك لأجل إقتناء مختلف السّلع والخدمات التي تتحقق محلّيا، ممّا يؤدّي بالضّرورة إلى إقرار الشّركات الأجنبية للتوسّع أكثر في مختلف الإستثمارات لأجل تحقيق المزيد من حاجيات هؤلاء من تلك السّلع والخدمات، الأمر الذي يدفع في آخر المطاف بهذه الشّركات إلى تشغيل أيدي عاملة إضافية سواءا بنسبة قليلة أو مرتفعة.

- الآثار غير المباشرة التي تتجلّى واقعّيا إنطلاقا من الرّوابط الموجودة بين الشّركة الأجنبية والموردين والعملاء المحلّيين، فبخصوص العلاقة التي تجمع الشّركة الأجنبية مع الموردين المحليين فإنّها قد تؤدّي إلى حدوث تأثيرات غير مباشرة على مستوى العمالة،ويتجلّى ذلك عندما تندفع الشّركة الأجنبية لإقتناء حاجيات ضرورية تخص سيرورة نشاطها من الموردين المحليين، هؤلاء حتما في ظل إنجاح عملية التوّريد وتكريس روابطهم مع تلك الشّركات يقومون بتحقيق مناصب شغل جديدة حفاظاً على ذلك واستمراراً لها، أّما فيما

[1] عبد السّلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدّولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص41 .

[2] BLOSTROM And KOKKO, human capital and inward FDI, working paper n°167, Stockholm school of economics, 2003.p12.

[3] دغمان زبير، مرجع سبق ذكره، ص ص05-06.

يتعلّق بالّروابط التي تقوم بين الشّركات الأجنبية والعملاء المحليين، فتتمثّل الآثار غير المباشرة إنطلاقا منها في عدد مناصب الشّغل التي تُلق بقرار من العملاء المحلّيين تماشيا مع متطلّبات قضايا التوّزيع، و الخدمات المقدّمة المتعلقة بالبيع...الخ، ومنه فإنّ الشّركة الأجنبية تشجّع هؤلاء الموّردين والعملاء على تجسيد مختلف الّنشاطات في هذا الشّأن ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

- الآثار غير المباشرة الأخرى التي تتجلّى عند إستخدام عوائد الّدولة المضيفة التي تنجم من فعل قيام الشّركات الأجنبية بدفع الضرائب المستحقة عليها في المدى الطويل، حيث في المدى القصير ولأجل إجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي تندفع الّدولة المضيفة إلى إغراء الشّركات الأجنبية بحوافز ضريبية كالإعفاء من بعض الضرائب لمدة ثلاثة سنوات أو خمسة سنوات أو أكثر، لكن بعد إستنفاذ مدّة الإعفاء مثلا تضطر تلك الشّركات إلى الوفاء بالتزاماتها الضريبية، الأمر الذي يمكّن حكومة الّدولة المضيفة من تحصيل مختلف الضرائب من مختلف تلك الشّركات الأجنبية ومن ثم توجيهها وفق إستراتيجية مسؤولة وفعّالة لتنشيط بعض القطاعات أو تحسين بعضها الأخر، أو توسيع نشاطات إستثمارية مختلفة ممّا يترتّب حتما عن هذه الخطوة خلق وتوفير فرص جديدة للعمل لأجل إمتصاص اليد العاملة العاطلة. وأخيرا في هذا الشأن إنّ عملية إبراز الآثار التي يتسبب فيها الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى العمالة ككل هي جد معقّدة خاصة في ظل تضارب الآراء بشأنها، حيث نجد رأياً يؤّمن بأنّ الاستثمارالمباشر الأجنبي يحقّ ق فرص العمل، رأياً آخرا يعارضه على إعتبار أنّتشجيعه يعني ببساطة القضاء على الفرص التي كانت متوفّ رة.

الحقيقة أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي يؤثر بطبيعة الحال، على المستوى التشّغيل في صناعات معينة، ففي إقتصاد يقترب من درجة التشغيل الكلي وليس فيه شركات تنافس المستثمر الأجنبي، فإنّ الإستثمار من شأنه أن يرفع الأجور ويجتذب العاملين من الصّناعة ومن الصّناعات الأخرى، لاشكّ أنّ حدوث زيادة في الأجور الحقيقية يرفع القّوة الشرائية ومستوى المعيشة.

المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكّنولوجيا الحديثة

شهدت العقود الأخيرة رواج شعار نقل التكنولوجيا، إمتلأت الأدبّيات التنموية والسّياسية بمثل هذا الشّعار الذي يرتكز في الحقيقة على طرفين مختلين، الطّرف الأول يمثّل الّدول الصّناعية المصدّرة للتكّنولوجيا وطرف ثان يمثّل الّدول النامية المستوردة لها، فنقل التكّنولوجيا بالنسبة للطّرف الأّول تصدير المعدّات والوسائل الصّناعية المختلفة وبيعها إلى الّدول النامية مقابل عائدات على طرق التصّنيع من جهة، على المواد والمعدّات من جهة أخرى. لقد بلغت عائدات الّنقل عدّة مئات من ملايين الّدولارات في الستينيات كما إزدادت العائدات في نهاية السّبعينيات من القرن العشرين حتى وصلت إلى 09 مليار دولار تمثّل 15% من قيمة صادرات البلدان الأقل نمواً ، أّما بالنسبة للطّرف الثاني وهو الّدول المستوردة فإنّ نقل التكنولوجيا يعني بالنسبة لها إستيراد وسائل التصّنيع والمعدّات وتشغيلها أساساً بالخبرة الأجنبية[1].

[1] بوعزة عبد القادر وبن مسعود محمد، الشّراكة الأجنبية ودورها في نقل التكّنولوجيا (دراسة ميدانية على مستوى شركة SORAL-CHAIN بأدرار)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الّدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكّنولوجيا إلى الّدول النامية، جامعة بشار، الجزائر، 2008، ص09.

الفرع الأول/المقصود بنقل التّكنولوجيا: تُعدّ التّكنولوجيا إحدى المقّومات الرئيسية لنجاح عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بإعتبارها تتمثّل في تطبيق المعرفة الفنية والعلمية وإستخدامها على نحو رشيد ومنظّم في العملية الإنتاجية. فهي تُعدّ عاملا من عوامل التقّدم الفّني والمادي للّدول المختلفة من حيث أّنها تؤّدي إلى الإرتقاء بقوى الإنسان، وبالتالي إرتفاع إنتاجية العمل كما أّنها ذات أهمية خاصة بالّنسبة للدول النامية، لأّنها تؤّدي إلى تحرّرها من التبعّية الإقتصادية للّدول المتقّدمة تكنولوجيا أو تقلّل من تلك التبعية خاصة وأّن التّكنولوجيا أصبحت عاملاً رئيسيا يقّيد ويحدّ من حرّية الّدول التي تحتاج إليها[1].

التّكنولوجيا هي: 'مجموعة المعارف والمهارات والخبرات المتراكمة من مصادر محلية وخارجية لغرض إستخدامها في العمليات الإنتاجية أو إنتاج منتجات نهائية، بالشّكل الذي يلاءم توليفة الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية والّسياسية التي تتبّناها أجهزة التّخطيط في البلد المعني'[2].

- نقل التّكنولوجيا يعني نقل المعرفة المنهجية لصنع منتج ما أو تطبيقه بطريقة ما، أو تقديم خدمة ما، وليس مجّرد إقامة مصنع أو بيع أو تأجير للّسلع.

- تعّرف نقل التّكنولوجيا على أّنها: 'عملية نقل أساليب صناعة وسائل الإنتاج وفن تلك الصّناعة إلى بيئة غير مصّنعة، مع دمج تلك الأساليب وذلك الفن في صميم البيئة المعنية عن طريق تحويل بيئتها الإجتماعية تحويلاً نوعّيا وتطوير نمط الحياة الإقتصادية فيها بصورة متناسقة ومتكاملة'[3].

مّما سبق يمكن إعطاء التّعريف التالّي لنقل التّكنولوجيا: 'عملية نقل القدرة على تسيير وإكتساب وتنمية وإنتاج التّكنولوجيا المجسّدة، أو القدرة على إنتاج أخرى مشابهة لها، ونقل القدرة على الإبتكار والوصول إلى إنجاز تكنولوجيا جديدة ومتطّورة حسب المؤسسة والبيئة التي تعمل فيها'.

من هنا نستخلص أّن عملية نقل التكنولوجيا لا تُعتبر هدفاً مرحلّيا ينتهي بعد إستيراد الأجهزة والأساليب الحديثة، إنّما هي عملية مستمّرة لتطوير القدرات الوطنية وتشجيعها على الإبداع والإستجابة الخلاّقة لحاجات المجتمع والإقتصاد الوطني.

الفرع الثاني/مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التّكنولوجيا: إنّ مشكل التّكنولوجيا هو مشكل طاقات بشرية في المقام الأول، البلدان النامية ليست قادرة بعد على التّكفل بهذا التحدّي بسبب الّنقص الفادح الذي تُعاني منه في عدد العلماء والتقّنيين القادرين على إقتناء هذه التّكنولوجيا.

يُعدّ الإنفاق على البحث والتّطوير العلميين شديد التدّني في الّدول النامية، وخاصة منها العربية سواءا في قيمته المطلقة أو في نسبته من الّدخل الوطني الإجمالي مقارنة مع المتوسط العالمي للإنفاق على البحث والتّطوير، مقارنة أيضا مع ما تنفقه دولة صغيرة مثل إسرائيل في هذا المجال، إذا كان المتوسط العالمي للإنفاق على البحث والتّطوير العلميين وفقاً لبيانات البنك الدولي قد بلغ عام 1989 حتى عام 2000 نحو

[1] محسن شفيق، نقل التّكنولوجيا من الناحية القانونية، الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط01، 1984، ص ص04-05.

[2] المعهد العربي للتخطيط، إجتماع خبراء حول التّكنولوجيا والتنمية، مطبوعات المعهد العربي للتّخطيط، الكويت، مارس 1987، ص05.

[3] قاسم جميل قاسم، نقل التّكنولوجيا وعملية التنمية وجهة نظر من الّدول النامية، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية مطابع الّدستور التّجارية، عمان، الأردن، 1984، ص28.

2.38% من النّاتج العالمي، فإنّ ما تنفقه الأردن مثلا نحو 0.26% من النّاتج الوطني الإجمالي، وما تنفقه الإمارات نحو 0.45% من النّاتج الوطني الإجمالي خلال نفس الفترة.

نظراً لأنّ التكّنولوجيا تلعب دوراً بارزاً في إستراتيجية التنمية، ونظراً لأنّ البلدان النّامية ترغب وتسعى لتحقيق تنميتها الإقتصادية، وسعياً منها للنّهوض بركب التقدم التكنولوجي. لقد إتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذب الشّركات متعددة الجنسيات لبلوغ الهدف المشار إليهإذ يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا فعّالا لنقل التقّنيات التكّنولوجية الحديثة والمتطّورة إلى الدّول الحديثة التصّنيع، بالرّغم من وجود طرق وقنوات أخرى تمكّن الدّول النامية من جلب الفنون التكنولوجية من خلالها فيما يتعلق بالعقود الإدارية والتراخيص، كذلك البحوث والمنشورات العلمية، غير أنّ هذا لا يمنع من إستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر، الذّي يمثّل أكثر الطّرق تأثيراً في الحصول على التكّنولوجيا وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الإستخراجية[1]. فالدّول النامية تعتبر أنّ إنتقال المعرفة وطرق التّسيير عن طريق هذا النوع من الإستثمار هو وسيلة من أجل تحسين وتطوير الموارد البشرية، من أجل إستدراك التأّخر في التنمية الإقتصادية ومواكبة الدّول المتقّمة[2].

هذا الإستثمار يتضمّن نقل التكّنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطّوير في الدّول المضيفة، هذا ما حدث في الصّين حيث تُعتبر علاقاتها بالشّركات الكبرى خير تأكيد لهذه الميزة، وتشير أحد التقارير إلى الدّور الذي تلعبه الشّركات متعدّدة الجنسيات في نقل التكّنولوجيا إلى البلدان النّامية بإعتبارها المصدر الأكبر في هذا المجال حيث تنقل ما بين 75% إلى 85% من إجمالي التكّنولوجيا القادمة إلى هذه الدّول، فهذه الشّركات عندما تقوم بإستثماراتها المباشرة في البلدان النامية فإنّها تجلب معها عدّتها الكاملة لإقامة مشاريعها بما في ذلك 'الحزمة التكّنولوجية' التي تحتاج إليها والتي تشمل دراسة الجدوى الفّنية والإقتصادية للمشروع المزمع إقامته، والقّيام بالتصّميمات الهندسية المطلوبة مع إحضار الخبراء الفّنيين، الإداريين والمعدّات والآلات، الإشراف على إنجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسّويق.

تُعتبر هذه الشّركات أكثر قدرة عن غيرها من الشّركات الأخرى سواءا بالنسبة للتطّبيق المباشر للتكّنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية أو إدخال التعّديلات اللاّزمة على هذه التكّنولوجيا أو تكييفها مع البيئة التكّنولوجية المختلفة التي تعمل فيها، بهدف تحسين كفاية مقدرتها الإقتصادية أو بالنسبة لإدارة هذه التكّنولوجيا من حيث كيفية ربط الموارد المختلفة المتاحة لزيادة فعالية الإنتاج السّلعي والخدماتي.

تتم عملية نقل التكّنولوجيا بواسطة الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق عدّة أشكال من أهمّها تحفيز القلّيد وتنشيط الطّلب على منتجات تتضمّن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة، إنتقال العمالة التي توظّفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيّازة التكّنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظّفيها

[1] عبد السّلام أبو قحف، مقدّمة في إدارة الأعمال الدّولية، مكتبة الإشعاع للنشر، القاهرة، مصر، ط01، 1998، ص96.

[2] GUERID Omar, l'investissement Direct Etranger en Algérie (impacts et opportunités), revue des recherches économiques et managériales, université de Biskra, Algérie, N° 03, 2008, p28.

تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف. مع العلم أنّه يتعّين علينا عند إبراز الأثار التي يتسّبب فيها الاستثمار الأجنبي المباشر على الوضعية التكّنولوجية للدّول المستقبلة لهذا الإستثمار أخذ نقطتين بعين الإعتبار، الأولى متعلّقة بسلوك الشّركات الأجنبية وتحويل التكّنولوجيا، في حين أنّ الثّانية مرتبطة بطبيعة التكّنولوجيا التي تّم نقلها وكذا تكلفتها.

بالّنسبة للّقطة الأولى المتعلّقة بمسألة تحويل التكّنولوجيا من طرف الشّركات متعّددة الجنسيات، نجد بأنّ محتوى عمليات نقل التكّنولوجيا من قبلها إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة يتوقف على جملة من العوامل والتي من بينها:

- خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الإستثمار؛
- إستراتيجية الشّركة الأم التي تحكم مسار التطّوير التكّنولوجي الذي تلتزم به؛
- الشّروط القائمة في البلد المضيف من تشريعات وقوانين تحكم التنّافس، تحمي الملكية والتوّظيف وتوفّر المهارات البشرية.

في حين أنّ الّقطة الثانية المتعلّقة بطبيعة التكّنولوجيا التي تم نقلها وكذا تكلفتها، نجد الكثير من الدّول النامية تبُدي قلقها حول نوع التكّنولوجيا التي يمكن تحويلها عن طريق الشّركات العابرة للقارات خصوصا فيما يتعلق تكييفها أو عدم تكييفها لخصوصيتها المحلية، وهذا كون لأّنه في كثير من الأحيان لا يتم مراعاة توافق التكّنولوجيا المحوّلة من طرف هذه الشّركات والحالة الإقتصادية والإجتماعية للدّول المضيفة، فهي لا تتناسب مع واقعها وإنّما طبيعتها تقوم على أساس معايير وأساليب مطّبقة في الموطن الأصلي لهذه الشّركات المتعّددة الجنسيات[1].

أّما فيما يخص تكلفة التكّنولوجيا المحوّلة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدّول المضيفة، يُمكن القول بشأنه أّنه من الخطأ تصوّر إمكانية الحصول أو إستخدام أي إبتكار من دون مقابل مادّي له وإذا كان من المتفق عليه أي إختراع جديد لا ينطوي فقط على الكثير من المخاطر، بل أيضا يتطلّب إمكانيات مادّية وبشرية، فضلا عن الّذي يُعتبر مصدراً للأرباح فإنّ المشتري في هذه الحالة يجب أن يدفع مقابل غاليا يتناسب وجدوى هذا الإبتكار، بمعنى آخر سوف يتحّمل تكاليف تتناسب وطبيعة التكّنولوجيا المختارة، مسألة تقييم تكلفة نقل التكّنولوجيا تثير الكثير من المشاكل والصّعوبات لعل أهّمها:

- عدم وجود سوق حرّة تتمكّن من خلالها الدّول النامية من شراء نوع تكنولوجيا معين وذلك في ضوء قوى العرض والطلب؛
- إرتفاع التكّلفة الحدّية الخاصة بتطوير أو إبتكار أحد الأنواع أو البدائل الأخرى للتكّنولوجيا المستخدمة في نشاط إنتاجي معّين، بصفة خاصة تلك الأنواع المتميّزة أو المتفّرة، هذا يُشكّل صعوبة بالّنسبة للدّول النامية على وجه الخصوص.

[1] برّاق محمد وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتطوير التكّنولوجيا في الدّول النامية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدّولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلىّ الدّول النامية، جامعة بشار، الجزائر، 2008، ص ص09-10.

- من أجل تطبيق نوع جديد للتّكنولوجيا يجب تهيئة البيئة المناسبة لإنجاح هذه العملية، تنطوي هذه البيئة على الخبرات والمهارات اللاّزمة لإستخدام التّكنولوجيا، التّسهيلات الإنتاجية والخدمات المرافقة الأخرى بمستوى معين.

- الكثير من الدّول النامية تعاني نقص الخبرات والكوادر الفنية والإدارية وغيرها من متطلبات نقل التّكنولوجيا المتقدمة منها خاصة، من هنا يتوجّب عليها تحمّل عبئ التكاليف المرتفعة من أجل شراء أو إستخدام نوع معّين من التكنولوجيا خاصة الأنواع الفريدة والمتقّدمة.

إذاً فالشّركات متعّددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدّول النامية قد ساعدت هذه الأخيرة على تحسين قدرتها في تصدير السّلع الصّناعية بدل المواد الخام ، كما ساعدت على نقل جوانب التّكنولوجيا الحديثة مثل تكنولوجيا الإدارة وبعض تكنولوجيا العمليات الفنية إلى الشّركات المحلية، وهي بذلك قد ساعدت على التّجديد التّكنولوجي خاصة في الصّناعات الإلكترونية والغزل وصناعة النّسيج، لكن تختلف درجة النّجاح في الإستحواذ على تلك التّكنولوجيا من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر[1]، فهذه الدرجة في دولة متقدمة في قطاع إنتاجي لا تكون مشابهة لدولة نامية في قطاع خدماتي مثلا.

المطلب الرابع: دور الاستثمار الأجنبي في تعديل وضعّية ميزان المدفوعات

عرّف ***عبد الرحمان يسري*** ميزان المدفوعات لأي بلد بأّنه :' بيان حسابيٌ سجّل قّيم جميع السّلع والخدمات ، الهبات والمساعدات الأجنبية، كل المعاملات الرأسمالية وجميع كّميات الذهب النّقدية الدّاخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة تكون سنة، أي أنّ ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسابات قيم جميع العمليات الإقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه'[2].

يُ عرّف أيضاً ميزان المدفوعات بأّنه: 'السّجل الأساسي المنظّم والموجز الذي تدُّون فيه جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة'.

كما يُ عرّف ميزان المدفوعات لدولة ما بأّنه: 'عبارة عن سجّل لكافة المعاملات الإقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة'[3].

يُقام إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، ممّا يجعله من النّاحية المحاسبية متوازنا أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحتهكافّ ة المعاملات التي تحصل الدّولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدّي الدّولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي، تواجه عملية تسجيل العمليات الإقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم وغير المقيم، وإختلاف أسس حساب القيم الدّولية ومشكلة التوقيت.....إلخ[4] .

---

[1] فريد النجار، إدارة الأعمال الدّولية والعالمية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص356-361.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدّولية، الدّار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001 ، ص203 .

[3] سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدّولي، دار المصرية اللبنانية، مصر، ط03، 1989، ص89.

[4] محمد زكي شافعي، مقدّمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النصرية العربية، بيروت، بدون ذكر سنة النشر، ص62.

من خلال القراءة الواضحة لتعريف ميزان المدفوعات يتبّين بأنّ تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواءا كانت نحو الدّاخل أو الخارج تشكّل حركة لرؤوس الأموال الدّولية الطّويلة المدى، إنّ الإستثمار المباشر يقّيد ضمن حساب العمليات الرّأسمالية (أو حساب رأس المال)، لكن لإصدار حكم على أثر الاستثمارات الأجنبية يستوجب دراسة شاملة لكل المتغّيرات التي تؤثر على ميزان المدفوعات للدّول النامية المضيفة (بما فيها حساب العمليات الجارية وحساب العمليات الرّأسمالية).

نشاط الشّركات الأجنبية في البلدان المضيفة ينعكس لا محالة على وضع ميزان المدفوعات بها من خلال التدّفقات السّلعية والخدمية والمالية المرتبطة بنشاط هذه الشّركات. فالمستثمر الأجنبي بقدر مساهمته في زّيادة الصّادرات من السّلع والخدمات يُمكن أن يرفع من حصّة الواردات منها ورغم قدرته على جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل إستثماره بالبلد المضيف يمكن أن يولّد تدفّقا عكسيا لرؤوس الأموال، لذلك فإنّ تقييما دقيقا لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على وضع ميزان المدفوعات يستدعي تحليل هذا الأثر على بنود الميزان ذات العلاقة المباشرة بحركة هذه الإستثمارات وهي الحساب الجاري (السّلع، الخدمات والتّحويلات) وحساب رأس المال.

الفرع الأول/الأثر على الحساب الجاري: يُمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثّر على الحساب الجاري من خلال القنوات التّالية:

أ- بالنّسبة للسّلع: يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يدّعم صادرات البلد المضيف وهذا بسبب جودة منتجات الشّركة، شهرة علامتها التّجارية، قدرتها على النّفاذ إلى الأسواق الدّولية وقدرتها على الإستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة بالبلد المضيف، وهو ما يؤثّر إيجاباً في المستقبل على تنافسية هذا القطاع بالبلد المضيف ويزيد من تدفّقات العملة الصّعبة إليه[1].

لقد قُدّرت مساهمة صادرات الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي صادرات في سنغافورة بـ60.6% سنة 1996، في ماليزيا بـ 51% عام 1994، في الصّين بـ36.1% عام 1997، في النمسا بـ24.7% عام 1996[2]، كما ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين بزيادة قيمة الصّادرات بنسبة 8.2% في المتوسّط في السّنة وزيادة حجم الصّادرات بنسبة 9.4% في السنة خلال الفترة (1992-1999).

الإستثمار الأجنبي المباشر بقدر مساهمته في زّيادة صادرات الدّول المضيفة، فإنّه قد يعتمد بشكل كلي أو جزئي على سلع وسيطية ورأسمالية ذات مصدر خارجي نتيجة عدم توفرها أو إرتفاع تكلفتها محليا، ممّا يزيد من حجم الواردات ويفقد الأثر الإيجابي للصّادرات على ميزان المدفوعات. وهذا ما أكّدته دراسة أُجريت على 18 مؤسسة من أكبر المؤسسات الأجنبية العاملة بقطاع الكهرباء والإلكترونيك في ماليزيا، حيث توصّل كل من ARIF وYOUNG إلى أنّ عناصر الإنتاج المستوردة من قبل هذه المؤسّسات يُمثّل حوالي 80% من

[1] OCDE, l'Investissement Direct Etranger au Service du Développement: Optimiser les Avantages, Minimiser les Couts, 2002, p101.

[2] UNCTAD, World Investment Report, Foreign Direct Investment and the challenge of Développement, Newyork, 1999, p410.

القيمة الإجمالية لعناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج، وهو ما يوضّح أن المكّون المحلي في القطاع ضعيف جدّاً .

لكن إذا توجّهت الشّركات الأجنبية إلى السّوق المحلية للحصول على عناصر الإنتاج اللاّزمة لعملياتها الإنتاجية فإنّ هذا يُحسّن من وضعيّة الميزان التّجاري خاصّة إذا زادت صادراتها. كما تهدف المؤسّسات الأجنبية إلى تلبية حاجيات السّوق المحلية بالبلد المضيف من سلعة معيّنة كانت تستوردها سابقا، مّما يُساهم في تخفيف إجمالي وارداتها وتوفير العملات الصّعبة والحدّ من خروجها والتأّثير إيجابا على ميزان المدفوعات شرط تقليل الإعتماد على مدخلات الإنتاج ذات المصدر الأجنبي. في هذا السّياق قُدرت مبيعات الشّركات الأجنبية المستثمرة سنة 2005 في كل من ألمانيا، اليابان، هونغ كونغ والهند بـ 805 و317.1 و266.8 و 41.2 مليار دولار على التّرتيب[1].

يرتبط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصّادرات والواردات وعلى الميزان التّجاري بدرجة إستخدام الشّركات الأجنبية لسّياستها التّسعيرية والمتمثّلة في أسعار التّحويل بينها وبين فروعها*. ففي حالة التّصدير من الفرع إلى المؤسّسة الأم يطّبق الفرع سعراً أقل من السّعر العالمي، أّما في حالة إستيراد الفرع لسلع وسيطية أو مواد أولية من المؤسّسة الأم، فإنّ السّعر المطّبق يكون أعلى بكثير من السّعر العالمي وهو ما يعني في المحصّلة تخفيض حجم الأرباح الخاضعة للضّريبة بالدّول المضيفة وخسارة هذه الأخيرة لمورد مهم كان يمكن إستخدامه لتعزيز حصيلة النّقد الأجنبي بهذه الدّول.

ب- بالنّسبة للخدمات وباقي التّحويلات: تحتاج الشّركات الأجنبية إلى الكثير من الخدمات المرافقة لأنشطتها الإنتاجية كالنّقل والتأّمين والخدمات المصرفية وخدمات الإشهار. لقد تحصل عليها الشّركات المستثمرة من داخل البلد المضيف أو من خارجه، فإن كان مصدر هذه الخدمات داخليا، فإنّ الأثر على ميزان الخدمات يكون معدوما لأّنها تتم بين مقيمين بحسب تعريف ميزان المدفوعات، أّما إذا تحصّلت الشّركات الأجنبية على الخدمات التي تحتاجها من مصدر خارجي فإنّ الأثر سيكون سلبيا.

الواقع أنّ تحويل الأرباح المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر ودفع فوائد القروض الأجنبية وثمن إستخدام براءات الإختراع ومقابل المعونة الفنية وتحويلات مرتبات العاملين الأجانب إلى الخارج، سينعكس سلًبا على ميزان الخدمات والتّحويلات[2]. سيزداد الأمر سوءًا في حالة ضعف مهارات وخبرات العمالة في الدّول المضيفة الأمر الذي لا يسمح بإشراكها في المشاريع الأجنبية ويؤدي إلى إرتفاع نفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية، ما يعني إمتصاص قسم كبير من الدّخل الوطني الذي كان سيتحّول إلى إدّخار في البلد المضيف.

الفرع الثاني/أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال: يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال للدّول المضيفة بقيمة التدّفقات الواردة إليها منه، وبمدى قدرتها على الحفاظ عليها

[1] UNCTAD, World Investment Report, 2008, p283.

*يُقصد بأسعار التّحويل أسعار السّلع والخدمات (المباعة أو المشتراة) المحوّلة أو المتبادلة بين فروع الشركة الواحدة أو بين المركز الرئيسي وأحد الفروع، وينطبق هذا التّعريف أيضا على المواد الخام والسّلع نصف المصنّعة والقروض ومقابل إستخدام العلامات التّجارية وبراءة الإختراع وغيرها.

[2] هناء عبد الغفّار، الإستثمار الأجنبي المباشر والتّجارة الدّولية (الصّين نموذجا)، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص285-286.

موجبة ومتزايدة، بإستقطاب تدفّقات جديدة أو بنجاحها في إقناع المستثمرين الأجانب بإعادة إستثمار الأرباح النّاجمة عن الإستثمارات السابقة، هذا من شأنه تدعيم رصيد حساب رأس المال فيها، وتشير البيانات خلال الفترة (1995-2004) إلى أنّ أغلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي عبارة عن إستثمارات جديدة بين (58 و 70%) والباقي عبارة عن قروض بين الفروع، أو أرباح أُعيد إستثمارها وقد سجّلت هذه الأخيرة نسبة وسطية ضعيفة قُدرت بـ 22.2% خلال الفترة نفسها، ممّا يؤكّد مرّة أخرى أنّأغلب الأرباح المحقّقة في الدّول المضيفة يتم تحويلها إلى الخارج (الأرباح إذا أُعيد إستثمارها تُعّد إستثماراً مباشراً جديدا يدعّم رصيد حساب رأس المال، أمّا إذا تّم تحويلها إلى الخارج فإنّها تمارس أثرا سلبّيا على حساب الخدمات والمداخيل).

لا شكّ في أنّ الظّروف التي تميّز الدّول المضيفة ممثلّة بمدى وجود لمناطق الحرّة، والسّياسة الضّريبية والجمركية، ومعدّلات التّضخم.....إلخ، إذ في حال عدم فعّالية متطلبات الإستثمار المختلفة فإنّ ذلك سيؤدّي إلى خروج الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التأّثير سلبا في حساب رأس المال، هذه البيئة قد لا تشجّع على إعادة إستثمار الأرباح وبالتّالي تحويلها للخارج، ممّا ينعكس سلبا على حساب الخدمات والمداخيل[1].

يبدو جلّيا أّنه ما عدا بعض الدّول النامية التي إستطاعت التفّاعل إيجابيا مع إستراتيجيات الشّركات الأجنبية وتحقّق منافع إقتصادية مهّمة من وراء نشاطها وتحسّن من وضع ميزان مدفوعاتها، فإنّ أغلب البلدان النامية الأخرى تعّرضت لإستنزاف مقصود لفائضها الإقتصادي وعوض أن يكون الاستثمار الأجنبي مصدراً لعملية التّراكم الرّأسمالي الدّاخلي كان منبعاً لتدفّق عكسي خارجي.

المبحث الرابّع: النّصيب القطاعي والتوّجه الجغرافي على الصّعيد العالمي

تعرف التدّفقات العالمية للإستثمارات الأجنبية المباشرة تغّيرات كبيرة، خاصة مع تحوّل الكثير من إقتصاديات الدّول من إقتصاديات مخطّطة إلى إقتصاديات تعتمد أساساً على قوى السّوق، كما أنّ تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدّول النامية في العقود الأخيرة قلّل من اللّجوء إلى الإقتراض الخارجي من جهة وتشجيع إستخدام مصادر التمّويل الخارجية الأخرى، منها الاستثمار الأجنبي المباشر وبالأخص مع مطلع سنة 1982 أين برزت أزمة المديونية، حين أعلنت آنذاك الحكومة المكسيكية أهم دائنيها لعدم قدرتها على الوفاء بمستحقاتها، وبعد بضع شهور واجهت جلّ البلدان الشبه المصّنعة أو النامية التي إقترضت مبالغ ضخمة خلال الفترة السّابقة صعوبات كبيرة.

كما شهدت مرحلة التسّعينات من القرن الماضي تغّيرات ضخمة في منظومة الإقتصاد العالمي، ولقد لعبت الشّركات متعددة الجنسيات دوراً حاسماً في خلق وتشكيل تلك التغّيرات، سيطرت بل عمّت مبادئ الرأسمالية على الإستراتجيات الإقتصادية الجديدة، خاصة بعد إنهيار الإتحاد السّوفياتي والعامل الآخر الذي عزّز من هذا التوّجه يتمثّل في إنفتاح الإقتصاد العالمي، هذه التغّيرات أعطت للإستثمار الأجنبي المباشر أبعادًا جديدة تستوجب التوّقف والدّراسة، فالمتتّبع لتحرّكات الإستثمار الأجنبي المباشر يستكشف بأنّ هناك إختلالاً في كيفية توزيع تدفقاته قطاعّيا وجغرافّيا على الصّعيد العالمي.

[1] شلغوم عميروش، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات (حالة الجزائر)، مجلة المستقبل العربي، دون ذكر السنة ، ص ص71-72.

المطلب الأول: تطوّر تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي

إنخفضت خلال سنة 2003 للعام الثالث على التوّالي التدّفقات العالمية الدّاخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 560مليار دولار، ومرّة أخرى كان مردّ ذلك إلى حدوث نإخفاض في تدفّقات هذا النّوع من الإستثمار إلى البلدان المتقدّمة، إذ بلغت هذه التدّفقات 367 مليار دولار، أي كانت أدنى من مثيلتها في عام 2002 بنسبة 25%، وعلى نطاق العالم شهد 111بلداً إرتفاعاً في هذه التدّفقات، وشهد 82بلداً هبوطاً فيها، أمّا الإنخفاض في تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة بنسبة 53% إلى 30 مليار دولار وهو أدنى مستوى له في السّنوات الـ 12 الماضية فكان حادّاً بصورة بارزة [1].

عادت مجدّداً التدّفقات العالمية إلى الإرتفاع نوعاً ما سنة 2004 وذلك بعد ثلاثة سنوات متتابعة من الإنخفاض على المستوى العالمي، حيث إرتفعت الإستثمارات الأجنبية الوافدة إلى 648 مليار دولار سنة 2004، وذلك بنسبة إرتفاع قُدّرت بـ 02% مقارنة بسنة 2003، كما قفزت التدّفقات بنسبة 40% في البلدان النامية لتبلغ 233 مليار دولار، في حين سجّلت البلدان المتقدّمة إنخفاضاً بنسبة 14%، وبالتالي إستقرت حصّة البلدان النامية فيما يخص الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الوافدة عند 36% وذلك بمستوى قّياسي لم تعرفه منذ 1997، كما إحتفظت الولايات المتّحدة الأمريكية بالمركز الأوّل من حيث إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر متبوعة بالمملكة المتحدة والصّين.

أمّا سنة 2005 فشهدت تدفّقات معتبرة وذلك بنسبة نمو قُدّرت بـ 29% أي ما يعادل 916 مليار دولار، حيث يفسّر هذا الإرتفاع في حجم التدّفّقات بتضاعف عمليات الإندماج والتملّك على المستوى الدّولي.
شهدت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدّاخل على الصّعيد العالمي إرتفاعاً نسبّيا شديدا للسّنة الثالثة على التوّالي بلغت نسبته 38% خلال سنة 2006، فبلغ حجمها 1306 مليار دولار. هذا المبلغ قارب الرّقم القّياسي البالغ 1411 مليار دولار الذي سُجّل سنة 2000، ويعكس وجود أداء إقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم، وحدث نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006 في فئات الإقتصاد الثّلاث كلّها وهي إقتصاديات البلدان متقدّمة النمو، إقتصاديات البلدان النامية والإقتصاديات الإنتقالية.

من محرّكات الإرتفاع في التدّفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تزايد أرباح الشّركات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه ذلك من إرتفاع في أسعار الأسهم، ما أدّى إلى زيادة في قيمة عمليات الإندماج والشّراء عبر الحدود، لقدظلّت عمليات الإندماج والشّراء تمثّ حصة كبيرة من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر، لكن الإستثمار في التأّسيس زاد أيضا لا سيما في إقتصاديات البلدان النّامية وفي الإقتصاديات الإنتقالية. ونتيجة لإرتفاع أرباح الشّركات أصبحت الحصائل المعاد إستثمارها عنصراً هاماً من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الدّاخل، فمثّلت 30% تقريباً من إجمالي التدّفقات الدّاخلة على الصّعيد العالمي في عام 2006 وقرابة 50% من تلك التدّفقات في البلدان النّامية وحدها[2].

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، إستعراض عام (التحوّل نحو الخدمات)، نيويورك وجنيف، 2004، ص01.

[2] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، إستعراض عام (الشّركات عبر الوطنية والصّناعات الإستخراجية والتنّمية)، نيويورك وجنيف، 2007، ص01.

بدأت التدّفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر في الهبوط إلى أدنى مستوى لها والإستقرار عند هذا المستوى في النّصف الأخير من سنة 2009، وتلا ذلك إنتعاش متواضع في النصف الأول من عام 2010، مّما أطلق قدراً من التفاؤل الحذر فيما يتعلق بتوقّعات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأجل القصير، والإنتعاش الذي وقع عام 2010 للاستثمار الأجنبي المباشر حدث في أعقاب حدوث إنخفاض شديد في تدفقات هذا الإستثمار على نطاق العالم في عام 2009، فبعد أن إنخفضت التدّفقات العالمية من هذا الإستثمار المتّجه إلى الدّاخل بنسبة 16% في عام 2008، فإنّها شهدت إنخفاضا آخرا بنسبة 37% لتهبط إلى 1.114 تريليون دولار، بينما إنخفضت التدّفقات المتجهة إلى الخارج بنحو 43% إلى 1.101 تريليون دولار[1].

إرتفعت التدّفقات الدّاخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم إرتفاعاً متواضعاً بنسبة 05% لتصل إلى 1.24 تريليون دولار في سنة 2010، في حين أنّ النّاتج الصّناعي العالمي والتّجارة العالمية قد عادا بالفعل إلى مستوياتهما القائمة قبل الأزمة الإقتصادية العالمية التي ضربت بأطنابها سنة 2008 تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 ظلّت أدنى بنحو 15% من مستواها القائم قبل الأزمة، وأدنى بنسبة 38% تقريبا من الذّروة التي كانت قد بلغتها في سنة 2007.

زادت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 16% عام 2011 لتتجاوز مستوى ما قبل الأزمة في الفترة من 2005 وحتى 2007 لأّول مرة، ذلك بالّرغم من الأثار المستمرة للأزمة الإقتصادية والمالية العالمية في عام (2008-2009)، ولأزمات الّديون السّيادية المستمرة. هذه الّزيادة حدثت أمام خلفية من الأرباح المرتفعة للشّركات عبر الوطنية والنمو الإقتصادي العالي نسبيا في البلدان النامية[2].

إنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 18% إلى مبلغ 1.35 تريليون دولار في عام 2012، وكان هذا الإنخفاض الحادّ في تناقض صارخ مع سائر المؤشّرات الإقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتّجارة الدّولية والعمالة التي سجّلت جميعها معدّلات نمو ايجابية على الصّعيد العالمي. دفعت هشاشة الإقتصاد وحالة عدم اليقين إلى تلف السّياسات العامة لعدد من الإقتصاديّات الرئيسية بالمستثمرين إلى توخّي الحذر، العديد من الشّركات عبر الوطنية أعادت توظيف إستثماراتها في الخارج، بوسائل منها إعادة هيكلة الأصول وتصفية الإستثمارات ونقل الأصول. هكذا فإنّ الطريق إلى إنتعاش الإستثمار الأجنبي المباشر تكشف وعورتها وتبّين أنّ الإنتعاش قد يستغرق وقتاً أطول مّما كان متوقّعا.

في عام 2013 إستعادت تفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إتّجاهها التّصاعدي وإرتفعت التدّفقات العالمية بنسبة 09% لتبلغ 1.45 تريليون دولار في عام 2013، وإزدادت هذه التدّفقات في المجموعات الإقتصادية الرئيسّية كافة، المتقدّمة منها، النامية والإنتقالية وإرتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 09% ليبلغ 25.5 تريليون دولار[3].

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (الإستثمار في اقتصاد منخفض الكربون)، نيويورك وجنيف، 2010، ص01.

[2] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (نحو جيل جديد من سياسات الإستثمار)، نيويورك وجنيف، 2012، ص01.

[3] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (الإستثمار في خدمة التنمية المستدامة)، نيويورك وجنيف، 2014، ص01.

في حركة غير متوقّعة تراجعت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16% في عام 2014، إلى 1.23 تريليون دولار وذلك كنتيجة لتواصل هشاشة الإقتصاد العالمي، إضافة إلى تصفية بعض الإستثمارات وحالة القلق وعدم اليقين المسيطرة على قرار المستثمرين بسبب تنامي المخاطر الجيوسياسية. في حين إستقرت أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدّول العالم عند 26 تريليون دولار بنهاية العام[1].

الشّكل رقم (02-02): التدّفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة خلال الفترة (1995-2014) وتوقعات الفترة (2014-2016). الوحدة: مليار دولار

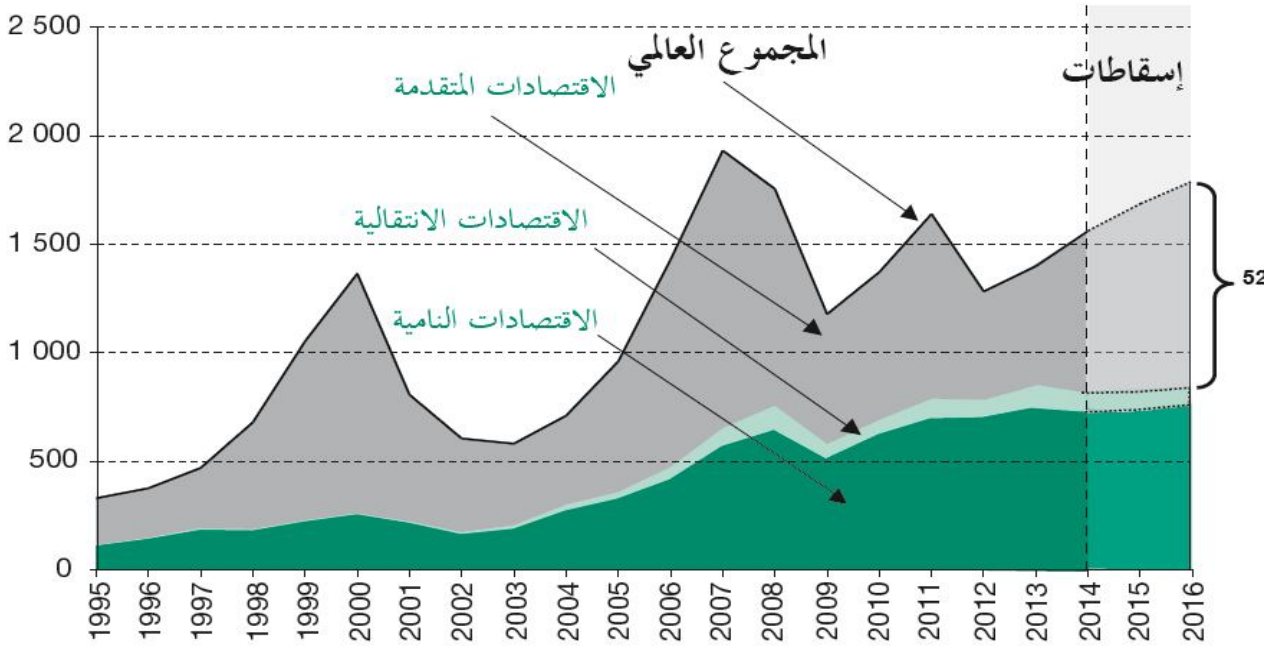

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي (عرض عام)، 2014، ص02.

المطلب الثاني: مصادر تدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

مع التّطورات الحاصلةعلى مستوى تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت الآن تتّجه إنعكاساتها بين مختلف دول العالم، من صناعية متقدّمة، نامية أو إنتقالية، وسنرى فيما يلي من هو أهم ممثل للتدّفقات الخارجة للإستثمارات الأجنبية المباشرة .

الفرع الأول/ الدول المتقدّمة كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر

تُعتبر البلدان الصّناعية المتقدّمة المصدر الرئيسي للتدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إرتفعت مساهمة هذه الدّول من 87.2% في المتوسط من إجمالي التدّفقات العالمية الخارجة خلال الفترة (1990-1995) إلى ما يزيد عن 92.5% في المتوسط خلال الفترة (1993-2003).

هذا وشكّلت دول الإتّحاد الأوربي أكبر مصدر لهذه الإستثمارات على مستوى العالم، فقد إرتفعت مساهمتها من 46.3% في المتوسّط خلال الفترة (1990-1995) إلى 70.2% عام 2000[2]، إلاّ أنّها نلخفضت تدفّقاتها

[1] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2015، ص12.

[2] محمد صفوت قابل، نظرّيات وسّياسات التنمية الإقتصادية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2008، ص191.

الخارجية إبتداءاً من هذه السنة، لتصل خلال سنة 2004 إلى 280 مليار دولار أي بمعدّل 25% وهو أكبر إنخفاض[1].

في سنة 2004 تراجع الإتحاد الأوربي وإحتلت الولايات المتحدة الأمريكية الصّدارة بنسبة 26.7% في المتوسط، ثم تأتي في المرتبة الثانية بلجيكا ولكسمبورغ بنسبة 10.3%، وتليها بريطانيا بنسبة 09.9%، ثم تأتي كل من هولندا وألمانيا واليابان بنسبة 05%، 3.4%، 2.7%على التّرتيب[2].

لكن في سنة 2005 إرتفع الإستثمار الصّادر وبلغ 779 مليار دولار، فكانت التدّفقات الصّادرة من هولندا تقدر بـ 119 مليار دولار، تليها فرنسا وبريطانيا، ممّا أرجع لدول الإتّحاد الأوربي تقدّمها. أمّا خلال سنة 2006فقد ظلّت الشّركات متعددة الجنسيات التابعة للدّول المتقدمة في طليعة مصادر الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث مثّلت 84% من التدّفقات الخارجة عالميا، فيما إستعادت الولايات المتحدة الأمريكية الصّدارة في الإستثمار الصّادر، جاء نحو نصف التدّفقات الخارجة العالمية من دول الإتحاد الأوربي.

خلال سنة 2007، لقد حافظت الدّول المتقدّمة على مركزها كأكبر مصدر للإستثمارات الأجنبية في العالم، فقد إرتفعت تدفّقات الإستثمارات الخارجة منها لتصل إلى مستوى قّياسي قدره 1.292 مليار دولار، ووراء هذه الإستثمارات على التّرتيب الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا وإسبانيا بنسبة 64%.

إختلف الأمر مع ظهور الأزمة المالية العالمية خلال 2008 حيث شهدت الإستثمارات الأجنبية العالمية إنخفاضاً واضحاً، من جراءه فقدت المملكة المتحدة مركزها في الدّول المصدّرة للإستثمارات الأجنبية أمام دول الإتحاد الأوربي، أمّا اليابان فقد حافظت على مركزها، وقدّر هذا الإنخفاض بـ 17% ليصل إلى 1.541 مليار دولار، كما وصل هذا الإنخفاض إلى الثّلاثي الأول لسنة 2009 وقدّر بـ 39%، حسب الأونكتاد فإنّ معطيات تدفّقات الإستثمار في هذا الثّلاثي تظهر بوضوح الإنهيار الشّديد للإستثمارات، فقد تراجعت تدفّقات الإستثمار الصّادر بنسبة 57% في هذا الثّلاثي حسب معطيات 47 دولة، التي تمثّل تدفّقاتها الصّادرة 60% من التدّفقات الصّادرة عالميا، وأغلب هذه الدّول (37 من أصل 47 دولة) هي من الدّول المستثمرة الكبرى مثل، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليابان[3].

مع نهاية سنة 2009 واصلت التدّفقات الصّادرة من الدّول المتقدّمة في الإنخفاض لتبلغ 850 مليون دولار، من ثم إتعشت نوعاً ما سنة 2010 لتصل إلى 980 مليون دولارما يُ مثل نسبة 70% من إجمالي التدّفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر، ثم 1.230 مليار دولار سنة 2011 بزيادة قدرها 25% في ظرف سنة واحدة بقيادة الإتحاد الأوربي، أمريكا الشّمالية واليابان.

---

[1] محمد يعقوبي وتوفيق تمار، أثار العولمة المالية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة (حالة الدول العربية)، مداخلة مقّدمة في الملتقى الدّولي حول سّياسات التمويل وأثرها على المؤّسسات الجزائرية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 22/21 نوفمبر 2006، ص04.

[2] فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية (الواقع والتحّديات)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص77.

[3] UNCTAD, les flux mondiaux d'ide en recul de moitie au premier trimestre de 2009, communiqué de presse, le 24 juin 2009, p02.

الأمر الذي لم يدم في السّنة الموالية فقد تراجعت التدّفقات الصّادرة من الدّول المتقدّمة بنسبة 23% سنة 2013 بما يقدر 909 مليون دولار، تضرّرت من هذا التراجع كل من الإتحّاد الأوربي وأمريكا الشّمالية على عكس اليابان التي حافظت على مركزها كثاني أكبر مستثمر في العالم[1].

الفرع الثاني/الدّول النّامية كمصدر لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لطالما كانت الدّول النامية من أضعف مصادر الإستثمارات الأجنبية، خاصة بالمقارنة مع الدّول الصّناعية المتقدّمة، إلاّ أنّتدفّقات هذه الدّول شهدت تحسّنا ملحوظا. فبعد أن كانت تمثل نسبة 04% من إجمالي التدّفقات الصّادرة عالميا سنة 1990، إرتفعت خلال الفترة (1990-1995) إلى 12.6% ومن ثّم إلى 15.8% سنة 1997، إلاّ أنّها عادت وإنخفضت خلال الفترة (1998-2003) لتصل إلى 6.1% لترتفع مجدّدا سنة 2004 بنسبة 17% أي ما يعادل 133 مليار دولار من الإستثمارات في العالم. ومن ثم في سنة 2005 على التوّالي، فقد سجّل إرتفاع شديد في الإستثمار الصّادر من الدّول النامية تقودها هونغ كونغ (الصّين) بمبلغ 33 مليار دولار[2].

عموماً فإنّ مصادر الإستثمارات الصّادرة من الدّول النامية هي في معظمها من هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان، المكسيك، البرازيل، الإمارات العربية المتحدة والسّعودية. الملاحظ أنّه إستمر إرتفاع الإستثمار الصّادر من الدّول النّامية إلى سنة 2006 وبلغ 193 مليار دولار ما يمثّل 16% من التدّفقات الخارجة على الصّعيد العالمي، كما إستمرت هونغ كونغ في الصّدارة ويليها الإتحاد الروسي.

في سنة 2007حقّقت الدّول النامية رقما قّياسيا معتبرالتدفّقات الإستثمارات الأجنبية الصّادرة منها، فبلغت 253 مليار دولار، هذا يرجع أساساً إلى التوّسع الخارجي للشّركات متعدّدة الجنسيات الآسيوية، إضافة إلى الإتحّاد الرّوسي، قد بلغت تدفّقات الإستثمار الخارجة من جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا 150 مليار دولار، أّما منطقة غرب آسيا فإرتفعت فيها تدفّقات الإستثمار الخارج للسّنة الرابعة على التوّالي لتصل إلى 44 مليار دولار بما يعادل ستّة أضعاف مستواها في سنة 2004، شكّلت التدّفقات الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، السّعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عمان) ما يعادل 94% من تلك التدّفقات الخارجة بقيمتها الإجمالية.

أّما التدّفقات الخارجة من أمريكا اللاّتينية والبحر الكاريبي، لقد إنخفضت في هذه السنة (2007) بنسبة 17% لتصل إلى 52 مليار دولار، أّما دول جنوب شرق أوربا ورابطة الدول المستقلّة (الدول الإنتقالية) فقد وصلت فيها تدفقات الإستثمار الخارجة إلى مستويات عالية لم يسبق لها مثيل، فبلغت 51 مليار دولار، وبلغت في الإتحاد الرّوسي 46 مليار دولار. وفي سنة 2008 واصلت التدفّقات الصّادرة من الدّول النامية إرتفاعها فبلغت 293 مليار دولار، وبالّنسبة للصّين فقد ساهمت في دفع هذه التدفّقات بـ 186 مليار دولار.

---

[1] CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, New York et Genève, 2013, p06.

[2] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، إستعراض عام (الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الإقتصاديات النامية والإنتقالية)، نيويورك وجنيف، 2006، ص03.

لقد أظهرت بيانات تقرير الإستثمار لسنة 2010 للأونكتاد أنّ إنخفاض التدّفقات الصّادرة للإستثمار من الدّول النامية منخفضة جدّا فقد تقلّصت بنسبة 21% سنة 2009.

سنة 2010 كانت متفائلة فقد بلغ نصيبها من التدّفقات الصّادرة عالميا 29%، في نفس السّنة ستة من هذه الإقتصاديات تندرج ضمن أعلى 20 إقتصاد مستثمر،قُدّرت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصّادرة منها بـ 328 مليار دولار من إجمالي 1.323 مليار دولار عالميا[1].

لقد تواصل هذا التقّدم ولكن بشكل طفيف ليصل إلى 383 مليار دولار سنة 2011 و426 مليار دولار سنة 2013 بحصة قدرها 31% من المجموع العالمي، ورغم الإنحسار العالمي فقد ظلّت الدّول الآسياوية تمثّل أكبر مصدر للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث عادلت حصتها ثلاثة أرباع (3/4) مجموع التدّفقات من الدّول النامية، وزادت تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصّادرة عن إفريقيا بثلاثة أمثالها.

الفرع الثالث/دول الإقتصاديات الإنتقالية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر

بالرّغم من ضآلة حصّتها إلاّ أنّ قيمة التدّفقات الصّادرة من دول هذه الإقتصادات الإنتقالية تضاعفت بأكثر من عشرين مرّة خلال الفترة (2000- 2013)، فقد إرتفعت قيمتها من 3.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 73.1 مليار دولار في سنة 2013 مسجّلة حصة 4.3% عالميا.يُمكن تفسير هذه الوتيرة المتسارعة بعمليات الخصخصة التي شهدتها هذه الدّول، تعُتبر روسيا أهم مصدر لهذه التدّفقات ضمن هذه المجموعة من الدّول بقيمة 67.3 مليار دولار سنة 2013 وبنسبة متوسطة بحوالي 3.8% من إجمالي التدفّقات الصّادرة عالميا خلال الفترة (2009-2012).

إنطلاقا ممّا سبق يتّضح بأن الدّول المتقّمة سيطرت على معظم التدّفقات الصّادرة عالميا، أّما بالنسبة للتدّفقات الواردة فيظهر التطّور الواضح لحصّة الدّول النامية، والتي إستقطبت إلى جانب إقتصاديات الدّول الإنتقالية أكثر من نصف قيمة التدّفقات الواردة عالميا خلال سنة 2013.

المطلب الثالث: النّصيب القطاعي في الدّول المتقدمة، النّامية والإنتقالية

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فإنّتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تتصّب أساساً في قطاع الخدمات في كل مناطق العالم، فخلال سنوات السّبعينيات كان هذا القطاع يُ مثّل فقط ربع مخزون العالم من هذه التدّفقات، أّما خلال التسّعينيات أصبح هذا القطاع يحتل مكانة أساسية في الإستثمارات الأجنبية، فحسب التقّارير الصّادرة عن الأونكتاد وخلال الفترة (1970- 2002) إنتقلت حصّة قطاع الخدمات في المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي من 29% إلى 90% على التّرتيب.

التّوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر قد تطّور عبر الزمن، حيث كانت الشّركات متعدّدة الجنسيات متمركزة أساساً في قطاع التصّنيع خلال سنوات السّبعينيات، كان هذا القطاع يملك نسبة 45% من مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر، إبتداءا من سنة 1980 أصبح قطاع الخدمات يستحوذ على النّصيب الأكبر مقارنة ببقية القطاعات الأخرى.

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، نيويورك وجنيف، 2011، ص04.

خلال الفترة (1988-1997) إنخفضت حصّة القطاع الأّولي (الزراعة والتّعدين)من تدفّقات الأستثمار الأجنبي الدّاخلة إلى النّصف في كل من البلدان المتقدّمة والنامية، كانت حصّة قطاع الخدمات من التدفّقات الداخلة ترتفع في كل من البلدان المتقدّمة والنامية أيضاً، أّما حصّة قطاع التّصنيع بقيت مستقّرة والذي كان يمثّل القطاع الوحيد المهم في البلدان النّامية.

على مدار السّنتين (2001-2002)تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من التّصنيع والخدمات إنخفضت وكانت الخدمات المالية، النّقل، الإتّصالات الأكثر تأثرّا، بينما التدّفقات لباقي الصّناعات بقيت مرتفعة وبالأخص الصّناعات المنجمّية والبترول.

في سنة 2003 إستحوذ القطاع الأّولي (الزراعة والتّعدين) على ما نسبته 2.5% من إجمالي التدّفقات فقط، في حين بلغت حصة القطاع الثاني (التّصنيع) حوالي 31.2% والقطاع الثّالث (الخدمات) حوالي 66.3% وضمن القطاع الثاني كانت قطاعات مثل النشر الإعلامي والصّناعات الكهربائية، الفحم والبترول والوقود النووي الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر وبالمثل في القطاع الثّالث، فقد إستأثرت قطاعات النّقل، الإتّصالات والخدمات المالية بالحصّة الأكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر[1].

خلال عام 2004 ظل الإستثمار الدّولي في الخدمات وخاصة الخدمات المالية ينمو بصفة متزايدة، فكان مسؤولا عن جل المجموع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغ نصيب قطاع الخدمات 63% من مجموع قيمة عمليات الدّمج والفّك للشّركات عبر الحدود.

بقّي قطاع الخدمات هو المسيطر على الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة فيما يتعلق بالخدمات المالية والإتّصالات والعقارات، إستحواذ قطاع الخدمات على مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالجديد، لكن الجديد هو إنخفاض حصّة قطاع التّصنيع من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (انخفاض بنسبة 04% من عمليات التّملك وإندماج الشّركات عبر الحدود)، كذلك كان هناك إرتفاع في الإستثمار في القطاع الأّولي (قطاع الصّناعات البترولية).

لقد إستمرت سيطرة قطاع الخدمات على مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي، في حين أّنه كان 49% في عام 1990، قطاع التّصنيع جاء في المرتبة الثانية حيث إنتقلت حصّته من 41% عام 1990 إلى 30% عام 2005، في حين أّن القطاع الأّولي أصبحت حصّته أقل من 10%، حصّة الصّناعات الإستخراجية قد إرتفعت قليلاً ما بين 2000 و2005 هذا الإرتفاع يعود إلى الإستثمارات الجديدة في التّنقيب والتعدين[2].

الُملاحظ خلال الفترة (2008-2009) وبسبب الأزمة الإقتصادية والمالية إنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على إمتداد جميع القطاعات الثّلاثة القطاع الأّولي، قطاع التّصنيع وقطاع الخدمات، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصّناعات التي إتسمت في بادئ الأمر بالقدرة على التكّيف مع الأزمة، بما في ذلك الصّناعة الصّيدلانية وصناعة الأغذية قد تضّررت هي الأخرى خلال سنة 2009، كانت هناك بعض

[1] حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد32، 2004، ص ص07-08.

[2] Rapport sur l'investissement dans le monde, société transnationales, industries extractives et développement, conférence des nations unies sur le commerce et développement, 2007, p14.

الصّناعات القليلة فقط التي إجتذبت مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009 مقارنة مع عام 2008 ألا وهي صناعة توزيع الكهرباء، الغاز فضلا عن صناعة المعدّات الإلكترونية والإتّصالات، على وجه الإجمال فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصّناعة التحويلية كان هو الأشدّ تأثرّا وهو ما إنعكس في حدوث إنخفاض بنسبة 77% في عمليات الإندماج والتّملك عبر الحدود مقارنة بعام 2008، إنّ التقّلص في هذه العمليات في القطاع الأّولي وقطاع الخدمات كان أقل حدّة، إذ كان 47% و57% على التوّالي، لكن هناك بعض الأنشطة في هاذين القطاعين قد تأثرّت أيضا تأثرّا حادّا وقد تمثّل ذلك بصورة خاصة في إنهيار قيمة الإندماج والتّملك في الخدمات المالية بنسبة 88%[1].

ظلّت الصّناعات الكيميائية (بما في ذلك المواد الصّيدلانية) تتمتع بالقدرة على التكّييف أثناء الأزمة، بينما إنتعشت في عام 2010 صناعات مثل الأغذية، المشروبات، المنسوجات والملابس، صناعة السّيارات، وإنخفض في سنة 2010 الاستثمار الأجنبي المباشر في الصّناعات الإستخراجية (التي لم تعُاني أثناء الأزمة).

يُ ظهر الجدول رقم (02-02) التوّزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، حيث يتضّح مدى التركيز في تلإجاه تدفّ قات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإتجاه قطاع الخدمات، الأمر الذي يفسّر إرتفاع الأرباح الذي تدره هذه الإستثمارات بالمقارنة بما عليه الحال في القطاع السّلعي.

إنّ التغّيرات في التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد أفضت إلى تغّيرات كبيرة في رصيد هذه الإستثمارات، حيث تكشف بيانات الجدول ما يلي[2]:

- على المستوى العالمي، إرتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات من 49% إلى 63% خلال الفترة (1990-2009)، إنخفض في قطاع الصّناعات التحويلية من 42% إلى 28%، كما إنخفض في إنتاج القطاع الأّولي (الزّراعة، الصّناعات الإستخراجية) من 09% إلى 07%.

- أّما على مستوى كل من البلدان المتقّدمة والدّول النامية، فقد أخذ التوّزيع القطاعي لرصيد تلك الإستثمارات نفس الإتجاه العالمي، فعلى مستوى البلدان المتقّدمة إرتفع ذلك الرّصيد في قطاع الخدمات من 49% إلى 62% خلال الفترة (1990-2009)، وإنخفض في قطاع الصّناعات التحويلية من 41% إلى 28%، وفي قطاع الإنتاج الأّولي من 10% إلى 07%. أّما على مستوى البلدان النامية، فقد إرتفع رصيد قطاع الخدمات من 47% إلى 65%، إنخفض في قطاع الصّناعات التّحويلية من 46% إلى 25%، إرتفع في قطاع الإنتاج الأّولي من 07% إلى 08%. على مستوى دول وسط وشرق أوربا، فقد إنخفض رصيد الإستثمار في قطاع الخدمات من 58% في سنة 2002 إلى 56% سنة 2009، وقطاع الصّناعات التّحويلية من 39% إلى 25%، في حين تضاعف رصيد قطاع الإنتاج الأّولي من 09% إلى 18%.

---

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، نيويورك وجنيف، 2010، ص22.

[2] حمودي بن عباس، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية (دراسة حالة الصّين)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص53.

الجدول رقم (02-02): التوّزيع القطاعي لرصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم

/	قطاع الخدمات			قطاع الصّناعات التحويلية			القطاع الأّولي		
	1990	2002	2009	1990	2002	2009	1990	2002	2009
العالـم	49	60	63	42	34	28	09	06	07
الدّول المتقدّمة	49	62	62	41	32	28	10	06	07
الدّول النامية	47	55	65	46	38	25	07	07	08
دول وسط وشرق أوربا	-	58	56	-	39	25	-	09	18

Source: the years (1999-2000):UNCTAD (2004), world Investment report, figure 01.18, p30. And the year 2009 from : UNCTAD, Annex tables, available at: http//archive.unctad.org/sections/dite_dir/docs/WIR11_web%20 tab%2024.pdf, last visited 26/04/2014.

المطلب الرابع: التوّجه الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي

إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان المتقدّمة في عام 2002 للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 460 مليار دولار بعد أن كانت تبلغ 590 مليار دولار علم 2001، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وحدهما متسببتين على ما يقارب 54% من الإنخفاض المسجّل في كافة البلدان التي تقلّصت التدّفقات الواردة إليها في عام 2002. بيد أنّ التدّهور كان واسع النّطاق إذ شمل 16بلداً من مجموع قدره 26 بلداً.لكن على الرّغم من هذا الإخفاض بقيت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان المتقدّمة في عام 2002 أعلى من متوسط معدّلاتها للفترة (1996-1999)[1].

الإخفاض في تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتّحدة الأمريكية بنسبة 53%، إلى 30 مليار دولار كان حادّا بصورة بارزة، تراجعت أيضاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوربا الوسطى والشّرقية من 31 مليار دولار إلى 21 مليار دولار. وكانت البلدان النّامية كمجموعة هي وحدها التي شهدت إنتعاشاً، إذ إرتفعت التدّفقات الدّاخلة إليها بنسبة 09% إلى 172 مليار دولار على وجه الإجمال، لكن في هذه المجموعة كانت الصّورة مختلطة فقد شهدت إفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي زّيادة في هذه التدّفقات، في حين أن أمريكا اللاتّينية والكاريبي قد شهدت هبوطا مستمراً ، كما أن مجموعة أقل البلدان نمواً وعددها 50 بلدا قد إستمرت في تلّقي قدر ضئيل من الإستثمار الأجنبي المباشر (07 مليارات دولارات)[2].

تحت أثر الإرتفاع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بإتجاه البلدان النامية رجعت التدّفقات العالمية إلى الإرتفاع نوعاً ما سنة 2004 وذلك بعد ثلاثة سنوات متتالية من الإنخفاض على المستوى العالمي، قفزت

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، سّياسات الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية، نيويورك وجنيف، 2003، ص ص01-02.

[2] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، إستعراض عام (التّحول نحو الخدمات)، نيويورك وجنيف، 2004، ص01.

التدّفقات بنسبة 40% في البلدان النامية لتبلغ 233 مليار دولار، في حين سجّلت البلدان المتقدّمة إنخفاضاً بنسبة 14%، وبالتالّي إستقرت حصّة البلدان النامية فيما يخص الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية (الوافدة) عند 36% وذلك بمستوى قّياسي لم تعرفه منذ 1997، كما إحتفظت الولايات المتّحدة الأمريكية بالمركز الأّول من حيث إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أّما سنة 2005شهدت تدفّقات معتبرة وذلك بنسبة نمو قّدرت بـ 29% أي ما يعادل 916 مليار دولار بينما لم تتجاوز هذه النسبة 27% سنة 2004حيث يُفسّر هذا الإرتفاع في حجم التدّفقات بتضاعف عمليات الإندماج والتملّك على المستوى الدّولي ولا سيما في البلدان المتقدّمة، كما يُفسّر أيضاً بالدّيناميكية التي باتت تعرفها بعض البلدان النّامية في إقتصادياتها وفي الإقتصادّيات الإنتقالية[1].

زادت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدّاخلة إلى البلدان المتقّدمة النمو بنسبة 45% سنة 2006، وهي نسبة تتجاوز كثيرا النّسبة التي سُجّلت في السّنتين السّابقتين إذ بلغ حجم هذه التدّفقات 875 مليار دولار، أحرزت التدّفقات إلى البلدان النامية والإقتصاديات الإنتقالية أعلى مستويات لها على الإطلاق، فبلغ حجمها في الأولى 379 مليار دولار (أي زادت بنسبة 121% عّما كانت عليه في سنة 2005)، وفي الثّانية 69 مليار دولار (أي زادت بنسبة 68%) واستعادت الولايات المتّحدة الأمريكية مركزها بإعتبارها البلد المضيف الّرئيسي، وتلتها المملكة المتّحدة وفرنسا.

نإخفضت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الإقتصاديات النامية والإقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية بنسبة 27% إلى 548 مليار دولار في عام 2009، وذلك عقب ستّ سنوات من النمو غير المنقطع، في حين أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بهذه المجموعة قد تقلّص فإّنها قد بدت أكثر مرونة تُجاه الأزمة من البلدان المتقّدمة، بالّنظر إلى أنّ إنخفاضها كان أصغر منه في حالة البلدان المتقّدمة (44%)، وظلّ نصيبها من التدّفقات العالمية المتّجهة إلى الدّاخل من الاستثمار الأجنبي المباشر يرتفع، للمّرة الأولى على الإطلاق تستوعب الإقتصاديات النامية والإقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية نصف التدّفقات العالمية المتّجهة إلى الدّاخل من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أّما تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية، فإّنها عقب فترة صعود قدرها خمس سنوات فقد تقلّصت بنسبة 21% سنة 2009. بيد أّنه مع إرتفاع نصيب الشّركات عبر الوطنية المنتمية إلى هذه الإقتصادّيات، فإنّ إنكماش الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل حدّة أيضاً من مثيله في البلدان المتقّمة، حيث تقلّصت التدّفقات المتجهة إلى الخارج بنسبة 48%، وينهض الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا مّرة أخرى بوتيرة أسرع في العالم الّنامي، وما زال نصيب الإستثمار المتجه إلى الخارج من هذه البلدان أصغر بكثير ولكنه يزداد بسرعة[2].

[1] CNUCED, L'IDE en provenance des pays en développement ou en transition, incidences sur le développement, rapport sur l'investissement dans le monde, Nation Unies, New York et Genève, 2006, p04.

[2] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (الإستثمار في إقتصاد منخفض الكربون)، نيويورك وجنيف، 2010، ص11.

من بين أكبر البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، إرتفعت مكانة الصين إلى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2009، ونصف أعلى ستّ جهات تقصدها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي الآن إقتصاديات نامية أو إقتصاديات تمر بمرحلة إنتقالية.

إزدادت أهمية الإقتصاديات النامية بقدر أكبر في عام 2010، سواءاً بإعتبارها متلقّية للاستثمار الأجنبي المباشر أو بإعتبارها مستثمرة في الخارج، مع تحوّل الإنتاج الدّولي وكذلك في الآونة الأخيرة الإستهلاك الدّولي نحو الإقتصاديات النامية والإقتصاديات الإنتقالية، تقوم الشّركات عبر الوطنية على نحو متزايد بالإستثمار في المشاريع المحقّقة للكفاءة والمشاريع الباحثة عن السّوق في هذه البلدان.فقد تلقّت هذه الإقتصادّيات لأوّل مرة أكثر من نصف التدّفقات العالمية الدّاخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010، كان نصف أعلى 20 إقتصاداً مضيفاً مكّونا من إقتصاديات نامية أو إقتصاديات إنتقالية.

يحجب إرتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر المتّجه إلى البلدان الناميةخلافات يُعتدّ بها فيما بين المناطق، فقد ظلّت بعض أفقر المناطق تشهد حدوث إنخفاضات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالتدّفقات المتّجهة إلى إفريقيا وأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير السّاحلية والدّول النامية الجزرية الصّغيرة قد إستمرت في الهبوط، هو ما حدث للتدّفقات المتّجهة إلى جنوب آسيا. في الوقت نفسه، فإنّ المناطق النّاشئة الرئيسية مثل شرق أسيا وجنوب شرقي أسيا وأمريكا اللاّتينية، قد شهدت نموًا قوّيا في التدّفقات الداخلة[1].

نلخفضت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى إفريقيا بنسبة 08% في عام 2010، كان نصيب إفريقيا في مجموع التدّفقات الدّاخلة العالمية والذي بلغ 55 مليار دولار هو 4.4% في عام 2010، منخفضاً من نسبة 5.1% التي كان عليها في عام 2009.

زادت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدّمة بقوة في عام 2011، لتصل إلى 748 مليار دولار، بزيادة قدرها 21% عن سنة 2010، ومع ذلك ظلّ مستوى التدّفقات الدّاخلة من هذا الإستثمار لهذه البلدان أدنى بمقدار الرّبع عن مستوى متوسّط ثلاثة سنوات قبل الأزمة. على الرّغم من هذه الزّيادة واصلت الإقتصاديات النّامية والإنتقالية معاً الإستحواذ على أكثر من نصف التدّفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر (45% و 06% على التوّالي) في ذلك العام،بينما حقّقتتدفّقاتهما الدّاخلة مجتمعتين رقماً قّياسيا عالّيا جديدا لترتفع بنسبة 12% إلى 777 مليار دولار.

إرتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية كانت تقوده زيادة في آسيا بنسبة 10% وزيادة قدرها 16% في أمريكا اللاّتينية والكاريبي،زادت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاديات الإنتقالية بنسبة 25% لتصل إلى 92 مليار دولار، واصلت التدّفقات إلى إفريقيا في المقابل إنخفاضها للعام الثالث على التوّالي ولكن الإنخفاض كان هامشّيا. ظلّت أفقر الدّول تعاني من ركود في الاستثمار الأجنبي المباشر، لتتراجع التدّفقات المتجهة إلى البلدان الأقل نموّاً بنسبة 11% لتتدنى إلى 15 مليار دولار[2].

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (أشكال الإنتاج الدّولي والتنمية)، نيويورك وجنيف، 2011، ص12.

[2] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (نحو جيل جديد من سّياسات الإستثمار)، نيويورك وجنيف، 2012، ص03.

إرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من البلدان المتقّدمة بحدّة عام 2011، بنسبة 25% ليصل إلى 1.24 تريليون دولار، بينما أسهمت التكّتلات الإستثمارية الرئيسية الثّلاثة للإقتصاد المتقّدم (الإتحاد الأوربي، أمريكا الشّمالية واليابان) في هذه الزيادة فإنّ العوامل الرئيسية الدّافعة إختلفت في كل واحدة منها. لقد شكّل المستوى القّياسي من العائدات التي أُعيد إستثمارها (82% من إجمالي التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر)، النّاتج جزئّيا عن إزدياد الحيازات النقدية الأجنبية للشّركات عبر الوطنية، الدّافع للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الولايات المتحدة. قاد زيادة التدّفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوربي عمليات الإندماج والتمّلك عبر الحدود.

هبط الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الإقتصاديات النامية بنسبة 04% ليصل إلى 384 مليار دولار عام 2011، رغم أنّ حصتها في التدّفقات العالمية الخارجة ظلت مرتفعة عند 23%. نزلت التدّفقات القادمة من أمريكا اللاّتينية والكاريبي بنسبة 17%، وهذا يرجع بشكل كبير إلى عودة رأس المال إلى المنطقة (يحسب كتدفقات خارجة سلبية)متحفّزا جزئيا بإعتبارات مالية وأُصيبت التدّفقات القادمة من شرق وجنوب شرق آسيا بالرّكود بشكل كبير أصبح واضحاً للعيان (مع هبوط مقداره 09% في التدّفقات القادمة من شرق آسيا)، بينما إزداد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من غرب آسيا بشكل كبير وبوتيرة مرتفعة ليصل إلى 25 مليار دولار.

حازت البلدان النامية قصب السّبق في مجال إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2012، فلأّول مرة على الإطلاق تنال الإقتصاديات النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر ممّا نالته الدّول المتقّدمة، حيث شكل نصيبها 52% من التدّفقات الواردة على الصّعيد العالمي، لكن هذه التدّفقات سجّلت إنخفاضا طفيفا بنسبة 04% حيث بلغت 703 بلايين دولار وهو ثاني أعلى مستوى مسجّل. من بين التدّفقات الواردة إلى المناطق النامية ظّلت التدّفقات إلى أسيا وأمريكا اللاّتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مستويات تاريخية من الإرتفاع.

لقد سجّلت إفريقيا عام 2012 زّيادة في التدّفقات بالحساب المقارن مع السّنوات السّابقة، كما حدث إرتفاع في الإقتصاديات الضّعيفة هيكليا، التي تشمل البلدان أقل نموّا والبلدان النامية غير السّاحلية والدّول الجزرية الصّغيرة النامية.

حدث تراجعاً للإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان المتقّمة بنسبة 32% حيث بلغت 561 بليون دولار وهو مستوى لم يشهد له مثيل منذ ما يقارب 10 سنوات، كما نإخفضت تدفّقات الإستثمارات الصّادرة عن البلدان المتقّنة إلى ما يُقارب مستوى الحضيض المسجّل في عام 2009[1].

مع أنّتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاديات المتقّدمة إستأنفت إنتعاشها بعد إنحدارها الحادّ في عام 2012، فإنّ حصّتها من مجموع التدّفقات العالمية لا تزال تقف عند مستوى متدنّ تاريخيا (39%) ولا تزال دون الذروة التي بلغتها في عام 2007 نسبة 57%، بذلك إحتفظت البلدان النّامية بصدارتها على البلدان المتقّدمة بهامش يتجاوز 200 مليار دولار للعام الثّاني على التوّالي.

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، نشرة صحفية، نيويورك وجنيف، 2013، ص02.

بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الشّركات عبر الوطنية في البلدان النامية 454 مليار دولار وهو رقم قّياسي آخر، فهي تستأثر مع الإقتصاديات الإنتقالية بنسبة 39% من مجموع التدّفقات الخارجة، صُنّفت ستّة إقتصاديات نامية وإنتقالية من أكبر 20مستثمراً في العالم عام 2013[1].

الجدول رقم (02-03): تدفقّات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصّادرة عالميا خلال الفترة (2001- 2013).

الوحدة: مليار دولار

/	تدفقّات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وتوزيعها حسب الأقاليم الإقتصادية							
السّنوات / الإقتصاديات	(2001-2005)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
العالـــم	753.5	1463.4	1975	1790.7	1198	1309	1524	1467
نسبة النمو (%)	46.2-	94.2	35.0	9.4-	33.1-	9.3	16.5	6.2-
الإقتصادات النامية	239.9	427.2	574.3	650.0	519.2	616.7	684.4	671
الإقتصادات الإنتقالية	20.4	54.3	90.8	121.0	72.4	73.8	92.2	100
الإقتصادات المتقدمة	493.3	981.9	1310	1019.6	606.2	618.6	747.9	697
/	تدفقّات الاستثمار الأجنبي المباشر الصّادرة وتوزيعها حسب الأقاليم الإقتصادية							
العالـــم	732.2	1415.1	2198	1969.3	1175	1451.4	1694	1306
نسبة النمو (%)	40.3-	93.3	55.3	10.4-	40.3-	23.5	16.7	12.4-
الإقتصادات النامية	86.5	239.3	316.9	328.1	268.5	400.1	383.8	381
الإقتصادات الإنتقالية	9.3	23.7	51.6	60.5	48.8	61.6	73.1	91
الإقتصادات المتقدمة	636.4	1152	1829	1580.8	857.8	989.6	1237	834

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على تقارير الأونكتاد للسنوات المعنية (2002 إلى 2014).

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (الإستثمار في أهداف التنمية المستدامة)، نيويورك وجنيف، 2014، ص ص01-05.

خلاصة الفصل:

تسعى دول العالم المختلفة إلى التقّدم والنمو الإقتصادي، يلزم تحقيق ذلك توافر مجموعة من المعطيات الإقتصادية، القانونية، السّياسية والإجتماعية، يأتي في مقدّمتها بصفة عامة رأس المال المادّي والخبرة الفنية والعلمية كونهما يمثلان عصبي التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العصر الحالي، لقد أعطى الفكر الإقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة، إذ أّنه يضطلع بالضّرورة بدور خطير على صعيد عملية التنمية، ويشكل أهم مصادر التمويل الخارجي، إذ في الوقت الذي تعاظم حجمه أخذتكافّة الأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال نحو البلدان النامية بالتّراجع، في ظل سّيادة ظاهرة العولمة وسيطرة الشّركات متعّددة الجنسيات على حركة السّلع، الخدمات والأسواق. ومن خلال ما سبق إستنتجنا النتائج التالية:

- الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي حركة رؤوس الأموال عبر الأقاليم الدّولية المختلفة وتوظيفها في أنشطة إقتصادية بغرض الحصول على الأرباح النقدية.

- يتدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الّدول المضيفة في أشكال مختلفة، فيتخذ إّما صورة الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الإستثمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من الرأسمال، كما هناك أشكال أخرى يمكن أن يتبعها هذا المورد الأجنبي.

- لإجتذاب هذه الإستثمارات هناك عّدة عوامل ومحّددات تسمح لها بدخول البلد المضيف، أهّمها حجم السّوق، الإنفتاح الإقتصادي، الإستقرار السّياسي، السّياسات المطّبقة في الّدولة المضيفة التشّريعية، المالية والنقدية، مع ضرورة تقديم العديد من الضّمانات لطمأنة المستثمرين الأجانب.

في حقيقة الأمر فإّن مسألة إنتقال الإستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية ليست هي مكسب طرف على حساب الطّرف الآخر، وإّنما يمكن إيجاد صيغة عادلة ومرنة للتعامل بين المستثمر الأجنبي والبلد النامي المستضيف بما يحقق المصالح المشتركة، بحيث يجب أن تتفهّم الشّركات الأجنبية الظّروف الإقتصادية والإجتماعية والسّياسية للبلد المستضيف، وتتفهّم البلدان النامية طبيعة هذه الشّركات ومتطلّباتها، بهذه الصيغة العادلة والمرنة بين الطّرفين يمكن تعظيم فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون المساس بإستقلال البلدان النامية من الجانب الإقتصادي ولا حتى السّياسي.

يصدر أكبر حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي من قبل الّدول المتقّدمة، وتتصدّر قائمتها دول الإتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية في قطاعات إقتصادية مختلفة، بينما تبقى الّدول النامية بعيداً عن كونها مصدراً للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، بل أّنها تكتفي بالإستفادة منه داخل إقتصادها كدول مضيفة له لدرجة أّنها لا تنتج منه شيئًا يُذكر، إحتل قطاع الخدمات المركز الأول خلال العشرية الأخيرة في قائمة القطاعات التي تتوّجه لها الشّركات المتعّددة الجنسيات في العالم ككل، وقد إشتمل هذا القطاع في مجمله على الخدمات البنكية، الإتّصالات والسّياحة.

الفصل الثالث: البرامج الإستثمارية والمجهودات التنموية في الجزائر بين الأهداف المنشودة والنّتائج المحدودة

تمهيـد:

كانت الأوضاع الإقتصادية بالجزائر غداة الإستقلال صعبة للغاية، تمثّلت هذه الصّعوبة في عدم وجود صناعات أساسية وتمركز 80% من النّشاطات التّحويلية بيد المعمّرين، هذه الوضعية الموروثة عجّلت بتدخّل الدّولة كخيار إستراتيجي ترتكز عليه الحكومة في إتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية، ما أدّى إلى إنتهاج المذهب الإشتراكي لتحقيق الأهداف التنّموية طمعاً في القضاء على التّخلف.

تّم إنجاز الجزء الكبير من المجهود التنموي والمتمثّل في إقامة مؤسّسات وطنية عملاقة سُخّرت لها إمكانّيات مالية ضخمة تجسّدت هذه المجهودات من خلال خطّة تنموية طويلة المدى (1967-1980) محتواة في المخطّط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرّباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرّباعي الثاني (1974-1977) وكان الهدف الإستراتيجي من هذه السّياسة التنّموية حسب الميثاق الوطني (1976) هو إستكمال الإستقلال الوطني، الإهتمام بترقية الفرد وبناء مجتمع متحرّر من إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، أدّت مخطّطات التنمية خلال الفترة (1967-1978) إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدّة ميادين وإلى إحداث تغيّرات عميقة في الإقتصاد الوطني.

مع بداية الثّمانينات من القرن الماضي شرعت السّلطات العمومية بتغيير إستراتيجية التنمية المنتهجة والقيام بسلسلة من الإصلاحات بتطبيق مخطّطين خماسيين، المخطّط الخماسي الأول (1980-1984)، المخطّط الخماسي الثاني (1985-1989) متوخّية منهما تحقيق اللاّمركزية وتحرير الإقتصاد، إلاّ أنّ الطّموحات كانت أكبر من الإمكانّيات المتاحة محلّيا، فتمويل المشاريع المقّررة في المخطّطين الخماسيين إرتبطت بأسعار المحروقات، لذلك لم تتمكّن الجزائر من تنفيذ مجمل المشاريع التي تضمّنها المخطّط الخماسي الثاني (1985-1989) بسبب إنخفاض أسعار البترول، الأمر الذي أدّى بالحكومة إلى إعتماد برنامج موسّع للإصلاحات من خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي وبرنامج التّعديل الهيكلي، تحسّنت الوضعية الإقتصادية مع مطلع الألفية الثالثة وخصّص أصحاب القرارات المبالغ الضّخمة رغبة في تحقيق الإنعاش الإقتصادي ودفع عجلة التنمية نحو الأمام. فماذا حقّقت الجزائر من هذه المخصّصات المالية المتراكمة وهل إشكالية التنمية إشكالية تمويل؟.

نجيب عن هذا من خلال معالجة أربعة مباحث، نعرّج على واقع التنمية الإقتصادية في ظل المخطّطات التنّموية الممركزة في المبحث الأول، أمّا في المبحث الثاني نتفحّص مختلف الإصلاحات الإقتصادية للتّوجه نحو إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نخصّص مبحث آخر لمناقشة المقاربة الكينزية والتوجهات الإنمائية مع بداية الألفية الثالثة، وفي المبحث الأخير نحاول أن نوضّح مكانة التنمية البشرية ضمن الإهتمامات التنّموية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التنمية الإقتصادية في ظل المخطّطات التنّموية الممركزة

تعُتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال، لأّنها سنة البدء في تطبيق التّخطيط فلم يكن ذلك ممكنا قبل هذا الموعد، نظرا لحداثة عهد الجزائر بالإستقلال الذي تحصّلت عليه قبل خمسة سنوات فقط من جهة وانعدام توفر الشّروط الموضوعية التي تعُطي الدولة قدرة التّحكم في القوى الإقتصادية الوطنية. رغم ذلك فقد كانت هناك عزيمة قوّية وجهود متواصلة من أجل البدء في التّخطيط في أقرب الآجال، كان هذا البدء هو هدف في حدّ ذاته بل ربّمايُ مكن القول أّنه فعلاً هدف إستراتيجي سواءا من ناحية إستعجال الّدخول في مرحلة تطبيق الإشتراكية، أو من ناحية بلورة جهود الّدولة الإستثمارية في شكل برامج عمل محدّدة تعكس أولوّيات المجتمع في التنمية.

عرفت الجزائر مخطّطات تنموية عديدة، تضّمنت سّياسات متوسّطة الآجال لفترات زمنية ثلاثية، رباعية، وخماسية، تمّيزت بسلطة الّدولة وتوجيهها لها، حيث جاء أّول مخطّط لفترة (1967-1969) لمعالجة الوضع وترتيب الإقتصاد الوطني، ثم تلاه المخطّط الّرباعي الأول (1970-1973) متبوعا بالّرباعي الثاني (1974-1977) وأخيراً المخطّطين الخماسّيين خلال الفترة (1980-1989)، سوف نشير من خلال هذا المبحث إلى محتوى هذه المخطّطات ونتائجها المحقّقة في مرحلة الإقتصاد الموجّه بنوع من التفصيل.

المطلب الأول:المسار التّنموي خلال المخطّط الثلاثي (1967-1969)

باشرت الجزائر في تطبيق مجموعة من المخطّطات ذات المدى الّزمني المتدرج والحجم الإستثماري المتزايد وكانت البداية بالمخطّط الثلاثي (1967-1969)، الّذي جاء في ظروف إقتصادية واجتماعية صعبة بالّنظر إلى الإنخفاض الكبير في الموارد المالية والتّدهور الحاد في مستويات الإنتاج الوطني لضعف التّحكم في الجهاز الإنتاجي بسبب إنعدام الإطارات الكفأة والمعّدلات المرتفعة للبطالة[1]، ولهذا فإّن من بين الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها هي خلق أكبر عدد ُممكن من الوظائف في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمؤّسسة، بالإضافة إلى رفع حجم الصّادرات الوطنية وإشباع الحاجات الإستهلاكية من المواد المصّنعة بشكل يتحقق فيه إحلال الواردات في المستقبل[2].

هيكليا لقد تم توزيع الإستثمارات الفعلية بين ثلاثة مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها، فكانت المجموعة الأولى والتي أخذت حصّة الأسد في هذا المخطّط هي الإستثمارات الإنتاجية المباشرة بـ 6.79 مليار دينار جزائري موزّعة بين الزراعة بـ 1.88 مليار دينار جزائري والصّناعة بـ 4.91 مليار دينار جزائري، ثّم تأتي في المرتبة الثانية الإستثمارات غير الإنتاجية بـ 2.01 مليار دينار جزائري موزّعة بين البنية التّحتية الإقتصادية بـ 0.28 مليار دينار جزائري والبنية التّحتية الإجتماعية بـ 1.73 مليار دينار جزائري، في المرتبة الثالثة جاءت الإستثمارات شبه الإنتاجية والمتمثلة في الخدمات بـ 0.36 مليار دينار جزائري وهذا ما يوضّحه الجدول رقم (03-01).

[1] بن أشنهو عبد اللطيف، التّجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص40.

[2] IBRAHIMI Abdelhamid, L'économie Algérienne, O.P.U, Alger, Algérie, 1991, p41.

يبدو من الهيكل السّابق للإستثمارات أنّه يتضمّن ثلاثة هياكل فرعية وهي الهيكل المنتج مباشرة، الهيكل الشبه المنتج، والهيكل غير المنتج مباشرة. لقد تم توزيع إستثمارات المخطّط الثّلاثي طبقاً للأوزان التالية: 74% بالنّسبة للهيكل الأول، 22% بالنّسبة للهيكل الثّاني، و 04% بالنّسبة للهيكل الثّالث.

تعكس هذه الأوزان النّسبية أولويّات المخطّط في توزيع الإستثمارات، يظهر أنّ هذا الهيكل الذي حضيّ بالأولويّة المطلقة هو هيكل جهاز الإنتاج، ذلك ليس غريباً أو إخلال بالتوّازن الإقتصادي، بل هي سياسة مقصودة وتستجيب لرغبة الدّولة في تطوير جهازها الإنتاجي الذي يشكو من الضّعف والتبعية الإقتصادية للخارج، سواءا كان ذلك بالنسبة للزّراعة التي تتميّز في هيكلها الإنتاجي بالتوّجيه نحو إشباع حاجات السّوق الخارجية، لأنّها كانت زمن الإحتلال منظمة على أساس إنتاج قيم تبادلية وتحقيق فائض القيمة كقانون رأسمالي معروف، وكانت السّوق الواسعة والمغرّية في تحقيق هذا الفائض هي السّوق الخارجية فكانت هذه السّوق هي التي وجّهت الإستثمارات الزّراعية للمعّمرين إلى تطوير إنتاج الكروم، في الوقت الذي كانت فيه حاجات السّوق الوطنية أو كانت فيه حاجات الشّعب تتطلّب تطوير المنتجات الزّراعية الغذائية، ثم سواء كان ذلك أيضا بالنسبة للصّناعة التي كانت هزيلة وكانت تتمثل إمّا في الصّناعات الإستخراجية أو الإستهلاكية، وهي جهاز صناعي لا يخدم التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإنّما يخدم هدفين هما هدف الرّبح العالي والعاجل، لكونها من نوع الصّناعات التّجارية وليس من نوع الصّناعات الإستثمارية وهدف التبّعية لأنّها خاضعة في تجهيزاتها للصّناعات الأجنبية ولأنّ منتجاتها من المواد الأولية موجّهة إلى هذه الصّناعات الأجنبية في الخارج، فضلاً عن كونها صناعات خاضعة لعلاقات ملكية خاصة أجنبية[1].

هكذا كان من الضّروري على الدّولة أن تُعطي الأولويّة الإستثمارية العالية لتطوير هيكل جهاز الإنتاج، فهو أساس تطوّر أيّ مجتمع وهو الشّرط اللاّزم لإحداث التنمية المطلوبة وتحقيق شروط الإستقلال الإقتصادي، لقد إستثمرت الدولة أيضا بنسبة أقل أهمية في القطاع شبه المنتج كالسّياحة والنّقل والإتّصالات السّلكية واللاّسلكية لأنّها نشاطات تخدم القطاع المنتج وتسانده في تطويره حيث سلسلة الإنتاج لا تنحصر في حدود طور التحّويل، بل تبدأ من طور تحضير شروط التحّويل، فهي مرحلة تسبق عمل الإنتاج المباشر، وتنتهي عند طور تحضير شروط إستعمال القيمة المنتجة، هي مرحلة تأتي بعد عمل هذا الإنتاج المباشر، ويشكّل الطّوران في الواقع نشاط القطاع شبه المنتج. ولهذا فإنّ الإستثمار فيه قصد تطوير هيكل جهازه لا يمكن الإستغناء عنه بل هو حلقة في سلسلة الإنتاج لقد إعتبرناه في هيكل توزيع إستثمارات المخطّط الثّلاثي هيكلا منفرداً عن هيكل جهاز الإنتاج المباشر لكون نشاطه نشاطاً مساندا للإنتاج ليس نشاطاً لخلق الإنتاج، وهو تمييز مهم في تحديد سّياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

رغم أن هيكل البنية التحّتية الإقتصادية والإجتماعية قد حظيا فقط في توزيع إستثمارات المخطّط الثلاثي بنسبة 22% من مجموع الإستثمارات الفعلية، إلاّ أنّ ذلك لاينبغي أن يُ نقص من أهمية هذا القطاع الذي تم

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سّياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج01، 1999، ص ص169-170.

تسميته بالقطاع غير المنتج مباشرة، لأنّ هذه لا تنتجفعلاً القيم الإستعمالية ولكّنها تفيد الإنسان (العامل) من ناحية صحّته وتكوينه (البنية التّحتية الإجتماعية)،وتفيد هيكل جهاز الإنتاج بما توفّر له من مرافق عامة كلطّرق والطاقة الكهربائية والماء وغيرها (البنية الإقتصادية) في تخفيف تكاليفه الإنتاجية. فآثار هذا القطاع على الإنتاج لا يُ مكن الإستهانة بها رغم أنّها آثار غير مباشرة، فهي تدّعم هيكل الإنتاج بخدمات أو وفورات خارجية تساعدانه على تحسين معدّل إنتاجية العمل. إنّ الدّور الإسنادي للقطاع شبه المنتج والقطاع غير المنتج مباشرة في علاقتها بالقطاع المنتج هو الذّي إستلزم من الدّولة عند وضع المخطّط الثّلاثي أن تركّز الأولوية على هذا الأخير كمتغّير مستقل في معادلة التنمية[1].

الجدول رقم (03-01): التقّديرات والإنجازات الفعلية لإستثمارات المخطّط الثّلاثي (1967-1969)

الوحدة: مليون دج

/	1967		1968		1969		المجمـــوع		نسبة الإنجاز
القطاعات	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	الإنجاز الفعلي (%)
الفلاحة	569	303	612	618	688	680	1869	1606	%85.9
الصّناعة	1200	798	1750	1755	2450	2200	5400	4750	%87
المرافق الأساسية	298	193	324	292	502	370	1124	855	%76
السّكن	133	59	140	70	140	120	413	249	%60.2
التعليم	172	88	138	106	602	500	912	704	%77
التكوين	28	14	33	33	66	56	127	103	%71.6
السّياحة	63	35	70	62	152	80	285	177	%60
الشّؤون الإجتماعية	61	45	89	74	145	110	295	229	%76
الإدارة	125	69	109	105	207	130	441	304	%71.2
الشّؤون الأخرى	98	43	57	49	60	55	215	147	%70
المجموع	2747	1652	3322	3174	5012	4301	11081	9124	%82

المصدر: وزارة التّخطيط والتّهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطّط الرّباعي (1970-1973)، ص84.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سّياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج01، مرجع سبق ذكره، ص ص171-172.

المطلب الثاني: المخطّط الرّباعي الأوّل والثّاني (1970-1977)

إستراتيجية التنمية المختارة في هذه المرحلة تعتمد على التّصنيع كأداة رئيسية للتنمية، من خلال تركيزها على تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي، لهذا الغرض خصّصت الجزائر خلال هذين المخطّطين إستثمارات كبيرة بلغت قيمتها كإستثمارات فعلية 157.54 مليار دينار جزائري، لقد ركّزت السّلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة التنموية على ثلاثة محاور رئيسية تمثّلت أساسا في الإهتمام بالقطاع المنتج كأساس مادي لتطوير القوى الإنتاجية، بالقطاع الصّناعي كمحرّك لهذا التّطوير، بقطاع البنية التّحتية الإجتماعية خدمة للطّبقة العّمالية وتحسين شروط إستهلاكها، إنطلاقا من فكرتها في بناء إقتصاد وطني مستقل وبناء المجتمع الإشتراكي.

الفرع الأول/المخطّط الرّباعي الأوّل (1970-1973): حدّد هذا المخطّط إتجاهات التّخطيط الجزائري الموجّه نحو الصّناعات الثقيلة والمحروقات، فقد أحدثت السّلطات المركزية في هذا المخطّط إصلاحات عميقة على شكل التّمويل القديم، حيث أجبرت المؤسّسات العمومية على فتح حسابين، أحدهما للإستغلال والآخر للإستثمار، كان يتم تمويل نفقات الإستغلال بقروض قصيرة الأجل، بينما نفقات الإستثمار فيتم تمويلها بقروض متوسّطة وطويلة الأجل من طرف البنوك التّجارية أو الخزينة العمومية بالإضافة إلى القروض الخارجية.

إنّ أهم ما مّيز هذه الإصلاحات هو أنّها منعت المؤسّسات العمومية من الإحتفاظ بالتدّفقات الصّافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقّيامها بعملية التّمويل الذاتي، ذلك بهدف مراقبة مواردها المالية، لقد تمّيز هذا المخطّط بالعديد من الخصائص وتضّمن مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي[1]:

- تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتعزيز الإستقلال الإقتصادي، ذلك من أجل التّخلص من التبعية الإقتصادية وحل جميع الإشكالات الإقتصادية والإجتماعية للبلاد عن طريق تنمية جميع القطاعات؛

- تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الإقتصادية بتفضيل الإستثمار في الصّناعات الثّقيلة مع إعطاء الأهمية للإستثمار في ميدان المحروقات من بترول وغاز، حيث قّررت الدّولة حينذاك إنشاء صناعات جديدة تخصّ قطاع المحروقات، كالفروع الميكانيكية من أجل تقوّية الصّناعات الثقيلة بهدف الوصول إلى تكامل إقتصادي داخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها، كما تّم تحديد نسبة النمو ضمن هذا المخطّط بـ 09% وحجم الإستثمارات بـ 28 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 45% من حجم الإستثمارات الكلية؛

- إهتم هذا المخطّط بتنمية الرّيف بهدف التوّازن بين المناطق الرّيفية والمدن، والملاَحظ أنّ حجم الإستثمارات المسّجلة خلال هذا المخطّط تظهر مرتفعة وموزّعة على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التّراب الوطني، ويظهر ذلك بُوضوح في البرامج الإستثمارية المحدّدة لهذه الفترة مقارنة بالمخطّط الثّلاثي والتي ترتفع تكاليفها إلى 68.56 مليار دينار جزائري، كل ذلك بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقّدم الإقتصادي؛

[1] ساطور رشيد، محدّدات الإستثمار الإنفاقي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية (حالة الإستثمار الخاص)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص114.

- كما لم تُهمل الجزائر خلال هذه الفترة الإستثمار في القطاع الزّراعي، بل بلغت نسبته 15% بالنسبة لحجم الإستثمارات الكلية لهذا المخطّط، أي زادت نسبته بـ 62% مقارنة بالمخطّط الثّلاثي، هذا ما يفسّر إهتمام الدّولة بالقطاع الزّراعي ليأتي قطاع التّعليم في المرتبة الثّالثة من الإهتمام حيث برمجت لهذا القطاع نسبة 10% ممن حجم الإستثمارات الكلّية.

لقد كان هذا المخطّط يتطابق مع إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي ركّزت إهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا، كذلك تحسين واقع التّشغيل في إطار عملية تطوير وترقية الأفاق المستقبلية، كما تتمثّل غايته كذلك في تكثيف وتعزيز بناء إقتصاد إشتراكي مستقل، وهو يرمي بالتّالي إلى تحويل الموارد الزّراعية والمنجمية في سيّاق عملية تصنيع متكاملة وعصرية. تّم تحديد نسبة النمو السنوي بـ 09% الأمر الذي يستلزم إستثمارات عمومية ضخمة قُدّرت بحوالي 28 مليار دينار جزائري تعتمد أساساً على الموارد الوطنية لتّمويل ستوفّر فوائد للتنمية ورفع مستوى الإستثمارات الإقتصادية للوفاء بالحاجّيات المادية والثقافية للسّكان.

يتضّح بأنّ هذا المخطّط هو من جهة أطول من المخطّط الثلاثي (1967-1969) الذي كان مخطّطاً قصير الأجل، بينما يُعد المخطّط الرّباعي الأول (1970-1973)مخطّطا متوسط الأجل، من جهة أخرى يتّضح بأنّ حجم الإستثمارات في هذا الأخير هي أعلى بكثير من مثيلتها في المخطّط السّابق، إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرّات.

الجدول رقم (03-02): مضمون المخطّط الرّباعي الأول للإستثمار (1970-1973) الوحدة: مليون دج

القطـــــاع	1970	1971	1972	1973	المجموع	نسبة الإستثمار
الصّناعة	3100	3100	3100	3100	12400	%45
الزّراعـة	720	910	1100	1400	4170	%15
المرافق العمومية	404	500	600	730	2307	%08
التعليـم	650	665	682	721	2720	%10
التكويـن	135	160	160	132	587	%02
السّكـن	238	368	438	476	1520	%05
النّقل	268	308	131	93	800	%03
السّياحة	165	170	180	185	700	%2.5
الشّؤون الإجتماعية	190	213	243	288	934	%3.5
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	%03
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870	%03
مجموع القطاعـات	6435	6679	7059	7563	27740	%100

المصدر: التقّرير العام للمخطّط الرّباعي الأول لفترة (1970-1973)، ص85.

الفرع الثاني/المخطّط الرّباعي الثاني (1974-1977): المخطّط الرّباعي الثّاني (1974-1977) عبارة عن إستمرار للمخطّط السّابق ومحاولة تحقيق أهدافه، يتميّز بمبلغ الإستثمارات الكبيرة بسبب إرتفاع أسعار النّفط، فقد توسّع إنتاج النّفط بشكل كبير وانتقل إنتاج النّفط الخام من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، كما إنتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن خلال نفس الفترة[1]، تتلخّص أهم إتجاهات وأهداف المخطّط الرّباعي الثاني فيما يلي[2]:

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي، بناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطّة الإجمالية للتنمية؛

- رفع النّاتج الدّاخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدّل سرعتها 10% سنويا؛

- تدعيم نظام التّخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزّيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة، مع وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

عملت الجزائر على تنفيذ خطّتها الرّباعية الثانية خلال الفترة (1974-1977)، كان من الطّبيعي أنّ الخطّة الرّباعية الأولى التي تّم إعدادها عند نهاية الستّينات لم تكن تعكس الحقائق الجديدة عن قطاع النفط والغاز خاصة بعد تدابير التأّميم والتوسّع في سنة 1971 وارتفاع النّفط في أكتوبر 1973، في المرحلة التي تّم فيها إعداد الخطّة الرباعية الثانية كانت أوضاع النّفط الداخلية قد تغّيرت، ممّا دفع بالحكومة الجزائرية إلى رفع حجم الإنفاق الإستثماري التقّديري إلى 110 مليار دينار جزائري، يزيد هذا الحجم عن الحجم الإستثماري التقّديري للمخطط الثلاثي بـ12مرّة وعن حجم الاستثمار القّديري للمخطّط الرّباعي الأول بـ 04مرّات[3].

تُعتبر الأهداف العامّة لهذا المخطّط مماثلة لأهداف المخطّطات السّابقة، مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القُطر، لقد كان من المتوقّع أن يرتفع النّاتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقلّ عن 46% أي ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10%، حيث كانت الأولوّية دائما من نصيب التّصنيع الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى وهو التّكامل الصّناعي على نطاق أوسع، بغية التوصّل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال، توفير مناصب الشّغل، كما كان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة يُعتبر دائما أولوّية قُصوى بهدف توسيع عملية التّصنيع، تستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد والصّلب والمعادن غير الحديدية والبيتروكيمياء والأسمدة الكيماوية والإسمنت. فيما يتعلّق بالإستثمارات في صناعة الحديد والصّلب تّم تصميم مركّب الحجار للحديد والصّلب، على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد والصّلب المستهلكة على نطاق

---

[1] بدعيدة عبد الله، التّجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية، مقال مقدم في بحوث الندوة الفكرية التي نظّمها المركز الوطني للّدراسات والتّحاليل الخاصة بالتّخطيط في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص357.

[2] التّقرير العام للمخطّط الرّباعي الثاني (1974-1977)، رئاسة مجلس الوزراء، المؤسّسة الجزائرية للطّباعة، الجزائر، ص ص08-10.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج01، مرجع سبق ذكره، ص275.

واسع[1]، وعليه نال قطاعي الصّناعة والمحروقات النّصيب والقسط الأعلى من الإنفاق الإستثماري بنسبة وصلت إلى 61.16% من الإستثمارات خلال هذه الفترة.

سجّل هذا المخطّط نسبة زّيادة في إجمالي الإستثمارات الفعلّية المحقّقة قدّرت بـ 110% وكالعادة أخذ القطاع المنتج حصّة الأسد من إجمالي الإستثمارات الفعلية، فكانت نسبته 68.51% موزّعة بين قطاع الزّراعة والّري بـ 7.35% وقطاع الصّناعة بـ 61.16%، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الهياكل الأساسية بـ 23.05% وفي الأخير قطاع الخدمات بـ 8.43%. إذا تفحّصنا تطّور النّشاط الإستثماري بين مختلف القطاعات نجد أنّ القطاع الوحيد الذي سجّل السّرعة في الإنجاز وتجاوز الهدف التقديري هو القطاع الصّناعي بنسبة زّيادة عن الهدف قُدّرت بـ 154.5%،كما حقّق القطاع المنتج نسبة زيادة قدّرت بـ 126.37%، حيث وبعدما كانت التقديرات تساوي 64.72 مليار دينار جزائري، بلغ حجم الإستثمار الفعلي المحقّق 83.06 مليار دينار جزائري، الملاَحظ في هذا القطاع هو الإنخفاض الكبير في معدّل الإنجاز في القطاع الزّراعي الذي بلغ 53.29% فقط من إجمالي التقّديرات، على عكس القطاع المنتج فإنّ في القطاعات كلّها لم تصل إلى الهدف المسطّر وهو الوصول إلى أرقام التقّديرات. فكانت نسبة الإنجاز في قطاع الخدمات هي 97.34% من إجمالي التقّديرات أّما قطاع الهياكل الأساسية فكانت نسبة الإنجاز نوعاً ما منخفضة حيث قُدّرت بـ 79.85% من إجمالي التقّديرات.

الجدول رقم (03-03): التقديرات والإنجازات الفعلية لإستثمارات المخطّط الّرباعي الثاني (1974-1977)

القطاعـــات	لتّقديرات (مليار دج)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)	الإنجازات (مليار دج)	معدّلات الإنجاز (%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)
الزّراعة والري	16.72	15.17	08.91	53.29	07.35
الصّنـاعة	48.00	43.55	74.15	154.5	61.16
مجموع القطاع المنتج	64.72	58.72	83.06	126.73	68.51
مجموع القطاع شبه المنتج	10.50	09.53	10.22	97.34	08.34
مجموع الهياكل الأساسية	35.00	31.75	27.95	79.85	23.05
مجموع الإستثمارات	110.22	100	121.23	110	100

المصدر: وزارة التّخطيط والهيئّة العمرانية، مديريّة الإحصائّيات والمحاسبة الوطنية، إحصائيّات (1967-1978)، الجزائر، 1980.

[1] لعويسات جمال الدين، التنمية الصّناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصّلب (1968-1978)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص39.

المطلب الثالث: المخطّط الخماسي الأّول والثّاني (1980-1989)

جاءت هذه الخطّة من أجل تعديل وتصفية الإختلال الذي حدث في المخطّطات التنّموية السّابقة، وهذا راجع إلى النّتائج التي خلّفتها هذه المخطّطات، خاصة أّنها كانت ترتكز على قطاع المحروقات، الذي أوقع الدّولة في التدّين من الخارج لسدّ وارداتها، نتيجة إنخفاض أسعار البترول في السّوق العالمية، ومن ثم تّم إعادة النّظر في القطاعات الأخرى ومنحها إستثمارات أكبر، حيث جاءت هذه الخطّة في مرحلتين مرحلة الخطّة الخماسّية الأولى، والتي خصّت الفترة (1980-1984)، والثّانية خصّت الفترة (1985-1989).

الفرع الأول/المخطّط الخماسي الأّول (1980-1984): وضعت الجزائر مخطّطا خماسّيا يمتد من سنة 1980 إلى نهاية سنة 1984، تضّمن هذا المخطّط توجيهات صدرت عن المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، لقد كان أساس هذه التوّجهات يرتكز على تقييم سّياسة التنمية التي إتبعتها الجزائر في الفترة السّابقة من جهة مع آفاق عشرية التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تبّتها اللّجنة المركزية للحزب في شكل توصّيات صادرة عن دورة ديسمبر 1989.

من جهة ثانية، يذكرواضعُ وا هذا المخطّط أّنه يتمّيز بالتوّازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخطّطات السّابقة، كما أّنه يركّز كثيراً على الإقتصاد في إدارة الموارد النّادرة، خصوصاً رأس المال، كما يركّز أيضاً على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، يسعى إلى تحقيق التوّازن الصّناعي بين الفلاحة والّري والصّناعة والّنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، المردود الإقتصادي وتلبية الحاجات الإجتماعية من جهة ثانية. لقد حدّد المخطّط أهداف أخرى نذكرها فيما يلي[1]:

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوّازنات العامة للإقتصاد الوطني والتوّازنات الخارجية، تخفيض حجم الدّيون الخارجية، تدعيم الإندماج الإقتصادي فيما بين القطاعاتلدفع عجلة التّنمية الإقتصادية نحو الأمام؛

- تجنيد فّعال ومثمر للقدرات البشرية والمادّية المتاحة؛

- تكييف بنية الإستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للإحتياجات الإجتماعية الأساسية وامتصاص التأّخر الكبير المتراكم في بعض القطاعات، توفير شروط إستعمال أحسن لقدرات الإنتاج و تطويرها؛

- تكييف شروط تنظيم وتسيير الإقتصاد الوطني المترابط بما يدّعم التّخطيط وتوزيع أكبر للمسؤولّيات، إستعمال أفضل للآّليات الإقتصادية في ميدان التدّخل وتأطير الدّولة، بالإضافة إلى إعداد شروط التنمية المستقبلية للإقتصاد الوطني.

كما ُشير إلى أّن هذه الفترة لم تكن واضحة التوّجهات السّياسية والإقتصاديةو ُمكن إعتبارها بمثابة فترة إنتقالية لإعادة النّظر في الأولوّيات للسّياسة التنّموية والأنشطة الإقتصادية وفي أساليب التّسيير المتبّعة، إبتداءً من سنة 1980 تغّيرت نظرة الدّولة إلى الإستثمارات وعملت على تحديد أهدافها ودراستها.

[1] بوكابوس سعدون، الإقتصاد الجزائري (محاولتان من أجل التنمية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط01، 2012، ص ص181-182.

نجد حجماكبيراً من الإستثمارات الذي بلغ 400.6 مليار دينار جزائري وهو أقل من القيمة التقّديرية البالغة 560.5 مليار دينار جزائري، الذي توزّع على الإستثمارات الإنتاجية المباشرة وغير الإنتاجية المباشرة، ونظراً لكون المالية المقدّرة تفوق الإمكانيات المالية فإنّها أعطت الأولوية للهياكل القاعدية والإجتماعية. كما سجّل خلال هذه الفترة إختلال في التوّازن المالي، كون المصاريف فاقت الإيرادات وذلك لكثرة المبالغ التي صُرفت وتخصيص مبالغ مالية ضخمة بالعملة الصّعبة في إستيراد كبير من السّلع الإستهلاكية.

من هنا نستخلص أنّ هذه الخطّة كانت تهدف إلى الحدّ من الإختلالات التي طبعت الإستثمارات الوطنية، لأنّ المؤسّسات الكبيرة سلبت القرار وأثّرت على إدارة التّخطيط للحصول على إعتمادات مالية لتمويل إستثماراتها، هذا على حساب تمويل القطاعات الأخرى كالزّراعة أو الهياكل القاعدية، إضافة لعدم الإهتمام بالإستثمارات الأجنبية التي إنتقلت من حصة 376 مليون دولار سنة 1980 لتصبح تقريباً منعدمة في سنتي 1983 و1985[1].

كما تقّرر تقسيم جديد لتخصيص البنوك، من ثّم تّم إنشاء بنك متخصّص لتمويل الزّراعة وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تأسس بموجب المرسوم 206/82 وأوكلت إليه مهّمة تمويل الهياكل ونشاطات الإنتاج الزّراعي، بعدما كان البنك الوطني الجزائري الوحيد المسؤول عن منح القروض للقطاع الزّراعي[2].

لقد كان توزيع تكاليف البرامج الإستثمارية للمخطّط الخماسي الأّول بين الإستثمارات المنتجة مباشرة، والإستثمارات شبه المنتجة، الإستثمارات غير المنتجة على النّحو التاّلي:

- الإستثمارات المنتجة 297.61 مليار دينار جزائري منها 59.4 مليار دينار جزائري للزّراعة و213.21 مليار دينار جزائري للصّناعة و25 مليار دينار جزائري لمقاولات الإنجاز؛
- الإستثمارات شبه المنتجة 46.2 مليار دينار جزائري منها 23.8 مليار دينار جزائري للنّقل والإتّصالات السّلكية واللاّسلكية و17.8 مليار دينار جزائري للتّخزين والتوّزيع و4.6 مليار دينار جزائري للسّياحة؛
- الإستثمارات غير المنتجة 216.69 مليار دينار جزائري للبنية التحّتية الإجتماعية والإقتصادية؛

يتجلّى من مقارنة المجموعات الثّلاث من الإستثمارات أنّ الأولى تشكّل وزن 53% تقريباً ، بينما تشكّل الثّانية وزن 08% والثّالثة وزن 39%، كما تعُتبر القطاعات الرّئيسية في هذا التوّزيع كلاً من الصّناعة بنسبة قريبة من 38%، والبنية التحّتية الإجتماعية بنسبة قريبة من 34% من مجموع إستثمارات المخطّط، لا ريب أنّ وزن قطاع الصّناعة الذي كان في المخطّط الرّباعي الثاني 53.5% من مجموع تكاليف البرامج الإستثمارية قد هبط إلى الرّقم المذكور أعلاه، لكن من جهة أخرى سجّل المخطّط الخماسي إرتفاعاً واضحاً في وزن قطاع البنية التحّتية الإجتماعية الذي لم تكن تتعدّى حصّته من الإستثمارات في الرّباعي الثّاني حوالي 24%.

[1] فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص133.

[2] هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص30.

الفرع الثاني/المخطّط الخماسي الثّاني (1985-1989): كشأن جميع المخطّطات السّابقة فقد أُعتمد المخطّط الخماسي الثّاني في تحليله للوضعية الإقتصادية العامة للبلاد ومتطلّبات التنمية، حالة الإقتصاد الوطني من جهة وحالة الإقتصاد الدّولي من جهة أخرى.

ففيما يتعلّق بحالة الإقتصاد الوطني راعى المخطّط الخماسي الثّاني العلاقات التوّازنية بين الظّواهر الكبيرة مثل العرض والطّلب في المنتجات الإستهلاكية، مثل التّكامل بين القطاعات الإقتصادية، مثل التوّازن بين الأقاليم المختلفة في البلاد، تعُّبر هذه الظواهر الكبيرة عن حالات ضعف توازن واضحة أدّت بالنّسبة للعلاقة الأولى إلى ضعف إستقرار الأسعار، أدّت بالنسبة للعلاقة الثّانية إلى إنخفاض درجة سرعة دوران موارد الإنتاج ونقص إستغلال الطّاقات الإنتاجية الوطنية، أدّت بالنسبة للعلاقة الثّالثة إلى النزوح السّكاني للمناطق المحرومة الضّعيفة في نشاطاتها الإقتصادية نحو المناطق الأكثر حظّا في هذه النّشاطات. من ثم صار التوّزيع الإقليمي للسّكان مختل التوّازن، مناطق من البلاد تعُاني من إكتضاض السّكان مثل الجهات الشّمالية بصفة عامّة ومنها المدن الكبيرة بصفة خاصّة مقابل مناطق شاسعة تشكو العجز في هؤلاء السّكان مثل الجهات الجنوبية، ليرتفع التفّاوت في الكثّافة السّكانية بين الشّطرين من الأقاليم إلى 0.5 ساكن في الكيلومتر المربع مقابل أكثر من متوسط 70 ساكناً.

ما يتعلّق بحالة الإقتصاد الدّولي فقد أخذ المخطّط الخماسي الثاني في الإعتبار ظروف الأزمة الإقتصادية العالمية، لأنّ لها علاقات مباشرة ببرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد عن طريق إنتقال السّلع والخدمات ورؤوس الأموال.

يكفي أن نعرف بأنّ حجم المبادلات التّجارية للجزائر مع الخارج قد بلغت سنة 1983 مقدار 110.5 مليار من الدّينارات الجزائرية منها 60.70 مليار تمثّل قيمة الصّادرات و49.78 مليار تمثّل قيمة الواردات، وتشكّل المحروقات في تلك الصّادرات نسبة قريبة من 98%، أمّا معظم الواردات فهي تتشكّل من وسائل الإنتاج مثل المواد الأّولية والمواد نصف مصنوعة والتّجهيزات. العلاقة الإقتصادية بين الجزائر والعالم الدّولي علاقة قوّية، الأزمة الإقتصادية وخاصة في مجال المحروقات وضعية لا بدّ أن يأخذها المخطّط الخماسي الثّاني في الحسبان، هذا ما نجده قد أكّد عليه بإلحاح ونّبه الأعوان الإقتصاديين إلى التّحكم الأقوى في التّسيير، تنظيم العلاقات بينهم تنظيماً يسمح بمزيد من المرونة في المعاملات والتّكامل في العمل، طالب هؤلاء المتعاونين بإستخدام نظام العقود في تبادل السّلع والخدمات بين الوحدات الإقتصادية[1].

إنطلاقاً من تلك الوضعية الإقتصادية الوطنية والدّولية ومتطلّبات التنمية في مرحلة السّنوات الخمس، قرّر المخطّط الخماسي الثاني تحديد برامج إستثمارية تقوم على المحورين التاليين:

أ- إستثمار وتثمين الطّاقات الإقتصادية المتاحة وهي عملية مرتبطة بالتّسيير والإنتاج، يهدف المخطّط الخماسي من ورائها إلى تحسين مستوى إستغلال الطّاقات الإنتاجية الوطنية في الزّراعة، الصّناعة، الإنجاز

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سّياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج02، 1999، ص ص137-139.

التي تشكو من الإنخفاض الذي جعل معدّل الإستغلال في حدود 60%من الطّاقات المتاحة ويبدو أن حجم الإستثمار التكراري المخصّص لهذا المجال، يتشخّص بصفة عامّة في عمليات تجديد التّجهيزات القديمة يشكّل نسبة هامّة تبلغ في القطاع الصّلعي وحده ما يُ قارب 47% من تكاليف البرامج الإستثمارية المخصّصة لها والمرتفعة إلى 251.60 مليار دينار جزائري.

ب- تدعيم شروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية المتمثّل في شبكات الطّرق بمختلف أنواعها والسّكن والتكّوين، الصّحة وغيرها، فإنّ قيمة البرامج الإستثمارية المخصّصة لتنمية وتطوير هياكل إسناد القطاع المنتج ترتفع بصفة إجمالية إلى حوالي 362.13 مليار من الدينارات الجزائرية، تشُكّل من النّاحية النّسبية ما يقارب من 43.7% من مجموع تكاليف برامج المخطّط الخماسي الثاني.

من المعروف أنّ كل مرحلة من التّخطيط الإقتصادي تتميّز بأولوّيات رئيسية، تتشخّص هذه الأولوّيات بالنسبة للمخطّط الخماسي الثّاني في تنظيم الإقتصاد الوطني، تطوير قطاع الفلاحة والرّي، تقليل الإعتماد على الخارج. لقد بدأ المخطّط الخماسي الأّول مرحلة التنّظيم سنة 1980، إعتمد في ذلك سّياسة إعادة الهيكلة التي أسفرت عن رفع عدد المؤسّسات الجزائرية عام 1983 من 70 مؤسّسة إلى 328 مؤسّسة جديدة، وهذا من غير حساب المؤسّسات المحوّلة من قطاع إلى قطاع والبالغة 76 مؤسّسة وأيضاً من غير حساب المؤسّسات الولائية.

الإقتصاد الجزائري أصبح بعد ثلاثة عشر سنة من بدء الدّولة في تطبيق أسلوب التّخطيط يحتل حجما كبيراً في النّشاط العام للبلاد، نما جسم مؤسّساته بشكل سريع باتت عملية التّحكم في تسييرها عملية النّشاط الفلاحي كنشاط منتج عاجزاً على تحقيق الفائض والمساهمة في التّراكم.

ما هي طبيعة الأولوية المُعطاة للفلاحة والري؟، تتلخّص بصفة عامة في توجيه الإهتمام نحو تنظيم عملية الإنتاج لرفع حصّته من إشباع حاجات المجتمع،واعتمد المخطّط الخماسي الثاني لتحقيق هذا الهدف العام برامج إستثمارية تقوم على تكثيف العمل وتطوير طُرقه، تحديث وسائل الإنتاج وهي سّياسة إستثمارية رأسية بالدّرجة الأولى، بينما جعل التوسّع الأفقي عملاً تكميلّيا لهذه السّياسة.

يبدو من تقييم المخطّط الخماسي الثّاني لوضع الفلاحة والرّي أنّهما نشاطان يتوفّران على طاقات هامّة غير مستغلّة، ومن ثم فإنّه لا بدّ أن يتّجه الإهتمام نحو إستغلال هذه الإمكانّيات ومعالجة الصّعوبات التي تعيق سير هذا الإستغلال، يجب أن يسبق هذا الجهد إلاّ كل إتّجاه نحو التوّسّعات الجديدة التي يجب أن تأتي جهودها لتكمل الجهد الأول[1].

لقد خصّصت المخطّطات السّابقة نسبًا من الإستثمارات يرتفع متوسّطها إلى 13.3% من مجموع الإستثمارات التي أنجزتها الدّولة. كان أعلى معدّل خُصّص للفلاحة والرّي يقدّر بـ 20.7% من مجموع

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سّياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج02، مرجع سبق ذكره، ص ص140-141.

الإستثمارات الفعلية للمخطّط الثّلاثي التي كانت قد بلغت 9.06 مليار دينار جزائري، لقد أسفرت مختلف تلك الإستثمارات عن إنشاء طاقات إنتاجية زراعية، لكن المُلاَحظ أنّ مردودها الزّراعي كان ضعيفاً بشكل بارز، إذا ذكّرنا بمعدّل نمو الإنتاج الزّراعي الذي يقلّ بصفة عامّة عن 04% سنوّياً.

الأولوّية الثّالثة المتعلّقة بتقليل الإعتماد على الخارج فإنّها هدف يستوجب تحقيقه شرطين، شرط رفع الإنتاج الوطني إلى مستويات قادرة على تعويض الإنتاج الأجنبي من حيث الكّم ومنافسته من حيث الجودة، الشّرط الثاني يركّز على تنويع الإنتاج الوطني بشكل يسمح بإشباع حاجات تطوير الإقتصاد الوطني وتكامله، لكن يندرج تحقيق هذين الشّرطين في مضمون ديناميكية التّخطيط العاملة من أجل خلق الإنسجام والتنّاسق بين الإنتاج والحاجات أي البحث عن التوّازن بين المتغّيرين.ُ مكن توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطّط الخماسي الثاني كما هي موضّحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-04):توزيع الإستثمارات للمخطّط الخماسي الثّاني (1985-1989).

الوحدة: مليار دج

البرنامج / القطاعات	تكاليف البرنامج			المصاريف المتراكمة (85-89)	هيكلة المصاريف (%)
	برامج التجهيزات إلى غاية 1984	البرامج الجديدة	المجموع		
الفلاحة والري	34.34	81.08	115.42	79.00	14.4
الصّناعة	52.90	198.70	251.60	174.20	31.6
منها: المحروقات	15.00	26.50	41.50	39.80	7.2
وسائل الإنتاج	08.20	25.00	33.20	19.00	3.5
وسائل النقل	06.41	15.41	21.52	15.00	2.70
التخزين والتوزيع	13.65	11.36	25.10	15.85	2.90
البريد والمواصلات	07.35	06.65	14.00	08.00	1.4
المنشآت الأساسية الإقتصادية	35.20	27.76	62.96	45.50	8.3
المنشآت الأساسية الإجتماعية	116.05	130.28	246.33	149.45	27.2
التجهيزات الجماعية	32.67	25.67	58.34	44.00	8.0
المجموع	306.77	521.38	828.38	550.00	100

المصدر: وزارة التّخطيط والتهيئة العمرانية، التقّرير العلم للمخطّط الخماسي الثّاني، الجزائر، 1984، ص177.

المطلب الرابع: محاولة تقييمية للمخطّطات التنّموية الخمسة (1967-1989)

التّجربة الجزائرية في مجال التخّطيط هامّة جدّاً، حيث شهدت المرحلة الإشتراكية تطبيق خمسة مخطّطات تنموية على طول الفترة (1967-1989)، على إختلاف مع الفترة الحالية لأنّ تلك الخطط كانت تشمل القطاعات الإنتاجية وقطاع البنية الأساسية ورأس المال الإجتماعي، أّما البرامج العامة الجديدة خاصّة بالإستثمارات غير الإنتاجية في مجال القاعدة الهيكلية والخدمات العامّة[1].

رغم تسجيل الإقتصاد الوطني في الفترة (1966-1988) معدّل نمو حقيقي يقدّر بحوالي 06% ومتوسّط معدّل نمو قطاع الصّناعة التّحويلية بـ 09%، وصل الإستهلاك الخاص إلى 7%، مع زّيادة النمو الدّيموغرافي الذي وصل إلى غاية 03%، إلاّ أنّ هذه المؤشّرات لا تدلّنا على تنمية حقيقية لأنّ نواة الخلل تعود إلى وجود علاقة سلبّية بين المصاريف والمداخيل التي عرفها الإقتصاد الجزائري، بحيث وبمقابل النّمو السّريع للإستثمار الذي وصل إلى معدّل 12% في السّنة، إلاّ أنّ زيادة الإدخار المحلّي كانت فقط بنسبة 08%، ولتغطية هذا العجز زاد الإستيراد الذي غطّته الدّيون الخارجية، هذا لعدم التوّازن بين الصّادرات والواردات فإذا كان إرتفاع الواردات يقدّر بحوالي من 13% إلى 19% ما بين (1966-1988)، فإنّ الصّادرات لم ترتفع إلاّ بحوالي 02% الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الدّيون الخارجية وأصبحت الجزائر من بين الدّول النّامية الأكثر مديونية[2] .

رغم إجراءات إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني المتّخذة من طرف السّلطات العمومية منذ بداية 1980، إلاّ أنّ الأزمة الإقتصادية التي تعود مؤشّراتها إلى سنوات 1970 قد تفاقمت، إذ إنخفض معدّل النّمو الذي وصل 7.3% سنويّا خلال سنوات السّبعينيات إلى 2.5% في المنتصف الأّول من الثّمانينات (1980-1985)ليُسجّل سقوطاً حرّا سنة 1986 إذ وبسبب الأزمة الإقتصادية وصل إلى 0.6%، إلى أن أصبح سالباً بحيث وصل إلى (-1.4%) سنة 1987 و (-2%) سنة 1988.

رغم إنخفاض معدّل البطالة إلى غاية 17% سنة 1982، إلاّ أّنه وصل إلى غاية 18% سنة 1984 ثم 20% سنة 1986 وأصبحت البطالة تمس حوالي ربع الفئة القادرة على العمل والباحثة عنه سنة 1989. لقد تزامن هذا مع إرتفاع نسبة التّضخم التي كانت في حدود 10% خلال الفترة (1980-1985)، 16% سنة 1986 وصلت إلى غاية 40% عام 1990[3].

بصفة عامّة يُمكن القول بأنّ فشل النّموذج التنّموي في هذه الفترة يعود إلى النّهج الإقتصادي المتبّع الذي جعل النّموذج الجزائري يتناقض مع منطق الإقتصاد السّياسي أي مع العقلانية الإقتصادية، بحيث أنّ الدّولة الجزائرية كانت تسير وراء أهداف سّياسية رفضت من خلالها إستقلال ما هو إقتصادي عن ما هو سّياسي، إذ كان للدّولة الجزائرية أهدافاً سّياسية كانت متيقّنة بأنّ تحقيقها لن يكون إلاّ من خلال تنمية إقتصادية

[1] صالحي صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد13، 2013، ص18.

[2] RIGMAR Osterkamp, A propos des reformes : le cas de l'Algérie, revue ELNaqd, 1994, p19.

[3] ABDOUN Rabah, L'Economie Algérienne a l'épreuve de l'ajustement structurel, Revue El Naqd, 1993, p86.

تقودها هي بهدف تدعيم إستقلال البلاد وتقوية قدراتها الدّفاعية، فمن هذه الفترة يُمكن القول أنّ ميزانية هذه الفترة كانت ايجابية نظراً لعدم وجود ضغوطات أجنبية على القرارات الدّاخلية.

إنّ ما يبرّر تدخّل الدّولة في الإقتصاد بعد الإستقلال هو إعادة تنظيمه بعد التّخريب، التّشرد والدّخل الفردي الضّعيف للمواطن الجزائري، هو وضع يتعذّر معه تلبية القطاع الخاص لحاجات المجتمع، أي الإستثمار بالكّمية والنّوعية التي تستلزمها شروط التنّمية السّريعة، زيادة على أنّه من النّاحية التقنية فإنّ القطاع الخاص الجزائري يفتقر إلى التعّليم والتكّوين الفّني والخبرة المهنية اللاّزمة لتنفيذ الإستثمارات.

الأزمة الإقتصادية التي أدّت إلى تأزّم العديد من الجوانب الإجتماعية كالبطالة والتّسريح الجماعي للعمال، والسّياسية كأحداث أكتوبر 1988ما هو إلاّ دليل قاطع على عدم قدرة الدّولة على تلبية مطالب المواطنين.

لقد كان يُنتظر من الدّولة الجزائرية بعد الإستقلال أن تقوم بما لم تستطيع الدّولة الإستعمارية القيام به، فالجزائري الذي كان شديد الإستقلالية عن الدّولة وذلك بالإعتماد على الذّات وعدم الإرتياح للسلطات المركزية سواءافي العهد العثماني أو العهد الفرنسي، سرعان ما تخلّى على هذه النظرة بعد الإستقلال وتنمية ما سُمّي بشعور العالم الثالث والمتمثّل في تقوّية الشّعور بالمواطنة والتّضحية من أجل الوطن مقابل إقامة دولة قوّية قادرة على تسيير التّحولات الإجتماعية، تحسين الحالة الصّحية للمواطنين، التّخفيف من الفقر وخلق مجتمع جديد. لكن فشل الدّولة في تحقيق وتلبية كل هذه الآمال بعد أزمة سنوات 1980، دفعت بالفرد الجزائري للغضب على الدّولة ولومها، من حيث أنّها كانت المسؤولة على كل شيء لعدم وجود قطاع خاص قادر على مشاركتها في القيام بعملية التنمية وبعدها مشاركتها في إقتسام الإتّهامات التي وُجّهت إليها، فكان هذا أصل إعادة النّظر في دور الدّولة كمالك، مسّير ومنتج.

النّتائج المحقّقة من الإستثمارات الضّخمة التي أعدّتها الجزائر في السّبعينات والثّمانينات من القرن الماضي لم تكن في مستوى الطّموحات المنتظرة ويمكن إيجاز النّتائج السّلبية في النّتائج التالية[1]:

- التّكاليف الباهظة وامتداد الآجال المفروضة على الإقتصاد الوطني وهي تبرز بوضوح من خلال الفوارق الملحوظة بين مبالغ الإستثمارات المحدّدة في بداية الفترة والمبالغ المسجّلة في نهاية الفترة، ففي الفترة بين 1967 إلى 1978 تعدّت 300 مليار دج ، خلال الفترة (1980-1985) بلغت 427 مليار دج.

- على الرّغم من الحجم الكبير للإستثمارات فإنّ النّتائج لم تكن في مستوى الطّموحات المنتظرة وهذا نتيجة التأّخر في الإنجاز وتفشّي البيروقراطية في الإدارات المركزية.

في المخطّط الثلاثي نُفّذت فقط 82% من الإستثمارات المخطّطة، أمّا المخطّط الرّباعي الثاني فزادت فيه تكاليف المخطّط بمقدار 15 مليار دج، ذلك راجع إلى التوسّع في الإستثمارات النّاتجة عن إرتفاع أسعار البترول سنة 1973 إلاّ أنّ 35% من قيمة الإستثمارات لم تنفّذ وذلك راجع لمحدودية مؤسّسات الإنجاز، أمّا مشاريع المخطّط الخماسي الثّاني فإنّها توقّفت بسبب إنخفاض أسعار البترول التي بلغت سنة 1986 أقل من 10 دولارات للبرميل، ممّا عقد مشكلة البطالة وظاهرة النّدرة التي مسّت المواد الضّرورية كالمواد الغذائية.

[1] بوعشة مبارك، الإقتصاد الجزائري:من تقييم مخطّطات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص ص08-10.

- التكّاليف الباهظة وتمديد الآجال عملت كلّها على إبطال مخطّطات التمّويل مهما كانت جودتها، فأجبرت في بعض الأحيان المؤسّسات إلى تسديد القروض قبل إستكمال الإستثمارات.
- نظراً للنّقص الملُحوظ في تحضير شروط إنجاز المشاريع وانعدام التنّسيق بين مختلف المؤسّسات، أُجبرت المؤسّسات على أن تأخذ على عاتقها نقاط المحيط (تهيئة المناطق، الّري، المنشآت الأساسية، السّكن، التكّوين) الأمر الذي أدّى إلى الزّيادة في التكّاليف.

الإقتصاد الجزائري كان إقتصاداً عموميّا في أوسع معنى لهذا المفهوم أي إقتصاد دواليب إدارته كلّها بيد الدّولة، وهو بذلك يرتكز أساساً على توزيع دخل مرتفع على شرائح المجتمع وفئاته المختلفة. يُقابل هذا المستوى المرتفع لتوزيع الدّخل سوق ضيّقة جدّاً من حيث مستوى العرض المقابل لهذا الدّخل الموزّع، ممّا أدّى إلى حدوث إختلال مزمن في العلاقة بين الطّلب ممثّلاً بالدّخول الموزّعة والعرض مجسّداً فيما ينتج بواسطة مؤسّسات الدّولة، إضافة إلى ما تستورده هذه الأخيرة لمواجهة الفرق الموجود بينهما[1].

الجدول رقم (03-05): المخطّطات الوطنية الخمسة للتنمية وأهم الأهداف الرّئيسية لكل مخطّط

لمخطّط	الأهداف الرئيسية للمخطّط
المخطّط الثّلاثي (1967-1969)	برامج إستثمارات موجّهة خاصة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية، خُصّص له مبلغ 11 مليار دج.
المخطّط الرّباعي الأوّل (1970-1973)	الشّروع في تنفيذ برنامج التّصنيع وتأسيس التّخطيط بإنشاء كتابة الدّولة للتخطيط، خُصّص له مبلغ 30 مليار دج.
المخطّط الرّباعي الثّاني (1974-1977)	تثمين الموارد الطبيعية وتكييف النّسيج الصّناعي، تكامل قطاعات الإقتصاد، تحسين تقنيات التّخطيط وتنظيمها عن طريق تحديد الآجال وتنظيم المراحل، خُصّص له مبلغ 100 مليار دج.
المخطّط الخماسي الأوّل (1980-1984)	إقرار التوّازنات الإقتصادية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات، ضمان مردودية الإمكانيات، إستعمال أدوات الضّبط، إنشاء وزارة التّخطيط والتهيئة العمرانية، خُصّص له مبلغ 250 مليار دج.
المخطّط الخماسي الثّاني (1985-1989)	إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والكّهن والنّقل، التّخفيف من الدّيون الخارجية، وضمان فّعالية السّير في الدّاخل، إنشاء المجلس الوطني للتّخطيط، خُصّص له مبلغ 550 مليار دج.

المصدر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدّليل الإقتصادي والإجتماعي، الجزائر، 1992، ص149.

[1] بوكبوس سعدون، مرجع سبق ذكره، ص189.

المبحث الثاني: الإصلاح الإقتصادي لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم الإصلاحات التي قامت بها السّلطة الجزائرية خلال عقد الثّمانيات، والمتمثّلة في محاولة الرّفع في معدّلات الإنتاج والإستثمار مع تحسين وضعية ميزان المدفوعات، إلاّ أنها باءت بالفشل خصوصاً مع آثار أزمة إنخفاض سعر البترول سنة 1986 الذّي زاد من حدّة الأزمة الإقتصادية الجزائرية، والتي يُعبّر عنها ميزان المدفوعات لتلك الفترة، مستوى الإنتاج والإرتفاع الكبير لمعدّلات خدمة الدّيون الخارجية.

لقد تبّنت الدّولة الجزائرية مثلها مثل معظم الدّول النّامية لاسّيما العربية منها برنا مجاً إصلاحيّاكثيفاً ، وذلك لحلّ العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تتخّبط فيها، والتي وقفت أمام تقّدم إقتصادها في مجال التنمية الإقتصادية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الأول: الإصلاح الإقتصادي واللّجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

يُشير الإصلاح الإقتصادي في معناه الواسع إلى مجموع السّياسات التيتتّخذها الحكومة من أجل زيادة قدرة وكفاءة الإقتصاد الوطني، أّما في معناه الضّيق فيشمل مجموع الإجراءات والسّياسات المحدّدة التي تطّبقها الحكومة لفترة زمنية محدّدة لعلاج بعض الإختلالات والمشاكل التي يعاني منها الوضع الإقتصادي، تهيئة المناخ لزيادة الطّاقة الإنتاجية للإقتصاد في إطار التّعاون مع المنظّمات الدّولية المتخصّصة مثل البنك وصندوق النّقد الدّوليين[1].

أّما ***'عبد المجيد قدي'**** فيرى بأنّ سّياسات الإصلاح الإقتصادي عبارة عن الإجراءات والأدوات المتّخذة من قبل مختلف السّلطات الإقتصادية، بقصد تحسين أداء النّشاط الإقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقاً (آلية السّوق)، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذّهاب إليه أو تتناوله بين الضّيق أو الإتسّاع تبعا لعمق المشكلات والإختلالات القائمة[2].

تتكّون برامج الإصلاح الإقتصادي بصفة عامّة من مكونين أساسيين، أّولهما يتمثّل في سّياسات التثّبيت ويختص بها صندوق النّقد الدّولي، تركّز على إدارة الطلب بإتباع سّياسات مالية ونقدية، سّياسات سعر الصّرف وسّياسات الأجور والأسعار قصد معالجة العجز في المّوازنة العامّة وميزان المدفوعات. أّما المكّون الثّانيفيُعرف بإسم التعّديل الهيكلي ويختص به البنك الدّولي ويركّز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال تحرير التّجارة الدّولية وتحرير رأس المال (الإستثمار الأجنبي المباشر)،فضلاً عن إتبّاع سّياسات الخصخصة من أجل زّيادة الصّادرات.

الفجوة الكبيرة بين الدّول الصّناعية المتقّدمة والدّول النّامية هي التي تستدعي الإهتمام بالتنمية الإقتصادية، هذا الأمر يتطلّب إستثمارات ضخمة مع ضرورة التّعرف على الأولوّيات والبدائل والإختيار الدّقيق فيما بينها

---

[1] بوقموم محمد ومعيزي حزيرة، واقع الإقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الإقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة الطّارف، الجزائر، 2014، ص04.

* خبير إقتصادي وأستاذ العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السّياسات الإقتصادية الكليّة (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص270.

وكذا معرفة الضّوابط والمعايير التي تحكمها طبعا في ظل الموارد المتاحة حتى لا تعرقل حركة الإنماء، للقضاء على هذه الفجوة يجب أنتتوفّر رؤوس الأموال لتمويل المشروعات الطّموحة، إلاّ أنّ مصادر التّمويل الدّاخلية تبقى عاجزة على تلبية كل الإحتياجات التّمويلية للتنمية، ممّا يستدعي البحث عن مصادر تمويل خارجية بإنتهاج سياسة الحوافز لجذب الإستثمارات الأجنبية للجزائر[1]. قامت الجزائر بعدّة إصلاحات وتبّنت عدّة سيّاسات للّنهوض بإقتصادها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، لقد كان هذا التوجّه لسببين رئيسيين:

الفرع الأول/الإخفاق التنّموي: منذ الإستقلال وإلى غاية الثّمانينات إهتمت الجزائر بالتّصنيع كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية وإنشاء قاعدة إنتاجية حقيقّية بغرض تحقيق تكامل بين القطاعات الإقتصادية، الّرفع من مستويات الدّخل وخلق فرُص العمل والتقّليل من حدّة البطالة، لذلك كان إختيار نموذج تطبيق هذه الصّناعات المصنّعة، كما إختارت المؤسّسة العمومية أداة لتنفيذ هذا الّنموذج، تّم تطبيق هذه السّياسة عن طريق إستثمارات ضخمة في كل من الحديد والصّلب والصّناعات الطاقوية المحروقات والبتروكيماوية لما لها من تأثيرات في باقي القطاعات الأخرى كالزّراعة والصّناعات الخفيفة.

غير أنّ هذه السّياسة المجسّدة لمتحقّق الأهداف المرجّوة منها ولا حتى تحقيق قاعدة إنتاجية متطّورة وهذا راجع إلى الإنعاش المحتشم للإستثمارات بسببقلّة مصادر التمويل ونقص الموارد بالعملة الصّعبة، فلم تكن الّنتائج المحقّقة من طرف الإستثمارات في المستوى المطلوب، كما أنّ المؤسّسات العمومية التي كانت نتظر منها أن تبلغ مستوى الّنضج مع بداية الثّمانينات لم تقم بالّدور المنوط بها، وأمام هذه الوضعية عمدت السّلطات إلى توقيف الإستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضّخمة ومتابعة الإستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز، كما وجّهت الإستثمارات الجديدة لتدعيم المنشآت القاعدّية وإلى قطاعات الزّراعة والصّناعات الخفيفة وذلك قصد إعادة التوّازناتالكلّية إلى الإقتصاد الوطني.

إلاّ أنّ توقيف الإستثمار في الّنشاطات الصّناعية أدّى إلى تحطيم النشاط الصّناعي الوطني، ممّا جعل الإقتصاد الجزائري يعتمد إعتماداً كلّيا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج إليه المؤسّسات الصّناعية، من معدّات وقطع غيّار وسلع التّجهيز، مع التّركيز على إشباع الطّلب الخاص المتنامي عن طريق الإستيراد المفرط للسّلع الإستهلاكية[2].

كما أنّ الإعتماد المطلق على تصدير منتج واحد وهو الّنفط جعل الإقتصاد الجزائري يستجيب للصّدمات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بأسعار الّنفط، هذا ما أثبتته الصّدمة البترولية التي عرفها العالم سنة 1986 نتيجة إنهّيار أسعار البترول في السّوق العالمية فبّينت مواطن الضّعف في الجزائر، وانعكست سلباً على الحياة الإجتماعية وأدّت إلى إرتفاع حجم المديونية وانخفاض القدرة الشّرائية مع الإرتفاع المستمر والمتواصل للأسعار.

[1] منصوري الزين، واقع وأفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد02، 2005، ص ص127-128.

[2] مصطفى العبد الله وآخرون، الإصلاحات الإقتصادية وسّياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص359.

بشكل عام يُ مكن إجمال أهم الأسباب التي جعلت السّلطات العمومية تقوم بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- الإنعكاسات السّلبية التي أفرزتها السّياسة الإقتصادية المطّبقة خلال الفترة (1962-1989) والتّي أثبتت ضعفها وعدم فعّاليتها على مستوى كافّ ة النّواحي الإقتصادية؛

- ضعف الإدخار المحلّي وتقهقره والذّي أدّى إلى تراجع حجم الإستثمارات كما أثبت عدم مقدرته على دعم النمو الإقتصادي؛

- قلّ ة الإنتاجية التي دلّت على عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ومن ثم ضعف الطّاقة الإنتاجية، هذا ما تأكّد من خلال التقّييم الإقتصادي الذي أبرزه برنامج الحكومة لسنة 1992 الذي بّين أنّ إستغلال الطّاقة الإنتاجية للوطن ضعيف؛

- تدهور النّشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى نسبة 50% من طاقته الإنتاجية، ويرجع هذا إلى مشكل التمّويل بوسائل الإنتاج من مواد أّولية والتّجهيزات التي يعاني منها البلد وتبعّيته المطلقة للخارج.

الفرع الثاني/الضّغوطات الخارجية: إنّ التغّيرات والتطّورات الإقتصادية التي مّيزت الإقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة، كالهيمنة الأمريكية على الصّعيد السّياسي والإقتصادي، إرتقاء التكّتلات الإقتصادية وبروز قّوتها كالإتحاد الأوروبي مع تصاعد موجة العولمة، من خلال ضرورة الإندماج في الإقتصاد العالمي وما يسايره من سّياسات التحّرير التّجاري والمالي وفتح الأسواق وإزالة العوائق التي يُ حتمل أن تعيق هذا التحّرر، بالإضافة إلى الدّور القوي الذّي أضحت المنظّمات الدّولية، بالخصوص صندوق النّقد الدّولي ومنظمة التّجارة العالمية والبنك العالمي بمختلف هيئاته والذي يعمل على تكريس الاندماج في مختلف المجالات، تجنيد الإتجاه العالمي نحو تحرير المبادلات التّجارية والمالية مع إزالة مختلف العراقيل في وجه هذا التحرير، كل هذا جعل خارطة العالم الإقتصادية تتغّير، ظهرت مفاهيم جديدة على مسرح العلاقات الإقتصادية الدّولية.

الجزائر لم تكن بعيدة عن هذه التطّورات وانعكاساتها وهذا ما يبرّر أنّ تلك التطّورات والتغّيرات شكّلت ضغوطا حقيقية على الإقتصاد الجزائري، والتي أجبرته على إعادة النّظر في سّياسته الإقتصادية التنّموية وانتهاجه سّياسة تتماشى مع هذه التطّورات العالمية الجديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الإنفتاح أكثر عبر السّماح للشّركات الأجنبية للإستثمار المباشر فيها، بالإضافة إلى ما سبق ذكره نجد كذلك:

- إنكماش كبير في القروض الممنوحة من طرف المؤسّسات الدّولية والدّول المتقّدمة مع إنخفاض واضح في حجم المساعدات الخارجية؛

- الصّعوبات التمويلية والنّتائج السّلبية التي أفرزتها القروض الخارجية التي شكّلت تحدّيات أخرى أمامها فبات من الضّروري البحث عن وسيلة تمويلية بديلة؛

- الإنضمام إلى المنظّمة العالمية للتجارة يستوجب التّحكم في آليات تجارية متطّورة، مما يتطلّب تمكينا بالغا في ميدان التّكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتّصال وتنويعاً للأسواق المالية، إلى جانب إنتشار الخطاب السّياسي على المستوى الدّولي الذي أضحى يؤّيد الإيديولوجية التي مفادها أنّ إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته عامل أساسي في إحداث التنمية.

المطلب الثاني: إتفاقيات الإستعداد الإئتماني وأهم النّتائج المحقّقة

أظهرت الإصلاحات التي تم إدخالها على الإقتصاد الجزائري قبل تسعينيات القرن الماضي محدوديّتها، بسبب التّمويل المشروط من المؤسّسات النقدية الدّولية، أصبح إصلاح هذا النظام حتميًا من حيث منهج تسييره ومهامه، كذلك الأهداف والإجراءات، فإنطلقت الإصلاحات المدعومة من قبل صندوق النّقد الدّولي منذ سنة 1989 وامتدّت إلى غاية 1998.

الفرع الأول/ برنامج الإستعداد الإئتماني الأّول (31 ماي 1989- 30 ماي 1990): لقد بدأ دور صندوق النقد الدّولي يتعاظم في توجيه الإقتصاد الوطني في نهاية الثّمانينات، خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النّقد الدّولي في شهر مارس 1989، الذي تعهدّت فيه حكومة الجزائر على الاندماج في إقتصاد السّوق، فأكّدت على المضي في عملية اللّامركزية الإقتصادية (إستقلالية المؤسّسات العمومية تدريجيا)، خلق البيئة التي تمُكّن من إتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، الإعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سّياسة سعر الصّرف، كما أكّدت رسالة الحكومة بأنّ العنصر الأساسي في الإصلاح الإقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

إنتهت المفاوضات بإبرام أول إتفّاق مع صندوق النّقد الدولي في 31 ماي 1989 تحصّلت بموجبه على قرض تقدر قيمته بـ 300 مليون وحدة سحب خاصة في إطار ملِ ُسّمى بتسهيلات التّمويل التّعويضي والطارئ، يعتمد صندوق النّقد الدّولي هذا النّوع من البرامج لمساعدة الدّول على تحقيق الإستقرار الإقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، ذلك بإستعادة التوّازنات الإقتصادية الكلّية عن طريق تخفيض الطّلب الكلّي، فهي تهدف إلى تخفيض حجم الإستهلاك المحلّي والعمل على تحريك قوى السّوق في إتّجاه تعزيز الإنتاج المحلي. تنفيذا للإتفاق كانت الإجراءات المتّخذة من طرف الدّولة في إطار سّياستها الإقتصادية هو القيام بسلسلة من الإصلاحات الإقتصادية، من خلال إصدار جملة من القوانين والمراسيم الهادفة إلى مواصلة الإصلاحات التي شُرع فيها من قبل.

عمدت الجزائر على إصدار القانون (89-12) المتعلّق بالأسعار الذّي نص على تحرير الأسعار، كما تّم إصدار القانون (90-10) المتّعلق بالنّقد والقرض، بالإضافة إلى التّطهير المالي للمؤسّسات العمومية وأصدرت بهذا الخصوص المرسوم التّنفيذي رقم (27-91) المؤرّخ في 16 مارس 1991، والمحدّد لشروط شراء الخزينة العمومية للدّيون المستحقّة للبنوك والمؤسّسات المالية على المؤسّسات الإقتصادية العمومية، ثّم قامت بتوقيع عقود نجاعة مع المؤسّسات المطهّرة ماليا والتي كان الهدف منها إلتزام المؤسّسات العمومية بتحسين الأداء وتحقيق مردودية في الجوانب المالية والإنتاجية[1].

تّم تخفيض العملة الوطنية خلال ثلاثة أشهر بين نهاية 1990 وحتى مارس 1991 بمقدار 70% من قيمتها من بينها 52% غير معلنة رسميًا من طرف السّلطات الجزائرية، حيث إنتقل سعر صرف الدّولار من 10.47

[1] ساسي سفيان وغريب منية، النتائج الإقتصادية والإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة الطارف، الجزائر، 2014، ص08.

دينار جزائري إلى 17.8 دينار جزائري، بالإضافة إلى تدهور الإحتياطي من العملة الصّعبة، حيث عرف أدنى مستوى سنة 1991، وهو أدنى مستوى منذ عام 1973 إذ بلغ 725 مليون دولار أمريكي.

تّم إصلاح النّظام الضّريبي مع تخفيض الضّغط الجبائي، مراجعة التّعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضّريبي الذّي طّبق إبتداءا من سنة 1992، الذّي ومن خلاله تّم تصحيح عدد من الرّسوم على الخدمات العامّة وبعض الرّسوم الجمركية، تبسيط قيود الإستيراد وتحرير التّجارة الخارجية.

كل هذه الإجراءات لم تكن كافية للخروج من الأزمة الإقتصادية والإجتماعية، ما زاد ذلك تعقيداً هو الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر آنذاك، بل كانت بداية المحاولة للتقّليص من حدّة الأزمة، فقد سجّل إرتفاع الإيرادات الجبائية بالنّسبة لإجمالي النّاتج الدّاخلي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990، تراجع حجم الإستثمارات العمومية نتيجة تخلّي الدّولة عن تمويل المؤسّسات الإقتصادية العمومية، إستهلاك إحتياطات الصّرف التي إنتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدّين. رغم هذه النّتائج غير المرضية، تكون الجزائر قد تخطّت من خلال تبّنيها لمجموعة القوانين والمراسيم خطوة أولى في سبيل إرساء أسس نظام إقتصاد السّوق إلاّ أّنها بقّيت جزئية، إستدعت إجراء إصلاحات أكثر تأثيرا نظراً لعمق الإختلالات التّي يعاني منها الإقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني/ برنامج الإستعداد الإئتماني الثّاني (03 جوان1991-30 مارس 1992): إنّ لجوء الجزائر مّرة ثانية إلى صندوق النقد الدّولي من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الإقتصادية رغبة في تحقيق التّوازنات على المستوى الكلّي، تم إبرام إتفاق ثاني بتاريخ 03 جوان 1991 مدّته 10 أشهر تحصّلت الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض بقيمة 350 مليون وحدة سحب خاصّة، لقد تضّمنت رسالة النّية الأهداف العامّة التي أبدت السّلطات الجزائرية تحقيقها والتّي من شأنها تفعيل الإقتصاد الجزائري حسب قواعد السّوق، تكمن هذه الأهداف فيما يلي[1]:

- تقليص دور الدّولة في الحياة الإقتصادية والعمل على ترقية نمو المؤسّسات العمومية والخاصة؛
- ترشيد الإستهلاك والإدّخار، إلغاء الإختلالات والتشّوهات النّاجمة عن الضّبط الإداري لأسعار السّلع والخدمات؛
- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابلّيتها للتّحويل؛
- تحرير أسعار السّلع والخدمات، الحدّ من تدخّل الدّولة وضبط عملية دعم المواد الواسعة الإستهلاك.

تنفيذ هذا الإتفاق من طرف الحكومة الجزائرية كان صعباً للغاية في ظرف زمني إمتاز بالإضطرابات ا لسّياسية، تنظيم إنتخابات تشريعية يتطلب نوعاً من السّلم الإجتماعي يتعارض مع رفع الأسعار وإلغاء الدّعم عن الأسعار واسعة الإستهلاك وتخفيض قيمة العملة الوطنية، من جهة أخرى إنّ أيّ تراجع عن تطبيق برنامج الإستقرار يؤدّي إلى وقف تحرير قروض جديدة، هذه الشّرطية المتقاطعة تمنع مواصلة تحرير قروض

[1] BENISAAD Hocine, l'Algérie:Restructuration ET Reformes Economiques, O.P.U, Algérie, 1993, p142.

الصّندوق وحتى تحرير قروض جديدة مع أطراف أخرى في إطار متعدّد الأطراف أو إطار ثنائي، حتى مع البنوك التّجارية، ومن بين الإجراءات التي قامت بها السّلطات أنذاك هي[1]:

- القّيام بالتّطهير المالي للمؤسّسات ممّا يفترض نمواً للكتلة النقدية يصل إلى 41 مليار دينار جزائري أي 12% سنة 1991؛
- موافقة بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التّجارية لإعادة الخصم، حيث تم رفع معدّل إعادة الخصم من 10.5% عام 1991 إلى 11.5% عام 1992؛
- معالجة سعر الصّوف والذي عرف تخفيضاً كبيراً ما بين نهاية 1990 إلى مارس 1991؛
- مواصلة تحرير الأسعار، كما قامت السّلطات وبداية من أكتوبر 1991 بتقليص الإعانات المباشرة وغير المباشرة للمواد الطّاقوية التي قاربت أسعارها الأسعار العالمية؛

الإنتاج الدّاخلي الخام خارج المحروقات وصل إلى 3.7% عام 1993 مقارنة بسنة 1992، كما تدهور الوضع في قطاع المحروقات الذّي زاد الوضع صعوبة أكثر بمعدّل نمو0.8% عام 1993 مقارنة بسنة 1992 نتيجة للإنخفاض المسجّل على مستوى تصفية البترول 2.9 وتدهور الأسعار في الأسواق الدّولية، لتزيد معدّلات النّمو السّلبية المسجّلة في القطاع الخاص الوضع تأزّما أكثر، إضافة إلى إنعكاس الضّعف الإنتاجي المسجّل لدى العديد من دول شركائنا الإقتصاديين.

زاد الوضع المالي الدّاخلي من صعوبة الموقف عندما سجّلت الميزانية عجزاً خلال سنتي 1992 و1993 بعدما عرفت فائضاً عام 1991، ويعود ذلك إلى زّيادة مصاريف التّسيير من جراء الزّيادة المسجّلة على مستوى الأجور، وبذلك إنتقل العجز من -1.3% إلى -9.2% من النّاتج الداخلي الإجمالي عام 1993، هذا ما يعني أنّ ميزانية الدّولة فقدت دورها الأساسي (الإدخاري) في الإقتصاد هذا من جهة، من جهة أخرى فإنّ مصاريف التّجهيز (متضّمنة مصاريف التّطهير المالي للمؤسّسات العمومية) ممولة شبه كليا من العجز الميزاني، كما مارس تخفيض الأسعار آثاره على الجباية البترولية والتي أصبحت تمثّل 60% من إيرادات الميزانية خلال 1992 و1993 في حين كانت قبل 1988 في حدود 30% فقط، وما لهذا من آثار على الإستقرار المالي الدّاخلي الشّيء الذي زاد من ربطه بأحوال الأسواق الّفطية وتقلّباتها.

الفرع الثالث/ إتفاق الإستعداد الائتماني الثالث (01 أفريل 1994-31 مارس 1995): مع بداية سنة 1994، طرأ تدهور آخر في أسعار النّفط صاحبه تفاقم الوضع السّياسي والإجتماعي، ونضوب التّمويل الخارجي ممّا قاد الإقتصاد إلىحافّة الأزمة في ميزان المدفوعات، إضطّرت السّلطات جّراء هذا التدّهور إلى صياغة برنامجاً شاملاً حظّي بمساندة صندوق النّقد الدّولي، وذلك من خلال عقد إتفاق للإستعداد الإئتماني مدّته سنة (أفريل 1994– مارس 1995)، أُتبّع بإتفاق مدّته ثلاث سنوات (مارس 1995 إلى أفريل 1998) بموجب تسهيل الصّندوق الممدّد، هذا الأخير سيتم التّطرق لهبالّتفصيل ضمن المطلب المّوالي.

[1] جاري فاتح، عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدّول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص10.

تم بموجب إتفاق الإستقرار الإقتصادي لسنة 1994 قيام الجزائر بعملية إعادة الجدولة الأولى لديونها مع نادي باريس في نهاية ماي سنة 1994، التّي تّم من خلالها إعادة جدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 04 سنوات معفاة من الدّفع، وعليه فإنّ دفع خدمة الدّيون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا تُستأنف إلاّ في شهر ماي سنة 1998، تُعرف الطريقة المعتمدة بالطّريقة المختلطة أو المشتركة، تتمثّل في سداد إستحقاقين إثنين في السنة، أحدهما في 30 ماي والثاني في 30 نوفمبر، هي تدريجية لأنّ المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الدّيون عند إنقضاء فترة الإعفاء سترتفع تدريجّيا، هكذا فإن نسبة 32% من المبالغ سيوزّع دفعها على مدى تسع سنوات، نسبة 48% الباقية تدفع خلال الثّلاث سنوات الأخيرة، من ناحية أخرى فإنّ صندوق النّقد الدّولي يقدّم مبلغ 250.1 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وفترة سدادها هي 05 سنوات، ثلاث منها معفاة من دفع خدمتها، وعليه فإن مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرّر فوراً لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار، لقد ساعدت عملية إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الديون حسب جداول المديونية إلى نسبة 35.5% بدلا من 96% ولو أن هذا الإتفاق لم يبرم بصفة نهائية لعدّة إعتبارات[1].

المتتّبع للإجراءات المتّخذة فعلّيفي الميدان يُدرك تسارع تنفيذ الإتفاق المبرم مع الصندوق، ولقد عّبر هذا الأخير في عدّة مناسبات عن إرتياحه لتنفيذ هذا الإتفاق وبلوغه الأهداف المسطّرة وبإعتبار أنّ الصندوق لا يهمّه إلاّ تحقيق النّتائج بغض النّظر عن الآثار الناجمة، تتلخّص النتائج فيما يلي[2]:

- عرف النّاتج المحلي الحقيقي معدّل نمو متدنّ بلغ 0.4% سنة 1994 مقارنة بمعدّل النّمو المقدّر في البرنامج والبالغ 03%، يرجع السّبب في ذلك إلى جملة من الأسباب الإقتصادية والسّياسية والأمنية نذكر منها إنخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 05%، كما أنّ الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلّقة بالجانب التقّني وكذلك الصّيانة خلال السنة ذاتها تسبب في إنخفاض الإنتاج في هذا القطاع الحيوي بنسبة 2.5%، أّما فيما يخص معدّل التّضخم فقد وصل إلى 29% (مُقاسا بالرّقم القّياسي لأسعار المستهلك) بينما المعدّل المتوقّع فكان في حدود 40%.

- إرتفاع نسبة السّلع المحرّرة وأسعارها إلى 84% من إجمالي السّلع المدرجة في مؤشّر أسعار المستهلك وفي نفس الوقت تّم رفع أسعار النّقل والهاتف والخدمات البريدية بنسبة تراوحت بين 20% إلى 30%، وفي هذا الإطار بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج ربع سنوي (كل 03 أشهر) لتعديل أسعار الكهرباء والحليب والسّميد، التي لا زالت تتمتّع بدعم لكونها تمثّل سلعاً ذات إستهلاك واسع، إلاّ أنّ هذا الدّعم تّم التّخلي عنه مع نهاية سنة 1995.

- تمكّنت الحكومة من تأجيل تطبيق الزّيادة في الأجور المقّررة والمقدرة بـ 12.5% التي من المفروض تطبيقها في الرّبع الأخير من سنة 1994 وبنسبة أقل من 10%، في نفس الوقت عرفت المواد الغذائية إرتفاعاً

[1] تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، المشروع التّمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التّعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص ص24-25.

[2] خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدّولي (الإشارة إلى علاقته بالجزائر)، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص ص209-2015.

في الأسعار قدره 40%، بينما المحروقات فقد عرفت أسعارها إرتفاعاً قدره 15% وهذا يترجم تقليص الدّعم المفروض من طرف الصّندوق الذي تتحمّله ميزانية الدّولة، الغاية من وراء ذلك تخفيض العجز وبالفعل تم تخفيض إجمالي النّفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار، الأمر الذي أدّى إلى تقليص العجز الكلّي في الميزانية العامّة بالنسبة إلى النّاتج المحلّي الإجمالي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدّرة في البرنامج الحكومي، لقد تّم تمويل هذا العجز من الموارد المكتسبة من إعادة جدولة الدّيون الخارجية.

- أمّا في مجال النّقد والإئتمان، لقد تّم تحقيق الأهداف المتضمّنة في البرنامج أين تّم تحقيق إرتفاع الإئتمان المحلّي بنسبة 10% عام 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2%، كانت مقرّرة في البرنامج وهذا يترجم تباطؤ النمو في الإئتمان المحلي المقدّم للقطاعات الإقتصادية بنسبة تقل عمّا كان مقدّرا له في البرنامج وإلى الإنخفاض الذي شهده صافي الإئتمان المقدّم للحكومة، بينما إرتفع الإئتمان المقدّم إلى القطاعات الإقتصادية قدّر بحوالي 32% مقابل 65% مقررة في برنامج الحكومة، في هذا السّياق تم تخفيض سقوف الإئتمان المقدّم إلى 23 شركة عامة من 76 مليار دينار جزائري إلى 14.1 مليار دينار جزائري. نتيجة التّحسن في وضع الميزانية تمكّنت الحكومة من تقليص مديونيتها تُجاه الجهاز المصرفي بحوالي 53.5 مليار دينار كما ورد في حصيلة الوضع النّقدي المقدّم من طرف الحكومة.

- فيما يخص ميزان المدفوعات فقد تّم تسجيل عجز على مستوى الحساب الجاري لسنة 1995 بمقدار 2.8 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 6.9% نسبة إلى النّاتج المحلّي الإجمالي، بالإضافة إلى أنّ حساب رأس المال غير النّقدي سينجم عنه عجز مقداره 1.91 مليار دولار وهذا سيؤدّي إلى عجز إجمالي في الميزان قدره 4.71 مليار دولار سنة 1995، من ثم بنت الحكومة سيّاستها للتّخفيف من عبء المديونية الخارجية إلى المستوى الذّي لا يؤثّر على الموارد الخارجية اللاّزمة لتلبية إحتياجات السّوق الوطنية من الواردات التي تساهم في تحقيق المستهدف للنّمو من ناحية، رفع الإحتياطات للمستوى النّي يغطّي واردات البلاد لفترة تفوق ثلاثة أشهر مع نهاية سنة 1995دعماً لسّياسة تحرير التّجارة الخارجية.

المطلب الثالث: برنامج التعديل الهيكلي (01 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998)

وافق صندوق النقد الدّولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الإتفّاقيات الموسّعة للقرض وقد حُدّد مبلغ هذا الإتفاق الإستعدادي بقيمة 1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)، بمجرّد الموافقة على هذا الإتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول المقدّر بـ 325.28 مليون وحدة سحب خاصة على أن يتم سحب وإستخدام المبلغ المتبقي 844 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أقساط يتم إستنفاذها قبل ماي 1998، رغبة في إعادة الإستقرار للإقتصاد الوطني من جهة، تخطّي مرحلة التّحول إلى إقتصاد السّوق الحرّ بأقل التّكاليف من جهة أخرى ويُمكن تلخيص محتوى برنامج التّصحيح الهيكلي الذّي تنوي الحكومة الجزائرية تنفيذه خلال السّنوات الثّلاثة في المحاور الرئيسية التالية:

الفرع الأول/ تحرير الأسعار: في سّياق مواصلة إصلاح وتحرير الأسعار التي شُرع في تطبيقها منذ 1989، يهدف برنامج التّعديل الهيكلي إلى إزالة التّشوّهات السّعرية وجعلها مسايرة للأسعار العالمية، لقد حدّد هذا البرنامج مدّة ثلاثة سنوات لتحرير أسعار كل السّلع والخدمات، حيث تّم تحرير منتجات القطاع العام على

مراحل ثّم الرّفع التّريجي للأسعار المحلّية للمنتجات الغذائية والطّقوية إلى ما يُ قارب 200% تماشّيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و1996، بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعّمة من قبل الدّولة والتي وصلت نسبتها 05% من النّاتج المحلي الإجمالي، ممّا أدّى إلى ظهور السّوق الموازية وارتفاع أسعارها مقارنة بالسّعر الحقيقي، كما أنّ دعم هذه السّلع أدّى إلى تشجيع التّهريب إلى الدّول المجاورة، ممّا أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية[1]، من أهم الإجراءات التي إعتمدتها الجزائر لتحرير الأسعار في هذا الإطار نذكر[2] :

- تبّني آليات تسمح بتعديل أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التّكرير في جوان 1994 ومراجعة تعريفات الكهرباء والغاز بدلالة تطّور التّضخم في أوت 1994؛

- إلغاء الدّعم الإستهلاكي العام للمنتجات البترولية في سنة 1994 وللمنتجات الغذائية خلال الفترة (1994-1996)؛

- إلغاء الضّوابط على هوامش الأرباح وتحرير أسعار السّكر والحبوب بخلاف القمح وزيت المائدة واللّوازم المدرسية؛

في نهاية عام 1997 تم إلغاء الدّعم عن كل المنتجات الغذائية والبترولية لتتماشى مع الأسعار العالمية، هكذا فإنّ تحرير الأسعار وتخلّي الدّولة عن دعم المنتجات سيخفّف العبء عن الدّولة فيما يخص الإنفاق العام ويمهد لإقامة إقتصاد سوق تكون فيه الأسعار وسيلة فّعالة لتخصيص أفضل للموارد.

الفرع الثاني/ السّياسة النّقدية: تهدف السّياسة النّقدية لبرنامج التّعديل لهيكلي إلى تقليص الطّلب الفّعال، ذلك من خلال إمتصاص فائض السّيولة والحدّ من التوسّع الإئتماني وضبط عرض النقود بغرض الحدّ من معدّلات التّضخم حتى تصل إلى 06% مع نهاية تطبيق البرنامج، على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، قيمة السّقوف الإئتمانية، تحسين إطار السّياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال، بالإضافة إلى خفض أو إلغاء الإئتمان لقطاعات معّينة، لقد إرتكز برنامج التّعديل الهيكلي في هذا الجانب على الإجراءات التالية:

- وضع قانون إستثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية؛

- تقوّية قواعد الحيطة التي من شأنها الحدّ من تركّز المخاطر، إنشاء خطوط تسيير واضحة للترّتيب والتزّود بالقروض المبرمة؛

- الهيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التّجارية العمومية، يحقّ قها بالسّيولة عن طريق عملّيات تحويل الدّيون؛

- إنشاء معامل إحتياطي إجباري يصل إلى 03% على الودائع البنكية.

الفرع الثالث/ السّياسة المالية: وفقا للإتّفاقية المبرمة بين السّلطات الجزائرية وصندوق النّقد الدّولي، توجب على الجزائر تحقيق فوائض مالية إبتداءا من السنة المالية (1996- 1997)، نظراً لمحدودية الموارد المالية

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسّياسة التشغيل (التّجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2009، ص146.

[2] برودي نعيمة، الإقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية والإنعاش الإقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدّول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص15.

للّدولة، بإعتبارها تعتمد على الموارد النّاتجة عن تصدير المحروقات والتي تتميّز بالتذّبذب نتيجة عدم التّحكم في أسعارها، منه ضرورة توفير الفوائض المالية بـ[1]:

- ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الطبيعة غير المتجدّدة للموارد البترولية، كذا توفير هامش تحرّك ملائم لتفادي الآثار السّلبية الناجمة عن الإنخفاضات الدّورية في أسعار البترول؛

- تقليص النّفقات الحكومية يسهل من زيادة إستهلاك العائلات؛

- تحسين الميزانية العامّة للدّولة (تحسين المداخيل وتقليص النفقات) من خلال العمل على شقين[2]:

أ- بالنسبة للإيرادات فيُمكن تحسينها عن طريق ترقية نظام ضريبي مرن وفّعال، بغرض توسيع الوعاء الضّريبي بالخصوص،يتوقّع البرنامج تحقيق إرتفاع في هذا المجال بـ 1.5% من النّاتج المحلي الخام بين (1994 - 1995) و (1997- 1998).

ب- بالنسبة للنّفقات:فالتوقّعات هي إنجاز تخفيض بـ 1.8% من النّاتج المحلي الخام خلال الفترة نفسها ومن أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي، إلغاء طريقة الدّعم التي تستفيد منها جميع شرائح المجتمع وإتباع أسلوب جديد تعتمد على تحسين الإستهداف في التّحويلات، إعادة هيكلة النّفقات العمومية، حتى تكون لها آثار أفضل تسمح بحماية الفئات الأكثر حرماناً، كما أنّ الإلغاء التدّريجي لنفقات صندوق تطهير البنوك والمؤسّسات العمومية سيساهم في تخفيض العجز بـ 1.4% من النّاتج الدّاخلي الخام.

الفرع الرابع/ التّحكم في نظام الصّرف وتحرير التّجارة الخارجية: أجرت السّلطات الجزائرية تعديلاً تدريجيّا في نظام الصّرف، من خلال ربط الدّينار بسلّة من العملات الرئيسية إلى نظام التّعويم المدار أو الموجه، ما أعطى مرونة أكبر في التّصدي لإضطرابات التبّادل الخارجي، كما قامت في نهاية 1995تعزيزاً لدور قوى السّوق في تحديد مستوى سعر الصّرف بإعتماد نظام سوق النّقد الأجنبي بين البنوك، حيث عرفت قيمة الدّينار الجزائري بموجب ذلك تراجعاً قبل أن تستقر مجدّدا بفعل الأثر المزدوج الرّاجع من جهة لإرتفاع عائدات الصّادرات ومن جهة ثانية لتراجع قيمة الواردات وخدمة الدّيون الخارجية.

أمّا بالنسبة للتّجارة الخارجية، إتّخذت السّلطات الجزائرية جملة من الإجراءات، هدفت أساساً إلى زيادة الإنفتاح وتعزيز التّكامل الإقليمي، حيث تّم بموجبها خفض عدد معدّلات التّعريفة الجمركية وخفض معدّل الرّسم الجمركي الأقصى بداية من سنة 1996 من 60% سنة 1994 إلى 50% ثم إلى 45%إعتباراً من سنة 1997، كما أُتّخذت إجراءات أخرى لتحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري خدمة لأغراض الحساب الجاري مع تحرير جميع المدفوعات غير المنظورة، لتتوصّل السّلطات في غضون نهاية سنة 1997 إلى بلوغ قابلّية الحساب الجاري للتّحويل بعدما قامت بتحرير المصروفات السّياحية[3].

الفرع الخامس/ إعادة هيكلة المؤسّسات العمومية: مع تبّني الجزائر لبرنامج التّصحيح الهيكلي، تسارعت خطّوات الإصلاح نحو هدفها النّهائي المتمثّل في خوصصة مؤسّسات القطاع العام وحل وتصفية تلك التي

[1] BELHIMER Ammar, La dette extérieure de l'Algérie, marinoor, Alger, Algérie, 1998, pp112-114.

[2] BEN BITOUR Ahmed, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, marinoor, Algérie, 1998, p112.

[3] دبيش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص211.

لم تثبت مكانتها وفقا لقانون السّوق لتوفير الشروط الضّرورية لإرساء قواعد إقتصاد السّوق، رفع الإحتكار عن بعض الأنشطة الإقتصادية أدخلت عدّة تغييرات على منظومة القوانين الجزائرية لتأطير العملية الإقتصادية، حيث تّم تعديل قانون الإستثمار والقانون التّجاري والقوانين المنظّمة لعلاقات العمل بما ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة.

كما ُوضعت مخطّطات متوسطة الأجل وذلك لتخفيض تكاليف الإستغلال داخل المؤسّسات وتحسين قدراتها التنّافسية مع التّركيز على الأنشطة الأكثر قدرة على الإستمرار، حيث منحت مع نهاية سنة 1996 الدّولة لمؤسّسات التّسويق والمقدّر عددها بـ 23 والتي تشمل ما يقارب 15% من القيمة المضافة لقطاعي الصّناعة والبناء الإستقلالية بعد إعادة هيكلتها ماليا والمصادقة على عقود النّجاعة مع مديريها[1]، لتعميق تلك الإصلاحات إعتمدت الجزائر لأوّل مرّة قانونا لخوصصة مؤسّساتها العمومية والذي تّم تعديله في العديد من المرّات بحثاً عن طريقة أفضل لتشجيع المستثمرين الخواص المحلّيين والأجانب لشراء المؤسّسات المعروضة للخوصصة، لتتولى فيما بعد الشّركات القابضة الإحدى عشر التي تضم كافّة المؤسّسات العمومية الكبرى في سبتمبر 1996 بوضع برامج هدفها إستعادة القدرة المالية لهذه المؤسّسات مع غلق وحل العاجزة منها وخوصصتها، وعلى هذا الأساس تّم حلّ حوالي 815 مؤسّسة عمومية حتى نهاية سنة 1998، كما تّم المصادقة على برنامج للخوصصة بالتّعاون مع البنك الدّولي لتحويل مؤسّسات صغيرة ُجّلها في قطاع الخدمات إلى القطاع الخاص، ثم إصدار برنامج ثاني لخوصصة 250 مؤسّسة عمومية كبرى وفي مختلف النّشاطات الإقتصادية[2]. الملفت للإنتباه أنّ عملية حلّ وخوصصة المؤسّسات العمومية قد أدّت إلى تسريح الآلاف من العمال ممّا يستدعي بالضّرورة إيجاد وسائل للحماية الإجتماعية للتّخفيف من الأثار السلبية للبرنامج على الجانب الإجتماعي.

الفرع السادس/ قطاع السّكن: هناك العديد من الإجراءات التي من شأنها إصلاح هذا القطاع لما له من أهمية كبرى في تحسين الوضع الإجتماعي للفرد الجزائري، لقد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسّكن سنة 1996خصوصاً في مجالات التّعمير والعقّار والتمويل، فالتّعمير يعني إستكمال المنظومة التّشريعية الخاصة بتسيير القطاع العقّاري القابل للتّهيئة العمرانية وذلك من خلال إقرار الحقيقة الإقتصادية والشفافية في المعاملات العقّارية وتعيين الأراضي القابلة للتّهيئة العمرانية واستكمال إعداد خطط التهيئة والمقدرة بـ600 خطّة، منها 300 خطة تستكمل قبل نهاية سنة 1997، كما أنّ إعادة هيكلة مناطق السّكن المؤقت وتهيئة القطاعات المهّيئة من الناحية العمرانية وترقية السّكنات المبنّية مع تعزيز الرّقابة على البناءات غير الشّرعية تلك هي الإصلاحات في مجال التّعمير. أّما في مجال التّمويل فإنّ الإصلاحات التي أُدخلت على مستوى المنظومة المالية من تشجيع الإستثمار الخاص وتنظيم السّوق العقّاري مع تحويل الصّندوق الوطني للتوّفير والإحتياط إلى بنك للإسكان، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضمان الرّهون على القروض وإنشاء شركة إعادة التّمويل من شأنها أن تكثّف إشراك النّظام المالي في البناء.

[1] كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الإستقرار والتحّول إلى إقتصاد السّوق، صندوق النقد الدّولي، واشنطن، 1998، ص26.

[2] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص27.

الفرع السابع/ قطاع الفلاحة: وضع البرنامج عدّة نقاط تهدف إلى الإصلاح الفلاحي ورزنامتها خلال الفترة المحدّدة، في إطار هذه الإصلاحات فإنّه تم إصدار قانون سنة 1995 يقضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة بعد الإستقلال إلى مالكيها، بُغية تنمية فعّالية القطاع الفلاحي أيضا فإنّ الحكومة قدّمت في بداية 1997 مشروع قانون يهدف إلى تحويل حقوق الإنتفاع بأراضي الدّولة المعطاة للمزارعين بموجب القانون (87-19) إلى حقوق ملكية كاملة، غير أنّ هذا المشروع لم يتم لحد الآن لإشكالات عديدة، تكمن أهمية هذا المشروع في أنّه يسمح للفلاحين بالحصول على قروض الإستغلال التي يطلبونها من البنوك التّجارية لوجود الضّمان وهو وثيقة الملكية للأراضي.

تتمثّل أهم النّتائج التي تم الوصول إليها من خلال برنامج التّعديل الهيكلي فيما يلي[1]:

- إرتفاع إحتياطي الصّرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 07 مليار دولار سنة 1998 (تضاعف بـ 6.36 مرة)؛
- إرتفاع المديونية الخارجية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.5 مليار دولار سنة 1998، هذا بسبب الإنخفاض المفاجئ في موارد الصّادرات التي بلغت حوالي 10 مليار دولار؛
- إرتفاع نسبة خدمات الدّين بالقياس إلى سنتي 1996 و 1997 فمن 30.9% إلى 30.3%على التّوالي بلغت 47.5% في سنة 1998؛
- إنخفاض معدّل التّضخم من 29% سنة 1994 إلى 05% سنة 1998، ونتيجة لذلك إنخفض معدّل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9.5% سنة 1998؛

تجدر الإشارة إلى أنّ برنامج التّعديلالهيكلي قد حقّق الهدف الأساسي المتمثّل في إستيعاب الزّيادة السّنوية للسّكان النّشطين، وهذا نتيجة لتحقيق معدّل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 5.7% سنة 1998، إلاّ أنّ ما يُعاب على هذا البرنامج هو إستمرارية هشاشة الإقتصاد الوطني تُجاه الصّدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات الذي يُمثل 95% من الصّادرات ويساهم في تشكيل 60% من موازنة الدّولة، وبالتالي فإنّ البرنامج نجح في إدارة الطّلب الكلّي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلّي، الأمر الذي ينجم عنه عدم التّوازن بين طرفي المعادلة[2].

المطلب الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1989-1998)

إنّ تبّني الجزائر للّنظام الإشتراكي وتأثر إقتصادها بالمحيط الخارجي واعتماده بالدّرجة الأولى على المحروقات وبالتالّي أسعارها الخاضعة لظروف خارجية، فإنّ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر هو الآخر عرف تذبذبا كبيراً وضعفاً رغم محاولة الدّولة تقديم كل الإصلاحات وتحسين الوضعية الإقتصادية المتأزّمة. لقد عرفت الجزائر كبقية الدّول النامية ظاهرة الاستثمار الأجنبي منذ الإستقلال، إلاّ أنّ فترة ما قبل الإصلاحات تميّزت بضعف كبير فيتدفّقاته.

---

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص198.

[2] وليد عبد الحليم عايب، الأثار الإقتصادية الكلّية لسّياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطّباعة والنشر والتوّزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص229.

تُعتبر الفترة (1989-1998) الإنطلاقة الواسعة لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي، الذي ألزم السّلطات على إعطاء إهتمامات كبرى لبعض المؤشّرات التي همّشت في السابق من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى هذا الأساس قامت بوضع قوانين لجذب هذا النوع من الإستثمار[1].

بتاريخ 14 أفريل عام 1990 كانت إنطلاقة فعلية لتحرير التّجارة الخارجية، إرساء دعائم التّوجه لإقتصاد السّوق، من خلال إصدار قانون النّقد والقرض الذي كان يهدف إلى إصلاح نظام الإستثمارات، وكذا إصلاح النّظام المصرفي، كما وُضعت تشريعات أخرى تكملة لهذا القانون حيث تمنح ضمانات وتحفيزات أكثر لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تمثلت في قانون (12/93) المؤرخ في أكتوبر1993 والمتعلّق بترقّية الإستثمارات الذي تميّز بإنفتاح أكثر للإقتصاد الوطني. لقد مسّت الإصلاحات قطاع المحروقات كذلك من خلال التّعديلات الأّولية التي أدخلت على قانون المحروقات لسنة 1982 في قانون المالية التّكميلي الصادر في سبتمبر1991، حيث وضع حلاً لمشكلة الإزدواج الضّريبي، وتلتها تعديلات ثانية من خلال القانون (12/91) الصّادر في ديسمبر 1991 الذّي وسّع من مجال تدخّل الشّركات الأجنبية، كما إستمر السّعي لجذب الإستثمارات الأجنبية من خلال الأمر (03/01) المؤرّخ في 21 أوت 2001 والذي عدّل القانون (12/93) وقّم من خلاله إمتيازات أكثر إدراكاً من السّلطات بمدى أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنّمية والتطّور الإقتصادي.

شهدت هذه المرحلة (فترة الإصلاحات) إنتعاشاً كبيرا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أّنه سجّل خُمولا وشللاً قبل سنة 1996، إذ تميّزت الفترة (1993-1995) بغّياب كامل للإستمارات الأجنبية المباشرة، يرجع السّبب للوضعيةالمعقّدة التّي مّرت بها الجزائر على جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدّين الخارجي، ممّا أجبر السّلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التّعديل الهيكلي التي وضعها مع صندوق النّقد الدّولي، ثّم سجّل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إرتفاعاً بعد سنة 1996 بغض النّظر عن التذبذب المسجّل في بعض السّنوات، ويعزّى هذا الإرتفاع بصدور قانون النّقد والقرض سنة 1993، وما أتت به التّشريعات الجديدة من تحفيز للاستثمار الأجنبي المباشر والتّي شملت العديد من الإمتيازات واستمر الإرتفاع إلى غاية 1998 مسجّلاتدفّق قيمته 602.2 مليون دولار نتيجة الإرتفاع المسجّل في أسعار البترول، لكن سرعان ما لبث أن إنخفض في السّنة الموالية بمعدّل قدره 51.9% خلال سنة 1999[2].

تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر بقّي ضعيفاً بالرّغم من المجهودات المبذولة من قبل السّلطات العمومية في إحداث عدّة تغييرات خاصة على النّصوص القانونية كقانون النّقد والقرض الذي يضمن حرية تحويل الأرباح ورأس المال، وقانون التّجارة الذي يوفّر مرونة كبيرة للمستثمر كي يختار النّمط التّجاري الذي يناسبه، ربّما تبقى الجزائر في نظر الأجانب عبارة عن سوق للتّصدير عوضاً أن تكون سوقاً للإستثمار.

[1] زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وأفاق)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد08، 2005، ص 14.

[2] عميش عائشة، دراسة تحليلية قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي على التّشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) بإستخدام منهجية التّكامل المشترك وسببية غرانجر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد13، 2015، ص180.

الشّكل رقم (03-01): تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1989-1998)

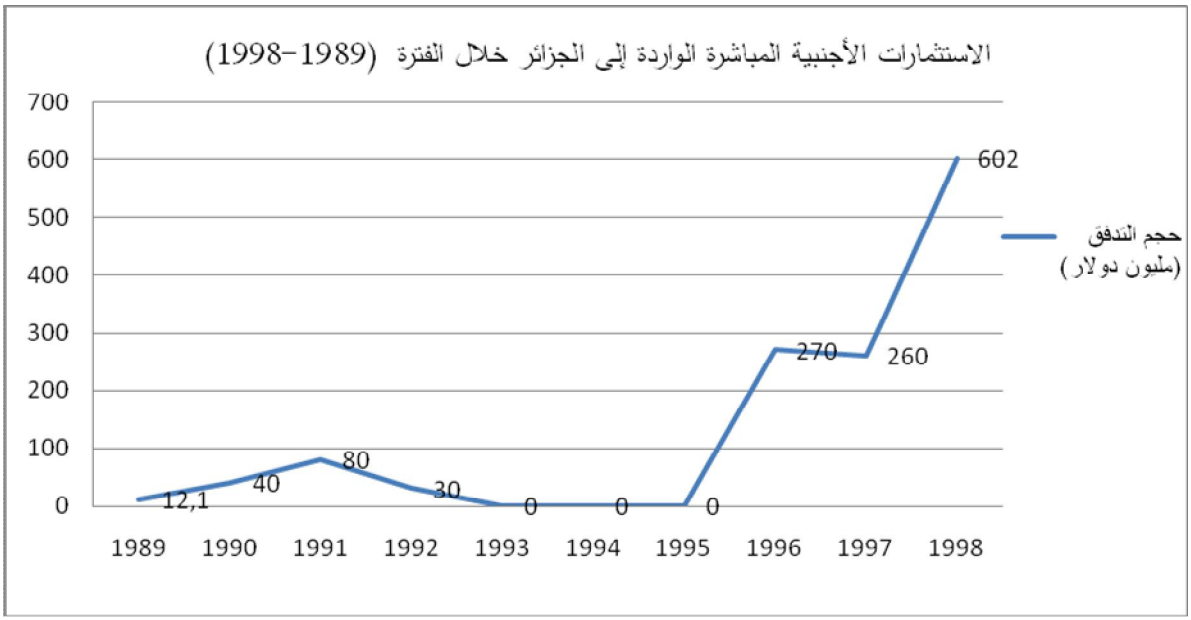

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

- Unctad, conférence des nations unies sur le commerce et le développement, unctadstat : flux entrants et sortants d'investissement étranger direct, direction-entrants, annuel, 1989-1998.

يُمكن أن يتأكّد هذا وفقاً للمؤشّر الذي يحدّد مدى جذب الإستثمارات العالمية، ويتمثّل في المتوسط المرجّح لحصّة بلد ما من الإستثمارات الأجنبية العالمية بالنسبة للمستوى النّسبي للإنتاج الدّاخلي الإجمالي من التّشغيل ومن الصّادرات العالمية، فحسب التّقرير الخاص بالإستثمارات العالمية كان مؤشّر متوسّط المرجّح لبلدان جنوب شرق المتوسّط هو 0.9 ولبلدان أوربا الوسطى والشرقية 1.1 وبالتّالي نجد الجزائر تحتّل مرتبة البلدان التي تتميّز بضعف كبير في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات خارج المحروقات، حيث يبقى قطاع النّفط هو القطاع المستهدف من قبل الأجانب بالرّغم من فتح رأس المال لعدّة شركات عمومية في ظل برامج الخوصصة والتي بقّيت مجهولة لديهم[1].

المبحث الثالث: المقاربة الكينزية والتوّجهات الإنمائية مع بداية الألفية الثالثة

المتتّبع للأوضاع الإقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أنّ البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة، إتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة إقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طُبّقت سابقاً، هذه السّياسة يُمكن تسمّيتها بسّياسة الإنعاش الإقتصادي ذات التوّجه الكينزي تهدف أساساً إلى رفع النّمو الإقتصادي عن طريق زّيادة حجم الإنفاق الإستثماري.

قامت الجزائر ولتدارك ذلك التأّخر الحادث في التنمية الموروث عن الأزمة الإقتصادية والسّياسية وحتى الأمنية التي مّرت بها البلاد، بعث حركية الإستثمار والنّمو من جديد، فمنذ سنة 2001 إعتمدت الدّولة على

[1] زغيب شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص ص18-19.

مجموعة من الإستثمارات العمومية أدرجت ضمن مخطّطات تنموية، تمثّلت هذه المخطّطات المتتالية بدءاً ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذّي إمتد على مدى فترة (2001-2005)، مروراً بالبرنامج التكّميلي لدعم النمو الممتد خلال الفترة (2005-2009)، وصولاً إلى برنامج توطيد النمو الإقتصادي خلال الفترة (2009-2014). ما نستفسر عنه هو هل دفعت هذه البرامج عجلة التنمية نحو الأمام أم لا ؟.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE)

لقدحقّق الناتج المحلي الخام نموّاً موجباً قارب نسبة 03% سنوّياً في المتوسّط خلال الفترة (1999-2001) ليشهد تحسّنا سنة 2002 بإقترابه من معدّل 4.2%، كما حوّلت أسعار المحروقات حالات العجز المالي إلى فوائض مُعتبرة بحلول عام 2001 حين بلغ سعر البرميل 29 دولار، الفوائض التي ساهمت في تعزيز قدرات الإقتصاد الوطني على الإدخار بشكل غير مسبوق، كما أن الإنخفاض الحاصل في التضّخم الذي إنتقل من نسبة تقارب 20% مع بداية سنة 1994 إلى 10.4% عام 2002، هي مؤشّرات إيجابية تنبؤ بالتفّاؤل وتدفع بإتّجاه تبّني سيّاسات إقتصادية واعدة تعمل في المقام الأّول على مواصلة الحفاظ على الإنتقرار المحقّ ق في فترة تعُدّ حرجة[1].

التوّجه الجديد تجسّد مباشرة من خلال إعتماد برنامجاً للإنعاش الإقتصادي الذّي أطلقته الدّولة في شهر أفريل من عام 2001، هو مخطّط تنموي ضخم على نمط المخطّطات التنّموية المعتمدة خلال السّتينيات والسّبعينيات، أين إستخدمت الدّولة العائدات النّفطية لتعزيز الطّلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال إستثمار الأموال العامّة في مجالات شتّى من النّشاط الإقتصادي، يعكس هذا المخطّط رغبة الدّولة في المحافظة على النمو بشكل مستديم ومرافقته من خلال إجراءات موجّهة لدعم النّشاطات المنتجة، تدعيم الخدمات العمومية، المنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية، مع السّعي إلى توفير الفضاء الإقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية الإنتاجية، هذا البرنامج الطّموح رصّدت له السّلطات العمومية مبلغ مالي مُعتبر قُدّر بـ 07 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري والذي يُ عادل تقريبا 13% من النّاتج المحلي الخام لسنة 2000. كان هذا البرنامج يهدف إلى[2]:

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النّائية؛
- إصلاح وتوسيع شبكة التزّويد بالمّياه الصّالحة للشّرب وتطويرها؛
- توسيع شبكات الإتّصال السّلكيةواللاّسلكية والخدمات البريدية؛
- تخفيض أزمة السّكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التّخفيف من التبّعية الغذائية وهذا بالإعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

[1] Bilan du Programme de Soutien à la Relance Economiques, Septembre 2001 à Décembre 2003, P03.

[2] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون السّداسي الأول من سنة 2002، الجزائر، ص17.

الفرع الأول/محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي: إنّ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي خُصّص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري وُجّه أساساً للمشاريع والعمليات الخاصة بدعم المؤسّسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوّية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالّري، النّقل والهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسّكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصّة بالإصلاحات المؤسّساتية ودعم المؤسّسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يُمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع أساسي معّين وكل قطاع يتكّون من قطاعات فرعية[1]، فيما يلي سوف نشير إلى نصيب كل نشاط إقتصادي على حدى:

الجدول رقم (03-06): محتويات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004).

الوحدة: مليار دج

القطـــــــاع	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	النّسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصّيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجمـــــوع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السّداسي الثاني من سنة 2001، ص87.

أ- قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: أولت السّلطات الجزائرية إهتماماً كبيراً لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لمعالجة النّقائص في هذا القطاع بتوفير حوالي 2488000 منصب شغل منها 146000 منصب شغل مؤقت و 102800 منصب شغل دائم، تّم تخصيص مبلغ قدّر بـ 210.5 مليار دينار جزائري بنسبة 40% مسّت ثلاثة جوانب رئيسية :

- تجهيزات الهياكل: تشمل منشآت الّري والسّكك الحديدية والأشغال العمومية والإتّصالات والتّهيئة الخاصة بمدينة بوغزّول (ولاية المدية)، بغلاف مالي قدّر بـ 142.4 مليار دينار جزائري؛
- تنمية المناطق الّريفية: تشمل قطاعات الفلاحة والطّاقة بغلاف مالي قدّر بـ 32 مليار دينار جزائري؛
- السّكن والعمران بقيمة 35.6 مليار دينار جزائري.

[1] بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسّياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر، مجلّة الأكاديمية للدّراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر ،العدد09، 2013، ص46.

ب- التنّمية المحلية والتنّمية البشرية: لقد بلغت قيمة الغلاف المالي للتنمية المحلية والبشرية 204.2 مليار دينار جزائري بنسبة 38.8% من القيمة الإجمالية، تّم تخصيص مبلغ قّدر بـ 113 مليار دينار جزائري لبرنامج التنمية المحلية وحوالي 90.3 مليار دينار جزائري لبرنامج التنمية البشرية، كان تُوقّع منه إستحداث 64430 منصب عمل خلال هذه الفترة.

ج- الفلاحة والصّيد البحري: لقد خُصّص له مبلغ قّدر بـ 65.4 مليار دينار جزائري من خلال برنامج خاص بالفلاحة، يندرج في إطار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي ركّز على ترقّية الصّادرات الفلاحية، حماية المناطق الرّعوية من التصحّر، تشجيع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في القطاع الفلاحي، معالجة ديون الفلاّحين، تبلغ تكلفته 55.4 مليار دينار جزائري، تدعيم قطاع الصّيد البحري وتربية المائيات بتهيئة الموانئ لتحسين شروط إستغلال الثّروة السّمكية ويتكفل بإنجاز هذا البرنامج الصّندوق الوطني لدعم الصّيد التقّليدي وتربية المائيات (FNAPAA) وتقّدر تكلفة البرنامج بـ 9.5 مليار دينار جزائري.

د- دعم الإصلاحات: قصد تحسين ظروف وتفعيل الإستثمار رافق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي مجموعة من الإصلاحات، رُصّد لها غلاف مالي قدره 45 مليار دينار جزائري بنسبة 8.6%، يرجع ذلك إلى حقيقة أنّ تطبيق البرنامج قد تطلّب تجنيد موارد هامّة لأجل إنجازه وللحصول على نتائج مُرضية وجب تطبيق مجموعة من التّعديلات المؤسّسية والهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط يُسهّل تطبيق قوى السّوق بصفة فّعالة[1].

الفرع الثاني/أهم النّتائج المحقّقة من تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

تميّزت السّنوات من 2001 إلى غاية 2004 بإنعاش مكثّف للتنمية الإقتصادية، رافق إستعادة الأمن إلى كافة ربوع الوطن، تجسّد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامّة نذكر منها على الخصوص ما يلي[2]:

- إستثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار جزائري، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار جزائري من الإنفاق العمومي؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسّط 3.8% طوال السّنوات الخمسة بنسبة 6.8% في سنة 2003؛
- تراجع في معدّلات البطالة بعدما كانت أكثر من 29% إلى 24%؛
- تدهور المناخ الإستثماري خاصة في الجانب التمّويلي والإداري، الأمر الذي ساهم في عرقلة تطّور القطاع الخاص، هذا ما أدّى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للإستجابة للطّلب الكلّي المتزايد.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التّجربة، إذ أنّ التوّازنات الإقتصادية الكلّية قد سُترجعت وحقّقت الجزائر خلال سنة 2003 نسبة نمو مقّدرة بـ 6.8% وإحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زّيادة مستمرة، تقلّصت إجمالي الدّيون العمومية بعدما كانت 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري عام 2003.

---

[1] أوضايفية حّدومليحي نجاة، السيّاسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) ودورها في معالجة مشكلة الفقر، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم سّياسات الإقلال من الفقر في الدّول العربية، جامعة الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2014، ص702.

[2] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004)، مجلة أبحاث إقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد07، جوان 2010، ص ص204- 205.

لم يُ قال بأنّ هذا البرنامج سيحل كلّ المشاكل العالقة المسجّلة في كلّ المجالات، ولكن من الطّبيعي جدّاً أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفّ ف من الإنعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة ويخلق الظّروف الملائمة لإستراتيجية حقيقّية للتنّمية المستدامة.

المطلب الثاني: البرنامج التكّميلي لدعم النمو الإقتصادي (PCSC)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطّط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) وذلك بعد تحسّن الوضعية المالية للجزائر نتيجة إرتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار سنة 2004.

لقد قّررت الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النّمو وتكثيفه في جميع القطاعات، وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحّولها الحتمي، لتكون مستعّدة للإنفتاح على الإقتصاد العالمي، لقد تّم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج قُدّرت بحوالي 4202.7 مليار دينار جزائري، أي ما يُ عادل مبلغ 150 مليار دولار أمريكي ُوزّعت على عّدة أبواب كما هو موضّح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03-07): مضمون البرنامج التكّميلي لدعم النمو (2005-2009) الوحدة: مليار دج

القطاعـــات	المبالغ (مليار دج)	ّ سب (%)
تحسين ظروف معيشة السّكان	1908.5	%45.41
تطوير المنشات الأساسية	1703.1	%40.53
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	%8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.85
تطوير تكنولوجيات الإتصال	50.0	%1.18
المجمـــــوع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكّميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص02.

ُوضع البرنامج التكّميلي لدعم النمو الإقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي[1]:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: الأزمة الإقتصادية والسّياسية التي مّرت بها الجزائر أثّرت سلباً على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملّحة قصد تحسين المستوى المعيشي من جهة، ومن جهة تكملة نشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الإقتصاد الوطني؛

- تحسين مستوى معيشة الأفراد: من خلال الجوانب المؤثّرة في نمط معيشة الفرد أي الجوانب الصّحية، الأمنية والتعّليمية.

[1] كشيتي حسين وسعد الله عمار، إنعكاسات سّياسات الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2009)، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسّياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص04.

- تطوير الموارد البشرية والبنية التّحتية: يتم التّطوير المتواصل للموارد البشرية من خلال ترقية المستوى تالّعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتّكنولوجيا في ذلك، كما أنّ البنى التّحتية لها دور هام في تطوير الـ ّشاط الإنتاجي من خلال تسهيل عمليّات إنتقال عوامل الإنتاج والخدمات وإنتقال السّلع وغيرها؛

- رفع معدّلات النمو الإقتصادي: يُعتبر هذا الشّق كهدف نهائي للبرنامج التّكميلي لدعم النمو الإقتصادي والذي تصب فيه كافة الأهداف.

الفرع الأول/ تفاصيل محتوى البرنامج التّكميلي لدعم النمو الإقتصادي: سوف نشير إلى محتوى كل باب والمبالغ المخصّصة له والنسبة المقابلة من الحجم الإجمالي للبرنامج على النحو التالي:

أ- تحسين ظروف معيشة السّكان: يُعتبر تكملة لما جاء به مخطّط دعم الإنعاش الإقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، كما يُعتبر تحسين ظروف معيشة السّكان عامل مهم في تطوير الأداء الإقتصادي من خلال إنعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركّية النشاط الإقتصادي، وُزّع هذا البرنامج على عدّة قطاعات كان النّصيب الأكبر فيها لقطاع السّكن ليليه قطاع التّربية، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التّطهير والتّزويد بمياه الشّرب وتأهيل المرافق التّربوية والمنشآت الّرياضية والثقافية، ثّم يأتي قطاع التّعليم العالي بإنشاء حوالي 231000مقعداً بيداغوجّيا و26 مطعماً جامعّيا قصد توفير أفضل ظروف التّحصيل العلمي على مستوى الجامعة الجزائرية.

ب- تطوير المنشآت الأساسية: يحتلّ هذا الجانب حوالي 40.50% من إجمالي قيمة البرنامج التّكميلي لدعم النمو الإقتصادي، الأمر الذي يعكس مدى الأهمية التي توليها الّدولة لقطاع البنى التّحتية والمنشآت الأساسية، ذلك لدوره الهام في دعم الإستثمار وعمليات الإنتاج، حيث وُزّعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية، كما لُوحظ بأّنه جاء قطاع الّنقل في صدارة إهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضّمن خطوط تطوير السّكك الحديدية، إنشاء مترو الجزائر وتهيئة ثلاثة مطارات جديدة مع إنجاز عدد مُعتبر من محطّات النقل ومؤسّسات للّنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات. لا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع الّنقل في هذا البرنامج، حيث يتضّمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطّرق الوطنية والولائية وكذا صّيانة 7000كلم من الطّرق وإنجاز 145 منشأة فنية، أّما قطاع الماء فيتضّمن إنشاء 08 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 03محطّات للتّصفية[1].

ج- دعم التنمية الإقتصادية: يتضّمن محور دعم التنمية الإقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي[2]:

- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خُصّص له ما قيمته 300 مليار دينار جزائري وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني، حيث يُعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الّناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، يهدف هذا البرنامج إلى تطوير المستثمرات الفلاحية، تطوير الّنشاطات الإقتصادية الّريفية ومحاربة التصحّر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها.

---

[1] عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الوطني حول التّحولات السّياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحّديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص36.

[2] برنامج دعم النمو الإقتصادي، بوابة الوزير الأول، ص34.

- **الصّناعة:** حيث خُصّص لهذا القطاع 13.5 مليار دينار جزائري قصد تحسين التنّافسية بين المؤسّسات الصّناعية وكذا تطوير الملكية الصّناعية.

- **الصّيد البحري:** خُصّص له ما قيمته 12 مليار دينار جزائري بهدف القّيام بعملّيات دعم الصّيد البحري سواءا ماتعلّق بورشات الصّيانة أو بتربّية المائيات، كذلك الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتّجهيزات المعلوماتية.

- **السّياحة:** خُصّص لها ما يُقارب 3.2 مليار دينار جزائري بهدف إنشاء 42 منطقة توسّع سّياحي.

- **المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة والصّناعة التقّليدية:** بالّنظر إلى الّدور الذي تلعبه المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في إزدهار الّنشاط الإقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، كذلك الأهمّية التي تحوزها الصّناعة التقّليدية في المجتمع الجزائري، خصّصت الّدولة ما قيمته 04 مليار دينار جزائري بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف كإنجاز مشاتل للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، إعادة تأهيل وحدات إنتاج للصّناعة التقّليدية، دعم وتطوير أنشطة الصّناعة التقّليدية في الوسط الّريفي[1].

د- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطّلعات والتطّوّرات الإقتصادية والإجتماعية الجارية قصد تدارك ذلك التأّخر المسجّل في هذا الإطار، نتيجة الظّروف التي مّرت بها الجزائر خلال عشرّية التّسعينيات، خصّص في هذا الإطار مبلغ 203.90 مليار دينار جزائري موزّعة على القطاعات الفرعية التالية[2]:

- **البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتّصال:** حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق الّنائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزّعات الهاتفية وكذا رقمنة 61محطّة أرضية.

- **العدالة:** يُعتبر قطاع العدالة قطاعاً حسّاساً يمثّل الضّمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسّسات، ومن ثم فهو يمثّل عاملاً في زّيادة الثّقة بين المتعاملين الإقتصاديين، يتضّمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسّسة عقابية.

- **الّداخلية:** الغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

- **التّجارة:** إذ أّنه وقصد تحسين الفضاء التّجاري وتنظيم السّوق التّجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة كإنجاز مخابر مراقبة الّنوعية، إقتناء تجهيزات مراقبة الّنوعية وإنجاز مقّرات تفتيش الّنوعية على الحدود.

- **المالية:** رغبة في تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضّرائب على وجه الخصوص.

الفرع الثاني/البرنامج التّكميلي لتنمية مناطق الجنوب والهضاب (2006-2009): إنّ البرنامجين التّكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا جاءا كتكملة لمجوعة من الإستثمارات العمومية منذ 2001 ومراعاة للميزة الجغرافية التي خصّصت بها المنطقتين.

---

[1] مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، 2005، ص17.

[2] صالحي ناجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الّدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013، ص ص08-09.

- البرنامج التكّميلي لتنمية مناطق الجنوب: يهدف البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة سكّان المنطقة وترقية التنمية المستدامة، لقد خُصّص لهذا البرنامج 250 مليار دينار جزائري، ثم أُضيف مبلغ آخر حوالي 100 مليار دينار جزائري تم رصدها لدعم إنجاز مشاريع إضافية.

- البرنامج التكّميلي لتنمية الهضاب العليا: جاء البرنامج ليعزّز عزم الدّولة على السهر على تحسين ظروف معيشة المواطنين أينما ُوجدوا عبر التّراب الوطني وكتكملة للبرنامج التكّميلي لتنمية مناطق الجنوب، حيث خصّص للبرنامج 620 مليار دينار جزائري لتنمية مناطق الهضاب العليا[1].

الفرع الثالث/تقييم البرنامج التكّميلي لدعم النّمو الإقتصادي: على العموم جاء هذا البرنامج بهدف تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الإقتصادي، تحديث الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيا الإتصال على المستوى الوطني ولتأهيل المناخ الملائم لخوض زمام الشّراكة والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتّجارة على المستوى الخارجي من جهة، إرساء سبل التّعاون الداخلي والخارجي من جهة أخرى. للتدّليل على ذلك نوجز نتائج البرنامج على مستوى بعض المؤشّرات الإقتصادية من خلال ما يلي[2]:

- على مستوى النمو الإقتصادي: ساهم هذا البرنامج في إرتفاع معدّلات النّمو خارج قطاع المحروقات من 4.7% سنة 2005، إلى 6.3% سنة 2007، ثم إلى 10.2% سنة 2009، لكن بسبب معدّلات النّمو السّلبية في قطاع المحروقات جاء معدّل النّمو الإقتصادي ككل متذبذبا، إذ سجّل سنة 2005 معدّل مقدّر بـ 5.1% ثم سنة 2007 مقدر بـ 3.0% ثم في سنة 2009 بنسبة تقدّر بـ 2.1%.

- على مستوى البطالة: ساهم البرنامج في إنخفاض معدّلات البطالة نتيجة التأّثير الإيجابي له في عودة الإنتعاش الإقتصادي خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، إذ إنخفض معدّل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 11.8% سنة 2007 ثم إلى 11.3% سنة 2008.

- على مستوى الواردات: إنّ الأثر السّلبي لهذا البرنامج تمثّل بالخصوص في إرتفاع قيمة الواردات بشكل كبير نظراً لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تلبية الطّلب المتزايد، إذ إرتفعت قيمتها من 19.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 26.3 مليار دولار سنة 2007 ثم إلى 37.9 مليار دولار سنة 2008.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النّمو الإقتصادي (PCCE)

إجمالي القّوامة المالية لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي أو المخطّط الخماسي (2010-2014) قدرها 20412 مليار دينار جزائري (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السّابق (9680 مليار دينار جزائري)، أي أنّ البرنامج الجديد خُصّص له مبلغ أّولي بمقدار 11534 مليار دينار جزائري ما يعادل (156 مليار دولار).

يندرج هذا البرنامج في إطار حركّية إعادة البناء الوطني التي إنطلقت منذ عشر سنوات، بدءاً ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تّم مباشرته سنة 2001 وفقاً للموارد التي كانتمتوفّرة آنذاك.

---

[1] خلوط فوزية، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد29، 2013، ص111.

[2] بوهنة علي ورابحي بوعبد الله، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2014)، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، العدد 08، ديسمبر 2013، ص256.

لقد بلغت تكلفة إجمالي العمليات التنموية التي أُدرجت خلال السّنوات الخمسة الماضية التي لا تزال بعض مشاريعها المهيكلة طور الإنجاز قيمة 17500 مليار دينار جزائري. يستدعي برنامج الإستثمارات العمومية الذي أُعدّ للفترة (2010-2014) إلتزامات مالية قدرها ما يعادل 286 مليار دولار ويتعلّق بجانبين إثنين[1]:

- إستكمال المشاريع قيد الإنجاز والمتمثّلة أساساً في سكك حديدية وطرق سريعة والتّزويد بالماء الشّروب، بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دينار جزائري)؛

- تخصيص 156 مليار دولار (11534 مليار دينار جزائري) للمشاريع الجديدة التي إنطلقت سنة 2010.

الفرع الأول/المحاور الهامّة لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي: على أساس الميزانية الضّخمة التي خُصّصت للبرنامج الخماسي للفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014، فإنّ الأهداف أخذت طابعاً إستراتيجيّاً بالموازاة مع الكّم المالي المموّل للبرنامج، تتمثّل على النحو التالي[2]:

- تحسين الظّروف الإجتماعية للمواطنين في إطار التنمية البشرية من أجل توفير قدر من الرفاهية، لهذا رصد له نسبة فاقت 45% من الإستثمارات العمومية التي إحتوت بداخلها مفهوم الإستكمال والتشّييد (لكل من السّكنات، المستشفيات، المدارس والأماكن البيداغوجية) والتوّصيل (توصيل ربع مليون منزل بشبكة الغاز) والتزّويد (تزويد السّكان بالمّياه الصّالحة للشّرب من خلال بناءا 35 سدا)، البرنامج يولي أهمية متزايدة للتنمية البشرية، فهو يُحبّذ أكثر الفلسفة الإجتماعية من الإقتصادية رغم أنّها تصبّ فيها، لهذا خُصّص لها ما يفوق قيمة 10000 مليار دينار جزائري. تعزيزاً لما سبق قوله، فإنّ برنامج (2010-2014) إهتم بتأهيل النّسيج الحضري بتخصيصه أزيد من 3700 مليار دينار جزائري لقطاع السّكن، كما أنّه يدعم الفضاء الإجتماعي الذي يستقطب العديد من الفئات سواء الشّبانية أو غيرها، فنجد أنّه خصّص أزيد من 1130 مليار دينار جزائري لقطاع الشّبيبة والرّياضة (إنجاز ملاعب كرة القدم، مركّبات جوارية، قاعات متعدّدة الرّياضات)، كما خصّص أزيد من 120 مليار دينار جزائري لقطاع الشّؤون الدّينية لإنجاز مسجد الجزائر الأعظم.

- تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية: هذا الهدف يحمل في طّياته مواصلة تطوير البنية التّحتية للإقتصاد، لذلك لقد خُصّص له غلاف مالي قارب 40% من نفقات البرامج الإستثمارية، أي ما يُعادل 6447 مليار دينار جزائري، يوجّه منها أزيد من 3100 مليار دينار جزائري لقطاع الأشغال العمومية لتوسيع الطّرقات وتعزيز قدرات الموانئ والمطارات، كما حظّي قطاع النّقل بحّيز مالي مهم أين خُصّص له أكثر من 2800 مليار دينار جزائري لتحديث شبكة السّكك الحديدية، تحسين النّقل الحضري من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموای. بالمقابل خُصّص ما يقارب 500 مليار دينار جزائري لتهيئة الإقليم، أيضا ميُ قارب 1800 مليار دينار جزائري لتحسين الخدمة العمومية للجماعات المحلية، قطاع العدالة والضرائب.

- دعم التنمية الإقتصادية من خلال دعم التنّمية الفلاحية والرّيفية بمبلغ فاق 1000 مليار دينار جزائري، ترقية نشاط المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة من خلال خلق مناطق صناعية ومنح قروض بنكية ميسّرة قد

[1] بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010.

[2] مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم أثار البرامج الإستثمارية على النمو الإقتصادي في الجزائر، مداخلة مقّدمة في إطار المؤتمر الوطني حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشّغيل والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص ص20-22.

تصل مبلغ 300 مليار دينار جزائري، كما تّم تعبئة أزيد من 2000 مليار دينار جزائري كقروض بنكية ميسّرة لتحديث المؤسّسات العمومية، هذه الإنشغالات تدخل في مجال التنمية الصّناعية للبلد.

- دعم نشاط البحث والتطّوير، فالبرنامج الخُماسي إهتم بإقتصاد المعرفة، من خلال إنشاء مخابر البحث لإستغلال نتائجهم لصالح نمو إقتصاد البلد، من أجل تجنيد كامل للقدرات الوطنية في إطار منسّق، لقد خصّصت السّلطات مبلغ 100 مليار دينار جزائري لبلوغ هذا الهدف.

من خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي الممتد على مدى خمسة سنوات، نجد بأّنه مخطّط تنموي ثُلاثي الأبعاد، البعد الأّول ذو طابع إجتماعي (التنمية البشرية)، البعد الثاني هو ذو طابع إقتصادي محض متعلّق بإستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للإقتصاد (التنمية الصّناعية)، البعد الثالث قد خصّ الإقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحدّ ذاتها أمرين وهما:

- وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم للسّياسة الإقتصادية التي ستتُبّع خلال السّنوات المقبلة؛
- إرادة الفاعلين السّياسيين في تعزيز القدرات التنّموية للبلد، بإضفاء ديناميكية على برنامج (2010-2014) حيث أّنه يختلف عن كل المخطّطات التي سطّرتها الجزائر في مسيرتها الإقتصادية، لأّنه مخطّط جامع وشامل لكل القطاعات، لقد خُصّص له مبلغ لم يسبق للجزائر وأن خصّصت مثل هذا المبلغ من قبل.

الجدول رقم (03-08): مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي.

الوحدة: مليار دج

المحـــــــــاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية: لتربية، التّعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين والتجارة.	10122	%49.5
المنشآت الأساسية: - الأشغال العمومية: الطّرق، الموانئ والمطارات - النقل: السكك الحديدية، المحطّات الجديدة - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة	6448	%31.5
تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة والعمل.	1666	%8.1
التنمية الإقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسّسات الصّغيرة، إنعاش وتحديث المؤسّسات العمومية.	1566	%7.7
مكافحة البطالة	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإتصال	250	%1.2
المجمـــــــــوع	20412	%100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحقII، قوائم برامج التنمية الإقتصادية الإجتماعية، (2010-2014)، أكتوبر 2010.

الفرع الثاني/أهم النّتائج المحقّقة من برنامج توطيد النّمو الإقتصادي: البرنامج الوطني الثّالث للإستثمارات العمومية خصّص قرابة 40% من قيمة الغلاف الإجمالي للبرنامج المقدّر بـ 286 مليار دولار المقرّرة للتنمية البشرية (تربية، تكوين، صحّة وسكن)، وعلى هذا الأساس نستطيع أن نوجز بعض النّتائج الخاصّة بالبرنامج الخماسي (2010-2014)فيما يتعلّق بالجانب الإجتماعي تحديداً ، على إعتبار أنّ الهدف الرئيسي للبرنامج موجّه لتحقيق جملة من الأهداف الإجتماعية ومن أهمّها تحسين الظّروف المعيشية للسّكان على جميع الأصعدة، لعلّ أهم النّتائج في هذا المجال تتمثّل فيما يلي[1]:

- تراجع النسبة الرّسمية لمعدّل البطالة من 30% سنة 1999 إلى 15.3% سنة 2005 إلى 10% سنة 2011.

- يمثّل الدّعم الموجّه للأسر لوحده أكثر من ربع الأموال الإجتماعية لسنة 2011 بتخصيص 302.2 مليار دينار جزائري، منها 93 مليار دينار جزائري لدعم أسعار العديد من المواد الأساسية الواسعة الإستهلاك كالحليب والخبز والباقي للإستفادة من الكهرباء والغاز؛

- أمّا القيم المالية المخصّصة لقطاع السّكن بقيمة 282.7 مليار دينار جزائري فإنّها تمتص 23.5% من مجموع الأموال المرصّدة، في حين أن أكثر من 18% من هذه الأموال تخصّص لدعم منظومة الصّحة، بتخصيص غلاف مالي قيمته 220.6 مليار دينار جزائري يوجّه جزء كبير منها 218.5 مليار دينار جزائري لمؤسّسات الصّحة العمومية.

المطلب الرابع: الإستثمارات العمومية وأثرها على الأداء الإقتصادي

لا تزال النّتائج الإقتصادية والإجتماعية لسّياسة برامج الإستثمارات العمومية والإصلاحات الإقتصادية، المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2001 حتى الوقت الحاضر تثير الكثير من الجدل الواسع لمختلف الإقتصاديين والمحلّلين، بالرّغم من مرور أكثر من 14 سنة على بدايتها بسبب الظّروف الدّاخلية والخارجيّة الملائمة، المقصود بالظّروف الدّاخلية تسجيل فوائض في الميزانية العامة ووجود سيولة نقدية كافية لتحريك الآلة الإقتصادية، أمّا العوامل الخارجيةيُ مكن إختصارها في إرتفاع أسعار البترول وتسجيل إحتياطات نقدية غير مسبوقة في تاريخ الجزائر، تزايد ثقة المتعاملين الأجانب في الإقتصاد الجزائري وزيادة فرص الإستثمار في الجزائر كنتيجة طبيعية للأوضاع الإقتصادية الدّاخلية.

إذا كان بعض الإقتصاديين يعتبرون أنّ الإقتصاد الجزائري قدحقّ ق نتائج إيجابية خاصّة على المستوى الكلّي في ظل البرامج الإصلاحية والإنعاشية التي تبنّتها الجزائر في السّنوات الأخيرة، حيث تحسّنت معظم المؤشّرات الإقتصاديةالكلّية وعاد النّمو الإقتصادي بعد فترة طويلة نسبّياً من الرّكود، بالإضافة إلى إسترجاع التوّازنات الكلّية الدّاخلية والخارجية، حيث أصبح الإقتصاد الوطني أكثر إستجابة للتحّولات والصّدمات الخارجية، إلاّ أنّ البعض الآخر لا ينظر للواقع الإقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح والإستثمارات العمومية بنفس المنظار، ذلك أن التوازن الداخلي واالخارجي في رأيه ما هي سوى حالات ظرفية وليست أداة لتحقيق أهداف قاعدّية وأساسية ولم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشّروط الضّرورية للإقلاع.

[1] بوهنة علي ورابحي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص258-259.

يستند تقييم الأداء الإقتصادي على مجموعة المؤشّرات التي تعكس تلك الأوضاع الإقتصادية والمالية في فترة زمنية معينة جرّاء إعتماد سيّاسات وخطط وبرامج إقتصادية، التي تتميّز بإنخفاض عجز الميزانية وتدّني معدّل التّضخم (توازن داخلي)، إنخفاض في معدّلات البطالة والمديونية الخارجية (توازن خارجي)، وبالتّالي فإنّ المؤشّرات الأساسية لتقييم الأداء الإقتصادي هي:

الفرع الأول/معدّلات نمو إقتصادي مقبولة: النّاتج المحلي الإجمالي وصل إلى 205.2 مليار دولار سنة 2012، كما قارب حدود 213.1 مليار دولار سنة 2013 مقابل 183.1 مليار دولار سنة 2011 حسب صندوق النقد الدّولي، كما أن مساهمة القطاع الصّناعي بما في ذلك قطاع المحروقات تعادل نسبة 44.8% بينما مساهمة القطاع الفلاحي تعُادل 8.1% والأشغال العمومية 9.2% [1].

الجدول رقم (03-09): تطوّر معدّل النمّو في النّاتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014)

السّنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
معدّل النّمو (%)	2.20	4.70	5.20	2.00	2.40	3.30	3.30	2.80

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على

- تقارير بنك الجزائر لسنتي 2008 و 2012، على الموقع الالكتروني: www. Bank-of Alegria. dz
- بيانات البنك الدّولي على الموقع الإلكتروني: www. Albank aldawli.org

من جهة أخرى، فإنّ نسبة النّمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجّلة في سنة 2004 تفُسّر بالإرتفاع الملحوظ لمعدّل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات الذّي عرف أعلى نسبة نمو له وهي 8.8%، إضافة لقطاع الفلاحة الذي سجّل هو الأخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدّرة بـ 19.7%، التأّثير الشّديد نسبيا لمعدّل نمو قطاع المحروقات في الإتجّاهين على معدّل النّمو الإجمالي أمرا منطقّيا، حيث أنّ قطاع المحروقات لا يزالُ يعتبر أحد المكّونات الرئيسية للنّاتج المحلي الخام في الجزائر بنسبة تفوق 40%.

الفرع الثاني/معدّلات تضخّم معقولة: عرفت معدّلات التّضخم نسبا منخفضة بالنّظر إلى الإنخفاض ا لمتواصل في حجم الكتلة النّقدية وهو ما يعكس التّحكم فيه من قبل السّلطة النّقدية، حيث إنخفض معدّل التّضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 4.22%، ثم عاد ليرتفع خلال تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي مباشرة بعد سنة 2001، إبتداءا من سنة 2006 أخذت معدّلات التّضخم في الإرتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التّكميلي لدعم النّمو الإقتصادي الذي أقرته الحكومة إستكمالا للبرنامج الأول، نجم عن زيادة حجم النفقات التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، فإستمر معدّل التّضخم نحو الإرتفاع ليسجّل مستويات بلغت أقصاها سنة 2012[2].

[1] عماري عمار ومحمادي وليد، أثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على الإستثمار والتشغيل والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص ص10-11.

[2] بالرقي تيجاني، تقييم أثار البرامج الإستثمارية العامّة على منظومة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة للفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد13، 2013، ص ص70-71.

مع بداية تطبيق سّياسة الإنعاش الإقتصادي بدأت هذه المعدّلات في الإرتفاع لتصل إلى 4.22% سنة 2000 نتيجة التوّسع في الإنفاق وضخ المزيد من الكتلة النّقدية، لينخفض المعدّل سنة 2006 ليصل إلى 2.53%، مع الإستمرار في برامج الإستثمارات العمومية إستمرّ المعدّل في الإرتفاع ليصل إلى 8.89% سنة 2012 نتيجة التوّسع في الإصدار النّقدي لتغطية الميزانية العامة للدّولة، بسبب الإرتفاعات المستمرّة في أجور العمال وموظّفي الوظيف العمومي بعد ذلك إنخفض المعدّل إلى 2.92% سنة 2014.

أسباب التّضخم في الجزائر ليست نقدية بالكامل، فمشكلة فائض السّيولة ناجم عن إختلالات عميقة في هيكل الإقتصاد الوطني بسبب ضخامة إيرادات الصّادرات من المحروقات وعدم القدرة على إستثمارها محلّيا الأمر الذي يزيد من تعطيل وتراكم هذه السّيولة هذا من جهة، بالإضافة إلى التّضخم المستورد النّاتج عن تضخّم أسعار الواردات الغذائية، الذي يُعبّر عن مدى التّبعية للخارج، ضُعف الإقتصاد الوطني على تلبية إحتياجاته من السلع الأساسية، هذا الخلل الإنتاجي هو سبب المشكلة النقدية[1].

الجدول رقم (03-10): تطّور معدّلات التّضخم في الجزائر للفترة (2000-2014)

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
المعدّل (%)	4.22	2.58	3.60	2.53	4.04	4.71	8.89	2.92

Source: la Banque D'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie (2000-2014).

الفرع الثالث/التّخلص من مشكلة المديونية الخارجّية: لقد كانت بداية الألفية الثّالثة بالجزائر بادرة خير، إذ سّجلت أسعار النّفط فيها تحسّنا ملحوظا بلغت 21.7 دولار للبرميل، وهو مستوى لم تعرفه الجزائر في وقت سابق، كما واصلت هذه الأسعار في الإرتفاع لتصل إلى 73 دولار للبرميل الواحد سنة 2006، المعروف كذلك أن 96% من صادرات الجزائر هي من المحروقات، هذا كان سببا في إرتفاع إحتياطات الجزائر من العملة الصّعبة، الأمر الذي أثّر إيجابا على الميزان التجاري والواقع نفسه سوف يؤثّر على مديونية الدّولة الجزائرية تُجاه الخارج.

ظاهرة المديونية الخارجية تُعتبر بمثابة عقبة صعبة أمام تقّدم الإقتصاد الجزائري والتي وصلت في نهاية التّسعينيات من القرن السّابق (سنة 1999) ما يُقارب 28.32 مليار دولار كأعلى قيمة، لتنخفض فيما بعد إلى حدود 25.38 مليار دولار مع بداية برامج الإستثمارات العمومية سنة 2001، سّجلت سنة 2012 ما قيمته 3.36 مليار دولار بإنخفاض قدره 24.96 مليار دولار، ذلك على الرّغم من أنّ الجزائر قد تبّنت مشاريع تنموية ضخمة لتصل إلى أدنى مستويات لها حيث بلغت 2.68 مليار دولار في سبتمبر2013، هذه تُعتبر نتيجة جدّ إيجابية للإقتصاد الجزائري مّط يقلّل من تبعيته إتّجاه الخارج[2].

[1] عماري عمار ومحامدي وليد، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] سعودي بلقاسم ولبوخ نخلة، أثر سّياسة الإنفاق العام في الجزائر على بعض المؤشّرات الإقتصادية، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى العلمي الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسّياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص ص16-17.

الفرع الرابع/إرتفاعات متزايدة في النّفقات والإيرادات العامّة: لقد نجحت السّلطات في ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة منذ عام 2000 بتغّير أسعار المحروقات نظراً لحصة الجباية البترولية في مجموع إيرادات الميزانية، حيث ترتّب عن ذلك عجز الميزانية قدره 53190 مليون دينار جزائري ما يعادل 1.28% من النّاتج الدّاخلي الخام، وخلال سنة 2001 ترتّب عن توازنات الميزانية فائض قدره 68710 مليون دينار جزائري ما يعادل 4.3% من النّاتج الداخلي الخام، هذا راجع إلى إرتفاع الإيرادات بمعدّل أكبر من معدّل النّفقات.

السّياسة الإنفاقية للجزائر خلال الفترة (2001-2014) تميّزت بزيادة معدّلات النفقات العامة بإستمرار، وأخذت نفقات التّسيير حصّة الأسد من النّفقات الإجمالية، ثم تأتي نفقات التّجهيز في المرتبة الثانية التي عرفت نوع من الزّيادة خلال السّنوات الأخيرة، أّما السّياسة الإيرادية فتميّزت بإعتمادها على الجباية البترولية حيث مثّلت هذه الأخيرة أكثر من 60% من الإيرادات الإجمالية، غير أنّ الجباية العادية عرفت نوعاً من التّحسن من خلال الإصلاحات الضّريبية المنتهجة[1].

الفرع الخامس/إنخفاض مستمر في معدّلات البطالة: من خلال الجدول الموالي نُلاحظ أنّ نسبة البطالة في تناقص مستمّر بالموازاة مع زّيادة مستمّرة لقيمة الإستثمار العمومي للفترة (2000-2004)، أين إنخفضت من 28.8% سنة 2000 إلى 17.7% سنة 2004 في ظل إرتفاع للإنفاق العمومي من 357.39 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 639.05 مليار دينار جزائري سنة 2004. حيث ساير تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي تزايد عدد المؤّسسات الصّغيرة والمتوسّطة، بالإضافة إلى توفير مناصب عمل بين الدائمة والمؤقتة، هذا ما أّدى إلى إنخفاض ملحوظ في نسبة البطالة، تّم إستحداث 777000 منصب عمل من سنة 2001 إلى 2004، منها 477000 منصب دائم بنسبة 61.40% و300000 منصب مؤقت بنسبة 38.60%.

الزّيادة في قيمة الإستثمار العمومي التي تم إنفاقها في البرنامج التكّميلي لدعم النّمو الاقتصادي رافقته زيادة تناسبية مع حجم العمالة، أين كانت نسبة البطالة في تناقص مستمر، إنخفضت نسبتها من 15.30% سنة 2005 لتصل إلى 10.20% سنة 2009، في ظل الإرتفاع المتزايد للإنفاق العمومي الذي أّدى بدوره إلى بلوغ حجم العمالة سقف 9472000 عاملاً. حجم الإستثمار العمومي عرف معدّلات نمو مرتفعة جدّاً، ساهم في توفير عدد مُعتبر من مناصب الشّغل، وهو ما يفسّر الإتّجاه التّنازلي لمعدّلات البطالة.

أّما خلال الفترة (2010-2014) فإنّ حجم العمالة إرتفعت من 9735000 منصب شغل سنة 2010 وكان متوقّع أن تبلغ أكثر من 10 ملايين منصب شغل سنة 2014، لقد كان هذا الإرتفاع في التّشغيل متناسباً مع إزدياد حجم العمالة النشطة التي إرتفعت كذلك من 1081200 منصب شغل سنة 2010 لتصل إلى 1180200 سنة 2014. بتتّبع حجم الزّيادة بين العمالة النشطة والعمالة المشّغلة، يتبّين أنّ عدد المناصب التي وفّرتها الدّولة قاربت المليون منصب شغل، فهي تمثّل ثلث ما قدّر للبرنامج من منظور التشغيل في حدود سقف 03 ملايين منصب شغل في سنة 2014، نسبة التّشغيل كانت بمساهمة الدّولة معية القطاع الخاص والشّركات الأجنبية، لكن الإشكال المطروح كان حول هذه المناصب هل هي دائمة أم مؤقتة محدّدة

[1] عماري عمار ومحمادي وليد، مرجع سبق ذكره، ص19.

المدّة تنتهي بإنتهاء إنجاز الأشغال المبرمجة فيها. على العموم إنخفضت نسبة البطالة من 10% سنة 2010[1] إلى 9.7% سنة 2012 ثم إرتفعت إلى نحو 10.6% سنة 2014، هو معدّل مقبول ومنتظر لكن غير كاف مقارنة بالمبالغ المرتفعة ضمن البرنامج والمخصّصة لهذا الغرض.

الجدول رقم (03-11): تطوّر معدّلات البطالة للجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنــوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
المعدّل (%)	28.8	25.7	17.7	12.3	11.3	10	9.7	10.6

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على

- بيانات الدّيوان الوطني للإحصائيات على الموقع الإلكتروني: www.ons.dz

المبحث الرابع: مكانة التنمية البشرية ضمن الإهتمامات التنموية في الجزائر

لقد برز مصطلح التنّمية البشرية كمفهوم في الجزائر على الأقل منذ بداية التسّعينات من القرن العشرين، على غرار سنوات الأزمات الإقتصادية التي ظهرت خلال عشرية الثمانينات والتي إرتبطت بالسّياسات الإنكماشية في الدّول المتقدّمة، كذلك الإنهيار في أسعار الطّاقة وفي صادرات المواد الأولية وتبني سّياسات الإصلاحات الإقتصادية التي أُعتمدت كعلاج لهذه الأزمات، إنّ كل هذا كانت له الآثار السّلبية على الجوانب الإجتماعية للبشر ذلك أنّ حياة الناس تتأثّر بالقرارات والسّياسات الحكومية.

جاء مصطلح التنمية البشرية بديلاً موسّعا لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأنّ الإستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعّليم والتدّريب والعناية الصّحية هو الطريق المناسب لتحقيق معدّلات عالية من النمو الإقتصادي، كما تُعتبر العدالة في توزيع الدّخل وزّيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من الأهداف المركزّية لهذه التنمية.

الجزائر وأثناء تحوّلها من الإقتصاد المخطّط إداريا إلى إقتصاد السّوق لم تهتم كثيراً بتنمية وتطوير الإنسان نفسه، فضلاً عن عدم وضوح مكانة مفهوم التنّمية البشرية ضمن أهداف السّياسات المنتهجة.

المطلب الأول: تشخيص وضعّية التنّمية البشرية في الجزائر

بعدما فرض الإقتصاد المعرفي نفسه كحقيقة عالمية وأصبحت التقّنية لغة العصر بسبب ثورة تكنولوجيات الإعلام والإتصّال، أصبح يشكّل نمطاً جديدا لحياة الأفراد وتعاملاتهم ونتيجة لكل ذلك كان لا بدّ من وضع تدابير وخطط من طرف الحكومات للإلتحاق بهذا الرّكب العالمي، كتنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف المعيشة، هذا ما قامت به الحكومة الجزائرية ولكن للأسف في وقت متأخّر سواء على مستوى التعّليم، أو الصّحة أو الدّخل.

[1] دلفوف سفيان وحططاش عبد السلام، أثر السلوك الإستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول تقييم أثار البرامج الإستثمارية العامة وانعكاساتها على الإستثمار والتشغيل والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013، ص ص14-20.

الفرع الأول/التعليم: يُعتبر التّعليم أحد أهم آليات التّكوين الإجتماعي للشّخصية الإنسانية، كما أنّه العنصر الأكثر تأثيراً على نشاط وحركّية المجتمع نحو تحقيق التنمية البشرية، فهو يملك دوراً وظيفيا في إنضاج الوعي الإجتماعي والسّياسي، كما أنّه يُعتبر شرطاً أساسيا لا غنى عنه لبناء مجتمع يسعى لمحاربة التّخلف، يصون الموارد ويؤّمن شروطاً معيشية لائقة، لذلك ينبغي على الحكومات أن ترسم إستراتيجيات طموحة تؤكّد على قيمة التّعليم ومزاياه بالّنسبة للأمم، وتسعى إلى ضمانه كحق غير قابل للتنّازل عنه من طرف الأفراد[1]، كما يُعدّ التّعليم أحد أهم المؤشّرات التي تعكس مستوى التنمية البشرية في أي مجتمع، يُعتبر من أهم الميادين التي تراهن عليها الجزائر لتحسين مواردها البشرية.

أ- قطاع التّربية الوطنية: لقد سعت الجزائر للقيام بكثير من الإصلاحات لرفع المستوى الّدراسي ولذلك الهدف قامت بتحسين ظروف الّدراسة وزيادة المنشآت القاعدية للّدراسة،ما يُمكن ملاحظته هو زّيادتها المستمرة، إذ أنّ عدد المدارس الأساسية للطّور الأّول والثّاني لسنة 2005 قد بلغ 17163 مدرسة وقد إرتفع العدد مع حلول سنة 2007 إلى 17429، أّما عدد الثّانويات فكان 1473 سنة 2005 وارتفع سنة 2007 إلى 1591 وقارب العدد مع بداية سنة 2010 إلى 1670[2].

ما يُمكن ملاحظته أيضا في هذا المجال زّيادة عدد التلاميذ المسجّلين، حيث بلغ عدد التلّاميذ في الطّور الأّول والثاني سنة 2005 ما يفوق 04 ملايين تلميذ منهم 47% إناث، عدد التلّاميذ في الثّانوية أكثر من مليون تلميذ منهم 58.38% إناث، حيث بلغ العدد في سنة 2007 تقريبا 3931874 تلميذاً في الطّور الأّول والثّاني إناث بنسبة بلغت 47.31%، كما بلغ العدد على مستوى الثّانويات 974745 منهم 58.56% إناث[3].

إستفاد قطاع التّربية الوطنية في إطار برنامج التنمية للفترة (2010-2014) من غلاف مالي قدره 852 مليار دينار، موّجهة أساساً نحو تطوير ودعم البنى التّحتية للقطاع، من خلال إنجاز أكثر من 3000 مدرسة إبتدائية وما يفوق 1000 إكمالية وما يزيد عن 2000 منشأة دعم بين داخلّيات، نصف داخلّيات ومطاعم.

ب- قطاع التكوين المهني: إنّ قطاع التّكوين المهني هو أيضاً من القطاعات التي تُعنى بالتّعليم والتّكوين بالجزائر، مع زيادة الإهتمام به أصبحت لديه وزارة مستقلّة لها قدرات ومؤّليت خاصة بها، نُلاحظ أنّ الهياكل الخاصة بها قد بلغت سنة 2005 ما يُقارب 635 مركزاً للتّكوين المهني وعدد الملاحق بلغ 243، أّما في سنة 2007 فبلغت عددها 697 مركزاً و246 ملحقاً، أي أنّ هناك زّيادة طفيفة في عددها، بلغ عدد المسجّلين سنة 2005 ما يقارب 243695، أّما العدد فقد بلغ 236583 مع حلول سنة 2007، مع سنة 2010 بلغ عدد المتخّرجين فقط ما يقارب 200000، كما إستفاد القطاع من غلاف مالي قدره 178 مليار دينار جزائري لإنجاز أكثر من 300مؤسّسة للتّكوين والتّعليم المهنيين خلال المخطط الخماسي (2010-2014).

---

[1] خلوطة ريمة وقطّاف سلمى، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى العلمي الّدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2008، ص14.

[2] بوطالبي معمر، التنمية البشرية كسبيل لإندماج الجزائر في إقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010، ص103.

[3] الّديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2009، رقم 39، ص23.

لقد شرعت الوزارة في برنامج إصلاحي شامل في هذا القطاع هدفه التنسيق بين برامج التكّوين والتطّوير التكنولوجي، لكن ما يُلاحظ في هذا الجانب أيضاً أنّ خريجي هذه المراكز لها قدرة على التطّبيق والتنفيذ وليس الإبداع والإبتكار.

ج- قطاع التعّليم العالي: يُعتبر قطاع التعّليم العالي مفتاح المرور لعصر المعرفة والسّبيل لتطوير المجتمعات من أجل تنمية فعلية لرأس المال البشري والمعرفي، تظهر أهمية هذا القطاع في مختلف السّياسات الحكومية المتعاقبة منذ الإستقلال، حيث يؤكّد ذلك بيان السّياسة العامة الذي عرضه الوزير الأوّل وخطاب رئيس الجمهورية لدى إفتتاح السّنة الجامعية 2011/2010.

لذلك جنّدت الحكومة كل الإمكانّيات المتوفرة لتحسين وتطوير هذا القطاع الحسّاس، لقد بلغ عدد المسجّلين في التدّرج سنة 2007 ما يُقارب 952067 طالب والمسجّلين في ما بعد التدّرج بلغ 48764، كما كان عدد الجامعات سنة 2007 حوالي 26 جامعة و16 مركزاً جامعياً و02 معاهد وطنية و03 مدارس وطنية عليا للأساتذة ومدرسة عليا للتعّليم التقّني و09 مدارس عليا، يُلاحظ بعض الثبات في عدد الهياكل الجامعية، لقد وضعت الحكومة مشروعاً بغرض إعداد الجامعة، فقامت بتدعيم القطاع بـ 04 مدارس عليا و10 مدارس تحضيرية و03 مراكز جامعّية تستقبل مليوني طالب، من أجل تعزيز الجهد الوطني الموجّه نحو مقابلة الطّلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية والهياكل المرافقة خُصّص للقطاع خلال الفترة (2010-2014) مبلغ 868 مليار دينار جزائري لتوفير 600000 مقعداً بيداغوجّيا و400000 سرير[1].

رغم كل الإهتمام الذي أولته الحكومة لقطاع التعّليم العالي بتهيئته وإصلاحه إلاّ أنّ هذه الإصلاحات تبقى جدّ بعيدة عن ما هو مطلوب، فنلاحظ مثلا أنّه رغم إزدياد عدد المتخرّجين في نظام (LMD) إلاّ أنّه يُلاحظ تراجعاً واضحاً في نوعية المتخرّجين وقلّة معرفتهم وكفاءتهم، إذ أنّ الدّراسة رغم أنّها كانت لمدة ما بين 04 سنوات لليسانس و05 سنوات حصرت في 03 سنوات، بحيث أصبحت مدّة تتسّم بكثافة الدّروس وقلة الوقت مما يجعل ركب المعرفة في تراجع.

أهم مشكلة يعاني منها البلد تكمن في هجرة الأدمغة القادرة على خلق القيمة المضافة وبالتاّلي المساهمة في إحداث التنمية، وبقي إستنزاف هذه الطّاقات في تزايد بسبب ما تعانيه من تهميش، مشكلة ثانية تكمن في قلّة ثقة المؤسّسات المحلية في الكوادر الوطنية خصوصاً في جانب دراسة المشاريع، إذ تُلّى هذه الصّفقات للمؤسّسات والخبراء الأجانب، فقد لا تكون إضافاتهم في بعض الأحيان تتعّدى جمع ملاحظات الكفاءات الوطنية في تقاريرهم وهو ما يُحبط الطّاقات الفعّالة داخل الأمّة.

الفرع الثاني/الصّحة: حدث في السّنوات الأخيرة تحوّل كبير في النّظرة إلى التنمية وفي مصطلحاتها، ففي حين كان ينظر في ما مضى إلى التنمية بإعتبارها مرادفا للنّمو الإقتصادي، الذي كان يُعتبر الغرض النّهائي للتنمية، فإنّه يُنظر حاليا إلى تقليص الفقر بإعتباره المرمى الأسمى للتنمية.

[1] بلعاطل عياش ونوي سميحة، أليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013، ص15.

ممّا يُلاحظ عند تحليل واقع الصّحة في الجزائر خلال السّنوات القليلة الماضية أنّ نسبة الإنفاق على الصّحة في القطاع العام بقيت ثابتة رغم ما عرفه الإقتصاد الوطني من تحسّن ملحوظ، ففي سنة 2001 بلغ 3.1% من النّاتج المحلي الإجمالي ولم يزد عن سنة 1990 الذّي بلغ فيه 03%سوى بنسبة ضئيلة جداً ، رغم أنّ وضع البلاد المالي وكذا الإقتصادي تحسّن بشكل كبير في سنة 2001 مقارنة بسنة 1990، حيث كانت الجزائر تعيش حالة أزمة متعدّدة الجوانب إقتصادياً ، سياسياً وكذا إجتماعياً ، والصّحة مطلوبة ليس فقط في إنتشارها وإمتدادها الأفقي بما يُتيح ديمقراطية الخدمة الصّحية وسهولة وصولها إلى السّواد الأعظم من أفراد المجتمع، لكنّها مطلوبة أيضاً في نوعيّتها ونموّها الرّأسي، بما يعني الجودة التي تتحقّ ق من خلال تأهيل الطّاقات البشرية وتدريبها في مختلف تخصّصات المهن الصّحية الأساسية والمساعدة، فحدوث خلل في أي من هذه المهن ينعكس سلباً على مجموع القطاع الصّحي، بل على مسار التنمية بأكملها، وعليه فالتّخطيط السّليم ينبغي أن يوازن بين المهن والخدمات الصّحية وبين إحتياجات المجتمع، فالأموال الطّائلة التي ترُصّد لتشييد مستشفيات ضخمة تخدم شريحة ضئيلة بخدمات عالية التخصّص لا ينبغي أن يواجهها تقصير على مستوى الرّعاية الصّحية الأولّية، التي تدعّم النّوعية الصّحية وتعزّز مفهوم الصّحة الشّعبية الطّبية[1].

لقد خصّص لقطاع الصّحة حيّزا هاماً ضمن الأهداف الإنمائية للألفية خاصة ما تعلّق بصحّة الأم والطّفل، إستفاد في إطار برنامج الإستثمارات العمومية للفترة (2010-2014) غلاف مالي قدره 619 مليار دينار جزائري بهدف إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحّية تشمل المستشفيات والمراكز الصّحية المتخصّصة والمصحّات المتعدّدة الإختصاصات ومؤسّسات صحّية[2].

يُلاحظ أيضاً محاولة تحسين طرق التكفّل بالمرضى وذلك من خلال الحفاظ على حق المواطن في العلاج ومجانّيته في القطاع العمومي، كذا تعزيز شبكة المرافق الطبية بـ 1500 إنجازاً منها 377 مستشفى و 172 عيادة عمومية، وتظهر عمليات التحّسين في توفير الطّاقات البشرية للصّحة، حيث بلغ عدد الأطّباء المتخصّصين 11000، أي ضعف ما سجّل في الفترة السّابقة، كما سيتم تكوين حوالي 10000 إطار وزيادة تأهيلهم، من جهة أخرى زّيادة الإنفاق على القطاع بحوالي 500%، حيث وصلت إلى 240 مليار دينار جزائري سنوّياً خلال سنة 2013، مع تشجيع إنشاء العّيادات الخاصّة، كل هذا أدّى إلى تراجع نسب الوفيات إلى الثّلث، غير أنّ هذا لا يعني القضاء على جميع المشاكل الصّحية.

الفرع الثالث/الفقر وتوزيع الدخل: الجزائر واحدة من الدّول النامية التي وإن كانت برامجها وسّياساتها الأولى مع بداية الإستقلال تهدف بالدّرجة الأولى إلى القضاء على التخّلف بما في ذلك الفقر، هذه السّياسات وإن شابها بعض القصور فكانت منحازة وبدرجة كبيرة تجاه المحرومين والفقراء بدون أيّ شك، إلاّ أنّ السّنوات الأخيرة شهدت الكثير من الضّغوطات الدّاخلية والخارجية جعلت مسيرة التنمية تغُير من مسارها بشكل جذري.

[1] بلعاطل عياش ونوي سميحة، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] القينعي عز الدين، تقييم أثار البرامج الإستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد10، ديسمبر 2014، ص134.

المتتّبع لمجموعة الإحصائيات فيما يخص حالة الفقر في الجزائر، بالّرغم من أنّ مؤشّر الّدخل لوحده لا يعكس طبيعة الظّاهرة بشكل كامل، إلاّ أّننا سوف نعتمده كمؤشّر في هذه الّدراسة، ذلك لنقص بل لإنعدام المعلومات الإحصائية التي تعّبر عن هذه الظّاهرة من مختلف الأبعاد.

الجدول رقم (03-12): تطّور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (1992-2013) الوحدة: دج

السنة	1992	1994	1997	1998	2001	2004	2007	2010	2013
SMIG*	2500	4000	4800	6000	8000	10000	12000	15000	18000

المصدر: الّديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، نشرة 2013.

حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصّادر في سنة 2004 يتبّين بأنّ معدّل الّنمو السنوي للّناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كان سالبا بين سنوات (1985-2002)، حيث بلغ (-0.2%)، ممّا يبّين بأنّ سنوات السّبعينيات كانت أفضل بكثير من السّنوات الأخيرة بالّنسبة للحالة الإجتماعية للفرد الجزائري، رغم أنّ هذا المؤشّر ظهر موجباً خلال التّسعينيات وخلال الفترة (1990-2002) بلغ هذا المؤشّر 0.3%.

إنّ إستخدام مؤشّر معدّل الّنمو السّنوي في الّناتج المحلي للفرد لوحده سوف لن تكون له أيّ دلالة إذا ما لم يقاَرن بمؤشّر آخر، وهو معدّل التّغير السّنوي في مؤشّر أسعار المستهلك، ذلك أنّ التجارب بّينت أنّ تحقيق الّنمو لا ينجّر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصاحبه توزيع عادل نسبيا لخيرات البلاد، فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نموّا عالّما محترماً لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء، بمعنى يجب مراعاة إشكالية توزيع الثّروة في البلد.

من جانب آخر لو تتّبعنا توزيع فئات المجتمع حسب الفئات الغنية والفقيرة لوجدنا أنّ الفجوة بين الإثنين ما فتأت أن تتوسّع بشكل مستمر. فحسب تقرير التنمية البشرية الصّادر سنة 2004 يبين بأنّ أفقر 10% من سكّان الجزائر لا تتحصل سوى 2.8% من الّدخل الوطني و الـ 20% من الفقراء لا تتحصّل سوى على 07%، بينما الـ 20% من أغنى الّناس تتحصّل على 42.6%، كذلك 10% الأخيرة من الجزائرّيين تتحصّل على 26.8% من الّدخل الوطني.

إنّ إستراتيجية مكافحة الفقر لابّد أن ترتكز على أربعة محاور كبيرة تتضافر فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المحّددة لهذه الإستراتيجية، وهي تسريع وتيرة النمو الإقتصادي كأساس لتقليص الفقر وتحسين تنافسية الإقتصاد والحّد من تبعّيته للعوامل الخارجية، تثمين قدرات النمو والإنتاجية لدى الأفراد، تنمية الموارد البشرية والّنفاذ إلى البنى التحتية الأساسية، أخيرا ترقية تنمية مؤّسسية حقيقية تستند إلى الحكم الّراشد وإلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر[1].

* SMIG: الأجر الأدنى القاعدي المضمون.

[1] عماري عمار، بعض الملاحظات عن التنمية البشرية في الجزائر وسبل الّنهوض بها، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 07، 2007، ص ص31-32.

المطلب الثاني: ترتيب الجزائر حسب دليل مؤشر التنمية البشرية

ينشر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي كل سنة ومنذ عام 1990تقريراً عالمّياً حول التنمية البشرية (RDH)، وإستناداً إلى العمل الذي أنجزه 'AMARTYA Sen'، فإنّ التقرير العالمي حول التنمية البشرية يُعدّ بمثابة جهد مبتكر يهدف إلى إعداد حصيلة حول التنمية في العالم ضمن منظور يركّز على الإنسان ويضع توسيع قدراته وخياراته والفرص الممنوحة له في صلب العملية التنموية، حيث تجاوز التقّرير المقاييس البسيطة لتكوين الثّروة، فقد منح مؤشّر التنمية البشرية وسيلة قوّية لتقييم مدى نجاح البلدان بالّنسبة لمستوى تلبية حاجات سكّانها، فهو يراعي معدّل العمر ومستوى التّعليم والمعرفة،حجم الموارد المتوفّرة التي تسمح بالتّمتع بظروف معيشية لائقة.

إنّ إرتفاع مؤشّر التنمية البشرية لبلد ما على النحو الذي تّم تصوّره يعني أنّ سكّان هذا البلد يتوفّرون على منظومة صحّية وتربوية جّيدة ودخل محترم، لقد جعلت الجزائر من رفاهية سكّانها الهدف الأساسي الذي ترمي إليه السّياسات العمومية[1].

تفُيد بيانات الجدول الموالي رقم (03-13) أنّ دليل التّنمية البشرية في الجزائر عرف تطّوراً ملحوظا، حيث عرف محطّات هامّة خلال مراحل تطّوره، الإقتصاد الجزائري عرف تطّورات كثيرة منذ نهاية الثّمانينات مروراً بأزمة المحروقات وأزمة المديونية التي كان لها تأثير سلبي على مؤشّر دليل التنمية البشرية لسنة 1990، أّما مرحلة التّسعينات فقد عرفت هي الأخرى تحوّلات وتغيّرات كبيرة من الناحية الأمنية والسّياسية والإقتصادية، حيث عرف الإقتصاد الجزائري إثرها القيام بإصلاحات هيكلية غيّرت وجه الإقتصاد فإرتفع دليل التنمية البشرية لسنة 2000.

مؤشّر التنمية البشرية بدأ في التحسّن سنة تلوى الأخرى حيث إنتقل من 0.704 سنة 2001 إلى 0.754 سنة 2007 أين إحتلت المرتبة 104 عالميا، بمعدّل تطّور سنوي متوسط 0.7% وبهذا المعدّل بقّيت الجزائر ضمن قائمة الّدول متوسّطة التنمية البشرية.

أّما في سنة 2010 فقد إرتفع مؤشّر دليل التنمية البشرية إلى القيمة 0.710 لينتقل ترتيب الجزائر من الّدول ذات التّنمية البشرية المتوسّطة إلى الّدول ذات التّنمية البشرية المرتفعة، يعود هذا التحسّن إلى البرامج التنموية التي طّبقتها الجزائر إبتداءاً من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، إضافة إلى البرنامج التّكميلي لدعم النمو (2005-2009)، كان الهدف من هذه البرامج القضاء على الفقر، تحسين الخدمات الصّحية والتّعليم، توفير إمكانّية الحصول على السّكن وعلى مّياه شُرب مأمونة...إلخ، لقد إستمّر تحسّن مؤشّر دليل التنمية البشرية وبلغت قيمته 0.715 في سنة 2012.

أصدرت الأمم المتّحدة في مارس 2013 تقريرها السّنوي حول التنمية البشرية تحت عنوان **"نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع"**، يتضّمن التقّرير بأنّ الجزائر حقّقت تنمية بشرية مرتفعة، حيث إحتلّت المرتبة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر، 2006، ص09.

93 عالمياً من أصل 186 بلد، أّما عربّيا فقد إحتلّت المرتبة السّابعة ضمن قائمة الدّول العربية الثّمانية في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، لقد أخذ هذا التّصنيف بعين الإعتبار نوعّية التّعليم الذي بلغ حسبها 67% إلى جانب نسبة الّرضا عن الحياة المهنية بنسبة 57%كما يُ بّين هذا التقّرير إرتفاعاً نسبّيا في نسبة مشاركة المرأة الّرجل في عدّة مجالات[1].

قد حقّ قت الجزائر تقّماً بثلاثة (03) نقاط عن تقرير التنمية البشرية الصّادر سنة 2011، حيث كانت في المرتبة 96 عالمّيا، لكنّ وبالّرغم من هذا التقّدم المسجّل تبقى الجزائر في المراتب الأخيرة بين الّدول العربية ذات التنّمية البشرية المرتفعة حسب تقرير التنمية لعام 2013.

الجدول رقم (03-13): تطّور دليل التنمية البشرية في الجزائر من 2001 إلى غاية 2013

السّنة	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2013
قيمة المؤشّر	0.704	0.722	0.733	0.754	0.788	0.698	0.715	0.717
الترتيب	107	103	104	104	104	96	93	93

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على تقارير التنمية البشرية للّسنوات المعنية.

ما يُ لاحظ خلال هذا الترّتيب أنّ الجزائر حقّقت تقّدما بـ 03 مراتب عن تقرير التنّمية البشرية لسنة 2011، لكن بالمقارنة بترتيب سنة 2010، نجد أّنها تراجعت بشكل كبير بعدما كانت مصّنفة في المركز 84 عالمّيا ويكمن السّبب في تراجعها خلال السّنتين الأخيرتين إلى إدراج بلدان لم تكن موجودة في التقّارير السّابقة، التي يتجاوز مستوى تنمّيتها البشرية الجزائر.

إحتلّت الجزائر عام 2013 المرتبة 93 عالمّيا من بين 187دولة شملها المسح في تقرير التّنمية البشرية لعام 2014 الصّادر عن الأمم المتّحدة، بهذا تأتي الجزائر في المرتبة 11 عربّيا وفي المرتبة الثالثة في منطقة المغرب العربي وراء ليبيا التي إحتلت المرتبة 64متّبعة بتونس في المرتبة 94، وعليه فالجزائر جاءت في مركز متقّدم مقارنة ببعض الّدول العربية الأخرى كدولة المغرب التي إحتلت المرتبة 129 ومصر التي إحتلت المرتبة 110. فيضوء المرتبة التي حقّقتها الجزائر يمكن القول أنّ الإنجازات المحقّقة لا ترقى إلى مستوى الطّموحات المنشودة مقارنة بالإمكانّيات الضّخمة التي تتوفّر عليها، فهناك العديد من الّدول إستطاعت أن تحقّق مؤشّرات تنمية عالية بإمكانّيات جدّ متواضعة، وبالتالي فإنّ التّجربة التّنموية في الجزائر لم تحقّق الأهداف المرجّوة منها[2].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوّع، نيويورك، 2013، ص155.

[2] تريكي حسان، التنمية وتحّيات النّ مو السّكاني السّريع في الجزائر (إنجازات وإخفاقات)، مجلّة التّواصل، جامعة عنابة، العدد40، 2014، ص16.

الجدول رقم (03-14): ترتيب الجزائر مقارنة بدّول أخرى حسب تقرير التنّمية البشرية لعام 2014.

مؤشّر التنمية البشرية للدول العربية			مؤشّر التنمية البشرية لدول أخرى مختارة		
الترتيب	البلد	قيمة المؤشّر	الترتيب	البلد	قيمة المؤشّر
31	قطر	0.851	01	النرويج	0.944
34	السعودية	0.836	06	ألمانيا	0.911
93	**الجزائر**	**0.717**	20	فرنسا	0.884
110	مصر	0.682	69	تركيا	0.769
129	المغرب	0.619	187	النيجر	0.337

المصدر: تقرير التنمية البشرية، المضي في التّقدم، نيويورك، 2014، ص ص158-161.

المطلب الثالث: تطوّر المؤشّرات الفرعية لدليل التنّمية البشرية

تتمثّل مؤشّرات دليل التنّمية البشرية في معدّلات خاصة بالصّحة معبّر عنها بالعمر المتوقّع عند الميلاد، التّعليم مُعبّر عنه بمتوسّط سنوات الدّراسة المتوقّع للأطفال الذّين هم في سنّ الدّراسة ومتوسّط سنوات الدّراسة للكبار، إضافة إلى المستوى المعيشي مُعبّر عنه بنصيب الفرد من النّاتج الوطني الإجمالي، لقد ورد في تقرير التنّمية البشرية الصّادر في سنة 2010 أنّ متوسّط العمر المتوقّع عند الميلاد في البلدان العربية إرتفع من 51 سنة في عام 1970 إلى 70 سنة في عام 2010 ليصل إلى 71 سنة عام 2013، وهو يمثّل أفضل تحسّن شهدته مناطق العالم، كما أشار التقّرير إلى إنخفاض وفيات الرّضع في الدّول العربية من 68 وفاة لكل 1000 ولادة عام 1970، إلى 38 حالة وفاة لكل 1000 ولادة عام 2010[1] .

الفرع الأول/مؤشّر المستوى التعّليمي: القطاعات المعنية بالتعّليم في الجزائر هي كل من قطاع التّربية والتعّليم العالي والتكّوين المهني، مع بداية الألفية الثّالثة زاد الإهتمام بهذا القطاع نظراً لأهميته في تكوين رأس المال البشري وكذا رغبة في الوصول إلى ركب الدّول المتقدّمة علمّيا وتكنولوجّيا وإستدراك ما فات من التدّهور في فترة التسّعينيات.

يبقى قطاع التّربية في الجزائر مصدر قلق وتوتّر إجتماعي، حيث تشُير الإحصائيات المقدّمة من قبل المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بمساعدة برنامج الأمم المتّحدة إلى أنّ التسّرب المدرسي قد بلغ مستويات عالّية جدّا، تتوزّع نسبة التدّمدرس في التعّليم في الطّور الثّانوي تقريباً 46.01% بالنسبة للبنات و31.66% للذّكور، هذا الأخير يبّين لوحده العدد المرتفع للشّباب البطّالين في المجتمع الدّراسي ما يُمكن قوله في هذا التذّكير الإحصائي هو أنّ نسبة 23% فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعّليم العالي، أي الرّبع والبقّية لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعّليم[2].

[1] قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية (2010-2014)، مجلة الأكاديمية للدّراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد06، 2011، ص37.

[2] قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص38.

الجدول رقم (03-15): يوضّح نسبة التّسرب المدرسي

التسرب الطّوعي	%33.58
الطرد	%10.95
البعد عن المدرسة	%10.22
قرار الأولياء	%21.70

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر من الموقع الإلكتروني:
www.ech-chorouk.com

الفرع الثاني/مؤشّر العمر المتوقّع عند الولادة: يُعتبر مؤشّر العمر المتوقّع عند الولادة في التنمية البشرية بالجزائر مؤشّراً جيّدا خلال الفترة (2000-2013)، إنتقل من 0.705 سنة 2000 إلى 0.845 سنة 2008 إلى 0.894 سنة 2013 وهو المؤشّر الذي تأثّر به دليل التنمية البشرية إيجابا. يعود التحسّن في العمر المتوقّع عند الولادة إلى السّياسة الصّحية التي تبنّتها الدّولة في هذا المجال والتي من بينها ما يلي[1]:

- الحماية الصّحية للسكّان المقدّمة من قبل الخدمات الصّحية العامة الموزعة على القطاعات الصّحية عبر كافة مستوى القطر الجزائري؛
- التقدّم في مجال التكفّل المالي بالحاجات الصّحية بتطبيق العلاج المجّاني وتوسيع برامج التلّقيح ومتابعة الولادات ومكافحة جميع الأمراض؛
- الجهود المبذولة لحماية الأم والطّفل تحت إشراف الأخصّائيين والتي ساهمت في القضاء على الكثير من الأمراض كالسّعال، الإسهال والإلتهابات الصّدرية؛
- شمول البرامج التكّوينية الأساسية والمستمّرة لإطارات الصّحة (العلاج والصيدلة).

رغم التقدّم الملحوظ ضمن التوسّع في الخدمات الصّحية بالجزائر بتجاوز نسبة السّكان الذّين يحصلون على الرّعاية الصّحية 90%، وكذا إنجاز 22 مستشفى في الفترة (2004-2008) وانخفاض عدد الأسرّة من سرير لكل 588 شخص سنة 2004 إلى 572 شخص سنة 2009 إلاّ أنّ توزيع الخدمات الصّحية مازال دون المستوى المطلوب، إضافة إلى عدم كفاية الإطارات الطّبية بالرّغم من جهود الدّولة في زيادة عدد الأطّباء مقابل 100000 نسمة من 94 طبيب سنة 1990 إلى 148 طبيب سنة 2010، ووصول عدد الممرضّات مقابل نفس العدد إلى 250 ممرّضة سنة 2010، لقد أشار في هذا الصّدد مجلس الوزراء المنعقد في سنة 2008 إلى عدم توافق نظام الخريطة الصّحية والإحتياجات المطروحة، ممّا ينجّر عنه سوء العدالة وبالتاّلي إنخفاض في المستوى الصّحي للسّكان[2].

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES)، الجزائر، 2006، ص10.

[2] هويدي عبد الجليل ويحياوي عمر، السّياسات الإقتصادية وتحدّيات التنمية البشرية في الجزائر، مجلة الدّراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد06، 2014، ص239.

الفرع الثالث/مؤشّر النّاتج المحلي الإجمالي: عرف مؤشّر الناتج الداخلي الخام المعادل للقّوة الشّرائية تطّورا معتبراً ، حيث إنتقل من 0.659 سنة 2000 إلى 0.747 سنة 2008 إلى 0.811 سنة 2013، الأمر الذي يعكس التحسّن في الوضع المعيشي لدى المواطن الجزائري بفضل الزّيادات الملحوظة والمتواصلة على مستوى الأجور لدى أغلبية شرائح المجتمع سواءا بالنسبة لعمال قطاع التّربية، قطاع الصّحة، بعض الفروع النّابعة لوزارة الدّاخلية كالشّرطة بالإضافة إلى موظّفي قطاع التّعليم العالي من جهة، ومن جهة أخرى تم رفع الأجر القاعدي الأدنى المضمون إلى مبلغ معقول ومقبول إلى ما يقارب 18000 دينار جزائري، مع ضمان حدّ أدنى من الأجور للطبقات المحرومة في المجتمع كالشّبكة الإجتماعية وبعض المنح المقدّمة لذوي الإحتياجات الخاصة، هذه الأوضاع سمحت بالتّحسن في القدرة الشّرائية للمواطن الجزائري، يجب الإعتراف بأنّ الإرتفاع المتواصل في أسعار المحروقات كان لها الدّور الكبير على طول الفترة (2000-2014). ومن بين العوامل التي ساعدت على ذلك:

- تحسّن الناتج الداخلي الخام للفرد المعادل للقّوة الشّرائية، إذ بلغ 7416.2 دولار سنة 2006 لينتقل إلى 7838 دولار سنة 2007 ثم إلى 8738 دولار عام 2008 ممّا إنعكس على تحسّن المستوى المعيشي؛
- إرتفاع المداخيل من جهة وتدخّل الدّولة لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية الذّي ساعد على التّحكم في معدّل التضّخم من جهة أخرى، ممّا صاحبه تحسّن في الإستهلاك النّهائي للأسر وفي نمط الإستهلاك الذي ظهر في إرتفاع نسبة إقتناء السّيارات والهاتف النّقال؛
- الزّيادات التي عرفتها مداخيل العائلات سنوات 2003، 2004، 2007 في قطاع الصّحة، التّربية، التّعليم العالي، كما دعّمت ذلك مختلف التّحويلات الإجتماعية التي إستفادت منها الأسر (دعم أسعار الحبوب والحليب، دعم السّكن، الدّعم الموجه للفئات المهّشة)؛
- التّراجع في معدّل البطالة بفضل مخطّط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) والمخطّط التّكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)[1].

الجدول رقم (03-16): تطّور مؤشّر الناتج الداخلي الخام المعادل للقوة الشّرائية خلال (2000-2013).

السنـــة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2013
قيمة المؤشّر	0.659	0.677	0.708	0.719	0.747	0.752	0.755	0.811

Source: CNES, Rapport National du Développement Humain, 2013, p31.

ممّا تقدّم نستخلص بأنّ المؤشّرات الثّلاث،العمر المتوقّع عند الولادة، التّحصيل العلمي والدّخل، تعكس مساهمة خيارات التنمية البشرية من خلال التّعليم، الصّحة والمستوى المعيشي اللاّئق في تحسين مؤشّر التنمية البشرية، هذا يعكس الجهود المبذولة من قبل السّلطات في تحسين الرّعاية الصّحية والتقّليل من عدد وفيات الأطفال والأّمهات ومحو الأمية وترقية الأجور ممّا أدّى إلى تحسين المستوى المعيشي.

[1] CNES, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie, 2008, pp34-35.

المطلب الرابع: عقبات التنمية البشرية والأفاق المستقبلية لتطويرها

هناك العديد من العقبات التي يمكن أن تقف في طريق التنمية البشرية، تختلف درجة تأثيرها من منطقة إلى منطقة أخرى، لكن هناك أفاق مستقبلية لإزالة هذه العقبات في الجزائر والإلتحاق بمصاف الدّول المتقدّمة.

الفرع الأول/العقبات التي تقف أمام تحقيق تنمية بشرية مستدامة: توجد العديد من المعّوقات التي يمكن أن تكون السّبب المباشر أو غير المباشر في الحدّ من التنمية البشرية، تتفاوت حدّتها من منطقة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى، وفيما يلي سوف نحاول عرض هذه المعّوقات السّائدة في الجزائر.

أ- تفشّي ظاهرة البطالة: منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الإنكماش الإقتصادي وتراجع وتيرة التّشغيل بسبب قلّة الموارد المالية للدّولة،والتي قلّصت من حجم الإستثمارات المنشأة لمناصب العمل، وبالتّالي الإختلال في سوق العمل بين العرض والطلب. منذ سنة 1987 إتّخذت الدّولة عدّة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التّشغيل، من خلال عدّة أجهزة تختلف سواءا من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة ويمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين هما:

- النّشاطات التابّعة للشّبكة الإجتماعية والتّشغيل التضامني التي تضّم الأشغال ذات المنفعة العامة، الوظائف المأجورة بمبادرة محلّية، التأّمين على البطالة وعقود ما قبل التّشغيل.

- الإجراءات الخاصة بالإستثمار والتي تهدف إلى ترقية الإستثمار والمحافظة على الشّغل، التي تضّم القرض المصغّر، مراكز دعم النّشاط الحرّ وإعانة المؤسّسات التي تّواجه صعوبات.

إنخفضت معدّلات البطالة من 17.7% سنة 2004 إلى 13.79% في سنة 2007، يرجع ذلك إلى حجم مناصب الشّغل التي تّم إنشاؤها نتيجة النمو الإقتصادي المسجّل في سنة 2007 والمقدر بـ 5.6%، ممّا أدّى إلى إنخفاض البطّالين من 1671534 شخص سنة 2004 إلى 1374663 شخص سنة 2007[1].

رغم إنخفاض معدّل البطالة إلاّ أنّمستواه يبقى مقلقاً ، في هذا السّياق نشير إلى الملاحظات التالية:

- طبيعة مناصب الشّغل التي تّم إنشائها في سنة 2004معظمها مؤقّتة، ففي سنة 2005 نجد 58% من الأجراء مؤقتين، هذا التوّجه الذي يصاحبه غياب الحماية الإجتماعية والإحساس بعدم الأمان في الشّغل.

- ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة، بحيث نجد نسبة 64.86% من طالبي العمل هم غير مؤهّلين و 20.60% منهم لهم مستوى جامعي.

- بالنسبة لتوزيع الشّغل حسب القطاعات الإقتصادية، نجد هيمنة قطاع التّجارة والخدمات والإدارة بحيث نجد 56.70% من السّكان المشتغلين، هذا على حساب قطاع الصّناعة وكذلك قطاع الفلاحة الذي يشغّل 12%، و 13.60% على التوّالي.

ب- تفاقم حدّة الفقر: يُعتبر الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية التي تُهدّد إستقرار الجزائر، لقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات وبرنامج التّعديل الهيكلي في التّسعينات إلى تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضّعيفة في ظل التحول من نظام إقتصادي إشتراكي إلى نظام إقتصادي

[1] محمدي توفيق، واقع التنمية البشرية في الدّول العربية (حالة الجزائر)، مجلة التوّاصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد26، جوان 2010، ص145.

تحكمه قواعد السّوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثّر سلباً على مستوى معيشة المواطنين، من خلال الإصلاحات الإقتصادية المتّخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال، ممّا أثّر على مستوى التّشغيل، بالإضافة إلى إجراء التّصفية للمؤسّسات المفلسة، وبالتّالي الإستغناء كلّية على العمالة، إقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسّسات وإهمال الإعتبارات الإجتماعية، أي تحقيق أقصى الأرباح بأقلّ التّكاليف وبالتّالي التّخلص من العمالة الزّائدة، مع تخفيض قيمة الدّينار الجزائري، تحرير الأسعار ورفع الدّعم عن السّلع الأساسية منذ 1992 أدّت إلى تخفيض القدرة الشّرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد.

لتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدّم بعض الإحصائيات للوضع الإجتماعي والتي من بينها:

- نسبة الأمّية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) إنتقل من 34.5% سنة 1998 إلى 23.7% سنة 2005، نتيجة الدّعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمّية.

- تفشّي الأمراض المعدّية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشّعبية، خاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصّالحة للشّرب، في هذا المجال نجد تحسّن للوضع، بحيث من بين 100 ألف ساكن إنخفض مرض حمى المستنقعات من 15.08 حالة سنة 1995 إلى 6.7 حالة سنة 2005 إلى 3.8 حالة سنة 2014.

لمكافحة الفقر في الجزائر فقبل التّسعينات إعتمدت الدّولة على السّياسة الشاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالتّركيز على دعم السّلع الغذائية الضّرورية، منذ سنة 1991تخلّت الدّولة عن تلك السّياسة وعوّضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، كما أنّ الإهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التّضامن الوطني مهمّة جديدة تتعلّق بمكافحة الفقر والإقصاء الإجتماعي. تتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر في نشاطات التّضامن الوطني والشّبكة الإجتماعية وبرامج المساعدة على التّشغيل ونتيجة لذلك عرف مؤشّر الفقر تحسّنا معتبراً. وللتقّليل من حدّة الفقر يجب مراعاة الإعتبارات التّالية[1]:

- تشجيع الإستثمار وتحقيق الإنعاش الإقتصادي مع ضرورة التّعجيل بالنمو الإقتصادي لصالح الفقراء، بحيث يؤدّي إلى زيادة فرص العمل والأجور بالّنسبة للفقراء، تنفق الموارد العامّة لتعزيز التنمية البشرية.

- تكييف تدخّل الدّولة لضمان حماية المجتمع من الإنعكاسات الإجتماعية الوخيمة التي تواكب الإنتقال إلى إقتصاد السّوق، من التّجاوزات التي قد يولّدها البحث عن الرّبح السّريع.

- عند تبّني أي سياسة إقتصادية يجب تحليل ودراسة مدى إنعكاسها على الجانب الإجتماعي، مع ضرورة تعويض الفقراء عن طريق المنح للتّخفيف من معاناتهم.

عموماً يُمكن ذكر مختلف المعوّقات التي تحول دون تحقيق تنمية بشرية مستدامة في الجزائر فيما يلي[2]:

---

[1] قويدر كمال، تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013، ص ص161-162.

[2] بوشنافة محمد وتيمزار أحمد، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، مارس 2004، ص13.

- إنتشار ظاهرة العنف بكل أشكاله خاصة غّياب الأمن التي خيمت على الجزائر لأكثر من عشرية من الزّمن، ممّا ساهم في إضعاف المجتمع على كافة المستويات؛

- الإختلال في توزيع الدّخل الوطني حيث يصعب على الفئات المنتمية للجهاز الخدمي والحكومي، وما تبقّى من القطاع العام ملاحقة التغّيرات السّريعة والمرتفعة في الأسعار، وذلك عكس بعض الفئات التي تتغّير دخولها بوتيرة سريعة وطردية مع التغّير في المستوى العام للأسعار؛

- عدم وجود إستراتيجية واضحة ودقيقة للتنمية البشرية تمسّ كافّة الجوانب المتعلّقة بالحياة الخاصة بالفرد الجزائري والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل؛

- إنتشار الفساد الإداري وما يسّببه من تكاليف وخسائر مادّية، تعطيل فرص التنمية وقتل روح المبادرة وتشويه قّيم الثّقافة الوطنية.

الفرع الثاني/الأفاق المستقبلية لتطويرها والإرتقاء إلى مصاف الدّول المتقدّمة في المؤشّر: تشير المعطيات الخاصة بوضعية التنمية البشرية في الجزائر إلى مختلف الصّعوبات والعراقيل التي تواجهها الدّولة على مستوى مختلف القطاعات المختلفة، والتي إنعكست سلبا على مسار التنمية الشاملة، لقد يرجع سببها في الأصل إلى فشل المخطّطات التنّموية المعمول بها سابقا، ومجموعة السّياسات والإستراتيجيات التي إنتهجتها الجزائر غداة الإستقلال،فضلاً عن جوانب التدّهور التي عرفها النّظام الإجتماعي بشكل خاص أثناء مرحلة الإستعمار الفرنسي، والتي ظلّت تأثيراتها السّلبية تلُاحق وتعيق المسار التنّموي على مستوياته المتباينة، الجزائر قد تكون مطالبة حالّيا أكثر من الفترات السّابقة بضرورة إيجاد الحلول الناجعة، خصوصاً في ظل التحّديات المتزايدة على مستويات متنّوعة إقتصادية، سّياسية، أمنية، إجتماعية وذلك أخذاً بعين الإعتبار بعض الجوانب منها[1]:

- تحقيق الأمن والإستقرار الدّاخلي؛

- الحدّ من الفقر والبطالة وتحقيق التوّافق بين النمو السّكاني المتزايد والموارد المتاحة؛

- القضاء على الأّمية وتطوير أساليب التعّليم، تشجيع البحث العلمي والتطّوير وتنمية الإبداع بما يتوافق وأبعاد التنّمية المستدامة؛

- توسيع الإنفاق العام في مجالات الصّحة والتعّليم والإرتقاء بمستويات المعيشة للأفراد؛

- إعداد قاعدة معلوماتية دقيقةوشفّافة تشخّص واقع التنّمية البشرية في الجزائر، مقارنة مؤشّراتها مع مؤشّرات بعض الدّول على المستوى الإقليمي، أو تلك الدّول التيحقّقت تقدّما ملحوظاً في تنمية العنصر البشري من خلال إنتهاج السّياسات المختلفة؛

- ضرورة القضاء على أوجه الفساد وتكوين الفرد الجزائري وتأهيله من حيث الجوانب السّياسية، الإجتماعية، الثّقافية، بما يتماشى معمتطلّبات الإنفتاح والإندماج في الإقتصاديات العالمية.

[1] بن سديرة عمر وبوحرود فتيحة، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2008، ص12.

بعد دراسة تطّور مؤشّر التنمية البشرية وإنفاق الجزائر خلال الفترة (2000-2013) إتّضحت جلّيا العلاقة الوطيدة بين الإنفاق على التعّليم والصّحة ومؤشّر التنمية، إذ نلاحظ أنّ العلاقة طردية، فإنطلاقا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 نجد الزّيادة في الإنفاق أكثر من الخّف يُ قابله تحسّن في المؤشّر، ومع بداية سنة 2008 بدأ في الإرتفاع تدريجيا مع التوسّع في الإنفاق حتى سنة 2013. تجدر الإشارة إلى أنّ نتائج الإنفاق على التعّليم والصّحة لن تكون مباشرة أو آنية، حيث تأخذ وقتاً لظهورها مثل نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة التي لا يُ مكن ملاحظة أثارها خلال سنة واحدة، وكذلك الأمر بالنسبة لمعدّل الوفيات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتأثّر نتائج مؤشّري الصّحة والتعّليم بحصة الأفراد من الإنفاق عليها التي يمكن ظهور آثارها خلال سنة واحدة.

إجمالاً يُ مكن القول بأنّ أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية بالجزائر كان له الأثر البالغ، وفي نفس الوقت يُ مكن القول بأنّالجزائر لم تحقّ ق الكثير في مجال التنمية البشرية مقارنة بدول تشبهها إقتصاديّا، حيث أنّ مؤشّر التنمية البشرية عرف تحسّنا خلال السّنوات الأخيرة، لكن أُعتبر أنّ هذا التحسّن لن يتطابق في قيمته مع الإنفراجة المالية الكبيرة خاصّة عندما عرفت أسعار النفط إرتفاعاً ملحوظاً يُ لاحظ ذلك خلال سنة 2012 لّما سجّل مؤشّر التنمية البشرية 0.713، بينما في سنة 2007 كان 0.754، الأمر الذي يجعلنا نتساءل إن كان هذا التّراجع سببه النّموذج المبني في المقام الأول على قطاع المحروقات حصرّيا أم هناك أسباباً تتعلّق بالتسّيير أساساً.

خلاصة الفصل:

عرفت الجزائر منذ الإستقلال محطّات كثيرة على طريق التنمية، تجسّدت في برامج ومخطّطات تنموية تماشت والوضع السّائد لكل مرحلة، فقد تبّنت نظام الإقتصاد الإشتراكي أملاً منها أن يحقّ ق لها أهدافها في التنمية والرّقي الإجتماعي والإقتصادي، حيث تم إعتماد أسلوب التّخطيط الممركز كوسيلة للوصول إلى هذه الأهداف، لكن بعد الأزمة النفطيـة 1986 ساءت الأوضاع في الجزائر ممّا إضطرّ إلى تبّني سلسلة من الإصلاحات الهيكلي ة والتي كانت مفروضة من قبل الهيئات الدّولية كصندوق النقد الدّولي والبنك العالمي، أفرزت نتائج سلبية وخيمة على الجانب الإجتماعي نتيجة للتدّابير المتخذة في إطار التّعديل الهيكلي حتى نهاية التّسعينات، بداية بمشكلة البطالة التي تمثّل عصب الأزمة في البلاد بنسبة فاقت 28%، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشّرائية للمواطن نتيجة إلغاء الدّعم، ناهيك عن الحاجات المتراكمة للشّغل والسّكن وصولا إلى تفشّي ظاهرة الفقر، تحسنت أغلب المؤشرات الإقتصادية الكمية بحلول سنة 2000، لأجل المحافظة على التّوازنات الإقتصاديةالمحقّ قة والقضاء على الآثار الإجتماعية تم وضع برامج للإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، هي الكفيلة بمكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التّوازن الجهوي، وكذا تحقيق تنمية شاملة ومستديمة. حيث شهد الإقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الثّالثة تحسّنا مقبولا نوعاً ما على جميع الأصعدة وهو ما لمسناه من خلال البرامج التنموية الثّلاثة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2014، كذلك من خلال عدّة مؤشّرات توحي بوجود وفرة مالية لعلّ أهمها وجود الإحتّياطات من النّقد الأجنبي التي بلغت سنة 2012 حوالي 192 مليار دولار خارج الأموال السّيادية للدّول، وكذا النمو الإقتصادي الذي بلغت نسبته حوالي 03% سنة 2011 حسب تقديرات صندوق النقد الدّولي، كما شهدت حجم الإستثمارات الأجنبية تحسّنا في سنة 2012 أين بلغت قيمتها 570 مليار دولار خلال الأشهر السّتة الأولى مقابل 291 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2010.

ميُمكن إستنتاجه هو أنّ التّجارب التنموية في الجزائر تميّزت بالتّركيز على الجوانب المالية وراهنت عليها لرفع نسبة النّمو وصولاً إلى تحقيق التنمية، لكن في الواقع لا تنمية إقتصادية حقيقية أُنجزت بالشّكل الذي كان مأمولاً ولا تنمية بشرية تحقّقت وأّمنت حياة كريمة للبشر في الجزائر، حياة غير خالية من الأمراض والأمية وسوء التّغذية والفقر والبطالة، كما أنّ الأمية بين أفراد المجتمع تشكّل نسبة خطيرة وأصبح العزوف عن الدّراسةوالتّعليم من السّمات الرئيسية للطّلبة في كافّة المستويات، أّما ما يتعلّق بسوء التّغذية والفقر فإنّ نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر في تزايد مستمر رغم الرّصيد المالي الهائل والمتراكم، في حين أنّ البطالة مازالت ضاربة أطنابها خاصة لدى فئة الشباب، وعليه فالتّصورات السّابقة للتنمية البشرية تبقى ناقصة ومبهمة ذلك أن التنمية ليست عملية ميكانيكية، فالتّنمية قبل كل شيء هي إرادة وتصوّر وإستراتيجية متعدّدة الأبعاد يكون الإنسان فيها هو غايتها والأداة المبرمجة والمنفّذة لها.

الفصل الرّابع: دراسة تحليلية تقييمية لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيـد:

أدركت الجزائر أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية إقتصادها، دخلت جّو التنّافس مع دول العالم من أجل إستقطاب أكبر قدر ُممكن من هذا المورد الأجنبي عن طريق تهيئة الظرّوف والمناخ له، اللّجوء إلى صياغة تشريعات ونظم وترتيبات تختص بذلك، كما قامت بإصلاحات تهدف من خلالها إلى توفير المناخ الإستثماري الملائم رغبة في تحسين البيئة الإستثمارية وزيادة قدراتها وإمكانياتها للحصول على القدر اللاّزم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتضمّن الحوافز المقدّمة للمستثمر الأجنبي في الجزائر (خاصة تلك التي جاء بها الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001والمتعلّق بتطوير الإستثمار المعدّل والمتّمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006) العديد من الحوافز الجبائية والجمركية، وكذا الحوافز ذات الطّبيعة المالية غير الضّريبية مثل تكفّل الدّولة جزئيا أو كليا بالنّفقات والمصاريف الأساسية المرتبطة بالمنشآت الضّرورية لإنجاز الإستثمار، بالإضافة إلى الحوافز المتعلّقة بتشريعات وعلاقات العمل وسّياسة الصّرف الأجنبي وحوافز البنية الأساسية.

لتؤكّد الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع وحماية المستثمر وكسب ثقته، فقد أقّرت قوانين الإستثمار عدّة ضمانات، منها ضمان المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات، ضمان أحكام العقود والإتفاقّيات المبرمة وضمان تحويل رأس مال المستثمر، ضمان إمكانيةاللّجوء إلى القضاء والتّحكيم الدّولي عند حل النّزاعاتوفقاً لما هو معمول به دّوليا في هذا المجال.

تطّور مفهوم المناخ الإستثماري تدريجّيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركّبة من العوامل الإقتصادية، الإجتماعية، والسّياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصّية إلى الترّويج للقطر وللفرص الإستثمارية، ذلك أنّ المستثمرين الوطنّيين والأجانب لا يقّررون توطين إستثماراتهم في منطقة إلاّ بعد فحص الشّروط العامة لذلك المناخ.

إنطلاقا من هذه الإتّجاهات سنعالج بنوع من التفصيل محتوى هذا الفصل، نشير إلى مختلف الأطر القانونية والمؤّسساتية لترقية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر كمبحث أول، نناقش بالتّحليل تطّور وحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفّقة إلى الجزائر ضمن المبحث الثاني، أّما من خلال المبحث الثالث سنقوم بتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمؤشّرات دولّية مختارة، وفي المبحث الرابع والأخير نتطّرق إلى أهم الإنعكاسات النّاجمة عن هذه التدّفقات على الإقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسّساتي لترقية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر

إقترن تطّور معالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا بعاملين، يتمثّل الأّول في التطّورات والظّروف التي شهدتها منظومة العلاقات الإقتصادية الدّولية، التي كان لها إنعكاس في تطّور مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التّمويل الدّولي، يتمثّل الثاني في التوّجهات التي تبّنتها الجزائر على المستويين السّياسي والإقتصادي والذّي أفرز إصلاحات إقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة، التي قد تتوافق أو تتعارض مع نشاط المستثمرين الأجانب وكان ذلك على عدّة مراحل.

كان لتطّور قانون الاستثمارات في الجزائر عدّة تغّيرات تماشياً مع الأوضاع الإقتصادية والظّروف السّياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة فترة التّسعينيات، حيث قامت الدّولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات إقتصادية ومالية هامّة، من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب أمامهم مع إنشاء هيئات مكلّفة بترقية ودعم الإستثمار، على هذا الأساس سوف نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار بالجزائر قبل فترة التّسعينات وبعدها وكذلك الهيئات المكلفة بتدعيمه وترقيته.

المطلب الأول: المنظومة القانونية للاستثمارات الأجنبية قبل مرحلة الإصلاحات

تمتد هذه المرحلة منذ الإستقلال إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، تميّزت هذه الفترة بسيطرة القطاع العام على النّشاط الإقتصادي، لم يكن للقطاع الخاص دور بارز خاصة الأجنبي منه، نتيجة بعض السّياسات التي كانت سائدة وتنادي بتحقيق التنمية المستقلة، ومع ذلك تبنت الجزائر أربعة قوانين تخص الإستثمار و رأس المال الأجنبي نلخّصها فيما يلي:

الفرع الأول/قانون الإستثمار لسنة 1963: صدر القانون بتاريخ 26 جويلية 1963، أول قانون بخصوص الإستثمار في الجزائر تحت رقم (63-277)[1] وكان هدفه تشجيع الإستثمار في الجزائر، من بين أهم ما جاء فيه أنّ الدّولة تتدخّل بواسطة الإستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسّسات إقتصاد مختلط بمشاركة الرّأسمال الأجنبي والوطني، من أجل جمع الشّروط الأساسية لتحقيق إقتصاد إشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النّشاط الذي يمثّل أهمية حيوية بالنسبة للإقتصاد الوطني، لقد حمل هذا القانون معه رغبة الحكومة الجزائرية آنذاك في بقاء الشّركة متعّددة الجنسيات تعمل كما هي لكي تحافظ على حركة النشاط الإقتصادي في البلاد على نفس الوتيرة السّابقة للإستقلال هذا من جهة، من جهة أخرى فالجزائر خرجت من حرب طويلة بإقتصاد وخزينة فارغة، لذا كانت مضطّرة للبحث عن سبل تمويل سريعة وخبرات وكفاءات تسييرية وتكنولوجيا إنتاج حديثة،كلّها معطيات أخذتها بعين الإعتبار في صياغة النص القانوني المتعلق بالإستثمار.

لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الإمتيازات لصالح المستثمر الأجنبي نذكر من بينها لكن في شكل موجز فيما يلي:

- ضمان إستقرار النّظام الضّريبي لمدّة 15 سنة بالنسبة للشّركات المتعاقدة التي لا يقل إستثمارها عن خمسة ملايين دينار جزائري (5000000 دينار جزائري)؛

[1] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، القانون (63-277) الصّادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الإستثمارات، العدد53، 1963، ص774.

- يستفيد المستثمرون من الحرّية الكاملة في ممارسة النّشاط الإستثماري سواءا كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين؛

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

غير أنّهذا القانون لم يحقّ ق أهدافه لعدّة إعتبارات كعدم تجانس الخيار السّياسي المتبّع آنذاك مع الواقع الإقتصادي، بالإضافة إلى الأوضاع الإجتماعية المتدهورة المفسّرة بوجود إدارة هشّة وإطارات غير مؤهّلة ونقص في الهياكل القاعدية.

الفرع الثاني/قانون الإستثمار لسنة 1966: بعد فشل قانون 1963 وعدم مطابقته للواقع وعدم وجود نّية حقيقّية في تطبيقه، تّم إصدار قانون جديد عام 1966 لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الإقتصادية ومكانه، أشكاله والضّمانات القانونية الخاصة به[1]، ذلك بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين ويختلف هذا القانون عن سابقه من خلال المبادئ التالية:

أ- الإستثمارات الخاصة لا تنجز بحّرية في الجزائر

ترجع مبادرة تحقيق المشاريع الإستثمارية في القطاعات الحيوية للدّولة أو الهيئات التابعة لها كما تتدخّل الدّولة بمفردها، أو بمساهمة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي في الشّركات الإقتصادية المختلطة، لا يمكن للمستثمرين المحلّيين أو الأجانب الإستثمار في القطاعات الأخرى،إلاّ بعد الحصول على إعتمادات أو تراخيص مسبقة من السّلطة الإدارية للإستفادة من الضّمانات المنصوص عليها.

ب- منح الضّمانات والإمتّيازات

تتمثّل الضّمانات في المساواة أمام القانون لاسّيما الجبائية وحق تحويل الأرباح والأموال، العائدات والمبالغ الخاصّة بالقروض المستدانة من الخارج، الضّمان ضد التأّميم، أّما الإمتيازات الجبائية فتتمثّل في الإعفاء التام أو الجزئي والتقليص من رسم الإنتقال بعوض والرّسم العقاري (10 سنوات)، الرّسم على الأرباح الصّناعية والتّجارية، إستثناءاً على رسوم الجمارك والرّسم الفريد الإجمالي المرتبط بأموال التّجهيز الضّروري للمشروع.

فيما يتعلّ ق بالإمتيازات المالية فتتمثّل في الضّمانات، القروض المتوسّطة والطويلة الأجل مثل تخفيض معدّل الفائدة إلى غاية 03% على القروض الطّويلة والقصيرة الأجل، كما يمكن أن تستفيد الإستثمارات التي تتجاوز 05 ملايين دينار جزائري على الأفراد بالترّخيص في منطقة جغرافية معّينة[2] .

عموماً تّم تحديد في هذا القانون مجال تدخل الإستثمار الأجنبي في بعض القطاعات (الصّناعة والسّياحة) في حين تّم إنشاء كل الأنشطة التّجارية والمنجمية، البنوك، النّقل، الفلاحة، ماعدا المحروقات.

كما أنّ المستثمر الأجنبي مقيد بتبني إحدى الشّكلين المسموح بهما إّما الشّركات المختلطة أو عقود إنجاز الدّراسات، فيمايتعلّ ق بالفروع والشّركات الأجنبية المملوكة 100% فكانت غير مقبولة.

---

[1] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم (66-284) الصّادر في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الإستثمارات، العدد80، الصّادرة في 17 سبتمبر 1966، ص120.

[2] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم (66-277) المؤرّخ في سبتمبر 1966، يتضمن قانون الإستثمار، ص ص09-12.

الفرع الثالث/قانون الإستثمار لسنة 1982: رغم التّعديلات والتّحفيزات التي جاء بها قانون (66-284)، إلاّ أنّ إنسياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر بقّيت تراوح مكانها، هذا راجع للّنمط الذي كانت الدّولة تسّير به القطاع الإقتصادي، إلاّ أنّ السّلطات العمومية بادرت بإعادة النّظر في التّوجهات العامة للإقتصاد الوطني وطرق تسييره ذلك بالإنتقال من مرحلة النّظام المركزي إلى النّظام اللاّمركزي في التّسيير والإنفتاح أكثر على الرّأسمال المحلّي والأجنبي الرّاغب في الإستثمار، لذا جاء القانون رقم (82-13)[1] المؤرخ في 28 أوت 1982المتعلّق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، من بين أهم الأهداف التي جاء بها هذا القانون نذكر ما يلي[2]:

- الرّفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة والزّيادة في الدّخل الوطني، ذلك بمساهمة الإستثمارات الخاصّة المنتجة؛

- العمل على التّكامل بين القطاعين العام والخاص، مع إعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النّمو والتنمية الإقتصادية الشّاملة؛

- تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية من خلال تكريس سّياسة التوّازن الجهوي، والوصول بالتنمية إلى المناطق المعزولة والمحرومة.

كما تّم في هذا القانون تقديم المزيد من التّحفيزات للمستثمرين الخواص خاصة الذين يرغبون في الإستثمار في المناطق المحرومة، إلاّ أنّ تطبيق هذا القانون على أرض الواقع وجد صُعوبة كبيرة بفعل البيروقراطية المتفشية في دواليب الإدارة الجزائرية، الذّهنية ذات التوّجه الإشتراكي التي تُسّير الإقتصاد الوطني إضافة إلى ضُعف المنظومة المصرفية والمالية.

الفرع الرابع/قانون الإستثمار لسنة 1986: مع ظهور الأزمة البترولية سنة 1986 والإنخفاض المتسارع في أسعار البترول، وما نتج عنها من آثار على الإقتصاد الوطني، كان لزاماً على صُنّاع القرار إدخال تعديلات وتغييرات في قانون الإستثمار، جاء القانون رقم (86-13)[3] المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدّل والمتّمم للقانون (82-13) المتعلّق بتأسيس الشّركة المختلطة وسيرها المتكون من 28 مادة منها 22 مادة معدلة للقانون (82-13)، خُصّصت هذه التّعديلات لتوجيه الإستثمارات الأجنبية والمحلّية لخدمة مخطّطات التنمية كما نصّت المادة 03 مكّرر صراحة على ما يلي: 'يندرج إنشاء الشّركات المختلطة في الإقتصاد في إطار المخطّط الوطني للتنّمية ويخضع لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية'، واقعّيا هذا القانون لم يحقّ ق الأهداف المسطّرة، والّنتائج المرجوة فكان مثل سابقيه مقّيدا ببيروقراطية الإدارة، كذلك سّيادة الثّقافة السّياسية والإقتصادية التقّليدية مع تدهور الأوضاع الإجتماعية.

---

[1] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم (82-13)، المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بتأسيس الشّركات المختلطة الإقتصادية وسيرها، العدد35، الصّادرة في 1982/08/31، ص1724.

[2] تومي عبد الرحمان، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدّراسات الإقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد08، 2006، ص109.

[3] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم (86-13) ، المؤرخ في 1986/08/19، يعدّل ويتّمم القانون (82-11)، العدد35، الصّادرة في 1986/08/27.

جاء القانون (86-14) المؤرخ في 19 أوت 1986[1] المتعلّق بأعمال التنّقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب بإعتبار أن قطاع المحروقات هو الوحيد الذي كان مقصد الإستثمارات الأجنبية، السّلطات الجزائرية إرتأت إستغلال هذا التوّجه وفتحت الباب أمام المستثمرين الأجانب في هذا القطاع وفي مجالات لم يكن من قبل يسمح بها، لقد نصت المادة (20) من القانون السّالف ذكره على أنلا يُ مكن لأي شخص معنوي أجنبي يرغب في ممارسة أعمال التنّقيب والبحث عن المحروقات السّائلة وإستغلالها أن يقوم بذلك إلاّ بالاشتراك مع مؤسسة وطنية حسب الشّروط والأشكال المنصوص عليها في هذا الباب'. لقد تضّمن هذا القانون العديد من الإمتيازات من بينها:

- السّماح للمستثمر الأجنبي بأن يقوم بممارسة أعمال التنّقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها؛
- السّماح للمستثمرين الأجانب بالدّخول في شراكة مع شركة سوناطراك، على أن تكون النّسبة الغالبة لشركة سوناطراك (51%) ذلك في أعمال التنّقيب والبحث عن المحروقات.

من المُلاحظ أّنه بالرّغم من الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون والمتميّزة عن باقي مختلف القوانين السّابقة في مجال المحروقات، إلاّ أنّ الإستثمار الأجنبي في مجال المحروقات ظلّ بعيداً عن الطّموحات، حيث أنّ عدد العقود المبرمة بين مؤسسة سوناطراك في إطار الشّراكة مع المتعاملين الأجانب بين الفترة (1986-1991) لم تتعدّ 15 عقداً من بينها 13 عقداً للتنّقيب وعقدين للبحث.

المطلب الثاني: القوانين المنظمة للإستثمار الأجنبي بدءاً من التسعينيات

في ظل الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية، وتكييف إقتصادها مع التّحولات العالمية، قامت بتنفيذ إصلاحات تشريعية تبّنت قوانين جديدة تتعلّق بالإستثمار عموماً والإستثمار الأجنبي خصوصاً لإجتذابه وتشجيعه وترقيته، فيما يلي سوف نشير إلى هذه التشريعات.

الفرع الأول/قانون النّقد والقرض الصّادر في 14 أفريل 1990 (قانون رقم 90-10): يُ عتبر صدور قانون النّقد والقرض رقم (90-10) بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفّ ات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى بنك الجزائر، كما أُسند لمجلس النّقد والقرض مهّمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدّمة. لقد نصّ هذا القانون على الإستثمارات، هو ليس بقانون إستثمار لكّنه تنظيم لسوق الصّرف وحركة رؤوس الأموال[2].

لقد ألغى هذا القانون القانونين (82-13) و (86-13) المتعلّقين بالشّركات المختلطة الذين أصبحا غير ساريي المفعول، تّم إلغاء الأحكام التي كانت سارية والتي تفرض أغلبية رأس المال الوطني (51%_49%) بالنّسبة للشّركات المختلطة، أدخل هذا القانون تمييزاً بين المقيمين وغير المقيمين، حيث إعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الإقتصادي خارج القطر الجزائري، كما إعتبر مقيماً في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الإقتصادي في الجزائر. بإعتبار التّعريف غير كاف جاء نظام مجلس النّقد والقرض لتوضيحه فيما يلي:

[1] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم (86-14)، العدد35، الصّادر بتاريخ 27 أوت 1986.

[2] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم (90- 10) ، المؤرّخ في 1990/04/14 المتعلّق بالنّقد والقرض، 1990، ص16.

- حسب المادة 181يُعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي جزائرياً أو أجنبياً، يكون مركز نشاطه خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل، في بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر؛

- حسب المادة 182يُعتبر مقيماً كل شخص طبيعي أو معنوي جزائرياً أو أجنبياً ، يكون مركز نشاطه في الجزائر منذ سنتين على الأقل؛

يتحدّد المحور الرّئيسي للنشاط الإقتصادي للمادتين (181،182) بشرط تحقيق أكثر من 60% من رقم الأعمال خارج الجزائر أو داخلها حسب الحالة، في حين رخّص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاطات إقتصادية غير مخصّصة للدّولة صراحة، لقد كرّس هذا القانون عدّة مبادئ تتمثّل في[1]:

- حرّية الإستثمار بإستثناء القطاعات المخصّصة للدّولة، إلى جانب تحديد شروط تدخّل الرّأسمال الخاص؛

- حرّية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدّة شهرين من تقديم الطلب؛

- الضّمانات الواردة في الإتفاقيات الدّولية التي توقّع عليها الجزائر، تجدر الإشارة إلى أنّه في تاريخ صدور هذا القانون لم تصادق ولم تنضم الجزائر إلى أيّ إتفاقية للإستثمارات؛

- تبسيط عملية قبول الإستثمار الخاضع للرّأي بالمطابقة، حيث يقدّم الطلب إلى مجلس النّقد والقرض ليبتّ في الملف خلال شهرين، مع إمكانية الطّعن في حالة الرّفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة.

كما نصّ هذا القانون على الضّمانات المتعلّقة بالتّحويل، مع الإبقاء على الإمتيازات النّاجمة عن القانونين رقم (82-13) و (86-13)المتعلّقين بالشّركات المختلطة للإقتصاد، هناك مبادئ أخرى نذكر منها:

- إستقلالية البنك المركزي؛

- إلغاء التمّييز بين القطاع الخاص والعام؛

- إدخال التمّييز بين المقيم وغير المقيم بدل المحلّي والأجنبي؛

- تخُوّل مهمة الترخيص بالإستثمارات الأجنبية من هذا التاريخ إلى مجلس النّقد والقرض بالبنك المركزي عوض اللّجنة الوطنية للإستثمارات التابّعة للإدارة.

لكن يبقى هذا القانون وحده غير كاف ممّا أدّى بالمشرّع الجزائري إلى إصدار قانون الإستثمار الجديد سنة 1993.

الفرع الثاني/قانون ترقية الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 (قانون رقم 93-12): يُعدّ قانون الإستثمار لعام 1993 المتعلّق بترقية الإستثمار تعبيراً عن إرادة الإنفتاح الإقتصادي وللسياسة الجديدة بترقية الإستثمار[2]، ترتكز فلسفة هذا القانون على:

- إنهاء التفّرقة بين الإستثمار الخاص والعمومي من جهة، المستثمر المقيم وغير المقيم من جهة أخرى، مع حرّية إستثمار المقيمين وغير المقيمين، بمعنى أنّه يصبح جميع المتعاملين متساوين أمام القانون؛

- وجود عدّة أنظمة محفّزة: النّظام العام، الأنظمة الخاصّة ونظم المناطق الحرة ؛

[1] القانون رقم (90- 10)، المواد رقم 183، 184، 185، 186، نظام رقم (90- 30)، المادة 02.

[2] المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 1993/10/05المتعلّق بترقية الإستثمارات.

- عدم فرض شكلّيات ثقيلة ومعقّدة بهدف تسهيل الإستثمار وإجراءات عقد الإستثمار في الجزائر، بمعنى إلغاء إجراءات الموافقة التي كانت موجودة من قبل والإكتفاء بالتّصريح البسيط، إضافة إلى تقديم الضّمانات المشّجعة على الإستثمار على المستوى الجبائي والجمركي؛

- تحديد هيئة وكالة ترقية ودعم الإستثمار تتكّفل بتدعيم المستثمرين من خلال الشّباك الوحيد الذي يتولى مهّمة تقييم المشاريع الإستثمارية، ذلك بمراعاة معايير الإقتصاد الكلي مع منح الإمتيازات التي نصّ عليها القانون؛

- التأّكيد على ضمانات التّحويل (رأس المال والأرباح)، الضّمانات المتعلّقة باللّجوء إلى التّحكيم الدّولي وذلك وفق الإتفاقّيات المبرمة في هذا المجال.

كما تتمثّل الأهداف الرئيسية لقانون 1993 فيما يلي:

- البحث عن كيفية تحقيق إندماج أكبر للإقتصاد الوطني من خلال تنشيط الإستثمار في مجال الإنتاج، من خلال الإستخدام الدّائم والمتزايد لرؤوس الأموال والتّكنولوجيا، ذلك بغرض مواجهة الحاجات المتزايدة والخاصّة بالتّشغيل والإستهلاك؛

- التأّكيد على إرادة الدّولة في الإنفتاح دون فرض أّية قيود على رأس المال الأجنبي خارج القطاعات الحسّاسة وإقامة علاقات الثّقة مع المستثمرين؛

- توسيع مشاركة رأس المال الوطني والأجنبي لتحقيق برامج الإستثمارات الجديدة والتي تستهدف التكّفل بالأولويات التي تحدّدها الدّولة في مختلف المجالات التي تحقّق إدماج الإقتصاد الوطني، إحلال الواردات، خلق مناصب عمل، ترقية الصّادرات خارج المحروقات، تثمين الموارد المحلّية وبشكل عام كل إستثمار من شأنه الإسهام في تقليص درجة تبعّية الإقتصاد الوطني للأسواق الخارجية من جهة، إشباع الحاجات الأساسية للسّوق الوطني من جهة أخرى.

الفرع الثالث/الأمر رقم (01-03) المؤرّخ في 20 أوت 2001 المتعلّق بتطوير الإستثمار: جاء هذا الأمر المتعلّق بتطوير الإستثمار لغرض إعطاء دفع جديد لمسيرة الإستثمارات في الجزائر، ذلك بعد النّتائج السّلبية التي خلّفها القانون رقم (93-12)، حيث أنّ التّجربة دلّت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما أّنه لم يحقّق ما كان منتظراً منه رغم الحوافز والضّمانات التي كانت في محتواه.

إذ يتبّين منمجموع الملفّات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار التي بلغ عددها ثمانية وأربعون ألف (48000) من سنة 1993 حتى سنة 2001 أّنه تّم تجسيد 10% فقط[1].

لذلك جاء الأمر رقم (01-03) المتعلّق بتطوير الإستثمار في ثوب جديد لتعزيز الحوافز ويشّجع على المزيد من الإستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التّشريعي السّابق. من الحوافز الإضافية والضّمانات ضمن الأمر رقم (01-03) المتعلّق بتطوير الإستثمار، تضّمن بنود القانون الجديد تأكيداً لما كان يمنحه القانون السّابق، إرتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها[2]:

[1] ناصر دادي عدون ومحمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتّجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص135.

[2] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلّق بتطوير الإستثمار، العدد47، 2001، ص05.

- إقرار مبدأ الحرّية الكاملة للإستثمار وإلغاء أيّ نوع من التّسريح المسبق؛
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات؛
- تسهيل إنطلاق العملية الإستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولّى التّعامل مع المستثمرين، هو يتمثّل حاليا بالشّباك الوحيد اللاّمركزي.
- أمّا عن الضّمانات فهي تمتع المشروع الإستثماري بحماية ضد التأّميم والمصادرة، أو أي إجراء من هذا النوع يضمن القانون للمستثمر حرّية تحويل الأرباح ورأس المال في كل وقت.

- المزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين: إستناداً إلى المادّتين (09-10) من الأمر (01-03) منح المشرّع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النّظامين (النظام العام والنظام الخاص)، ذلك أنّه إلى جانب إستفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النّظام العام، فإنّه يستفيد في إطار النّظام الإستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لا سيما عندما يستخدم تكنولوجيا من شأنها المحافظة على البيئة، حماية الموارد الطّبيعية وإدخال الطّاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة. فيما يلي إيجاز لأهم الحوافز الضّريبية وشبه الضّريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين[1]:

أ- مرحلة إنجاز المشروع: يستفيد الإستثمار من الحوافز التالية:
- تطبيق النّسبة المخفّضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السّلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التّسجيل بنسبة منخفضة قدرها 02%فيما يخص العقود التّأسيسية والزّيادات في رأس المال؛
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقّارية التي تتم في إطار الإستثمار؛
- الإعفاء من الضّريبة على القيمة المضافة فيما يخص السّلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، سواءا كانت مستوردة أو مقتناة من السّوق المحلية، ذلك عندما تكون هذه السّلع والخدمات موجّهة لعمليات تخضع للضّريبة على القيمة المضافة؛
- تتكفّل الدّولة جزئيا أو كلّيا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلّقة بالمنشآت الأساسية الضّرورية لإنجاز المشروع.

ب- مرحلة الإستغلال: بعد معاينة إنطلاق الإستغلال، تُمنح المزايا التالية:
- الإعفاء لمدّة عشرة (10) سنوات من النّشاط الفعلي من الضّريبة على أرباح الشّركات، من الضّريبة على الدّخل الإجمالي، من الدّفع الجزافي ومن الرّسم على النّشاط المهني؛
- الإعفاء لمدّة عشرة (10) سنوات إبتداءا من تاريخ الإقتناء من الرّسم العقّاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار؛

[1] عبدلي حمزة ونيار عقيلة، المنظومة القانونية الإقتصادية في الجزائر ودورها في إستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص07.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تسهل أو تحسن الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الإستهلاك.

بملاحظة ما جاء في الجانب المتعلّق بالمزايا والإعفاءات الجبائية والجمركية التي نصّ عليها الأمر رقم (01-03) المتعلّقة بالإستثمار ومقارنتها بما نص عليه المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلّق بترقية الإستثمار، نجد أنّ المشّرع الجزائري أولى إهتماماً كبيراً لهذه الإعفاءات من أجل تحفيز الإستثمار، يـُمكن القول أنّه مس جانباً مهّما من أهداف المستثمر وهو تحقيق الرّبح المادي دون تكاليف باهضة في الإنتاج، وبالتالي أعطى ضمانات قوية للإستقرار واستمرار الشّركات الإقتصادية من جهة، مقابل خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من جهة أخرى.

الفرع الرابع/الأمر رقم (06-08) المؤرّخ في 15 جويلية 2006: يهدف هذا الأمر لتعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم (01-03) المؤرّخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار[1]، بعض ما جاء فيه:

- مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على الإستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني، فإنّ للوكالة إبتداءا من تاريخ إيداع طلب الإستفادة من المزايا مدّة أقصاها:

إثنتان وسبعون (72) ساعة لتسليم المقّرر المتعلّق بالمزايا الخاصة بالإنجاز؛

عشرة (10) أيام لتسليم المقّرر المتعلّق بالمزايا الخاصة بالإستغلال عوضا عن ثلاثين (30) يوماً كأجل أقصى ابتداءا من تاريخ إيداع طلب المزايا الموجودة في الأمر رقم (01-03).

يـُمكن للوكالة مقابل تكاليف دراسة الملفّات تحصيل إتاوة يدفعها المستثمرون، يحدّد مبلغ الإتاوة وكيفّيات تحصيلها عن طريق التنّظيم.

- تستفيد الإستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني، من مزايا تُعّد عن طريق التفّاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصّرف بإسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الإستثمارات؛

يـُمكن أن تخص المزايا التي يمكن منحها للإستثمارات المذكورة أعلاه كلاً أو جزءاً من المزايا التالية:

أ- في مرحلة الإنجاز: لمدة أقصاها خمسة (05) سنوات، تستفيد الإستثمارات المشار إليها مّما يلي[2]:

- الإعفاء من الرّسم على القيمة المضافة فيما يخص السّلع والخدمات غير المستثناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعنى؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكّيات العقارية المخصّصة للإنتاج.

ب- في مرحلة الإستغلال: تستفيد الإستثمارات ولمدّة ثلاثة سنوات وإلى غاية عشر سنوات حسب نظام الإستثمار، بعد معاينة الشّروع في النشاط الذي تعدّه المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضّريبة على أرباح الشّركات؛
- الإعفاء من الرّسم على النّشاط المهني.

---

[1] الأمر رقم (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدّل والمتمم للأمر رقم (01- 03) المؤرّخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار.

[2] طبقا للمواد من 07 إلى 11 من الأمر رقم (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلّق بتطوير الإستثمار.

زّيادة على المزايا المذكورة سابقا (**أ، ب**)يُ مكن أن يقّرر المجلس الوطني للإستثمار منح مزايا إضافية طبقاً للتشّريع المعمول به.

المطلب الثالث: الجزائر والعلاقات الخارجية لتشجيع الإستثمارات الأجنبية

قامت الجزائر ولا زالت تقُيم العديد من العلاقات مع التكّتلات الإقليمية والعالمية في سبيل إستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب، فيما يلي سوف نشير إلى بعض العلاقات الجزائرية الأجنبية.

الفرع الأول/شراكة الجزائر مع الإتحّاد الأوربي: يرمي مشروع الشّراكة الأورومتوسطية الذي تّم إعتماده في قّمة برشلونة شهر نوفمبر سنة 1995 إلى إنشاء منطقة للتبّادل الحّر بين دول الإتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط، ذلك عن طريق الإلغاء التدّريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية على التجّارة في السّلع المصنّعة عبر مفاوضات ثنائية بين الإتحاد الأوربي وأعضاء الشّراكة وفقا لجداول زمنية محدّدة، أّما المنتجات الزّراعية ومنتجات الصّيد فهي مستثناة في الأجل القصير والمتوسط، ما تّمقديمه من تنازلات في هذا المجال يُ عتبر هزيلاً ولا يتناسب وحجم التبّادل التجّاري لهذه السّلع خاصة وأّنها تشكل ميزة نسبية لدول جنوب المتوسط، كما يتضّمن الإتفاق ضرورة تحرير تجارة الخدمات، لقد تحقّق هذا المشروع من خلال سلسلة من الإتفاقيات التي عُرفت بإتفاقيات الجيل الجديد، هي تختلف عن إتفاقيات التعّاون الموقّعة في الستينيات والسبعينيات بين دول المجموعة الإقتصادية الأوربية ودول المغرب العربي وبعض دول جنوب المتوسط، التي تميزّت بالطّابع التجّاري البحت، أّما الإتفّاقيات الجديدة فمجالها أوسع، إذ تتضّمن تعاوناً ماليا، إقتصاديا، تقنيا واجتماعيا، ثقافيا وأمنيا.

بالنسبة للجزائر تعُتبر دول الإتحاد الأوربي أهم شريك تجاري لها إذ أنّ نحو 65% من صادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوربي وحوالي 60% من وارداتها منها، لذا دخل مشروع الشّراكة ضمن أولوّيات السّلطات الجزائرية، دخلت منذ عام 1997 في مفاوضات مع دول الإتحاد ضمن سبعة عشر جولة، تّوُجت بالتوّقيع على إتفاق الشراكة في 2001 وبصفة رسمّية في أفريل 2002، دخل حّيز التنّفيذ في سبتمبر 2005[1].

ستسمح هذه الإتفاقية بفتح المجال الإقتصادي للمنافسة في إطار قواعد إقتصاد السّوق بعد إزالة كافة العراقيل تدريجّيا ووضع حدّ لإحتكار الدّولة لبعض القطاعات الإقتصادية، في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر فإنّ الإتفّاقية تنص على ضرورة خلق جو مناسب لقدوم الإستثمارات الأجنبية، من أجل تسهيل ذلك يجب تسهيل إجراءات الإستثمار، توفير المعلومات الضّرورية ووضع إطار قانوني لتشجيع الإستثمارات مع تقديم المساعدات التقنية الضّرورية لترقية وضمان الإستثمارات الوطنية والأجنبية، بالّنظر إلى التجّارب السّابقة للدّول فإنّ إنشاء مناطق التجّارة الحرة يزيد من تدفّق رؤوس الأموال التي تنتج عن توسيع الأسواق وإتاحة فرص أفضل لتقسيم العمل وتخصيص الموارد، غير أنّ تحرير التجّارة بين دول الإتحّاد الأوربي ودول جنوب المتوسط لا يتوقّع له أن يأتي بمثل هذه النتيجة، ذلك لأن البروتوكولات التي سبق لدول جنوب

[1] بن سمينة دلال، تحليل أثر السّياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص348-349.

المتوسّط أن وقّعتها مع الإتحاد الأوربي منذ عدّة عقود كانت تتيح للمنتجات الصّناعية القادمة من الجنوب الدّخول بحرّية إلى الأسواق الأوربية عدا المنتجات الزّراعية، وهي الميزة التي لم يترتب عليها لا زيادة صادرات أغلب هذه الدّول إلى أوربا ولا زيادة تدفّق الإستثمارات الأجنبية لدول جنوب المتوسط.

النّتيجة أنّ إتاحة الفرصة للدّخول إلى الأسواق الأجنبية لا يؤدّي تلقائيا إلى زيادة الصّادرات، كما أنّ فتح الأسواق المحلّية أمام الصّادرات الأجنبية في إطار منطقة التبّادل الحرّ لا يؤدّي إلى تلقّي المزيد من الإستثمارات الأجنبية بطريقة آلية،ما لم تتوفّر عوامل إضافية أهمّها إتبّاع سيّاسات ترفع من كفاءة وتنافسية المؤسّسات الإقتصادية والمنتجين المحلّيين، تطوير مؤشّرات الإقتصاد الكلي لزيادة جاذبية الإقتصاد الوطني للإستثمارات الأجنبية.

الفرع الثاني/الجزائر والمنظّمة العالمية للتّجارة: تقدّمت الجزائر لأوّل مرّة بطلب الإنضمام إلى الجات في 03 جوان من سنة 1987، لقد تّم قبول طلبها في 17 جوان من نفس السنة وتّم تكوين فوج عمل، مع بداية سنة 1995 تاريخ تأسيس المنظّمة العالمية للتّجارة تم تحويل جميع أفواج العمل للإنضمام إلى الجات إلى أفواج عمل للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتّجارة، إنطلقت الجزائر منذ سنة 1996 في مفاوضات عديدة للإنضمام للمنظمة، حيث أجرت أكثر من عشرة جولات من المفاوضات متعدّدة الأطراف عالجت خلالها أكثر من 1600سؤالاً يتعلّق بنظامها الإقتصادي وعقدت 93 إجتماعاً ثنائي الأطراف مع 21 بلداً.

تلقّت الجزائر بين سنتي 2008 و2009 ما مجموعه 96 سؤالا من الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، منها خمسة عشر(15) لها تأثير على إقتصادها والتي بسببها لا زالت مسألة إنضمامها إلى هذه المنظّمة تراوح مكانها منذ سنوات عدّة، لقد أكّد وزير التّجارة الجزائري على هامش جلسة للأسئلة الشّفهية بالمجلس الشّعبي الوطني بتاريخ 09 سبتمبر 2010 أنّ ملف إنضمامنا جاهز حيث أجبنا على 96 سؤالاً للمنظمة العالمية للتّجارة،منذ بضعة أشهر ونحن ننتظر رد اللّجنة المكلّفة بإنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة ونأمل أن تتم برمجة الجولة الحادية عشر سنة 2011.

الإجراءات الجمركية في الجزائر تتميّز بالتّعقيد وطول المدّة ممّا ينجرّ عنها نفور المستثمرين الأجانب، بحيث المدّة اللاّزمة لجمركة سلعة معينة والتي قدّرت بـ 16 يوماً وقد تصل إلى 35 يوماً في بعض الحالات، هذه المدّة لا تتجاوز 03 أيام في المغرب و 05 أيام في الصّين وفي أقصى الحالات لا تتعدّى 12 يوما.

غير أنّ من الأثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتّجارة نتيجة إندماج الإقتصاد الوطني في الفضاء التّجاري العالمي، إلزام إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الإعتماد على التّقنيات الحديثةفي التّسيير كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية مثلاً، لأنّ عملية تسيير البضائع مهمّة جداً، كما أنّ توسيع إستعمال الإعلام الآلي يُساعد على إتّخاذ قرارات سليمة وبسرعة، هذا بالإعتماد على المعلومات التي يتّم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، هكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها[1].

[1] سراي صالح، الحوافز الضّريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسيّاسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، 2014، ص ص14-15.

بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتّجارة، يُمكنها أيضاً خلق محيط أكثر ملائمة لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للإستثمار، خاصة فيما يتعلّق بحماية الملكّية الفكرية للمؤسّسة لا سّيما براءات الإختراع وعلامات الإنتاج، كذلك فإنّ إحترام المعايير الدّولية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية، سيجعل من سيرورة نقل التّكنولوجيا أكثر فّعالية بحيث يعطي المستثمرين تحفيزات أكثر لنقل التّكنولوجيا، كما أنّ إنضمام الجزائر إلى هذه المنظّمة سيمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إستفادتها من الإتفاقية الخاصة بالإستثمارات في مجال التّجارة التي تعود بإستثمارات مهّمة عليها خاصة مع الإستفادة من أثر الشّبكات التي تكونها الشّركات متعّددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدّولي، ما تُمثّله من وسائل هامّة في تبادل السّلع والخدمات والتّكنولوجيا وفي إستغلال الهوامش المتوفّرة في الرّبحية ومردودية عوامل الإنتاج بين الدّول والتّكتلات.

الفرع الثالث/تكتلّ الجزائر مع الدّول العربية (إتّحاد المغرب العربي): تُعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جدّ إستراتيجية للإستثمار، لقد كانت الإتفاقية المبرمة في 17 فيفري 1989 بمراكش بين كل من الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حرّ ثّم إتحاد جمركي فسوق مشتركة، جاءت هذه الإتفاقية بعّدة أحكام فيما يخص الإستثمار المغاربي، حيث نصّت على وجوب إحترام القانون الدّاخلي لكل دولة في مجال الإستثمار وتكريس مبدأ حرية الإستثمار، بالإضافة إلى إقرار عّدة ضمانات مثل حرية تحويل العوائد والتعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم، كذلك نصّت الإتفاقية بتمتع المستثمر المغاربي بنفس الإمتيازات الممنوحة للمستثمر الوطني، أي أنّه يُعامل معاملة المستثمر الوطني لا معاملة المستثمر الأجنبي حتى لا يكون إحساس بنوع من التّمييز.

لقد فشلت التّجربة التّكاملية المغاربية نتيجة ضعف البنية التّحتية في مجال النّقل والإتّصالات ممّا يحدّ من التبّادل البيني وعدم إستقرار العلاقات السّياسية والحواجز التّعريفية وغيرها، هذا إضافة إلى المعّوقات السّياسية وتوترّ العلاقات الجزائرية- المغربية، يبقى الفضاء المغاربي الحّيز الطّبيعي لأي تكتلّ أو محاولة تكامل أو إدماج ممكنة للجزائر ويرجع هذا لعدة أسباب تاريخية، دينية وسياسية ونظراً للتّحديات التي تفرضها المتغّيرات الإقتصادية العالمية، تحدّيات التّكتلات الإقليمية الجديدة، فإنّه على دول المغرب العربي أن تنظر إلى هذا الفضاء بنظرة إستراتيجية جديدة، تجعل منه فضاء سلم ونمو، منطقة جاذبة للإستثمارات بما يحقّق الرّفاهية والإزدهار لشعوب المنطقة[1].

المطلب الرابع: الهيئات المعنّية بترقّية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

بهدف ترقية وتنظيم أكثر للإستثمار، قصد إزالة أيّ مشكل أمام المستثمرين وتكملة للقانون (93-12)، قامت السّلطات الجزائرية بإصدار الأمر (01-03) المؤرّخ في 20 أوت 2001 المتعلّق بتطوير الإستثمار، جاء الأمر رقم (01-03) تعويضاً للأمر رقم (93-12) قصد رفع العراقيل التي واجهت المستثمر في ظل قانون (93-12) والمتمثّلة في العراقيل الإدارية، المالية، العقارية وكذالك التدّاخل في الصّلاحيات بين وكالة

[1] بن سمينة دلال، مرجع سبق ذكره، ص350.

(APSI) والشّباك الوحيد، عدم الإنسجام بين الهيئات المكلّفة بتشجيع وترقّية الإستثمار في تطبيق النصوص القانونية ومركزية القرارات. لقد نصّ هذا الأمر على إنشاء المجلس الوطني للإستثمار (CNI)، وهذا من أجل التّخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) التي جاءت إبتبدالاً لوكالة (APSI)، حيث كلّف المجلس الوطني للإستثمار بالفصل في الإمتيازات الممنوحة وتحديد المناطق التي يُمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي، ذلك بإقتراح تدابير تحفيزية للإستثمارات أيّ هناك توزيع المهام بين الهيئتين (ANDI,CNI) هذا قصد تقليص مدّة الرّد على ملفات المستثمرين من ستّون (60) يوماً كأقصى أجل إبتداءا من تاريخ الإيداع لطلب الإمتياز (حسب قانون 93-12 إلى 30 يوماً فقط حسب قانون 01-03).

أفرزت هذه الإصلاحات والتّعديلات بالإضافة إلى الأوامر والقوانين إلى إصدار مجموعة من الهيئات المسهلّة لعملية الإستثمار نذكر منها:

الفرع الأول/وكالة ترقية ودعم الإستثمار (APSI): تأسّست هذه الوكالة سنة 1993 بموجب المرسوم التّشريعي رقم (93-12) المتعلّق بترقّية الإستثمارات، لقد نصّت المادّة 07 من هذا المرسوم على إنشاء هذه الوكالة ودعمها ومتابعتها، لقد دعّم قرار نشأتها، بصدور المرسوم التنفيذي رقم (94-319) الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 1994والمتعلّق بنشأتها وتحديد صلاحيّتها وتنظيم سيرها، من بين مهام الوكالة نذكر ما يلي[1]:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ المشاريع الإستثمارية؛
- العمل على ترقية الإستثمارات الأجنبية والمحلّية وتطويرها؛
- وضع تحت تصرّف المستثمرين كل المعلومات المتعلّقة بممارسة الإستثمار؛
- ضمان تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالإستثمار.

الفرع الثاني/المجلس الوطني للإستثمار (CNI): المجلس الوطني للإستثمار هو سلطة (هيئة) حكومية أُنشأت من طرف السّلطات العمومية من أجل السهر على ترقية وتطوير الإستثمار، بالإضافة إلى فك الضّغط عن الهيئات الأخرى وتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب، محاولة التقّليل من البيروقراطية، أُسّس هذا المجلس من طرف وزارة الصّناعة وترقية الإستثمار إعتماداً على الأمر (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث يتولّى الوزير المكلّف بترقية الإستثمار الأمانة العامّة للمجلس، هو موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، يتشكّل من وزراء القطاعات التالية[2]:

الوزير المكلّف بالجماعات المحلية، الوزير المكلّف بالمالية، الوزير المكلّف بترقية الإستثمارات، الوزير المكلّف بالتّجارة، الوزير المكلّف بالطّاقة والمناجم، الوزير المكلّف بالصّناعة، الوزير المكلّف بالسياحة، الوزير المكلّف بالمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، الوزير المكلّف بتهيئة الإقليم والبيئة.

يحضر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كملاحظين في إجتماعات المجلس ويقّدم المدير العام للوكالة مشاريع الإتفاقيات للمجلس وفقاً للمادة 12 من الأمر رقم (01 -03)

[1] المرسوم التنفيذي رقم (94-319) المؤرّخ في 17 أكتوبر 1993والمتعلّق بنشأتها وتحديد صلاحيتها وتنظيم سيرها.

[2] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 64، الصّادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، المرسوم التنفيذي رقم (06-355).

المؤرّخ في 20 أوت سنة 2001، كما يستطيع المجلس الوطني للإستثمار إستدعاء كل شخص بحسب قدراته أو خبرته في مجال الإستثمار، يجتمع على الأقل مرّة في الثلاثي (03 أشهر) أو ُ ستدعى من قبل رئيسه بناءاً على طلب من أحد أعضائه.

بناءاً على أمر إصداره فإنّ المجلس الوطني للإستثمار يقوم بالمهام التالية[1]:

- صيّاغة الإستراتيجية الوطنية للإستثمار وأولويّاتها؛
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية والتي ي ُ مكن أن تستفيد من النّظام الإستثنائي للحوافز؛
- جمع المعلومات ذات الأثر الإقتصادي لتزويد المستثمرين بإرشادات حول فرص الإستثمار؛
- تحديد الشّروط اللاّزمة للحصول على المزايا.

الفرع الثالث/الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI): لمرافقة المستثمرين في تحقيق إستثماراتهم، مواكبة عملية الإستثمار، تقليلاً للبيروقراطية وتذليلاً لكل العقبات وتدعيما للهيئات القائمة من قبل وتخفيف الضّغط عليها، إضفاء مزيد من الشّفافية على عمل مؤسّسات الدّولة قامت السّلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الإستثمارات (Agence Nationale de Développement de L'Investissement)، ُ وضعت تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلّف بترقية الإستثمارات، هي مؤسّسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتّع بالشّخصية المعنوّية والإستقلال المالي، تقوم بممارسة مهامها في 07 مجالات بارزة تتمثل في:

-**إعلام:** إستقبال وإعلام المستثمرين.

- **تسهيل:** التعّرف على القواعد المعيقة لتحقيق الإستثمارات، إقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة.

- **ترقية الإستثمار:** ترقية المحيط العام للإستثمار، تحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.

- **إرشاد**: تقديم النّصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم.

- **مساهمة تسيير العقار الإقتصادي:** إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية (الوعاء العقاري) وضمان تسيير محفظةالعقّارات.

- **تسيير المزايا:** التأكّد من أهلية الإنتخاب للمزايا المتعلقة بالإستثمار المعلن عنها، المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثّل فائدة إستثنائية للإقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمّييز في هذه المشاريع.

- **متابعة**: ضمان خدمة الملاحظة، الإحصاء والسّماع المحمول على الحكومة لتقّدم المشاريع المسجّلة بواسطة إعادة الإنتشار المؤسّساتي المدرج في أكتوبر 2006.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإنّ الوكالةمكلّفة أيضاً بما يلي:

- وضع أو إنشاء الشّباك الوحيد طبقا للمادتين 23 و 24 من الأمر رقم (01-03)؛
- تحديد فرص الإستثمار وتشكيل بنك معلومات إقتصادية ووضعها تحت تصرّف المتعاملين؛

[1] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001، العدد47، المادة 19، 2001، ص07.

- جمع ومعالجة والإعلان عن كل المعلومات الضّرورية المتعلّقة بفرص الإستثمار والإستفادة من خبرات وتجارب الدّول الأخرى.
- تحديد العراقيل والعقبات التي تّواجه تنفيذ الإستثمارات، مع إقتراح التدّابير التنّظيمية والقانونية الملائمة لمعالجتها من قبل السّلطات العمومية.

أّما بخصوص سير وتنظيم الوكالة فقد نصّت المادة 06 من الأمر التنّفيذي رقم (01-286)، على أّنه يتم إدارة الوكالة من طرف مجلس إدارة يرأس من طرف ممثل رئيس الحكومة، تسُّير من طرف مدير عام وأمين عام، أّما تنظيمه فيخضع لقرار السّلطة الوصّية، يتشكل مجلس الإدارة من: ممثل رئيس الحكومة (رئيسا)، ممثّلي الوزارات المعنية (المساهمة وتنسيق الإصلاحات، الدّاخلية والجماعات المحلية، الشّؤون الخارجية، المالية، الصّناعة، المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، تهيئة المحيط)، بالإضافة إلى ممثّل محافظ بنك الجزائر، ممثل الغرفة الجزائرية للتّجارة والصّناعة (CACI)، ثلاثة ممثّلين عن منظّمات أصحاب العمل معينين من بين نظرائهم.

الفرع الرابع/الشّبابيك الوحيدة اللاّمركزية: ينشأ على مستوى الولاية، يجمع ضمنه الممثّلين المحليين للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وعلى الخصوص ممثّلي المركز الوطني للسّجل التّجاري، الضّرائب، أملاك الدّولة، الجمارك، التّعمير، تهيئة الإقليم والبيئة والعمل ومأمور المجلس الشّعبي البلدي الذي يتبّعه مكان إقامة الشّباك الوحيد[1]، لكل ممثّل المهام المتعلّقة بالمؤسّسة التي ينتسب إليها، يشكّل مدير الشّباك الوحيد غير المركزي المحاور الرئيسية، إعداد وتسليم شهادة الإيداع وقرار منح المزايا وكذا التكّفل بالملفّات المتعلّقة بالخدمات الإدارية والهيئات الممثّلة في الشّباك الوحيد، توجيهها نحو المصالح المعنية قصد إستكمالها، طبقاً للإجراءات الجديدة فإنّ الشّباك الوحيد لا يتدخّل إلاّ بعد المجلس الوطني للإستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

لقد وصل عدد الشّبابيك الوحيدة اللاّمركزية على كامل التّراب الوطني 19 شّباكا بصفة عملية و 05 شبابيك في طور الإنجاز إلى غاية نهاية 2010.

الفرع الخامس/الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقّار(ANIREF): تكملة للمجهودات التي قامت بها السّلطات العمومية في تهيئة المناخ الإستثماري وتحديداً لصلاحّيات كل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالّنسبة للمستثمرين والذيي ُعتبر حجر الأساس في قّيام الإستثمارات، قامت السّلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضّبط العقاري بمرسوم تنفيذي تحت رقم (07-119) المؤّرخ في 23 أفريل 2007، المتضّمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبطالعقّاري، لقد نصّت المادّة (03) من المرسوم السّابق ذكره على أّنيه ُمكن: ' للوكالة أن تتولّى مهّمة التّسيير والتّرقية والوساطة والضّبط العقّاري على كل مكّونات حافظةالعقّار الإقتصادي العمومي'[2]، الوكالة الوطنية للوساطة والضّبطالعقّاري هي

[1] الجريدة الّرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم (06- 356) المؤّرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها، العدد64، الصّادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص18.

[2] الجريدة الّرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، الصّادر بتاريخ 25 أفريل 2007، المرسوم التنفيذي رقم (119/07).

مؤسّسة عمومية ذات طابع صّناعي وتجاري تتمتّع بالشّخصية المعنوية والإستقلال المالي، لقد جاءت هذه المؤسّسة من أجل إنبثاق سوق العقّار الإقتصادي، هي تحت سلطة الوزير المكلّف بترقية الإستثمارات ومن مهامها ما يلي[1]:

أ- التسّيير والترّقية والوساطة والتنّظيم العقّاري: تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الإستثمار.

ب- الوساطة العقّارية: تسُّير عن طريق العهدة ولحساب المالك مهما يكن النّظام الأساسي القانوني للممتلكات.

ج- ملاحظة وإعلام: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السّلطة المحلية المعنّية بكل معلومة متعلّقة بالعرض والطّلب العقاري وغير المنقولات، إتجاهات السّوق العقاري وآفاقه المستقبلية.

د- ضبط السّوق العقّاري والمنقولات: للمساهمة في إنبثاق سوق عقاري موجه للإستثمار.

في حين أنّ المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضّبط العقاري التي نصت عليها المادة الثالثة (03) من المرسوم السّالف الذّكر تتكّون من:

- الأصول الفائضة للمؤسّسات العمومية الإقتصادية:

- أراضي غير مستغلّة أو لا غاية لها؛
- أراضي مستعملة خارج الغرض الإجتماعي؛
- أراضي مستقلّة أو منفصلة عن المجاميع الأكثر إتسّاعاً للمؤسّسات العمومية الإقتصادية والتي تعُتبر غير ضرورّية للنّشاط؛
- الأراضي التي غّيرت النظام الأساسي القانوني وتعُتبر خارج النّشاط للمؤسّسات العمومية الإقتصادية؛
- الأراضي المطروحة في السّوق من قبل المؤسّسات العمومية الإقتصادية.

- الأصول المتبقية: (عقارات ومباني) التابعة للمؤسّسات العمومية الإقتصادية.

- الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصّناعية.

يُ سّير الوكالة مجلس إدارة، يديرها مدير عام (المادة 11)، يرأس مجلس الإدارة الوزير المكلّف بترقية الإستثمارات أو ممثّله، يتشكّل المجلس من وزراء القطاعات المهتّمة، في حين أنّ المدير العام يتم تعيينه بمرسوم رئاسي (المادة 21) وتنتهي مهامه بمرسوم.

[1] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (07- 119) المؤرّخ في 23 أفريل سنة 2007، يتضّمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضّبط العقاري ويحدّد قانونها الأساسي، العدد 27 الصّادر بتاريخ 25 أفريل 2007.

المبحث الثاني: تحليل تطّور وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفّقة إلى الجزائر

بغرض تحليل حجم وتطّور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من المفيد الإشارة إلى المرحلة التي إمتدت من 1970 إلى 1994 والتي تعكس أهمية الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، خاصة بعد قرار عام 1971 والقاضي بإنفتاح هذا النوع من الصّناعة (البترول والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي دفع العديد من الشّركات الأجنبية للإستثمار في مشروعات التكّرير، الإكتشاف، الإنتاج والنقل.

جاذبية قطاع المحروقات قد زادت خلال الصّدمة النّفطية لعام 1970 و 1980، أين إرتفعت أسعار النفط، تبع ذلك منع الشّركات الأجنبية من إمتلاك حقول النّفط، الأمر الذّي دفعها للإستثمار في البنى التّحتية وسدّ النّقص في الموارد المالية المخصّصة لصّيانة معدّات وتجهيزات القطاع، رغم ذلك وقبل سنة 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشّركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص (أي لحساب هذه الشّركات) إلاّ في إطار عقود تقسيم الإنتاج (contrats de partage de production)، على هذا الأساس تميّزت عشرية الثّمانينات بشبه غيّاب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى في قطاع المحروقات.

أّما خلال العشرين سنة الأخيرة، حاولت الجزائر أن تعتمد جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين من خلال قانون الإستثمار لسنة 1993 المعدَّل والمتمَّم بالأمر (01-03) سنة 2001، كما أنّ لبرنامج الإنعاش الإقتصادي المعلن سنة 2001 دوراً في تشجيع الإستثمار وإستقطاب رأس المال الأجنبي.

المطلب الأول: تحليل تطّور تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (2001-2014).

قامت الجزائر بسلسلة من الإصلاحات من أجل تحسين مناخ الإستثمار،تهيئة كافّة الظّروف لإستقطاب أكبر حجم ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافسة الدّول النامية وحتى العربية في حركّية الجذب، نحاول في هذا المطلب وبلغة الأرقام على مدى تطّور حجم التدّفق لهذا النوع من الإستثمار الأجنبي خلال الفترة الموضّحة أعلاه.

الجدول رقم (04-01): الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السّنوات	التدفقات الواردة	السّنوات	التدفقات الواردة
2001	1113.1	**2008**	2646
2002	1065	**2009**	2746.4
2003	633.8	**2010**	2264
2004	881.9	**2011**	2571
2005	1081.3	**2012**	1499
2006	1795.4	**2013**	1691
2007	1665	**2014**	1488

Source : www.Unctad.Org.

الشّكل رقم (04-01): تدفّقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

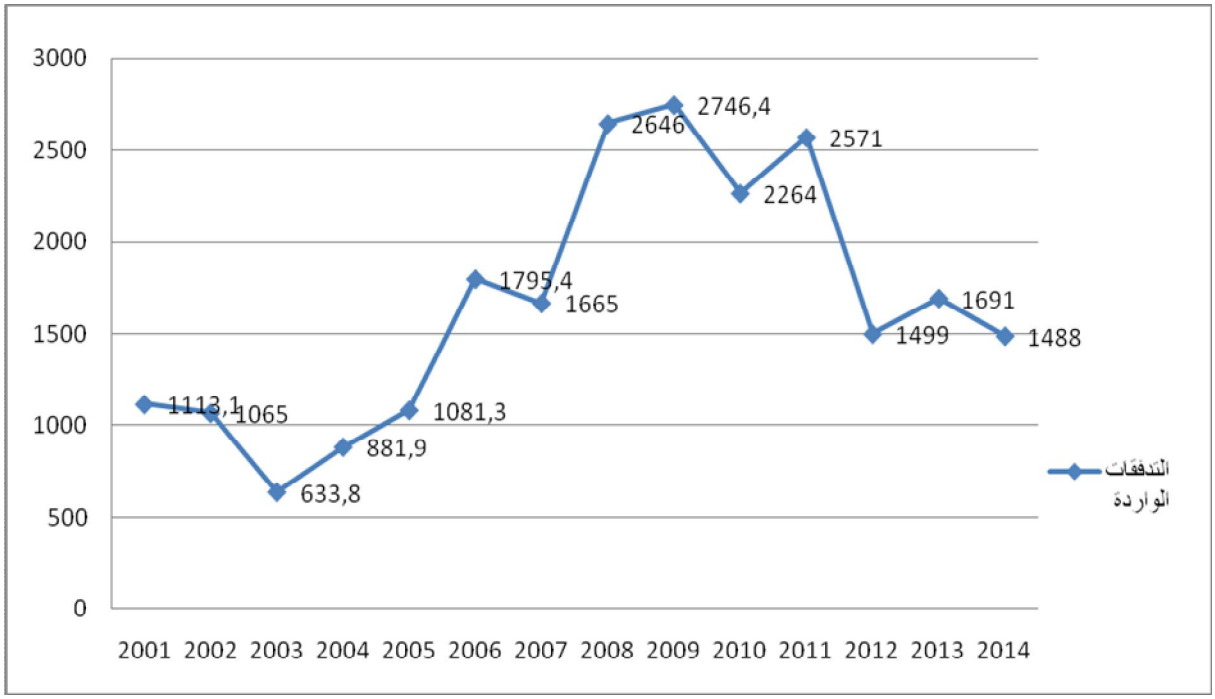

المصدر: من إعداد الباحث إطلاقاً من معطيات الجدول السّابق.

إنطلاقاً من الجدول السّابق والشّكل البياني أعلاهُ نلاحظ بأنّ حصّة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مع مطلع سنة 2001 كانت مرتفعة نسبيّاً، حيث قُدّرت هذه الحصّة بـ 1113.1 مليون دولار، هي السنة التي ترافق إصدار الأمر رقم (03/01) المتعلّق بتطوير الإستثمار وما إنطوى عليه من حوافز ضريبية، الأمر الذي شجّع بعض المستثمرين الأجانب إلى توجيه إستثماراتهم نحو البلد، إضافة إلى الإستقرار الجزئي الذّي شهدته بعض المؤشّرات الإقتصادية الكلّية في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، كالنمو الإقتصادي والتّوازن الدّاخلي والخارجي[1]. أخذت فيما بعد هذه التدّفقات الواردة في النّزول منذ 2001 حيث نجدها إنخفضت قليلاً عام 2002 وبلغت 1065 مليون دولار، يعود هذا الإنخفاض بالدّرجة الأولى إلى الأحداث التي ميّزت السّاحة العالمية في 11 سبتمبر 2001 والتّخوف الملحق بالشّركات المتعدّدة الجنسيات أثناء توطينها في المنطقة العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

التدّفقات الواردة خلال سنة 2002 والمقدّرة بـ 1065 مليون دولار تحقّقت بفضل بيع رخصة الهاتف النّقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصّناعات الحديدية بمركب الحجّار لشركة (ESPAT) الهندية، بالإضافة إلى خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات (ENAD) حيث أصبح 60% منها لصالح شركة (HENKEL) الألمانية، هكذا فإنّ هذا الحجم ليس نابع من تحسين في مناخ الإستثمار الذي تُعتبر الحوافز الضّريبية جزءاً منه والدّليل على ذلك إنخفاض تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى

[1] ميدون إلياس، تطوّر السّياسات الإقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد09، جوان2014، ص239.

634 مليون دولار، ثم إرتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرّخصة الثالثة لشركة الوطنية للإتصالات الكّويتية، الُملاحظ أنّتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السّنوات 2001، 2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الإتصالات، هذا القطاع الذي يُعتبر حجم السّوق المحلّي ومعدّل نموّه كمحرّك أساسي له هو فعلاً ما تتوافر عليه الجزائر[1].

رغم التّراجع المدّون في تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2002 إلى 1065 مليون دولار أمريكي إلاّ أنّ هذا الرّقم يبقى الأكبر على مستوى تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول شمال إفريقيا، ممّا جعل الجزائر تحتل في تلك السّنة المركز الأّول على مستوى المغرب العربي والمركز الثالث في إفريقيا حسب تقرير الاستثمار العالمي الصّادر سنة 2004.

بحلول سنة 2005 شهدت الجزائر تحسّنًا ملحوظًا في حجم هذه التدّفقات الواردة ليتجاوز المليار دولار، يُمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهّمها تحسّن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسن وتطّور بعض المؤشّرات الإقتصادية والإجتماعية خلال هذه السّنة، كما يعود هذا الإنتعاش إلى توسّع إهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات، من أهم هذه القطاعات قطاع الصّيدلة والكيمياء، الحديد والصّلب، إلاّ أّنهلم يقلّص من حصّة قطاع المحروقات من إجمالي الإستثمارات المباشرة الواردة والتي بقيت تفوق 80%، نتيجة إستمرار توافد العديد من الشّركات منها (Iasmo) و(Talisman).

إستمر هذا الإرتفاع إلى غاية 2006 وهي السّنة التي سجّلت فيها قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي ثلاثة مّرات المبلغ المسجّل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار أمريكي)، يتّجه ثلث الإستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006 إلى قطاع الطّاقة والمناجم ليحتل بذلك المركز الأّول في توزيع هذه الإستثمارات حسب القطاعات، كما يظهر أيضاً عند تحليل هيكل الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفّقة في عام 2006 أنّ نشاطي البنوك والتأمينات إستفادا بـ 24 مشروع (10 مشاريع ذات أصل عربي، 07 أصل فرنسي) من بين 102 مشروع المعلن عنه في هذه السنة.

أّما سنة 2007فقد عرفت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً طفيفاً من 1795 مليون دولار أمريكي إلى 1665 مليون دولار أمريكي أي بنسبة (-7%) بسبب إنخفاض حصّة إستثمارات كل من الو.م.أ ، فرنسا، إسبانيا ومصر بـ (-11%)، (-22%)، (-28%)، (-30%) على التّرتيب والتي تمثّل أهم الّدول المستثمرة في الجزائر، لكن عرفت سنة 2008تدفّقات مرتفعة خاصة في مشاريع الصّناعات الغذائية، السّماد الكيميائي، البنوك والتأّمينات، البناء والأشغال العمومية، هذا ما جعل حجم الإستثمارات خارج قطاع الطّاقة والمناجم يُسجّل حوالي 897 مليار دينار جزائري، أي بزّيادة تفوق خمسة أضعاف ما سُجّل في سنة 2007 (145 مليار دينار جزائري)، أّما القيمة في قطاع الطّاقة والمناجم إنخفضت من 168 مليار دينار جزائري عام 2007 إلى 140 مليار دينار جزائري عام 2008 رغم أنّ هذا القطاع لم يتأثّر بإنخفاض تدفّقات الإستثمار الأجنبي

[1] طالبي محمد، أثر الحوافز الضّريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد06، 2008، ص326.

المباشر الذي مّيز سنة 2007، بل العكس فقد شهدت إرتفاعاً في هذا القطاع من 150 مليار دينار جزائري سنة 2006 إلى 168 مليار دينار جزائري سنة 2007، بذلك تجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطّاقة والمناجم 17 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2008، أي بمعدّل سنوي يُقدّر بحوالي 02 مليار دولار حسب ما أفاد به بيان لوزارة الطاقة والمناجم، وتشمل هذه التدّفقات إستثمارات شركاء أجانب في التنّقيب وتطوير المحروقات، المحطّات الكهربائية، تحلية مّياه البحر وكذا في فرع المناجم، حيث كانت حصيلة هذا الفرع بين سنتي (2001-2007) حوالي 102 مليون دولار أمريكي (إذ تأتي الصّين في مقدّمة الدّول المستثمرة في هذا الفرع بـ 25 مليون دولار أمريكي)[1].

كما أنّ التدّفقات التي إتّجهت خارج قطاع المحروقات، إقتصرت أساسًا على قطاع الإتصالات والحديد والصّلب، وبالتّالي فالعديد من القطاعات الإقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر كل مقّومات الإستثمار لا زالت مهّمشة ودون إهتمامات المستثمر الأجنبي، خصوصًا الزّراعة، السّياحة، النّقل والمصارف، هذا ما يطرح إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأغراض التنموية من إيجاد فرص عمل وتنويع الصّادرات وتحويل التكنولوجيا، تطوير القاعدة الصناعية وتخفيض فاتورة المواد الغذائية.

الجزائر لم تتأثّر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008على ما يبدو من خلال تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 ولا حتى في عام 2009، أين شهدت رقماً قياسّيا وصل إلى أعلى مستوى خلال هذه العشرية، هو يمثّل القيمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول مسار إنفتاحها على العالم الخارجي وقد إستهدفت بالّدرجة الأولى قطاع الطّاقة والمناجم بحيث سجّل 09 من 10 أكبر المشاريع المعلنة عنها في هذه السنة، أّما الإستثمارات خارج هذا القطاع فشهدت إنخفاضاً محسوساً لتسجّل أربعة مشاريع على طول سنة 2009 (مقابل 102 مشروع عام 2008) منها ثلاثة مشاريع في شكل شراكة، حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار[2].

فالتدّفقات الواردة إلى الجزائر حققت زيادة عام 2008 سواءا بالّنسبة لبيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخّص لها، حيث حقّقت المشاريع المرخّص لها قفزة غير مسبوقة بما نسبته 56% ويرجع ذلك بصفة أساسية لإنتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية، حيث تزايدت التدّفقات التي إجتذبها القطاع لهذا العام 20مرّة مقارنة بتدفّقات القطاع ذاته لعام 2007 إلى جانب تضاعف التدفّقات التي إجتذبها القطاع الصّناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفّقاته سنة 2007.

إرتفعت التّدفقات إرتفاعاً طفيفاً بعد ذلك وبلغ نصيبها 2746.4 مليون دولار في سنة 2009، بسبب دخول مشاريع في قطاعي البتروكياويات وتحلية المياه مرحلة الإنجاز، ثم إنخفض بعد ذلك إلى 2264 مليون دولار في 2010، بسبب تداعّيات الأزمة الإقتصادية العالمية وعدم فهم المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم و

[1] تصريح لمحمد الطاهر بوعروج وهو مدير قطاع المناجم بوزارة الطاقة والمناجم الجزائرية لجريدة العرب، الصادرة بتاريخ 2007/01/08، ص12.

[2] فرحي كريمة، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول النامية مع دراسة مقارنة بين (الصين، تركيا، مصر والجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013، ص340.

الذين كانوا يرغبون في إستثمار أموال ضخمة في الجزائر، حيث تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للإستثمار المبنية على ضرورة إمتلاك المستثمر المحلي (الجزائري) نسبة 51% من رأس مال المشروع، عدم فهمهم بسهولة للتّعديلات الجديدة التي أُدخلت على قانون المالية الذي إعتمدته الجزائر كحل أملاً في مواجهة ومسايرة الأزمة المالية، قامت الجزائر أيضاً بتجميد بعض الصّفقات القائمة[1].

على الّرغم من التحسّن الّنسبي للإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المجموع العامل للتدّفقات المالية التي قُدرت بين 2010 و 2012 بحوالي 2326 مليون دولار مقابل 3379 مليون دولار سنوات 2000، فإنّ الجزائر مع ذلك تظل مرتكزة أساساً على نشاط أساسي هو الطّاقة أي النفط والغاز والكهرباء، بينما تبقى قطاعات الصّناعة وحتى الخدمات في مستويات ضعيفة، حيث تتردّد العديد من الشّركات الدّولية في العمل في الجزائر بناءً على القواعد المعتمدة وفرض قاعدة (49/51) في المائة بصورة شاملة دون إستثناءات، أضيف إليها قرارات تأميم لعدد من مشاريع الشّراكة ونزاعات وصلت إلى أروقة القضاء الدّولية، ما يزيد من مخاوف المستثمرين الأجانب، واجهت الجزائر إنكماشاً في قطاع المحروقات الذي أثّر سلباً في مستويات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لتتراجع خلال سنة 2012 بنسبة 42% مع إرتفاع طفيف سنة 2013 قُدرت قيمتها بـ1691 مليون دولار، لتشهد هذه التدّفقات إنخفاضاً طفيفاً آخراً سنة 2014 قدّرت التدفّقات بـ 1488 مليون دولار والتي تمثل ما نسبته 3.4% من الإجمالي العربي لنفس السّنة وذلك حسب بيانات الأونكتاد.

المطلب الثاني: التوّزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

ما يتعلّق بالتوّزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، خلال فترة (2002-2014) فلم نجد في منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أيّ بيانات تفصيلية حولها ما عدى البيانات الواردة في الجدول الموالي، هي بيانات إجمالية شاملة لكل من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، مع ذلك فقد إعتمدنا على بيانات هذا التوّزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية الإجمالية للإشارة للتوّزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب عدم وجود إحصائيات أخرى من جهة، من جهة أخرى لأنّ ما أوردته الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) من بيانات، ليبّين لنا من إستحواذ مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على ما يفوق نصف الإستثمارات الأجنبية الإجمالية، سواءامن حيث القيمة أو من حيث ما توفّره من مناصب شغل. بذلك فإنّ سمات الإستثمارات الأجنبية الإجمالية الواردة إلى الجزائر قد تكون في الغالب نفسها تلك المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يُلاحظ من الجدول والشّكل المواليين بأنّه من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2014)، تصدّرت أوروبا مجموعة الدّول المستثمرة في الجزائر بـ 316 مشروع بما يعادل 839295 مليون دينار جزائري وبنسبة 35.65%، حيث تمكّنت هذه المشاريع من توفير 66306 منصب عمل بمعدّل 58.22%، إحتلت فرنسا المرتبة الأولى حيث بلغ عدد مؤسّساتها سنة 2012 حوالي 450 مؤسّسة وأهم هذه الشّركات في قطاع

[1] رايس حدة وكرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد12، ديسمبر 2012، ص80.

المحروقات تمثّلت في TOTAL، GDF، SHLUMBERGER أمّا في القطاع المالي BNP PARIBAS وفي مجال الطّاقة SAUR، SUEZ، في مجال الصّناعة الغذائية DANONE وبعدها إسبانيا بشركتي CEPSA و RAPOLE في قطاع المحروقات والشّركة الإيطالية AGIP في نفس القطاع، كذلك شركة ASTRA-ZINIKA البريطانية لصناعة الدّواء والشّركة الألمانية HENKEL كمساهم في رأس مال الشّركة الوطنية للمنظفات[1].

تليها في المرتبة الثانية الدّول العربية بـ171 مشروع إستثماري بقيمة 1243455مليون دينار جزائري، موفّرة بذلك 35060 منصب عمل، بنسبة ما يقارب 31% من إجمالي مناصب الشّغل التي وفّرتها كامل الإستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة نتيجة التّسهيلات التي تقدّمها الجزائر للشّركاء العرب، إذ تُعدّ الإمارات، مصر، المملكة العربية السّعودية بشركاتها DALLAH ALBARAKA GROUP التي تدير شركات ضخمة في مجال التّجارة، الخدمات المالية، إضافة إلى دولة قطر وهي من أهم المستثمرين في الجزائر.

إحتلت الدّول الأسيوية المرتبة الثالثة بـ53 مشروعا بقيمة 115219 مليون دينار جزائري، أهم المستثمرين الصّين واليابان بحيث تمكّنت هذه الدّول من توفير 7230 منصب عمل بنسبة 06.34%، ثّم الشّركات المتعدّدة الجنسيات بـ13 مشروع إستحدثت حوالي 2086 منصب شغل، لتأتي الولايات المتّحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة بـ10 مشاريع بمبلغ يقدّر بـ63171 مليون دينار جزائري، في حين تركّزت أغلبية إستثماراتها في قطاع المحروقات عن طريق شركة INTERNATIONALE IMC PETROF، لتحتل أستراليا المرتبة الأخيرة بمشروع واحد تمكّن من توفير 264 منصب شغل.

الجدول رقم (04-02): الدّول والمجموعات الدّولية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة من القيمة الإجمالية للإستثمار الأجنبي (%)	عدد مناصب الشّغل	النسبة من عدد مناصب الشّغل (%)
أوربا	316	839295	%35.65	66306	%58.22
الإتحاد الأوربي	238	519485	%22.06	33175	%29.13
أسيا	53	115219	%04.89	7230	%06.34
أمريكا	10	63171	%02.68	2933	%02.57
الدّول العربية	171	1243455	%52.82	35060	%30.78
أستراليا	01	2974	%0.12	264	%00.23
الشّركات متعدّدة الجنسيات	13	89985	%03.82	2086	%01.83
الإجمالي	564	2354099	%100	113879	%100

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الجزائر. تاريخ الإطلاع 2015/05/28.

[1] بوصالح سمية وبدو أمال، أهمية المحدّدات المؤسساتية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015، ص ص19-20.

الشّكل رقم (04-02): الدّول والمجموعات الدّولية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

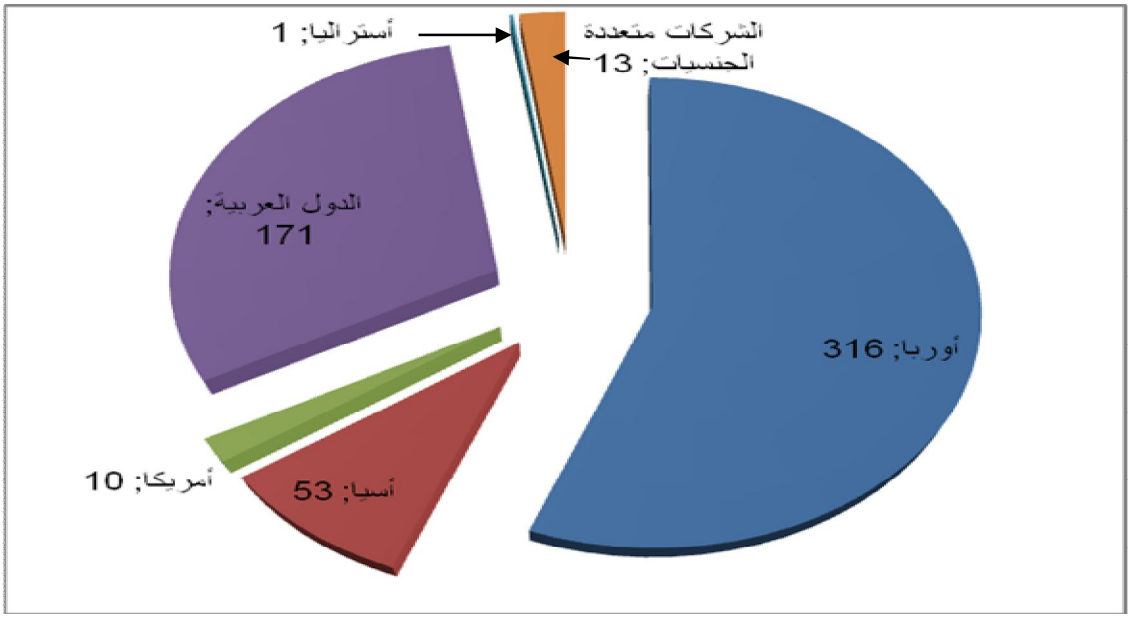

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقاً من معطيات الجدول السّابق.

أمّا من حيث المبالغ المالية المستثمرة خلال نفس الفترة فنلاحظ إختلاف التّرتيب مقارنة بالتّرتيب من حيث عدد المشاريع، تتصدر الدّول العربية مجموعة الدول المستثمرة بمبلغ إجمالي قُدر بـ 1243455 مليون دينار جزائري. لقد تحصّلت الجزائر على المرتبة الثالثة في قائمة الدّول المستقبلة لتدفقات الإستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2002 و2014، وتصدّرت شركة الإمارات للإستثمارات الدّولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة بالجزائر، تنفّذ مشوعاً ضخما بتكلفة إستثمارية تقدّر بنحو 05 مليار دولار.

بعد الدّول العربية تأتي الشّركات الأوروبية بغلاف مالي قدّر بـ 839295 مليون دينار جزائري، بالأخص الشّركات الفرنسية، آسيا بغلاف مالي قدّر بـ 115219 مليون دينار جزائري، فالشّركات متعددة الجنسيات بـ 89985 مليون دينار جزائري، فأمريكا، وأخيراً أستراليا بقيمة 2974 مليون دينار جزائري[1].

المطلب الثالث: النّصيب القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة خلال الفترة (2002-2014)

بودّنا أن نشير إلى أنّه بالمقارنة مع الدّول المغاربية، لا توجد هناك إحصائيات وافّية وكافّية عن نصيب كل قطاع إقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنّ المصادر الثّلاثة الرّسمية المتوفّرة، المتمثّلة في أرقام بنك الجزائر الذي يبيّن تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الحجم وحسب البلد الأصلي بدون التطّرق إلى توزيعها القطاعي، كذا الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) لا توضّح سوى الإستثمارات المسجّلة والمرخّص لها دون التّطرق إلى الإستثمارات المنجزة، في حين تكتفي مديريّة الجمارك بإحصاءتدفّق الآلات والمعدّات، كما أنّ الشّركات التي أنشأت من جرّاء حالات الإندماج والإستحواذ لا تأخذها مصالح الجمارك بعين الإعتبار، لكن سوف نحاول متابعة توزيعها حسب المعلوماتالمتوفّرة على النحو الآتي:

[1] سالكي سعاد ومليكي سمير بهاء الدين، الواقع الإقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015، ص09.

الفرع الأول/الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات: يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في مجال الإستثمارات الأجنبية الموجهة إليه، ذلك راجع إلى ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية تفتح الشّهية للإستثمار فيها، إنطلاقاً من بداية التّسعينات تّم فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي، هيمنت بذلك شركة سوناطراك إضافة إلى الشّركات التابعة لها على قطاع النفط والغاز، إذ أّنها تعمل في جميع مجالات الإستكشاف، التنقيب، الإنتاج وصناعة البيتروكيماويات والّنقل، منذ سنة 1992 تّم التوّقيع على أكثر من 60 عقد إستكشاف بين سوناطراك والشّركات الأجنبية.

أصبحت الجزائر مؤخّراً من أكبر الّدول إستقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات، حيث يسيطر الإستثمار فيه على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لقد كشف تقرير لوزارة الطاقة والمناجم، أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطّاقة والمناجم تجاوزت 25 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2013 أي بمعدّل سنوي بحوالي 02 مليار دولار، أشار التقّرير أنّ هذه التدّفقات تشمل إستثمارات شركاء أجانب في التنّقيب، تطوير المحروقات وإنشاء المحطّات الكهربائية.

الفرع الثاني/الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات: ميلُ مكن ملاحظته والملفت للإنتباه إنطلاقاً من إحصائيات الجدول الموضّح أدناه، أنّ الإستثمارات المتّجهة إلى الجزائر غائبة كلياً في بعض القطاعات التي يمكن وصفها بالحسّاسة كالفلاحة، الصّحة والّنقل، ممّا يخلق مصاعب لماتوفّره من دعم لمساعي الجزائر في تحسين نوعية الحياة، تحقيق الأمن الغذائي وإحلال الصّادرات الغذائية، فيما تتوّجه هذه الإستثمارات إلى قطاع المحروقات الرّيعي، الصّناعة، الخدمات والأشغال العمومية، سوف نشير إلى نصيب كل قطاع على حدى من الحجم الإجمالي.

جدول رقم (04-03): المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرّح بها للفترة (2002-2014) المبلغ: مليون دج

القطاع	عدد المشاريع	(%)	القيمة (مليون دج)	(%)	مناصب الشّغل	(%)
الفلاحة	09	1.60	5495	0.23	619	0.54
البنـــاء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.40
الصّناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصّحة	06	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النّقـــل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السّياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الإتصالات	01	0.18	89441	3.80	1500	1.32
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار الجزائرية من الموقع الإلكتروني: www.andi.dz

الشّكل رقم (04-03): تقسيم المشاريع الإستثمارية حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2014)

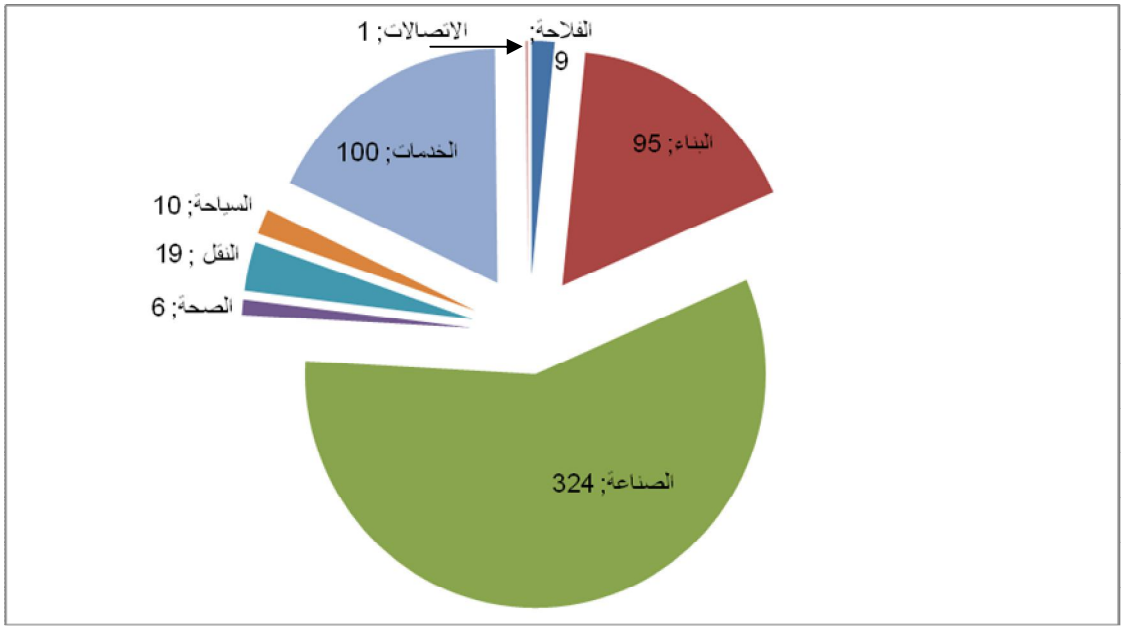

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقاً من معطيات الجدول السّابق.

- **القطاع الصّناعي**: أخذ قطاع الصّناعة الحجم الأكبر محتلاً بذلك مركز الصّدارة من حصّة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على طول الفترة، بإعتباره القطاع الأهم جذبا لهذه الإستثمارات، لقد تحصّل على نسبة تقدر بـ 57.45% من مجموع حجم الإستثمارات الأجنبية المسجّلة بالجزائر لغاية سنة 2014 بمجموع 324 مشروع إستثماري أجنبي، تطوّر الإستثمار في القطاع الصّناعي راجع للأهمية التي أعطتها له السّلطات العمومية وجدّية الإجراءات المتّخذة، ذلك بفضل النّصوص التّشريعية والقانونّية وخاصة القانون رقم (88-25) المؤرّخ في 12 جويلية 1988 المتعلّق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الوطنية الخاصّة بالنّظر إلى ما تضمّنه من تحفيزات وضمانات..

إستطاع قطاع الصّيدلة تحقيق قيمة 700 مليون دينار جزائري الخاصة بالشّركة الدانمركية (NOVONORDISK) المختصّة في صناعة المضادّات السّكرية، وتميّزت سنة 2005 بإنجاز مصنع الأمونياك عن طريق مجمع إسبانيول فيلارمير بوهران بقدرات 1,1 مليون طن[1]، بالإضافة إلى فتح مجموعة 'أسترا سوختيان' السّعودية الأردنية مصنع الكندي لإنتاج الأدوية، والذي سيغطي فاتورة إستيراد 13 مليون دولار سنوياً من الأدوية الجنيسة، كما سيقوم بتصدير جزء من الإنتاج إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا العديد من الدّول الإفريقية.

قامت المجموعة السّعودية 'SAVOLA' بعقد إتفّاقية مع الحكومة الجزائرية لفتح مصنع تكرير السّكر في منطقة وهران، كما قرّرت نفس الشّركة عقد شراكة من أجل إقتحام سوق الزّيت في الجزائر، في حين قامت مجموعة 'محاصيل الإماراتية' بعقد شراكة لإنشاء مصنع للألبان بولاية تيارت.

[1] الشبكة الأورومتوسطية لوكالات إنعاش الإستثمار (ANIMA)، التقّرير السنوي 2006، ص11 .

- قطاع الخدمات: جاء قطاع الخدمات في المرتبة الثّانية بعد قطاع الصّناعة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر بـ100 مشروع إستثماري أي ما يُعادل 17.73% من مجموع الإستثمارات الأجنبية المتدفّقة للبلد، راجع لمردودية هذا القطاع تركّزت أغلبها في مجال المناولة لقطاع الصّناعة والمحروقات.

كما حضّيت المؤسّسات المصرفية بحصة كافية من التدّفقات الواردة كقيام البنكين المغربيين (BMCE) و (التجاري وفاء بنك) بفتح مكاتب لهما في الجزائر، بتكلفة إستثمار قدرها 24.5 مليون أورو و24 مليون أورو على التّرتيب خلال سنة 2006، قيام كل من (BNP PARIBAS) و(SOCIETE GENERAAL) الفرنسيتين بفتح فروع لهما بالجزائر أيضاً سنة 2007[1].

- قطاع البناء والأشغال العمومية: بالّنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فإنّ الاستثمارات الأجنبية سجّلت 95 مشروع بنسبة 16.84% من مجموع المشاريع الإستثمارية خلال الفترة (2002-2014)، لقد سيطرت الشّركات الصّينية، التّركية، المصرية واليابانية فيه، يعزّى هذا التطّور في حجم الإستثمارات الأجنبية إلى برنامج دعم الّنمو الإقتصادي، خاصة مشروعي الطّريق السّيار (شرق ـ غرب) وإنجاز مليون وحدة سكنية، حيث أنّ السّلطات العمومية فتحت الباب للإستثمار الأجنبي في هذا المجال.

- قطاع النّقل: أخذ قطاع الّنقل حصة 03.37% من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرةالمتدفّقة نحو الجزائر خلال الفترة محل الدّراسة بمجموع 19 مشروع إستثماري، هي إستثمارات نوعية في قطاع شبه مغلق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد تجميد القانون الصّادر سنة 1988 المتضّمن فتح مجال الّنقل الجّوي أمام الإستثمار الخاص، ويعود هذا الضّعف لإحتكار الدّولة للقطاع في جميع خطوطه البّرية، البحرية والجّوية.

- قطاع السّياحة: سجّل قطاع السّياحة عشرة (10) مشاريع إستثمارية أجنبية بنسبة 01.77% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الجزائر، منها إستثمار لشركة 'سيدار' السّعودية بولاية الجزائر في زرالدة بـ 20 ألف سرير، إستثمار آخر بـ 05 آلاف سرير لنفس الشّركة بولاية بومرداس في زّموري، آخر بولاية عنابة، كما سُجّلت مشاريع إستثمارية أخرى ضخمة بمنطقة العقيد عباس في ولاية تيبازة، بالإضافة إلى مجموعة 'آل حامد' التي خصّصت 90 مليون دولار لإنشاء مشروع سياحي على السّاحل الجزائري، كما قامت بعض الشّركات الإماراتية بعقد إتفاقيات خلال الفترة محل الدّراسة قصد خلق منشآت سّياحية هي الأخرى كحضيرة 'دنيا برك' ومركب ' نادي مريتي' الذي يشتمل على فنادق من خمسة نجوم ومركز أعمال مع شقق فندقية بقيمة 752 مليون دولار.

إستنادا إلى إحصائيات المنظّمة العالمية للسّياحة، فإنّ القطاع السّياحي يُمثّل 04% من قيمة الصّادرات و 09% من نسبة الإستثمارات المنتجة و08% من الّناتج المحلي الخام، بذلك تُصّنف الجزائر في المرتبة 147 من مجموع 174 دولة وراء تونس والمغرب، وعليه يجب الّرفع من قدرات القطاع السّياحي بتشجيع الإستثمار في المجال من خلال عملية التّسهيلات والضّمانات التي يجب تقديمها للمستثمر الأجنبي.

[1] Anima, les investissements directs étrangers dans la région MENA en 2005, documents n° 20, Mai 2006, p80.

- القطاع الفلاحي: أطلقت الحكومة مخطّطات عدّة للّنهوض بقطاع الفلاحة، أبرزها مخطّط التوّجيه الفلاحي ومخطّط التّجديد الرّيفي لعام 2006 ثم قانون التوجيه الفلاحي عام 2008، كان الدّعم المالي الذي قدّمته الدّولة معتبراً ، ويكفي أنّ الديون التي تحمّلتها الخزينة العمومية لصالح الفلاحين لامست في مرة واحدة 40 مليار دينار جزائري، أّما النتيجة فلا ترقى أبداً للأهداف المسطّرة سواءا ما تعلّق بأسعار المنتوج الفلاحي أو أسعار اللّحوم بنوعيها، أو ما تعلّق بمردودية الهكتار الواحد من الحبوب، أو ما تعلّق بالفجوة الغذائية التي رفعت واردات الغذاء إلى مستوى 5.8 مليار دولار عام 2009 حسب المركز الوطني للإحصائيات أو ما يعادل 15% من إجمالي الواردات، أو ما تعلّق برقعة المساحات المسقية التي لا تتعدّى 750 ألف هكتار أي أقل من 1.5% من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية[1].

بالّرجوع إلى الجدول والشّكل السّابقين نلاحظ أّنه خلال الفترة (2002-2014) لم يسجّل قطاع الفلاحة سوى 09 مشاريع إستثمارية أجنبية في الجزائر بنسبة 1.60% من إجمالي المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر، بقيمة تقدّر بـ 5495 مليون دينار جزائري، وبالتالي هو أضعف قطاع بعد الصّحة والإتّصالات من حيث جذب المشاريع الإستثمارية الأجنبية، ممّا يؤكّد فشل هذا القطاع في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وبقاءه بعيداً عن التّطلعات المرجوة منه رغم شساعة المساحات الزراعية وتنّوعها، الأمر الذي جعل السّلطات العمومية تفكّر في إصدار قانوناً للإستثمار في القطاع سيمنح المستثمرين الكثير من الإمتيازات والضّمانات لتهيئة الظّروف وجذب العديد من الشّركات العاملة في القطاع.

- الصّحة: سجّل قطاع الصّحة بالجزائر نسبة ضعيفة من حصّة الإستثمارات الأجنبية الواردة إذا إستثنينا قطاع الإتّصالات، حيث سُجّلت ستّة (06) مشاريع إستثمارية أجنبية فقط في مجال الهياكل الصّحية، بالإضافة إلى الإستثمار القليل المحتشم في قطاع صناعة الأدوية بنسبة لا تتعدى 1.06% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لقد حاولت السّلطات العمومية تدارك الوضع خلال سنة 2009 بفتحها المجال الواسع أمام الإستثمار في هذا القطاع من خلال المخطّط التوّجيهي للصّحة العمومية (2009-2025)[2].

- قطاع الإتّصالات: يُعتبر أضعف القطاعات كّما، فلا يُسجّل إلاّ مشروعاً واحدا بنسبة 0.18% من حجم الإستثمارات الأجنبية المتدفّقة للجزائر وبمبلغ 89441 مليون دينار جزائري، لكّنه الأحسن نوعاً بعد قطاع المحروقات، نظراً للّنجاح الذي حقّقه في سوق الإتّصالات، وأصبح نموذجاً للإستثمارات الجّدية الأجنبية النّاجحة الذّي رفع من تنافسية القطاع بالجزائر، لقد بلغ حجم إستثمار شركة 'أوراسكوم تيليكوم' بالجزائر وحدها 2.7 مليار دولار أمريكي سنة 2010، تمكّن في فترة جدّ وجيزة من الحصول على 320 شريك في تحويل المكالمات الّدولية موزّعين على 134 بلد أجنبي[3]. الأمر الذي فتح الشهية للمستثمرين الأجانب للولوج

---

[1] بشير مصيطفى، هل فتح القطاع ألفلاحي للاستثمار الأجنبي المباشر؟، الشروق أون لاين من الموقع الشبكي: www. Echoroukonline. Com

[2] بن يوب رشيد، الشّركات العاملة في الجزائر، الّدليل الإقتصادي والإجتماعي للجزائر، الوضعية الإقتصادية، الجزائر، ط01، 2009، ص28.

[3] صالح مفتاح ورحال فاطمة، أثر تحرير حساب رأس المال على جذب الإستثمار الأجنبي، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الّدولي حول سّياسة الإنفتاح الإقتصادي والنمو بدول جنوب المتوسّط، جامعة باتنة، الجزائر، نوفمبر 2013، ص23.

إلى سوق الإتّصالات الجزائري بعد التأّكد من وجود طلب مرتفع، نتيجة العجز المسجل على مستوى العرض بسبب غياب الإستثمار الخاص فيه من قبل، بالإضافة إلى قّيام السّلطات العمومية بفتح المجال للتكّنولوجيا الجديدة في الإتّصالات من غير الهواتف، كخدمات الأنترنت والتي وقّعت بموجبها إتفاقية مؤخّراً مع شركة فرنسية 'Neuf Cegetel' لتطوير وتحديث تقنية ' ADSL '[1].

المطلب الرابع: معوّقات الاستثمار الأجنبي وسّياسات مقترحة لضمان مستقبل أفضل

بالّرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكّرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلاّ أنّ حجم الإستثمارات الأجنبية المسّجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأيّ حال من الأحوال مع مستوى الطّموحات، فقد كانت هذه الإستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كانمتوقّعاً من وراء التّوّسع في منح الحوافز والتّسهيلات للمستثمرين الأجانب، يُمكن إرجاع ذلك إلى العديد من العراقيل نُلخّصها فيما يلي:

الفرع الأول/مشكل الحصول على القروض البنكية: إنّ المشكل الّرئيسي الذي يّواجه المستثمرين يتمثّل في التّمويل، بنظرة فاحصة لواقع الإقتصاد الجزائري نجد أنّ سوق الأوراق المالية يتّسم بالضّعف والقصور ولا يقّدم أي إضافة في مجال التّمويل، لتبقى القناة الوحيدة المستخدمة في التّمويل هي القطاع البنكي والذي يعرف بدوره العديد من المشاكل التنّظيمية والإجرائية التي كلهاّ تُساهم في بطء عملية التّمويل، ما أّدى إلى التّشكيك في نجاعة النظام البنكي الوطني وخلق نوع من التخّوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك. عموماً المنظومة البنكية في الجزائر تتمّيز بالعديد من الخصائص تبُعدها عن الفّعالية والكفاءة نذكر من بين هذه الخصائص فيما يلي[2]:

- نقص الكفاءة البنكية لدى البنكيين بخصوص الطّرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
- ضعف نظام المعلومات البنكي وبطء أنظمة المدفوعات؛
- طول مدّة دراسة ملفّات القرض قبل الإجابة بالموافقة أو رفض منح القرض؛
- مركزية قرار منح القروض، حيث يتم الفصل فيها من طرف المديرية العامة للبنك وليس على مستوى الفروع والوكالات.

وعليه فإنّ إصلاح الّنظام البنكي وتحديث وسائل التّسيير لهذا القطاع أصبح أمراً ضرورّياً من أي وقت مضى ليّواكب الإصلاحات الإقتصادية، بغرض تحقيق الّنتائج المرجّوة لترقية الإستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

الفرع الثاني/إشكالية العقّار الصّناعي: يُمثل العقار الصّناعي هاجساً كبيراً أمام المستثمرين، إذ يُعتبر أحد أهم الصّعوبات لإنشاء وتطوير القطاع الخاص الوطني والأجنبي وجعله أكثر ديناميكية في الجزائر، هو أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمرين لدرجة أصبح هذا العقّار هو المحدّد الرئيسي لموقع المؤّسسة خلافاً لما

[1] ANIMA, les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006, document nº 23, 2007, pp92-95.

[2] قاشي يوسف، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التّحفيز والإعاقة، مداخلة مقّدمة في إطار المؤتمر الّدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، أكتوبر 2015، ص13.

هو متعارف عليه، فالقرب من السّوق، وجود الهياكل الجّيدة،توفّر المادّة الأّولية واليد العاملة المؤهلة، هي العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان قبل إنطلاق أيّ مشروع. تتمثّل أهم النّقاط التي أّت بالعقّار في الجزائر إلى أن يُصبح مشكلاً وعائقاً أمام المستثمر ما يلي[1]:

- صعوبة الحصول على هذه الأرض المهّيأة لمزاولة النّشاط الإستثماري؛
- طول مدّة رد الهيئات المكلّفة بتخصيص العقار الصّناعي والتّي تفوق السنة؛
- جمود سوق العقار، التّكلفة الباهضة للأراضي بسبب عملية المضاربة؛
- تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأيّ تهيئة، أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعدنظراً لوجود نزاع حول الملكية؛

مّما سبق يبقى الحصول على العّقار من أكبر الصّعوبات ويشكّل أهم المعّوقات أمام قرار الإستثمار، بحيث يتطّلب الحصول على قطعة أرض مساراً طويلاً وموافقة عدّة سلطات وهيئات، هذا يقودنا إلى القول بأنّمشكلة العقّار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي، فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقّارات ولكن في عدم الإستغلال الكامل لها، وعليه فإنّ التّخفيف من مجمل الإجراءات الإدارية للحصول على الأراضي اللاّزمة للمستثمرين الأجانب تُساهم في حل مشكلة العقار في الجزائر.

الفرع الثالث/تأرجح البيئة السّياسية والأمنية: يُؤدي الإستقرار السّياسي والأمني دوراً بالغ الأهمية في تحسين بيئة الأعمال، تنامي الإستثمارات المحلية والأجنبية وهو بذلك شرط مسبق، لا يُمكن تصّور مناخ إستثماري ملائم بدونهما، لقد شهدت الجزائر خلال السّنوات الحرجة سياسّيا وأمنّيا أقل التّدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة مع الدّول النامية الأكثر إستقراراً وأمناً، حيث إنتقلت من 25 مليون دولار إلى 260 مليون دولار ثّم إلى 507 مليون دولار خلال السنوات 1995، 1997، 1999 على التوّالي. لئن إتسّمت السّنوات الأخيرة بإنفراج سياسي وأمني من خلال مشاركة الأفراد في مختلف المواعيد الإنتخابية، المستثمرين الأجانب لا يزالون متخّوفون من البيئة السّياسية في الجزائر، فضلاً عن ذلك فإن المؤشّر المركّب للمخاطر القطرية صنّف الجزائر ضمن درجة المخاطر المنخفضة عام 2006[2].

الفرع الرابع/المنافسة الحادّة من قبل السّوق الموازّية: السّوق غير الرّسمي وحجمه يلحق أضراراً معتبرة بالمؤسّسات العاملة بطريقة نظامية والمجبرة على تحّمل كافة الأعباء الجبائية وشبه الجبائية. حسب المجلس الإقتصادي والإجتماعي فإنّ النّشاط الإقتصادي الرّسمي في الجزائر يواجه منافسة كبيرة وغير عادلة من طرف المتعاملين في السّوق الموازية، إذ أحصت وزارة التجارة أكثر من 1600 سوق غير رسمي سنة 2004، صار الإقتصاد الوطني مميّزا بالتّجارة غير الرّسمية التي تقلق جل المتعاملين الإقتصاديين، حيث تمثل الأسواق غير الرّسمية بين 30% و 40% من النشاط التجاري الوطني.

---

[1] طير عبد الحق وحميداتو صالح، بيئة أداء الأعمال في الجزائر (التّحّديات والحلول)، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الوطني حول البيئة المؤسّساتية، سّياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان (ملحقة مغنية)، الجزائر، 2014، ص10.

[2] سعيدي وصاف وقويدري محمد، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد08، 2008، ص46.

هذا بالإضافة إلى الإنتشار الواسع لعملية التقّليد، فرغم عدم توافر إحصائيات جّيدة لقياس مدى إنتشار التقّليد في الجزائر، سّجلت وزارة التجارة 25 دعوة من طرف متعاملين إقتصاديين تخص تقليد المنتجات الغذائية والتّجميلية سنة 2004. في الجزائر يوجد ثلاثة أقراص مضغوطة مقلدة من بين أربعة أقراص مضغوطة مباعة، هذا أمر غير مشّجع مطلقاً للمستثمرين الأجانب.

الفرع الخامس/المعّوقات القانونية والإدارية: على الّرغم من المجهودات التي تبذلها السّلطات الجزائرية في وضع التشريعات والقوانين الجديدة، التي تلم بشتى العناصر القانونية التي تهّم المستثمر الأجنبي لحماية أمواله وتحويلها وتحسن مناخ الإستثمار، إلاّ أنّ هذه التشريعات وكغيرها من التّشريعات الأخرى تفتقر إلى التّجسيد والتّطبيق، وبالتالّي نجدها جوفاء لا تنم عن الّروح الحقيقية التي تجعل التّطبيق يصل إلى نفس المستوى من الوضع الّنظري، كما أنّ هذه القوانين تتميّز بجملة من التّعقيدات نذكر منها[1]:

- عدم وضوح الّنص في قوانين وتشريعات الإستثمارات وغياب اللّوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، ممّا يؤدي إلى الإختلاف في تفسيرها، وبهذا يفتح المجال لمفارقات في التطبيق ينطوي في كثير من الأحيان على تمييز مجحف.
- عدم مسايرة التّطورات الحاصلة في التّشريعات الإستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما أنّ عدد من القطاعات لا يزال يُعاني من شبه جمود في مجال الإصلاح، على غرار المنظومة البنكية أو المصرفية وحتى بعض القطاعات الصّناعية.

بالإضافة إلى هذه العراقيل القانونية وما تتميّز به التّشريعات والّنصوص القانونية نجد كذلك الكثير من العراقيل التّنظيمية والإدارية كتعقّد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أنّ عملية تأسيس مؤسسة تتطّلب المرور بـ 14 إجراءاً وتستغرق 24 يوماً، 22 إجراءاً و240 يوماً للحصول على رخص البناء دون نسيان المعّوقات الجمركية، حيث أن عملية جمركة آلات ومعّدات مستوردة تتطّلب في المتوسط 12 يوماً، هذه المدّة لا تتجاوز 03 أيام في المغرب، يُضاف إلى ذلك عدم كفاءة معّدات وتجهيزات الشّحن والتفّريغ لكونها لا تزال عمومية، الأمر الذي قد يتسّبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدّة قد تصل إلى 07 أيام حتى يتسنى لها الّدخول إلى الميناء، 07 أيام أخرى للتفّريغ.

الفرع السّادس/بطء إجراءات الخوصصة: شرعت الجزائر في عمليات الخوصصة، بوضع الإطار القانوني والمؤّسسي من خلال قانون المالية التكّميلي لسنة 1994، الذي سمح ولأول مرّة بالتنازل عن المؤّسسات العمومية لصالح مسّيرين خواص، مساهمتهم في رأس مالها بحدود 49%. مع صدور الأمرين (95-22)[2] و(95-25)[3] تعّمقت تدريجّيا إجراءات الخوصصة، شملت أزيد من 800 مؤّسسة مع نهاية 1997.

---

[1] طير عبد الحق وحميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

[2] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر(95-22) المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤّسسات العمومية، العدد 48، الصّادرة 1995/10/03، ص03.

[3] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر (95-25) المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، العدد 55، الصّادرة 1995/10/27، ص06.

واقعّيا، هذه الإجراءات لم تعرف تطبيقاً ملموساً إلى غاية سنة 2000، يعرف برنامج الخصخصة بطء كبير في تنفيذه، لقد يرجع ذلك إلى الأسباب التالية[1]:

- البطء في تعيين المجلس الوطني للخوصصة، بصفته الهيئة المكّلفة بمتابعة إجراءات الخوصصة، إذ لم يتم ذلك إلاّ في شهر جوان 1998؛
- التأّخر الكبير في الإعلان عن القائمة الأولى للمؤسّسات القابلة للخوصصة؛
- التّداخل في الصّلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة، المجلس الوطني لمساهمة الدّولة والشّركات القابضة؛

يرجع البعض من المحلّلين، هذا البطء في تنفيذ برنامج الخوصصة، إلى ثقل القطاع العمومي الإقتصادي، والمصالح الكبرى التي يمثّلها بالنسبة لبعض الفئات التي تعمل على عرقلة عملية خوصصته، يرى البعض الآخر أنّ تأخر هذه العملية يعود لغياب الوفاق السّياسي الضّروري لإنجاحها.

الفرع السابع/مشكلة الوصول إلى المعلومات: تُعّد المعلومة الإقتصادية على درجة عالية جدّا من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أنّ كسبها يساعد على رسم الإستراتيجيات المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلاّ أنّ الوضع في الجزائر مغاير تماماً لما يجب أن يكون. ذلك أّنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير إحتياجات السّوق بدقّة، فضلاً عن جهلهم بعدد المنافسين، إذ أنّ قرارات الإستثمار رغم ما تجرى عليها من دراسات، إلاّ أّنها تخضع للزّيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب وتقديرهم لمستوى نجاح الشّركات الأجنبية الأخرى التي دخلت السّوق الجزائرية،تتجلّى أهم مشكلات توفير المعلومة في الجزائر فيما يلي[2]:

- عدم كفاءة شبكةالإتّصال؛
- صعوبة الدّخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛
- ندرة المنشورات واللّائل المتعلّقة بالوضع الإقتصادي الجزائري والفرص الإستثمارية المتاحة.

للتقّليل من حجم وأثر المعّوقات السّالفة الذّكر وقصد طمأنة المستثمرين وبالأخص منهم الأجانب، فهناك مجموعة من السّياسات المقترحة الهادفة إلى تشجيع حركّية الإنتثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة تدفّقها نحو الجزائر نذكر من بينها[3]:

- يجب القضاء على البيروقراطية الإدارية التي تهدف إلى خدمة المصالح الشّخصية إضافة إلى تسهيل الإجراءات التي تجذب المستثمر، فالُملاحظ وللأسف الشّديد هناك حزمة كبيرة من الوثائق الإدارية، لا بد من مراقبة الموظفين العموميين، محاسبتهم على كل تعطيل أو تأخير. فالبيروقراطية مرض إستفحل الإدارة يجب مواجهته، ذلك بعملية التدريب السّلوكي مع منح الحوافز المادّية والمعنوية.

---

[1] طير عبد الحق وحميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] شمام عبد الوهاب وزودة عمار، المحدّدات المكانية لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد01، جوان 2014، ص55.

[3] بودرامة مصطفى، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد09، 2009، ص198.

- إصلاح الجهاز البنكي، تحسين أداءه بتخفيض مدّة دراسة ملّفات القروض والتّخفيف من تعقيد الإجراءات الخاصة بدراسة ملف القرض، إضافة إلى ضرورة تكوين عمّال البنوك، جعل قراراتهم غير مركزّية حتى لا تفرض عليهم من أصحاب المصالح والنفوذ، مع دراسة الملّفات بطريقة علمية مع التقّليل من الضّمانات المطلوبة، بالإضافة إلى محاولة جلب رؤوس الأموال والحدّ من ظاهرة تهريبها إلى الخارج مع المراقبة الكاملة على الأموال تفادياً لظاهرة التبّييض.

- ضرورة تنظيم العملية الجمركية،ذلك بتبسيط وشفّافية الإجراءات الجمركية وفقاً للمعايير الدّولية، لا بد من تحديث الأنظمة بإستمرار وتجهيزها بالإمكانّيات المادية اللاّزمة مع إلزامية العمل على نشر الوعي الجمركي لدى المواطن وحتى للجمركي في حدّ ذاته.

- العمل على إجتذاب مستثمرين من دول الإتحاد الأوربي، الدّخول معهم في شراكات إستراتيجية للإستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تطوير الصّناعة المحلية من جهة، للإستفادة من شبكات التوّزيع التي يمتلكونها أو يعرفونها بصورة أفضل في دول الإتّحاد الأوربي من جهة أخرى، خاصّة بعد إمضاء الجزائر على إتفاق الشّراكة الأورومتوسطية.

- تعُتبر المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة مجالاً خصباً لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية، دون النّسيان ضرورة الإسراع من وتيرة الخوصصة للمؤسّسات العمومية. وعليه يجب ترقية أشكال المقاولة من الباطن، كما تعُتبر التّجربة التونسية والمغربية ناجحة في هذا المجال، حيث تمكّن هذين البلدين من جذب المستثمرين الأجانب في الصّناعات النسيجية، الغذائية وقطاع السّياحة.

- ضرورة توفير الهياكل والبنى القاعدية من خدمات الطّرق والنّقل والمواصلات، الإتّصالات والموانئ و المطارات لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، حيث أنّ عدم توفّر أو قصور تلك الوسائل يكون له الأثر الواضح في إحجام المستثمرين على إقامة مشروعاتهم الإستثمارية، أو إعاقة تنفيذها في المواعيد المبرمجة وما يصاحب ذلك من زيادة في التكّاليف، الأمر الذي ينعكس بدوره على ضعف العوائد الناجمة عن تلك الإستثمارات، ومن ثم التأّثير على إمكانيات نجاح المشروعات بل حتى على إمكانية إستمرارها.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمؤشّرات دولية

هناك العديد من المؤشّرات الدّولية التي تعُبّر عن نظرة المحلّلين الإقتصاديين ورجال الأعمال الدّوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للإستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ُيلاحظ المتتّبع أنّ هناك عدداً متنامّيا من هذه المؤشّرات والتي هي بإعتراف واضعيها أّنها لم تصل بعد إلى مرحلة الدّقة الكاملة والثّبات ولا تخلو من الأخطاء، لكّنها حتماً تعُتبر من الوسائل والأدوات التي تزكّي القرار وترجّحه، لقد أثبتت الدّراسات أن هناك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشّرات وبين مقدار ما يجذبه من إستثمار أجنبي، فالدّولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشّرات تحظى بموقع متقدّم في مؤشّر الحرية الإقتصادية، كما أنّ القطر الذي يتميّز بقيمة مقدّرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشّر ثروة الأمم وهكذا. من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الإستثمار فيها ندرج أهم المؤشّرات النّوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسّسات الدّولية المهتمة بالإستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: مفاهيم عامّة حول المناخ الإستثماري ومتطلّبات تحسينه

لقد تطوّر مفهوم المناخ الإستثماري تدريجيّا إلى أن أصبح يشتمل على مجموعة مركّبة من العوامل الإقتصادية، الإجتماعية والسّياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصيّة إلى التّرويج للقطر وللفرص الإستثمارية، ذلك أنّ المستثمرين الأجانب لا يقّررون توطين إستثماراتهم في منطقة إلاّ بعد فحص الشّروط العامّة لذلك المناخ. لقد تزايد دور المؤشّرات الدّولية والإقليمية في قّياس مدى كفاءة مناخ الإستثمار في الدّول، عموماً هناك عدّة تعاريف للمناخ الإستثماري نذكر من بينها:

حسب تعريف المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار ينصرف تعبير مناخ الإستثمار إلى: ' مجمل الأوضاع والظّروف المكّونة للمحيط الذي تتّم فيه العملية الإستثمارية، تأثير تلك الأوضاع والظّروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالّي على حركة واتّجاهات الإستثمارات، فهي تشمل الأوضاع والظّروف السّياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة، بعضها ثابت أو شبه ثابت، إلاّ أنّ غالبّيتها ذات طبيعة متغيّرة ومن ثم تؤثّر وتتأثّر ببعضها البعض، ممّا يخلق بالتفّاول مرّة وبالتدّاعي مرة، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصّلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال'[1].

يرتبط هذا التّعريف لمناخ الإستثمار بمجمل الظّروف السّياسية، الإقتصادية والقانونية التي تؤثّر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في توجّهات رأس المال؛

يُعرّف المناخ الإستثماري على أّنه: 'محصّلة تلك المجموعة من المتغّيرات والعوامل التي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين، مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما يحتويه من أفراد، منظّمات وقطاعات واتّجاهات سياسية، إقتصادية واجتماعية. مجموعة السّياسات الحكومية المعلنة بما تحتويه من إتّجاهات ومؤشّرات سّياسية واقتصادية واجتماعية'. يظهر الواقع العملي صعوبة في محاولة الفصل بدقّة بين عناصر متغّيرات كل مجموعة على حدى نظراً لأن المناخ الإستثماري يعّبر عن بيئة، البيئة هي نظام مفتوح تتفاعل فيه كافّة هذه العناصر مجتمعة، كما أّنها تتفاعل مع غيرها من البيئات المتباعدة والمتجاورة أيضا[2]. يربط هذا التّعريف مناخ الإستثمار بعوامل تتعلّق بالمجتمع وعوامل ترتبط بالحكومة.

تضمّن تقرير التنمية العالمي الصّادر عن البنك الدّولي سنة 2005 مفهوماً آخرا لمناخ الإستثمار وأشار إلى أّنه: 'مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدّد التي تحدّد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشّركات الإستثمارية العمل بطريقة مربحة ويشير التقّرير إلى أنّ السّياسات وسلوك الإدارة الحكومية، خاصة الفساد والمصداقية تمُارس تأثيرا قوياً على مناخ الإستثمار، من خلال تأثيرها على التكّاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفّر الأمن والإستقرار، بالأخص أمن حقوق الملكية ودرجة القيّد باللّوائح التنّظيمية والقوانين ونظام الضّرائب التي تترك آثاراً بالغة الأهمية على التكّاليف والمخاطر'.

[1] علي عبد القادر علي، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخّطيط، الكويت، العدد34، 2004، ص05.

[2] سامي عفيفي حاتم، التأمين الدّولي، الدّار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط01، 1986، ص185.

كما يُ مكن تعريف مناخ الإستثمار على أنّه: مُجمل الظّروف والأوضاع السياسية، الأمنية والإقتصادية، الإجتماعية، القانونية، الإدارية والمؤسسية السائدة في بلد ما، التي تؤثّر في ثقة المستثمر وتقُنعه بتوجيه إستثماراته'. هي مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النّفسية، كما أنّ عناصر مناخ الإستثمار تتفاوت من بلد لآخر، تتمثّل أهمّها في سّياسات الإقتصاد الكلي، الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الإستثماري، قوانين العمل والنّظام القضائي وفّعاليته في حسم النّزاعات التي قد تّواجه المستثمر[1].

يُ عرّف مناخ الإستثمار بأّنه: مُجمل الظّروفالتي يُ مكن أن تؤثّر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معّينة، تعُتبر هذه الظّروف عناصر متداخلة تؤثّر وتتأثّر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغّيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة، تترجم محصّلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للإستثمار. كما تجدر الإشارة إلى أنّ درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، لا شكّ أن تأثير العوامل المذكورة سابقاً تظهر بصورة جلّية عند المقارنة بين دولة متقّدمة وأخرى نامية'[2].

يرى البعض أن مناخ الإستثمار ينصرف إلى: ' مجموعة من سّياسات الإستثمار بالمعنى الواسع، حيث أنّ مناخ الإستثمار يتضّمن كل السّياسات والمؤشّرات والأدوات التي تؤثّر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الإستثمارية بما في ذلك السّياسات الإقتصادية الكلية، هي السّياسة النقدية والمالية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الإقتصادية والبيئية وحتى القانونية التي تؤثّر على توجّه القرارات الإستثمارية في أيّ إقتصاد وطني، وبالتّالي فإنّ المناخ الإستثماري ينطوي على مجموعة من المقّومات والمكّونات والأدوات والمؤشّرات، التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للإستثمار من عدمه، هذه المكّونات تتفاعل مع بعضها البعض خلال فترة أو مرحلة معّينة لتكّون بيئة مشّجعة أو غير ملائمة تؤّدي في أخر المطاف إلى الإستثمار أو الإمتناع'[3].

يُ مكن تعريف مناخ الإستثمار على أّنه: 'مجموعة الظّروف والمعطيات السّياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثّقافية التي تسمح بالإقدام أو الإحجام عن الإستثمار في بلد ما'[4].

لقد حّدد الخبراء على مستوى منظمة التّعاون الإقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الإستثمار، رفع القدرات التّنافسية للشّركات المحلية وتتمثّل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السّياسي والإستقرار الإجتماعي، التي تعُتبر الشّروط المسبقة والضّرورية لتهيئة المناخ الإستثماري، لكن تعُتبر هذه العناصر غير كافيةبل لا بد من توفّر عناصر أخرى تم إستخلاصها من الممارسات الجّيدة للبلدان الأعضاء في (OCDE) ومن بلدان أخرى غير أعضاء. تقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثّل فيما يلي:

---

[1] سعيد النّجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط01، 1991، ص126.

[2] ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة مقّمة في إطار الملتقى الدّولي الثاني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2004، ص04.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السّياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، ط01، 2003، ص190.

[4] من إجتهاد الباحث إبتنتاجاً من التّعاريف السابقة.

- ضرورة إنسجام السّياسات الخاصة بترقية الإستثمار: نظراً للتدّاخل بين مختلف المجالات المتعلّقة بمناخ الإستثمار مثل معايير تحرير وحماية الإستثمار، لأنّ لها مجالاًواسعاً يشمل المستثمرين المحليين والأجانب، والمستثمرين في الشّركات الكبرى وفي المؤسّسات الصّغيرة؛

- الإلتزام بضمان الشّفافية في وضع وتنفيذ السّياسات والقوانين: لأنّ تحقيق الشّفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الإستثماري، كما أنّها تساهم أيضاً في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالإستثمار وتشجيع الإتّصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص؛

- ضرورة التقّييم الدّوري والمستمر لآثار السّياسات المتّخذة على تطّور المناخ الإستثماري: أي أنّ الهدف هو تحديد على أيّ مدى تتطابق السّياسات العمومية مع معايير الممارسة الجّيدة والمتعلّقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو الوطنّيين)، مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، خلق الظروف الحسنة للإستثمار، أخذاً بعين الإعتبار المصالح العامة للمجتمع.

المطلب الثاني: أهم المؤشّرات الدّولية المعتمدة في تقييم مناخ الإستثمار

يتم تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي بصفة عامة من طرف منظّمات وهيئات دولية، من خلال عدّة مؤشّرات تعتمدها وفقا لمعايير إقتصادية، سياسية، إجتماعية، من أهم هذه المؤشّرات نجد:

الفرع الأول/مؤشّر تقويم المخاطر القطرية: تشتمل بالأساس على المؤشّرات الفرعية التالّية:

أ- المؤشّر المركّب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشّر عن مجموعة (PRS GROUPE) شهريًا الدّليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، يتضّمن الدّليل المؤشّر المركّب للمخاطر القطرية بغرض قّياس المخاطر المتعلّقة بالإستثمار أو التعّامل مع القطر وقدرته على مقابلة إلتزاماته المالية وسداده، كما يصدر مؤشّر مركّب مستقبلي بإستخدام النّهج ذاته لإحتساب المخاطر القطرية، يستند إلى أساس ثلاثة سيناريوهات تغُطّي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل، يتكّون المؤشّر المركّب من ثلاثة مؤشّرات فرعية تشمل مؤشّر تقويم المخاطر السّياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشّر المركّب)، مؤشّر تقويم المخاطر المالية (25%)، مؤشّر تقويم المخاطر الإقتصادية (25%)، فمؤشّر تقويم المخاطر السّياسية له الحدّ الأقصى 100 نقطة، أّما مؤشّر تقويم المخاطر المالية له حدّ أقصى 50 نقطة، في حين نجد أنّ مؤشّر تقويم المخاطر الإقتصادية له الحدّ الأقصى 50 نقطة أيضاً[1].

يُ شير دليل المؤشّر إلى أن الدّرجات (من الصّفر إلى 49.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة جدّا) و (من 50 إلى 59.5 نقطة تمثّل درجة المخاطرة المرتفعة)، والدّرجات (من 60 إلى 69.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المعتدلة)، و (من 70 إلى 79.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة)، والدّرجات (من 80 إلى 100 نقطة تمثّل درجة مخاطرة منخفضة جدّا)، هذا يعني أنّه كلّما إرتفع المؤشّر المركّب قلّت درجة المخاطرة.

ب- مؤشّر اليورمني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشّر عن مجلة اليورومني بمعدّل مرّتين في العام الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، يقيس قدرة القطر على الوفاء بإلتزاماته الخارجية كخدمة الدّيون

[1] بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الإستثمار في الدّول العربية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص45.

الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد إستحقاقها، كذلك حرّية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، يتكّون المؤشّر من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الإقتصادي، مؤشّر المديونية، وضع الّديون المتعثّرة، التقويم الإئتماني للقطر، توفير التّمويل من القطاع المصرفي للمدى الطّويل، توافر التّمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرّأسمالية، معدّل الخصم عند التنازل. يُشير دليل المؤشّر أنّه كلّما إرتفع رصيد الّدولة من الّنقاط كانت مخاطرها القطرية أقل[1].

ج- مؤشّر الأنستيتيوشنال أنفستور للتقّويم القطري: يصدر هذا المؤشّر دوريّا منذ سنة 1998 عن مجلة 'الانستيتيوشنال أنفستور' بمعدّل مرتيّن في السّنة مارس وسبتمبر، يتم إحتساب المؤشّر المكّون من 100 نقطة مئوية، بالإستناد إلى مسوح إستقصائية تستهدف كبار رجال الإقتصاد والمحلّلين في البنوك العالمية والشّركات المالية الكبرى.

د- مؤشّر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشّر منذ سنة 1996 عن المؤسّسة الفرنسية لضمان التّجارة الخارجية (كوفاس)، يقيس مخاطر قدرة الّدول على السّداد ويبرز مدى تأثير الإلتزامات المالية للشّركات بالإقتصاد المحلّي، بالأوضاع السّياسية والإقتصادية، يستند إلى مؤشّرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السّياسية، مخاطر نقص العملة الصّعبة، قدرة الّدولة على الإيفاء بإلتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر إنخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات الّنمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الّدورية وسلوك السّداد في العمليات قصيرة المدى، صُنّف دليل المؤشّر إلى[2]:

- درجة الإستثمار A وتقّسم إلى أربعة مستويات:

A1: البيئة السّياسية والإقتصادية مستقّرة، سجّل السّداد جّيد جدّا وأنّ إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السّداد ضعيفة جدًا؛

A2: إحتمال عدم السّداد يبقى ضعيفاً جدّا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً أو بروز سجّل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبّيا عن الّدول المصّنفة ضمن A_1 ؛

A3: بروز بعض الظّروف السّياسية والإقتصادية غير الملائمة، قد تؤدّي بسجّل المدفوعات المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر إنخفاضا من الفئات السّابقة، رغم إستمرار إستبعاد إمكانّية عدم القدرة على السّداد؛

A4: سجّل المدفوعات المتقطّع قد يصبح أسوء حالاً مع تدهور الأوضاع السّياسية والإقتصادية، ورغم ذلك فإنّ إمكانّية عدم السّداد تبقى مقبولة جداً ؛

- درجة المضاربة وتقّسم إلى ثلاثة مستويات:

B: يُرجّح أن يكون للبيئة السّياسية والإقتصادية غير المستقّرة تأثيراً أكبر على سجّل السّداد السّيئ أصلاً؛

C: قد تؤدي البيئة السّياسية والإقتصادية شديدة التقلّب إلى تدهور أكبر في سجّل السّداد السّيئ أصلاً؛

D: ستؤدّي درجة المخاطرة العالمية للبيئة السّياسية الإقتصادية في دولة ما إلى جعل سجّل السّداد السّيئ جدّا أكثر سوءاً؛

---

[1] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الّدول العربية، الكويت، 2003، ص78.

[2] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الّدول العربية، الكويت، 2003، مرجع سبق ذكره، ص ص79-80.

هـ - مؤشّر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية: يقيس مؤشّر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية المرتبطة بعمليّات التبّادل التجّاري الدّولي، يركّز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدّين والفوائد، وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضائع المستوردة لصالح المصدّر، بل يشمل أيضاً الفرص التّصديرية والإستثمارية الضّائعة.

يعتمد المؤشّر على أربعة مجموعات من التغّيرات تغطّي كلاً من المخاطر السّياسية (البيئة المؤسّسية، سّياسة الدّول الدّاخلية، إستقرار الوضع السّياسي والإجتماعي، السّياسة الخارجية)، المخاطر الإقتصادية الكلية (معدّل النّمو الإقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة، معدّل النّمو الإقتصادي للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية (وضع التّجارة الخارجّية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرّأسمالي، إحتمالات العجز عن سداد الدّيون، سعر صرف العملة المحلية)، المخاطر التّجارية.

كما يُ قسّم دليل المؤشّر إلى سبعة مجموعات من 01 إلى 07يُ ميّز بداخل كل مجموعة بين 04 مستويات من المخاطرة يشار إليها بالأحرف a وb وc وd، بإستثناء المستوى السّابع الذّي لا يحتوي على مستويات فرعية، بحيث تكون الدّول الحاصلة على a_1 هي الأقل مخاطرة والحاصلة على 07 هي الأعلى مخاطرة[1].

الفرع الثاني/مؤشّر التنّافسية العالمي: يصدر المؤتمر الإقتصادي الدّولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضّمن مؤشّر التنافسية منذ العام 1979، لقّياس قدرة الدّول على النّمو والمنافسة إقتصادياً مع الدّول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة، وزّيادة الكفاءة الإنتاجية بإستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، يُ لاحظ أنّ مؤشّر التنافسية ينقسم إلى مؤشّر 'جار' ومؤشر 'النمو'وهو يعكس توقّعات أداء الدّولة في المستقبل (05 سنوات)من جهة أخرى يُ صدر المنتدى مؤشّر إستدامة الحفاظ على البيئة، مؤشّر الجاهزية للعصر الرّقمي. وفضلاً عن تقرير التنافسية العالمي يُصدر المنتدى تقارير تنافسية إقليمية، سيكون من بينها تقارير للتنافسية في الدّول العربية ويتكّون المؤشّر من مؤشّرين فرعيين، هما مؤشّر التنافسية المستقبلية ومؤشّر التنّافسية الحالية ويستند مؤشّر التنافسية إلى متوسط 08 عوامل هي (درجة الإنفتاح، دور الحكومة، وضع القطاع المالي، البنية الأساسية، البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة، وضع العمالة، ووضع المؤسّسات)، يمنح المؤشّر أوزاناً متساوية ويعتمد على إجراء آراء تشمل حوالي 3000 من رجال الأعمال في 53 بلد[2].

الفرع الثالث/مؤشّر الحّرية الإقتصادية: تم إعتماد هذا المؤشّر منذ سنة 1995 وذلك لقّياس درجة تدخّل السّلطة الحكومية في الإقتصاد، تأثير ذلك في الحّرية الإقتصادية لأفراد المجتمع. يستند هذا المؤشّر إلى عشر عوامل تشمل السّياسة التّجارية (معدّل التعّريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدّولة (الهيكل الضّريبي للأفراد والشّركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد، السّياسة النّقدية (مؤشّر التضّخم) تدفّق الإستثمار الخاص والإستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمّويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشّريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية،

[1] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2011، ص ص57-58.

[2] بوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص44-45.

أنشطة السّوق السّوداء. تمنح هذه المكّونات العشرة أوزاناً متساوية، يحتسب المؤشّر بأخذ متوسط هذه المؤشّرات الفرعية[1].

دليل المؤشر: (1- 1.95) يدلّ على حرية إقتصادية كاملة؛

(2- 2.95) يدلّ على حرية إقتصادية شبه كاملة؛

(3- 3.95) يدلّ على ضعف الحرّية الإقتصادية؛

(4- 5.00) يدلّ على إنعدام الحرّية الإقتصادية.

الفرع الرابع/مؤشّر الإستدامة البيئية: يصدر هذا المؤشّر عن المنتدى الإقتصادي العالمي ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتّحدة الأمريكية منذ عام 2001، يتكّون هذا المؤشّر من 20 متغّيراً أساسياً تشمل 68 عنصراً، تقُسّم على محاور متمثّلة في قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة لطّبيعية، الإجراءات المتّخذة لتخفيف التلّوث البيئي، مستوى الصّحة والتّعليم والأوضاع الإجتماعية، وضع القدرة الإجتماعية والتّكنولوجية والمؤسّسية، مدى التّنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها.

الفرع الخامس/مؤشّر التّنمية البشرية: يصدر هذا المؤشّر من طرف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ عام 1990، يتضّمن هذا المؤشّر ترتيب الدّول في ثلاثة مجموعات تعكس مستويات التنمية البشرية (مرتفع، متوسّط، ضعيف)، لقد تطّورت منهجية حساب هذا المؤشّر وخاصّة من ناحية إحتساب معدّل الدّخل الفردي، أُضيفت إليه مؤشّ رات مساندة تشمل معيار تمكين النّوع الإجتماعي الذي يحتسب مؤشّرات التنمية البشرية معدّلاً على أساسه لأغراض قّياس مدى مشاركة المرأة في الحيات السّياسية والإقتصادية، كما ُوضع مؤشّر الفقر للدّول النامية ومؤشّر الفقر للدّول المتقدمة[2]، يتّم حسابه على أساس متوسّط ثلاث مكّونات هي:

- طول العمر الذّي يُ قاس بمتوسّط العُ مر المتوقّ ع عند الولادة ويتراوح بين 25 سنة و85 سنة؛
- المعرفة وتقُاس بمعدّل محو الأمية بين البالغين ونسب الإلتحاق في المراحل التّعليمية المختلفة ويتراوح بين 00% و 100%؛
- مستوى المعيشة ويُ قاس بمعدّل دخل الفرد للّناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.

يتم ترتيب الدّول في ثلاثة مجموعات حسب قيمة المؤشّر، مؤشّر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر، مؤشّر تنمية بشرية متوسّط من 50% إلى 79%، ثّم مؤشّر تنمية بشرية منخفض بأقل من 50%.

الفرع السّادس/مؤشّر الشّفافية: تُصدر منظمة الشّفافية الدّولية التي تأّسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقّرها برلين، مؤشّر الشّفافية أو (مؤشّر النّظرة إلى الفساد) منذ 1995 كمؤشّر مركّب يعكس درجة التّحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشّركات العالمية، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز

[1] مفتاح صالح وبن سمينة دلال، واقع وتحدّيات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدّول النامية (حالة الجزائر)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 44/43، لبنان، 2008، ص ص123-124.

[2] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، السّنة الثالثة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2005، ص ص09- 10.

الشّفافية في هذه الممارسات. لقد أظهر المؤشّر تحسّناً طفيفاً عبر السّنوات الماضية، رغم تصاعد الإهتمام الدّولي بمشكلة تفشّي الفساد وتأثيرها على قرار المستثمر وجاذبية البلد كموقع إستثماري، تصدر منظمة الشّفافية الدّولية أيضاً مؤشّر الرّشوة الذي يُعنى برصد الرّشوة لكونها من أسوء مظاهر الفساد خاصة في الدّول النامية ودول الإقتصاديات المتحوّلة، مع نهاية سنة 2001 أصدرت منظّمة الشّفافية الدّولية لأوّل مرة 'التقّرير العالمي حول الفساد'.

يستند المؤشّر إلى 14 مسحاً ميدانياً، قامت به 07 مؤسّسات دولية مستقلّة ترُصّد أراء المستثمرين المحليين والأجانب، المتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحلّلين حول الإجراءات المتبّعة ودرجة المعانات التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، تتراوح قيمة المؤشّر بين الصّفر الذي يعني درجة فساد عالية وعشرة الذي يعني درجة شفافّية عالية، وما بين (05-10) مستويات متدرجة من الشّفافية (النّظرة للفساد)[1].

الفرع السّابع/مؤشّر بيئة أداء الأعمال: يصدر هذا المؤشّر عن مؤسّسة ' أنتليجانس يونت الإقتصادية'، حيث يرصد هذا المؤشّر نوعية ودرجة جاذبية بيئة الأعمال، بالإضافة إلى قدرة هذه البيئة على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية، كذا يبين طبيعة المعوّقات والعراقيل التي تعارض قدوم هذه الإستثمارات إلى الدّول المضيفة، ويتضمّن هذا المؤشّر العناصر التالية:

- مدى توافر البيئة والمناخ المؤسّساتي للإستثمار؛
- موقف الحكومة من الإستثمار الأجنبي؛
- مدى توافر اليد العاملة المرنة والمؤهّلة؛
- وجود سوق رأسمالية كبيرة ومتطوّرة؛
- تكاليف أداء وإتمام الأعمال.

الفرع الثامن/مؤشّر جاهزيّة البنية الرّقمية: منذ أن بدأ صدور التقّرير الدّولي لتكنولوجيا المعلومات عام 2001 عن المنتدى الإقتصادي العالمي، برزت أهمّيته كأداة تقيس قيمة وميزة في تحديد نقاط قوّة وضعف الدّول المتعلّقة بتكنولوجيا المعلومات والإتّصالات، كذلك في تقييم تقدّمها في هذا المجال، يشتمل التقّرير على مؤشّر جاهزية البنية الرّقمية الذّي يقيس مدى جاهزية الدّولة للمساهمة في تطوير وتنمية تكنولوجيا المعلومات والإتّصالات ومدى إستفادتها في التطّور المستمر في هذا القطاع، يهدف المؤشّر بشكل رئيسي إلى مساعدة صُنّاع القرار على فهم العوامل المركّبة الواجب توفّرها لتحقيق التقّدم في هذا المجال[2].

يصدر مؤشّر جاهزية البنية الرّقمية ضمن التقّرير الدّولي لتقنية المعلومات، يقيس مدى جاهزية الدّولة للمساهمة وللإستفادة من التطّورات المستمرة في قطاع المعلومات والإتّصالات، من خلال 71 مؤشّرا فرعّيا منها 32 مؤشر (45%) بيانات كمية، وباقي المؤشّرات نوعية تعتمد على مسح أراء الخبراء في الدّول التي شملها التقرير، يتكّون مؤشّر جاهزية البنية الرّقمية من ثلاث مؤشّرات فرعية، يحتوي كل مؤشّر فرعي على ثلاثة أعمدة تتمثّل في :

[1] منصوري الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للّنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2013، ص165.

[2] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، الفصل02، 2006، ص18.

- بيئة تقنّية المعلومات والإتّصالات، تشمل بيئة السّوق، البيئة السّياسية والإطار التنظيمي وبيئة البنية التّحتية.

- مدى جاهزية الشّرائح الرّئيسية لتقنّيات المعلومات والإتّصالات، تشمل جاهزية الأفراد، كذلك جاهزية رجال الأعمال وجاهزية الحكومة.

- مدى إستخدام الشّرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والإتّصالات، تشمل إستخدام الأفراد، كذلك إستخدام رجال الأعمال وإستخدام الحكومة.

المطلب الثالث: نظرة عامّة حول المناخ الإستثماري المتاح في الجزائر

سعت الجزائر في العقدين الأخيرين (1990-2010) بما تملكه لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا من خلال تهيئة المناخ الإستثماري المناسب، خاصة فيما يتعلق بسنّ القوانين والتشريعات وإزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية،مع تقديم كافّة الحوافز والضّمانات اللاّزمة لجذب أكبر قدر ممكن منه.

تتمتّع الجزائر بإتّساع الرّقعة الجغرافية المقّدرة مساحتها بـ 2381741 كلم^2، أّما حدودها الجغرافية فيحدّها من الشّمال البحر الأبيض المتوسّط ومن الشّرق تونس وليبيا، من الجنوب مالي والّنيجر ومن الغرب المغرب وموريتانيا، فهي تتوسّط بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى تنوّع أقاليمها المناخية من المناخ الصّحراوي، المناخ القاّري ومناخ البحر الأبيض المتوسّط[1]. إنّ التنّوع الجغرافي الذي تزخر به الجزائر أثّر إيجاباً على توفّر موارد طبيعية متعدّدة كالبترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى توفّرها على العديد من المعادن كالحديد والّنحاس، المحاصيل الزّراعية كالتمّور، البرتقال، الكروم والحبوب. هذه الّدولة كغيرها من البلدان الأخرى تعمل جاهدة على تشجيع الإستثمار مقّدمة العديد من الحوافز والإمتيازات ومحسّنة لأوضاعها الإقتصادية، السّياسية والإجتماعية، التي من شأنها جذب قدر كاف من المشاريع وتوطينها لديها من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم وتوطيد النمو.

يُعتبر الشّرط الأّول لدخول الاستثمار لأّية دولة توفير الحّد الأدنى المقبول للقدرة على إتخاذ القرارات الإقتصادية في المستقبل بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، فلّما كانت الجزائر واحدة من الّدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الإقتصادية وكذا تحقيق التنمية الإقتصادية، فإّنها إتّخذت قراراً يرتبط بفتح الباب أمام الشّركات الأجنبية للإستثمارات في القطاعات المختلفة نظراًلتوفّرها على الكثير من مزايا الموقع الّنوعية ذات البعد الطبيعي التي تُعتبر من أهم محّددات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعزّزت حديثاً بتوّجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنّظيمية والإصلاحات الهيكلية المحفّزة على جذبها.

فيما يلي سوف يتم عرض المناخ الإستثماري في الجزائر الذي نجده يتحسّن تدريجياً ولكن بوتيرة بطيئة نوعاً ما مقارنة بالّدول الأخرى المستقطبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي عملت في السنوات الأخيرة على زّيادة قدراتها الإنتاجية على مستوى قطاع الطّاقة (الّنفط والغاز)، كذلك زيادة قدراتها التوّزيعية (تزويد أوربا بالغاز الطبيعي)، وعليه كانت بحاجة ماسّة إلى جذب عدد أكبر من الإستثمارات الأجنبية في هذا

[1] دليل الإستثمار في الجزائر، الجزائر، نشرة 2006، ص11.

القطاع، ممّا يستوجب عليها القيام بتعديلات في قانون المحروقات حتى يكون محفّزاً قويّاً في الجذب. الجزائر تملك قدرات وطاقات هائلة في مجال الإستثمارات[1]، شروط الإنقطاب فيها متوفّرة وجميع الظّروف مواتية، إذ نلمس عودة الإستقرار السياسي وإستقرار إطار الإقتصاد الكلي، تّم تحديد السّياسات التنموية وتنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي، سّيما تطوير البنى القاعدية وإنشاء إطار قانوني ومؤّسساتي لتنفيذ تلك السّياسات التنموية، كما أّنها تتميز بكبر سوقها،تتوفّر على فرص إستثمارية معتبرة ناتجة عن برامج الإستثمارات العمومية المصّممة على طول الفترة (2010-2014) القائم على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الإقتصاد الوطني، تشجيع إنشاء مناصب شغل، تطوير إقتصاد المعرفة ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية مع تحسين الخدمة العمومية.

إضافة إلى توفّرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتأمين والوساطة المالية، الإتصالات والسّياحة، كذا في مجال الصّناعة الغذائية والكيميائية والبيتروكيميائية، الصّيدلة والصّناعات الخفيفة المختلفة ناهيك عن مجال البناء الأشغال العمومية،المعادن والفلاحة، كما تتوفّر الجزائر على بنية تحتية جّيدة فهي تملك شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء، حيث تقّدر نسبة التكهرب بها أكثر من 55% من القطر الوطني وشبكة إتّصالات في تطّور جّد سريع وتوفّرها على الأنترنيت بالتدّفق العالي، كما تحتوي على شبكات طرق تفوق 107000 كلم وشبكة سكك حديدية تفوق 4700 كلم.

فيما يخص الموانئ والمطارات فإّنها تحتوي على أكثر من 11 ميناءاً متعّدد الخدمات، و31 مطاراً مفتوح للطّيران المدني من ضمنها 13 مطاراً مخصّصاً للطّيران الدّولي،كما تتوفّر أيضا على موارد طبيعية تُحسد عليها، إذ تحتّل الجزائر المرتبة 15 في مجال الإحتّياطات العالمية البترولية، المرتبة 18 في إنتاج البترول، المرتبة 12 المصّدرة للبترول والسّابعة عالمّيا في مجال الموارد المؤكّدة من الغاز، المرتبة الخامسة كمنتج للغاز والثالثة كمصدر للغاز وأّول منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسّط، ثالث ممّون للإتحاد الأوربي بالغاز الطبيعي ورابع ممّون للإتحاد الأوربي بالطاقة، إضافة إلى موارد أخرى كالفوسفات والزنك، الحديد واليورانيوم.

الجزائر إذاً تعتمد على منهجية عمل مشّجعة للأعمال نظراً لأّنها بلد ديناميكي ويضمن معاملة مماثلة بين المستثمرين المحلّيين والمستثمرين الأجانب، كما تضمن تحويل رأس المال المستثمر وعائدات الإستثمار المحقّقة من المساهمات بالعملات القابلة للصّرف، إمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التّحكيم الدّولي في حالة النّزاع وكذا إنضمامها إلى مختلف الإتفّاقيات الّولية المتعلّقة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، من بينها 41 إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات و24 إتفاقية لتجّنب الإزدواج الضّريبي وسهرها على تحقيق سّياسة تنموية واضحة وهادفة[2].

---

[1] داودي محمد، محّددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة التنمية والسّياسات الإقتصادية، المعهد العربي للتّخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد02، 2011، ص ص09-12.

[2] رايس حدة وكرامة مروة، مرجع سبق ذكره، ص ص71-73.

أصبحت الجزائر حسب تقرير البنك الدّولي الصّادر في الفاتح من شهر أفريل سنة 2008 ثاني أكبر إقتصاد عربي بعد السّعودية من حيث النّاتج الداخلي الخام متفوقة بذلك على الإمارات العربية المتّحدة ومصر، كما صُنفت الثانية بعد لبنان من حيث إحتياطي الذهب متفّوقة بذلك على كل من السعودية والإمارات، الأمر الذي يُشّجع العديد من المستثمرين على البحث عن فرص الإستثمار بالجزائر، خاصة وأّنها أصبحت قادرة على الوفاء بإلتزاماتها المالية عند تحويل الأرباح خارجها، بالأخص بعد تعديل قانون الإستثمار سنة 2006 أين أصبحت الإجراءات الإدارية بلّنبة للمستثمرين أكبر يُسراً، كما ساعد النّجاح الكبير لشركة أوراسكوم في قطاع الإتّصالات والإنشاءات وسيدار السعودية في قطاع العّقارات في جذب أكثر للإستثمارات، إلاّ أنّ ما صدر في بعض التقّارير التي تحدّثت عن تحويل شركات أجنبية لنحو 22.3 مليار دولار من أرباحها للخارج آثار إستياء السّلطات الجزائرية، ممّا جعلها تعدّل بعض قوانينها بالشّكل الذي لا يجعلها عرضة لإستنزاف أموالها بالعملة الصّعبة بهذا الحجم، فهذا البلد يملك من الأموال ما يجعله عن غنى عن هذه الإستثمارات، لكن ما يهّمه هو نقل التكّنولوجيا والإستفادة من الطّرق الحديثة في التّسيير، تّم عرض 100 مشروع عام 2008 في كلّ الأنشطة الإقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من مزايا القانون المتعلّق بتطوير الإستثمار[1].

تستحوذ الجزائر على نسبة 16.2% بإجمالي الإستثمارات بقيمة 10مليارات دولار ضمن خطّة طويلة الأمد تم إقرارها عام 2008، تشمل تطوير موانئ تصدير النّفط، منها 680 مليون دولار لتطوير ميناء جنجن بولاية جيجل لمدّة 30 عاماً مع شركة موانئ دبي العالمية[2].

إضافة لذلك بإمكان الجزائر إدخال الثقافة في مجالات الإستثمار ولما لا على المستويين الوطني والدّولي، فالمقد يُعطي جرعة مهّمة للإقتصاد الوطني، كونه يوفّر الكثير من مناصب الشّغل، يجلب الكثير من التّراكمات التكّنولوجية والخبرات الحديثة، إضافة إلى إمكانّية بناء صناعات ثقافية تعّوض الإنكسار الذي عرفته مجالات صناعية أخرى شُّيدت في السّبعينيات، أهم ما يضمن إمكانية نجاح التّجربة هو توفر الإمكانات البشرية، الإطارات المؤّهلة وبالذات في المجالات التكّنولوجية التي تنتجها الجامعة الجزائرية، كما أنّ الفرصة اليوم مناسبة لجذب المستثمرين العرب، فتح أبواب الإستثمار الثّقافي أمامهم في الموسيقى والمسرح وغيرها من الفنون، خاصة وأنّ الكثير من المستثمرين العرب عّبروا عن نّيتهم في الإستثمار الثقافي بالجزائر، لكنهم صدّوا عندما لم يجدوا في جدول الأعمال موضوع الإستثمار الثقافي.

إنطلاقا ممّا سبق نستنتج أنّ محدّدات المناخ الإستثماري الجزائري تمكّن من إستقطاب العديد من المشاريع الإستثمارية الأجنبية، نظراً للجهود التي تبذلها الحكومة من برامج للإنعاش الإقتصادي وبرامج دعم النّمو، الذي عزّز نجاحه إرتفاع أسعار النّفط قبل حدوث الأزمة المالية العالمية التي إندلعت مع بداية عام 2008، فالجزائر تُعتبر سوقاً ضخمة بالنسبة للشّركات الأجنبية حيث أنّ إرتفاع النّمو الدّيمغرافي فيها يجعل

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2009، ص110.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2010، ص218، من محتوى الجدول المتواجد على مستوى الصفحة 219.

الإستهلاك كبير جدًا للمواد المصنّعة والتّجهيزات ممّا يسهلّ الشّركات القدوم إليها، حيث تشُير العديد من التقّارير على تحسّنها في مؤشّر تنمية تجارة التّجزئة العالمية، والذّي من خلاله ترى الشّركات الأجنبية أنّ السّوق الجزائرية هي سوق مستهدف يُمكن لها العبور عليه عند قيامها بالتّجارة الخارجية، ففي ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنّه من سار على الدّرب وصل وعليها مواصلة محاولاتها الدّائمة لتجعل من السّوق الجزائرية سوقاً منافسة للدّول الأخرى.

المطلب الرابع: مكانة الجزائر ضمن مؤشّرات دّولية مختارة

لأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الإستثمار الأجنبي فيها ندرج أهم المؤشّرات المعتمدة من طرف أهم المؤسّسات الدّولية المهتمة بمناخ الإستثمار، غير أّننا سنستثني البعض منها، إمّا بسبب إنخفاض درجةدقّتها وموضوعيّتها وإمّا بسبب عدم إدراجها الجزائر، تتمثّل أهم المؤشّرات الدّولية لمناخ الإستثمار فيما يلي:

الفرع الأول/مؤشّرات تقويم المخاطر القطرية

- المؤشّر المركّب للمخاطر القطرية: وفقاً لهذا المؤشّر تميّز مناخ الإستثمار في الجزائر بدرجة مخاطرة معتدلة عام 2003 برصيد 65.8 نقطة مقارنة بـ 63.8 نقطة عام 2002، في عام 2006 مقارنة بسنة 2005 تحسّنت وضعيّة الجزائر وفقاً لهذا المؤشّر بأقل من نقطة مئوية واحدة، حيث صُنّفت ضمن الدّول ذات المخاطر المنخفضة، محافظة على نفس التّصنيف عام 2007 بقيمة 77.8 نقطة مئوية، ما يعني بداية نقص المخاطر بأنواعها خاصة السّياسية في الجزائر[1]، حصلت الجزائر في جوان 2012 على درجة مخاطرة منخفضة (من 70 إلى 79.9)، محافظة بذلك على نفس تقييمها لسنة 2010[2].

بشكل عام دخلت الجزائر مجموعة الدّول ذات المخاطر المعتدلة خلال الفترة (2001-2003)، ثّم مجموعة الدّول منخفضة المخاطر حسب نفس المؤشّر إبتداءا من سنة 2004 واستمرت على هذا الوضع إلى غاية 2014، ممّا يدلّ على تحسّن وضعية الجزائر من حيث مناخ الإستثمار.

- مؤشّر اليورمني للمخاطر القطرية: لقد صُنّفت الجزائر ضمن الدّول ذات المخاطر المرتفعة وفقاً لهذا المؤشر خلال الفترة (2002-2006)، كما أنّ رصيد المؤشّر عرف تحسّناً طفيفاً خلال سنة 2004 بإقترابه من 45 نقطة مئوية سنة 2005 ليقترب من 46 نقطة مئوية سنة 2006، لهذا فإنّ مناخ الإستثمار في الجزائر وفقاً لهذا المؤشّر يتميّز بإرتفاع المخاطر واستقرارها طيلة الفترة.

منح هذا المؤشّر للجزائر 40.01 نقطة من 100 في سنة 2013، هو تصنيف يضع الجزائر في درجة المخاطرة المعتدلة ما يؤكّد على قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها الخارجية.

- مؤشّر الأنستيتيوشنال أنفستور للتقّييم القطري: جاءت الجزائر وفقاً لهذا المؤشّر في المرتبة 81 عالمياً سنة 2003 برصيد 33.4 نقطة مقارنة بالترّتيب 84 وبرصيد 31.5 نقطة عام 2002، دخلت في سنة 2005 ضمن قائمة الدّول ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مسجّلة تقدّماً مقارنة بسنة 2004 برصيد 7.3 نقطة مئوية،

[1] رايس حدة وكرامة مروة، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] جباري شوقي، تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدّراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد08، 2015، ص151.

حيث قُدر بـ 47.5% مقارنة بـ 40.2%، محافظة على نفس التّصنيف سنة 2006. شهدت الجزائر سنة 2010 تحسّناً طفيفاً في التّصنيف داخل مجموعاتها مقارنة بسنة 2009، وتحصّلت على تصنيف المناخ الإستثماري ذات درجة المخاطرة شبه مرتفعة من DB5a إلى DB5b .

خلال التقّييم لـ 132 دولة من ضمنها الجزائر التي جاء تصنيفها في مارس 2013 في درجة مخاطر معتدلة، بمقارنة المؤشّر بين عامي 2010 و2014 تبّين بأّنها تراجعت في التّصنيف شهر مارس 2014.

- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: تحصّلت الجزائر في سنتي (2002- 2003) على نفس درجة التّصنيف للمناخ الإستثماري B، بقّيت في نفس التّصنيف لغاية سنة 2004، ثّم شهدت تحسّناً ودخلت ضمن مجموعة الّدرجة الإستثمارية من A_2 إلى A_4 في عام 2005، محافظة على نفس التّصنيف والتحسّن سنة 2006، وبقّيت الجزائر في نفس المستوى أي درجة A_4 على طول الفترة (2006- 2010)، بالمقابل كانت ليبيا في درجة مضاربة (C)، والتّي تعني بيئة سّياسية واقتصادية شديدة التقّلب والتّدهور.

لم يتغّير تصنيف أيّ دولة عربية خلال عام 2010 مقارنة بـ 2009 بما فيها الجزائر، حيث حافظت جميع الّدول العربية التي يُغطّيها المؤشّر على تصنيفها خلال العامين بدرجة إستثمارية من A_2 إلى A_4 ، صُّنفت الجزائر حسب هذا المؤشّر ضمن الّدول ذات المخاطر المنخفضة بعد تحسن الوضعية المالية وارتفاع إحتياطي الصّرف بدرجة A_4 من بين 165 دولة في أفريل 2012[1]، وبحسب تصنيفات هذا المؤشّر سنة 2013 صُّنفت الجزائر ضمن مجموعة الّدول ذات الّدرجة A_4، الأمر الذي يعني معاناة هذا البلد من تدهور في مستوى الأوضاع السّياسية والإقتصادية، مع قبول إمكانية عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها الخارجية.

الفرع الثاني/مؤشّر التنافسية العالمي: منذ سنة 2000 لم تظهر الجزائر في قائمة ترتيب الّدول في مؤشّر التنّافسية العالمي إلى غاية سنة 2004، حين إحتلّت المرتبة 71 عالمياً مسجّلة تحسّناً مقارنة بالسّنوات السّابقة، تراجعت بعد ذلك نسبّياً عام 2005 وتحسّنت في العامين الأخيرين من حيث الترّتيب العالمي، إذ إحتلّت المرتبة 76 مقارنة بـ 82 سنة 2006، تحسّنت الوضعية بعد ذلك عام 2007 بـ 3.90 نقطة متحصّلة على المرتبة 81 عالمّيا ويرجع هذا التحسّن إلى تعديل القانون الخاص بالإستثمارات الأجنبية.

شهد مناخ الإستثمار في الجزائر تراجعاً منذ سنة 2008 إلى سنة 2009 على الصّعيد العالمي، حيث تراجعت الجزائر من المرتبة 83 إلى المرتبة 99 عالمياً متأخرة بـ 18مركزاً ، محتلة بذلك المرتبة 83 عالمياً سنة 2008 والمرتبة 11 عربّياً في نفس السّنة والمرتبة 13 في السنة التي تلتها، أّما خلال سنة 2010 فقد شهدت الجزائر تقّدماًملحوظاً في هذا المؤشّر متقّدمة بـ 13 مركزاً محتلة بذلك المرتبة 86عالمياً .

غطّى مؤشّر التنّافسية العالمي في تقرير سنة 2011/2010، 139 دولة منها 13 دولة عربية وإحتلت الجزائر المرتبة 86، ممّا يدلّ على ضعف المؤشّرات الفرعية التّي يستند إليها المؤشّر (المؤّسسات، البنية التحّتية، بيئة الإقتصاد الكلي، الصّحة والتعّليم الأساسي، التعّليم العالي والتدّريب.....)، أّما في تقرير 2013/2012 فقد تدحرج الترّتيب إلى 110 من بين 144 دولة شملها التقّرير.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الّدول العربية، الكويت، 2011، ص21.

الفرع الثالث/مؤشّر الحرّية الإقتصادية: خلال سنة 2001 وفقاً لهذا المؤشّر لم تدخل أيّة دولة عربية في المجموعة ذات الحرّية الإقتصادية الكاملة، وجاءت الجزائر ضمن تصنيف الدّول ذات الحرّية الإقتصادية الضّعيفة، حيث كان مؤشّر الحرّية فيها في تلك السّنة حوالي 3.10 نقطة مئوية مقارنة بـ 3.20 نقطة مئوية عام 2000 محتلّة بذلك المرتبة 79 عالميا[1]، جاء تصنيف الجزائر هكذا نظراً لأنّ المعطيات كانت محصورة بين (3-3.95) مثلما نصّ عليه دليل المؤشّر.

تأخّرت الجزائر في التّرتيب العالمي لسنة 2002، إذ تراجعت بـ 15 مركزاً محتلة المرتبة 94عالمياً محافظة على نفس التّصنيف خلال الفترة (2003-2004)، ثّم تراجعت تراجعاً طفيفاً عام 2004 مقارنة عام 2004 مقارنة بـ 2003 في نقاطها، إلاّ أنها بقّيت في نفس التّصنيف كذلك واستمرت في ذلك التّصنيف إلى غاية 2005[2]، في سنة 2010 إحتلت المرتبة 105 عالمياً من مجموع 161 دولة، في حين تحصّلت على المرتبة 140 عالمياً من بين 186 دولة في المؤشّر خلال سنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أّما عربّياً فتحصّلت على المرتبة 15 من أصل 17 دولة من خلال مؤشّر الحرّية الإقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرّئيسية التي يتّم أخذها بعين الإعتبار.

نالت الجزائر سنة 2013 المرتبة 145 عالمياً، تراجعت حتى وصلت إلى المرتبة 157 سنة 2014 بدرجة حرية قُدّرت بـ 48.9 يعود هذا التّراجع إلى الإنخفاض في حرّية الإستثمار وتسيير الإنفاق الحكومي الذّي يهيمن عليه قطاع النّفط والغاز على حساب التّسيير غير الرّاشد للضّرائب، بالإضافة إلى إنتشار مرض البيروقراطية على مستوى كافة الإدارات.

الجدول رقم (04-04): مرتبة الجزائر الدّولية من خلال مؤشّر الحرّية الإقتصادية للفترة (2009-2014)

السّنـــــوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب عالميا	107	105	132	140	145	157
الترتيب عربيا	14	13	14	15	14	14
التنقيط في المؤشّر	56.60	56.90	52.40	51.00	49.6	48.9

المصدر: التقارير السّنوية لـ The Heritage Foundation on et wall street journal, index of economic freedom (http//www.heritage.org/index).

الفرع الرابع/مؤشّر الشّفافية: يرصّد مؤشّر الشّفافية درجة شفافية إقتصاد ما، من خلال قّياس مدى تفشّي الفساد والرّشوة بين موظّفي القطاع العام ورجال ا لسّياسة، إذا أخذ المؤشّر النّقطة الصّفر فهذا يعني أنّ البلد فاسد جدّاً، أّما إذا أخذ النّقطة 10 أو 100 فهذا دلالة على أنّ البلد نظيف جدّاً. لقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشّر على النّحو الذّي يبّينه الجدول الموالي رقم (04-05).

[1] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2001، ص81.

[2] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2005، ص171.

يتضّح من الجدول أنّ القيمة القصوى للمؤشّر لم تتجاوز 3.6 من 10، هو ما يعني أنّ الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظّمات الدّولية، هي من الدّول ذات المستويات العالّية من الفساد والرّشوة، التي تمثّل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الإستثمارية وتؤدّي إلى زّيادة تكلفة إنجازها.

الجدول رقم (04-05): ترتيب الجزائر في مؤشّر الشّفافية خلال الفترة (2003-2014)

السّنوات	2003	2005	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب/	/88	/97	/84	/92	/105	/112	/105	/94	/100
عدد الدّول	133	159	163	180	180	180	180	177	175
التنقيــط	2.6	2.8	3.1	3.2	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6

المصدر: التقّارير السّنوية لمؤشّر الشّفافية للسّنوات المعنية من 2003 إلى 2014.

الفرع الخامس/مؤشّر التنمية البشرية: إحتلت الجزائر المرتبة 107 عام 2000 في مؤشّر التنمية البشرية، متحصّلة على تصنيف التنمية المتوسّط، حيث كانت ما بين (50- 79%)، حافظت على نفس التّصنيف عام 2001، أّما خلال سنة 2002 فقد جاءت الجزائر في المركز 108 عالمياً من أصل 177 دولة، بمقارنة سنة 2005 بعام 2004 فقد تحسّنت الوضعية ضمن تصنيف التنمية البشرية، حيث أصبحت من مصاف الدّول ذات التنمية البشرية المتوسّطة، تّم الحصول على المرتبة 108 عام 2004 والمرتبة 103 بحلول سنة 2005 من أصل 177 دولة ضمن هذا المؤشّر[1]، تّم الحفاظ على نفس المرتبة سنة 2006، في حين إحتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد[2].

جاء ترتيب الجزائر متأخّراً أيضاً (146/115 دولة) سنة 2012 برصيد 3.79 من 10 وفقاً للّرقم القّياسي لإقتصاد المعرفة (KEI) ومكّوناته الأربعة: نظام الحوافز الإقتصادية (2.33)، الإبتكار (3.54)، التعّليم (5.27)، تكنولوجيا الإتّصالات والمعلومات (4.04). إحتفظت الجزائر بالمرتبة 93 عالمياً من مجموع 187 دولة، والمرتبة 11 عربّياً حتى سنة 2014 بتسجيلها لمعدّل 0,713، حيث بقّيت تصّنف ضمن الدّول ذات التنّمية البشرية العالية.

الفرع السادس/مؤشّر الإستدامة البيئية: وفقاً لهذا المؤشّر الذي كانت قيمته 49.4 إحتلت الجزائر المرتبة 70 سنة 2002 وهي بذلك في موقع متوسّط، لكنها تراجعت سنة 2004 إلى المرتبة 96، إذ أنّ قيمة المؤشّر تراوحت بين 73.9 بالنسبة لفنلندا التي إحتلت المرتبة الأولى ودولة الكويت التي كان رصيد المؤشّر فيها يُقدّر بـ 23.9 واحتلت بذلك المرتبة 142 عالمياً[3].

الفرع السابع/مؤشّر جاهزية البنية الرّقمية: جاءت الجزائر وفقاً لهذا المؤشّر ضمن المرتبة 87 عالمياً سنة 2005 مسجّلة تراجعا نسبّيا مقارنة بـ 2004، في المرتبة 80 عام 2007 برصيد 3.41 نقطة مئوية. إمتّد

[1] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2005، ص136.

[2] ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث إقتصادية)، جامعة قسنطينة، العدد31، 2009، ص71.

[3] زيدان زهية، دور المناخ الإستثماري في النمو الإقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص241.

الغطاء الجغرافي للمؤشّر العام ليشمل 133 دولة منها 14 دولة عربية، مقارنة مع 134 دولة ضمن تقرير 2009/2008، الُملاَحظ أنّ الجزائر إحتلت المرتبة 14 على المستوى العربي خلال الفترة والمرتبة 113 على الصّعيد العالمي من 133 دولة.

جاء ترتيب الجزائر في مرتبة متأخّرة عربياً (المرتبة 12 من بين 15 دولة شملها التقّرير)، والمرتبة 117 دولياً من بين 138 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي للسنة 2011/2010. كما جاءت الجزائر في مرتبة متأخّرة في التقّرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والإتّصالات لسنة 2013، فمن بين 144 دولة شملها التقّرير جاء ترتيبها 131 عالمياً برصيد 2.6 من 10، بعدما كانت في المرتبة 118 سنة 2012 في الترّتيب العالمي لتكنولوجيا الإعلام والإتّصال، حسب تقرير منتدى الإقتصاد العالمي.

الجدول رقم (04-06): وضع الجزائر في مؤشّر جاهزية البنية الّرقمية خلال الفترة (2008- 2013)

مؤشّر جاهزية البنية الّرقمية	2009 -2008		2010 -2009		2011 -2010		2013 -2012	
	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط
الجزائـر	108	3.14	113	3.05	117	3.14	119	3.16

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على التقّارير الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، مناخ الإستثمار في الدّول العربية للسنوات (2008، 2009، 2010، 2013).

الفرع الثامن/ مؤشّر سهولة أداء الأعمال: إنّ تقرير البنك الدّولي حول مناخ الأعمال في الجزائر وصفها بالُوجهة الصّعبة للمستثمرين، بالّنظر إلى الإجراءات المعقّدة والطّابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلاً عن عدم فّعالية بعض الهيئات التي تُساهم في المطالبة بالعديد من الوثائق للقّيام بأيّ مشروع.

من خلال هذا المؤشّر جاءت درجة تقييم المناخ الإستثماري الجزائري ضعيفة جدّا إذ إحتلت الجزائر المرتبة 56 عام 2001، منذ 2005 وهي تحتل مراتب متأخّرة عالمياً إلى غاية 2007، محتلة المرتبة 125 من أصل 178 دولة[1]، ما يدلّ على عدم ملائمة المناخ الإستثماري لشروط إستقطاب الإستثمار الأجنبي.

لقد إحتلت الجزائر المرتبة 14 عربّياً من حيث المؤشّر العام لسهولة أداء الأعمال والمرتبة 136 عالمّياً عام 2010، حازت خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالمّياً من بين إقتصادّيات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها الترّتيب سنة 2012، هي باللّي من البلدان التي لم تحقّ ق تغييراً كبيراً في مؤشّرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الإقتصادية المتّخذة[2]. إنتقلت من المرتبة 134 عام 2009 إلى المرتبة 153 عام 2014 م سجّلة بذلك تراجعاً في أغلب المؤشّرات الفرعية المكّونة لهذا المؤشّر.

[1] المؤّسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2008، ص239.

[2] ريحان الشّريف وهوام لمياء، دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، الجامعة، العراق، العدد36، 2013، ص88.

المبحث الرابع: أهم الإنعكاسات النّاجمة عن هذه التدّفقات على الإقتصاد الوطني

يقوم الإستثمار سواء كان محلي أو أجنبي في أي إقتصاد بدور المحرّك الرئيسي لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وعليه يتحتّم على أي حكومة تشجيع الإستثمارات في المشروعات الإنمائية، بإمكان أن يقوم الإستثمار الأجنبي المباشر بدور معزّز لإستكمال النّقص الذي قد يوجد في الإستثمارات الوطنية، فهو يساهم بشكل فعّال في توسيع الطّاقات الإنتاجية عن طريق قدرته على نقل التقنية المتطّورة المستخدمة في العملية الإنتاجية، ما يصاحب هذه الإستثمارات من إمكانّيات لتدريب الكوادر الوطنية، إكسابها مهارات الإنتاج والتّسويق، مما يزيد من فرص التشّغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات ما يزيد من حجم الصّادرات وبالتالي تعديل وضعية ميزان المدفوعات، كما يبقى في قلب عملية النمو من خلال تأثيره المزدوج على العرض والطلب.

نحاول في هذا المبحث الوقوف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في تكوين رأس المال الثابت والنّاتج المحلي الإجمالي، أثره على ميزان المدفوعات وكذا مدى مساهمته في نقل التّكنولوجيا وتوفير مناصب الشّغل والقضاء على البطالة، نؤكد بأنّه لا يُمكننا أن نبرز جميع الإنعكاسات التي تسّببت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، يعود ذلك أساساً إلى الشّح في المعلومات التي تخص هذا الشّأن.

المطلب الأول: الإستثمارات الأجنبية الواردة وأثرها على ميزان المدفوعات

لقد كانت للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نحو الجزائر أثار واضحة المعالم على مركّبات ميزان المدفوعات، وفيما يلي أهم الإنعكاسات التي أحدثتها هذه التّدفقات على هذه المركّبات.

الفرع الأول/الأثر على مستوى الميزان التّجاري: نتظر من الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له، عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التّصدير، كما يُساهم في تقليص المدفوعات الخارجة في حالة تبّني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات، في كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابياً على الميزان التّجاري للبلد المضيف للإستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعاته.

أ-أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الصّادرات: إنّ الصّادرات السّلعية الجزائرية تتركّز في المحروقات أساساً ، حيث مثّلت نسبة 98% خلال الفترة (2003- 2013)، ما يعني أنّ باقي أنواع الصّادرات السّلعية يمثل 02% فقط من إجمالي الصّادرات السّلعية، لم تتجاوز الصّادرات خارج المحروقات عتبة الواحد مليار دولار إلاّ أربع سنوات فقط (2006، 2008، 2011، 2012)،عليه يُمكننا القول أنّ أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصّادرات السّلعية الجزائرية إن وجدت تكمن في صادرات المحروقات التي تمثّل 98%.

الجدير بالُملاحظة أنّ الفترة التي عرفت فيها أسعار المحروقات إرتفاعاً كبيراً خصوصاً بعد سنة 2004 تراجع الحجم المصدّر من أغلب أنواع المحروقات، ممّا يعني أنّالاستثمار الأجنبي المباشر لم يُساهم في تحسين القدرة التّصديرية للجزائر من المحروقات.

ب-أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات: يستهدف من وراء جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تقليص الواردات أو ما يُعرف بسّياسة إحلال الواردات، فيما يلي سوف نحاول دراسة وتحليل الحالة الجزائرية بخصوص هذه الواردات.

- التزّايد المستمر في إجمالي الواردات السّلعية خلال الفترة (2003- 2013)، إذ إنتقلت من 13.32 مليار دولار سنة 2003 إلى 19.86 مليار دولار سنة 2005، ثم 46.93 مليار دولار سنة 2011 لتبلغ 51.84 مليار دولار سنة 2013 محقّقة زيادة بقيمة 38.72 مليار دولار بين سنتي 2003 و 2013، هذا الإرتفاع (38.72 مليار دولار) في قيمة الواردات السّلعية يتوزّع بين واردات التّجهيزات الفلاحّية والصّناعية بـ 8.09 مليار دولار، واردات المواد الأولية والمنتجات شبه النهائية بـ 8.43 مليار دولار، واردات المواد الغذائية والسّلع الاستهلاكية بـ 13.62 مليار دولار، باقي الواردات بـ 8.10 مليار دولار.

- تمثّل واردات التّجهيزات الصّناعية والفلاحية ما بين 36% و 42% من إجمالي الواردات السّلعية خلال الفترة (2003-2013)، ثّم تراجعت حصّتها النسبية إلى 33% ثّم 24% سنتي 2011 و 2013، كما أنّ واردات المواد الغذائية والسّلع الإستهلاكية تمُثّل ما بين 30% و36% من إجمالي الواردات السّلعية خلال الفترة (2003- 2013) بإستثناء سنة 2010.

مّما سبق نستنتج أنّ إستراتيجية جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف إحلال الواردات غير معتمدة في الجزائر أو لم تحقّق هدفها بالمستوى المطلوب الذي يخفّض من الواردات، غير أّنه ينبغي التّنبيه إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم العرض المحلّي بالسّلع والمواد كالإسمنت (مصنع المسيلة)، الحديد (مصنع الحجار)، إذ يمكن إعتبار تلبية الطلب المحلي تخفيضاً غير مباشر في الواردات[1].

الفرع الثاني/أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات والتّحويلات: تُسّجل التّحويلات المالية إلى الخارج التي ينفذها المستثمرون الأجانب ضمن عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري، بالّرجوع إلى هذا الأخير خلال الفترة (2003-2013) المنشور من طرف بنك الجزائر في تقاريره السّنوية نجده تضّمن التّحويلات المالية إلى الخارج للشّركاء الأجانب في قطاع المحروقات فقط، كما أّنه لم يعطي تفاصيل أكثر عن تحويلات باقي الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج القطاع المذكور (المحروقات)، وهذا يعني أنّ تحويلات أرباح وعوائد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم تُسّجل في عنصر مستقل مميّز لها في ميزان المدفوعات، لأّنه لا يُمكن إفتراض إنعدام تحويلات المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات، ما دامت هذه الإستثمارات موجودة كما تثبته الإحصائّيات الّرسمية المنشورة. وعليه سوف نكتفي بعرض وتحليل التّحويلات المتاحة والخاصة بقطاع المحروقات فقط.

يُبرز الجدول الموالي التّحويلات المالية إلى الخارج التي أجراها الشّركاء الأجانب في قطاع المحروقات خلال الفترة (2003- 2013)، حيث إنتقلت هذه التّحويلات من 2.196 مليار دولار سنة 2003 إلى 5.288

[1] بعداش عبد الكريم، أثار الإستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2003-2012)، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد29، المجلد01، 2014، ص ص76-78.

مليار دولار سنة 2006، ثم بدأت في التذّبذب بين سنتي 2007 و 2010 لترتفع من جديد إبتداءا من سنة 2011 لتبلغ 6.368 مليار دولار سنة 2013 أي بمعدّل نمو سنوي للفترة (2003- 2013) بلغ 11.20%.

الجدول رقم (04-07): مقارنة التّحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات مع تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كلّ القطاعات خلال الفترة (2003- 2013).

الوحدة: (مليار دولار، %)

البيـان	التحويلات إلى الخارج للمستثمرين في قطاع المحروقات	صادرات المحروقات	التحويلات/ (ص) محروقات	تدفقات إ.أ. م الوارد	التحويلات/ تدفقات إ.أ.م الوارد
السّنوات	مليار دولار	مليار دولار	النسبة (%)	مليار دولار	النسبة (%)
2003	2.196	23.99	09	0.634	346
2004	3.118	31.55	10	0.882	354
2005	4.744	45.59	10	1.081	439
2006	5.288	53.61	10	1.795	295
2007	3.896	59.61	07	1.662	234
2008	4.562	77.19	06	2.594	176
2009	3.921	44.42	09	2.746	143
2010	3.938	56.12	07	2.264	174
2011	4.974	71.66	07	2.571	193
2012	6.342	10.57	09	1.484	427
2013	6.368	12.65	09	1.691	434

المصدر: بعداش عبد الكريم، أثار الإستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2003-2013)، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد29، المجلد01، 2014، ص80.

التّحويلات المالية إلى الخارج التي أجراها المستثمرون الأجانب في قطاع المحروقات وحده تفوق بكثير مجموع تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جميع القطاعات، حيث مثّلت هذه التّحويلات إلى الخارج من مجموع تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ما بين 143% و193% خلال أربع سنوات، وما بين 234 و439 خلال ستّة سنوات أخرى. كما أنّ نسبة التّحويلات السّالفة الذّكر إلى مجموع صادرات المحروقات تمثّل ما بين 06% و10%.

الفرع الثالث/أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال: يتوقّف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال على مقارنة الفرق بين التدّفقات الواردة والصّادرة منه، هو ما يعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر الصّافي. على مستوى الجزائر فقد أثّر الإستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً في حساب رأس المال بمقدار 0.035 و 0.08 و 0.03 و 0.03 و 0.035 مليار دولار في الأعوام الممتدة من

1990 إلى 1994 على التّرتيب، نتيجة إرتفاع التدّفقات الواردة على الصّادرة، في عام 1995 كان التأّثير منعدما لتساوي التدفقات الصّادرة مع الواردة (صفر دولار لكل منهما) وخلال الفترة (1996-2006)، إرتبط الأثر في حجمه وطبيعته أساساً بالتدّفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بإستثناء سنة 2004، التي إرتفعت فيها التدّفقات الصّادرة إلى 0.254 مليار دولار، أّما خلال الفترة (2007-2012)، فقد إرتبط تأثيره في حساب رأس المال بالتدّفقات الواردة وكذلك الصّادرة، نتيجة إرتفاع هذه الأخيرة التي سُجّلت على التّرتيب في الأعوام الأخيرة 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013 نحو 0.295، 0.0318، 0.215، 0.22، 0.534، 0.44، 0.63 مليار دولار.

بمقارنة إجمالي حجم التدّفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990-2013) المقدّر بـ 20.141 مليار دولار بحجم التدّفقات الصّادرة للفترة نفسها المقدّرة بـ 1.988 مليار دولار، يدلّ على أن كل دولار صادر من الجزائر كإستثمار مباشر يقابله 10.13 دولار وارد إليها كإستثمار مباشر.

بهذا يظهر أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر أدّى دوراً إيجابياً في تدعيم رصيد حساب رأس المال، بالّرغم من تواضع حجم التدّفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، نتيجة ضعف موقع الجزائر كمصدر له، هذا التأّثير يبدو نسبياً ضعيفاً وهامشياً خلال الفترة (1991-2007)، مُعتبراً خلال الفترة (2008-2013)، وكان من المُمكن أن يكون التأّثير أكبر لو تّمت إعادة إستثمار الأرباح التي حُوّلت إلى الخارج من قبل العديد من المستثمرين.

حساب رأس المال إتّسم بالعجز خلال الفترة (1991-2007) نتيجة إرتفاع أعباء خدمة المديونية، وهو ما إنعكس سلباً في إعاقة بناء التّراكم لّرأسمالي في الإقتصاد الجزائري، هذا بالّرغم من إنخفاضها بدءاً من عام 1994 نتيجة إتفاق إعادة الجدولة، إلاّ أّنها بقّيت مرتفعة مقارنة بالإستثمار الأجنبي المباشر الصّافي إلى غاية عام 2006 لتواضع حجم التدّفقات الواردة، لقد إزدادت حدّة هذا العجز في عام 2006 نتيجة التّسديد المسبق لأغلب ديون الجزائر، هو ما إنعكس إيجاباً في بداية تحسّن رصيد حساب رأس المال في عام 2007 بداية تخلّص الإقتصاد الجزائري من شبح المديونية الخارجية، هذا التّحسن دُعّم بداية من عام 2008 بصافي إستثمار أجنبي مباشر تجاوز 02 مليار دولار سنويًّا، الأمر الذي أّدى إلى إستمرار تحسّن رصيد حساب رأس المال بإستثناء الإنخفاض المسّجل في عامي 2010 و2011[1].

المطلب الثاني: الأثر على حجم التّشغيل

تُعتبر البطالة تهميشاً إجتماعياً، هدراً إقتصادياً وظاهرة مرضية في الإقتصاديات الوطنية، يرتبط تحقيق معدّلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدّلات نمو قادرة على إمتصاص القوى العاطلة عن العمل[2]، لاتتحقّق معدّلات النّمو إلاّ بتكامل المدّخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى التّمويل اللاّزم للمشاريع

[1] عميروش شلغوم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر)، مجلة المستقبل العربي، بدون ذكر سنة النشر، ص ص78-81.

[2] لحلو موسى بوخاري، سّياسة الصّرف الأجنبي وعلاقتها بالّسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسّياسة الصّرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2010، ص284.

الإستثماريةالتي توفّر مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية. تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدّمتها الدّول العربية وعلى رأسها الجزائر، ذلك بمعدّلات مختلفة ومتزايدة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاّماً في التقّليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الإقتصادية الوطنية التي يأمل منها الكثير. لذلك إتجهت الجزائر مثلها مثل باقي الدّول العربية إلى إتخاذ مختلف التدّابير لأجل إستقطاب الإستثمار المباشر الأجنبي وحمايته، من خلال إفساح المجال أكثر أمامه لمساهمته إلى جانب الإستثمار المحلي في خلق فرص عمل جديدة، ومن ثّم تخفيض معدّلات البطالة فيها إلى جانب تنمية وتأهيل القوى العاملة فيها.

من الأهداف الرئيسية لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، هو إمكانية إيجاد فرص عمل بصفة مباشرة لدى هذه الشّركات، أو بإنشاء مشروعات جديدة، أو التوسّع في نشاط شركات قائمة ذات إرتباطات أمامية أو خلفية مع الشّركات الأجنبية[1].

لقد حقّقت المشاريع المرخّص لها خلال سنة 2008 قفزة غير مسبوقة بما نسبته 516% لتبلغ 12.6 مليار دولار مقارنة بنحو 02 مليار دولار عام 2007، يرجع ذلك بصفة أساسية لإنتعاش القطاع العقّاري بدرجة ملحوظة للغاية كمشروع المليون سكن ومشروع القرن الطريق السيار شرق- غرب، حيث تزايدت التدّفقات التي إجتذبها القطاع لسنة 2008 بـ20 مرّة مقارنة بقيمة تدفّقات القطاع الصّناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفّقاته سنة 2007.

شهدت سنة 2008 تأسيس عدد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت 102 مشروع بما يوفر 10723 فرصة عمل، منها 60 مشروعاً عربياًيوفّر نحو5307 وظيفة، أّما في سنة 2009 سجّلت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أكثر من 19700 مشروع بزّيادة قدرها 17% مقارنة بسنة 2008، أي ما يفوق 2900 مشروع، يفسّر هذا الإقبال المُعتبر للمستثمرين لاسّيما المحليين أساساً بتحسن محيط الأعمال بالجزائر خلال السّنوات الأخيرة وبالإنعكاسات التي خلّفتها مخطّطات الإنعاش الإقتصادي من حيث فرص الإستثمار، خصوصاً في مجالات البناء والأشغال العمومية والري، نقل البضائع ومواد البناء، ما يتعلّق بالإستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسجّل الوكالة سوى 04 مشاريع في سنة 2009 مقابل 102 مشروع سنة 2008، هذا التّراجع للإستثمارات الأجنبية المباشرة يعود إلى التدّابير الجديدة المتّخذة من قبل الدّولة الجزائرية بشأن دخول رؤوس الأموال الأجنبية إستناداً إلى لأحكام قانون المالية التكّميلي لسنة 2009.

أّما في سنة 2010 فقد سجّلت الجزائر إنخفاضاً في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالسّنوات السّابقة، حيث تراجعت الإستثمارات خاصة في قطاع الطّاقة ما إنعكس سلباً على المشاريع في الجزائر، يرجع سبب هذا الإنخفاض إلى التدّابير المتّخذة من قبل الحكومة إستناداً إلى قانون المالية التكّميلي لسنة 2009، كما ذُكر سابقاً لترتفع عدد مشاريع الإستثمار سنة 2011 مسجّلة حوالي 7803 مشروع مقابل 7760 مشروع سنة 2010، فيما يخصّ الإستثمارات الأجنبية فقد إنتقلت عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي من

[1] لوعيل بلال، علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل في الجزائر، مداخلة مقّمة في إطار الملتقى العلمي الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسّياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص08.

10 مشاريع سنة 2010 إلى 23 مشروع سنة 2011. لقد بلغ عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) حوالي 564 مشروع[1]، ما توضّحه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-08): المشاريع الإ ستثمارية المصرّح بها حسب نوع الإستثمار خلال الفترة (2002-2014)

المشاريع الإستثمارية	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشّغل	النسبة (%)
الإستثمار المحلي	58324	%99	848302	%88.0
الإستثمار الأجنبي	564	%01	113879	%12.0
المجمـــوع	58888	%100	962181	%100

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا من الموقع www.andi.dz ، الإطلاع بتاريخ 2015/05/28.

بالّنظر إلى معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التّشغيل في الجزائر كان إيجابياً، على الّرغم من أنّمجموع مناصب العمل التي وفّرها هذا النوع من الإستثمار خلال الفترة (2002-2014) وصلت إلى 113879 منصب عمل، أي ما يقابل نسبة 12% من إجمالي مناصب العمل للمشروعات الإستثمارية المحلية والأجنبية والمقدّرة بنحو 962181 منصب عمل، يظهر هذا الأثر الإيجابي من خلال عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية خلال الفترة (2002-2014) والتي قُدّرت بـ 564 مشروع إستثماري أي ما يقابل 01% من مجموع المشاريع الإستثمارية، وفّرت 12% من مجموع مناصب العمل الموفّرة خلال الفترة. في حين نجد أن عدد المشاريع المحلية والتي قُدّر عددها بـ 58324 مشروع خلال الفترة (2002-2014) أي ما يقابل 99% من مجموع المشاريع الإستثمارية، وفّرت 88% من مجموع مناصب العمل الموفّرة خلال الفترة. الأمر الذي يدلّ على الفّعالية النسبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير مناصب العمل في الجزائر، فلو إرتفع عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية بـ 10%فمن المتوقّع توفير مناصب شغل تصل بين 70% و 80%من مجموع المناصب التي قد توفّرها مجموع الإستثمارات المحلية والأجنبية خلال الفترة محل الّدراسة.

الملاحظ أيضاً خلال الفترة نفسها (2002-2014) أنّ قطاع الصّناعة لا يزال القطاع الأّول المستقطب للعمالة خلال هذه الفترة رغم الإنخفاض في نسبة العمالة المستقطبة فيه إلى الإجمالي والتي قُدّرت بـ 56.14%، كما إستحوذ قطاع البناء والأشغال العمومية هو الآخر على المركز الثّاني، لكن في هذه الفترة بنسبة 16.40%، مايُلاحظ خلال هذه الفترة هو إرتفاع حصّة قطاع السّياحة في التّشغيل بنسبة تقّدر بـ 12.36%، أّما قطاع الخدمات فقد تّم توظيف نسبة 9.87%، هذا ما جعله يحتلّ المرتبة الّرابعة من حيث توفير فرص العمل فيما تتوزّع الّنسبة الباقية والمقدّرة بـ 5.23% على باقي القطاعات[2].

[1] هوام لمياء، تقييم التّجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2014)، مداخلة مقّدمة في إطار المؤتمر الّدولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015، ص12.

[2] من تجميع الباحث إنطلاقاً من معطيات الوكالة الوطنية لتطير الإستثمار الجزائرية، تاريخ الإطّلاع 2016/03/27.

الشّكل رقم (04-04): نسبة مناصب العمل المستحدثة حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2014)

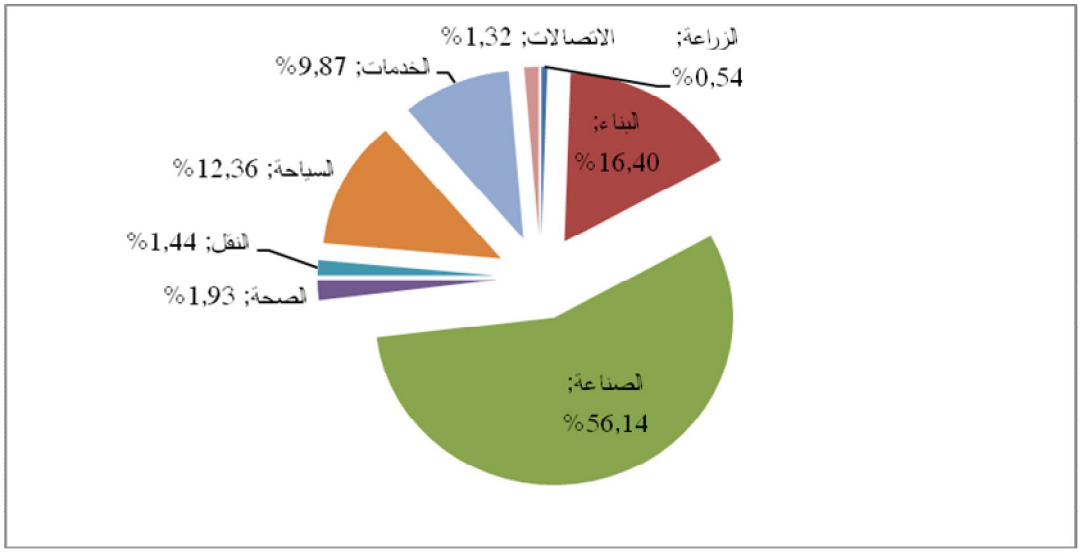

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

رغم هذه الفعالية الإستثمارية الأجنبية في توفير مناصب شغل في الجزائر خلال الفترة المشار إليها أعلاه، نجد أنّ حجم التّشغيل الذيوفّرته ضئيل مقارنة بحجم التّشغيل الذي وفّرته الشّركات المحلية. لكن رغم أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي كان له إنعكاس إيجابي على مستوى العمالة في الجزائر، مع الإشارة إلى أنّنا لا نستطيع تأكيد مدى إنعكاسه سواءً بالسّلب أو بالإيجاب على مستوى تأهيل وتنمية القوى العاملة.

المشاريع الأوروبية هي التي وفّرت أكبر قدر من مناصب الشّغل حيث قُدّرت بـ 66306 منصب عمل تليها المشاريع المستثمرة من الدّول العربية وقدّرت بـ 35060 منصب عمل، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا بـ 7230 منصب عمل، وأمريكا بـ 2933 منصب عمل، أمّا المشاريع من مختلف الجنسيات وأستراليا وفّرت مناصب شغل ضئيلة قدّرت بـ 2086 و264على التّرتيب[1].

لعلّ أكبر الشّركات العالمية المتواجدة في الجزائر تستثمر في قطاع المحروقات، هذا القطاع يحتاج إلى كثّافة رأسمالية وليس كثّافة عمالية، ما يبرّر قلة إستقطاب هذا القطاع لليد العاملة، الأمر الذي يبّين أن الشّركات النّفطية الأجنبية لا تستوعب إلاّ عدداً محدوداً فقط من العمالة، وبالتّالي لم يتم تصنيفها ضمن أكبر الشّركات المستحدثة لفرص العمل.

الشّركات النّاشطة في قطاع المحروقات تشغّل عدداً أكبر من اليد العاملة، فمثلاً شركتا توتال (TOTAL) وهاليبرتون (HALLIBURTON) تشغّلان على التّوالي 26 ألف عامل و 100 ألف عامل، الشّركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات خلال سنة 2001 وفّرت أزيد من 12400 منصب عمل ليرتفع إلى أزيد من 25700 منصب عمل خلال سنة 2003، بينما إستطاعت الشّركات الفرنسية وحدها في جميع النّشاطات أن تشغّل 35 ألف منصب عمل مباشر و 100 ألف منصب غير مباشر.

[1] دردوري لحسن ونصيرة عقبة، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل سوق العمل في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمّان، الأردن، 2015، ص22.

المطلب الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتكوين رأس المال الثّابت

يُمثّل الإستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التّراكم الرّأسمالي داخل البلد المضيف، من خلال زيّادة عدد وقيمة المشاريع الإنتاجية وكذلك التّجهيزات الرّأسمالية، كما يؤثّر هذا المورد على تكوين رأس المال الكلي للبلد المضيف بطرق مختلفة، بداية بزيادة الموارد المالية المتاحة لغرض الإستثمار ما يُنّمي تكوين رأس المال في البلد المستقطب، في الوقت نفسه يُمكن أن يحفّز الإستثمار المحلي من خلال أثار الرّوابط الصّناعية مع الشّركات المحلية، أي شراء المدخلات المصنوعة محليا من الشّركات المحلية ويجهّزها بالمدخلات الوسيطّية، دون نسيان إمكانية زّيادة صادرات البلد المضيف ما يؤثّر إيجاباً على المدخرات المحلية.

من المنتظر أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مكّملاً للإستثمار المحلي ومشّجعاً له غير مزاحم ولا منافس. يتضّمن التكّوين الإجمالي للرّأسمال الثّابت كل من الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر، بطرح التدّفقات السّنوية الواردة لهذا الأخير من التكّوين الإجمالي للرأسمال الثابت نحصل على التكّوين الإجمالي للرأسمال الثّابت المنشأ محلّيا، أي دون مساهمة الأطراف الأجنبية وهو ما نصطلح عليه في هذا الجزء من هذه الدّراسة بالإستثمار المحلي[1].

من بين الأثار الإيجابية التي تخلقها الإستثمارات الأجنبية على مستوى الإقتصاد الوطني طبيعة العلاقة التي تربط أنشطة الشّركات الأجنبية بأنشطة الشّركات المحلية، فهي تؤّدي إلى خلق منافسة الأمر الذي يدفع بالشّركات المحلية إلى زّيادة كفاءتها وبالتّالي زيادة إنتاجها، بالإضافة إلى زيادة عدد المؤسّسات المحلية عن طريق المناولة، لهذا تسعى الجزائر من خلال إستقطابها للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة فعالية المؤسّسات المحلية عن طريق الإحتكاك بها وإكتساب مهارات التّسيير الحديثة[2].

الجدول رقم (04-09): نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإستثمار المحلي خلال (2002-2013).

البيان / السّنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الإستثمار المحلي (مليار دولار)	12.5	14.7	20.7	22.8	25.4	32.4
الإستثمار الأجنبي المباشر/الإستثمار المحلي	%8.5	%4.3	%4.3	%4.7	%7.1	%5.1
البيان / السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
إجمالي الإستثمار المحلي (مليار دولار)	41.7	41.0	44.0	32.6	41.5	42.3
الإستثمار الأجنبي المباشر/الإستثمار المحلي	%6.2	%6.7	%5.1	%7.9	%3.6	%4.8

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على

Bank of Algeria, World Bank Database, UNCTAD, Database.

[1] بعداش عبد الكريم، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص236.

[2] سنوسي بن عومر ومراد بودية محمد جميل، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، العدد05، 2014، ص35.

الشّكل رقم (04-05): إجمالي الإستثمار المحلي ونسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإستثمار المحلي

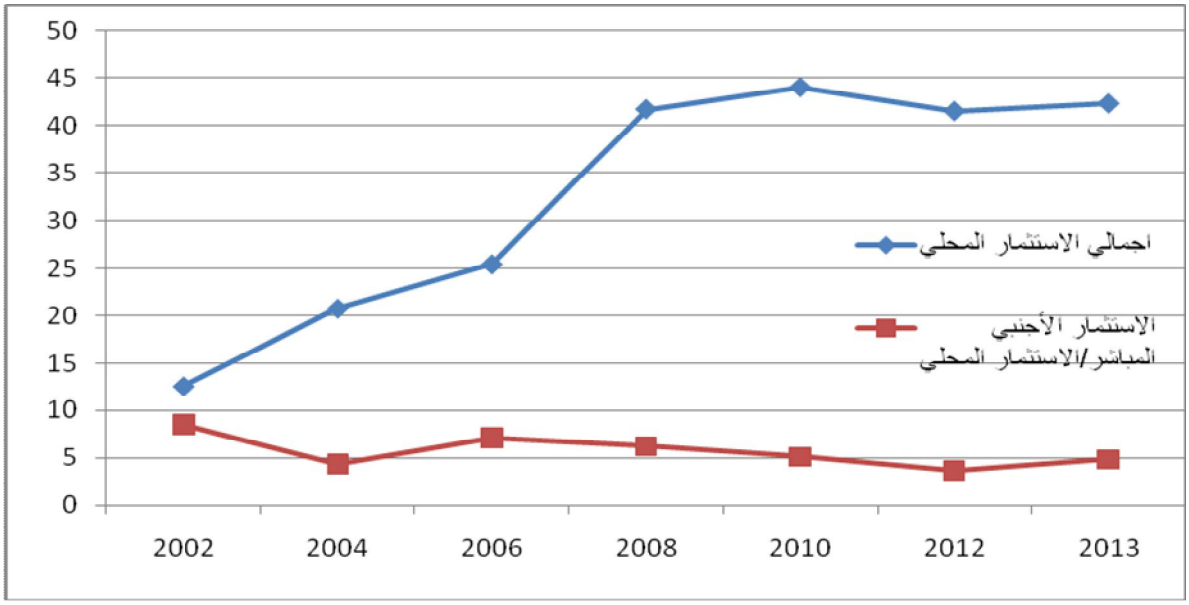

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على معطيات الجدول السّابق.

ممّا سبق نستنتج أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم تحدث أثراً سلبّيا على حجم الإستثمار المحلي طوال الفترة المدروسة من حيث القيمةيبقى هذا الأخير يُمثّل ما بين 92% و 96.4% من التّكوين الإجمالي لرأس المال، الأمر الذي يعني بأنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لم تحدث تأثيراً بارزاً على هيكل التّكوين الإجمالي لرأس المال الثّابت طوال الفترة إلاّ في سنتي 2002 و 2013. وعليه فإنّ هذه التّدفقات لم تُساهم مساهمة فعّالة في تمويل التنمية الحقيقية الإقتصادية في البلد، كما أنّ أغلب الإستثمارات الأجنبية الصّناعية تتوجّه إلى قطاع المحروقات المتميّز بإحتياجات التّمويل الكبيرة وإستخدامه لتقنّيات تكنولوجية غير مُتاحة محلّياً، دخول المستثمر الأجنبي في هذا القطاع لم يزاحم نظيره المحلّي.

خلال الفترة من 2002 وحتى 2013 نُلاحظ بأنّ نسبة الاستثمار الأجنبي من الإستثمار المحلّي كانت حوالي 08.5% عام 2002، وهي أعلى نسبة يصل فيها الإستثمار الأجنبي إلى الإستثمار المحلّي، ومن عوامل زّيادة هذه النسبة هو إرتفاع حجم الإستثمار الأجنبي الوارد للجزائر خاصة مع فتح المجال للإستثمار في قطاع الإتّصالات، لتشهد هذه النّسبة إنخفاضاً خلال السّنوات اللاّحقة وتبقى دون نسبة 08%، وهي نسبة منخفضة إذا ما قُورنت ببعض الدّول العربية والدّول النّامية المثيلة.

رغم أنّ الإستثمارات الأجنبية ضئيلة مقارنة بالإستثمارات المحلية لكّنها تتمتّع بوضع إحتكاري أو شبه إحتكاري في السّوق الوطنية، ذلك راجع إمّا لإنفراد تلك الشّركات بإنتاج سلع متميّزة لا تستطيع الشّركات المحلية إنتاجها وإستحواذها على شريحة كبيرة من طلب السّوق لتلك السّلع، الأمر الذي يسمح لها بالتّحكم في الأسعار. في نفس المقام تتزايد المخاوف من الأثار السّلبية من خلال تعّرض العديد من الشّركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدّولة وضع سّياسة لحماية بعض الصّناعات النّاشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكّفل إستمرار نشاط هذه الشّركات.

المطلب الرابع: إنعكاسات تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر على النّاتج المحلّي الإجمالي

قد يأتي النمو الإقتصادي من خلال إتباع أساليب فنّية وتكنولوجية متطورة أو نتيجة نمو ملحوظ في عناصر الإنتاج المختلفة مثل النّمو في عنصر العمل أو رأس المال البشري[1]، لذا يتطلّب نمو قطاعات النشاط الإقتصادي لأّية دولة وجود رؤوس أموال تستثمر فيها، لخلق قيمة مضافة تدعّم بها الدّولة الدّورة الإقتصادية، كما يجب أن ترافق رؤوس الأموال المستثمرة هذه وجود تقنّيات تكنولوجية دقيقة في الإنتاج، وإطارات تسييرّية كفؤة، أيدي عاملة مؤهّلة، بالإضافة إلى أساليب تسويق حديثة، كلّها عوامل تؤدّي إلى منتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية ممّا ينعكس على الصّادرات والواردات. كما أنّ التمّويل يتّم بتعبئة المدّخرات المحلّية وجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير مناخ إستثماري ملائم، الذّي سيحفّز تدفّق رؤوس الأموال التي تسدّ فجوة موارد الدّولة المضيفة.

يُستعمل النّاتج المحلي الإجمالي لقّياس الإنتاج المحلّي في دولة ما خلال مدة زمنية معّينة، ومن خلال دراسة تطّور الناتج المحلي الإجمالي يُمكن أخذ صورة عن القّوة الإقتصادية والنّمو الإقتصادي المحقّق الذي يجذب المستثمر الأجنبي، لأنّ المستثمر الأجنبي يرى أّنه كلّما إرتفع معدّل نمو النّاتج المحلّي الإجمالي ونصيب الفرد منه، إتّسع السّوق وإرتفعت معدّلات نمّوه، وبالتّالي زيادة حصة الفرد من النّاتج والذي ينعكس إيجابياً على القّوة الشّرائية له، ممّا يخلق جواً من الثّقة في إقتصاد ميلُ شجّع على جذب الإستثمار الأجنبي.

تتّصف الجزائر بإنخفاض قدرتها الإنتاجية، حيث تعجز عن مواجهة الطّلب الكلي المتزايد بالشّكل الذي يجعلها تجبر على زيادة وارداتها لإستكمال النّقص في العرض المحلّي. لذلك كان اللّجوء إلى الموارد المالية الأجنبية أحد الأسباب لتلك المشكلة كحل بديل عن إنخفاض القدرة على مواصلة الزّيادة في الإنتاج المحلي بمعدّلات مساوية أو أسرع من معدّلات نمو السّكان والطلب المحلّي.

تمّيز عقد التّسعينيات بمعدّلات نمو متذبذبة وهي إمتداد للضّعف الإقتصادي الذي بدأ مع منتصف الثّمانينات حيث شكّلت ما نسبته 0.8% عام 1990، لتسّجل بعد ذلك معدّلات سالبة خلال الفترة (1991-1994) ما عدا عام 1992، ليشهد معدّل النمو بداية من عام 1995 معدّلات موجبة رغم وجود بعض الّتذبذبات في قيمتها، إذ إرتفع ليصل إلى 4.1% عام 1996 ليواصل إرتفاعه عام 1998، مع تراجع في معدّلات النّمو خلال سنوات 1997، 1999 و2000. لكن مع بداية 2000 إتجهت معدّلات النمو بإرتفاع، ليحقّق حوالي 07% عام 2003 وهو أعلى مستوى له منذ بداية التّسعينات.

شهد النّاتج المحلي الإجمالي نمّوه المتصاعد خاصّة مع بداية عام 2000، بداية إتجاه أسعار النفط للإرتفاع بشكل كبير، حيث بلغ النّاتج خلال السّنوات الأخيرة نحو 162، 194، 207 و210 مليار دولار بمعدّل نمو بلغ 3.3%، 2.5%، 4.3% و 4.2% خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013 على التوّالي، يرجع إرتفاع معدّلات النّمو بشكل رئيسي إلى إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدّولية، زّيادة الإنتاج وإرتفاع عائدات صادرات الجزائر من النّفط.

[1] محمد سيد عابد، التّجارة الدّولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص181.

الجدول رقم (04-10): نسبة تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى النّاتج المحلي خلال (2001-2013).

السّنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013
الناتج المحلي الخام (PIB) بالمليون دولار	55181	68017	103234	135119	137892	193161	210183
نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى (PIB)	%2.02	%0.93	%1.12	%1.35	%2.22	%1.36	%0.83

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

Unctad, conférence des nations unies sur le commerce et le développement, unctadstat, PIB nominal et réel annuel, (1990-2013), 2014.

الشّكل رقم (04-06): تطوّر (PIB)ونسبة تدفّقات (IDE) إلى (PIB) خلال الفترة (2001-2013)

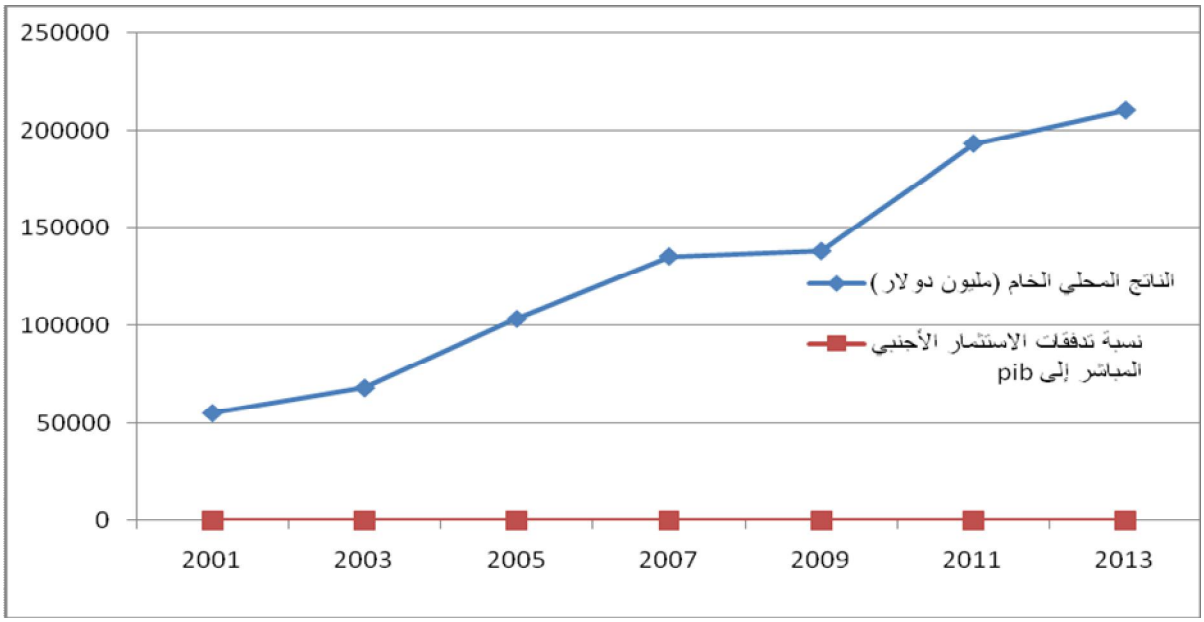

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على معطيات الجدول أعلاه.

مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في النّاتج المحلّي الإجمالي ضئيلة جدّاً، حيث لم تتجاوز 2.5% وبلغت أقصاها عام 2001 و 2009 واستمرّت في التّناقص خلال السنوات المّوالية لعام 2009، حيث بلغت 1.4%، 1.3% ،0.7% و0.8% للسّنوات 2010، 2011، 2012 و2013 على التوّالي.

بشكل عام لا تزال هذه النّسبة منخفضة مقارنة ببقية دول شمال إفريقيا، ففي سنة 2001 على سبيل المثال بلغت هذه النسبة في الجزائر 02% بينما بلغت خلال نفس السنة 7.41% في المغرب و2.2% في تونس، أّما في سنة 2009 عندما بلغت حصّة الإستثمار الأجنبي المباشر من النّاتج المحلّي الإجمالي في الجزائر 2.22% بلغت 3.57% في مصر و2.14% في المغرب و3.88% في تونس[1].

[1] بن سمينة دلال، مرجع سبق ذكره، ص363.

خلاصة الفصل:

من خلال الدّراسة إتّضح بأنّه في الوقت الذي تتنافس فيه الدّول على تحسين مناخ أعمالها لإستقطاب الرّساميل الأجنبية والشّركات الدّولية، تبقى الجزائر على نمط تسيير إداري بيروقراطي وعلى إطار تشريعي متقلّب منذ مطلع التّسعينيات لا يُتيح للشّركات الحصول على رؤية واضحة في سوق تُعاني إختلالات هيكلية وضعفاً في الأداء وسّيادة السّوق الموازّية.

رغم صدور العديد من النّصوص التّشريعية وفي مجال تدعيم الغطاء القانوني، تّم إنشاء هياكل إدارية مكلّفة بترقية ودعم الإستثمار، إلاّ أنّ حصيلة التدّفقات الواردة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر تبقى ضعيفة ولا تتجاوز 04 مليار دولار سنوّياً، بالنّظر لوجود العديدمن العقبات التي لا يُمكن إنكارها كمشكل العقّار الصّناعي، صعوبة التمّويل، البيروقراطية، الفساد المالي والإداري.وعليه يُمكن القول بأنّ المناخ العام للأعمال لم تطرأ عليه تغيّرات جوهرية في الواقع، إذ بعيداً عن الخطابات المطمئنة، فإنّ الإصلاحات الموعودة تراوح مكانها، فلا البيروقراطية زالت ولا الفساد قلّ، حيث تظل المدّة التي يستغرقها المتعاملون لإنشاء مؤّسسة أو القّيام بمشروع إستثماري يعتريها الكثير من البطء والضّبابية وتداخل صلاحّيات الهيئات والمؤّسسات، فرغم شكاوي المستثمرين والمتعاملين فإنّ التدّابير المعتمدة لا تزال تُعاني من مركزية القرار وعدم رد الفعل السّريع للإدارة وتأّخر التعّاملات. حيث يصف بعض المستثمرين مسار الأعمال في الجزائر بمسارات المُقاتل، بالنّظر إلى تداخل صلاحّيات الهيئات وثقل الإجراءات الإدارية وسلبّيتها وبطء ردود الفعل، ما يجعل تجسيد مشروع إستثماري في الجزائر أكثر تكلفة وأطول مدّة، رغم ما تتمتّع به السّوق الجزائرية من مزايا نظرية، ومن إمكانية تحقيق عائد إستثمار في مدّة زمنية قصيرة لكونها سوقاً بكراً .

المُلفت للإنتباه أنّ أغلبية التدّفقات الواردة إتّجهت لقطاع المحروقات نظراً لإرتفاع معدّل الربحية فيه وقلّة المُخاطرة، البقية إقتصرت أساسًا على قطاع الصّناعة، الخدمات والأشغال العمومية، فالعديد من القطاعات الإقتصادية الحسّاسة والتي تمتلك فيها الجزائر كلّ مقّومات الإستثمار مهّمشة ضمن قرارات المستثمر الأجنبي خصوصًا الفلاحة، السّياحة والنّقل، هذا ما يطرح إشكالية عدم التوّازن بين الأغراض التنّموية الطّموحة من قبل السّلطات الجزائرية من جهة وتوّجهات المستثمرين الأجانب من جهة أخرى. كما يعكس تصنيف الجزائر في مؤشّرات الإستثمار الدّولية ضعف بيئة الأعمال فيها، الأمر الذي يدفع إلى التسّاؤل عن الأسباب الحقيقية المؤثرة في ذلك.

المُلاحَظ أنّ الدّور الذي تلعبه التدفقات الواردة في الإقتصاد الوطني ضعيفاً، حيث تبقى مساهمة هذه الإستثمارات الأجنبية في إجمالي التكّوين الرأسمالي والنّاتج المحلي الإجمالي بالرّغم من تحسّنها قليلة، وعلى مستوى ميزان المدفوعات لم يساهم هذا الإستثمار في ترقية وزّيادة الصّادرات ولم يخفّض من الواردات وفي المقابل فاقت التوّيلات المالية التي يُجريها المستثمرون الأجانب حجم التدّفقات الواردة من الإستثمارات الأجنبية وأصبحت الجزائر شبه مصدّرة لرأس المال، كما تبقى مساهمة هذه الإستثمارات في توفير مناصب الشّغل جدّ محدودة.

الفصل الخامس: النّصيب القطاعي للإستثمارات الأجنبية الواردة ومدى تحقيق الأهداف التنموية في الجزائر

تمهيـد:

لقد بذلت الجزائر العديد من الجهود من خلال الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها منذ مطلع التّسعينيات، من أجل تكريس مبدأ الإنفتاح الإقتصادي على الخارج لتهيئة بيئة الأعمال، بهدف تحسين جاذّية الموقع الجزائري لتدفّقات رؤوس الأموال الأجنبية على شكل إستثمارات مباشرة، تجلّى ذلك من خلال القوانين والّنصوص التي أُصدرت متضّمنة لكافة الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب. كان إمضاء إتفاق الشّراكة مع الإتحاد الأوربي سنة 2001 في إطار نّية الجزائر للإضمام إلى المنظّمة العالمية للتّجارة من أهم الخطّوات أملاً في رفع التّحدي الكبير للإقتصاد الجزائري المتمثّل في فكّه عن تبعية قطاع المحروقات، من خلال تشجيع توطّن الشّركات الأجنبية في المجالات الأخرى ممّا قد يساهم في تنويع الصّادرات.

تتوفّر الجزائر على العديد من فرص الإستثمار في مجال الصّناعة حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزّراعية مثل صناعة السّكر، صناعة الّنسيج، الصّناعات الغذائية والتي تشمل صناعة التّعليب والتّعبئة والمطاحن وغيرها، تتوفّر أيضا فرص الإستثمار في صناعة الإسمنت أين تتواجد الخاّمات الجّيدة في الحجر الجيري لهذه الصّناعات، كما توجد فرص للإستثمار في صناعة مواد البناء، الصّناعات الكيمياوية والدّوائية، من أهم فرص الإستثمار المتاحة في قطاع التّعدين والبترول هي الإستثمار في مجال الصّناعات البترولية، كما أّنه يوجد في الجزائر إحتياطي نفطي كبير يمهدّ للإستثمار أيضاً.

الإمكانّيات الكبيرة للتوّسع في المجال الفلاحي شملت مساحات شاسعة من الأراضي الزّراعية، إضافة إلى مساحات مماثلة قابلة للإستصلاح الزّراعي، ناهيك عن الثّروة السّمكية،هذه الموارد وفّرت العديد من فرص الإستثمار، مجالات الإستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية متنوعة منها السّكك الحديدية، الطّرق البّرية، الطّيران المدني، الموانئ والملاحة البحرية وكذلك الخدمات التّعليمية والصّحية. توجد أيضا فرص للإستثمار في مجال السّياحة، حيث تتمتّع الجزائر بإمكانيات سّياحية كبيرة لكن غير مستغلّة.

نحاول من خلال معالجة هذا الفصل التّطرق إلى تحليل تدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاعّيا ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية المسطّرة، بالتّركيز على أربعة قطاعات إقتصادية حسّاسة والتي تمتلك ا لجزائر فيها إمكانّيات هائلة دون الإشارة إلى بقية القطاعات الأخرى التي مازالت مهّمشة من قبل المستثمرين الأجانب. نتناول في المبحث الأّول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات ومدى مساهمتها في تنمية الإقتصاد الوطني، المبحث الثاني المساهمة الأجنبية في القطاع الفلاحي وتفعيل الحركة التنموية، أّما في المبحث الثالث سنوضّح السّياسة الصّناعية المنتهجة ونموذج التنمية في الجزائر، في المبحث الرّابع والأخير سنؤكّد بأّن السّياحة الجزائرية فرصة هائلة لكن غير مستغلّة مع الإشارة إلى أهم الإنجازات المحقّقة من قبل الأجانب في هذا القطاع.

المبحث الأول: الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات وتنمية الإقتصاد الوطني

تُعتبر المحروقات شريان الإقتصاد للكثير من دول العالم، فهي القّوة المحّركة والدّافع نحو التقّدم الصّناعي خاصة والإقتصادي عامّة، الجزائر من البلدان الرّائدة في مجال المحروقات لما لها من إحتياطات نفطّية وغازية كبيرة جعلت إقتصادها يقوم بصورة رئيسية على هذا القطاع.

ومن ثّم يلعب قطاع المحروقات دوراً مهّما في بناء قواعد الإقتصاد الجزائري، غير أنّ هذه الثّروة كانت حكراً على الشّركات الأجنبية ولفرنسية خصوصاً ، ما أورث الجزائر إقصاداً هشّاً دفع بالسّلطات الحكومية إلى العمل على إسترجاع سّيادتها على ثرواتها الوطنية من أجل خلق صناعة وطنية قوّية من خلال تأميم القطاع عام 1971، إنطلقت الجزائر في سّياسة طاقوية حكيمة وبنت صناعة نفطية وغازية رائدة واحتلت مراتب متقّدمة على الصّعيد العالمي، كما عملت الجزائر أيضاً طيلة العقود السّابقة على مسايرة كل التّغيرات الإقتصادية والتطّورات التكّنولوجية الحاصلة في العالم، هذا ما دفعها نحو الإسراع في إجراء الإصلاحات الهيكلية الضّرورية لتكييف القطاع لشروط تسيير إقتصاد حر وتنافسي. لقد تغّير التّشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الإستقلال عدّة مرات، ما جعل أداء الإنتاج ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل.

المطلب الأول: أهمية ومكانة المحروقات في الإقتصاد الجزائري

يكتسب قطاع الطّاقة في الجزائر أهمية بالغة نظراً لمدى حساسّيته وارتباطه الوثيق بالإقتصاد الوطني، حيث يساهم بنسبة 97% في الصّادرات، كما أّنه مصدر لإيرادات الخزينة من خلال الجباية البترولية بنسبة 78% وبنسبة 46% في النّاتج الداخلي الخام، وبهدف تطوير وتنمية قطاع المحروقات لجأت الحكومة الجزائرية إلى الإستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تنُجز في إطار الشّراكة مع سوناطراك كوسيلة فّعالة تساهم في توفير رؤوس الأموال ونقل التكّنولوجيا التي يحتاجها القطاع.

تمتلك الجزائر ثروة هامّة من الموارد الطبيعية ممثّلة أساساً في كل من البترول والغاز الطبيعي، لقد تّم الشّروع في إستغلال هذه الموارد قبيل الإستقلال وبالتحّديد في سنة 1958 من قبل الإستعمار الفرنسي آنذاك، هذا بعد إستكتشاف أكبر حقلي للبترول والغاز الطبيعي في منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرّمل بجنوب الجزائر.

منذ سنة 1962، سنة حصول الجزائر على إستقلالها حتى منتصف سنة 1980، تبّنت السّلطات سياسة التأميم والتخّطيط المركزي الإقتصادي، والتي كانت ترمي من ورائها الحكومة الجزائرية إلى تحويل قطاع المحروقات إلى قطاع خاضع كلّية للدّولة ويُسّير مركزيا من قبل شركة سوناطراك، الشّركة الوطنية للبترول والتي تّم تأسيسها سنة 1963 كانت في البداية مسؤولة فقط عن نقل وتسويق المنتجات البترولية، وفي سنة 1971 وبعد تأميم* الحكومة الجزائرية لأصول الشّركات البترولية الأجنبية تّمت إعادة تنظيم شركة سوناطراك لتصبح مسؤولة عن عمليات إستخراج، تحويل وتصدير البترول.

* التأّميم هو نقل ملكية المؤّسسات الإقتصادية المملوكة للقطاع الخاص إلى ملكية الدّولة، إّما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها.

لقد سمح قرار تأميم المحروقات الذي جاء في خطاب الرئيس الرّاحل هواري بومدين بتاريخ 24 فيفري 1971 للجزائر بأخذ حصة 51% من الشّركات الفرنسية العاملة في الجزائر والتأّميم الكامل لحقوق الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تأميم النّقل البرّي للبترول والغاز. بعد الصّدمة البترولية العكسية لسنة 1986 بدأ قطاع المحروقات في الجزائر يعرف إنفتاحاً تدريجياً أمام مساهمة الشّركات الأجنبية، حيث سمح قانون المحروقات لسنة 1986 للمستثمرين الأجانب بالبحث والتنّقيب عن النّفط من خلال إتفّاقيات لتقاسم الإنتاج، مع بداية سنوات 1990 قامت السّلطات بإطلاق برنامج واسع للإستثمار في هذا القطاع.

إنّ إستغلال الموارد البترولية في الجزائر ينتج خمسة أنواع من الوقود التي تُستهلك محلّيا أو تُصدّر والتي تتمثّل في النفط الخام الذي يُ حدّد إنتاجه بحصة الجزائر في الأوبك، إنتاج البترول المكّرر، الغاز الطبيعي والذي يتم نقله بواسطة خط أنابيب أو يتم تحويله إلى غاز طبيعي سائل، المكثّفات التي تُعتبر من أنقى أنواع المنتجات البترولية المصاحبة لإستخراج الغاز الطبيعي وتُعّد الجزائر من أهم البلدان المنتجة والمصدّرة له، غاز البترول المميّع والذي ينقسم إلى غازي البوتان والبروبان[1].

-إحتياطي الجزائر من النّفط والغاز: قُدرت الإحتياطات النّفطية المؤكّدة خلال سنة 2013 بحوالي 12200 مليون برميل، أّما بالنسبة لإحتياطات الغاز الطبيعي فقد قدّرت خلال نفس السّنة بـ 4504 مليار م^3 وقدّرت شركة بريتش بتروليوم في آخر إحصائياتها أنّ العمر الإحتياطي للغاز الجزائري لن يتجاوز 55 سنة[2] و20 سنة بالنسبة للّنفط، بناءاً على الإحتياطات المؤكّدة ومعدّل الإنتاج الحالي والإستثمارات المبرمجة على المدى الطّويل تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالمّيا من حيث الإحتياطي والتاسعة من حيث الإنتاج، كما تُعتبر خامس مصدّر للغاز بعد كل من روسيا، النرويج، قطر، كندا على التّرتيب، هذه هي الّدول الخمسة المعروفة والرائدة في مجال تصدير الغاز.

يتوزّع إحتياطي النّفط والغاز بالجزائر على 200 حقل معظمها تتواجد من ناحية الجنوب الشّرقي للبلاد ومن بين هذه الحقول نجد 73 في حوض إليزي، 57 في حوض الصّحراء الوسطى، 34 في حوض بركين، 31 في حوض وادي مية.

أّما إذا نظرنا لتطّور إحتياطات الجزائر من النّفط خلال الفترة (2002-2013)، فإنّ هناك شبه إستقرار في حجم الإحتياطات طوال تلك الفترة، بالّرغم أنّ الجزائر قدحقّقت أكبر الإكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال النفط والغاز حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للّنفط، تُعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث إحتياطيات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة 12 عالميا، كما تميّزت إحتياطات الغاز في الفترة ما بين 2002 و 2013 بثبات الإحتياطي عند حجم 4504 م^3 وهو يشير إلى الإنخفاض في عملية الإستكشاف الأمر الذي جعل الّرصيد ثابت.

---

[1] شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي (حالة الإقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2012/2011، ص ص72-73.

[2] BP, statistical review of world energy, 2013, p20.

الجدول رقم (05-01): تطّور الإحتياطات المؤكّدة من النفط والغاز في الجزائر خلال الفترة (2002-2013).
الوحدة: (مليون برميل، مليار م^3)

السنوات	2002	2004	2005	2006	2008	2010	2012	2013
احتياطي النفط	11314	11350	12270	12200	12200	12200	12200	12200
احتياطي الغاز	4523	4545	4504	4504	4504	4504	4504	4504

Source: OPEC, annual statistical bulletin, (2006-2010-2014).

تكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للإقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ-مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للّدولة: تتمثّل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامّة للّدولة من خلال الجباية البترولية، والتي تُعتبر من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للّدولة وتساهم بشكل كبير في الإيرادات الكلية، لقد عرفت نمواً متواصلاً حيث إنتقلت من 720.2 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 916 مليار دينار جزائري سنة 2006، السّبب راجع في الأساس إلى الإرتفاع المتواصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة، كما أنّ نسبة مساهمة الجباية البترولية تراوحت ما بين 49.9% و 63.2% الأمر الذي يفسّر تأثير الجباية البترولية على حجم الإيرادات الكلية. بقية الإيرادات عرفت هي الأخرى إرتفاعات متواصلة خلال هذه الفترة وانتقلت من 418.7 مليار دينار جزائري إلى 919.5 مليار دينار جزائري، غير أنّ مساهمتها في حجم الإيرادات الكلية تبقى أقل من النّصف، وعليه يمكن القول بأنّ الإيرادات الكلية للميزانية العامة تتأثر بشكل مباشر بالتّغيرات الحاصلة في حجم الجباية البترولية.

الجباية العادية خارج قطاع المحروقات لا يمكنها حالّيا أن تغطّي نفقات الدّولة على التّحويلات الإجتماعية والكتلة الوطنية للأجور، الدّعم الموجّه للسّكن والماء والمواد الطاقوية بالإضافة إلى العديد من المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك، يتم تغطية النّقص في الجباية العادية من الجباية البترولية خاصة إذا نظرنا إلى المبالغ الضّخمة التي خصّصتها الحكومة الجزائرية بقيمة 286 مليار دولار للبرنامج الخماسي (2010-2014) من أجل تطوير القطاعات غير النّفطية، طبعا هذا الرّقم المهوّل لم يكن ليوضع في هذه الخطّة لو لم تستفيد الجزائر من إرتفاع أسعار النّفط خلال السّنوات الأخيرة.أهم ما يُميّز السّياسة المالية للّدولة وميزانيّتها العامة هو إعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتيّة من قطاع المحروقات، كما نعلم أنّ أسعار المحروقات تتحدّد خارجيا ضمن أسواق عالمية كبرى، كسوق لندن وسوق نيويورك وبالتّالي فإنّ إستقرار وتوازن الميزانية العامة للّدولة مرتبط بجملة التّغيرات التي تحصل في أسعار هذه المادّة، وعليه فإنّ هذه الميزانية حسّاسة للصّدمات الخارجية التي تأتي من تقلّبات هذه المادة سواء كانت هذه الصّدمات سلبية (إنخفاض الأسعار) أو إيجابية (إرتفاع أسعار المحروقات)[1].

[1] زغبي نبيل وبقة الشريف، واقع قطاع المحروقات في ظل السّياسات الطّاقوية الأوربية الجديدة، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي الأول حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطّاقوية بين متطلبات التنمية القطرية والإحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص05.

ب-مساهمة قطاع المحروقات في النّاتج الدّاخلي الخام: يُعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه اقتصاد الجزائري، كما يُمثّل العامل الرّئيسي المعزّز للتوّازنات الإقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، فحصّته من الخارجية بالعملة الصّعبة تمثّل نسباً عالّية تتراوح ما بين 93% إلى 97% ونسبة 95% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطّاقة والمناجم، إضافة إلى أنّ التّجارة النّفطية تُعّد التجارة الأكثر نجاعة وفعالية في السّوق الجزائرية بإستحواذها على 98% من إجمالي الصّادرات. الأمر الذي يعني الإعتماد شبه الكلّي للجزائر على السّلعة النّفطية والغازية في تبادلها التّجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية وكذلك في توفير العملات الأجنبية الصّعبة وفي موازنة ميزان تجارتها وميزان مدفوعاتها في آن واحد، تتميّز الجزائر بإعتبارها دولة مصدّرة للمحروقات عموما بإرتفاع مساهمة المحروقات في النّاتج الدّاخلي الخام[1].

نسبة مساهمة قطاع المحروقات في النّاتج الداخلي الخام تتماشى مع نسبة الصّادرات، فخلال عام 1970 سجّلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في النّاتج الدّاخلي الخام حوالي 15%، بعد ذلك كانت هناك تذبذبات بين إرتفاع وإنخفاض سُجّلت خلال الفترة (1980-1990) وهذا راجع إلى الصّدمات النفطية العالمية، لتعرف بعد ذلك إرتفاعاً تدريجيا قد تراوح مداه بين 26% سنة 1999 و 50% سنة 2014.

ج-مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي حجم الصّادرات: ساهم قطاع المحروقات بحجم كبير في حجم الصّادرات الجزائرية بحيث نجد أنّ أغلب هذه الصّادرات مستمدّة من المحروقات.

الموارد المالية المتراكمة تتم من خلال تحويل مادّتي البترول الخام والغاز الطبيعي المستخرجة من الآبار إلى أرصدة نقدية في البنوك، وليس عن طريق الإدّخار الوطني والتّراكم لدى المؤسّسات المنتجة والأفراد عبر النّظام المصرفي، حيث أنّنمو الموارد المالية يُعتبر إنعكاساً لنمو أسعار النّفط وتزايد حجم كمّيات التّصدير وتختلف من سنة لأخرى كما هي موضّحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (05-02): نسبة صادرات المحروقات من الصّادرات الإجمالية في الجزائر خلال (2004-2013).

الوحدة: مليون دولار

السّنوات	قيمة الصّادرات الإجمالية	قيمة الصّادرات من المحروقات	قيمة الصّادرات خارج قطاع المحروقات	صادرات المحروقات كنسبة من الصّادرات الإجمالية (%)	إحتياطي الصّرف الأجنبي
2004	32083	31302	781	97.56	32.900
2007	59518	58206	1312	97.79	77.780
2010	57150	55700	1450	97.16	148.900
2013	64974	62809	2165	96.66	190.660

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (C.N.I.S) ــ حصيلة سنوات 2004 إلى 2013.

[1] زرواط فاطمة الزهراء وبورجة صارة، أثر تقلّبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي (دراسة قّياسية للفترة 1980-2013)، مجلة التنمية والسّياسات الإقتصادية، الكويت، المجلد16، العدد02، 2014، ص ص87-88.

يُ مكننا من الجدول السّابق ملاحظة المكانةالخاصة التي يحتلّها قطاع المحروقات في الإقتصاد الوطني والأرقام القوّية والمخيفة في نفس الوقت، بالّنظر إلىالحجم الكبير الذي يُ سيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات وعلى حجم الصّادرات الجزائرية للخارج، حيث تمثّل صادرات الجزائر من المحروقات معدّل 97% من إجمالي الصّادرات والمساهمة المتبقية والمقدّرة 03% فهي تتمثّل في الصّادرات خارج قطاع المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجدّ محدودة[1].

كما أنّ إحتياطات الصّرف الأجنبي للجزائر التي كانت تبلغ 1.50 مليار دولار سنة 1993، بدأت ترتفع تدريجّيا منذ سنة 2000، وتدعّمت مع إرتفاع أسعار البترول لتصل أرقاماً غير مسبوقة تجاوزت 190 مليار دولار عام 2013.

د-المحروقات والمساهمة في التقّليل من معدّلات البطالة: مع إستمرار النّمو في الإقتصاد العالمي، إتّجهت أسعار النّفط نحو الإرتفاع المتواصل لتحقّ ق قفزة كبرى لم يسبق لها مثيل لتصل إلى أعلى سعر لها خلال شهر جويلية من سنة 2008 الذي قارب 147.27 دولار للبرميل الواحد، لقد عرفت معدّلات البطالة تناقصاً مستمراً منذ سنة 2000 إلى غاية 2013 أين إستقّرت عند أدنى مستوى لها بنسبة 09.8% سنة 2011 بعدما كانت أكثر من 29% سنة 2000، المبّرر الرّئيسي لهذا الإنخفاض هو حجم الإنفاق الحكومي المتزايد بسبب التّراكمات المالية النّاجمة عن العائدات النفطية أين تم توجيه هذا الإنفاق نحو إطلاق العديد من المشاريع الإستثمارية والتي تمكّنت بدورها من تشغيل الكم الهائل منالأيدي العاملة المحلّية وحتى الأجنبية.

مع إنهيار أسعار النّفط خلال السّداسي الثاني من عام 2014 حيث فقدت نحو 45% من قيمتها من خلال تراجعها بعدما كانت في حدود 115 دولار للبرميل خلال شهر ماي 2014 إلى حوالي 60 دولار للبرميل حتى شهر ديسمبر 2014، عرفت معدّلات البطالة إتجّاها معاكساًبإرتفاعها إلى ما يُ قارب 10.6% خلال شهر سبتمبر من نفس السّنةأي ما يُ عادل نحو 1.214 مليون عاطل عن العمل مع نسبة تفوق 25% لدى الشباب وأزيد من 16% لدى حاملي الشّهادات الجامعّية، مسجّلة بذلك إرتفاعاً مقدّر بحوالي 0.8% مقارنة بمعدّل سنة 2011 الذي بلغ فيها 9.8%.

المطلب الثاني: لمحة تاريخّية عن المحروقات الجزائرية

مّرت المحروقات الجزائرية عبر العديد من المراحل منذ ذلك الزّمن البعيد حتى الوقت الحالي، إنطلاقا من مرحلة الإستكشاف إلى مرحلة التأّميم.

الفرع الأول/إستكشاف المحروقات في الجزائر: إكتشاف المحروقات في الجزائر ليس حديث النشأة وإّنما يعود إلى 1200 قبل الميلاد في عهد الفينقيين، وترجع أولى بدايات البحث والتنّقيب عن المحروقات في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ففي عام 1895 كانت أّول محاولة للتنقيب عن البترول في حقل عين الزفت والذي أنتج إلى غاية 1925 حوالي 50000 طن، ثم تّمت عمليات التنقيب في تليوانت (Tliouanet) جنوب غرب ولاية غليزان في 1915[2].

[1] زغبي نبيل وبقة الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص04-05.

[2] MAHIOUT Rabah, le pétrole Algérien, Edition ENAP, Alger, Algérie, 1974, p106.

ساعدت هذه المحاولات على الكشف عن آبار قليلة العمق أكّدت إمكانية وجود المحروقات، لكن أّول إكتشاف تجاري قد تّم عام 1948 في واد قيتيريني على بعد قرابة 50 كلم جنوب الجزائر العاصمة قرب صور الغزلان، وفي الخمسينيات إمتدت عمّليات البحث والتنّقيب لتشمل الصّحراء، حيث إكتشفت حقول البترول في حاسي مسعود عام 1956 وحقول الغاز الطبيعي في حاسي الّرمل في نفس السّنة[1]، لتبدأ الشّركات الفرنسية عملية الإنتاج إنطلاقا من سنة 1956.

الفرع الثاني/ وضعّية قطاع المحروقات بعد الإستقلال: بعد حصول الجزائر على الإستقلال، ورثت وضعاً إقتصادياً متدهوراً ، خصوصاً ما تعلّق بمجال البترول، الذي كان تحت سيطرة المصالح الفرنسية والشّركات الأجنبية الكبرى، عبر كل العملّيات (البحث، التنّقيب، الإنتاج والّنقل)، إذ كان الّدخل الذي تحصّلت عليه الجزائر يعتمد على قاعدة مناصفة الأرباح، كانت الجزائر مقارنة بالبلدان الّنفطية الأخرى تحصل على أقل بكثير مّما تحصل عليه هذه البلدان، مّما أّدى إلى إنعزال الصّناعة البترولية كعامل أساسي من عوامل النمو الإقتصادي للبلد وإلغاء الّدور الأساسي للّنفط في التنمية الإقتصادية.

أ-إتفاقّيات إيفيان ومراجعة الإتفاقيات: بدأت عمّليات البحث عن البترول عام 1952 في الصّحراء الجزائرية والتي سمحت بإنتاجه منذ 1956. وخلال الفترة (1958-1959) أصدرت الحكومة الفرنسية قانون البترول الصّحراوي والذي منح الكثير من الإمتّيازات الجبائية والمالية للشّركات الفرنسية[2]، حيث أوجد التنسيق المالي والضّريبي بين الشّركات الفرنسية أين شّجعت الحكومة الفرنسية الشّركات الّنفطية حينما أخضعت نصف أرباحها فقط للضّرائب[3].

في عام 1959 تاريخ إنشاء أول أنبوب لنقل البترول الخام ينطلق من حاسي مسعود بإتجاه بجاية وتزامنا مع صدور القانون البترولي تم وضع سياسة من قبل فرنسا لفصل الصّحراء ولكن الوضع لم يستمر طويلاً .

في مارس 1962وقّعت الجزائر إتفاقيات إيفيان، حيث كان يتوجب على الجزائر قبول القانون الفرنسي للبترول بجميع الإيجابيات التي يمنحها للشّركات وجميع الإلتزامات التي يفرضها على الّدولة، فلم تكن هذه الإتفاقيات في الحقيقة سوى إمتداد لقانون البترول الصّحراوي ولكن تحت مسّمى جديد.

لقد فرض المفاوض الفرنسي في إتفاقية إيفيان على الجزائر التعهدّ لفرنسا ضمن إطار السّيادة الجزائرية بأن تتم مواصلة الجهود الّرامية إلى إستثمار الثّروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يُعرف إختصاراً بالهيئة الصّحراوية أو الهيئة الفنية لإستغلال ثروات باطن الأرض في الصّحراء. كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشّركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصّحراوي قبل تاريخ الإستقلال، بمعنى أدق إستمرار سريان مفعول التّعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشّهادات المنجمية الممنوحة من قبل.

---

[1] سوناطراك، تعّرفوا على المحروقات، مجلة فصلية لسوناطراك، حيدرة، الجزائر، الثّلاثي الأول من سنة 1991، ص09.

[2] CHITOUR Chems Eddine et Autres, Bilan énergétique de l'Algérie depuis l'indépendance, 07eme journée de l'énergie, Algérie, 2003, p102.

[3] سرايري بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الإقتصادي الّدولي الجديد وفي أفق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص95.

لكن هذه الوضعية لم تستمر طويلاً وكان ردّ الجزائر يرتكز على جانبين أساسيين:

- إتخاذ الإجراءات الضّرورية من أجل تعزيز العمل المتنامي للجزائر لإسترجاع ملكّيتها لثرواتها الوطنية؛
- إعادة فتح المفاوضات البترولية مع فرنسا.

فيما يتعلّق بالجانب الأوّل لابدّ من التذّكير أنّه منذ جوان 1962سطّر المجلس الوطني للثّورة الجزائرية خلال جلساته في طرابلس أهمية وضع مخطّطالذي يُ مكّن الدّولة من تسيير ثرواتها المعدنية والطّاقوية بمفردها، هذا التوّجه ترجم منذ 1963 من خلال أسلوبين مهّمين:

- في 31 ديسمبر 1963 تم إنشاء المؤسّسة الوطنية المكلّفة بنقل وتجارة المحروقات Sonatrach.
- إنشاء ثالث أنبوب لنقل النّفط من حوض الحمراء إلى أرزيو من قبل مؤسسة إنجليزية (CJB) بتمويل كويتي تحت إشراف المؤسّسة الوطنية سوناطراك.

أمّا فيما يتعلّق بالجانب الثّاني فقد حاولت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة كسر القيود، وطالبت بتاريخ 19 أكتوبر 1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد، من أجل مراجعة بعض البنود الخاصّة بإستغلال المحروقات الواردة من إتفاقية إيفيان والتي كانت تُعتبر بمثابة حاجزا في وجه المشاركة الفعلية في العمليات البترولية وإن إستجابت فرنسا لهذا لطّلب الجزائري بعد تردّد وقدّمت بعض التنّازلات، من خلال إتفّاق الجزائر لعام 1965، إلاّ أنّها إستمرّت على العموم في نهج المماطلة على طول سنوات السّتينيات، إلى أن حسمت الجزائر الأمر بقرار تأميم المحروقات في مطلع السّبعينيات.

ب- تأميم قطاع المحروقات في الجزائر: مكّن القرار التاّريخي لتأميم المحروقات الذّي أُعلن عنه بحاسي مسعود رئيس الدّولة السابق هواري بومدين يوم 19 فيفري 1971 بالإضافة إلى تثبيت الملكية والسّيادة الوطنية على الحقول النّفطية من جعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع[1]، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة. يأتي هذا القرار لإستكمال مسار طويل من المفاوضات تم الشّروع فيها سنة 1967 من أجل إسترجاع الثّروات الوطنية، حيث تّم في البداية تأميم الشّركات البترولية غير الفرنسية، تبعها أمر وقع في 11 أفريل 1971 بإصدار القانون الأساسي حول المحروقات الذّيي حدّد الإطار الجديد لنشاط الشّركات الأجنبية في مجال البحث عن المحروقات وإستغلالها، مكّن هذا القرار الجزائر من أخذ 51% من فوائد الشّركات الفرنسية صاحبة الإمتياز التي تعمل في الجنوب ستقّدم لها تعويضات نقداً بإستثناء شركة 'جيتي' دفع لها التعّويض بالنّفط الخام[2].

لقد حصر هذا القانون شكل العقود التي مكن للشّركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، يتمثّل في عقود الخدمات تضمن صنفين، صنف أول عرف بعقود الخدمة بالأخطار تقوم بموجبه الشّركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الإستكشاف إلاّ في حال الحصول على نتيجة ايجابية وتتحّمل وحدها كافة الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية، وصنف ثاني عرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحّمل فيه الشّركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها،

[1] يسري محمد أبو العلا، مبادئ الإقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط01، 1996، ص274.

[2] وطبان عبد العزيز، الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، (1830-1985)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص151.

وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج لفائدة الشّركة الوطنية مقابل مكافأة متفّق عليها مسبقاً، لكن بعد تجربة دامت قرابة 15 سنة من تطبيقه تأكّدت عدم تنافسية قانون1971 وكذا محدوديّته في منح الشّركات الأجنبية الإمتيازات الضّرورية لإستقطابها مقارنة بما تتعامل به بلدان نفطية أخرى من حيث أفضلّية شروط الإنتاج، الأمر الذي دفع المشّرع الجزائري إلى التّفكير في تغيير ذلك القانون وسن قانون جديد أكثر جاذبية.

الفرع الثالث/تطوّر قطاع المحروقات خلال الفترة (1971-2014): تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطّط الرّباعي (1970-1973) حيث تميّزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

تميّزت فترة السّبعينيات عموماً بإرتفاع أسعار البترول نتيجة الصّدمتين النّفطيتين العالميتين، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامّة جدّا. أّما في الثّمانينيات فقد شهدت أحداث إقتصادية صعبة، متمثلة في الصّدمة البترولية سنة 1986 التي كان لها الأثر السّلبي على الإقتصاد، ممّا أدّى إلى إصدار القانون (14/86) ولكن نتيجة القصور الملاحظة فيه فقد تّم تعديله عام 1991. بشكل عام إتصفت الفترة (1971-2012) بأنّ نشاط قطاع المحروقات مكثّف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، الإنتاج، التكّرير، التمّييع والتسّويق) إلى جانب إبرام العديد من الإتفاقيات وإنجاز الكثير من المشاريع، مع بداية منتصف سنة 2014 تهاوت أسعار النّفط بنسبة تزيد عن 50% مع قرار منظّمة الأوبك في إجتماع نوفمبر 2014 الإبقاء على مستوى الإنتاج دون تخفيضه وهو الأمر الذي يعاكس ما دافعت عنه الجزائر.

المطلب الثالث: قراءة في الأطر القانونية المنظّمة للقطاع

تغيّر التّشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات عدة مرات نشير إليها فيما يلي:

الفرع الأول/قانون المحروقات رقم (86-14) وتعديلاته عام 1991: لإحداث تغّيرات في المجال الإستثماري الذي يمكّن الرأسمال الأجنبي من المشاركة في الإقتصاد الجزائري تم إصدار قانون (86-14)، فالشّق القانوني المتعلّق بتدخل الرأسمال الأجنبي في قطاع يعود بالأساس إلى قانون (86-14) الصّادر بتاريخ 19 أوت سنة 1986 المنشور في الجريدة الرّسمية رقم 34 لسنة 1986[1] الذي يُعتبر أّول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر والذي أعطى دفعا قوّيا لنظام الجباية البترولية، أرسى قواعد قانونية تسمح للشّريك الأجنبي أن يقوم بأعمال التنّقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، ممارسة المؤسّسات التي تعمل في هذا المجال حقّ ها وواجبها في الأعمال السّالفة الذّكر[2].

لقد مكّن هذا القانون الرأسمال الأجنبي في مجال المحروقات بالتدّخل بصفته شريكا وذلك عن طريق الشّراكة مع المؤسّسة الوطنية (سوناطراك)، التي لا يمكن أن تقل مساهمتها عن 51% من ممارسة أعمال التنّقيب والبحث عن المحروقات بمختلف أنواعها (نفط خام، غاز طبيعي)، لقد أصبح بعد مرور سنوات عديدة على الشّروع في تطبيق القانون (86-14) العقد الأكثر إستعمالاً، حيث جرى إستعماله في بداية الأمر فيما يخص البترول فقط، ثم توسّع مجال تطبيقه إلى الغاز بعد عام 1991.طبقاً لمبدأ الشّراكة الذّي مّيز هذا

[1] قانون رقم (86-14) مؤرخ في 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 21 أوت 1986، ص11.

[2] محمد قاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السّياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص224.

القانون بشكل متقدّم عن القوانين السّابقة، فإنّ الحاجة الماسّة للتطّور التكّنولوجي في عمليات البحث والتنّقيب وطرق إستغلال المحروقات، هي التي أدّت إلى الإنفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا أصبحت عقود الشّراكة في هذا المجال ضرورية.

يبقى عقد الشّراكة وتقاسم الإنتاج أكثر أنواع العقود نجاحاً في الجزائر وفي البلدان النّفطية الأخرى لأنّه عقد توفيقي بين مصالح البلد المنتج والمستثمر الأجنبي، فهو من جهةيوفّر للشّريك الأجنبي فرصة الوصول إلى قسم من الإنتاج الخام وهو ما يبحث عنه، من الجهة الأخرىيُراعي مصلحة البلد المنتج حيث يزّوده بالأدوات القانونية التي تساعده على المحافظة على إحتياطاته وتفعيل نشاط القطاع.

رغم أنّه بموجب هذا القانون تبقى الدّولة تحتكر أعمال التنّقيب والبحث عن المحروقات، إستغلالها ونقلها ويمكنها أن تسند ممارسة هذا الإحتكار لمؤسّسات وطنية طبقا للتشّريع المعمول به، إلاّ أنّ المادة رقم 02 من القانون رقم (91-21) المعدّلة والمتممة للمادة 04 من القانون رقم (86-14)، أشارت إلى أنّه في إطار الأحكام الخاصة المتعلّقة بالإشتراك في مجال المحروقات المنصوص عليها فيهذا القانون، يُمكن لأشخاص معنوية أجنبية القّيام بأنشطة البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها، لقد تمثّل تعديل هذه المادّة في حذف صفة 'السائلة' للمحروقات في صيغتها القديمة.

أبعد من ذلك، إشترطت المادة 17 من قانون (86-14) أنّه لا يمكن أن تمارس أعمال نقل المحروقات عبر الأنابيب إلاّ مؤسّسة وطنية، ثم أجاز القانون رقم (91-21) في إطار الإشتراك المذكور في المادة 04 للشّريك الأجنبي تمويل وإنجاز وإستغلال لحساب المؤسسة الوطنية القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات. كما نصّت المادة 20 على أنّه لا يمكن لأيّ شخص معنوي أجنبي ممارسة أحد أو عدّة أنشطة من تلك المشار إليها في المادة 04من هذا القانون، إلاّ بالإشتراك مع المؤسّسة الوطنية المعنية، حسب هذا القانون يتم هذا الإشتراك في إطار عقد بين المؤسّسة الوطنية والشّخص المعنوي الأجنبي أو الأشخاص المعنوية الأجنبية، ويتم الموافقة على هذا العقد بمرسوم يتّخذ في مجلس الوزراء، لقد عالجت المادتين 24 و 25 من هذا القانون شكل إنتفاع الشّريك الأجنبي، حيث أشارت الأولى أنّه مهما يكن شكل الإشتراك المعتمد فإنّ نسبة إنتفاع المؤسّسة الوطنية يجب أن لا تقل عن 51%، بينما تشير الثّانية إلى أنّه لا يُمكن بأيّ حال من الأحوال أن تتجاوز الحصّة التي يأخذها الشّريك الأجنبي 49% من الإنتاج الإجمالي للحقل إذا كان شكل التعّاون هو الشّكل المنصوص عليه في المقطعين 2 و 3 من المادة 22 بعد دفع ضريبة المكافأة.

الفرع الثاني/ قانون المحروقات الجديد لسنة 2005 رقم (05-07) وتعديلاته في 2006 و2013.

بالإضافة إلى قوانين الإستثمار الخاصّة بالمحروقات التي تّمت الإشارة إليها، وما مدى تشجيعها لجلب المستثمرين في هذا القطاع، بادرت السّلطات الجزائرية إلى إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005 (قانون رقم (05-07) الصّادر بتاريخ 28 أفريل 2005 المتعلّق بالمحروقات)[1]، الذي يهدف إلى تنظيم النّشاط في مجال المحروقات من الوجهة القانونية ويوضّح حقوق وواجبات كل المتعاملين في القطاع خلال ممارستهم لكل النّشاطات في مختلف المراحل البترولية والغازية.

[1] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم (05-07) المؤرّخ في 28 أفريل 2005 يتعلّق بالمحروقات، العدد50، 2005، ص03.

أصبح من حق كل متعامل إقتصادي محلّي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرّية، وفي كل حلقات النّشاط البترولي سواءاً في المنبع أو المصبّ، ذلك ما يعني إنهاء الإحتكار في القطاع النّفطي الذي كانت تمارسه شركة سوناطراك. يهدف القانون أيضاً إلى تشجيع وترقّية عملية البحث في المناطق النّاقصة والمنعدمة التنقيب.

لقد جاء هذا القانون بـ 115 مادة ألغت بموجبها أغلب أحكام قانون (86-14) المتعلّق بأعمال التنّقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها بالأنابيب، حيث نصّت المادة الثّالثة منه على ما يخضع لسلطة الدّولة في هذا القطاع فذكرت في هذا الشّأن أنّ موارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة الموجودة على التّراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السّيادة الوطنية، مللك للجماعة الوطنية التي تُجسّدها الدّولة، أشارت إلى ضرورة أن يتم إستغلالها بإستعمال وسائل ناجعة وعقلانية من أجل ضمان الحفاظ الأمثل عليها مع إحترام قواعد حماية البيئة[1].

أبرز القانون أيضاً أهم الصّيغ المعتمدة في التعّاقدات النّفطية كالصّناعة البترولية الأفقية أو التّرخيص بالتنقيب وغيرها، أّما بخصوص حرية النّشاط الإقتصادي في هذا القطاع ما يلي: يُعدّ إستيراد المحروقات و المنتجات البترولية وتسويقها عبر التراب الوطني نشاطاً حرّا شريطة إحترام هذا القانون'، تشير إلى أنّ تحديد أسعار بيع المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لتلبية إحتياجات الطّلب الوطني يتم من طرف وكالة ضبط المحروقات. بموجب هذا القانون تم إستحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتّعان بالشّخصية القانونية وكذا الإستقلالية المالية وهما:

-الوكالة الوطنية لتثمين موارد النّفط (ALNAFT): تدُعى'النفط' وتقوم بترقية إستثمارات قطاع المحروقات وتسُلّم رخص التنّقيب لمدة أقصاها سنتان، كما تقوم أيضاً بتحديد ومنح مساحات البحث وكذا مراقبة تطبيق عقود البحث والإستغلال، تقوم بعملية تحديد وتحصيل الإتاوات وتحويلها للخزينة العمومية، كما تقوم بتسيير وتطوير بنوك المعلومات الخاصّة بالبحث وإستغلال المحروقات.

-الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها (ANRH): وتدُعى سلطة ضبط المحروقات، حيث تسهر على تطبيق القوانين المتعلّقة بالنّشاطات التي يحكمها هذا القانون، كما تتكّفل بدراسة طلبات منح النّقل بواسطة الأنابيب وكذا تقديم توصّيات الوزير المكلّف بالقطاع. تم كذلك إنشاء لدى كل وكالة هيئة إستشارية تدُعى المجلس الإستشاري.

ترمي الإجراءات الجديدة من خلال هذا القانون إلى الفصل بين صلاحّيات السّلطة العمومية للدّولة والمهام التقنية والإقتصادية والتّجارية التي هي من صلاحّيات الشّركات بما فيها شركة سوناطراك، إلاّ أنّ القانون نفسه رهن ولو جزئيا تحكم الجزائر في ثرواتها النّفطية، حيثيُمكن الشّركات الأجنبية التي تقوم بالتنّقيب من التّصرف في حقول النّفط مثلما شاءت، فهي ستعمل على إنتاج أكبر كمّية ممكنة في أقصر مدّة زمنية. لقد أثار القانون حفيظة المعارضين الذين يصرّون على أنّ القانون السّابق (86-14) لم يثبت محدودّيته كما يريد

[1] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 03، قانون رقم (05-07) المؤرخ في 28 أفريل 2005، العدد50، 2005، ص05.

أن يرميه منتقدوه وأنّه عكس ذلك، فإنّ القانون الجديد يوافق الطلبات الأمريكية ويفتح المجال أمام صيغة جديدة تسمح للمتعامل الأجنبي السّيطرة على معدّل 80% من الإنتاج، في وقت كانت حصّة الشّركة الوطنية سوناطراك لا تقلّ عن 51% نظراً لذلك تم تعديله سنة 2006 قبل تطبيقه.

في ظلّ هذه الإنتقادات والتّحفظات وظهور مشاكل حقيقية مع بداية المرحلة الإنتقالية لتطبيقه، التي تزامنت مع التوجّه الواضح لإرتفاع سعر برميل النّفط في الأسواق العالمية وليس الإنخفاض كما توقّعه واضعُوا القانون الجديد، تّمت المصادقة بعد أشهر قليلة على تعديله بموجب الأمر رقم (06-10) الذّي أصدره رئيس الجمهورية في 29 جويلية 2006، حيث شمل التّعديل نقاطاًلا يُمكن إعتبارها ثانوية.

من بعض التّعديلات التي جاء بها الأمر (06-10) المعدّل والمتّمم لقانون المحروقات (05-07)، هو إعادة القاعدة القديمة التي تجعل من سوناطراك الطّرف الذي يستحوذ على الأغلبية في جميع العقود بنسبة لا تقل عن 51% في جميع نشاطات البحث عن المحروقات، إستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها، تحويل وتسويق وتخزين المنتجات البترولية.

كما تضمّن الأمر (06-10) بعض التّعديلات الطّفيفة في نظام الجباية البترولية، وذلك لاسّيما من خلال فرض ضريبة على الفوائد الإستثنائية (TPE) لتشُمل عقود تقاسم الإنتاج المبرمة مع سوناطراك في إطار قانون 1986 والمعدّل في 1991، تلتزم الشّركات الأجنبية بدفعها على حصّة الإنتاج العائد لها عندما يزيد معدّل المتوسّط الشّهري لسعر خام البرنت عن 30 دولاراً، هذا وأشارت المادّة الرابعة من هذا الأمر بوضوح إلى إستبدال مصطلح 'سوناطراك، شركة ذات أسهم' المذكور في مواد القانون (05-07) إلى مصطلح 'المؤسسة الوطنية سوناطراك، شركة ذات أسهم'[1].

لقد شكّل البند المتعلّق بالرّسم على الأرباح الإستثنائية أحد أكبر النّقاط الخلافية التي عرفتها الجزائر مع الشّركاء الأجانب خلال السّنوات الماضية، حيث شدّدت الشّركات البترولية وعلى رأسها 'أناداركو' الأمريكية على عدم قانونية الإجراء بالنّظر إلى تطبيقه بأثر رجعي، بعد فشل المفاوضات في 2007 و2008، سارعت الشّركات الأجنبية القيام بعمليةاللّجوء إلى القضاء الدّولي، طالبت بتعويض مادّي بسبب تطبيق الجزائر لهذا الرّسم بأثر رجعي، ونظرا لتعقّد الإجراءات وطول مدّتها بحث الطرفان في إيجاد حلول توافقية تضع حدّا للنّزاع القضائي وذلك من خلال تغيير بعض الإجراءات الخاصة بالعقود، خاصة المتعلّقة بتقاسم الإنتاج، التي تلتزم بموجبها سوناطراك على دفع الرّسم على الأرباح الإستثنائية مع توسيع مدّة الرّخصة الممنوحة في إطار إتفاق تقاسم الإنتاج لمدة 25 سنة، لتصل قيمة التّعويض العيني الذي تحصّلت عليه شركة 'أناداركو' لوحدها إلى 4.4 مليار دولار. الشّيء الملاحظ أنّ التنّازلات التي أقرّتها الشّركة الوطنية كتعويض غير مباشر لصالح الشّركات الأجنبية يعني تأكيد الشّركة لخطأ وقع في صيّغة البند المتعلّق بالرّسم على الأرباح الإستثنائية.

[1]Articles N°03 et 04, ordonnance N°06-10 du 29 juillet 2006 modifiant et complétant la loi N°05-07 relative aux hydrocarbures, journal officiel de la république Algérienne N°48, juillet 2006, p10.

بدأت الجزائر في عام 2012 إعادة النّظر في قانون المحروقات من جديد في محاولة لجذب المستثمرين الأجانب لمشاريع جديدة، وذلك وسط تراجع ملحوظ في إنتاج المحروقات وركود إحتياطاتها، حيث صدر القانون رقم (13-01) المؤرّخ في فيفري 2013 معدّلا ومتّمما للقانون رقم (05-07)، جاءت التّعديلات الجديدة لتعكس رغبة الحكومة الجزائرية وحاجتها إلى شركاء أجانب من أجل زّيادة الإحتياطات من النّفط والغاز الطبيعي، إستكشاف مناطق جديدة مثل البحر والمناطق التي تحتوي على موارد النفط والغاز الصّخرية، ومع أنّ هذا التّعديل لم يُ غيّر شرط أغلبية الحصّة للطّرف المحلي الجزائري إلاّ أنّه شمل تغييرات في هيكل الضّرائب، لا سّيما تغيير طريقة حساب الرّسم على الدّخل البترولي، إلغاء الضّريبة على الأرباح الإستثنائية على الشّركات الأجنبية في خطوة أُعتبرت محاولة لطمأنة المستثمرين الأجانب ومواجهة ضعف الإهتمام بالإستثمار في قطاع الطّاقة بالجزائر خلال السّنوات القليلة الماضية، كما شمل أيضاً تقديم حوافز مالية لشركات الإستثمار في التنّقيب البحري والموارد غير التقّليدية، من خلال دمج معدّلات ضريبية تحفيزية في مجال المحروقات غير التقّليدية ضمن النّظام الجبائي الجديد[1].

المطلب الرابع: الإستثمارات الأجنبية في القطاع (مكاسب محقّقة ومخاطر محتملة)

لقد فتحت الجزائر قطاع المحروقات أمام المستثمر بموجب القانون (86-14) المؤرّخ بتاريخ 19 أوت 1986 الذي سمح بإمكانّية دخول رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الإستغلال، حدّد هذا القانون إطار تدخل الرأس المال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات وإستغلالها، بالإضافة إلى إستفادة الشّركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارّية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة إقتصاد مختلط، لقد نتج هذا القانون إبرام أكثر من 56عقداً مع شركات نفطية من 19 دولة.

يحتلّ قطاع المحروقات الصّدارة في جذب الشّركات الأجنبية في مجال البحث، التنّقيب والإستكشاف وتتم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات عن طريق إستثمارات ومشاريع مشتركة بين الشّركة الوطنية سوناطراك ومختلف الشّركات الأجنبية، حيث يمكن للشّريك الأجنبي إختيار شكلين للشّراكة إمّا إشراك بالمساهمة لا يتّسم بالشخصية المعنوية أو شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون التّجاري الجزائري ويكون مقّرها الرّئيسي الجزائر.

شهدت الفترة ما قبل 1986 تسجيل إحتياطات متذبذبة ولم يتغّير حجم الإحتياطي كثيراً، حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 1978 بـ 6300 مليون برميل بعدما كان في حدود 9840 مليون برميل خلال سنة 1971، في حقيقة الأمر ترجع ضآلة هذه الإحتياطات وعدم تجديدها إلى إحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الإستكشاف بعد إنسحاب الشّركات الأجنبية من الإستثمار في القطاع، بالإضافة إلى عجز الشّركة عن مواكبة التّطورات التقّنية الحاصلة في ميدان الإستكشاف وانحصار النّشاط الإستكشافي تقريباً في محيط الحقول النّفطية القديمة فقط.

[1] مباني عبد المالك، الجزائر في ظل تحوّلات الإقتصاد العالمي للمحروقات، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013، ص ص126-127.

مع بداية الإصلاحات التي شهدها قطاع المحروقات خلال سنة 1986، بعد إقتناع الجزائر بضرورة إنفتاح القطاع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسّماح بدخول الشّركات البترولية الأجنبية في إطار الشّراكة بما تملكه من تقنّيات وخبرات في هذا المجال، بدأت إحتياطات النّفط والغاز الطبيعي تعرف نوعاً من الإرتفاع المستمر بشكل ملفت للإنتباه[1].

التوّجه الجديد لسّياسة تطوير المحروقات قد مكّن من إدخال تغييرات جوهرية، ذلك بفضل اللّجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشّركاء الأجانب، خاصّة في ميدان الحفر والإنتاج، حيث تعمل حالّيا بالجزائر أكثر من 30 شركة عالمية للنّفط والغاز أين وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدّة ما بين (2000-2013) حوالي 30 مليار دولار أمريكي أي بمعدّل 2.3 مليار دولار سنوّياً، 87% منها خُصّصت لتطوير المكامن، ترمي الأهداف الأساسّية المسطّرة في مجال المحروقات إلى:

- رفع وتحسين إحتياطيات المحروقات وظروف إستغلالها وذلك بإنعاش وتكثيف البحث والإستكشاف؛
-تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلّة وتحسين نسب الإستخلاص في المكامن المستغلّة؛
-خلق القيمة المضافة وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة.

تّم إبرام ما بين سنتي 2000 و2013 في إطار البحث والإستكشاف أكثر من 50 عقداً مع الشّركاء الأجانب من خلال عشرة مناقصات دولّية، تم من خلالها حفر حوالي 1000 بئر (392 منها جهد خاص من قبل سوناطراك) ومن ثمة تسجيل 230 إستكشافا للمحروقات (170 منها جهد خاص سونطراك والمتبقية من قبل الشّركات الأجنبية)[2].

الفرع الأول/مساهمة الشّركات متعدّدة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر: تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (05-03) الموالي إلى بلوغ حصّة الشّركاء الأجانب 4.56 مليار دولار في سنة 2008 و3.92 مليار دولار في سنة 2009، ثم 3.93 مليار دولار في سنة 2010، ثم 4.97 مليار دولار في سنة 2011 و 6.34 مليار دولار في سنة 2012، ثم 5.500 مليار دولار سنة 2013.

تبقى الشّركات الّدولية رغم تواضع مساهمتها في مجالات الإستكشاف والإكتشافات الجديدة سنتي 2012 و2013 بالخصوص، من بين أكبر المستفيدين من إستغلال وإنتاج المحروقات وخاصة منها الّنفط، بناءاً على مبدأ تقاسم الإنتاج المعتمد في قانون (86-14) الصّادر عام 1986 ووفقا للتقّديرات الّرقميةالمتوفّرة، فإنّ حصّة الشّركاء الأجانب تمثل حوالي 08.7% فقط من إجمالي الإيرادات المسجّلة من قبل الجزائر في مجال المحروقات سنة 2013، مقابل 8.9% في سنة 2012، وسجّلت الجزائر إيرادات أقل من تلك المسجّلة في 2012 و2011، حيث بلغت حوالي 63.7 مليار دولار من المحروقات عام 2013، مقابل 70.57 مليار دولار خلال عام 2012 و71.66 مليار دولار في سنة 2011 وعليه يمكن القول بأنّ سنة 2013هي بداية التّراجع.

[1] حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص ص118-119.

[2] تقرير مؤتمر الطّاقة العربي العاشر، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي، 27- 29 أكتوبر 2014، ص19.

الجدول رقم (05-03): مساهمة الشّركات متعدّدة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر

الوحدة: مليار دولار

السّنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4.562	3.920	3.937	4.973	6.341	5.500

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2013.

تجدر الإشارة إلى أنّ حصّة النّفط الخام من الإيرادات الإجمالية الجزائرية تتراوح بين 38% و 39%، مقابل 9% إلى 12% من الغاز الطبيعي المميّع و 6% إلى 7% من غاز البترول المميع، ما بين 18% و 22% من الغاز الطبيعي، و06% إلى 13% من المكثّفات. يمثّل البترول الخام أكبر نسبة في أرباح الشّركات الدّولية، حيث قدّر بحوالي 4.6 مليار دولار في 2013 مقابل 5.60 مليار دولار خلال سنة 2012، بينما تتوزّع باقي الأرباح بين المكثّفات والغاز الطبيعي، في إنتظار إستغلال الطّاقات غير التقّليدية مع بداية سنة 2017 و 2018، في وقت تعرف فيه الجزائر تراجُعاً في مستوى إحتّياطاتها من الطّاقات التقّليدية الأحفورية، سواءاً تعلّق الأمر بالبترول أو الغاز الطبيعي وتمُثّل الفترة (2008-2013) التي عُدّل فيها قانون المحروقات الذي أثارتحفّظات الشّركات الدّولية.

كخلاصة يُمكن القول بالرّغم من أنّ جزء من الحصّة المالية المقدّرة برسم حصّة الشّركاء تدُفع كرسوم وضرائب، إلاّ أنّ هذه الشّركات الدّولية التي تستفيد من مبدأ تقاسم الإنتاج في المجال النّفطي بالخصوص، تستفيد سنويّا من مبالغ ماليةُ معتبرة نظير خدماتها ومساهمتها التي تقدّر بالنّسبة للنّفط بحوالي نصف مقدار ما ينتج من النّفط في الجزائر، أي في حدود 550 ألف برميل يوميّا من مجموع 1.2 مليون برميل يوميّا، قدّرت مصادر مالية أنّ حصّة الشّركاء الأجانب بلغت سنة 2013 ما يقدّر بـ 5.5 مليار دولار، وبالتالّي فإنّها تقُارب إجمالاً ما بين سنتي 2008 و2013 حوالي 46 مليار دولار خلال مدّة ستة (6) سنوات، ما يعادل 7.6 مليار دولار سنويا[1].

- لقد ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات من خلال رفع طاقة الإنتاج، فحسب المنظّمة العربية للأقطار المصدّرة للنّفط بلغت الطّاقة الإنتاجية للجزائر ما يقارب 4471.3 ألف برميل طن مكافئ في اليوم سنة 2008 لتتراجع فيما بعد إلى 3193.6 ألف برميل طن مكافئ سنة 2010، لتشهد إرتفاعاً طفيفاً سنة 2012 أين بلغت 3271 ألف برميل طن مكافئ.تتولّى شركة سوناطراك مهمّة إنتاج البترول في الجزائر، إمّا لوحدها وإمّا بالشّراكة مع الشّركات المتعدّدة الجنسيات، الجدول الموالي رقم (05-04) يوضّح إنتاج شركة سوناطراك لوحدها والإنتاج عبر الشّراكة مع الشّركات الدّولية النّشاط ذات الجنسيات المختلفة بالإضافة إلى الإنتاج الكلي.

[1] بركة محمد وأخرون، أثر إستثمار الشّركات متعدّدة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشّرقي الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد01، ديسمبر 2014، ص ص22-23.

الجدول رقم (05-04): الشّراكة الأجنبية في ميدان الإنتاج الوحدة: مليون طن برميل معادل

السّنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013
إنتاج سوناطراك لوحدها	184	170	167	161	154	147	142
إنتاج عبر الشّراكة	18	42	65	72	66	59	61
الإنتاج الكلّي	202	212	232	233	220	206	203

المصدر: تقارير صادرة عن سوناطراك متوفرة على: www.Sonatrach –dz.com/rapport-an.html

من خلال قراءة الجدول أعلاهُ نلاحظ بأنّ إنتاج المحروقات في الجزائر بلغ 202 مليون برميل طن مكافئ سنة 2001 حيث تمكّنت سوناطراك لوحدها من إنتاج 184 مليون طن برميل مكافئ سوناطراك، ليرتفع حجم الإنتاج الكلّي من 212 مليون برميل طن مكافئ سنة 2003 إلى 220 سنة 2009، لتشهد تراجُعاً بعد ذلك بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وماخلّفته من تقلص في معدّلات النمو الإقتصادي العالمي، لينخفض حجم الإنتاج الكلي إلى 203 مليون برميل طن مكافئ سنة 2013.

لقد شهد إنتاج سوناطراك تراجعاً ملحوظا من 170 مليون برميل طن مكافئ في سنة 2003 إلى 154 سنة 2009 ثم 147 سنة 2011 إلى 142 سنة 2013، في حين إرتفع حجم إنتاج الشّركات الأجنبية من 42 مليون برميل طن مكافئ إلى 72 مليون برميل مكافئ سنة 2007، ليشهد هو الآخر تراجعا بعد ذلك إلى 66 و59.1 مليون برميل طن مكافئ سنتي 2009 و2011 على التوّالي.

السّبب الرّئيسي في تراجع الاستثمارات الأجنبية هو إصدار القانون رقم (05-07) الصّادر في 28 أفريل 2005 المعدّل في 2006 الذي ساهم في تراجع نسبة مشاركة الأجانب في إنتاج المحروقات بالجزائر.

- رفع الإحتّياطات من البترول والغاز، بحيث تُساعد عملّيات التنقيب والبحث والإستكشاف التي تقوم بها سوناطراك منفردة أو بالشّراكة مع الأجانب على الرّفع من مستوى الإحتّياطيالمتوفّر في الجزائر، فخلال الفترة (2001-2010) تّم إبرام 43 عقد شراكة[1].

من خلال الجدول الموالي رقم (05-05) نُلاحظ تطّور عدد الآبار المكتشفة خلال الفترة (2000-2013)، إذ ارتفعت من 08 آبار سنة 2000 إلى 16 بئراً سنة 2007 ثّم 20 و34 سنتي 2011 و2013 على التوّالي، حيث تعمل أكثر من 50 شركة عالمية في مجال النّفط والغاز بالجزائر. هذه الإكتشافات جاءت بعد عملّيات البحث والتنّقيب التي قامت بها شركة سوناطراك أو الشّركات الأجنبية العاملة بالجزائر والمتخصّصة في هذا المجال، التي كان لها دور كبير وإستراتيجي في نقل التّكنولوجيا إلى قطاع المحروقات، هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في نشاط التنّقيب والبحث والتطوير ما يُؤكّد ذلك هو تزايد عدد الآبار التّجارية المكتشفة سنوّيا من طرف الشّركات الأجنبية مقارنة بتلكالمحقّقة من طرف سوناطراك خلال الفترة (2000-2007).

[1] موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 205/2014، ص ص100-101.

الجدول رقم (05-05): الشّراكة الأجنبية في مجال الإستكشاف

السّنـــوات	2000	2003	2006	2007	2009	2010	2011	2013
إكتشافات سوناطراك	05	03	09	08	09	27	19	23
إكتشافات عبر الشّراكة	03	04	08	09	07	02	01	11
المجمـــوع	08	07	17	17	16	29	20	34

المصدر: تقارير صادرة عن سوناطراك متوفرة على الوقع: www.sonatrach-dz.com/rapport-an.htlm

بعد صدور قانون المحروقات (05-07) والذي تّم تعديله سنة 2006 تراجعت إكتشافات الشّركات البترولية في قطاع المحروقات لصالح سوناطراك لتبلغ إكتشافا واحدا فقط سنة 2011 مقابل 19 إكتشافا لسوناطراك، السّبب الرئيسي وراء ذلك هو تحفّظ هذه الشّركات حول القانون الصّادر والذي ساهم فعلّيا في تباطؤ مشاريع الإستكشاف والتنّقيب والبحث ممّا يؤثّر سلبا على عملية تجديد الإحتياطات من النّفط والغاز.

الأزمة المالية العالمية سنة 2008 مع عدم إستقرار الإطار القانوني خاصة بعد مراجعة قانون المحروقات، الإعتماد على منح سوناطراك 51% على الأقل في كل مشروع وإعتماد حق الشّفعة في عمليات التنّازل عن الحصص وإدخال الرّسم على الأرباح الإستثنائية*، كلّها ساهمت في تردّد الشركاء الأجانب خاصة في مجال الإستكشاف.

الفرع الثاني/خطر إستنزاف الثّروة النّفطية والظّهور القوي للشّركات الأمريكية: تعتمد الجزائر إعتماداً كلّيا على قطاع المحروقات ممّا يجعل منه مرفقا هامّا تُسيطر عليه السّلطة العمومية والتي يخضع لها في إدارته.

مع تنامي حصص الشّركاء الأجانب في إنتاج المحروقات، فإنّ خطر إستنزاف الثّروة البترولية وتسريع نفاذها يبقى خطراً قائماً، ستزداد حدّته خاصّة مع تزايد حاجات السّوق المحلية مع توسّع الإستهلاك والنمو الديموغرافي ممّا قد يؤدي إلى إستيراد البترول بدلاً من التّصدير.

مع صدور القانون رقم (05-07) المؤرخ في 28 أفريل 2005 أعطى توجّها جديداً للصّناعة البترولية في الجزائر، حيث أقّر هذا القانون إنهاء الإحتكار في قطاع المحروقات وذلك ضمن المادة التاّسعة، كما نصّت المادة الثالثة من نفس القانون على أنّ المواد والموارد من الطّاقة التقليدية سواءا المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الجزائري تعُدّ جزءاً من السّيادة الوطنية وملكاً للدّولة، غير أن إستغلال هذه الثّروات يعطي للشّركاء الأجانب حق التمّلك بنسبة 78% على الأقل، أمّا شركة سوناطراك فلها الحق في 38% فقط. كما أنّ الشّريك الأجنبي سيطر على نسبة 80% من الحصص، الأمر الذي يطرح خطر فقُدان الدّولة للثّروات التي سيتم إكتشافها مستقبلاً، خاصة وأنّ معظم الإكتشافات تدُار من قبل شركات أجنبية أو بالشّراكة معها[1].

الشّيء الذي أصبح يميّز قطاع المحروقات الجزائري هو الحضور الكبير لرأس المال الأمريكي الذي نجح في إختراق القطاع والإستحواذ على نسبة هامّة من الإنتاج، فلم تتردّد الشّركات النّفطية الأمريكية منذ البداية

* تلتزم الشّركات الأجنبية بدفع رسم بين 5% و 50% كلّما فاق سعر البترول 30 دولار للبرميل ذلك حسب المادة 101 من قانون المحروقات المعدّل.

[1] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص102.

في إنتهاز فرصة إنفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر منذ منتصف الثّمانينات لإقتحام السّوق الجزائرية وتكثيف نشاطها، فتطّور حجم إستثماراتها في القطاع بشكل سريع، وهو ما تعكسه أرقام إنفاقها الإستثماري في ميدان الإستكشاف والتّطوير، حيث بلغ حجم الإنفاق الإستثماري المتراكم للفترة (1990-1998) على سبيل المثال مبلغ 850 مليون دولار، كانت هذه الشّركات قد وضعت خطة لإستثمار 04 ملايير دولار للفترة من (1998-2003)[1].

إذا كان تطّور الإستثمار الأمريكي والّنشاط الكبير للشّركات الأمريكية قد ساعد الجزائر على رفع إنتاجها وصادراتها وتحسين مداخيلها، الأمر الذي سمح لها بإحتلال مكانة خاصة في الأسواق الّدولية، فإنّ درجة السّرعة التي ينمو بها نشاط هذه الشّركات وتنامي دورها أصبح يقلق بعض المتخصّصين الجزائريين، بالّنظر إلى هذه الحركّية التي تدخل في إطار الإستثمار سوف تتحّول مستقبلاً إلى فكرة إستعمار. تواصل الجزائر العمل على جذب الإستثمارات الأجنبية في قطاع الطّاقة حيث ستقوم بإستثمار نحو 80 مليار دولار خلال الفترة 2015 إلى 2019 لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 225 مليون طن من الّنفط، كما أّنها بدأت بجولة جديدة من العروض في حقول البترول والغاز خلال السّداسي الثاني من عام 2015 مع تحسين الشّروط المفروضة على الشّركات[2] ، فنتمنى مستقبلاً أن لا يتحّول الإستثمار إلى مصطلح آخر يعرف بالإستعمار.

المبحث الثاني: المساهمة الأجنبية في القطاع الفلاحي وتفعيل الحركة التنموية

لقد إستحوذت قضّية الغذاء والتنمية الفلاحية بشكل عام على إهتمام الكثير من المفكّرين على جميع الأصعدة الّدولية، الإقليمية والمحلية. فعلى الصّعيد العالمي كان الإهتمام بتأمين الغذاء من منظور عام، على الصّعيد الإقليمي كان الإهتمام بتحقيق الأمن الغذائي في الإطار الموضوعي للظّروف المحيطة بكل قُطر وإمكانيات التّكامل المشترك بين الّدول، على الصّعيد المحلّي كانت مسألة الأمن الغذائي تتجلّى في إطار السّياسات والبرامج الفلاحية التنموية.

تُعاني الجزائر كباقي الّدول العربية في عصرنا الحالي حالة من العجز الغذائي المتزايد، فالإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من حجم الإستهلاك، ممّا يستدعيها إلى التوّجه نحو الإستيراد من الخارج بمليارات الّدولارات، هذا يعمل على إضعاف رصيد البلاد من العملات الأجنبية ويزيد من مديونّيتها ومن ثم تبعّيتها الإقتصادية والسّياسية وحتى الثقافية أحياناً.

كما يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية بالغة، حيث يشكّل أحد أهم التّحّديات التي تواجه بلدنا منذ الإستقلال، فالجزائر التي كانت في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر تموّل أوروبا المتوسطية وفرنسا على وجه الخصوص بالحبوب والمنتجات الزّراعية، جزائر الّريف التي إحتضنت الثّورة ودعّمتها والتي كانت تدُعى في وقت مضى ليس بالبعيد بـ 'سلّة خبز البحر الأبيض المتوسط'، وجدت نفسها بعد مدّة قصيرة تعاني من ظاهرة أنهكتها تُسّمى ' العجز الغذائي'.

[1] KHELIF Omar, dynamique des marches : valorisation des hydrocarbures, CREAD, 2005, p34.

[2] بوريش أحمد، تداعّيات وانعكاسات إنهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الّدولي الأّول حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية والإحتياجات الّدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص04.

المطلب الأول: المقصود بالأمن الغذائي والفجوة الغذائية

تعدّدت المفاهيم المتعلّقة بالأمن الغذائي والفجوة الغذائية واختلفت وجهات النّظر، سوف نشير إلى أهمها:

الفرع الأول/مفهوم الأمن الغذائي: لقد حظّي مفهوم الأمن الغذائي بإهتمام كبير من قبل الباحثين في دول العالم المختلفة، فضلاً على أنّ هذا الموضوع كان محور إهتمام الهيئات الدّولية بعد إنعقاد مؤتمر الغذاء العالمي عام 1974 والذي إنبثق عنه هيئة تهتم بالبحث والمتابعة لمشكلة الغذاء، لقد عُرفت بإسم المجلس الأعلى للتّغذية كان هدفها تطوير الإنتاج الغذائي وسدّ الإحتياجات للدّول النّامية من الأغذية.

تتعدّد تعريفات الأمن الغذائي في الدّراسات الأكاديمية المختلفة، من الصّعب الوقوف على تعريف وحيد، فهناك من يرى أنّ الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى القريب والبعيد، كمّاً ونوعاً وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم[1].

أما منظّمة الأغذية والزّراعة للأمم المتحدة (FAO)، فقد أوردت أنّ الأمن الغذائييتوفّر عندما تتُاح لجميع النّاس في جميع الأوقات الفرص المادّية والإجتماعية والإقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذّ، يلّبي إحتياجاتهم التغّذوية وأذواقهم الغذائية ويكّفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصّحة والنّشاط[2].

بينما عرّف البنك الدولي (BM) الأمن الغذائي على أنّه: إمكانيّة حصول كل النّاس في كافّة الأوقات على الغذاء الكافي واللاّزم لنشاطهم وصحّتهم، يتحقق الأمن الغذائي لقُطر ما عندما يصبح هذا القُطر بنظمه تالّسويقية والتّجارية قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات، وحتى في أوقات تردّي الإنتاج المحلي وظروف السّوق الدّولية[3]. المتمّعن في هذا التّعريف يكتشف أنّ تعريف البنك الدّولي للأمن الغذائي يستند على أربعة أسس وهي:

- الأساس الفيزيقي والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لأن يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية وبما يحافظ على صحّتهم؛
- أساس الشّمول والذي يرتبط بتطبيق الأساس السّابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النّظر على قدراتهم المالية أو الثّرائية؛
- الأساس الزّمني والذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في كافة الأوقات خاصّة أوقات الأزمات التي تتضمّن كافة الأزمات بما فيها تردّي الإنتاج المحلي أو إختلال أوضاع الأسواق الدّولية؛
- مصدر الحصول على الغذاء وفي هذا الشّأن لم يشترط التّعريف مصدراً محليا أو دوليا للحصول على الغذاء، إنّما إشترط قدرة النّظم التّسويقية المحلية، نظم التّجارة الخارجية على القدرة على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النّائية.

أما مفهوم منظّمة الصّحة العالمية (OMS) للأمن الغذائي يعني كل الظّروف والمعايير الضّرورية اللاّزمة خلال عمليّات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع إعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقاً به وصحّيا

[1] حمدان محمد رفيق أمين، الأمن الغذائي (نظرية ونظام وتطبيق)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص16.

[2] منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، إيطاليا، 2010، ص08.

[3] قناوي عزت ملوك، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للإقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للإقتصاد الزّراعي، مصر، 2002، ص03.

وملائما للإستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلّق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزّراعي وحتى لحظة الإستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

نظراً للأهمية القُصوى لمسألة الأمن الغذائي في ظل بعض الظّروف السّياسية والإقتصادية ومع التّزايد المفرط للسّكان ومحدودية الموارد، لا بدّ من توفير كل ما هو مطلوب في سبيل تحقيق تنمية زراعيّة متطوّرة.

الفرع الثاني/المقصود بالفجوة الغذائية: تعرّف الفجوة الغذائية على أنّها مقدار الفرق بين ما تنتجه الدّولة ذاتيا وما تحتاجه إلى الإستهلاك من الغذاء، كما يُعبّر عنه أيضاً بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الإستهلاك من السّلع الغذائية الذي يتم تأمينه بالإستيراد من الخارج، والفجوة الغذائية بهذا المفهوم تشمل الوضع الغذائي الرّاهن، وفق عادات الإستهلاك في الدّولة، بالمعدّلات التي يتناولها الفرد من مختلف أنواع الأغذية، فهي بذلك لا تتطرّق إلى تحديد الكمّيات الواجب تناولها من الغذاء، لا إلى تحسين الغذاء المستخدم، سواء من حيث السّعرات التي يحصل عليها الفرد أو مكوّناته من البروتين النباتي والحيواني، وإنّما يأخذ بعين الإعتبار تطوّر حجم الطّلب الطّبيعي على الغذاء (نتيجة للعوامل الدّاخلية في الدّولة) والتغّير الذي يُمكن أن يحصل على عادات الإستهلاك (نتيجة للظّروف الإقتصادية والإجتماعية التي تسُود الدّولة)[1].

الفجوة الغذائية هي تلك الكمّية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محلّياً، بل تلجأ ويسعى إلى إشباعها عن طريق الإستيراد من الخارج.

الفجوة الغذائية = الإستهلاك الغذائي - لإنتاج الغذائي المحلّي

حجم الفجوة الغذائية يتأثّر بعاملين، الأول ينصّ على أنّه كلّما زاد الإنتاج المحلّي عن الحاجيات كلّما إنكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح، أمّا الثاني يشير إلى أنّه كلّما زاد ترشيد الحاجات الأساسية من السّلع الغذائية كلّما قلّ حجم الفجوة الغذائية.

الفرع الثالث/السّياسات الواجب إتباعها لتحقيق الأمن الغذائي: هناك العديد من السّياسات التي تنتهجها الدّول لغرض تأمين الغذاء للمستهلكين وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات الإقتصادية الزّراعية نذكر منها:

أ- سّياسة دعم الأسعار: يُعتبر إرتفاع أسعار المنتجات الزّراعية نتيجة إرتفاع تكاليفها وتوجّه الأفراد إلى الطّلب على السّلع الأجنبية نتيجة جودتها وانخفاض أسعارها من أهم الدّواعي لتدخّل السّلطات العمومية في الأسواق الزّراعية، يكون شكل هذا التدّخل عن طريق تقديم الدّعم اللاّزم للمزارعين لضمان إستمرارية الإنتاج، من الدّول التي إتبّعت هذه الإستراتيجية اليابان، فبالرّغم من إرتفاع تكلفة إنتاج الأرز محلّيا عن تكلفة إستيرادها إلاّ أنّ الحكومة تقوم بدعم منتجي الأرز، هناك شكل آخر من أشكال الدّعم وذلك من خلال قيام السّلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن مستواها الإداري أملاً في تشجيع المزارعين على الإستمرار في الإنتاج حيث تقوم بتخزين ذلك المنتوج وإستعماله في حالة زّيادة الأسعار.

[1] عميش عائشة، واقع الأمن الغذائي، مؤشّراته وأبعاده في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية (دراسة حالة الجزائر)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي التاسع حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر 2014، ص04.

ب- السّياسة الزّراعية: تُعدّ السّياسة الزّراعية فرعاً من فروع السّياسة الإقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة البرامج الزّراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفّل تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية الزّراعية المتاحة، التي يتحقّق بتنفيذيها أهدافا معّينة داخل القطاع الزّراعي من شأنها تحقيق التوّازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، أيضاً بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وتؤُدّي في النّهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسّكان الزّراعيين أي تحقيق الرفاهية الإقتصادية الزّراعية.

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجّيات السّكان عند الأسعار التي لا تؤثّر في القدرة الشّرائية، وبالتالّي أي خلل في الأسواق الزّراعية يستوجب تدخّل الدّولة عن طريق إتّخاذ سّياسة زراعية تعيد التوّازن إلى السّوق، لأنّ غّياب الدّولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجيات الغذائية، فالهدف من السّياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك.

ج- سّياسة تطوير الإستثمار: يُعاني القطاع الزّراعي في معظم الدّول النامية من نقص الإستثمارات سواءاً المحلّية أو الأجنبية، لتطوير الإستثمار الزّراعي لخدمة الأمن الغذائي وجب على تلك الدّول تهيئة مناخ الإستثمار المناسب للمستثمر، يرى البعض أنّ مناخ الاستثمار يتضّمن كل السّياسات والمؤشّرات التي تؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الإستثمارية[1].

المطلب الثاني: إمكانّيات فلاحية وفيرة بنتائج وخيمة، أين الخلل؟

تمتلك الجزائر العديد من المقّومات الفلاحية، في المقابل النّتائج المحققة لا تمكّنها من تغطية الفجوة الغذائية.

الفرع الأول/واقع الإنتاج والإستهلاك الغذائي في الجزائر: الطّاقة الإنتاجية الحالية في الجزائر لا تغطّي الإحتياجات الإستهلاكية، هذا الوضع يستدعي اللّجوء إلى إستيراد أغلب السّلع الغذائية وبكمّيات كبيرة. لّما كان معدّل نمو وتيرة الإستهلاك يفوق بما يتجاوز ضعف نمو الإنتاج الزّراعي، فإنّ حجم الواردات الغذائية إرتفع من أجل سدّ الفجوة الغذائية المتزايدة أو التّقليل منها، هذا أمر مطلوب لكن أكثر من ذلك فإنّ إتساع الفجوة الغذائية وعدم التّحكم فيها سوف ينجّر عنها أثار سلبية ليس فقط على الجانب الإقتصادي.

من خلال الشّكل الموالي رقم (05-01) نلاحظ أن قيمة الصّادرات من المواد الغذائية إرتفعت من 32 مليون دولار إلى 402 مليون دولار سنة 2013 لتبقى ضئيلة جدّاً ولاتوفّر أي عوائد للإقتصاد الجزائري، حيث مثّلت سنة 2013 ميلُ قارب 0.61% فقط من قيمة الصّادرات الكلّية. أّما الواردات هي الأخرى تضاعفت منذ سنة 2000، حيث بلغت 2415 مليون دولار لتصل إلى الضّعف تقريبا سنة 2007 إذ وصلت إلى 4954 مليون دولار سنة 2007 و7813 مليون دولار سنة 2008، لتتراجع بعد ذلك بنسبة قليلة سنة 2009 وسنة 2010، ثّم عاودت الإرتفاع مجدّدا لتصل قيمة الواردات من السّلع الغذائية 9580 مليون دولار سنة 2013 بنسبة قدّرت بـ17.47% من قيمة الواردات الكلّية. بهذا الوضع تبقى الجزائر تُعاني من التبّعية في مجال الغذاء رغم الجهود المبذولة والبرامج المسطّرة لتطوير القطاع الفلاحي والصّناعة الغذائية[2].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السّياسات الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، مكتبة زهراء، القاهرة، مصر، 1997، ص390.

[2] رزقي ليندة، ترشيد إستغلال العقار الفلاحي ودوره في سدّ الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الدّولي التاسع حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر 2014، ص06.

الشّكل رقم (05-01): تطّور واردات وصادرات السّلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

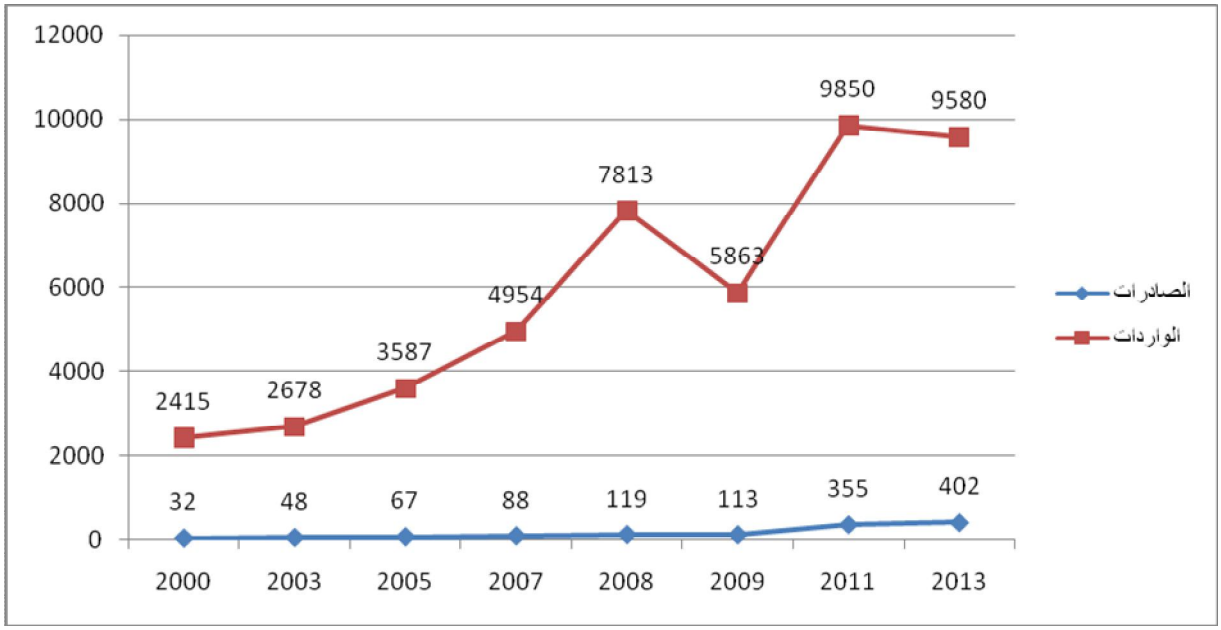

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على إحصائيات المديرية العامّة للجمارك الجزائرية.

Evolution des statistiques du commerce extérieure de l'Algérie (2000-2013), www.douane.gov.dz.

الإنتاجية الزّراعية في الجزائر تُعتبر من أضعف الإنتاجيّات في العالم، فعلى سبيل المثال بلغت مردودية الحبوب سنة 2003 في الجزائر 6.81 قنطار للهكتار الواحد بينما كانت في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية 65.13 قنطار للهكتار الواحد و42.91 قنطار للهكتار الواحد على التّرتيب وفي نفس السّنة، كما أنّ إنتاجية الجزائر تُعتبر ضعيفة إذا ما قُورنت ببعض الدّول العربية كالسّعودية ومصر، إذ بلغت في كل منهما 44.11 و59.95 قنطاراً للهكتار الواحد على التّرتيب[1]. عموماً تعود أسباب إرتفاع الواردات الغذائية وإنخفاض الصّادرات الغذائية إلى ما يلي:

- المساحة المستغلّة زراعيّا تُعدّ ضعيفة، حيث لم يتجاوز نصيب الفرد منها سنة 2000 نحو 0.20 هكتار بعدما كان نصيبه 0.36 هكتار عام 1982ويتجلّى هذا الضّعف مقارنة بدول أقل مساحة من الجزائر وأكثر منها سكّاناً، حيث بلغ نصيب الفرد من المساحة الزّراعية نحو 0.55 هكتار بإسبانيا ونحو 0.42 هكتار بفرنسا، وهي دّول تمثّل مساحاتها الإجمالية نحو الخُمس والرّبع على التّوالي من مساحة الجزائر؛

- معاناة الجزائر من التبّعية الغذائية والخطر المتأتّي من إعتمادها على الخارج بالإستيراد لا يُعبّر على مستوى الأمن الغذائي، حيث عرفت فترة التّسعينات تدهوراً كبيراً للقدرة الشّرائية لفئات كبيرة من السّكان خاصة بعد تحرير الأسعار لمعظم المواد الإستهلاكية الأساسية، التي كانت تستفيد من الدّعم خلال فترة الإصلاحات الإقتصادية؛

[1] مبروكي الطاهر، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد09، 2011، ص198.

- يُعدّ الفقر سبب رئيسي في إنعدام الأمن الغذائي والذي ينتج من نقص التّغذية، فقد زاد عدد الفقراء في الجزائر خلال الأزمة السّياسية (خلال التسّعينات) لتصل نسبتهم نحو 43%، وهذا حسب تحقيق أجراه الدّيوان الوطني للإحصائيّات حول مستويات المعيشة لسنة 1995؛

- إذا كان الفقر سبب رئيسي لإنعدام الأمن الغذائي، فإنّ الفقر لا ينجم إلاّ من تنمية إقتصادية متدنّية، الواقع الذي يميّز الإقتصاد الوطني منذ الاستقلال، ممّا ساهم في تدهور الإنتاج الفلاحي بسبب تهميش القطاع الفلاحي ضمن خطط التنمية وإهمال قطاع الصّيد، رغم الثّروة السّمكية الهائلة والأحياء المائية الثّمينة التي تزخر بها الجزائر.

الفرع الثاني/الإمكانّيات والفرص المتاحة: تحوز الجزائر على عدّة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي بإعتبارها بوّابة إفريقيا ومحور الدّول المغاربية وقربها من السّوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطلّ على أوروبا، فضلاً عن إمتلاكها لعدّة موارد مائية وأرضية وبشرّية ومالية تمكّنها من إحتلال مرتبة متقدّمة من حيث تحقيق الإكتفاء الذّاتي للغذاء والتّصدير يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات بغرض تمويل التنمية الإقتصادية[1]، يُمكن تلخيص هذه الموارد وفق الترّتيب التالّي:

أ-الموارد المائية: يُمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسّية هي:

-الموارد المطرّية: رغم إتسّاع الرّقعة الجزائرية التي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم^2، إلاّ أنّ 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب مع هطول الأمطار فيها يقدّر بنسبة 08%، أمّا المنطقة الشّمالية للبلاد والتي تقدّر نسبتها بـ 07% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميّز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92%.

-الموارد السّطحية: تتمثّل مصادر المياه السّطحية في السّدود، المحاجر المائية والأنهار، تقدّر الموارد المائية السّطحية بين 9.8 مليار م^3/ السنة و 13.5 مليار م^3/ السّنة، موزّعة جغرافيا من الشّمال إلى الجنوب ومن الشّرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسّطية (الشّمال) على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أمّا الأحواض الصّحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3، تعُتبر السّدود المصدر الثّاني للمّياه في الجزائر بعد المّياه الجوفّية، يبلغ حاليّا عددها المستغلّة من طرف الوكالة الوطنية للسّدود أكثر من 66 سدّ بطاقة إستيعابية تقدّر بـ 7.2 مليار متر^3.

-الموارد الجوفّية: تشُير التقّديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، 90000 ينبوع و23000 بئر عميق، قدُرت كمّية المّياه الجوفية الممكن إستغلالها بحوالي 07 مليار م^3 في السنة، هذه الموارد موزّعة بين الشمال (02 مليار م^3/ السنة) والجنوب (05 مليار م^3/ السنة)، بالنسبة للشّمال مستغلّة بنسبة 90% (1.8 مليار م^3/ السنة)، تتجدّد سنويّا عن طريق ما يتسّرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أنّ الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75%) تتمركز في الطّبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصّومام، سهل عنابة، الهضاب العليا. أمّا في الصّحراءفتتوفّر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدّا

[1] عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي أين الخلل؟، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي التاّسع حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر 2014، ص ص09-10.

خاصة في الصّحراء الوسطى والتّي تحتوي على خزّانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التّونسية الليبية، هما المتداخل القاري والمركّب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كلم^2 على التّوالي. يُعتبر تجدّد هذا المخزن ضعيف جدّاً إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

ب-الموارد الأرضّية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزّراعية الكلّية تقُدّر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أنّ المساحة المستخدمة للزّراعة لم تكن إلاّ حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20% من المساحة الزّراعية الإجمالية، عند مقارنة الرّقمين السّابقين يؤكّد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزّراعة. تُشير إلى أنّ متوسط المساحة الصّالحة للزّراعة بلغت 7951402 هكتار خلال الفترة (1980-2009)، تراوحت المساحة الزّراعية بين 7231000 هكتار و8435000 هكتار سنتي 1983 و 2009 على التوّالي، تشغّل المساحات الموسمية حوالي 50% منها، حيث شهدت إرتفاعاً منتظما من سنة إلى أخرى وتقدّر الزّيادة بـ 926000 هكتار بنسبة 12.33%.

ج-الموارد البشرّية: بإستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يتّضح لنا أنّ متوسط اليد العاملة الفلاحّية بلغ 2.325 مليون عامل خلال الفترة (1980-2009)، تراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.152 مليون عامل خلال عامي 1980 و2009 على التوّالي، حيث شهدت إرتفاعاً منتظما من سنة إلى أخرى وقدّرت الزّيادة بـ 1.519 مليون عامل أي بنسبة 93%.

د- الموارد الرّأسمالية: يُمكن التّعبير عن المورد الرّأسمالي الزّراعي حسب منظّمة الفاو (FAO) بالثّروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتّجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في النّاتج الحيواني، حيث يلاحظ أنّ متوسط رأس المال الزّراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت قيمة رأس المال الزّراعي الصافي بين 9.15 و 14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 و 2009 على التوّالي، قدّرت الزيادة بـ 4.9 مليار دولار خلال فترة الدّراسة حيث شهد إرتفاعاً منتظماً من سنة إلى أخرى بمعدّل زّيادة سنوي يقدّر بـ 176 مليون دولار.

الفرع الثالث/عقبات تقف في طريق تحقيق التنّمية الفلاحّية بالجزائر: يُعدّ ضعف التّمويل الموجّه للقطاع الفلاحي المعرقل الرّئيسي لعملية التنمية الفلاحية، إلى جانب عدم فّعالية السّياسات التي كانت مطّبقة، ممّا أفرز أوضاعاً متردّية للقطاع الفلاحي إتّسمت بما يلي[1]:

- محدودية الأراضي الزّراعية التي هي في حدود 07 مليون هكتار يُترك منها أكثر من الثّلث سنويّا للرّاحة؛
- غّياب قانون واضح لتنظيم الملكية العقّارية للأراضي الزّراعية، ممّا عرقل الإستثمارات الفلاحية لصعوبة الحصول على القروض؛
- تُعاني الأراضي الزّراعية من التّصحر وانجراف التّربة وتحويل الأراضي الملوحة التي تهّدد حوالي مليون هكتار خاصة في المناطق السّهبية؛
- ضعف إستخدام المكننة في المجال الزّراعي؛

[1] علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر (قراءة تقييمية في السّياسات الوطنية للتنمية الفلاحية)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي التاّسع حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر 2014، ص03.

- التّخلف التّكنولوجي للإنتاج في مجالات تحسين البذور والسُّلالات ونقل التّكنولوجيا المناسبة بسبب غياب الإرشاد الفلاحي والتأّطير التقّني، خاصّة في الأوساط الرّيفية والمناطق النائية؛

- إنخفاض معدّل إستخدام الأسمدة، خاصة بعد رفع الدّعم على مدخلات الإنتاج، كما أنّ نقص الإرشاد الفّني للزّراعة، مع عدم وجود أيّ مرجع تقني في مجال التّخصيب يحدّد نوع التربة وأصناف الأسمدة ومواعيد إستعمالهاقلّل من التّسميد الكافي والعقلاني؛

- ضُعف هياكل التّسويق من طرق، وسائل النّقل وهياكل حفظ وتخزين المحاصيل إلى جانب غياب تنظيم الأسواق أثّر سلباً على تصريف الإنتاج وتوزيعه، كما أنّ ضعف التّصنيع في الزّراعة تسّبب في أضرار كبيرة للمزارعين، حيث إقتصر التّصنيع على عمليات تحويل الطّماطم والحبوب والحليب في العموم بطاقات تحويل ضعيفة لا تصل إلى إمتصاص كل الفائض.

المطلب الثالث: سّياسة التّجديد الفلاحي والرّيفي كإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي

في إطار المسعى نحو تحقيق الأمن الغذائي، لجأت الجزائر كغيرها من دّول العالم على مدار خمسة عقود من الزّمن منذ الإستقلال إلى سلسلة من الإصلاحات والسّياسات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة، لقد كانت الحُجّة المقّدمة في كلّ مرّة ترتكز على إرادة الدّولة في النّهوض بهذا القطاع الحيوي، بتوفير الشّروط اللاّزمة له على نحو يجعله قادراً على التأّقلم مع المستجدّات الدّولية (التّغير المناخي، الأزمة الغذائية) والتّ لاّت الدّاخلية، في مقدّمتها تلبية الطّلب المتزايد على المنتجات الزّراعية وخاصّة الغذائية منها للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية غذائية للخارج.

في هذا السّياق، تعُدّ سّياسة التّجديد الفلاحي والرّيفي للفترة (2009-2014) التي أعلنت عنها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية في سنة 2008 كإستراتيجية لإعادة بعث القطاع الزّراعي على السّاحة الإقتصادية، وأحد الرّكائز الكبرى لكسب رهان الأمن الغذائي بالجزائر.

الفرع الأول/مضمون سّياسة التّجديد الفلاحي والرّيفي المنتهجة في الجزائر

التّجديد الفلاحي والرّيفي خيار إستراتيجي أُطلق رسمّيا في أوت 2009، تؤكّد هذه السّياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبّعه السّياسات الفلاحية المتعاقبة منذ سنة 1962، أي التدّعيم الدّائم للأمن الغذائي الوطني مع التشّديد على ضرورة تحوّل الفلاحة إلى محرّك حقيقي للّنمو الإقتصادي الشّامل، وتستند هذه السّياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطّاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني، كما تهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأّطير الموجودة عن طريق تثمين التّجارب ومواجهة التّحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدّولي، تقوم هذه السّياسة في مجملها على ثلاثة ركائز أساسية وهي:

أ-التّجديد الفلاحي: يركّز التّجديد الفلاحي على البعد الإقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلد، فهو يُشجّع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات وإندماجها في مقاربة 'فرع' لتصويب أعمال دعم الإستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الإنتاج إلى

الإستهلاك، إنّ الهدف الذي تتّبعه هذه الرّكيزة هو إندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعّم للإنتاج الفلاحي، حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع تّم إعتبارها ذات أولوية والمتمثلة في الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللّحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس والطماطم الصّناعية، زراعة الزيتون والنّخيل، البذور[1].

ثّم أُضيف عاملين آخرين أُنجزا خصّيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التّجديد الفلاحي، الأوّل نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع لتأمين إستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الإستهلاك، والثّاني يتعلّق بعصرنة وتكييف التّمويل والتّأمينات الفلاحية، كما يندرج هاذين العاملين في الإطار التّحفيزي الذّي يُرافق إجمالاً البرامج الثّلاثة للتّجديد.

ب-التّجديد الرّيفي: تهدف هذه السّياسة إلى ضمان التّسيير الدّائم للموارد الطّبيعية وتكفل الفاعلين المحليين في الميدان بالأعمال المتعلّقة بحماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثّروات الغابّية، مكافحة التّصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمّية وإصلاح الأراضي، لم تعد هذه السّياسة سّياسة قطاعية فقط، بل وطنية من خلال إتّصالها بـ 21 وزارة ممثّلة في اللّجنة الوطنية، مصادقة الحكومة على المخطّط جاءت في سّياق مواصلة الأهداف المسطّرة للّنهوض بالرّيف الجزائري، الذي خصّصت له وزارة الفلاحة 60 مليار دينار سنوّيا وهو ما يمثل 20% من الغلاف المالي المخصّص للقطاع الفلاحي، القطاعات الأخرى مجتمعة خصّصت لمخطّط التنمية الرّيفية 300 مليار دينار جزائري، تقوم هذه السّياسة على أربعة محاور هي[2]:

- تحديث القرى والمداشر من خلال تحسين الظّروف المعيشّية في المناطق الرّيفية، القضاء على السّكنات الهشة وغير المستقرة وإستبدالها بسكنات لائقة تتوفّر على وسائل الرّاحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطّرق، الكهرباء، الصّوف الصّحي، الرّعاية الصّحية والحماية الإجتماعية،.....إلخ)؛

- تطوير وتنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الرّيفي وتتمثّل في التنمية المحلية والتّجارة، السّياحة الرّيفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة وتهيئة الفضاءات والمناطق الرّيفية لتصبح أكثر جاذبية؛

- حماية وتثمين الممتلكات والثّروة الرّيفية المادية وغير المادّية، التي تتمثّل في المنتجات الزّراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثّقافية مع خلق التّظاهرات الثّقافية في الرّيف.

- حماية وتثمين الموارد الطّبيعية المتمثلة في الغابات، الواحات، الخط السّاحلي والأراضي الفلاحية.

ج-برنامج دعم القدرات البشرّية والتقّنية: تأتي هذه الرّكيزة كرد على الصّعوبات التي يّواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السّياسة الجديدة، فيما يتعلّق بعنصر المعرفة والتّحكم في تقنّيات الإنتاج الحديثة، حيث ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحسين قدرات وطرق العمل لكل الفاعلين (الفلاّحين، المرّبين والمتعاملين،

[1] بيصار عبد الحكيم وآخرون، سّياسات التّجديد الريفي والفلاحي كبديل إستثماري تنموي للأقاليم الريفية الجزائرية، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم سّياسات واستراتيجيات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص ص09-10.

[2] MADR, la Politique du Renouveau Rural en Algérie, 2012, p09.

الإدارة والبنوك والتأمينات)، فمن اللاّزم تزويد المرّبين والمتعاملين الإقتصاديين بالتّكنولوجيا والمهارة لجعل الإنتاج يستقرّ عند مستويات مرتفعة، والعمل على تطوير زراعة عصريّة مستدامة، تصميم هذا البرنامج يتبّع النهج الدّيناميكي، حيث يسمح بدمجه كلّما إقتضت الضّرورة مع الإجراءات الجديدة لتلبية الإحتياجات المعرب عنها أثناء تنفيذ برامج السّياسة القطاعية. خصّص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدّعم التقني في المجال الفلاحي ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) غلاف مالي يقدّر بحوالي 24 مليار دينار جزائري سنويّا[1].

الفرع الثاني/الأهداف الإستراتيجية لسّياسة التّجديد الفلاحي والرّيفي لتحقيق الأمن الغذائي: لقد حدّدت وزارة الفلاحة والتنمية الرّيفية بالجزائر أهدافاً إستراتيجية من خلال سّياسة التّجديد الفلاحي والرّيفي، ذلك في إطار الخطّة الخماسّية للتنمية للفترة (2010-2014)، الهدف يتمحور حول إنعاش القطاع الفلاحي، دعم أسس تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. يمكن رصد هذه الأهداف فيما يلي[2]:

أ- تأمين المستثمرين الفلاحيين فيما يخص العقّار: لقد جاء قانون التوّجيه الفلاحي والتشّريع المتعلّق بمنح الإمتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل تأمين المستثمر، فتح المجال أمامه لإقامة شراكةشفّافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الإحتكار، تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية،وأخيراً ضمان إستغلالها الدّائم.

جدير بالذّكر، فإنّ التكّاليف الرّمزية المحدّدة لتأجير الأراضي الفلاحية العمومية تؤكّد بوضوح أنّ الهدف المعلن عليه والمجسّد في شكل تدابير، يتمثّل أولاً وقبل كل شيء في تثمين الأراضي الفلاحية في ظل إحترام القانون وصون حقوق الفلاّحين.

ب- مواصلة التدّعيم المالي في سبيل التّجديد الفلاحي: علاوة على مسح 41 مليار دينار جزائري من ديون الفلاّحين والمرّبين، الذّي تم إقراره من أجل ضمان قدرة المستثمرين والمرّبين على الوفاء، يحظى التّجديد الفلاحي أيضاً بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200 مليار دينار جزائري سنويّا، أي حوالي 1000 مليار دينار جزائري على مدى الفترة الممتدّة إلى غاية العام 2014 ويرمي هذا الدّعم خصوصاً إلى ما يلي:

- تمويل ترسانة من التدّابير الرّامية إلى دعم تنمية النّشاطات الزّراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و30% بهدف إقتناء البذور والأسمدة، كذا إقتناء آلات زراعية أو تجهيزات لجمع المنتوج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزّيتون)، بالإضافة إلى تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار؛ التيّسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد'القرض الرفيق'، من خلال تحمّل كافة الأعباء المتّعلقة به؛

- الإبقاء على الأثر التّحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشّعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، هي كلّها منتجات يرهق إستيرادها الميزان التّجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلد.

---

[1] بطاهر سمير وبحدادة نجاة، تنمية القطاع الزراعي في ظل الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى العلمي الوطني حول البيئة المؤسّساتية، سّياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان (ملحقة مغنية)، الجزائر، 2014، ص20.

[2] عمراني سفيان، سّياسة التّجديد الفلاحي والرّيفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي التاسع حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر 2014، ص ص09-10.

ج- دعم الإستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة: تسعى الدّولة الجزائرية ضمن هذه الإستراتيجية إلى توجيه الإستثمارات العمومية لتطوير الرّي الفلاحي، الذي من المتوقّع أن يحقق تقدّما معتبراً على طول فترة البرنامج، يتجلّى ذلك من خلال العمل على توسيع المساحات المسقية على أزيد من 20 ألف هكتار، بفضل المياه التي توفّرها حوالي 10 سدود موزّعة عبر شمال البلاد كلّه وكذا الهضاب العليا، إضافة إلى ذلك حفر الآبار، مع تثمين المياه التي توفّرها محطّات المعالجة، حيث بلغت تكنولوجيا التصفية مستوى متقدّم.

د- تعبئة القطاع الصّناعي لمرافقة التّجديد الفلاحي: وضعت عدّة برامج هامة تتعلّق بالقطاع الإقتصادي المرتبط بالفلاحة مع مرافقته، لاسّيما في شكل قروض إستثمارية ميسّرة من قبل الخزينة العمومية، عند الإقتضاء إعادة التأّهيل المالي للهيئات الإقتصادية المعنية، هكذا فإنّ الأمر يتعلّق بتطوير الآلات الزّراعية مع دعمه بقرض إيجاري، لتمكين الفلاّحين من إقتناء الجرّارات وآلات الحصاد والدّرس وتجهيزات الرّي. كما تهدف هذه المكننة إستبدال حظيرة وطنية تشمل عشرات الآلاف من الآلات، فضلاً عن ذلك فقد تّم ضبطها من خلال تدابير جبائية مغرّزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني دون سواه، لقد إستقطب كل هذا إهتمام الصّناعيين الأجانب لعقد عمليات شراكة مستكملة أو يجري إستكمالها.

على صعيد آخر، ففي إطار هذه السّياسة يتم السّعي إلى تنمية الطّاقات الوطنية لضبط سوق المنتجات الفلاحية وهكذا، فبعد أن تّم إستحداث تراتيب جديدة للتدّخلات العمومية من أجل ضبط الأسعار المعروضة على المنتجين، تعكف الحكومة على تعزيز القدرات العمومية للضّبط في ميادين تخزين الحبوب بحجم 08 ملايين قنطار، مع إنجاز 39 صومعة جديدة، بالإضافة إلى مجال حفظ المنتجات، مع تحديث 80 مخزناً للتبّريد بطاقة إجمالية تقُارب مليون متر مكعب.

هـ- تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصّدير: تسعى الهيئات الوصّية على قطاع الفلاحة بالجزائر إلى تنظيم مهنة الفلاحة، من خلال تنمية القطاع، ضبط سوق المنتجات الفلاحية، كذا المبادرة بسّياسة حقيقية لتصدير المنتجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدّولية بمساهمة شركاء أجانب الذين سيبدون إهتمامهم في هذا المجال، بفضل هذه الجهود كلّها يُتوقّع أن يتحرّر قطاع الفلاحة تدريجيا من الإنعكاسات السّلبية النّاجمة عن نقص تساقط الأمطار (بما في ذلك اللّجوء إلى السّقي التكّميلي لـ 500 ألف هكتار من حقول الحبوب)، ليبلغ نسبة مستقرة من النّمو السّنوي مقدرة بـ 8%، ممّا سيحسّن من مستوى الأمن الغذائي للبلاد، يقوم بأولى الخطّوات نحو تصدير منتجات ذات جودة بكيفية منظّمة وبالتّالي إمكانية التّقليل من حجم الإستيراد.

المطلب الرابع: الإستثمارات الأجنبية في القطاع وأهم النّتائج المحقّقة

يرتبط تطّور دور الإستثمار الأجنبي في العملية التنموية بمدى توفّر المناخ الملائم لذلك، سواءا التشّريعي أو التنّظيمي أو حتى الأمني، كما يرتبط توجّهه نحو قطاع إقتصادي معّين بمدى التحّفيزات الممنوحة له خاصة المتعلّقة بالتّمويل وهو ما أدركته الدّولة، عملت على تجاوز عقباته المختلفة عن طريق تحديث وتغيير التشّريعات مع منح التحّفيزات المناسبة لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي.

عمدت الحكومة الجزائرية إلى قبول فتح القطاع الفلاحي للإستثمار الأجنبي تماشيا مع الإتّجاه العام لتحرير الإقتصاد ومواكبة لشروط تحرير التجّارة العالمية التي قطعت المفاوضات بشأنها أشواطاً متقدّمة، ستسوّغ من ذلك حاجة القطاع إلى التراكم الرّأسمالي المناسب وضعف إنتاجية الهكتار من الأرض، ليس بسبب تأخّر التكّنولوجيا وحدها ولكن بسبب عجز المتعامل الوطني على إستصلاح مساحات شاسعة من الأراضي تلّبي معايير إقتصاد الحجم أيضا[1].

بعد تنصيب اللّجنة الجزائرية الفرنسية المكلّفة بالإشراف على تنمية شعبة الحليب بمقر وزارة الفلاحة، بحضور كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والسّفير الفرنسي بالجزائر ومدير **المجمّع الفرنسي بروتاني أنترناشيونال** التي ستنسّق العمل مع المعهد التقني لتربية المواشي لنقل الخبرة والتجربة في مجال تربية البقر الحلوب، في إطار الشّراكة الجزائرية الفرنسية تم إختيار ولاية سوق أهراس (الجزائر) بإعتبارها رائدة في إنتاج الحليب كقطب جهوي من ثلاثة أقطاب على المستوى الوطني ضمن شراكة تهدف إلى:

- تطوير الحليب؛
- تكوين المرّين تكويناً علمّيا لزيادة قدرات الإنتاج والجمع؛
- تطوير سلالة الأبقار الحلوب المحلّية، هذا عن طريق المرافقة التقنية، هذا المشروع سينطلق من خلال الشّراكة بين المعهد الوطني لتربية الأبقار وBRETAGNE INTERNATIONAL، يكون مقر المشروع بلدية سوق أهراس، أّما عن قطبي الشّراكة الآخرين فهما ولايتي البليدة وغليزان؛
- تكوين ألف مربّ من ثلاث ولايات يستفيدون من الخبرة الفرنسية لرفع إنتاج الحليب، يستفيد أكثر من ألف مربّ متطوّع من كل ولايات البليدة، سوق أهراس وغليزان خلال الثّلاث سنوات المقبلة من تكوين خاص في مجال تحسين نوعّية التغّذية الحيوانية، تنظيم عملية جمع الحليب.

شملت عملية الإستثمار كل من تكوين المربين والتقنيين، وذلك خلال سنة 2011، معطية ثمارها خلال نفس السّنة ولتمتد إلى السّنوات اللاّحقة، تم تحقيق نتائج معتبرة فخلال الموسم (2010-2011) تّم تكوين ما يقارب 160 مكّونا لينتقل العدد إلى 360 مكّون خلال الموسم (2011-2012)، أّما ما يتعلّق بتكوين التقنيين خلال طول الفترة الممتدة من 09 جانفي 2012 إلى غاية 05 فيفري 2012 تم تكوين 04 تقنّيين على مستوى كل ولاية من الولايات سوق أهراس، البليدة وغليزان، في المقابل تزايد عدد الأبقار من 87600 إلى 93000 بقرة بين بقرة حديثة مهجنة، ومحلية وهو ما كان له تأثير إيجابي على إنتاج الحليب فقد قفزت من 78 مليون لتر في موسم 2011 إلى 92 مليون لتر لموسم 2012[2].

إستناداً إلى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار المدّونة في الجدول الموالي رقم (05-06) عرف القطاع الفلاحي بالّنسبة للمشاريع الأجنبية ضعفاً، حيث تم تسجيل 09 مشاريع ما بين 2002 و2014 بنسبة

[1] www.Echoroukonline.com/ara/articles/50829.html.

[2] غالم عبد الله ويبي وليد، القطاع الفلاحي بين مؤهلاته وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عّمان، الأردن، 2015، ص ص12-14.

1.6% من مجموع المشاريع الإستثمارية الأجنبية، بقيمة تقّدر بـ 5495 مليون دينار جزائري بنسبة 0.23%، سمحت بإنشاء 619 منصب عمل أو ما نسبته 0.54%من إجمالي مناصب العمل الموفّرة.

الجدول رقم (05-06): الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الفلاحة مقلة بالنّشاطات الإقتصادية المجّمعة الأخرى خلال الفترة (2002-2014).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	(%)	المبلغ (مليون دج)	(%)	مناصب الشّغل	(%)
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100
الفلاحة	09	1.6	5495	0.23	619	0.54

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

أوضح السّفير الفرنسي في الجزائر أنّ بلاده مهتمة بالإنخراط والمساهمة في تنفيذ المخطّط الطّموح الذي وضعته الجزائر في نهاية سنة 2015 لتطوير القطاع الفلاحي كبديل إقتصادي إستراتيجي عن المحروقات، في حين تّم تدشين أّول مصنع جزائري فرنسي مختص في صناعة أغذية الأنعام بولاية عين الّدفلى بالشراكة بين مجّمع 'سيم' ومجموعة 'سندرز' الفرنسية المختصة في إنتاج وصناعة التغذية الحيوانية، لا سّيما أغذية المواشي والّدواجن بطاقة إنتاجية تقّدر بـ 150 ألف طن في السنة. الشّراكة الفرنسية الجزائرية سوف تتعزّز في المستقبل بإنجاز مصنعين مماثلين لإنتاج أغذية الأنعام بشرق البلاد بمدينة سطيف (الجزائر) وبغربها بمدينة وهران (الجزائر) بطاقة إنتاجية إجمالية بما فيها مصنع الوسط بعين الدفلى، تقّدر بـ 300 ألف طن سنوّيا بهدف تلبية الطّلب المحلّي المتزايد في هذا المجال[1].

هذا القطاع المحوري مازال يعاني من التّهميش، فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة من طرف الأجانب 09 فقط على طول الفترة (2002-2014) ولم تقّدم مناصب شغل جديدة إلاّ قرابة 620 منصب عمل رغم الإمكانّيات الزّراعية الهائلة التي يتمتّع بها هذا القطاع في الجزائر، إلاّ أن مشكلة العّقار وملكية الأراضي تعرقل الإستثمار الأجنبي في هذا المجال.

ممّا سبق نستنتج أنّ دور الاستثمار الأجنبي في تنويع الإقتصاد الوطني يبقي محدود جّدا فيما يتعلّق بالقطاع الفلاحي، هذا يرتبط أساساً بمعّدل العائد المتوقّع من الإستثمار في هذا القطاع، خاصّة في ظل المنافسة الشّديدة للمنتجات الفلاحية المستوردة وكذا ضعف المرافقة الحقيقية للفلاّح وحماية المنتوج الفلاحي من طرف الّدولة، مع ضمان عائد أدنى للفلاّحين في مجال إنخفاض أسعار المنتجات في السّوق المحلية من جهة، عدم قدرة هذا الفلاّح على تصدير إنتاجه نحو الخارج من جهة أخرى رغم الجودة الّرفيعة التي تمّيز المنتج الفلاحي الجزائري[2].

[1] جريدة الخبر الجزائرية، تصريح للسفير الفرنسي بالجزائر من ولاية عين الدفلى تحت عنوان: قطار الإستثمار قد انطلق ومستعدون لمرافقة شركائنا بالجزائر، أكتوبر 2015، ص02.

[2] بالرقي تيجاني وهادي صادق، إنعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2002-2012)، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الّدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلّبات تحقيق الأمن الغذائي بالّدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، أكتوبر 2014، ص15.

المبحث الثالث: السّياسة الصّناعية المنتهجة ونموذج التنمية في الجزائر

تُعتبر الصّناعة قاطرة التنمية، كما تُعّد عملية التّصنيع شرطاً معترفاً به في مجال التنمية أيضاً، حيث تسمح بالتّحولات الأساسية للبنية الإجتماعية والإقتصادية، ذلك عن طريق إنتشار وسائل التقّدم التقّني، كما تُساهم في تكامل الإقتصاد بواسطة إنشاء ترابط وتبادل بين مختلف القطاعات، لذلك تسعى الدّول النامية لتبني سّياسات وبرامج صناعّية تنبثق من إستراتيجيات شاملة تحقّ ق التنمية الإقتصادية، من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمّية منافساً لمنتجات الدول المتقّدمة[1].

إدراكاً منها لأهمية القطاع الصّناعي في تحقيق التنمية الإقتصادية، قامت السّلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات تهدف في مجملها إلى التوّصل إلى إنشاء قاعدة صناعّية متينة، تسمح بتلبّية حاجّيات المجتمع، حيث ركّزت في البداية على الصّناعات الإستخراجية وخصوصاً قطاع المحروقات، الذي كانتله حصّة الأسد في المخطّطات التنموية التي إعتمدتها، لقد إستمرت هذه الإستراتيجية التنّموية المبنية على المنهج الإشتراكي في التّسيير إلى سنوات الثّمانينات، أين تأثّرت إيرادات الجزائر بشكل كبير جدّا جّراء الإنخفاض الحادّ في أسعار البترول، أين بدأ التفّكير بشكل جدّي في البحث عن مصادر بديلة غير المحروقات لإيرادات الدّولة، هذا ماتطلّ ب القيام بجملة من الإصلاحات في مقدّمتها الصّناعة.

المطلب الأول: ماهية الصّناعة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية

مّرت العملية الصّناعية بالعديد من المراحل عبر الزّمن من شكلها القلّيدي إلى المعاصر، نظراً للأهمية البالغة التي تحدثها على تنمية إقتصاديات الدّول النامية وحتى المتقّدمة.

الفرع الأول/مفهوم الصّناعة: تُعّد الصّناعة ظاهرة إقتصادية واجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم، فالصّناعة عمليةمعقّ دة تمتّد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثّر في تركيبته الحضارية، بما يؤّدي إلى تطّوره إقتصادياً واجتماعياً وعمرانّيا، في الوقت نفسه تتأثّر الصّناعة بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسّياسية لذلك المجتمع. إذا أُريد للصّناعة أن تسهم بفّعالية في تطوير المجتمع ونمّوه، فإّنه يفترض أن يتبّنى خطّة التّصنيع على أساس الإستغلال الأمثل والكفء للموارد والإمكانّيات المتاحة في الدّولة[2].

تُعتبر الصّناعة بمثابة التّحويل المستمر وبكّميات كبيرة للمواد الأّولية إلى منتجات يسهل نقلها، المقصود من كلمة مستمر إستبعاد النّشاط الحرفي واليدوي، تعبير يسهل نقلها إستبعاد عملّيات البناء مفتاح التطّور الإقتصادي للأقاليم وجزءاً أساسّيا من مفردات التنمية الإقتصادية على المستوى الوطني. فالنّشاط الصّناعي يؤّمن إنتاج السّلع والخدمات وإستغلال الثّروات المادية والبشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج والإستهلاك والتّشغيل، كمايُ عتبر قطاع الصّناعة القطاع المحرّك للمخطّطات التنموية وخاصّة في البلدان النّامية[3].

---

[1] بوختالة سمير وزرقون محمد، دور قطاع صناعة الحديد والصّلب في تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية في الجزائر، المجلّة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد02، 2015، ص78.

[2] كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصّناعي وسّياسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر والتوّزيع، عمان، الأردن، 2008، ص61.

[3] بهيج شعبان، جغرافية العالم الصّناعية، الشّركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص05.

الصّناعة هي النّشاط الإنساني غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية محدودة بل أوسع من ذلك، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصّناعة.

ممّا سبق يمكن القول بأنّ الصّناعة هي فنّيات أحكام الأعمال في أنشطة الحياة المختلفة، بكلمة مختصرة هي فنّ الوجود الإنساني وتحسين نوعّيته في ميادينه المختلفة والمتنّوعة، أي هّي صناعة الوجود الإنساني وترقّيته.

الفرع الثاني/التطوّر التاّريخي للظاهرة الصّناعية: تعود نشأة الصّناعة إلى المجتمع البدائي، بقّيت تتطوّر إلى أن وصلت إلى مستويات عالّية في المرحلة المعاصرة، عموماً لقد مّرت بالمراحل التالية[1]:

أ-مرحلة الصّناعة المنزلية: حيث بدأت الصّناعة في الأّول بشكل أنشطة منزلية ضمن القطاع الزّراعي الرّيفي في شكل ورشات، إذ كانت المرأة تقوم بصنع وحّياكة الملابس والغزل والنّسيج، بينما كان الرّجل يقوم بصناعة أدوات العمل والطّبخ وغيرها من الأدوات الضّرورية للمنزل والإنتاج، إضافة إلى العمل في الزّراعة، لقد كان هذا العمل يدوّيا يهدف إلى إشباع إحتياجات العائلة من المنتجات اللاّزمةون أن يُ خصّص منه شيئا للسّوق، إستمر هذا النّمط إلى مرحلة متقّدمة في تطوّر المجتمع البدائي بسبب ضآلة حجم الإنتاج، مع مرور الزّمن أصبح هذا الإنتاج مورداً رئيسيا لدخل بعض العائلات، ذلك عندما أصبح جزءاً منه مخصّصا للتبّادل في السّوق أو على شكل خدمات صناعّية للغير.

ب-المرحلة الحرفية: ظهر هذا النّوع من النّشاط الصّناعي بصورة تدريجية خلال السّياق التاّريخي لتطوّر العمل، حيث تحّول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصّصين في نشاط معّين في القرية كحرفيين أو صُنّاع كالحدادين والنّجارين والصّاغة والخزفيين...الخ، أصبح نشاطهم مخصّص أساساً للسّوق، ذلك بإنتاج سلع صناعّية بطلب من المستهلك، بعد ذلك أصبح إنتاج السّلع وعرضها للبيع في السّوق دون طلب من المستهلك، بهذا أصبح الحرفي صناعي صغير، تُعتبر المرحلة الحرفية مرحلة مهّمة في تطوير الصّناعة وتطوّر قوى الإنتاج وتحسين أدواته.

ج-المرحلة التعّاونية الرأسمالية البسيطة: ظهر ملِ ُ سّمى بالمشغّل الصّغير، فيه يقوم ربّ العمل والمنتج بإستخدام العّمال الحرفيين الآخرين مقابل أجور محدّدة لصنع المنتجات بإستعمال تقنية يدوية، تحت سقف واحد، لقد ساعدت هذه الوسيلة على الرّقابة داخل المؤّسسة التعّاونية الإنتاجية ممّا يؤّدي إلى وجود نوع من المنافسة بين العاملين، إلى جانب الإقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائل النقل، غير أنّ هذا النّمط الإنتاجي التعّاوني بقّي محدود الفائدةنظراً لعدم إستخدامه أسلوب تقييم العمل والإستفادة من فوائد تقسيم العمل.

د-مرحلة المشغّل الرّسمالي: هو عبارة عن ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العّمال تحت إشراف ربّ العمل، بإستخدام أدوات عمل يدوية مع وجود تقسيم في العمل، لقد إنتشرت المشاغل في الدّول الأوربية إبتداءاً من أواسط القرن السّادس عشر حتى الثّورة الصّناعية في إنجلترا، إستمّر في بلدان أخرى

[1] مدحت القريشي، الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص13-14.

حتى القرن التاّسع عشر، يرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصّص في أدوات العمل المستخدمة، ممّا نتج عنه زيّادة كبيرة في الإنتاجية مقارنة بالمرحلة السّابقة.

هـ-مرحلة الصّناعة الآلّية: إذ أنّ التطّبيق العملي لمنجزات العلم والتكّنولوجيا في الصّناعة أدّى إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات والتكّنولوجيا لم تكن موجودة سابقا كالمكائن البخارية والطّاقة الكهربائية، لقد تكوّنت هذه الصّناعة بعد عملية بناء إقتصادية وفّنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصّناعة الخفيفة وانتقلت بعدها إلى الصّناعات الثّقيلة.

الفرع الثالث/دور القطاع الصّناعي في تحقيق التنمية الإقتصادية: تحتلّ الصّناعة مركزاً متميّزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية وتلعب بذلك دوراً رئيسيا هاماً في إطار هذه العملية، لذلك يشير أحد الكُتاّب إلى أنّ التصّنيع يُعدّ حجر الزّاوية في التنمية، يُؤكّد ذلك كاتب آخر إذ يشير إلى أنّ عملية التصّنيع تُعتبر محور عملية التنمية، كما تتّم الإشارة إلى أنّ كل سّياسة للنّضال ضدّ التخّلف لا بد أن تشمل كجزء مهم منها سّياسة للتصّنيع، بحيث يظلّ التصّنيع دائما شرطاً ضروريّا للتنمية الإقتصادية.

إنّ الدّور الذي تحتله الصّناعة في إطار عملية التنمية الإقتصادية يتأثر بما يُمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي[1]:

- الصّناعة تدعّم الإستقلال الإقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الإستقلال السّياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح، الذي توجد فيه العديد من مراكز القوى التي تحاول الضّغط على هذا البلد أو ذاك، إذ أنّ هذه القوى يُمكن أن تستغل الحاجة الإقتصادية التي تبرز لدى بعض الدّول في سدّ حاجّياتها على الخارج، لذلك فإنّ تطوير القطاع الصّناعي يمكن أن يقلّل من إعتماد البلد في توفير إحتياجاته على الخارج ويوفّر القدرة الذاتية للإقتصاد على التطّور وتقليل ما يُمكن أن يؤثّر على إستقلاله الإقتصادي.

- المساهمة في معالجة الإختلال في الهيكل الإقتصادي الناشئ عن إعتماد الإقتصاد النّامي على أنواع محدودة من النّشاطات يتضّمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين النّاتج الوطني، في التشّغيل وفي الصّادرات، كما هو الحال في مساهمة القطاع الزّراعي أو الصّناعة الإستخراجية في الكثير من البلدان النامية، إلاّ أنّ التطّور الطّبيعي يُقلّل من هذا الإختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يسهم بشكل مهم في تكوين النّاتج الوطني، في التشّغيل وفي الصّادرات، خاصة وأنّ هذا القطاع تتسّم نشاطاته بالتنّوع الكبير في حالة تطّوره، وما يترتّب على ذلك من تنويع الهيكل الإنتاجي والصّادرات وتقليل المخاطر، التي يمكن أن ترافق ضعف التنوع في حالة عدم تطّور القطاع الصّناعي، خاصة وأنّ القطاعين اللذين يتم الإعتماد عليهما في الكثير من إقتصاديات البلدان النّامية هما الزّراعة والصّناعة الإستخراجية، يخضعان إلى عوامل تضعف قدرة البلد النامي على التحّكم فيهما في حالات ليست قليلة، كما هي الحالة عندما تتغّير الظّروف الطبيعية بالنسبة للزّراعة أو بأحوال السّوق بالنّسبة للصّناعة الإستخراجية، وخاصة أحوال الطّلب الذي يتحدّد في أسواق الدّول المتقّدمة والتي تخضع لمؤثّرات سّياسية واقتصادية عديدة.

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخّطيط الإقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوّزيع، عمان، الأردن، ط01، 2006، ص ص233-238.

- المساهمة في التشّغيل، إذ أنّ القطاع الصّناعي يُعتبر من القطاعات الهامّة التي يمكن أن تستوعب أعداداً ليست بالقليلة من الأيدي العاملة، وبالتّالي فإنّ تطوّره يُعدّ ضروريّا لإمتصاص البطالة لظّاهرة والبطالة المقنعة، كذلك لإمتصاص الأيدي العاملة التي يُمكن أن تفيض في القطاع الزراعي من خلال تحديثه، عن طريق إدخال الوسائل والأساليب الإنتاجية الحديثة ضمن إطار العمل من أجل تحقيق التنمية، وبالتّالي تبرز ضرورة توفير العمل المنتج لهؤلاء من خلال تطوير القطاع الصّناعي، تقليل توجّههم نحو العمل في مجالات هامشية أو خدمية بشكل قد يفيض على الحاجة الفعلية لعملهم في هذه المجالات، كما أنّ تطّور القطاع الصّناعي وما يُؤدّي إليه من تطّور في القطاعات الأخرى، فإنّه يوسّع حركة التشّغيل في تلك القطاعات، كذلك الأمر الذي يساعد على إمتصاص العمالة الفائضة.

- التأّثير في ميزان المدفوعات للتقّليل من العجز في هذا الميزان، أو لتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، تمكّن البلد من زيادة قدرته على إستيراد إحتياجاته المختلفة من السّلع والخدمات، ويمكن للقطاع الصّناعي أن يسهم في ذلك من خلال قيام هذا القطاع من إنتاج سلع صناعية تسدّ إحتياجاته بدلاً من اللّجوء إلى إستيرادها، وبالتّالي فإنّ توفّر العملات الأجنبية تتطلّبها عملية الإستيراد في حالة عدم قدرته على تصنيعها محلّيا، كما أنّ الصّناعة يمكن أن توفّر للبلد عملات أجنبية تساعده على إستيراد مستلزمات سدّ حاجاته في المجالات الإستثمارية والإنتاجية في حالة تطّور الصّناعة، على أن يجري التّركيز في هذا الصّدد على تلك الصّناعات التي تعدّ منتجاتها بأنّها هامة، وأنّ تزايد الطّلب الدّولي عليها أكبر من الإمكانات المتاحة لزيادة العرض منها، كما هو الحال بالنّسبة للمنتجات الغذائية والمنتجات الفلّاحية التي يُمكن أن تتوفّر مستلزمات إنتاجها محلّيا.

- التّصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين، نظراً لأنّ التّصنيع يعتمد على وسائل وطرق إنتاج حديثة تتضمّن تطوير العاملين وهذا يؤدّي إلى تطوير العنصر البشري في الإقتصاد، بحيث لا يقتصر أثر هذا العنصر على القطاع الصّناعي فقط، وإنّما يمكن أن يُسهم هذا القطاع من خلال ذلك في توفير القدرات والمهارات للعمل في القطاعات الإقتصادية الأخرى عن طريق إنتقال بعض العاملين منه للعمل فيها، بذلك يمكن أن يساند القطاع الصّناعي عملية التطّور في القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي، القطاع السّياحي والقطاع التّجاري بشكل عام.

تحقيق التطّور في القطاع الصّناعي من خلال كل ما سبق، يسهم في نقل الإقتصاد من حالة التّخلف إلى حالة التقّدم، نظراً لأن الدّول المتقّدمة يمثّل فيها القطاع الصّناعي أهمية كبرى سواءا من حيث إسهامه في تكوين النّاتج الوطني أو في التشّغيل أو في الصّادرات، هذا الأمر يُلاحظ حتى في الدّول المتقّدمة التي تعتمد في تقدّمها على القطاع الزّراعي بدرجة أكبر، إلاّ أّن القطاع الصّناعي فيها يحتلّ أهمية واضحة كذلك، بإعتبار أنّ تقدّم هذا القطاع يمثّل ضرورة هامة لإحداث التطّور في القطاع الزّراعي ولذلك غالبا ما يستعمل التّصنيع والنّمو كمترادفين ولا شكّ أنّ هناك سوء إستعمال لهذا التّرادف، إلاّ أّنه مع ذلك يتضمّن قسطاً وافراً من الحقيقة.

المطلب الثاني: واقع ومميزّات الصّناعة الجزائرية (إصلاحات معجّلة بنتائج مؤجّلة)

يكشف تطوّر الصّناعة في الجزائر سيطرة القطاع العام على ما يقارب 80% من مجموع المؤسّسات النّاشطة في المجال الصّناعي على الأقل حتى بداية التّسعينيات، أين جاءت مختلف الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصّناعية وهو الأمر الذي أعطى دفعاً لإعادة الإعتبار للمؤسّسات الخاصة. لقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامّة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفعيل آليات السّوق[1]. فأصبحت المؤسّسات الخاصة مهيمنة على الكثير من الأنشطة الإقتصادية وتوسّعت إستثماراتها إلى مختلف الصّناعات.

نمو المؤسّسات الخاصة جاء كنتيجة لتوجّه الإقتصاد ككل من الإعتماد على المؤسّسات الكبرى إلى تشجيع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة حتى تكاد تُصبح الأساسية فيه، خاصّة بعد فشل المؤسّسات العمومية في مهامها الصّناعية، سواءا من حيث القدرة على تلبية الإحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع أو في تحقيق وخلق قيمة مضافة للإقتصاد ككل، بناءاً على مشكلة سوء التّسيير التي أصبحت لاصقة بجل المؤسّسات العمومية لإنتشار اللاّمبالاة، الإهمال، الرّشوة، البيروقراطية ....إلخ. إلاّ أنّ مساهمات القطاع الخاص بقيت محدودة بالنّظر إلى إضعاف قدرته على الولوج لقطاعات إستراتيجية كالصّناعات الميكانيكية نتيجة جملة من العراقيل القانونية، المؤسّساتية والمالية التي تحول دون ولوجه للإستثمار في مجالات أكثر إنتاجاً وتأثيراً في الإقتصاد للرّفع من نسبة مساهمة الصّناعة التّحويلية في النّاتج الدّاخلي الإجمالي.

الشّكل رقم (05-02): تطور معدّلات نمو القطاع الصّناعي خلال الفترة (2000-2014). الوحدة: (%)

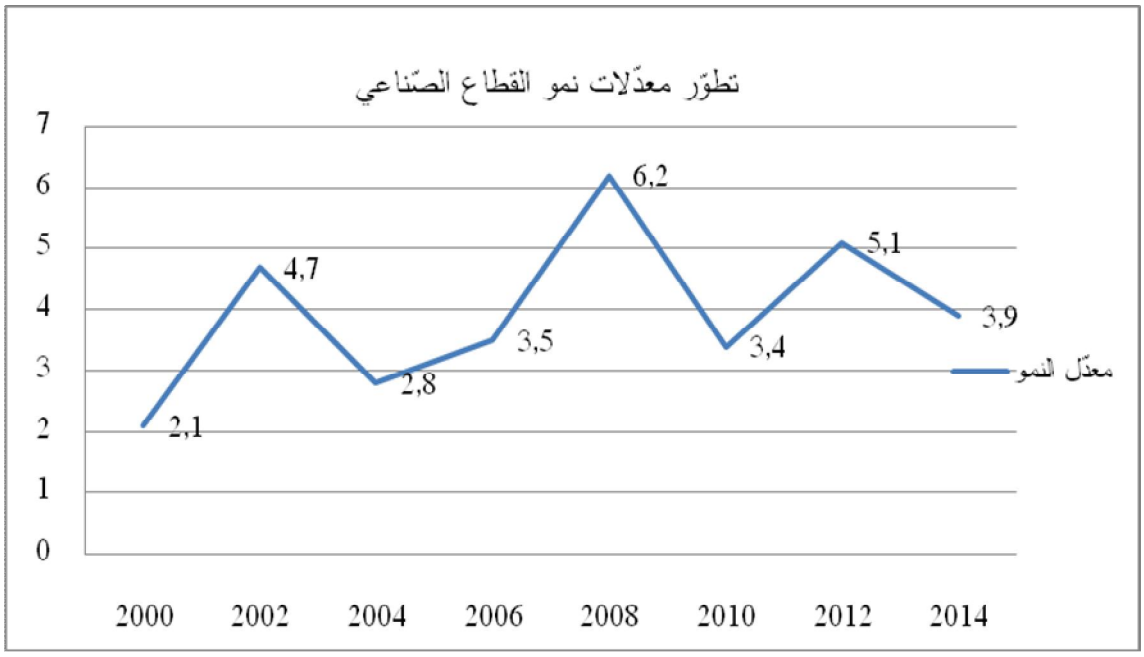

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على

- Les Comptes Economiques En Volume de 2000 à 2013, ONS, N°684, 2013, pp19-22.

[1] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجّهات إستراتيجية إنعاش الصّناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد05، 2008، ص89.

لم تكن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر طيلة فترة إستقلالها في القطاع الصّناعي تستهدف إدماج المستثمرين الخواص إلى جانب الإستثمار العام لتحمل عبء التنمية الإقتصادية فحسب، بل كانت من أهم أهدافها أيضاً بناء هيكل صناعي متنوّع من حيث المنتوجات التي يقدّمها في ظل هيمنة طويلة للصّناعات البتروكيماوية على القطاع الصّناعي ككل.

يقّيم أداء أيّ قطاع من خلال معدّلات نموّه، بالحديث عن أداء القطاع الصّناعي في الجزائر تكشف الإحصائيات الخاصة حالة الرّكود والنمو الضّعيف التي تميّز الصّناعة اليوم بعد التحسّن في سنة 2009.

توضّح المعطيات الرّقمية المقدّمة من الدّيوان الوطني للإحصاء والممثّلة في الشّكل البياني السّابق رقم (05-02) عن نمو ضعيف للقطاع الصّناعي في وقت ُينتظر أن يكون دعامة الإقتصاد للخروج من التبعية النّفطية، خاصة بعد تدهور معدّلات النّمو بعد أن وصل سنة 2009 إلى 9.6%، لولا مساهمة القطاع الخاص لكانت معدّلات النّمو أضعف، فسنة 2006 على سبيل المثال مثّلت نقطة سوداء في نمو القطاع الصّناعي العمومي أين بلغت (-03%) وغطّى حينها النمو الموجب للقطاع الخاص هذا التدّهور وبرز معدّل نمو القطاع ككل موجبا بنسبة 3.5%.

رغم كل المبالغ المالية الهائلة التي سخّرت في هذا الصّدد في إطار مختلف البرامج الإصلاحية والتنموية التي كا يُ نتظر أن تعطي ثمارها في سنوات لاحقة، كانت نتائج الأداء والإنتاج عكس ما كان ُمنتظرا، فتناقضات الإقتصاد الجزائري تفرض دائما منطقها، أموال تُصرف وإنتاج مفقود هذه معضلة الإقتصاد ككل وليست الصّناعة فحسب.

يعود ركود القطاع ونموّه البطيء إلى النمو المضطرب لأغلب الفروع الصّناعية بين معدّلات نمو موجبة ضعيفة أو سالبة، على سبيل المثال أثّرت معدّلات النمو السّالبة لفروع في الصّناعة كالمناجم والمحاجر، الصّناعات النّسيجية، الجلود والأحذية وصناعات مختلفة بنسبة (-5.7%)، (-2)%، (-0.6)% و(-4.9%) على التّرتيب في نمو القطاع الصّناعي ككل سنة 2011 أين لم يتعدّ 3.9%، كما أنّ بقية الفروع التي شهدت معدّلات نمو موجبة لم تتعدّ بدورها 08% في فرع الكيمياء، البلاستيك. سوف نشير إلى مساهمة القطاع الصّناعي في الجزائر لتحديد نقاط الضّعف والقّوة كمنطلق لإعداد إستراتيجية وطنية للتنّمية الصّناعية.

أ-مساهمة الصّناعة في بنية النّتج المحلّي الإجمالي: ُ مكن الحكم على أيّ إقتصاد من إقتصاديّات العالم من خلال ناتجه المحلّي الإجمالي، لكن إذا أردنا أن تكون لدينا أحكام مستندة إلى الواقع لا بدّ أن نعرف ما هي مكونات هذا النّتج المحلّي الإجمالي، وبعبارة أخرى ما هي المساهمة القطاعية في هذا النّاتج، لأنّه هناك دول لها معدّلات مرتفعة في ناتجها المحلّي الإجمالي، لكن لا يعكس ذلك مستوى تطّورها الإقتصادي الحقيقي، كما نجد لاًو أخرى أقلّ حجماً من الأولى لكن لها تقّوتطّور إقتصادي مربح، لذلك وبما أنّ الجزائر لها ناتج محلّي إجمالي كبير نسبيّاً مقارنة مع الدّول الإفريقية والعربّية، إلاّ أنّها تفتق ر إلى التقّ والتطّور الإقتصاديين[1].

[1] بن عيسى كمال الدّين، المحروقات والعلّة الهولندية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي الأول حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطّاقوية بين متطلبات التنمية القطرية والإحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص 12.

حصّة القيمة المضافة للقطاع الصّناعي خارج قطاع المحروقات في النّاتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2010 كانت 05.3%، كما كانت معدّلات نمو الإنتاج الصّناعي جدّ منخفضة كما أنّها كانت سلبية في بعض الفروع. من الواضح أنّ هذه المعدّلات لا تتماشى مع النّسب الإقليمية، فبمجموع الدّول النّامية الصّناعة خارج قطاع المحروقات تمثل في المتوسط 14% من مجموع النّاتج الدّاخلي الخام (17% في المغرب، 18% في تونس، 19% في مصر).

من المؤكّد أنّ الإرتفاع المتزايد في أسعار المحروقات والتي عزّزت نسبة مساهمة هذا القطاع في النّاتج المحلّي الإجمالي الإسمي، ممّا إنعكس سلباً على مساهمة باقي القطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال إنخفضت نسبة مساهمة كل القطاعات خارج المحروقات في النّاتج المحلّي الخام على عكس قطاع النّفط والغاز اللّذان عرفا تزايداً مستمراً في تكوين هذا الأخير.

ب-الصّناعة والمساهمة في التّشغيل: أساس الصّناعة الإنتاج وأساس الإنتاج أحد أهم عوامله اليد العاملة، لذلك توفر الصّناعة مناصب شغل مختلفة سواء كانت مؤهّلة أو غير مؤهّلة لأنّ الإنتاج هنا يتطلّب إمّا جهداً فكريّا أو عضلّيا. تساهم الصّناعة في إستقطاب ما يقارب 13% في المتوسّط من إجمالي العمالة في الجزائر مثلما يوضّحه الجدول المّوالي:

الجدول رقم (05-07): القوى العاملة في القطاع الصّناعي ونسبتها من إجمالي العمالة خلال (2006-2013).

الوحدة: بالآلاف

السنـة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العمالة الصّناعية	1264	1028	1141	1191	1337	1367	1335	1407
النسبـة (%)	14.25	11.96	12.47	12.6	13.73	14.24	13.12	13.04

Source: Activité, Emploi et chômage au quatrième trimestre 2013, N^{0}653, Office National des Statistiques (ONS), p12.

رغم أهمية نسبة القوى العاملة في القطاع، إلاّ أنّها تبقى ضعيفة بالّنظر إلى جملة الآمال المعلّقة على الصّناعة، فالظّروف الإقتصادية والإجتماعية التي مرّت بها الجزائر خلال فترة التّسعينّيات كانت السّبب الرّئيسي في ضعفها، ذكر فقط للتدّليل لا للحصر، ماذاترتّب عن برنامج التّعديل الهيكلي الممتدّ على طول الفترة (1995-1998) من موجة تسريح للعمال في الكثير من المؤسّسات العمومية والتي كانت قاعدة للتشّغيل، خاصة وأنّ ترك خيار النّظام الإشتراكي والتوّجه نحو إقتصاد السّوق قد ساهم في إنخفاض العمالة الصّناعية، فأجبرت المجموعات المسرّحة إلى التوّجه إمّا إلى البطالة القصرية وهم الأكثرية في حين توجّه البقية نحو قطاع الخدمات، كما كان للتطّور التكّنولوجي الدّور الفاعل للتقّليل من اليد العاملة المشتغلة في الصّناعة أيضاً[1].

[1] زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، القطاع الصّناعي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النّفط في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي الأول حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطّاقوية بين متطلّبات التنمية القطرية والإحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص ص02-03.

المطلب الثالث: معالم إستراتيجية الإنعاش الصّناعي وأهدافها في الجزائر إنطلاقاً من 2007

لقد أولت الدّولة الجزائرية في الآونة الأخيرة إهتماماً خاصّا بقطاع الصّناعة، بالنّظر إلى حالة الرّكود التي يعرفها هذا القطاع والذّي يُعتبر أحد المتغّيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النّشاط الصّناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للإقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتّى إلاّ بالعمل على وضع إستراتجية صناعيّة شاملة تضم وتأخذ بعين الإعتباركافّة معطيات المحيط الإقتصادي الجزائري[1].

الفرع الأول/محتوى ومرتكزات الإستراتيجية الصّناعية الجديدة في الجزائر: لعلّ النّتائج التي سجّلها القطاع الصّناعي العمومي خلال السّنوات الأخيرة، بالأخص سنة 2006 حين بلغ معدّل النمو (-03%) تكشف مدى ركود القطاع الصّناعي. فالمؤسّسات الصّناعية الوطنية لم تستطيع أن تتكّيف لحدّ الآن مع التغّيرات الحاصلة ولم تصل بعد إلى المستوى المرغوب، فمشكلة معظم المؤسّسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في كونها لا تستطيع في حالتها الرّاهنة أن تّواجه التّحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشّركات الكبرى ذات القدرة التنّظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالية، كما أنّ الخطر من المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التّحرير التّجاري المتزايدوتدفّق الإستثمارات الأجنبية، ذلك على الرّغم من تطبيق عدّة برامج للتأّهيل. هذا يدل على أن هناك قصور على مستوى السّياسة الصّناعية الماضية الذي يرجع إلى إنخفاض فّعاليتها في تحقيق أثارها، لذا فإنّ الدّولة تسعى إلى تطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصّناعة الوطنية التي من شأنها أن تدفع القطاع نحو الأمام.

فالإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصّناعة الوطنية أصبحتأمراً حتمّيا في ظل مستجدّات النّظام الإقتصادي العالمي الجديد، لكي يستطيع هذا القطاع القّيام بدوره في المشاركة مع القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الإقتصادية في الجزائر في المستقبل المنظور. فما هي التوّجهات الجديدة للتنمية الصّناعية؟ وما هي أهم الأبعاد التي جاءت ضمن هذه الإستراتيجّية؟.

المشروع الخاص بإستراتيجية وسّياسات إنعاش وتنمية الصّناعة الوطنية هي نتاج عدّة جلسات وطنية أيام 26 و27 و28 فيفري2007، بمشاركة واسعة لمجمل الأطراف المعنّية بالموضوع. لقد سمح الحوار والمناقشات التي تّمت بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوّجهات الهامة التالية[2]:

- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السّياسات الصّناعية؛
- ضرورة سّياسات تحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة ؛
- ضرورة تغيير النّظام الإقتصادي ومواصلة تطبيق سّياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشّروع فيها منذ التسّعينات وبالخصوص الإصلاح البنكي، إبراز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الإقتصادي، تعزيز وتقوية الشّفافية على مستوى سوق السّلع والخدمات.

[1] عروب رتيبة وبوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصّناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، أفريل 2012، ص149.

[2] إجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 24 جويلية 2007.

لذا تندرج إستراتيجية إنعاش الصّناعة وتطويرها ضمن الإستراتيجية الإقتصادية الشّاملة التي تقوم على تصوّر جديد ونظرة جديدة للإقتصاد، ترتكز هذه الإستراتيجية على حرّية المبادرة وعلى ترشيد الإقتصاد وتعزيز منظومة التّضامن والتّكافل الإجتماعي، تهدف هذه الإستراتيجية إلى التّطوير المكثّف لنشاطات صناعيّة مرتبطة ضمن الهدف المتمثّل في السّير نحو السّلم والإزدهار. تشكّل الصّناعة الرّكيزة الأساسية للإقتصاد الوطني لما تتوفّر عليه البلد من موارد طبيعية وهامّة في مجال التّصنيع.

الفرع الثاني/سّياسات وأهداف الإستراتيجية الجديدة لإنعاش القطاع الصّناعي: هدف الإستراتيجية الجديدة يكمن في تنمية صناعيّة وطنية قادرة بالدّرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتنا،ليتخلّص الإقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، ولأنّ تصدير المحروقات أو الموارد الطبيعية لم تعد تشكّل عاملاً حاسماً في كسب القدرة التنّافسية على الصّعيد الدّولي، من هذا المنظور الجديد تّم التفّكير في صيّاغة الإستراتيجيّة الجديدة المبنية على العديد من السّياسات نوجزها فيما يلي[1]:

أ-سّياسة ترقية الإستثمار: تحتلّ قضيّة الإستثمارات الخاصة عامة والإستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويّات صانعي السّياسات، إذ يُعتبر الإستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرّئيسية لإنجاح سّياسة الإنعاش الصّناعي والتنمية في الأمد الطّويل، بعد أن لعبت هذه الإستثمارات دوراً متميّزاً في كل من الدّول المتقدّمة والدّول حديثة التصّنيع على حدّ سواء، لذا تسعى الجزائر منذ فترة كبقية الدّول النامية الأخرى إلى وضع السّياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدوداً للغاية بالنّظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الإستثمار والإمكانّيات التيتتوفّر عليها الدّولة، فمعظم التقّارير التي تعدّها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الإستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطّموحات الواعدة، حيث يشير التقّرير الحادي عشر الصّادر عن البنك العالمي والذي يخص وضع الأعمال في 175 دولة عبر العالم، أنّ مؤشّرات مناخ الإستثمار في الجزائر لم تعرف تحسّنا، إبتداءا من التسّهيلات المقدّمة لإنشاء المؤسّسات إلى غاية فعّالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية، حل الشّركات وقوانين العمل.

لقد كشف التقّرير عن الصّعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسّسة أو الشّروع في تجسيد مشروعه الإستثماري إلى غاية تصفية الشّركة، حيث ركّز التقّرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانّيا. إذ لم تتغّير المؤشّرات الأساسية بالنّسبة للجزائر، خاصة بالنسبة لطول المدّة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة من الخطّوات أو عدد الوثائق التي تُطلب من المستثمر. فمثلايتطلّب على أيّ مستثمر يرغب في إقامة مشروع إجتياز 14 إجراءاً وتوفير عدد مماثل من الوثائق، وأنّ المدّة التيتتطلّبها كل مرحلة للشّروع في تجسيد المشروع هي 24يوماً ، أي قرابة الشّهر بكلفةٍ مكن أن تصل إلى 5.21% من قيمة الدّخل الأوّلي للمشروع، في ظل وجود جملة هذه العوائق تتقهقر الجزائر إلى المرتبة 125 في توفير شروط الإستثمار.

[1] قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-103.

لذا يستدعي تطوير الإستثمار محيطاً فعّالاً يوفّر للمستثمرين إطاراً مؤسّساتيا ملائما (نظام مالي ملائم وتوفّر العقّار وطبيعة المنافسة) ونظاما تحفيزيّا للحماية، من شأنه تمكين المستثمر من القّيام بخياره لصالح الإستثمار. وبالتّالي فإنّ إستراتيجية ترقية الإستثمار تُعدّ جزءاً لا يُمكن فصله عن إستراتيجية تحويل النظام الإقتصادي في مجمله. فهي بذلك معنية بتقدّم الإصلاحات الهيكلية سّيما تطوير النّظام المالي عبر تفعيل سوق العقّار وضمان شفّافية سوق السّلع والخدمات.

ب-سّياسة التأّهيل: إنّ النّتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنّافسية الصّناعية لوزارة الصّناعة المدعّم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصّناعية وبرنامج وزارة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة بمساعدة الإتحّاد الأوربي، تبُرز أنّ عملية التأهيل لم تتقّدم بشكل قويّ ولم تعطي النّتائج المنتظرة وذلك لبعض العراقيل والشّروط التي حالت دون ذلك كالشّروط الواجب توافرها في المؤسّسة للإستفادة من البرنامج، آجال تكوين الملفّات والتي تبدو أنّها طويلة (خاصة فيما يتعلّق بإستخراج الوثائق الإدارية والمصرفية كالشّهادات المصرفية... الخ).

نظراً لأهمية تأهيل المؤسّسات الإقتصادية في تحسين القدرة التنّافسية لمواجهة المنافسة الدّولية وما يكتسيه من أهمية بالغة في تحقيق التنّمية الإقتصادية، لقد تّم إقتراح سّياسة جديدة للتأّهيل تتمحور أساساً حول:

- توحيد البرامج الحالية لصهرها في برنامج موحّد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التّصنيع؛
- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأّهيل على أوسع نطاق، من شأنه إدراج كافّة عوامل العصرنة (العوامل المادّية وغير المادّية والبيئة)؛
- التكّفل بتأهيل المؤسّسات وبالتنّسيق والمتابعة والتقّييم؛
- إستهداف أحسن للأولوّيات القطاعية ولنظام المساعدات والتحّفيز.

ج-التقّييس والقّياسة: يُساهم تطوير نشاطات التقّييس والقّياسة والإعتماد والتصّديق والملكية الصّناعية في الجهد الرّامي إلى بعث وعصرنة الإقتصاد الوطني، حيث يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتّبع في مجال التقّييس، علماً أنّ الجودة الرّفيعة تمكّن المنتوج الصّناعي من مقاومة المنافسة الشّديدة، سواء على مستوى السّوق المحلّي أو السّوق العالمي، كذلك بإعتبار أنّ الجودة تشكّل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتج، خاصّة بعد تفكيك نظام الرّسوم الجمركية الذي يسري تدريجّيا، بعد تطبيق إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي، والإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجّارة. فمن النّاحية التقنية، فإنّ حصول المؤسسة الصّناعية على إحدى الشّهادات من فئات إيزو 9000 (لمنظومة الجودة)، أو ايزو 14000 (لحماية البيئة)، يعني الدّليل على أنّ المؤسّسة تملك منظومة تسيير وضمان الجودة مطابقة لمتطلّبات وشروط متفّق عليها عالمّيا ومدوّنة في مرجعّية مميّزة.

د-تطوير العنصر البشري: إنّ الإستراتيجية الصّناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سّياسة صناعّية، بإعتباره عاملاً مشجّعا لإمتصاص التكّنولوجيات وعصرنة الصّناعات، لا طالما عانت الصّناعة الجزائرية من:

- عجزاً في مجال التأّطير الصّناعي سواءا على مستوى التسّيير أو التحّكم في التكّنولوجيات؛

- نظام تكوين ليس بإمكانه الإستجابة بفعالية لإحتياجات العّمال المؤهلين في الصّناعة.

وقصد التكّفل بمتطلبات القطاع يتعّين:

- تكثيف العرض في مجال التكّوين المؤّهل، لا سّيما من خلال إستحداث مدارس تكوين المهندسين والتقنيين السّامين في القطاعات الصّناعية الكبرى؛
- تنويع قنوات التكّوين (إشراك كافة الشّركاء الإقتصاديين والإجتماعيين)؛
- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكّوين (مساعدات وقروض الضّرائب)؛
- مطابقة التأّهيلات مع إحتياجات السّوق؛
- تثمين رأس المال البشري (سّياسة الأجور والظّروف الإجتماعية للعمل والإطار المعيشي).

كما أنّ إدراج الإبداع ضمن منظور داخلي بإعتباره عنصرا أساسّيا لتطوير الصّناعةُ عتبر أمراً لا مناص منه.يتطلّب التحّكم في هذا المسار الذي لا يمكن لقوى السّوق ضمانه لوحدها، بل لابدّ من تدخّل السّلطات العمومية، التي يتعّين عليها دعم وترقية سّياسة موجهة نحو ترقّية التقنيات إستناداً إلى نظام وطني للإبداع مثل ما تقوم به العديد من الدّول. فعلى سبيل المثال تخصّص الولايات المتحّدة الأمريكية ما نسبته 46% من النّاتج الدّاخلي الخام للبحث والتنمية منها 52 مليار دولار للمنتجات الصّيدلانية.

- إنشاء مراكز التعّليم والتمّهين التكّنولوجي من أجل تعليم مهني موجّه نحو المهن الخاصة، بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولية من أجل العلم والتكّنولوجيا، وكالة لترقية التجّديد الصّناعي، وزارة منتدبة مكلّفة بالعلوم والتكّنولوجيا مع وضع جهاز تشريعي ينظّم تثمين الأفكار المجدّدة وترويجها على السّوق وتجنيد الوسائل العمومية للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، تقديم مساعدات للقطاعات العمومية والخاصة بدعم مالي مباشر لكل مشروع تنموي نموذجي، من خلال إقامة صندوق مستقل لتمويل النماذج وإجراءات تحفيزية أخرى مع وضع سّياسة الذّكاء الإقتصادي بصيغة التسّيير وجمع المعلومة وتحليلها وتفسيرها قبل إتخاذ القرارات.

المطلب الرابع: الإستثمارات الأجنبية في القطاع والنّتائجالتنموية المحقّقة

تتوفّر في الجزائر العديد من فرص الإستثمار في مجال الصّناعة، حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزّراعية مثل صناعة السّكر، صناعة الغزل والنّسيج، الصّناعات الغذائية والتي تشمل صناعات التعبئة، تتوفّر أيضاً فرص الإستثمار في صناعة الإسمنت حيث تتوفّر على الخاّمات الجيدة في الحجر الجيري لهذه الصّناعات، من أهم فرص الإستثمار المتاحة في قطاع التعّدين والبترول هي الإستثمار في مجال الصّناعات البترولية، كما أّنه يوجد في الجزائر إحتّياطي نفطي كبير يمهدّ للإستثمار.

إعترف رئيس مديرية المشاريع الكبرى والإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر السيد عّمار أغادير، بتراجع مساهمة القطاع الصّناعي في النّاتج الدّاخلي الخام من 18% سنوات السّبعينيات من القرن الماضي، ليتوقّف عند معدّل 05%مع بداية الألفية الثالثة، في الوقت الذي تقلّص عدد المؤسّسات الوطنية العمومية والخاصة إلى 650 ألف مؤسّسة، بما فيها الصّناعية الكبرى والمؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة. بالمقابل أقّر عمار أغادير في النّدوة المنظمة حول آفاق الإنعاش الإقتصادي بالجزائر، بوجود عراقيل عديدة تحول دون النّهوض

بالقطاع الصّناعي، أهّمها مشكلة ندرةالعقّار الصّناعي والذي تكلّفت الوزارة به عن طريق الإعلان عن برنامج إنشاء الحظائر الصّناعية. كما أشار المسؤول ذاته أنّ الوزارة سطّرت برنامجاً للرّفع من معدّل مساهمة القطاع الصّناعي في النّاتج الدّاخلي الخام إلى نسبة تتراوح بين 08% إلى 10% في آفاق 2020، مشيراً إلى أنّ الحكومة قد إعتمدت سّياسة صناعية للنّهوض بالقطاع الصّناعي وإنشاء مناخ ملائم للإستثمار مع تحفيز الشُعب الصّناعية إلى جانب الإهتمام بالتكّوين.

على صعيد آخر، أعلن المسؤول ذاته عن تخصيص الحكومة لما قيمته 380 مليار دينار جزائري لإعادة تأهيل المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المخطّط الخماسي الذي يمتد بين سنتي 2010 و2014، إستفادت منها إلى غاية الآن 1400 مؤسّسة من هذا القطاع، منها ما تم الإنتهاء من عملية إعادة تأهيلها وأخرى في طور الإنتهاء. في نفس السّياق، قال رئيس مديرية المشاريع الكبرى إنّه تم التّصريح خلال سنة 2013 بمشاريع صناعيّة إستراتيجية في مجالات مختلفة مثل الحديد والصّلب والميكانيك، سيتم إنجازها بالشّراكة مع الأجانب، زيادة على تسجيل 11مشروعاً لإعادة تأهيل المؤسّسات العمومية في مجال النّسيج[1].

بالنّظر لعدم قدرة المؤسّسات الوطنية على تحقيق التنمية الصّناعيّة على الأقل في الوقت الحاضر في ظل الإنفتاح الإقتصادي وضعف تنافسية الإقتصاد الوطني، تُصبح المؤسسة الأجنبية خياراً مهّما أمام الجزائر لمرافقة الإستثمارات المحلية في المسار التنّموي.

على هذا الأساس فإنّ أيّ إجراء للنّهوض بالإستثمار الصّناعي المحلّي لا بدّ وأن تدعّمه إجراءات موازية لدعم الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإستفادة بمزاياه الإيجابية المتعدّدة. إذ تمكّن الإستثمارات الأجنبية في حال الشّراكة المؤسّسات العامة والخاصة من إكتساب المعارف والخبرات والتّكنولوجيا والجودة، تقدّم معها حلولاً لإشكالية البطالة مع تغطية إحتياجات الأسواق المحلية ما يدفع نحو تقليص الواردات والرفع من حجم وقيمة الصّادرات[2].

إستناداً إلى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار عرفت النّشاطات الصّناعية بالنّسبة للمشاريع الأجنبية تزايدا، حيث تّم تسجيل 324 مشروع ما بين 2002 و2014 بنسبة 57.45% من مجموع المشاريع الإستثمارية الأجنبية، بقيمة تقدّر بـ 1613708 مليون دينار جزائري بنسبة 68.55%، سمحت بإنشاء 63928 منصب عمل أو ما نسبته 56.14% من إجمالي مناصب العمل الموفّرة.

في المجال الصّناعي تُعدّ الإستثمارات الهندية الأهّم في الجزائر ذلك بعد قيام شركة **'إسبات'** في 2002 بشراء 70% من أسهم الشّركة الوطنية للحديد والصّلب بالحجار، لقد إلتزمت الشّركة الهندية بإستثمار 120 مليون دولار على مدى 10 سنوات، مع إلتزام الدّولة الجزائرية بالمديونية السّابقة للشّركة الوطنية والمقدرة بـ 600 مليون دولار، وتم الإتفاق على تجميد أسعار الطّاقة والكهرباء لمدة 10 سنوات مع تحّمل خزينة الدّولة للفارق في الأسعار في حالة إرتفاعها مع ضمان حماية مؤقّتة للسّوق الجّزائرية من المنافسة الأجنبية.

---

[1] www.djazairess.com/elkhabar/519704.

[2] زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، القطاع الصّناعي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدّولي الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية والإحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص10.

وفقا لهذه المعطيات نجد بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به شركة **"إسبات"**الهندية تحقّ ق بفضل التّسهيلات والضّمانات الكبيرة التي قدّمتها السّلطات الجزائرية للمستثمر الأجنبي، لقد تمكّنت الشّركة من رفع مستويات الإنتاج سنة 2005 بـ 70% مقارنة بسنة 2001 ليبلغ 1.2 مليون طن، كما تمكّنت الشّركة أيضاً من زّيادة مبيعاتها في السّوق الوطنية، إذ أصبحت تقدّر بـ 80 ألف طن شهرّيا بعدما كانت في حدود 33 ألف طن وإرتفعت الصّادرات لحدود 10000 طن شهرّيا نحو المغرب وتونس.

حسب مدير الصّناعات العسكرية بوزارة الدّفاع الوطني، فإنّه تم تحديد حوالي 30 مناولاً وطنّيا في إطار مشاريع شراكة جزائرية-إماراتية-ألمانية لتطوير الصّناعة الميكانيكية تحت علامة المجّمع الألماني دايملر (مرسيدس) معتبراً أنّ هذه الشّراكات تشكّل تقدّما تكنولوجّيا هاماً بالنسبة لبلدنا من أجل بعث نشاط المناولة الذي سيوفّ ر قيمة مضافة للصّناعة الوطنية، إنّ المقاولين الوطنيين عليهم تحسين تنافسّيتهم لكي يتم إختيارهم كمموّنين بقطع الغّيار لهذه المشاريع، الأمر الذي سيسمح بتحسين التّنافسية في هذا المجال.

هذه الشّراكة ستسمح بإنشاء أكثر من 800 منصب شغل مباشر، هذا ما يساعد على التّخفيف من البطالة، كما أّنه سيتم إعطاء أهمية خاصة لتكوين العّمال الذّين ينبغي أن يتمتّعوا بنفس المستوى من الخبرة لعّمال مصانع مرسيدس عبر العالم. هذا في إطار المحافظة على علامة الشّركة، الأمر الذي يسمح بتكوين قاعدة ستعمل في المستقبل على دفع عجلة التنمية من خلال القطاع الصّناعي بعد إكتساب الخبرة والتكوين.

ستنتج هذه الشّركة حوالي 15000 شاحنة وحافلة في السّنة حسب رخصة إنتاج العلامة 'دايملر' بالنسبة لمركّب الرّوبية، بينما مركب تيارت فينتج حوالي 10000 مركبة لجميع التّضاريس ومركبة نفعية خفيفة في السّنة حسب رخصة إنتاج العلامة 'دايملر'، أّما مركب قسنطينة فيصنع حوالي 10000 محرّك ذو تبريد بالماء حسب رخص الإنتاج للعلامات (متو- دوتز- دايملر).

تستعمل هذه المحرّكات على التوّالي لتجهزّ بها السّيارات الصّناعية، الآلات الفلاحية وآلات الأشغال العمومية، الإنتاج في البداية يوجّه للسّوق المحلية على أن يتم تصدير الفائض مستقبلاً، كون الأمر يتعلّ ق بمحرّكات وسّيارات مارسيدس.

من جهة أخرى تّم توقيع أربعة إتفاقّيات شراكة بين مؤسّسات جزائرية وفرنسية في الصّناعة الصيدلانية و التّجهيزات الطّبية والصّناعات الغذائية، هكذا قّ ع المجّمع الصّيدلي الفرنسي سانوفي ــ أفنتيس مع الطّرف الجزائري لإنتاج الأدوية بإستثمار يقدّر بـ 70 مليون أورو[1].

أكّد ممثّل هذه الشّركة للصحافة أنّ هذا المصنع الذي ستصل طاقته الإنتاجية 100 مليون علبة في السنة من الأدوية الجافّ ة والسّائلة سيكون أكبر مركّب صيدلاني للمخبر الفرنسي في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيوظّف في مرحلة أولى 170 عامل ليصل في النّهاية إلى توظيف 700 عامل. كما يمكن الإشارة إلى أهمية الشّراكة في مجال النّسيج الذّي عرف تأخّراً واضطً في مجال النمو، حيث أبدى الطّرف التركي

[1] متناوي أمحمد، أهمية الشّراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصّناعي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدّراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 13، 2015، ص72.

إهتمامه بهذا القطاع وذلك من خلال تخصيص مبلغ معتبر لإستثماره بالجزائر ففي كل من ولاية بجاية وغليزان يسعى مضاعفة عدد العّمال الموجودين بنحو يصل إلى عشرة أضعاف، الأمر الذي سيكون إنجازاً كبيرا، خاصة في المناطق المحرومة، على غرار ولاية غليزان ليساهم في إمتصاص البطالة، ذلك أنّ المشاريع المبرمجة من شأنها رفع مجموع عّمال القطاع، المقّدر بـ35 ألف عامل، بنحو عشرة آلاف مستخدم جديد على المدى المتوسط.

من جانب آخر أبرمت الجزائر مشاريع شراكة معتبرة مع دولة قطر وصلت إجمالاً إلى حوالي 05 ملايير دولار، أهّمها إنشاء مركّب لإنتاج الحديد والصّلب بمنطقة بلاّرة في ولاية جيجل، بقدرة إنتاجية تصل إلى 10 ملايين طن سنوّيا، أي أكثر من خمسة أضعاف القدرة القصوى لمركب الحجار. يشرع المصنع المشترك بين الشركة الوطنية للصّلب 'سيدار' وشركة 'قطر ستيل'، في إنتاج 5.2 مليون طن في مرحلة أولى من الفولاذ الطّويل ثم 05 ملايين طن من الفولاذ المصفّح.

يتضّمن المشروع أيضاً إنجاز محطّة للطّاقة الكهربائية بطاقة 1200 ميغاواط، لتموين المشروع بالطّاقة الكهربائية، على أن يتم ربطها بالشّبكة الوطنية للإستفادة من فائض الكهرباء.

سيدخل مصنع الشّاحنات بالبويرة شهر نوفمبر 2016، سيضمن هذا المشروع المُقام بالشّراكة الجزائرية الإيطالية المقّدر قيمة إستثماره بـ 35 مليون أورو في مرحلة أولى من إنتاج نموذج 'ديلي' المتعّددة الوظائف بقدرة 1500 وحدة سنوّيا، سيوفّر هذا المصنع في مرحلة بدائية 250 منصب عمل مباشر، ليصل بعدها إلى 1000 منصب عمل مباشر، ناهيك عن فتح مناصب شغل غير مباشرة لإرتباطه بشبكات مناولة وشبكة لوجيستيكية، تسعى مجموعة 'إيفال' المتخصّصة إلى إبراز مزايا التكّوين والتأّهيل وتحويل التكّنولوجيا والتوّاصل بين المؤسّسة والجامعة من خلال الإستعانة بخبرات وكفاءات جزائرية[1].

إستبعد الخبير والمحلل الإقتصادي **عبد الحق لعميري*** أن يتم تحقيق هدف الحكومة بالوصول إلى مساهمة الصناعة بـ 08% (05% حاليا) في النّاتج المحلّي الخام في غضون 2020، بالنّظر إلى ضعف معدّلات الإدماج في المشاريع الصّناعية المُقامة حالّيا، عدم وجود المناخ الذي يسمح بالوصول إلى ذلك. أكّد لعميري أنّ الإقتصاد الجزائري قد يكون الوحيد في العالم الذي يُعتبر فيه الأثر المضاعف للأموال التي يتم ضخّها في الإقتصاد ضعيفاً، فعن كل ثلاثة دولارات منفقة نحصل على دولار واحد، في حين تنعكس هذه المعادلة في الإقتصاديّات القوّية.

من غير المعقول أن ندعّم الإقتصاد عبر النّفقات العمومية سنوّيا بـ 20% إلى 25% من النّاتج المحلّي الخام، لنحصل على معدّل نمو بـ 03% في الأخير. أضاف بأنّ الوصول إلى مساهمة الصّناعة بـ 08% من النّاتج المحلّي الخام في غضون 2020، يتطلّب على الأقل إرتفاع الإنتاج الصّناعي الحالي بـ 150% هو أمر طموح صعب التحّقيق.

---

[1] جريدة الخبر الجزائرية، مصنع إنتاج الشّاحنات بالبويرة جاهز في نوفمبر 2016، السنة 26، العدد7978، السبت 21 نوفمبر 2015، ص04.

* خبير إقتصادي وأستاذ جامعي بالمدرسة العليا للتجارة، الجزائر العاصمة، الجزائر.

المبحث الرابع: السّياحة الجزائرية فرصة هائلة لكن غير مستغلّة

في ظل العولمة إنفتح العالم على إقتصاديات مختلفة، منها ما يعتمد على الصّناعة وأخرى على السّياحة بمعدّلات متزايدة[1]، القطاع السّياحي من أهم الأنشطة الإقتصادية نمواً في العالم وأهم القطاعات جذباً لحركة رأس المال خاصة في المناطق التي تمتلك معالم تاريخية وطبيعية خلاّبة، لذا أصبحت صناعة السّياحة تمثّل ثلث حجم تجارة الخدمات على الصّعيد الدّولي، ومنه أصبح هذا القطاع مصدراً مهمّاً للنّقد الأجنبي بالنسبة للدّخل الوطني. إحتلت صناعة السّياحة قمّة الإهتمامات الفكرية، لها دور فعّال في تحقيق التنمية بالنّظر لأثرها الإقتصادي والإجتماعي، قطاع يعمل على تنشيط قطاعات عديدة لاسّيما قطاع النّقل، الأشغال العمومية، الصّناعات الغذائية، ممّا يؤدّي إلى تطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق مناصب شغل وجلب عوائد مالية سواءا كانت بالعملة المحلية أو العملة الصّعبة.

تمتلك الجزائر العديد من المقوّمات الطبيعية الفريدة والنّادرة التي تؤهّلها لتكون من أبرز الأقطاب السّياحية على المستوى الإقليمي والعالمي، أين تتنوّع تضاريسها بين سواحل، مرتفعات، هضاب وصحراء صُنّفت من أجمل صحاري العالم والتيعتبُر ثروة طبيعية حقيقية يُمكنها أن توفّر لخزينة الدّولة مليارات الدّولارات سنوّياً، نظراً للأهمية البالغة التي تنطوي عليها من النّاحية الإنسانية والسّياحية، ناهيك عن المقوّمات الحضارية والتاّريخية الممتدّة لآلاف السنين مخلّفة ورائها الكثير من المعالم الأثرية، كما تتمتّع بمقوّمات ثقافية ممثلة في الطّراز المعماري الفريد من نوعه الذي يتمازج مع البيئة المحلية مشكّلاً لوحة إبداع في متناسق الألوان.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياحة والإستثمار السياحي

تعدّدت المفاهيم المتعلقة بالسّياحة والإستثمار السّياحي، سنشير إلى أهم هذه المفاهيم ضمن هذا المطلب.

الفرع الأول/ تعريف السّياحة: إختلف الباحثون في تعريف ظاهرة السّياحة المعاصرة،نظراً لإختلاف الزّوايا التي ينظر منها كل باحث، فبعضهم ينظر إليها بوصفها ظاهرة إجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة إقتصادية، والبعض يركّز على دورها في تنمية العلاقات الدّولية أو يرونها عاملاً من عوامل العلاقات الإنسانية أو الثقافية، لقد بدأت تتبلور الأفكار في تحديد مفهوم ظاهرة السّياحة التي أصبحت من القطاعات التنّافسية والتي تسعى الكثير من الدّول لتعظيم إستفادتها من هذا القطاع نظراً للدّور الذي يلعبه في إقتصاديات الدّول النامية والمتقدّمة على حدّ سواء.

أوّل تعريف محدّد للسّياحة كان عام 1905 من قبل العالم الألماني "**جوبير فرديلر**" وعرّفها بأنّها: ' ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الرّاحة والإستجمام، إلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشّعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، أيضاً إلى نمو الإتّصالات وعلى الأخص بين الشّعوب، هذه الإتّصالات كانت ثمرة إتساع نطاق الصّناعة والتّجارة وثمرة تقدّم وسائل النّقل'[2]، لقد تضمّن هذا التعّريف ثلاثة محطّات رئيسية متمثّلة في:

- أهمية التطّور التكّنولوجي ودوره الهام في تطوير الإتّصالات والمواصلات؛

[1] عاكف حلوش وبوخبزة فوزية، آليات تسويق منتجات القطاع السّياحي في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، جامعة تيبازة، 2015، ص101.

[2] محمد عمر مومن، التخّطيط السّياحي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط01، 2009، ص37.

- البعد الإجتماعي النّاتج عن الزّيادة في أوقات الفراغ والحاجة إلى الرّاحة والمتعة، التخفيف من ضغوطات الحياة الحديثة وإرهاق العمل؛

- أهمية السّياحة ودورها الفاعل في توطيد العلاقات الإنسانية والإجتماعية بين الشّعوب.

المتمّعن جيّداً لهذا التعريف يُلاحظ بأنّه ركّز على الجانب الإجتماعي من خلال تحقيق رغبات الإنسان في المجتمع، في حين أنّه أهمل أو تناسى الجانب الإقتصادي للسّياحة ولعلّ هذا راجع للفترة التي عرف فيها هذا الخبير السّياحة إذ لم تكن في ذلك الوقت الأهمية الإقتصادية للسّياحة ظاهرة للعيان بشكل كبير.

كما عرّفها **مؤتمر الأمم المتّحدة للسّياحة والسّفر الدّولي** الذي إنعقد في روما سنة 1963 على أنّها: ' ظاهرة إجتماعية وإنسانية تقوم على إنتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقلّ عن أربعة وعشرون ساعة ولا تزيد عن إثنتا عشر شهرا، بهدف السّياحة التّرفيهية أو العلاجية أو التاّريخية، والسّياحة كالطائر لها جناحان يتمثلان في السّياحة الدّاخلية والخارجية '[1] .

وتعُرف أيضا على أنّها: ' عملية إنتقال من مكان إلى مكان آخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقّق متعة نفسية، أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الرّاحة والإستجمام وتغيير الرّوتين والإحساس بجمال المناظر الطّبيعية والشّعور بالبهجة والمُتعة في الإقامة '.

لقد عرّف **'هيرمان فونش وليرون'** سنة 1910 بأنّ السّياحة هي: **'**الإصطلاح الذي يُطلق على كل العمليّات المتداخلة وخصوصاً تلك العمليّات الإقتصادية المتعلّقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وإنتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معيّنة'[2]. من خلال التّركيز في مضمون هذا التّعريف نستنتج بأنّ هذا الخبير قد أهمل الجانب الإجتماعي والثقافي للسّياحة وركّز على الجانب الإقتصادي ويرجع هذا بالشّكل المباشر لإختصاصه في هذا المجال دون مراعاة الجوانب الأخرى للمصطلح.

كما عرّف **'محمد عبد القادر حاتم'** السّياحة على أنّها:'عمليات الإنتقال الوقتية التي يقوم بها بعض الأشخاص فيتركون موطنهم إلى أماكن أخرى لأغراض غير الإقامة على سبيل الإعتياد'. لقد حصر هذا التّعريف السّياحة على أنّها إنتقال السّائح من بلده إلى بلد آخر في حين أنّه لم يعرّج على الجانب الإقتصادي الذّي أصبح من الجوانب المهّمة في السّياحة وكذلك لم يعرّج عن أسباب إنتقال السّائح إلى البلد الآخر.

تُعدّ السّياحة عاملاً مساعداً للإتّصال الثّقافي والحضاري بين الشّعوب كما يرى البعض الآخر أنّها عبارة عن علاقة مؤقتة زمنّيا بين إنسان ومكان للمقصد السّياحي ولكل منها صفات خاصة، كما وأنّ هذه العلاقة لكونها مؤقتة تتميّز بسمات معيّنة تختلف عن العلاقة الممتدّة زمنّيا والتي تعني الإقامة الدّائمة.

كما يُمكن أن نعرّف السّياحة على أنّها: تفاعل ثقافي حضاري، إجتماعي واقتصادي بين أفراد يمضون فترة زمنية محدودة، وأنّ لهذا التفاعل آثاراً إجتماعية وإقتصادية بعضها إيجابي وشق آخر سلبي'.

من خلال التّعاريف السّابقة للسّياحة يُفهم بأنّ السّياحة لها أكثر من تعريف واحد وكل منها يختلف عن الآخر بإختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السّياحة، فالبعض ينظر إليها بأنّها ظاهرة إجتماعية وآخر يُلاحظ

[1] مسعي محي محمد، الإطار القانوني للّنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص61.

[2] وفاء زكي إبراهيم، دور السّياحة في التنمية الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، ط01، بدون ذكر سنة النشر، ص92.

بأّنها ظاهرة إقتصادية، ومنهم من يركّز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشّعوب، لكن الأمر الذي تتفّق فيه الكثير من التّعاريف هو أنّ السّياحة تنشأ للحصول على الرّاحة وليس للعمل، وأّنها يجب أن لا تؤدّي السّياحة إلى إقامة دائمة ولا تكون أقل من 24 ساعة.

الفرع الثاني/المقصود بالإستثمار السّياحي: يُعرّف الإستثمار السّياحي على أّنه صناعة مركّبة من عدّة أنشطة سّياحية، كل نشاط فيها لا يُعتبر صناعة قائمة بذاتها لكنها عندما تجتمع تمثّل صناعة سّياحية، كصناعة الإقامة وصناعة النّقل[1]، كما يُمكن تعريف الإستثمار السّياحي بأّنه كل إقامة لمنشآت سّياحية، وفق القواعد المتعلّقة بالفندقة وأسس الإستثمار بشكله العام، التي تقُام داخل مناطق التوسّع السّياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقّار السّياحي المهّيأ لإنجاز هذه البرامج المحدّدة في مخطّط التّهيئة السّياحية.

بصفة عامة الإستثمار السّياحي عبارة عن نشاط يقوم بين أشخاص طبيعيين أو معنويين كانوا محلّيين أم أجانب للقّيام بالخدمات السّياحية، مثل إنشاء الفنادق وغيرها من الخدمات التّكميلية، المتمثّلة في خدمات المواصلات، المطاعم التي تُقام داخل مناطق التوسّع السّياحي. يمكن تقسيم الإستثمار السّياحي إلى قسمين:

أ-إستثمار في مجال الخدمات السّياحية: تشمل العديد من القطاعات الأساسية في النشاط السّياحي، كخدمات الإقامة أو خدمات النّقل أو خدمات الإتّصال.

-خدمات الإقامة: تشمل الفنادق والمنتجعات السّياحية وكل ما يتعلّق بإقامة السّائح من خدمات مرافقة كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى.

-خدمات النّقل: تشمل تشييد الطّرق وتوفير السّيارات لنقل السّياح وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النّقل بين بلاد السّائح والدّولة المضيفة.

-خدمات الإتّصالات: تشمل توفير شبكة الهاتف النّقال خاصة في المناطق الصّحراوية التي يزورها السّياح، وكذلك توفير خدمات الأنترنتبتدفّق جّيد وهذا من أجل توفير كل الظّروف لُمتعة السّائح.

ب-الإستثمار في الثّروة السّياحية: تشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدّولة ومنه:

-الإستثمار في الموارد الطبيعية: عن طريق الإهتمام بالموارد الطبيعية للدّولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها.

-الإستثمار في الموارد الثّقافية: ذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثّقافية والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للإستثمار فيها.

هناك علاقة طردية بين الإستثمارات السّياحية وتطوير السّياحة، فكلّما زادت الإستثمارات السّياحية زاد دخل الدّولة من السّياحة والعكس صحيح. وعليه فالعديد من الدّول قامت بالعديد من الإجراءات من أجل تشجيع الإستثمارات السّياحية،يتجلّى ذلك من خلال منح إمتيازات كبيرة للمستثمرين في هذا المجال من خلال تقديم حوافز، تخفيض الضّرائب وتسهيل إمتلاك العقارات من أجل جلب المستثمرين الأجانب والمحليين للإستثمار في هذا القطاع الحسّاس والذي يدر فوائد متعدّدة للعديد من القطاعات الحسّاسة الأخرى.

[1] ملوخية أحمد فوزي، مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص35.

المطلب الثاني: أهم المقوّمات السّياحية المتاحة في الجزائر

تُعتبر الجزائر من الدّول العربية التي تحتوي على مقوّمات وإمكانيات سياحية هامة سواءا كانت طبيعية، حضارية أو تاريخية وإمكانيات مادية أخرى من مواصلات واتّصالات، سوف نشير إليها فيما يلي:

الفرع الأول/المقوّمات الطبيعية: تمتلك الجزائر موقعا إستراتيجّيا، تنقسم إلى العديد من الأقاليم ويسودها مناخ متنوّع على مدار السنة، كما تزخر بالعديد من الحمّامات المعدنية.

أ-الموقع: تُعدّ الجزائر القلب النّابض للمغرب العربي والبّوابة الإفريقية المطلّة على أوربا والبحر الأبيض المتوسط، فهي دولة تجمع بين الصّفات الإفريقية والمتوسطية، يحدّها من الشّمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب المغرب ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومن الشّرق تونس وليبيا، ومن الجنوب مالي والنّيجر، تقع بين خطّي عرض 18^0 غربا و38^0شمالاً وبين خطّي طول 09^0 غربا و12^0شمالاً بمساحة إجمالية مقدّرة بـ 2381741 كلم^2 وشريط ساحلي يقدّر بـ 1200 كلم يتسّم بأروع المناظر والشّواطئ.

ب-الأقاليم: تنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتدّ من الشّمال إلى الجنوب بشكل متوازي تتمثّل في[1]:

-الإقليم الأول يتمثّل في إقليم السّاحل يمتدّ على شكل شريط ضّيق بمحاذاة السّاحل وتتكّون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالّية وعدد من الشّواطئ الرّملية والخلجان.

-الإقليم الثّاني هو إقليم التل ويتكّون من عدد من السّهول السّاحلية المنخفضة والسّهول الدّاخلية المرتفعة وتنحصر هذه السّهول بين المرتفعات الجبلية وتوجد بها معظم الأراضي الصّالحة للزّراعة.

-الإقليم الثّالث يكمن في إقليم الصّحراءُ شكّل أكبر مساحة من الأراضي الجزائرية، حيث يحتل حوالي 80% من المساحة الإجمالية وتقع في الشّمال الشّرقي منه منطقة تتجّمع فيها أهم الواحات.

ج-المناخ: مناخ شمال الجزائر متوسّطي أساساً، بتوازن قارّي يعزي إلى التأثيرات البحرية، يتجلى هذا المزيج أكثر في السّمات المتوسطية والممّزات القارية كلّما إرتفع المستوى على سطح البحر، ممّا يجعل الشّتاء قارساً والصّيف حارّا وجافاً تقلّ الأمطار في الصّيف وتكثر في الشّتاء وكذلك على الهضاب العليا في الربيع، كما تتهاطل الأمطاربكثرة على التّل الشّرقي والسّهول القسنطينية، تكون نادرة على جنوب الأوراس، أّما على مستوى الجنوب فيختلف المناخ مقارنة بالشمال. وبشكل عام ينقسم المناخ في الجزائر إلى[2]:

-مناخ متوسّطي على السّواحل الممتدّة من الشّرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسّطة عموماً في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل تقارب 18^0، أّما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى مستوى مرتفع.

-مناخ شبه قارّي في مناطق الهضاب العليا يتميّز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحياناً إلى 05^0 أو أقل في بعض المناطق، أّما باقي أشهر السّنة فتتميّز بحرارةجافّة وتصل إلى أكثر من 30^0.

---

[1] سالمي رشيد وقاسمية أسماء، دور القطاعين الزّراعي والسّياحي كخيارات إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات (حالة الجزائر)، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد12، 2015، ص ص237-238.

[2] مرازقة عيسى وشخشاخ محمد الشريف، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر (دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول إقتصاديات السّياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص ص08-09.

-مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميّز بموسم طويل حارّ من شهر ماي إلى سبتمبر، حيث تصل درجة الحرارة أحياناً إلى أكثر من 40^0 أما باقي أشهر السّنة فتتميّز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكّن نشاط حركة السّياح في فصل الشّتاء.

د-الحمّامات المعدنيّة: تزخر الجزائر بطاقات هائلة من المياه المعدنية الموزّعة عبر التراب الوطني وتُحصى رسميا بأكثر من 200 منبع معدني، بعضها ذات صوت عالمي تجذب السّياح المحليين وخصوصاً الأجانب لأنها قائمة على مواقع ساحرة كحمّام المسخوطين أو رومانية مثل حمام ريغة، فضلا عن فرص الإستثمار المتوفّرة في الشّريط السّاحلي الذي يفوق 1200 كلم لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر، ما يميّز الحمّامات أنها تشمل المُتعة والصّحة في آن واحد، فوجودها في أماكن عدّة تارة على سفوح الجبال وأخرى بين البراري ومرّة على أبواب الصّحراء، وتكتسي هذه المنتجات السّياحية ذات الطّابع الطّبي والنّفعي الأصيلة في ثقافة الإستجمام والتّداوي لدى الجزائريين أهمية بالغة إذ تلّبي شغفهم وضالّتهم، فالحمّامات المعدنية لأمد بعيد لا تزال عاملاً هامّا وفعّالاً لصحة الإنسان والسّبيل العلاجي للعديد من الأمراض، شعارها الرّائد هو مزيج من الماء، الصّحة والمُتعة الدّائمة من أشهرها حمّام الصّالحين (بسكرة)، حمّام بوحنيفية (معسكر)، حمّام زلفانة (غرداية)، حمّام قرقور (سطيف)، حمّام بوغرارة (تلمسان) وحمّام بوحجر (عين تيموشنت)[1].

الفرع الثاني/المواقع التّاريخية: عرفت الجزائر حضارات عبر مختلف العصور، فقد عُثر على بقايا وأثار نشاط إنساني تعود إلى سبعة ألاف سنة قبل الميلاد وإحتكّت بعدّة حضارات سجّلها التّاريخ، كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الأمازيغ سكّان الجزائر أنذاك، كما خضعت الجزائر في القرن السّابع ميلادي لحكم قرطاج ثم إحتلّها الرّومان سنة 42 قبل الميلاد وفي عام 682 م بدأ العصر الإسلامي.

بالرّجوع إلى قائمة التّراث العالمي المدرجة في لجنة التّراث العالمي في اليونسكو ضمن مواقع التّراث الدّولية،التي يُمكن أن تكون هذه المواقع طبيعية كالغابات وسلاسل الجبال وقد تكون من صنع الإنسان كالبنيان والمدن، سوف نتطرّق إليها بشيء من التفصيل.

- قلعة بني حمّاد: هي من المواقع التي بُنيت في عام 1007 م على يد حمّاد بن بلكين، تقع شمال شرق ولاية المسيلة على بعد 36 كلم، هي أحد رموز الدّولة الإسلامية بالجزائر يوجد بها الكثير من الكنوز والمعالم الأثرية، أهمها المسجد الكبير ومصلّى قصر المنار الذي يُعتبر أصغر مسجد في العالم، بالإضافة إلى القصور الممتدّة عبر مساحات القلعة وعلى إمتداد أكثر من 50 كلم على غرار قصر الأمير الذي يحتوي على بحيرة تُعدّ مشابهة لقصر الحمراء بالأندلس.

- تيمقاد: تقع تيمقاد على بعد 36 كلم شرق ولاية باتنة، بناها الرّومان سنة 100 م في عهد الأمبراطور تراجان، الذي أمر ببنائها لأغراض إستراتيجية شُيدت على مساحة 11 هكتاراً، سمّاها الرّومان تاموقادي وتحظى المدينة بتصميم جميل إذ يشقّها طريقين كبيرين متقاطعين من الشّرق إلى الغرب ومن الشّمال إلى الجنوب، ينتهي كل شارع ببنايين كبيرين في طرفيه يزّينها قوسين ضخمين من الحجارة وأعمدة منحوتة،

[1] الحمامات المعدنية راحة واستجمام وعلاج طبيعي، السياحية، مجلة جزائرية تخص السياحة والبيئة، العدد09، ماي 2010، ص30.

بداية من النّصف الثاني ميلادي عرفت المدينة تطوّرا عمرانيا هامّا تطلّب مساحات إضافية، فظهرت أحياء سكنية جديدة، شُيّدت المعابد وبلغ التطوّر العمراني ذروته في القرن الثّالث ميلادي إذ بُنيت منشآت جديدة مثل المكتبة العمومية والسّوق[1].

- منطقة جميلة: جميلة كويكل (cuicul) القديمة على بعد 50 كلم من مدينة سطيف، تحتوي على أجمل المعالم الأثرية القديمة أسّسها الأمبراطور الرّوماني نرفا (nerva) في عامي 96 و 98 ميلادي، توسّعت إثرها المدينة في القرنين الثّاني والرّابع حسب مخطّط هندسي مدروس من حمّامات، حدائق، متاحف متعدّدة ومختلفة تجذب إهتمام العديد من السّياح.

- وادي ميزاب (غرداية): يعود تاريخ بناءه إلى القرن العاشر ميلادي، ما يُميّز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصّنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة.

-القصبة: توجد في أعالي العاصمة وتُعدّ من أكبر أحيائها القديمة بشوارعها الضّيقة، ومساجدها العتيقة، وقلعتها التي شيّدها العثمانيون في القرن السّادس عشر ميلادي على أنقاض جزر صغيرة كانت موقع لمرفأ تجاري قرطاجي خلال القرن الرّابع قبل الميلاد، وبالتّالي فهي تمُثل إحدى أجمل النّصب والمعالم الهندسية في المنطقة المتوسّطية وموقعاً سيّاحيّا هاماً لما تحويه من أثار عريقة، كما يُوجد بها الكثير من القصور والمنازل الفاخرة ذات الطّراز العربي الإسلامي، من أبرز مساجدها مسجد كيتشاوة الذي تّم تشييده في العصر العثماني سنة 1792، والمسجد الكبير الذي تّم تشييده من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر[2]. كما يشمل التّراث الثقافي والحضاري للجزائر رصيداً هامّا من المتاحف نذكر منها[3]:

- متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة، تُعرض به حفرّيات من أصل الشّعوب (أثنوغرافيا)، وأخرى تعود لعصور ما قبل التّاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية.

- المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة يُعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة 1852 ، بغرض جمع الأعداد الهائلة من الحفرّيات التي تّم إكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشّرق الجزائري ككل.

- المتحف الوطني أحمد زبانة بوهران ويشمل حفرّيات من عصور ما قبل التاريخ وعن علوم الطبيعة وأصل الشّعوب.

- المتحف الوطني للمجاهد بالجزائر العاصمة وتتمثّل معروضاته في أثار عن الثّورة التحريرية.

-المتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة، وتُعرض به ألوان من الفن العصري كالرّسم، التّصوير، النّحت والنّقش.....إلخ.

---

[1] National Tourism Office, Algeria travel of heart, press book, p11.

[2] قمّار عمراني عبد النور، دور السّياحة الصّحراوية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية (حالة الجزائر)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الثاني حول دور السّياحة الصّحراوية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2012، ص04.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدّليل الإقتصادي والإجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989، ص312.

- المتحف الوطني للفنون الشّعبية بالجزائر العاصمة، ويضم معروضات من ألوان الصّناعة التقليدية والتقاليد والفنون الشّعبية.
- متحف هيبون بعنابة، يحتوي على أثار قديمة تُعبّر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرّومانية.
- متحف تيمقاد ببباتنة ويضم قطعاً من الفسيفساء والآثار القديمة من نقود وأسلحة قديمة وتماثيل.

الفرع الثالث/المواصلات والإتّصالات: تحتوي الجزائر على عدّة وسائل وطرق للمواصلات والإتّصالات نلخّصها في ما يلي[1]:

-الطّرق البّرية: تمتلك الجزائر أكثر من 104 ألف كلم (25%) منها وطنية، كثّافتها في الشّمال أكثر من الجنوب، 38100 كلم (37%) طرق ترابية صالحة للسّير والحركة والباقي دون نوعية متوسطة، كما تربط الجزائر مع دول السّاحل طريق عابر للصّحراء يُسمّى طريق الوحدة الإفريقية على مسافة 2344 كلم لتسهيل الوصول إلى موانئ الجزائر، كما أُنشأت الطريق السّيار شرق ــ غرب والذي يربط حدودها مع كل من تونس والمغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن والذي بلغ مسافة 1216 كلم.

-السّكك الحديدية: تربط شبكة السّكة الحديدية أهم المدن الشّمالية ببعضها وتصل خطوطها من مناطق إستخراج المواد الأّولية إلى وصولها للمدن الصّناعية والموانئ، وتُعدّ من أهم الدّول الإفريقية من حيث كثافة السّكك الحديدية والتي يبلغ طولها 4200 كلم منها 215 كلم خطوط مكهربة وتغطّي 17% من الّقل البّري.

-النّقل الجوي: نظراً لشساعة المساحة وبُعد المسافات بين جهات الجزائر مع إتّساع مساحة الصّحراء أصبح للّقل الجّوي أهمية خاصة، يتكّون الأسطول الجّوي من 63 طائرة معظمها من نوع بوينغ وإيرباص، وتضمن الخطوط الجوية الجزائرية سنوياً نقل 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع، كما يوجد 55 مطاراً منها 12 مطار دّولي والباقي داخلي جهوي، أهّمها مطار الجزائر العاصمة، مطار وهران الواقع على مستوى الغرب الجزائري، مطار قسنطينة بالشّرق الجزائري.

-النّقل البحري: يتم الّنقل البحري عبر 17 ميناءاً بعضها مخصّص لتصدير المحروقات كميناء بجاية، سكيكدة، بينما ميناء الجزائر العاصمة، وهران وعنابة موانئ متعّددة النشاطات، كما يتضّمن الأسطول البحري 74 سفينة بحرية منها 05 ناقلات بترول، 09 ناقلات للغاز السّائل، 07 لنقل الموارد الكيميائية، 03 لنقل الأفراد والبضائع.

-الإتّصالات: أّدت التّحولات الإقتصادية الكبرى التي إعتمدتها الجزائر والتي إرتكزت على الإنفتاح على الأسواق الّدولية إلى تحرير قطاع الإتّصالات السّلكية واللاّسلكية، ما أّدى إلى ثورة الإتّصالات من خلال التّطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول، بالإضافة إلى المتعامل 'موبيليس' فقد تعزّزت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد، وهما المتعامل المصري أوراسكوم تليكوم تحت إسم 'جازي' والقطري كيوتيل تحت إسم 'نجمة' ما أّدى إلى زّيادة المنافسة وازدياد عدد مستعملي الهاتف.

[1] بوعموشة حميدة، دور القطاع السّياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص110.

المطلب الثالث: الأثار الإقتصادية والإجتماعية للقطاع السّياحي

يُعتبر القطاع السّياحي في وقتنا الحالي من أهم القطاعات التي تدر العملة الصّعبة للدّولة المستقبلة للسّياح، حيث أصبح القطاع السّياحي يرتبط بالتنمية إرتباطا كبيرا، تمثل السّياحة أحد الصّادرات الهامة غير المنظورة كما أنّه عنصر أساسي من عناصر النّشاط الإقتصادي في الدّول المختلفة، لقد تعدّدت الدّراسات التي إهتمت بالتأّثيرات الإقتصادية، ولعلّ من أولى الدّراسات التي قامت بتوضيح الجانب الإقتصادي للسّياحة هي دراسة (أوجيلفي) عام 1933 م الذي قام بدراسة أهّمية إنفاق السّياح في الدّخل الوطني خلال نهاية العشرينيات و بداية الثّلاثينيات، إتّضح أنّ السّياحة لها دور في زّيادة الإيرادات وكذلك توفير فرص عمل.

الفرع الأول/إيرادات القطاع السّياحي في الجزائر: تعّبر الإيرادات السّياحية لأي بلد على مدى قدرته على تلبية إحتّياجات السّائح، مقابل ذلك يقوم بالإنفاق على مختلف السّلع والخدمات فهي ترتبط بشكل كبير بحجم الوافدين. الشّكل الموالي يوضّح التطّور التأّثيري للإيرادات السّياحية خلال الفترة (2000-2014).

الشّكل رقم (05-03): تطّور الإيرادات السّياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

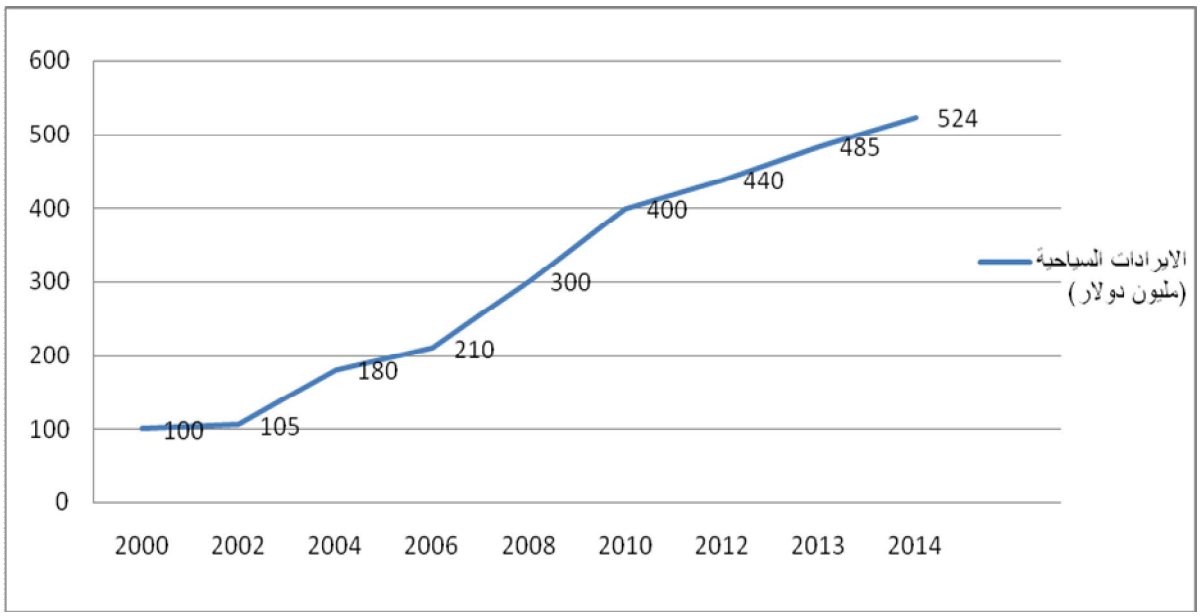

المصدر: معطيات الدّيوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2014.

نُلاحظ تذبذب في معدّلات النمو للإيرادات بالنسبة للقطاع السّياحي في الجزائر، ففي عام 2000 لم تتعدى 100 مليون دولار، في سنة 2004 بلغ معدّل النمو قرابة 100% بالمقارنة مع سنة 2000محقّقا إيرادات تجاوزت 180 مليون دولار، في حين بلغت الإيرادات السّياحية 440، 485 و524 مليون دولار سنوات 2012، 2013 و2014 على التّرتيب، يرجع ضعف الإيرادات السّياحية إلى عدم إستقرار الأوضاع السّياسية للفترة (1992-1999) وإلى ضعف البنية التّحتية المتعلّقة بالقطاع السّياحي كمراكز الإيواء، إلاّ أنّ الأرقام المصرّح بها من قبل الدّيوان الوطني للإحصائيات تبقى بعيدة عن الواقع نظراً لأنّ أغلب السّياح الجزائريين غير المقيمين يمرّرون العملات الأجنبية عبر القنوات غير الرسمية لإختلاف أسعار الصّرف الرّسمية وأسعار الصّرف في السّوق السّوداء بـ 50%، هذا ما يجعل تقدير الإيرادات الحقيقية للقطاع السّياحي غير دقيقة.

الفرع الثاني/مساهمة القطاع السّياحي في النّتج المحلّي الإجمالي: إنّ النّاتج المحلي الإجمالي لقطاع السّياحة والسّفر يُقصد به القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعاً وخدمات موجّهة للسّياح كالفنادق وشركات النّقل والطّيران، بينما يمثّل النّتج المحلّي لإقتصاد السّياحة والسّفر النّاتج السّابق بالإضافة إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة إرتباطاً قويّا بإنفاق السّياح، هذا النّاتج يمثّل في الواقع التأّثير الأوسع نطاقاً للطّلب من السّفر والسّياحة بعد أخذ التدّاخل بين القطاعات السّياحية وغيرها من الأنشطة المساندة كقطاع البيع والتّجزئة والبناء والتشّييد وغيرها.

الشّكل رقم (05-04): مساهمة القطاع السّياحي في النّاتج المحلّي الإجمالي خلال (1999-2014)

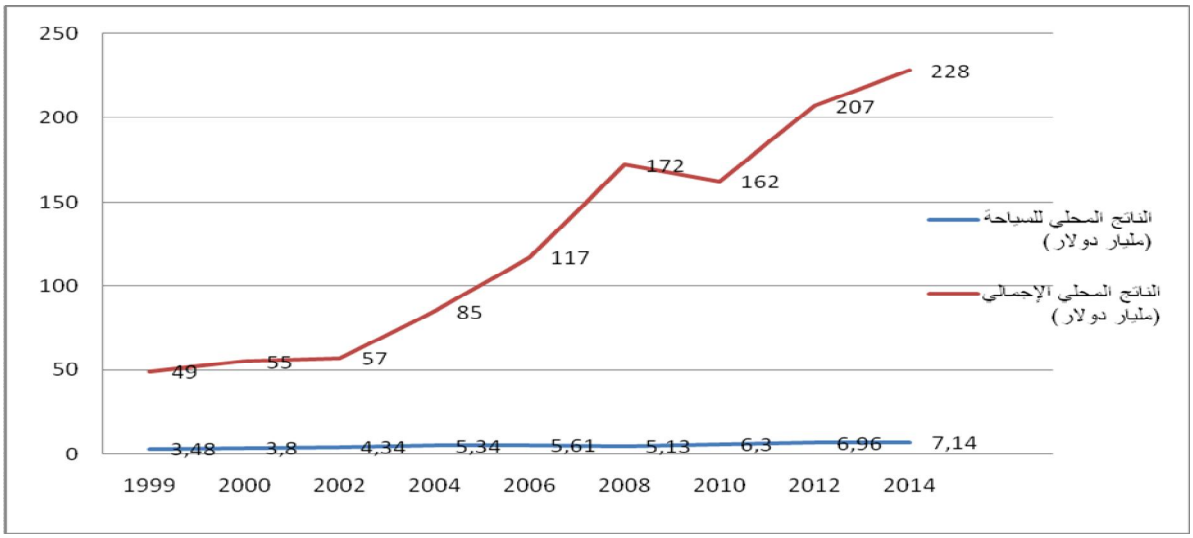

Source: World Travel and Tourism Council, Travel and Tourism Direct contribution to GDP,Travel and Tourism Total, Algeria From (1999-2014).

من خلال الشّكلأعلاه نُلاحظ أنّ نسبة مساهمة القطاع السّياحي الجزائري في النّتج المحلّي الإجمالي يبقى بعيداً عن الرّقم العالمي (10%)، فبعد أن كانت مساهمة القطاع في الفترة (1999-2003) بمعدّل يفوق 06% إنخفضت مساهمة القطاع بعد سنة 2003، خلال سنة 2012 ساهم القطاع السّياحي بـ 3.36% من النّتج المحلّي الإجمالي، بعد أن كان سنة 2006 يقارب 4.79%، ترجع تناقص نسبة مساهمة القطاع في النّاتج المحلّي الإجمالي إلى النّمو الكبير للإقتصاد الجزائري بالمقارنة مع نمو القطاع السّياحي، فأغلب الإستثمارات الضّخمة الحكومية أو الخاصّة كانت في مجال الخدمات والصّناعة، كما أدّى إرتفاع أسعار النّفط في العشرية الأخيرة إلى تضخيم النّاتج المحلي الإجمالي الوطني[1]، وبحسب تقرير المجلس العالمي للسّياحة لسنة 2015 فإنّ الجزائر وبرغم الإمكانيّات التي تزخر بها، إلاّ أنّ هذا القطاع لم يساهم سوى بـ6.9% من النّاتج الدّاخلي الخام بعد أن كان يمثّل 6.7% سنة 2014[2].

[1] دحمان عبد الرحمان، دور السّياحة في تحقيق التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013، ص114.

[2] سيد أحمد حاج عيسى وايراين إيمان، تسويق المنتج السّياحي الجزائري عن أي منتج نتحدّث؟، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد11، جوان2015، ص37.

الفرع الثالث/مساهمة القطاع السّياحي في التشّغيل: بالإضافة إلى الدّور الإقتصادي للسّياحة، هناك أثار على الإقتصاد الوطني من النّاحية الإجتماعية من خلال توفير فرص العمل.

الجدول رقم (05-08): تطوّر عدد العاملين في القطاع السّياحي خلال الفترة (1988-2013) الوحدة: ألف عامل

السّنوات	1988	1989	1990	1991	2000	2004	2010	2013
عدد العاملين المباشرين	128.9	95.6	95.7	94.3	170.6	250	303.3	345.6
إجمالي عدد العاملين	240.5	178.6	174.0	186.7	313.8	556.3	639.8	701.7

Source: World Travel and Tourism Council, Travel and Tourism Direct contribution to GDP,Travel and Tourism Total, Algeria From(1999-2013).

من خلال الجدول أعلاه نُلاحظ تزايد عدد العاملين في القطاع السّياحي الوطني بين الفترة (1988-2000) بوتيرة بطيئة، حيث إرتفع العدد من 240 ألف عامل سنة 1988 إلى 313 ألف عامل سنة 2000 رغم التّراجع المسجّل سنوات 1989، 1990، 1991 بسبب الأوضاع السّياسية لتلك الفترة، ويبلغ معدّل النّمو الإجمالي للفترة (1988-2000) حوالي 30% وهو رقم ضعيف بالمقارنة مع التطّور العالمي، ترجع أسباب النمو البطيء لعدد العاملين في القطاع السّياحي الوطني إلى الأزمة الأمنية التي حلّت بالجزائر سنوات التّسعينيات، والأزمة الإقتصادية في منتصف ونهاية الثمانينات مما أدّى إلى تعطّل البرامج التنّموية، ومن سنة 2000 إلى سنة 2013 عرف عدد العاملين في القطاع اليّلحي الجزائري نُموّا ملحوظاً، حيث سجّلت سنة 2013 أكثر من 701 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السّياحي، بنسبة نمو إجمالية أكبر من 200% إلاّ أنّ الرّقم المسجّل يبقى بعيداً عن الإمكانّيات السّياحية الكبيرة المتاحة في الجزائر، بسبب مراكز الإيواء غير المصنّفة والتي تشُكّل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر، حيث أنّ مناصب التوّظيف فيها ضعيف عكس فنادق 04 نجوم و05 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر[1].

الملفت للإنتباه بأّنه هناك ضعف للمساهمة المباشرة وغير المباشرة للقطاع السّياحي الجزائري في التشّغيل، ويرجع سبب ذلك إلى ضعف التكّوين السّياحي والنمو الإقتصادي الكبير الذي حدث في العشرية الأخيرة وسّياسات التشّغيل الجديدة المتمثّلة في عقود العمل في باقي القطاعات الإقتصادية، حيث إنخفض معدّل البطالة نهاية سنة 2013 إلى 9.8%، وهذا ما جعل مساهمة القطاع السّياحي في التشّغيل تبدو متواضعة بالمقارنة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى، في حين نجد أنّ دولة المغرب حقّقت معدّلات تشغيل معتبرة في القطاع السّياحي إبتداءً من سنة 1995 أين كانت نسبة المساهمة في حدود 10% وفي سنة 2006 إرتفع معدّل التشّغيل في القطاع السّياحي إلى ما يقارب 20% وهذا لإختلاف التوّجهات الإقتصادية لكل من الجزائر، المغرب وتونس، فالبلدين الأخيرين يقدّمان إهتماماً بالغاً للقطاع بإعتباره ثاني أهم قطاع إقتصادي مشغّل في كل من البلدين، في حين نجد أنّ الجزائر تولي أهمية أكبر للقطاعات الإقتصادية الأخرى، وعليه

[1] دحمان عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص115-116.

فإنّ القطاع السّياحي في الجزائر يمكن إعتباره ثانويّا سواءا من حيث التّشغيل أو من حيث المساهمة في النّتج المحلّي الإجمالي، بسبب الإيرادات المتزايدة في قطاع المحروقات جعل الدّولة تغفل عن أغلب القطاع الإقتصادية الأخرى وفي مقدّمتها القطاع السّياحي.

الفرع الرابع/مساهمة القطاع السّياحي في تعديل وضعية ميزات المدفوعات: النّاتج السّياحي هو قيمة بيع المنتج السّياحي إلى أعداد السّائحين، والذين هم في غالب الحالات من غير المقيمينوبالتّالي فهم يدفعون بالعملة الصّعبة نظير إشباع رغباتهم السّياحية المختلفة، لذا فإنّ السّياحة تُعتبر مصدراً من مصادر الدّخل الأجنبي، فتقاس أهميتها الإقتصادية أيضاً بحجم تأثيرها على رصيد ميزان المدفوعات، ويتحدّد هذا التأثير بالقيمة الصّافية للميزان السّياحي ونسبتها إلى النّتيجة الصّافية للميزان التّجاري سواءا كانت سلبّية أم إيجابية، فإذا كانت النّتيجة الصّافية للميزان التّجاري سلبية وكانت النّتيجة الصّافية للميزان السّياحي إيجابية، فإنّه قد يُغيَّر العجز في الميزان التّجاري إلى فائض أويخفّف منه على الأقل، أّما إذا كانت النّتيجة الصّافية للميزان التّجاري إيجابية وكانت النّتيجة الصّافية للميزان السّياحي إيجابية أيضا فإنّها ستعزّز النّتيجة الإيجابيةالمحقّقة في الميزان التّجاري[1]، الجدول المّوالي رقم (05-09) يمثّل وضعية ميزان المدفوعات السّياحي للجزائر.

الجدول رقم (05-09): ميزان المدفوعات السّياحي للجزائر خلال الفترة (2001-2013).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2001	2003	2004	2006	2007	2008	2010	2011	2013
المداخيل	99.5	112	178.5	241.2	218.9	324.5	219.1	208.3	203.2
المصاريف	193.9	255.0	380.9	349.2	376.7	468.6	574.3	501.7	486.4
الرّصيد(-)	94.4	143	202.4	108.0	157.0	144.1	355.2	293.3	283.2

Source: Site officiel de L'ONS dz, Statistiques Economiques, donnée sur le tourisme.

سجّل رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في بابه المتعلّق بالسّياحة رصيداً سالبا على طول الفترة الممتدّة من 2001 إلى 2013، هذا الوضع يعني أنّ الجزائر تطلب (تستورد) الخدمات السّياحية أكثر ممّا تعرض (تصدّر) الخدمات السّياحية.

بالرّجوع إلى معطيات الجدول أعلاه نُلاحظ أنّ النّشاط السّياحي حقّق إيرادات مالية قدرها 208.3 مليون دولار أمريكي سنة 2011، هذا يُعدّ مبلغا مهمّاً إذا علمنا أن الصّادرات الجزائرية خارج المحروقات قد بلغت خلال نفس السنة ما يعادل 02 مليار دولار[2]، أي أنّها تساهم بنسبة تفوق 25% وتفوق بذلك صادرات القطاع الفلاحي التي بلغت خلال نفس السنة 35 مليون دولار، أي أنّ مساهمته لم تتعدى 02%. وعليه يمكن القول بأنّ السياحة تؤدي دوراً هامّا على الرّغم من الوضعية المزرية التي توجد عليها حالّياً.

[1] سعيدي يحي والعمراوي سليم، مساهمة قطاع السّياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر)، مجلّة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، الجامعة، العدد37، 2013، ص106.

[2] Site internet: les exportations Algériennes hors hydrocarbures, consulte le: 16/05/2014.

المطلب الرابع: الإستثمارات الأجنبية السّياحية وتحقيق الأهداف الإنمائية

يُعتبر قطاع السّياحة في الجزائر ذو أهمية خاصّة بإعتباره أحد القطاعات التي لا تزال متخلّفة وبعيدة عن المقاييس الدّولية، حيث يعيش القطاع تأخراً وتدهوراً كبيرا مع تدني في مستوى النّفسية، كما تحتّل الجزائر مراتب متأخرة ضمن تقارير تنافسية قطاع السّياحة والسّفر الصّادرة عن المنتدى الإقتصادي العالمي[1]، حيث إحتلّت المرتبة البعيدة رقم 113 سنة 2011 من بين 139 دولة وبقيمة للمؤشّر تساوي 3.4 من 10، والمرتبة 132 سنة 2013 وبقيمة للمؤشّر تساوي 3.1، بالرّغم من وجود إمكانيات ومقّومات تسمح لها بالإرتقاء والمساهمة في دعم النّمو الإقتصادي بغرض الوصول إلى مراتب الدّول التي لا تمتلك من المقّومات السّياحية مقارنة بما تملكه الجزائر.

الإستثمارات الأجنبية السّياحية من أهم الموارد السّياحية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتأهيل اليد العاملة الفّنية ، ذلك بتنويع وإدخال الخبرات في ميدان القطاع السّياحي، الأمر الذي بدوره يؤّدي إلى التّدفقات النّقدية وزّيادة التوسّع في المناطق السّياحية أملاً في تحقيق التنمية للقطاع السّياحي[2].

إستناداً إلى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار عرفت النّشاطات السّياحية بالنسبة للمشاريع الأجنبية تزايداً ، حيث تم تسجيل 10 مشاريع ما بين سنتي 2002 و2014 بنسبة 1.77% من مجموع المشاريع الإستثمارية الأجنبية، بقيمة تقّدر بـ 462619 مليون دينار جزائري بنسبة 19.65%، سمحت بإنشاء 14080 منصب عمل أي ما نسبته 12.36%من إجمالي مناصب العمل الموفّرة.

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر من وسائل التمويل الدّولية الفّعالة بالنسبة للدّول النامية عموما والدّول التي تعُاني من شح في الموارد لتمويل مخطّطاتها التنموية خصوصاً، لما له من قدرة على تحقيق الإنعاش الإقتصادي وتحقيق النمو في النّاتج الدّاخلي والقضاء على البطالة عن طريق مناصب الشّغل التي يوفّرها، ففي الجزائر عملت السّياسات الحكومية على فتح الباب للإستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها الإستثمار في القطاع السّياحي، ضمن جملة القوانين والتّحفيزات المشّجعة لجذب وتوطين الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كذا التّسهيلات من عقارات وتنازل عن هياكل ومركّبات سّياحية وفندقية، إمّا عن طريق الشّراكة بين الخواص والأجانب، أو عن طريق المؤّسسات العمومية والأجانب، أو بالملكية الكاملة للمستثمر الأجنبي، كما عملت على قدوم العلامات الدّولية لكبريات الفنادق العالمية للجزائر.

توجد فرص للاستثمار في مجال السّياحة، حيث تتمتّع الجزائر بإمكانّيات سياحية كبيرة غير مستغلة، مثل التّراث الحضاري والتّنوع الثقافي والمناخي، الحظائر البرية والشّواطئ الدافئة، تشمل فرص ومجالات السياحة إقامة المُعسكرات والقرى السّياحية، إنشاء مراكز للصّيد والغطس البحري ومنشآت السّياحة البحرية، بالإضافة إلى خدمات الطّرق السّياحية وتشمل الكافيتيريا ومركز خدمات المسافرين.

---

[1] Weforum, The travel and Tourism competitiveness, report 2013, p88 in :
http://www.weforum.com/issues/travel-and-tourism-competitiveness.

[2] ملاّحي رقية، واقع وتحدّيات الإستثمار السّياحي في الجزائر (ولاية مستغانم نموذجا)، المجلة الجزائرية للعولمة والسّياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد05، 2014، ص140.

خلال الفترة (2002-2014) سجّل قطاع السياحة 10 مشاريع كإستثمار أجنبي بنسبة 1.77% من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للجزائر حسب الجدول أدناه رقم (05-10)، منها إستثمار لشركة **'سيدار'** السّعودية بمدينة زرالدة على مستوى الجزائر العاصمة بـ 20 ألف سرير، إستثمار آخر بـ 05 آلاف سرير لنفس الشّركة بزموري على مستوى ولاية بومرداس وآخر بولاية عنابة، كما سُجّلت مشاريع أخرى إستثمارية ضخمة للأجانب بمنطقة العقيد عباس بولاية تيبازة.

إستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسّياحة، فإنّ القطاع السياحي يمثّل 3.9% من قيمة الصّادرات و 9.5% من نسبة الإستثمارات المنتجة و8.1% من النّاتج المحلّي الخام، تُصنّف الجزائر من حيث حصّة السّياحة في النّاتج المحلّي الخام في المرتبة 147 من مجموع 174 دولة وراء تونس في المرتبة 39 والمغرب في المرتبة 42. كما أنّ نصيب الجزائر من السّياحة العالمية لا يتعدى 01% وتحتل الرتبة 138 عالميا[1].

لذا تسعى الجزائر للرّفع من قدرات القطاع السّياحي بتشجيع الإستثمارات الأجنبية في هذا المجال من خلال جملة التّسهيلات والضّمانات التي تقدّمها للمستثمرين الأجانب.

الجدول رقم (05-10): الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السّياحة مقارنة بالنشاطات الإقتصادية المجمّعة الأخرى خلال الفترة (2002-2014).

قطاع النّشاط	عدد المشاريع	(%)	المبلغ (مليون دج)	(%)	مناصب الشّغل	(%)
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100
السّياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجزائرية.

رغم التنّوع النّسبي لمشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السّياحي وإن كانت محتشمة مقارنة بقطاعات أخرى، إلاّ أنّها ركّزت على قطاع الفنادق والمركّبات السّياحية، حيث سجّلت إتّجاهها أكبر حجم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الإستثمارات العربية، ممّا مكّن من تسجيل العديد من الوظائف، حتى غاية سنة 2008 مكّن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السّياحي من توفير 3200 منصب عمل مقارنة بـ 2040 سُجّلت سنة 2007، أي بنسبة نمو تقُارب 56.6%، أغلبها كان على مستوى الفنادق والمقاهي والمطاعم التّابعة لها أي المركّبات السّياحية، هو ما يمثّل نسبة 1.8% من عدد العاملين في الجزائر وهي نسبة نمو مُعتبرة في ظل الظّروف التي تعيشها الجزائر أنذاك.

سمح الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السّياحي بالجزائر بإقامة وإنشاء العديد من الفنادق والمركّبات السّياحية خاصة في المدن السّاحلية، إمّا بإستثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو بشراكة مع متعاملين أجانب، كما مكّن الاستثمار الأجنبي المباشر من إعادة هيكلة تسيير بعض المركّبات السّياحية

[1] زرواط فاطمة وملاحي رقية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة كإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي كبديل للمحروقات في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسة الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص08.

العمومية، عن طريق دخول علامات دولية في التّسيير، ممّا سهل تدفق العديد من السّياح الأجانب، كما حدث ترقية السّياحة الصّحراوية كمرادف للسّياحة السّاحلية، فبين سنتي 2006 و2010 إرتفع عدد السّياح الأجانب بـ 52059 سائح وهو رقم مهّم يبّين مدى تطّور البنية السّياحية خاصة الفندقية منها[1].

على الرّغم من وضع العديد من التنّظيمات القانونية بهدف تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها في مجال السّياحة، لم تصبح الجزائر موقع جذّاب للمستثمرين الأجانب مقارنة بغيرها من الدّول المجاورة، فالبيانات المتوافرة لدى الدّيوان الوطني للإحصائيات والوكالة الوطنية للتنمية السّياحية تؤكّد ضآلة نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال السّياحة، وخاصة أنّ المخطّط التوجيهي لتهيئة السّياحة لا يتحقّق إذا لم تكتسب الجزائر خبرات وتجارب المستثمرين الأجانب الفاعلين فعلاً في هذا المجال، الأمر الذي يستوجب وبصفة إلزامية نشر الوعي السّياحي في الجزائر ورصد جوانب الضّعف والقّوة المحدّدة لمناخ الإستثمار[2].

رغم كل ما تمتلكه الجزائر من مقّومات سّياحية متمّيزة ونادرة نجد أنّ قطاع السّياحة لم يرتقي بعد إلى المستوى المطلوب الذي يكفّل بلوغ الأهداف المرجّوة، وبقّيت إنجازات هذا القطاع جدّ محدودة، إذ لا تزال الجزائر تصّنف ضمن الدّول الأقل جذباً للسّياح، لا تمثّل سوى 1.1% من السّوق السّياحية في إفريقيا مقابل 20.8% لجنوب إفريقيا و 19% لتونس و14.9% للمغرب.

ممّا سبق نُلاحظ أنّ قطاع السّياحة في الجزائر مازال قطاعًا بكرًا فيه العديد من المقّومات التي لم تُستثمر، ويحتاج إلى بنية واسعة من المؤسّسات السّياحية وخدمات السّياحة المتنّوعة وفرص نجاح الإستثمار في هذه المشروعات جدّ كبيرة، إذا ما رافق ذلك تطّوراً وتوسّعًا في قطاعات الخدمات المساندة للسّياحة كالنّقل والإتّصالات، وتنفيذ برامج الترويج السّياحي سواءا كنشاط سّياحي أو بين فئات المستثمرين لتحفيزهم على الإستثمار في هذا القطاع البكر والواعد. تُعّد السّياحة محرّكا قوّيا للتنمية في الجزائر إذا ما تم الإستفادة من تجارب البلدان المجاورة وخصوصاً تونس، إلى جانب أّنها مصدر أساسي للعملات الأجنبية[3].

يتّضح أنّ القطاع السّياحي ورغم أهمّيته في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر، إلاّ أّنه عرف حالة جمود خلال السّنوات السابقة وأنّ السّياسة المتبّعة قد أثبتت محدوديّتها، نلتمس ذلك من خلال ضعف الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفّقة إلى هذا القطاع، لكن هناك أفاق واسعة لإستغلاله في النّوات القادمة، يُشترط على الجزائر بأن تقوم بتوفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لهذا القطاع، وتجسيد المشاريع المقترحة على أرض الواقع مع إزالة كل العقبات التي قد تعترضها أثناء التنّفيذ، بالإضافة إلى ذلك فعلى الدّولة أن توفّر الإستقرار السّياسي بالقدر الكافي الذي يُعتبر عنصراً هامّاً للمستثمرين الأجانب.

---

[1] زرواط فاطمة وملاحي رقية، مرجع بق ذكره، ص09.

[2] بلقاسمي سليم وكوري إسماعيل، مناخ الإستثمار في المجال السّياحي (معّوقات وآفاق)، مداخلة مقّدمة في إطار الملتقى الدّولي الثاني حول الإستثمار السّياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2014، ص16.

[3] شعيب شنوف ورمضاني لعلى، الأفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثّروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة مقّدمة في إطار المؤتمر العلمي الدّولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص ص21-22.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة وتحليل مضمون هذا الفصل تّم التوصّل إلى أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، قد توزّعت بشكل غير متوازن على عدد محدود فقط من قطاعات الإقتصاد الوطني مع بداية الألفية الثّالثة. حيث إحتل قطاع الصّناعة والخدمات (ما عدا القطاع السّياحي) الصّدارة بنسبة 57% و 18% بسبب إرتفاع مردودية هذين القطاعين من وجهة نظر الشّركات الأجنبية على المدى القصير سّيما في مجال المحروقات، ساهمت هذه الشّركات خلال الألفية الثالثة في زيادة الإنتاج، خلق فرص عمالة جديدة بالإضافة إلى نقل التّكنولوجيا وحماية البيئة، من خلال إنجاز بعض المشاريع لكن بنسب أقل من مساهمة سوناطراك في هذه المجالات، إلاّ أّنها تبقى أكثر وسيلة فّعالة من خلالها تعمل الدّولة الجزائرية على تطوير قطاع المحروقات وبالتّالي تحقيق التنمية الإقتصادية والإنفتاح أكثر على العالم.

لم تحظى باقي القطاعات إلاّ بنصيب متواضع رغم أهميتها في الإقتصاد الجزائري مثل قطاع الفلاحة، السّياحةهي القطاعات التي لا يُحقّق فيها الرّبح إلاّ على المدى الطّويل وهو الأمر الذي يتجّنبه المستثمرون الأجانب، لذلك نجد أن قطاع الفلاحة لا يمثّل سوى 09% من إجمالي الإستثماراتالمحقّقة، ناهيك عن قطاع السّياحة الذي يُعتبر راكداً بالكامل فلا نشهد أيّ حركة مهّمة في جانبه.

واقع الإستثمارات المنجزة في القطاع الصّناعي بالجزائر خلال الفترة (2002-2014) تبُرز بأّن هناك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات من ناحية عدد المشاريع، قيمة الإستثمارات ومناصب الشّغل المستحدثة بنسبة (57%، 68%، 56%) على التّرتيب، تتمثّل أهم الصّناعات في الصّناعة الغذائّية، الكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق.

بعد حصولنا على الصّورة الإجمالية لتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مختلف القطاعات، تّم الوصول إلى نقطة مهّمة تتعلّق بقطاع المحروقات، حيث يشكّل هذا الأخير القسم الأكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصّناعية في الجزائر، إضافة إلى كونه الممّول الرئيسي للإستثمار والمكون الأساسي للدّخل فيها، الأمر الذي يستدعي منّا إعطائه الأهمية التي يستحقّ ها. فقد كان قطاع المحروقات ولا يزال الرّكيزة الأساسية للإقتصاد الجزائري والدّافع نحو التقّدم والتطّور الإقتصادي منذ إكتشاف النفط والغاز عام 1956، كما تمتلك الجزائر إحتياطات هامة جعلتها تحتلّ مراكز متقدّمة على المستوى العالمي سواء من حيث الإنتاج أو التّصدير. تغّير التشّريع الجزائري الخاص بالقطاع منذ الإستقلال عدّةمرّات، ما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحلرغم ما يُمثّله قطاع الطّاقة لا سّيما المحروقات من قدرة على إستقطاب الرّساميل وجذب المستثمرين، إلاّ أن قيمة الاستثمارات الأجنبية تبقى متواضعةما يعكس عزوفاً للرّساميل الأجنبية، في حين يجب الإشارة إلى أن الرّشوة والفساد والبيروقراطية أهم الكوابح أمام الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

هناك العديد من الموارد السّياحية، تبقى مؤشّرات القطاع السّياحي بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية تلك الموارد التي تتوفر عليها، هذه الوضعية تستدعي إعادة التفّكير في السّياسة السّياحية خصوصاً وأّن هذا البلد

توفّر على المؤهّلات والشّروط الطبيعية، الجغرافية والبشرية التي تجعل منها وجهة سّياحية رائدة، فلماذا لا يتم الإستفادة من تجارب الدّول الرائدة في المجال السّياحي وعلى رأسها تونس، مصر والمغرب من أجل رسم معالم سّياحية تسمح للجزائر بأخذ مكانتها ضمن السّوق السّياحية العالمية؟.

مع بداية الألفية الثالثة بدأت ملامح السّياحة الجزائرية تعود من جديد على إتّجاهين أولهما إستعادة زبائنها وموقعها القديم، وثانيهما إكتساح وفتح أسواق جديدة وتطلّعات مستقبلية منظّمة الإتّجاه نحو إقتصاد السّوق، بما يعني ذلك التّخلي الكلّي لإحتكار الدّولة للقطاع وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي، بتقديم مغريات إضافية وتكملة الخوصصة التّامة للمؤسّسات العمومية العاملة في القطاع.

تسعى السّلطات العمومية جاهدة للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال إرساء سّياسة تنموية طموحة ومستدامة، ذلك من خلال حزمة واسعة من المخطّطات، البرامج والسّياسات التي يأتي في مقدّمتها المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والذي عزّزته بسّياسة التّجديد الفلاحي والرّيفي الطّموح، إذ لا يُمكن إنكار بأيّ حال من الأحوال أنّ قطاع الفلاحة عرف تحسّنا ملحوظاً بالمقارنة مع السّنوات الفارطة بمعدّلات نمو مقبولة، رغم كل تلك الإنجازات إلاّ أنّه تبقى هناك تحدّيات كبيرة على صُنّاع القرار مّواجهتها ومناقشة السّبل الكفيلة لتغلّب عليها.

مهما كانت الأسباب وراء ضعف أداء القطاع الصّناعي (خارج المحروقات) ومع صعوبة الإستمرار في نمط التنمية الذي تبنته الدّولة خلال السّنوات السّابقة، فقد أضحى من الضّروري أن تتّجه الجهود إلى تعزيز دور القطاع الصّناعي في تنويع البنيان الإنتاجي المحلّي ومن ثّم في تنمية الإقتصاد الجزائري وفق إستراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الإقتصادية مكانتها المطلوبة في دورة التنمية الصناعية. رغم الإصلاحات التي باشرتها الدّولة منذ أكثر من عشريتين، إلاّ أن النّتائجالمحقّقة مازالت بعيدة عن التوّقعات ولم يتمكّن الجهاز الإنتاجي من تحسين مستوى أدائه بشكل عام، لذا وجب البحث عن السّبل التي تساعد على النّهوض بالقطاع الإنتاجي وجعله قادراً على رفع التحدّي أمام المنتجات الأجنبية، التي أصبحت تهدّد المنتجات المحلية خاصة بعد الإنفتاح الإقتصادي الذي بدأت بوادره تظهر جلّيا، ومنها إتفاق الشّراكة مع دول الإتحاد الأوربي.

الإجراءات التي أُتّخذت في مجال الشّراكة في إطار التّسهيلات والإمتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب أعطت نتائج مشّجعة في العديد من الحالات، فعلى سبيل المثال الشّراكة الجزائرية الألمانية في مجال مواد التنظيف حققت نتائج جّيدة، كذلك الشّراكة مع الشّركة الهندية (إسبات) ومركب الحجّار في مجال الحديد والصّلب، لذا أصبح التفكير بجدّية في كيفية التوصّل إلى إبرام عقود شراكة مع شركات أجنبية بهدف الإستفادة من خبرتها والاحتكاك معها، لكي تتُيح العديد من الفرص التيي مكن للمؤسّسات الوطنية إستغلالها لمعالجة المشاكل التي تعاني منها كالجودة المنخفضة لمنتجاتها، تكلفة إنتاج المرتفعة بسبب الصّعوبات التي تتخّبط فيها كمشكل التمّويل، طرق التّسيير، التّكنولوجيا المتواضعة.....الخ.

كانت ولا تزال مسألة التنمية الإقتصادية محطّة أنظار المفكّرين الإقتصاديين وأصحاب القرارات كما حظيت بإهتمام بالغ سواءا في الدّول المتقدّ مة أو النّامية على السّواء، غير أنّ الدّول المتقدّمة عرفت كيف تستفيد منها لصالحها وكان لها السّبق التاريخي في ذلك، أّما الدّول النامية التي كانت ُمستعمرة أو شبه ُمستعمرة، وبعد أن نالت إستقلالها السّياسي وجدت نفسها رهينة العديد من التّجارب الغربية. من هنا بدأت هذه الدّول في تطبيق العديد من الإستراتيجيات المختلفة أملاً في الوصول إلى ركب الدّول المتقدّمة، غير أنّ مآلها كان الفشل في كل مّرة لسبب أو لآخر، وبدلاً من الرّفع من مداخيلها أو تحقيق إكتفائها الذّاتي على الأقل ما فتئت تعلق في دّوامة من المديونية للغرب المتقدّم، فكان للمؤسّسات الدّولية التأثير الواضح إن بمساعدتها أو إقراضها بشرط أن تخضع لأجندة من برامج الإصلاح الهيكلي على إقتصادّياتها الكلية، كانت النّتائج مخّيبة للآمال على المستوى الإقتصادي وحتى الإجتماعي، إزدادت الهّوة بين الأغنياء القلّة والفقراء الكثرة وانتشرت البطالة، فبدل أنتتحقّ ق الحاجات الأساسية تفاقم الوضع وتدهورت المداخيل ومستويات الصّحة والتّعليم.

لقد عايشت الجزائر منذ الإستقلال محاولتين أو نموذجين للتنمية، أولاهما إقتصاد موّجه ركّز على القطاع الصّناعي لتوفير الحاجّيات الأساسية للمجتمع وعلى قطاع المحروقات لتمويل الإقتصاد الوطني، كان هذا ضمن نطاق التّخطيط المركزي بالإعتماد على المؤسّسات العامة في توفير معظم الخدمات، ولم تُعطى ضمن هذا النّموذج مساحة لنشاط القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي (الإستثمار الأجنبي المباشر)، إلاّ أنّ الأزمة النّفطية لعام 1986 أثبتت التبعية الكبيرة للإقتصاد الجزائري لصادراته من المحروقات، وأنّ الذي كان سائداً في هذه المرحلة هو إقتصاد قائم على الإستدانة، أفرز إختلالات كبيرة وضعف بنيوي، كما كشفت عن مظاهر الجمود والضّعف في نظام التّخطيط المركزي، لقد أّدى فشل محاولات الإصلاحات الذّاتية بالجزائر إلى الإستنجاد بالهيئات المالية الدّولية محاولة لتحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي، كانت سنة 1989 سنة بداية هذه الإصلاحات أين دخلت الجزائر في آخر عشرية من القرن العشرين مرحلة إقتصاد السّوق، وفتحت إقتصادها أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإستخدام العديد من التّحفيزات والضّمانات رغبة في إستقطاب أكبر قدر ُممكن، لكن الُملاحظ أنّ التّدفقات الواردة كانت ضعيفة وغير متوازنة بالّنظر لوجود العديد من العقبات التي لا يُ مكن إنكارها كإشكالية العقار الصناعي، صعوبة التمويل، البيروقراطية.

مسار التنمية الإقتصادية في الجزائر إكتنفته العديد من المفارقات والتّضاربات التي أثّرت تأثيراً كبيراً على العملية التنموية برّمتها، فرغم الموقع الإستراتيجي الذي تتمتّع به الجزائر والمساحة الشاسعة والمتنوعة أين نجد مساحات كافية للفلاحة بمختلف أنواعها، موارد طبيعية متعّددة من بترول وغاز وحديد، إمكانّيات بشرية ضخمة رغم ما تطرحه من قضايا التخصّص والكفاءة، إلاّ أنّ الدّولة لا زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكّة الإقلاع الإقتصادي لتحقيق التنمية الشّاملة. وعليه يبقى السؤال المتداول هو لماذا عجزت الجزائر إلى حدّ الآن على تحقيق تنمية فّعالة ومستمرة رغم الإمكانّيات التي تمتلكها، بل الأدهى من ذلك عجزها حتى لا نقول فشلها في إستقطاب المستثمرين الأجانب بإستثناء قطاع المحروقات، ووفقاً لأي رؤية أو مرجعية إستندت في بناء نماذجها التنموية.

نتائج إختبار الفرضّيات

في بداية هذه الدّراسة وتبعاً لطبيعة الإشكالية العامة تّم وضع مجموعة من الفرضّيات، نورد فيما يلي أهم نتائج إختبارها:

- تعُتبر التنمية مقياساً للتطّور والتقّدم عبر كل العصور، لقد أصاب مفهوم التنمية تغّيرات على مّر الزمن، تتماشى والمعطيات التي يعرفها العالم من تطّور تكنولوجي ومعلوماتي، هذا ما دفع بالدّول إلى البحث عن كيفية تحقيق التنمية الشّاملة إدراكاً بأّن التنمية تقتضي توفير الوسائل المادّية والبشرية، وكثيرا ما تعُاد صياغة المفاهيم المتعلّقة بصياغة مصطلح التنمية في البلدان المتقّدمة، بينما تقتصر المفاهيم في الدّول النّامية على إشباع الحاجيات الضّرورية للأفراد، يعود هذا الإختلاف بين الدّول المتقّدمة والنامية إلى التبّاين في الأدوات والآليات والموارد المتاحة للقيام بالتنمية**الأمر الذي يُؤكّد صحّة الفرضّية الأولى.**

- للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في إحداث التنمية بالدّول المضيفة بإعتبارها مورد أجنبي مكّمل للموارد المحلية، لكن إذا ما أحسنت هذه الدّول إختيار مشروعاتها وإختيار شُركائها الأجانب، فهذا المصدر يُمكن أن يسدّ الفجوة في الموارد والإمكانيات غير المتوافرة محلّيا، كما يمكن بواسطته أو بمشاركته لرؤوس الأموال الدّاخلية من زيادة الإنتاج ممّا يؤثّر إيجاباً على ميزان المدفوعات، إدخال مهارات فنية وتقنية حديثة تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى أداء العمالة الوطنية**هذا ما يُثبت صحّة الفرضّية الثّانية.**

- الإستراتجّيات التنموية التي طُبّقت في الجزائر واستهدفت معالجة المظاهر السّيئة للتخّلف وبالتالي القضاء عليه نهائيا، قد أفرزت نتائجها الميدانية في الظّروف الرّاهنة نظرّية معاكسة هي نظرّية تعميق التخّلف، لأّن جُل المخطّطات التي إهتمت بالتنمية ترى بأّن رأس المال المادي يُعتبر بمثابة الأساس للعملية التنموية، وهو القاعدة الثّابتة التي يجب أن يُقام عليها البناء الإقتصادي، بينما توصّلت الدّراسات الواقعّية إلى إثبات أّن القاعدة الدّائمة التي يجب أن يقوم عليها البناء الإقتصادي هو الإنسان في حدّ ذاته وأّن الإمكان الإجتماعي الذي أساسه الإنسان هو حجر الأساس في أي دولة، **هذا الرّكن يثبت صحّة الفرضّية الثّالثة.**

- تتعلّق الفرضية الموالية بمستوى المناخ الإستثماري الجزائري وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، توصلنا إلى أّنه هناك تدّني في مستوى المناخ الإستثماري ما يحول دون كونها دولة جاذبة للمستثمرين الأجانب، هذا يعود من جانب لعدم إستغلالها لإمكانياتها بالشّكل الملائم ومن جهة أخرى إلى إفتقار سّياساتها الإستثمارية للفّعالية، لقد شهدت مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تحسّنا مقبولاً لكن غير كاف من حيث العدد والقيمة على طول الفترة (2002-2014)، كما تتوزّع هذه المشاريع بشكل غير متوازن بين مختلف القطاعات وتعود الأغلبّية إلى قطاع المحروقات، نظراً لأّنه من القطاعات الأكثر ربحية، في حين لم تحظى قطاعات السّياحة، الفلاحة والصّناعة بالمستويات المرغوب فيها بالرّغم من أهمّيتها للنّهوض بالإقتصاد الوطني، **وهو ما يشير إلى صحّة الفرضّية الرّابعة.**

أهم النّتائـج المتوصّل إليها

- تعدّدت المفاهيم واختلفت الإستراتيجيات المتعلّقة بالتنمية الإقتصادية بقدر ما هناك من المفكرين والكُتّاب الذين عالجوا المسألة، ذلك أنّ التنمية عملية معقّدة تنطوي على تطّور شامل لأجزاء النّظام الإقتصادي، كما أنّ التنمية الإقتصادية تقترن بنمو السّكان وتراكم رأس المال وتطبيق الإبتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج، في حين لم يعد مفهوم التنّمية محصوراً في النّتائج الإيجابية للممارسة الإقتصادية فقط، وإنما إتسّع ليشمل كل من الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية، الثّقافية والسّياسية لهذه الممارسة، في الحاضر والمستقبل في إطار ما صار يُعرف بالتنّمية البشرية.

- تظُهر الخصائص المشتركة لإقتصاديات معظم الدّول النّامية بأنّ هذه الأخيرة فشلت فشلاً شبه كليا في تحقيق أهدافها الإنمائية وإمكانية تجاوزها حالة التخّلف الذي ورثته عن المستعمر، السّبب المباشر في العجز على الإنماء بهذه الدّول وعدم تحقيق أهدافها يرجع بالأساس إلى طبيعة التنّظيم الإقتصادي المتّبع.

- هناك حاجة ماسّة من قبل البلدان النّامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لنقص رؤوس الأموال الوطنية اللاّزمة لتمويل المشروعات التي تتطلّبها برامج التنمية، بسبب ما تُعانيه هذه الدّول من نقص في مواردها المحلية والذي يرجع إلى عدّة أسباب أهمها نقص الإدخار، إرتفاع الميل للإستهلاك، الرّغبة في التقليد أو المحاكاة، إكتناز الأموال ومنعها من التّداول.

- تُعاني الدّول النامية من مجموعة من العقبات الدّاخلية والخارجية التي تحدّ من عملية التراّكم الرأسمالي وتجعل من عملية تعبئة الإدخار وزيادته ليس بالأمر السّهل، خاصة بما تُعانيه من قلّة الإمكانيّات المادّية والبشرية، الأمر الذي يجعل من اللّجوء إلى التمّويل الخارجي أمر ضروري لتكملة مصادر التمّويل الداخلية في بناء إستراتيجية التنمية بهذه البلدان.

- لقد تعدّدت المصادر التي تعمل على تمويل برامج التنمية في جميع مستوياتها، تختلف خصوصياتها من مصدر لآخر وتُعتبر المصادر المحلية من إدّخار محلي، تمويل تضخمي، حصيلة التجارة الخارجية الخيار الأحسن لتحقيق التنمية الشاملة لأنّه لا يُمكن بناء ما هو ذاتي بأساس غير ذاتي.

- يُعتبر الإنسان المحور الرئيسي في حلقة التنمية إذ لا يُمكن أن تكون هناك تنمية إقتصادية بدون تنمية بشرية، فالقيام بمجهودات نوعية لترقية الموارد البشرية كي تلعب دورها في التنمية تمّر حتماً بتوفير ظروف صحّية، تعليمية وتربوية رفيعة المستوى عن طريق الإستثمارات المحلية المدعومة بالإستثمارات الأجنبية.

- الإمكان الإجتماعي يُعدّ بمثابة القاعدة الأساسية والضّرورية لإنطلاق المراحل الأولى للتنمية الإقتصادية، بينما يُعتبر الإمكان المالي بمثابة الوسيلة التي بواسطتها يُمكن الوصول إلى غاية التنمية وهي تحقيق التقّدم الإقتصادي والحضاري لأيّ شعب من الشّعوب.

- عملت الحكومات الجزائرية بدورها على تحسين مناخها الإستثماري ضمن إنتهاج جملة من الإصلاحات، في سبيل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما سمحت هذه الإصلاحات إلى حد ما بتصحيح التوّازنات الإقتصادية ومؤشّرات الإقتصاد الكلّي وساعدت على تعزيز الإنفتاح الإقتصادي مع إستقطاب قدر معين من الاستثمارات الأجنبية.

- تُعدّ الشّركات متعدّدة الجنسيات القناة الرّئيسية التي تدُير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدّولي، نظراً لما تتمتّع به من مزايا إحتكارية تتمثّل في إمتلاكها للتكّنولوجيا الرّاقية، رؤوس الأموال الضّخمة، توسّعها الجغرافي وتنّوع أنشطتها.

- الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إ قتصادية متشّعبة من حيث العديد من الجوانب التي تخصّها، الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الإقتصادية والمفكّرين الإقتصاديين بإختلاف عقائدهم وتوجّهاتهم السياسية والإقتصادية إلى محاولة تفسيرها، مع العلم أنّ إختلافهم كان نابعاً من إختلاف الزّوايا التي من خلالها ينظرون إليها، على الرّغم من ذلك يتفّقون على أنها حركة دولية لرؤوس الأموال وطريقة من طرق التمّويل الدّولي.

- أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية لُصبح من الأمور المسلّم بها، خاصة لما توفّره من موارد مالية مكّملة للإدخار المحلي، بالإضافة إلى المساهمة في نقل التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة، كما تساعد على إستخدام شبكات التسّويق الدّولية واستحداث مناصب شغل جديدة.

- أثبت قطاع الخدمات بكل جدارة قدرته على منافسة قطاع المحروقات بإحتلاله المرتبة الأولى خلال العشرية الأخيرة في قائمة القطاعات التي تتوجّه إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصّعيد العالمي، حيث إشتمل هذا القطاع في مجمله على البنوك، الإتصّالات والسّياحة، في حين تُعتبر الدّول المتقدّمة من أكبر مصدّري الاستثمار الأجنبي المباشر، لقد عرف المركز الأول في قائمتها تداولاً بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحّاد الأوربي، أّما الدّول النامية فكانت أهم مضيف لها وأّولها الدّول الآسيوية، بحيث تتصدّر قائمتها دائما كل من السّعودية والإمارات.

- تعكس التجّربة التنموية الجزائرية من خلال المخطّطات الخمسة، الإصلاحات الإقتصادية ونظام إقتصاد السّوق اللاّتوازن الواضح في توزيع الإستثمارات، كما يظهر أنّ الهيكل الذي حظي بالأولوية المطلقة هو هيكل جهاز الإنتاج (صناعة وزراعة) وأُهملت باقي القطاعات غير المنتجة كالتعّليم، بدعوى عدم تدخله في عملّيات زيادة وتحسين الإنتاج بصفة مباشرة، هذه الإستراتيجية القائمة على أولوية القطاعات الإنتاجية على حساب القطاعات غير المنتجة سرعان ما بدت آثارها السّيئة على التنمية ككل.

- عملية تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تجّلت بشكل ملحوظ من خلال الهيئات والتشريعات الصّادرة في مجال تشجيع حركة رؤوس الأموال الدّولية، حيث قدّمت العديد من التسّهيلات والإمتيازات التي تعمل على إستقطابها، لكن بالرّغم من ذلك فقد أضحى إغراء المستثمر الأجنبي غير كاف لأن تكون هناك مشاريع إستثمارية مُجدية، بل أنّ الأمر تعدّى ذلك وإستدعى توفير مناخ إستثماري غير ملائم يطبعه عرقلة الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- هدف المستثمر الأجنبي ليس تأهيل المؤسّسات الوطنية، بل البحث عن فرص لتصريف منتجاته أو إستغلال الموادالأولية المتوفّرة بأسعار أقل، وكذلك وفرة اليد العاملة أو الإستفادة من الإعفاءات الضّريبية التي تمنحها الدّولة بهدف تحفيز المستثمرين الأجانب على الإستثمار في الجزائر، لذا قد تتعارض أهداف الطّرف الأجنبي مع أهداف المؤسّسات المحلية.

- المقاربة الكينزية التي أُعدّت وفقها سّياسة الإنعاش الإقتصادي لا تتناسب مع الوضع الذي تعيشه الجزائر بالّنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إذ أن الزّيادة المسجّلة في الطّلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجّه للإستثمار لم تؤدي إلى زّيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي، بالّنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يُعاني منها القطاع، ما أّدى إلى إرتفاع حجم الواردات بنسب مُعتبرة خلال فترة تطبيق السّياسة من أجل الإستجابة للطلب الكلي المتزايد.

- فشلت نماذج التنمية المطّبقة في العالم العربي وبالأخص في الجزائر بسبب إهمال البعد الإنساني فيها، ولأنها لم تكن نابعة من خصوصّيات هذه الأّمة وتوجّهها الحضاري، وإّنما هذه النماذج كانت مستوردة من بلدان تختلف في الشكل وحتى في المضمون.

- لم يرقىتدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى المستوى الذي يتماشى وطموحات صُنّاع القرار، ولا يزال الإستثمار خارج قطاع المحروقات مهّمش من قبل الشّركات متعّددة الجنسيات، بالّنظر إلى مؤّهلات الجزائر الإستثمارية وبالّنظر أيضاً إلى ترسانة القوانين والهيئات التي وُضعت تحت تصّرف الأطراف الأجنبية كضمانات وتحفيزات، من شأنها أن تجذبهم إلى بيئة الإستثمار التي لم ترقى هي الأخرى إلى مستوى الأمان الذي ينشده رأس المال الأجنبي.

- تعُّد الإستراتيجية التنّموية الجديدة التي أخذت بها الّدولة وكذا السّياسات المنبثقة عنها منذ سنة 2000 إطاراً نظرياً مناسباً ومصدر إلهام للكثير من الحلول لمشاكل كانت عالقة، غير أّنالذي يُؤخذ عنها هو كونها من حيث المضمون ظلت تفتقر إلى الوضوح والّدقة، الأمر الذي أّدى إلى ظهور بعض الإنحرافات في التنفيذ التي قد تسببت في إخفاقات وتأخيرات في إنجاز بعض الورشات المهّمة.

- التوّزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يزال محصوراً في قطاعات محدودة مثل قطاع الطّاقة، خاصة قطاع المحروقات الذي ظلّ الإهتمام الوحيد بالّنسبة للمستثمرين الأجانب، وبالأخص بعد صدور القانون (91-21) المؤّرخ في 04 ديسمبر 1991حيث عرف هذا القطاع نوعاً من الإنفتاح، ففي سنة 1992 سجّلت الجزائر أكثر من 60 عقد شراكة بين شركة سوناطراك والشّركات الأجنبية البترولية.

- تتوفّر الجزائر على إمكانّيات سّياحية هائلة، لكن على الّرغم من المحاولات العديدة لترقية الإستثمار في القطاع، من خلال إصدار العديد من الّنصوص التشّريعية والتنظيمية حال دون الإستفادة منها والتعّرف على مكوّناتها محليا ودولّياً، يعود النأّخر في مبادرة الطّرف الأجنبي للإستثمار نظراً لوجود العديد من العقبات كإشكالية الحصول على العقار، صعوبة التمويل، ضعف البنية التحّتية.....إلخ.

- يتمّيز قطاع الصّناعة بنوع من الزيادة المستمرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا بسبب قطاع المحروقات الذي يستقطب الحصة الكبيرة من الإستثمارات الصّناعية للأجانب في الجزائر. بينما قطاع الخدمات (السّياحة) يعرف تذبذبات كبيرة في تدفقاته، أّما قطاع الفلاحة فحصّته من الإستثمارات السّالفة الذّكر ضعيفة ولم ترقى إلى المستوى المأمول.

من خلال النّتائج المتوصّل إليها في دراستنا، **نقدّم جملة من التوصيات المقترحة** نوردها فيما يلي:

- ضرورة التركيز على الإدّخار المحلي (الذّاتي) وتشجيعه بإعتباره البديل الأمثل لتمويل التنمية عن طريق ضبط وترشيد الإنفاق والإستهلاك، بالإضافة إلى حماية المستهلك الجزائري شكلاًونوعاً ، بمعنى يجب تبّني تنمية إقتصادية مستقلّة معتمدة على الذّات في كل من الجانبين المالي وحتى الإجتماعي، لتفادي التبعية الإقتصادية المرهونة بالتبعية السياسية، ويُ قصد بالذّاتية هنا أن تكون التنمية قلبا وقالبا، روحاً وجسداً ، عقيدة وأصالة، أساسها الإنسان في حدّ ذاته.

- يستوجب على الجزائر أكثر من أيّ وقت مضى الإهتمام والعناية بالبحث العلمي والإستشرافوالتّفكير في صُنع المعرفة، الإهتمام بالطّاقات الحيّة خاصّة الشّبابية منها من خلال إعتماد آلية صندوق وطني للبحث والتّطوير، القصد منه مكافئة المجتهدين وتبنّي المشاريع والأبحاث في المجالات العلمية المختلفة.

- ضرورة إستمرار وتكثيف الجهود الوطنية للإستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين المستوى التربوي، التّعليمي والصّحي، بإعتبار أنّ الإنسان هو المحرّك الرّئيسي لعجلة التنمية قدماً نحو الأمام، وهو غايتها في نفس الوقت. الأمر الذي يجعل القّوة العاملة أكثر إنتاجية ويساعد الشّركات المحلية على إكتساب أساليب إنتاجية جديدة وتكنولوجيات متطّورة.

- تنفيذ أيّ سّياسة إقتصادية في الجزائر يجب أن يتم ضمن إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسّياسات الإقتصادية التي لا تتعارض أهدافها، كما أنّ ضمان نجاح هذه الإستراتيجية يتطّلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التّخطيط الإقتصادي الذي لا يتعارض مع إقتصاد السّوق والذي أثبت نجاحه في العديد من الدّول النّامية.

- ضرورة الإسراع في إستكمال مسار الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر والإسراع من وتيرة تنفيذها، وإعطاء الأولوّية للقطاع الصّناعي من خلال خوصصة المؤسّسات الإنتاجية العمومية، تحسين مناخ الإستثمار للقطاع الخاص، بالإضافة إلى إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتطوير الأجهزة الإدارية الحكومية، مع مكافحة بعض الآفات كالرّشوة، البيروقراطية والفساد لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.

- من أجل إستقطاب أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب توفير بنية أساسية تمثل الحدّ الأدنى للإستثمار، مع ضمان الإستقرار النّسبي للتّشريعات القانونية المتعلّقة بالإستثمار وتطويرها حسب التطّورات التي يعرفها العصر، بالإضافة إلى التّأكيد على شفّافية المعلومات وإتاحتها للمستثمر التي تمكّنه من معرفة الواقع والتنّبؤ بالمستقبل. كما يجب وضع قوائم توضّح ترتيب الأولّويات للقطاعات الإستثمارية التي يحتاج إليها الإقتصاد الوطني، وهو ما يضمن تحديد الأهمية النسبية للمشروعات المختلفة، وتركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مع زيادة الإستثمار المحلي في المجالات ذات القيمة المضافة.

- ضرورة إستخدام السّياسة الضّريبية التّحفيزية في توجّه الشّركات الإستثمارية نحو المشروعات الإنتاجية والتّصديرية، عن طريق التّمييز بين الإستثمارات التي تتّم في القطاعات السّلعية (الصّناعة والزّراعة) ضريبيا مقارنة بالإستثمارات التي تتم في القطاعات الإستهلاكية والتّمويلية، ذلك أنّ توجيه الإستثمارات إلى القطاعات السّلعية يؤدّي إلى زيادة الإنتاج، هذا من شأنه أن يؤدّي إلى زيادة الصّادرات السّلعية سواء الزّراعية أو

الصّناعية تامة الصّنع، ما يؤدي إلى زيادة الموارد العامة للدّولة من النّقد الأجنبي نتيجة لزيادة الصّادرات عن الواردات، وبالتّالي تخفيف العجز على مستوى ميزان المدفوعات.

- يجب تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم حجمه في القطاعات غير النّفطية، كقطاع الفلاحة، قطاع السّياحة وقطاع الخدمات، عن طريق وضع إستراتيجية التّرويج للإستثمار من خلال القيام بمسح شامل لجميع الفرص الإستثمارية المتاحة، تصنيف ونشر هذه الفرص على موقع الأنترنت الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، فتح مكاتب تمثيلية للوكالة في الدّول الكبرى بهدف زيادة الوعي عن الجزائر في الخارج، تفعيل دور القنصليات والتّمثيليات الدبلوماسية في التّرويج لهذه الفرص والمشاركة في المعارض الدّولية والإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والأجنبية.

- ضرورة تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من خلال قيامها بدورها المتمثّل أساساً في تبسيط مختلف الإجراءات أمام المستثمرين وتقديم الإمتيازات والتّحفيزات التي تنص عليها قوانين الإستثمارات، إضافة إلى تعريف المستثمرين المحلّيين والأجانب بالفرص الإستثمارية المتاحة في الجزائر.

- الإستثمارات العمومية في الجزائر شرط ضروري لكّنه غير كافٍ بمفرده لتحقيق التنمية الإقتصادية والتي تبقى رهناً بمدى إنخراط وإشراك القطاع الخاص، وعليه يجب خلق بيئة قانونية ملائمة من أجل تشجيع المبادرة الفردية والإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، هذه الشّروط مازالت في مجملها غير متوفّرة.

- يلزم دراسة المعّوقات التي تحدّمن تدفّق الإستثمارات الأجنبية سواء من النّاحية الإقتصادية والقانونية أو الإدارية والإسراع بحلّها، حيث تؤكّد الدّراسات الدّولية في هذا الشّأن ضرورة تقديم الحوافز الضّريبية والمالية إلى الإستثمارات التي تتوافق مع أولوّيات التنمية الإقتصادية وعدم الإفراط في تقديم هذه التّسهيلات، والزامية تقديم هذه الإمتيازات بشكل يتناسب مع أهمية هذه الإستثمارات من حيث العائد الإقتصادي الكلّي لتلك المشروعات على مستوى الدّولة.

- أيّ إجراء للّنهوض بالإستثمار الصّناعي المحلّي لا بُدّ أن تدعّمه إجراءات موازية لدعم الإستثمارات الأجنبية المباشرة قصد الإستفادة من مزاياه الإيجابية العديدة، إذ تمكّن الإستثمارات الأجنبية في حال الشّراكة المؤسّسات العامة والخاصة من إكتساب المعارف والخبرات والتّكنولوجيا والجودة، كما تقدّم معها حُلولاً لإشكالية البطالة وتغطية إحتياجات السّوق المحلية ما يدفع نحو تقليص الواردات والرّفع من الصّادرات.

أخيراًفي نهاية هذا البحث نقول هذا إجتهاد بشري وجهد إنساني يُلازمه النّقص ويحتاج إلى التّصويب والإحسان، فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي وحسبّي أنّني إجتهدت.

وما توفيقـي إلاّ بالله

أولا: المراجع باللّغة العربية

أ-الكتب:

01- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغّير، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط01، 2000.

02- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغّير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشّراتها)، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط02، 2001.

03- إسماعيل عبد الّرحمان وحربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية (التّحليل الإقتصادي الكلّي والجزئي)، دار وائل للنشر، بدون ذكر بلد النشر، ط01، 2004.

04- إسماعيل عبد الّرحمان وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد الكلي، دار وائل للطبّاعة والنّ شر، الأردن، 1999.

05- أشرف السّيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتّجاهاته في الإقتصاد العالمي)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط01، 2013.

06- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الّدليل الإقتصادي والإجتماعي، المؤسّسة الوطنية للنّ شر والإشهار، الجزائر، 1989.

07- الّدعمة إبراهيم مراد، التنمية البشرية (الإنسانية) بين الّنظرية والواقع، دار الفجر للنّ شر، الأردن، 2009.

08- الّدوري محمد أحمد، التّخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

09- النّ جفي سالم توفيق، أساسّيات علم الإقتصاد، الّدار الّدولية للإستثمارات الثّقافية، مصر، ط01، 2000.

10- الوادي محمود حسين وآخرون، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنّ شر والتّوزيع، عّمان، الأردن، 2008.

11- أميرة حسب الله محمد، محّددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الّدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

12- أوشن سمية، نظرّيات التنمية الإقتصادية، مجموعة محاضرات في مقياس التنمية المستدامة (مطبوعة لطلبة السنة الثانية)، كلية العلوم السّياسية، جامعة قسنطينة 03، الجزائر، 2014/2013.

13- بلعزوز بن علي، محاضرات في النّ ظريات والسّياسات النّ قدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

14- بن أشنهو عبد اللّطيف، التّجربة الجزائرية في التنمية والتّخطيط، (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

15- بن قانة إسماعيل محمد، إقتصاد التنمية (نظرّيات، نماذج،إستراتيجيّ ات)دار أسامة للنّ شر، الأردن، 2012.

16- بن يوب رشيد، الشّركات العاملة في الجزائر، الّدليل الإقتصادي والإجتماعي للجزائر، الوضعية الإقتصادية، الجزائر، ط01، 2009.

17- بهيج شعبان، جغرافيّ ة العالم الصّناعية، الؤّكة الوطنية للنّ شر والتّوزيع، الجزائر، 1972.

18- بوكابوس سعدون، الإقتصاد الجزائري (محاولتان من أجل التنمية)، دار الكتاب الحديث ، مصر، 2012.

19- تهاني محمد أبو القاسم، أخطار التّصدير وتأمين إئتمان الصّادرات، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.

20- جيل برتان:ترجمة علي مقلّد، الإستثمار الّدولي، منشورات عويدات، (باريس، بيروت)، ط02، 1982.

21- حامد عبد المجيد دراز، السّياسات المالية، الّدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

22- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية والتّخطيط الإقتصادي، دار الفكر للنّ شر، الأردن، 1992.

23- حلاوة جمال وصالح علي، مدخل إلى علم التنمية، دار الشّوق للنّشر والتوّزيع، الأردن، ط01، 2009.
24- حمدان محمد رفيق أمين، الأمن الغذائي (نظرية ونظام وتطبيق)دار وائل للنّشر، عمان، الأردن، 1999.
25- خالدي الهادي، الآلة الكاشفة لصندوق النّقد الدّولي، دار هومة للنّشر، الجزائر، 1996.
26- خلف فليح حسن، التّمويل الدّولي، مؤسّسة الورّاق للنّشر والتوّزيع، الأردن، 2004.
27- داودي الطيب، الإستراتيجية الذّاتية لتمويل التنمية الإقتصادية، دار الفجر للنّشر والتوّزيع، مصر، 2008.
28- دريد محمد السامرائي، الإستثمار الأجنبي (المعوّقات والضّمانات القانونية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
29- دنيا شوقي أحمد، سلسلة أعلام الإقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 1998.
30- رمزي علي إبراهيم سلامة، إقتصاديات التنمية، الدّار الجامعية، الأردن، 1998.
31- زهران حمدية، مشكلات تمويل التنمية الإقتصادية في الدول النامية، دار النّهضة العربية، بيروت، 1971.
32- سامي سلامة نعمان، الشّركات دولية النّشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتّصدير في الدّول النامية، بدون ذكر دار وبلد النشر، 2008.
33- سامي عفيفي حاتم، التأّمين الدّولي، الدّار المصرية اللّبنانية، القاهرة، مصر، ط01، 1986.
34- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدّولي، دار المصرية اللّبنانية، مصر، ط03، 1989.
35- سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلّة (المتطلّبات والإستراتيجيات والنّتائج)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، 1995.
36- سعيد النّجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي، دار الشّروق، القاهرة، مصر، ط01، 1991.
37- سعيد محمد السيد، الشّركات متعدّدةالجنسيّات وأثارها الإقتصادية والإجتماعية والسّياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978.
38- سمير محمد عبد العزيز، التّمويل العام (المدخل الإدّخاري والضّريبي المدخل الإسلامي المدخل الدولي)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، ط02، 1998.
39- شعباني إسماعيل، مقدّمة في التنمية الإقتصادية، دار هومة للطبّاعة والنّشر، الجزائر، 2005.
40- صادق هشام النّظام العربي لضمان الإستثمار ضدّ المخاطر غير التّجارية، الإسكندرية، مصر، 1977.
41- صفوت عبد السّلام عبد الله، منظمة التّجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية للآثار المحتملة على تطوّر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدّول النامية)، دار النهضة العربية، مصر، 2004.
42-عادل أحمد حشيش وأسامة محمد الفولي، أساسيّات الإقتصاد الدّولي، دار الجامعة الجديدة للطبّاعة والنّشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
43- عبّاس علي، إدارة الأعمال الدّولية، دار حامد للنّشر والتوّزيع، الأردن، 2003.
44- عبد الحميد براهيمي، أبعاد الإندماج الإقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط04، 1986.
45- عبد الرحمان العيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، المكتب العربي الحديث، مصر، بدون ذكر سنة النشر.
46- عبد الرّحمان يسري أحمد، الإقتصاديّات الدّولية، الدّار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

47- عبد الزّهرة فيصل يونس، مرجعيّات الفكر القوّي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء للنّشر، مصر، 2002.
48- عبد السّلام أبو قحف، قتصاديّات الإدارة والإستثمار، منشورات الدّار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
49- عبد السّلام أبو قحف، قتصاديّات الإستثمار الدّولي، المكتب العربي الحديث، مصر، ط02، 1999.
50- عبد السّلام أبو قحف، قتصاديّات الأعمال والإستثمار الدّولي، الدّار الجامعية الجديدة، مصر، 2003.
51- عبد السّلام أبو قحف، قتصاديّات الأعمال والإستثمار الدّولي، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
52- عبد السّلام أبو قحف، الأشكال والسّياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسّسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
53- عبد السّلام أبو قحف، الإقتصاديّات والإستثمارات الدّولية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2012.
54- عبد السّلام أبو قحف، مقدّمة في إدارة الأعمال الدّولية، مكتبة الإشعاع للنشر، القاهرة، مصر، ط01، 1998.
55- عبد السّلام أبو قحف، نظريّات التدّويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسّسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
56- عبد السّلام رضا، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنّشر، مصر، ط02، 2010.
57- عبد الشّفيع محمد، قضيّة التّصنيع في إطار التّنظيم الإقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطّباعة، بيروت، لبنان، 1993.
58- عبد العزيز سمير، التّمويل الدّولي (المدخل الإدّخاري والضّريبي)، مكتبة الإشعاع للطبّاعة والنّشر والتوّزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.
59- عبد العزيز سمير، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الإقتصادية، مؤسّسة شباب الجامعة للنّشر، الإسكندرية، مصر، 1988.
60- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتّجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
61- عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السّياسات الإقتصادية الكلّية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
62- عبد المطلب عبد الحميد، السّياسات الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، مكتبة زهراء، القاهرة، مصر، 1997.
63- عبد المطّلب عبد الحميد، السّياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلّي، مجموعة النيل العربية للنّشر، مصر، ط01، 2003.
64-عبد المنعم محمد مبارك ومحمود يونس، إقتصاديّات النّقود والصّيرفة والتّجارة الدّولية، الدّار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
65- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء للنّشر والتوّزيع، عمان، الأردن، 2007.
66- عدنان حسين يونس، التّمويل الخارجي وسّياسات الإصلاح الإقتصادي، دار المناهج للنّشر، الأردن، 2015.
67- عدنان داود العذاري وهبة زوير الدعمي، قياس مؤشّرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر، الأردن، ط01، 2010.
68- عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدّعمي، الإقتصاد المعرفي وإنعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنّشر والتوّزيع، عمان، الأردن، 2010.

69- عرفان تقي الحسيني، التّمويل الدّولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط01، 1999.
70- عمرو محي الدين، تقييم إستراتيجية التّصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل، المؤتمر العلمي الثّاني للإقتصاديين المصريين، إستراتيجية التنمية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1978.
71- فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية (الواقع والتّحديات) دار النّهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.
72- فريد النّجار، إدارة الأعمال الدّولية والعالمية، الدّار الجامعية، مصر، 2007.
73- فليح حسن خلف، التنمية والتّخطيط الإقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنّشر والتوّزيع، الأردن، ط01، 2006.
74- قاسم جميل قاسم، نقل التّكنولوجيا وعملية التنمية وجهة نظر من الدّول النامية، منشورات المنظّمة العربية للعلوم الإدارية مطابع الدّستور التّجارية، عمان، الأردن، 1984.
75- كامل بكري وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدّار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
76- كامل بكري، التنمية الإقتصادية، دار النّهضة العربية، بيروت، 1996.
77- كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصّناعي وسيّاساتالتنمية المكانية، دار صفاء للنّشر، الأردن، 2008.
78- لحلو موسى بوخاري، سيّاسة الصّرف الأجنبي وعلاقتها باليّلسة النّقدية (دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصّرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطّباعة والنّشر والتوّزيع، بيروت، ط01، 2010.
79- لطفي علي، التّخطيط الإقتصادي(دراسة نظريّة وتطبيقية)، الدّار الجامعية، بيروت، 1988.
80- لعويسات جمال الدّين، التنمية الصّناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصّلب (1968-1978)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
81- لعويسات جمال الدين، العلاقات الإقتصادية الدّولية والتنمية، دار هومة للطّباعة والنّشر والتوّزيع، بوزريعة، الجزائر، 2000.
82- محسن شفيق، نقل التّكنولوجيا من الناحية القانونية، الكتاب الجامعي، جامعة القاهرة، مصر، ط01، 1984.
83- محمد بلقاسم حسن بهلول، سيّاسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج01، 1999.
84- محمد بلقاسم حسن بهلول، سيّاسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج02، 1999.
85- محمد زكي شافعي، مقدّمة في العلاقات الإقتصادية الدّولية ، دارالنّصرية، بيروت، بدون ذكر سنة النشر.
86- محمد سيد عابد، التّجارة الدّولية، مكتبة الإشعاع للطّباعة والنّشر، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر سنة النشر.
87- محمد صفوت قابل، نظريّات وسيّاسات التنمية الإقتصادية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2008.
88- محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، الدّار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
89- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مذكّرات في التنمية والتّخطيط، دار النّهضة العربية، لبنان، 1984.
90- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، كلّية التّجارة، الإسكندرية، مصر، 2003.
91- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية (مفهومها، سياساتها)، مؤسّسة شباب الجامعة، مصر، 1996.

92- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية مفهومها، نظريّاتها، يسّاساتها)، الدّار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
93- محمد عمر مومن، التّخطيط السّياحي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط01، .2009
94- محمد قاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السّياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
95- مدحت القريشي، الإقتصاد الضّلعي، دار وائل للنّشر والتوّزيع، عمان، الأردن، 2000.
96- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية (نظرّيات وسيّاسات وموضوعات)، عمان، الأردن، ط01، 2007.
97- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسيّاسة التشّغيل (التّجربة الجزائرية)دار حامد للنّشر والتوّزيع، عمان، الأردن، ط01، 2009.
98- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدّول النامية، دار المعرفة، مصر، 2005.
99- مسعود مجيد، التّخطيط للتقّدم الإقتصادي والإجتماعي، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1984.
100- مسعي محي محمد، الإطار القانوني للنّشاط السّياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر، 2002.
101- مشورب إبراهيم، إشكاليّة التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط01، 2006.
102- ملوخية أحمد فوزي، مدخل إلى علم السّياحة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
103- مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النّظري والتطّبيقات العملية) دار وائل للنّشر والتوّزيع، عمان، الأردن، ط05، 2009.
104- مندور عصام عمر، محدّات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيّرات الإقتصادية الدّولية، الدّار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
105- منصوري الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الرّية للنّشر، الأردن، ط01، 2013.
106- ميشيل تودارو، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الإقتصادية، دار المريخ للنشر، الريّاض، السعودية، 2006.
107- ناصر دادي عدون ومحمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتّجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003.
108- نزيه عبد المقصود مبروك، الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.
109- هناء عبد الغفّار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتّجارة الدّولية (الصّين نموذجا)، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
110- هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال التمّويل، مكتبة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
111- هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلّة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
112- وطبان عبد العزيز، الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
113- وفاء زكي إبراهيم، دور السّياحة في التنمية الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، ط01، بدون ذكر سنة النشر.
114- وليد عبد الحليم عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسيّاسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطبّاعة والنّشر والتوّزيع، بيروت، لبنان، 2010.
115- يسري محمد أبو العلا، مبادئ الإقتصاد البترولي وتطبيقها على التّريع الجزائري، دار النّهضة العربية، القاهرة، ط01، 1996.

ب-الأطروحات والّرسائل :

01- بن سمينة دلال، تحليل أثر السّياسات الإقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

02- بوطالبي معمر، التنمية البشرية كسبيل لإندماج الجزائر في إقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.

03- حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.

04- حميدوش علي، التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

05- دبيش أحمد، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

06- دحمان عبد الرحمان، دور السّياحة في تحقيق التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013.

07- زرقين صورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2008.

08- زيتوني عمار، المصادر الدّاخلية لتمويل التنمية (دراسة حالة الجزائر 1970-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2006.

09- زيدان زهية، دور المناخ الاستثماري في النّمو الإقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.

10- ساطور رشيد، محدّدات الإستثمار الإنفاقي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية (حالة الإستثمار الخاص)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012.

11- سرايري بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الإقتصادي الدّولي الجديد وفي أفق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007.

12- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطّبيعية والنمو الإقتصادي (حالة الإقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

13- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

14- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013.

15- قويدر كمال، تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013.

16- مباني عبد المالك، الجزائر في ظل تقلّبات الإقتصاد العالمي للمحروقات، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013.

17- موري سمّية، أثر تقلّبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 205/2014.

ج- المجلاّت والدّوريات:

01- الحمّامات المعدنية راحة واستجمام وعلاج طبيعي، السّياحية، مجلة جزائرية تخص السّياحة والبيئة، الجزائر، العدد09، ماي 2010.

02- العباس بلقاسم، المساعدات الخارجية من أجل التنمية، المعهد العربي للتخّطيط، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد78، ديسمبر 2008.

03- القينعي عز الدين، تقييم أثار البرامج الإستثمارية العامّة على التنمية البشرية في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد10، ديسمبر 2014.

04- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES)، الجزائر، 2006.

05- أوسرير منور وعليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2005.

06- بالرقي تيجاني، تقييم أثار البرامج الإستثمارية العامّة على منظومة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة للفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد13، 2013.

07- برحومة عبد الحميد وبرباش عنترة، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مؤشّر خطر البلد)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد10، 2013.

08- بركة محمد وأخرون، أثر إستثمار الشّركات متعدّدة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد01، ديسمبر 2014.

09- بعداش عبد الكريم، أثار الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2003-2012)، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد29، المجلد01، 2014.

10- بن الطاهر حسين، التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد24، 2012.

11- بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الإستثمار في الدّول العربية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد10، 2012.

12- بوختالة سمير وزرقون محمد، دور قطاع صناعة الحديد والصّلب في تحقيق متطلّبات التنمية الإقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد02، 2015.

13- بودرامة مصطفى، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد09، 2009.

14- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسّياسة الإنعاش الإقتصادي المطّبقة في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدّراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر،العدد09، 2013.

15- بولرباح غريب، العوامل المحفزّة لجذب الإستثمارات الأجنبية وطرق تقييمها، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012.

16-بوهنّ ة علي ورابحي بوعبد الله، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التّنموية خلال الفترة (2001-2014)، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، العدد08، ديسمبر 2013.

17- تريكي حسان، التنمية وتحدّيات النّمو السّكاني السّريع في الجزائر (إنجازات وإخفاقات)، مجلة التّواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد40، 2014.

18- تومي عبد الرحمان، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدّراسات الإقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التّعليمية، الجزائر، العدد08، 2006.

19- جباري شوقي، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدّراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد08، 2015.

20- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر(تعاريف وقضايا)، مجلّة جسر التنمية، الكويت، العدد32، 2004.

21-خلوط فوزية، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنّتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد29، 2013.

22- داودي محمد، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة التنمية والسّياسات الإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد02، 2011.

23- رايس حدة وكرامة مروة، تقييم التّجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعّيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة ، العدد12، ديسمبر 2012.

24- ريحان الشريف وهوام لمياء، دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، الجامعة، العدد36، 2013.

25- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004)، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد07، جوان 2010.

26- زرواط فاطمة الزهراء وبورجة صارة، أثر تقلّبات أسعار النّفط على النّمو الإقتصادي (دراسة قياسية للفترة (1980-2013)، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد16، الكويت، العدد02، 2014.

27- زغيب شهرزاد وأوضايفية حدّة، الإعتماد على الذات بين الإقتراب النظري وواقع الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد32، نوفمبر 2013.

28- زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وأفاق)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد08، 2005.

29- سالمي رشيد وقاسمية أسماء، دور القطاعين الزّراعي والسّياحي كخيارات إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات (حالة الجزائر)، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد12، 2015.

30- سعيدي وصاف وقويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد08، 2008.

31- سعيدي يحي والعمراوي سليم، مساهمة قطاع السّياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، الجامعة، العدد37، 2013.

32- سنوسي بن عومر ومراد بودية محمد جميل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، العدد05، 2014.

33- سوناطراك، تعرّفوا على المحروقات، مجلة فصلية لسوناطراك، حيدرة، الجزائر، الثّلاثي الأول من سنة 1991.
34- سيد أحمد حاج عيسى وايراين إيمان، تسويق المنتج السّياحي الجزائري عن أيّ منتج نتحدّث، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد11، جوان 2015.
35- شلغوم عميروش، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات (حالة الجزائر)، مجلة المستقبل العربي، بدون ذكر السنة.
36- شمام عبد الوهاب وزودة عمار، المحدّدات المكانية لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد01، جوان 2014.
37- صالحي صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامّة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد13، 2013.
38- طالبي محمد، أثر الحوافز الضّريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة قتصاديّ ات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد06، 2008.
39- عاكف جلّ وبوخبزة فوزية، آليّ ات تسويق منتجات القطاع السّياحي في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، جامعة تيبازة، الجزائر، 2015.
40- عبد الله علي، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد02، 2003.
41- علي عبد القادر علي، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتّخطيط، الكّويت، العدد34، 2004.
42- عماري عمار، بعض الملاحظات عن التنمية البشرية في الجزائر وسبل النّهوض بها، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد07، 2007.
43- عميروش شلغوم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر)، مجلة المستقبل العربي، بدون ذكر سنة النشر.
44- عميش عائشة، دراسة تحليلية قّياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي على التّشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) بإستخدام منهجية التّكامل المشترك وسببية غرانجر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد13، 2015.
45- قّدي عبد المجيد وكساب أمينة، الجاذبية الضّريبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد08، ديسمبر2013.
46- قوريش نصيرة، أبعاد وتوّجهات إستراتيجية إنعاش الصّناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد05، 2008.
47- قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية (2010-2014)، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد06، 2011.
48- لزعر علي وجدي عبد الحليم، تقييم المؤشّرات الإقتصادية والإجتماعية للتنمية في الجزائر، مجلة التوّاصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد34، 2014.
49- لوعيل بلال، محدّدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)، المجلة الجزائرية للعولمة والسّياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد05، 2014.

50- مبروكي الطاهر، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد09، 2011.
51- متناوي أمحمد، أهّمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصّناعي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدّراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد13، 2015.
52- محمدي توفيق، واقع التنمية البشرية في الدول العربية (حالة الجزائر)، مجلة التّواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد26، جوان 2010.
53- مدني بن شهرة وبن سعيد لخضر، متطلّبات التنمية الإقتصادية وضرورة إقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد09، ديسمبر 2014.
54- مسعداوي يوسف، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدّول العربية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد03، 2008.
55- مفتاح صالح وبن سمينة دلال، واقع وتحدّيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدّول النامية (حالة الجزائر)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 44/43، 2008.
56- مفتي محمد البشير، واقع واستراتيجيات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة لتجارب بعض الدّول العربية)، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد10، 2014.
57- ملاّحي رقية، واقع وتحدّيات الاستثمار السياحي في الجزائر (ولاية مستغانم نموذجا)، المجلة الجزائرية للعولمة والسّياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد05، 2014.
58- منصوري الزين، واقع وأفاق سّياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2005.
59- ميدون إلياس، تطّور السّياسات الإقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، الجزائر، العدد09، جوان 2014.
60- ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث إقتصادية)، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد31، 2009.
61- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدّياتها في الجزائر، مجلة التّواصل، جامعة عنابة، العدد26، 2010.
62- هويدي عبد الجليل ويحياوي عمر، السّياسات الإقتصادية وتحدّيات التنمية البشرية في الجزائر، مجلة الدّراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد06، 2014.
63- وليد عبد مولاه، التّخطيط الإستراتيجي للتنمية، المعهد العربي للتّخطيط، مجلة جسر التنمية، الكويت، 2012.

د- الملتقيات والمؤتمرات:

01- أوضايفية حدّة ومليحي نجاة، السّياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) ودورها في معالجة مشكلة الفقر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول تقييم سيّاسات الإقلال من الفقر في الدّول العربية، جامعة الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2014.
02- بالرقي تيجاني وهادي صادق، إنعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2002-2012)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الثّلث حول القطاع الفلاحي ومتطلّبات تحقيق الأمن الغذائي بالدّول العربية، جامعة المدية، الجزائر، أكتوبر 2014.
03- بدعيدة عبد الله، التّجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية، مقال مقدّم في بحوث الندّوة الفكرية التي نظّمها المركز الوطني للدّراسات والتّحاليل الخاصة بالتّخطيط في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

04- براق محمد وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتطوير التّكنولوجيا في الدّول النامية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الأوّل حول الإستثمار الأجنبي ونقل التّكنولوجيا إلى الدّول النامية، جامعة بشار، الجزائر، 2008.

05- براهمية أمال وسلايمية ظريفة، التّعجيل بالتّغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الإقتصادية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّوليحول سيّ اسات التّمويل وأثرها على الإقتصاديّات والمؤسّسات (حالة الجزائر والدّول النامية)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006.

06- برودي نعيمة، الإقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية والإنعاش الإقتصادي ومطرقة التّعديل الهيكلي، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدّول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006.

07- بطاهر سمير وبحدادة نجاة، تنمية القطاع الزّراعي في ظلّ الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى العلمي الوطني حول البيئة المؤسساتية، سّياسات الإصلاح والتّنويع الإقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان (ملحقة مغنية)، الجزائر، 2014.

08- بلعاطل عياش ونوي سميحة، ألّيات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التّشغيل والإنتثمار والنّ مو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013.

09- بلقاسمي سليم وكوري إسماعيل، مناخ الإستثمار في المجال السّياحي (معوّقات وآفاق)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الثّاني حول الإستثمار السّياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2014.

10- بن حبيب عبد الرزاق، الشّراكة ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني الأوّل حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2002.

11- بن سديرة عمر وبوحرود فتيحة، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول التّنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.

12- بن عيسى كمال الّدين، المحروقات والعلّة الهولندية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي الأوّل حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطّاقوية بين متطلّبات التنمية القطرية والإحتياجات الدّولية، سطيف، 2015.

13- بودي عبد القادر وأخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدّول، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التّكنولوجيا إلى الدّول النامية، جامعة بشار، الجزائر، 2008.

14-بوريش أحمد، تداعيّ ات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي الأوّل حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطّاقوية بين متطلّبات التنمية القطرية والإحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

15- بوشنافة محمد وتيمزار أحمد، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة، ورقلة، الجزائر، مارس 2004.

16- بوصالح سمية وبدو أمال، أهمية المحدّدات المؤسّساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، الأردن، 2015.

17- بوعزة عبد القادر وبن مسعود محمد، الشّراكة الأجنبية ودورها في نقل التكّنولوجيا (دراسة ميدانية على مستوى شركة SORAL-CHAIN بأدرار)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الأوّل حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكّنولوجيا إلى الدّول النامية، جامعة بشار، الجزائر، 2008.

18- بوعشة مبارك، الإقتصاد الجزائري: من تقييم مخطّطات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامّة وانعكاساتها على التشّغيل والنمّو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

19- بوقموم محمد ومعيزي حزيرة، واقع الإقتصاد الجزائري في ظلّ الإصلاحات الإقتصادية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني الأوّل حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة (محاولة تقييمية إستشرافية)، جامعة الطارف، الجزائر، 2014.

20- بيصار عبد الحكيم وآخرون، سياسات التّجديد الريفي والفلاحي كبديل إستثماري تنموي للأقاليم الرّيفية الجزائرية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم سياسات واستراتيجيات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

21- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الإقتصادية، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأوّل حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2002.

22- جاري فاتح، عرض وتقييم نتائج الجيل الأوّل من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني الأوّل حول أبعاد الجيل الثّاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدّول النّامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006.

23- خلوطة ريمة وقطاف سلمى، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.

24- دردوري لحسن ونصيرة عقبة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل سوق العمل في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015.

25- دغمان زبير، أثار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى أهميته بالنّسبة لإقتصاديات الدّول المضيفة، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الأوّل حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي، جامعة خنشلة، الجزائر، 2013.

26- دلفوف سفيان وحططاش عبد السلام، أثر السلوك الإستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول تقييم أثار البرامج الإستثمارية العامة وإنعكاساتها على الاستثمار والتشّغيل والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013.

27- رزقي ليندة، ترشيد إستغلال العقّار الفلاحي ودوره في سدّ الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار ملتقى دّولي حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، 2014.

28- زبير محمد، التنمية الإقتصادية والصّناعية واستراتيجيات التّصنيع، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني الأوّل حول الإستراتيجية الصّناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، أفريل 2012.

29- زرواط فاطمة وملاحي رقية، الإستثمارات الأجنبية المباشرة كإستراتيجية لتنمية القطاع السّياحي كبديل للمحروقات في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسّياسة الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثّالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

30- زغبي نبيل وبقة الشريف، واقع قطاع المحروقات في ظل السّياسات الطّاقوية الأوربية الجديدة، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي الأول حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطّاقوية بين متطلّبات التنمية القطرية والإحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

31- ساسي سفيان وغريب منية، الذّ تائج الإقتصادية والإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثّالثة، جامعة الطارف، الجزائر، 2014.

32- زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، القطاع الصّناعي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد الذّ فط في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي الأول حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطّاقوية بين متطلّبات التنمية القطرية والإحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

33- سالكي سعاد ومليكي سمير بهاء الدين، الواقع الإقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015.

34- سراي صالح، الحوافز الضّريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسّياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

35- سعودي بلقاسم ولبوخ نخلة، أثر سّياسة الإنفاق العام في الجزائر على بعض المؤشّرات الإقتصادية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى العلمي الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسيّ اسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

36- سوالم صلاح الدين، الأسس والقواعد العامّة المرتبطة بالحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015.

37- شعيب شنوف ورمضاني لعلى، الأفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثّروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر العلمي الدّولي حول التّنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.

38- صالحي ناجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التّشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013.

39- طير عبد الحق وحميداتو صالح، بيئة أداء الأعمال في الجزائر (التّحديات والحلول)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول البيئة المؤسّساتية، سّياسات الإصلاح والتّنويع الإقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان، 2014.

40- عبدلي حمزة ونيار عقيلة، المنظومة القانونية الإقتصادية في الجزائر ودورها في إستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول إستراتيجيات وسيّ اسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

41- عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول التّحولات السّياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحدّيات، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

42- عروب رتيبة وبوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصّناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصّناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، أفريل .2012

43- علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر (قراءة تقييمية في السّياسات الوطنية للتنّمية الفلاحية)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي التاّسع حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، 2014.

44- عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذّاتي أين الخلل؟، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، 2014.

45- عماري عمار ومحمادي وليد، أثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على الاستثمار والتشّغيل والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

46-عمراني سفيان، سيّاسة التّجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي التاّسع حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر 2014.

47- عميش عائشة، واقع الأمن الغذائي، مؤشّراته وأبعاده في ظل المتغّيرات الإقتصادية العالمية (دراسة حالة الجزائر)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي التاّسع حول إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر 2014.

48- غالم عبد الله وبيبي وليد، القطاع الفلاحي بين مؤهّلاته وجاذبّيته للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015.

49- فرج شعبان وشيخ سعيدة، الحوافز والضّمانات المؤثّرة في مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015.

50- قاشي يوسف، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التّحفيز والإعاقة، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، أكتوبر 2015.

51- قدي عبد المجيد ووصاف سعيدي، آلّيات ضمان الإستثمارات الأجنبية، حالةالنّظام العربي لضمان الإستثمار، مداخلة مقدّمة في إطار لملتقى الدّولي الثاّني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية'، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2004.

52- قمار عمراني عبد النور، دور السّياحة الصّحراوية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية (حالة الجزائر)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الثاني حول دور السّياحة الصّحراوية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس .2012

53- قناوي عزت ملوك، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للإقتصاديين الزّاعيين، الجمعيّة المصرية للإقتصاد الزّراعي، مصر، 2002.

54- قيطوني إيمان وبوراس نادية، المقارنة بين التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول متطلّبات تأهيل الإقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة تبسة، الجزائر، 2013.

55- كشيتي حسين وسعد الله عمار، إنعكاسات سيّاسات الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسيّاسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

56- كبداني محمد، التّصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصّناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، 2012.

57- لوعيل بلال، علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتّشغيل في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدّولي حول تقييم سياسات وسيّاسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

58- محمد يعقوبي وتوفيق تمار، أثار العولمة المالية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مداخلة مقدّمة في الملتقى الدّولي حول سيّاسات التّمويل وأثرها على المؤسّسات الجزائرية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006.

59- مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم أثار البرامج الإستثمارية على النّمو الإقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الوطني حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامّة وانعكاساتها على التّشغيل والنّمو الإقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

60- مرازقة عيسى وشخشاخ محمد الشريف، التنمية السّياحية المستدامة في الجزائر (دراسة أداء وفّعالية مؤسّسات القطاع السّياحي في الجزائر)، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول إقتصاديات السّياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، الجزائر، .2010

61- مفتاح صالح ورحال فاطمة، أثر تحرير حساب رأس المال على جذب الاستثمار الأجنبي، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي حول سياسة الإنفتاح الإقتصادي والنّمو بدول جنوب المتوسط، جامعة باتنة، الجزائر، 2013.

62- مقاوسي صليحة وجمعوني هند، نحو مقتربات حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

63- ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الثّاني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2004.

64- ناصري نفيسة وبوثلجة نصر الدين، أثر الحوافز والمحدّدات والضّمانات على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدّول النامية، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الوطني حول البيئة المؤسّساتية، سيّاسات الإصلاح والتّنويع الإقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

65- هوام لمياء، تقييم التّجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2014)، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 2015.

66- هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدّول النامية (الحجم والإتّجاه والمستقبل)، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

هـ - التقارير:

01- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، 2011.
02- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، إستعراض عام الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الإقتصاديات النّامية والإنتقالية)، نيويورك وجنيف، 2006.
03- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، استعراض عام (التّحول نحو الخدمات)، نيويورك وجنيف، 2004.
04- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، استعراض عام (الشّركات عبر الوطنية والصّناعات الإستخراجية والتنمية)، نيويورك وجنيف، 2007.
05- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، سيّاسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية، نيويورك وجنيف، 2003.
06- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (أشكال الإنتاج الدّولي والتنمية)، نيويورك وجنيف، 2011.
07- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (الإستثمار في إقتصاد منخفض الكربون)، نيويورك وجنيف، 2010.
08- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (الإستثمار في خدمة التنمية المستدامة)، نيويورك وجنيف، 2014.
09- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (نحو جيل جديد من سّياسات الإستثمار)، نيويورك وجنيف، 2012.
10- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، نشرة صحفية، نيويورك وجنيف، 2013.
11- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، نيويورك وجنيف، 2010.
12- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، نيويورك وجنيف، 2011.
13- البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة، تقرير التنمية البشرية، 1996.
14- التقّرير العام للمخطّط الرّباعي الثاني (1974-1977)، مجلس الوزراء، المؤسّسة الجزائرية للطّباعة، الجزائر.
15- الدّيوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرّية 2009، رقم 39.
16- الشّبكة الأورومتوسطية لوكالات إنعاش الإستثمار (ANIMA)، التقّرير السّنوي 2006.
17- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظّرف الإقتصادي والإجتماعي،الدّورة العّامة العادية الثالثة والعشرون، السّداسي الأول من سنة 2002 الجزائر.
18- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، التقّرير الوطني حول التّنمية البشرية، الجزائر، 2006.
19- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2015.
20- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2005.
21- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2009.
22- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2010.

23- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2011.

24- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2001.

25- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2008.

26- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 1998.

27- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2000.

28- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2003.

29- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، الفصل02، 2006.

30- المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار، نشرية ضمان الإستثمار، السنة الثالثة والعشرون، العدد الفصلي الثّالث، الكويت، 2005.

31- برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدّ م بشري في عالم متنوّع، نيويورك، 2013.

32- تصريح لمحمد الطاهر بوعروج وهو مدير قطاع المناجم بوزارة الطّاقة والمناجم الجزائرية لجريدة العرب، الصّادرة بتاريخ 2007/01/08.

33- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، المشروع التمّهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التّعديل الهيكلي، الدّورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998.

34- تقرير مؤتمر الطّاقة العربي العاشر، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014.

35- دليل الإستثمار في الجزائر، الجزائر، نشرة 2006.

36- كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الإستقرار والتّحول إلى إقتصاد السّوق، صندوق النّ قد الدّولي، واشنطن، 1998.

37- مصطفى العبد الله وآخرون، الإصلاحات الإقتصادية وسيّ اسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.

و - القوانين والمراسيم:

01- القانون رقم (63-277)، الصّادر في 26 جويلية 1963 يتضمّن قانون الإستثمارات، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد53، 1963.

02- القانون رقم (66-248)، الصّادر في 15 سبتمبر 1966 يتضمّن قانون الإستثمارات، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد80، الصادرة في 17 سبتمبر 1966.

03- القانون رقم (82-13) ، المؤرّخ في 28 أوت 1982 المتعلّق بتأسيس الشّركات المختلطة الإقتصادية وسيرها، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد35، الصّادرة في 31 أوت 1982.

04- القانون رقم (86-13) المؤرّخ في 19 أوت 1986، يعدّل ويتمّم القانون (82-11)، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد35، الصّادرة في 27 أوت 1986.

05- القانون رقم (86-14)، الصّادر بتاريخ 27 أوت 1986، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد35.
06- القانون رقم (86-14)، الـ مؤرّخ في 19 أوت 1986 يتعلّق بأعمال التنّقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد35، الصّادرة في 21 أوت 1986.
07- القانون رقم (90- 10) ، المؤرّخ في 14 أفريل 1990 المتعلّ بالنّ قد والقرض، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، الصّادرة في 18 أفريل 1990.
08- القانون رقم (90- 10)، المواد رقم 183، 184، 185، 186، نظام رقم (90-30)، المادّة 02.
09- القانون رقم (05-07)، المؤرّخ في 28 أفريل 2005 يتعلّق بالمحروقات، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد50، .2005
10- الأمر رقم (66-277)، المؤرّخ في سبتمبر 1966، يتضمّن قانون الإستثمار، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية.
11- الأمر رقم (95-22)، المؤرّخ في 26 أوت 1995 ، المتعلّق بخوصصة المؤسّسات العمومية، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد48، الصّادرة 03 أكتوبر 1995.
12- الأمر رقم (95-25)، المؤرّخ في 26 أوت 1995، المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التّجارية التابّعة للدّولة الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد55، الصّادرة 27 أكتوبر .1995
13- الأمر رقم (01-03)، المؤرّخ في 20 أوت 2001، المتعلّق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، .2001
14- الأمر رقم (01-03)المؤرّخ في 20 أوت 2001، المادّة 19، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، 2001.
15- الأمر رقم (06-08)، المؤرّخ في 15 جويلية 2006، المعدّل والمتّمم للأمر رقم (01-03) المؤرّخ في 20 أوت 2001، المتعلّق بتطوير الإستثمار.
16- الأمر رقم (06-08)، المؤرّخ في 15 جويلية 2006المتعلّق بتطوير الإستثمار، طبقاً للمواد من 07 إلى 11.
17- المرسوم التنّفيذي رقم (06-355)، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 64، الصّادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
18- المرسوم التنّفيذي رقم (06-356)، المادة 22 منه، المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المتضمّن صلاحيّ ات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد64، الصّادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
19- المرسوم التنّفيذي رقم (07-119) المؤرخ في 23 أفريل سنة 2007، يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضّبط العقاري ويحدّد قانونها الأساسي، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، الصّادرة بتاريخ 25 أفريل 2007.
20- المرسوم التشّريعي رقم (93-12) المؤرّخ في 1993/10/05 المتعلّ بترقيّ ة الإستثمارات.

ثانيا: المراجع باللّغة الأجنبية

A-les ouvrages:

01-ABDELKADER Sid Ahmed, croissance et développement, tome 01, O.P.U, Alger, Algérie, 1981.

02-ANDREW Harrison ET Autres, business international et mondialisation (vers une nouvelle Europe), Edition de Boeck université, France, mai 2004.

03-BELHIMER Ammar, la dette extérieure de l'Algérie, Marinoor, Alger, Algérie, 1998.

04-BEN BITOUR Ahmed, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, marinoor, Algérie, 1998.

05-BENFREHA Nor Eddine, les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie, Editions dahlab, Alger, Algérie, 1999.

06-BENISAAD Hocine, l'Algérie: restructuration et reformes économiques, O.P.U, Algérie, 1993.

07- BENISSAAD Hocine, economie internationale, O.P.U, Alger, Algérie, 1983.

08-BERNARD Garette, les stratégies d'alliances, Edition d'organisation, Paris, France, 1996.

09-BOUGHABA Abdellah, Analyse et évaluation des projets, Edition Berti, Paris, 1999.

10-DENIS Tersen ET JEAN Luc Bricout, L'Investissement international, Edition Armand Colin, France, 1996.

11-GENDOUZI Brahim, relation économique international, Edition Elmaarifa, Algérie, 2008.

12-IBRAHIMI Abdelhamid, L'économie Algérienne, O.P.U, Alger, Algérie, 1991.

13-JEAN Louis Muchielli, relations économiques internationales, Hachette, France, 1994.

14-LOUAT Andre, le sous développement, stratégies et résultats, Edition ellipses, Paris, France, 1998.

15-MAHIOUT Rabah, le pétrole Algérien, Edition ENAP, Alger, Algérie, 1974.

16-MICHEL de lapierre ET Chritian Milleli, Les Firmes Multinationales, Libraire Vebert, Paris, France, 1995.

17-OULOUNIS Samia, gestion financière internationale, O.P.U, Alger, Algérie, 2005.

18-RAYMAND Vernon, the manager in the international economy, Seven Edition, Prentic Hall International, London, 1996.

19-SAMUELSON Alain, économie internationale, Librairie Vebert, Paris, France, 1995.

B-les revues et périodiques:

01-ABDOUN Rabah, L'économie Algérienne a l'épreuve de l'ajustement structurel, Revue El Naqd, 1993.

02-BLOSTROM And KOKKO, human capital and inward FDI, working paper n°167, Stockholm school of economics, 2003.

03-CHITOUR Chems Eddine et autres, bilan énergétique de l'Algérie depuis l'indépendance, 07eme journée de l'énergie, Algérie, 2003.

04-GUERID Omar, l'investissement direct etranger en Algérie (impacts et opportunités), revue des recherches économiques et managériales, université de Biskra, Algérie, N°03, 2008.

05-KHELIF Omar, dynamique des marches : valorisation des hydrocarbures, CREAD, 2005.

06-RIGMAR Osterkamp, a propos des reformes: le cas de l'Algérie, revue ELNaqd, 1994.

C-les rapports:

01-ANIMA, les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006, document n° 23, 2007.

02-ANIMA, les investissements directs étrangers dans la région MENA en 2005, documents n° 20, Mai 2006.

03-Bilan du programme de soutien à la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003 .

04-CNES, rapport national sur le développement humain, Algérie, 2008.

05-CNUCED, L'IDE en provenance des pays en développement ou en transition, incidences sur le développement, rapport sur l'investissement dans le monde, Nation Unies, New York ET Genève, 2006.

06-CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde, New York et Genève, 2013.

07-OCDE, l'investissement direct étranger au service optimiser les avantages, minimiser les couts, service des publications de l'OCDE, 2002.

08-PNUD, human development report, 2002.

09-PNUD, human development report, 2009.

10-Rapport sur l'investissement dans le monde, société transnationales, industries extractives et développement, conférence des nations unies sur le commerce et développement, 20007.

11-UNCTAD, les flux mondiaux d'ide en recul de moitie au premier trimestre de 2009, communiqué de presse, le 24 juin 2009.

12-UNCTAD, world investment report, 2008.

13-UNCTAD, world investment report, foreign direct investment and the challenge of développement, Newyork, 1999.

14-UNCTAD, world investment report: transnational corporation, agricultural production and development, new York and Geneva, 2009.

ـــ فهـرس المحتويـات ـــ

الموضـــوع	الصّفحة
كلمة شكر وتقدير.....	I
الإهـــداء.....	II
الملخّص باللّغة العربية.....	III
الملخّص باللّغة الفرنسية.....	V
قائمة المختصرات المستخدمة في الدّراسة.....	VII
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الأشكال البيانية.....	X
تّمـــة عامـ ّـة:	
تحديد الإشكالية.....	03
فرضيات الدّراسة.....	03
تحديد إطار الدّراسة.....	04
أسباب إختيار الموضوع.....	04
أهمية الدّراسة.....	04
أهداف الدّراسة.....	05
المنهج والأدوات المستخدمة في الدّراسة.....	05
الدّراسات السّابقة للموضوع.....	06
صعوبات الدّراسة.....	08
خطّة وهيكل الدّراسة.....	08
الفصل الأول: التنمية الإقتصادية، إستراتيجياتها وأبرز متطلّبات تحقيقها في ظل المتغيرات الدّولية الرّاهنة.	
تمهيـد.....	**10**
المبحث الأول: ـاهية التنمية الإقتصادية، أهدافها والمؤشّرات المعتمدة في قيـّاسها.....	**11**
المطلب الأول: ٰتنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي التّقليدي.....	11
المطلب الثاني: لإتّجاهات المعاصرة في تفسير التنمية الإقتصادية.....	14
المطلب الثالث: الّنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية تقارب أم إختلاف؟.....	19
المطلب الرابع: الأهداف الجوهرية المنتظرة من العملية التنموية.....	26
المبحث الثاني: تحدّيات الدّول النّامية والتّوجه نحو إكتساب حالة التنمية.....	**29**
المطلب الأول: هم الخصائص المشتركة لإقتصاديـّات الدّول النامية.....	29
المطلب الثاني: لإستراتيجيات المتّبعة للوصول إلى حالة التنمية.....	32

المطلب الثالث: عقبات تقف في طريق التنمية الإقتصادية باللّول النامية.....	38
المطلب الرابع: ضرورة التّخطيط الإقتصادي لتجاوز حلقة التّخلف في اللّول النامية.....	41
المبحث الثالث: مصادر محلية وأخرى أجنبية لتمويل برامج التنمية.....	**43**
المطلب الأول: مدخرات القطاع العائلي.....	44
المطلب الثاني: مدخرات القطاع الحكومي.....	46
المطلب الثالث: مدخرات قطاع الأعمال العام والخاص.....	47
المطلب الرابع: فائض حصيلة قطاع التّجارة الخارجية.....	48
المطلب الخامس: المنح والإعانات الرّسمية.....	50
المطلب السادس: لقروض الأجنبية التّجارية.....	52
المطلب السابع: الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.....	53
المبحث الرابع: التنمية البشرية كمطلب ضروري لتحقيق التنمية الإقتصادية.....	**55**
المطلب الأول: لتطّور التّاريخي لمفهوم التنمية البشرية ومستلزمات تحقيقها.....	56
المطلب الثاني: مركّبات التنمية البشرية وواقعها في اللّول النّامية.....	59
المطلب الثالث: دراسة في العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية.....	63
المطلب الرابع: الإمكان الإجتماعي ودوره في تحقيق التنمية.....	65
خلاصة الفصل.....	**68**
الفصل الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر كمورد أجنبي مكّمل لتمويل برامج التنمية الاقتصادية.	
تمهيـد.....	**69**
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**70**
المطلب الأول: الطّروحات النظرية الحديثة المفسّرة لقيام الإستثمار الأجنبي.....	70
المطلب الثاني: لتطّور التّاريخي لحركته.....	76
المطلب الثالث: لمفاهيم المتعلّقة بالإستثمار الأجنبي المباشر.....	80
المطلب الرابع: لأشكال المختلفة التي يتّبعها وفقاً لطبيعة الملكية.....	83
المبحث الثاني: المحدّدات، الحوافز والضّمانات اللاّزمة لإستقطاب أكبر قدر ممكن.....	**88**
المطلب الأول: الشّركات متعدّدة الجنسيات كقناة لإنسياب الإستثمارات الأجنبية.....	89
المطلب الثاني: محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي.....	92
المطلب الثالث: الحوافز والضّمانات المقدّمة لإستقطاب أكبر قدر ممكن.....	95
المطلب الرابع: مخاطر محتملة واجراءات كفيلة ولازمة لتغطيتها	99
المبحث الثالث: الجدوى الإقتصادية الإنمائية للإستثمارات الأجنبية في اللّول المضيفة.....	**101**
المطلب الأول: لاستثمارات الأجنبية وزيادة معدّل التّكوين الرّأسمالي.....	102
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمالة.....	104

المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية لمباشرة ونقل التّكنولوجيا الحديثة.....	107
المطلب الرابع: دور الاستثمار الأجنبي في تعديل وضعية ميزان المدفوعات.....	111
المبحث الرابع: لتّصيب القطاعي والتّوجه الجغرافي على الصّعيد العالمي.....	**114**
المطلب الأول: تطّور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي	115
المطلب الثاني: مصادر تدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.....	117
المطلب الثالث: لتّصيب القطاعي في الّدول المتقّمة، النّامية والإنتقالية.....	120
المطلب الرابع: لتّوجه الجغرافي للاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي.....	123
خلاصة الفصل.....	**128**
الفصل الثالث: البرامج الإستثمارية والمجهودات التنموية في الجزائر بين الأهداف المنشودة والنّتائج المحدودة.	
تمهيد.....	**129**
المبحث الأول: واقع التنمية الإقتصادية في ظل المخطّطات التنموية الممركزة.....	**130**
المطلب الأول: لمسار التنموي خلال المخطّط الثّلاثي (1967-1969).....	130
المطلب الثاني: المخطّط الرّباعي الأّول والثاني (1970-1977).....	133
المطلب الثالث: المخطّط الخماسي الأّول والثّاني (1980-1989).....	137
المطلب الرابع: محاولة تقييمية للمخطّطات التنموية الخمسة (1967-1989).....	142
المبحث الثاني: الإصلاح الإقتصادي لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.....	**145**
المطلب الأول: لإصلاح الإقتصادي واللّجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.....	145
المطلب الثاني: فاقيّات الإستعداد الإئتماني وأهم النّتائج المحققة.....	148
المطلب الثالث: رنامج التّعديل الهيكلي (مارس 1995- أفريل 1998).....	152
المطلب الرابع: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1989-1998).....	156
المبحث الثالث: لمقاربة الكينزية والتّوجهات الإنمائية مع بداية الألفية الثالثة.....	**158**
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004).....	159
المطلب الثاني: لبرنامج التّكميلي لد عم النّمو الإقتصادي (2005-2009).....	162
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014).....	165
المطلب الرابع: الإستثمارات العمومية وأثرها على الأداء الإقتصادي.....	168
المبحث الرابع: مكانة التنمية البشرية ضمن الإهتمامات التنموية في الجزائر.....	**172**
المطلب الأول: تشخيص وضعية التنمية البشرية في الجزائر.....	172
المطلب الثاني: ترتيب الجزائر حسب دليل مؤشّر التنمية البشرية.....	177
المطلب الثالث: تطّور المؤشّرات الفرعية لدليل التنمية البشرية.....	179
المطلب الرابع: عقبات التنمية البشرية والأفاق المستقبليّة لتطويرها.....	182
خلاصة الفصل:.....	**186**

الفصل الرابع: دراسة تحليلية تقييمية لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	
تمهيـــد:.....	**187**
المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسّساتي لترقية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر.....	**188**
المطلب الأول: المنظومة القانونية للإستثمارات الأجنبية قبل مرحلة الإصلاحات.....	188
المطلب الثاني: القوانين المنظّمة للإستثمار الأجنبي بدءا من التّسعينيات.....	191
المطلب الثالث: الجزائر والعلاقات الخارجية لتشجيع الإستثمارات الأجنبية.....	196
المطلب الرابع: الهيئات المعنيّة بترقية الإستثمار الأجنبي في الجزائر.....	198
المبحث الثاني: تحليل تطوّر وحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفّقة إلى الجزائر.....	**203**
المطلب الأول: تحليل تطوّر الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال (2001-2014).....	203
المطلب الثاني: التّوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.....	207
المطلب الثالث: النّصيب القطاعي للإستمارات الأجنبية الواردة خلال الفترة (2002-2014).....	209
المطلب الرابع: معوّقات الإستثمار الأجنبي وسبل اقتراحات مقترحة لضمان مستقبل أفضل.....	214
المبحث الثالث: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمؤشرات دولية مختارة.....	**218**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المناخ الإستثماري ومتطلّبات تحسينه.....	219
المطلب الثاني: أهم المؤشّرات الدّولية المعتمدة في تقييم مناخ الإستثمار.....	221
المطلب الثالث: نظرة عامّة حول المناخ الإستثماري المتاح في الجزائر.....	226
المطلب الرابع: مكانة الجزائر ضمن مؤشّرات دولية مختارة.....	229
المبحث الرابع: أهم الإنعكاسات النّاجمة عن هذه التدفقات على الإقتصاد الوطني.....	**234**
المطلب الأول: الإستثمارات الأجنبية الواردة وأثرها على ميزان المدفوعات.....	234
المطلب الثاني: الأثر على حجم التشغيل.....	237
المطلب الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتكوين رأس المال الثّابت.....	241
المطلب الرابع: انعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النّاتج المحلّي الإجمالي.....	243
خلاصة الفصل:.....	**245**
الفصل الخامس: النّصيب القطاعي للإستثمارات الأجنبية الواردة ومدى تحقيق الأهداف التّنموية في الجزائر.	
تمهيـــد:.....	**246**
المبحث الأول: الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات وتنمية الإقتصاد الوطني.....	**247**
المطلب الأول: أهمية ومكانة المحروقات في الإقتصاد الجزائري.....	247
المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن المحروقات الجزائرية.....	251
المطلب الثالث: قراءة في الأطر القانونية المنظّمة للقطاع.....	254
المطلب الرابع: الإستثمارات الأجنبية في القطاع (كاسب محقّقة ومخاطر محتملة).....	258

المبحث الثاني: المساهمة الأجنبية في القطاع الفلاحي وتفعيل الحركة التنموية.....	**263**
المطلب الأول: المقصود بالأمن الغذائي والفجوة الغذائية.....	264
المطلب الثاني: ميكانيزمات فلاحية وفيرة بنتائج وخيمة، أين الخلل؟.....	266
المطلب الثالث: دراسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.....	270
المطلب الرابع: الإستثمارات الأجنبية في القطاع وأهم النتائج المحققة.....	273
المبحث الثالث: لسياسة الصناعية المنتهجة ونموذج التنمية في الجزائر.....	**276**
المطلب الأول: ماهية الصناعة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية.....	276
المطلب الثاني: واقع ومميزات الصناعة الجزائرية (إصلاحات معجلة بنتائج مؤجلة).....	280
المطلب الثالث: معالم إستراتيجية الإنعاش الصناعي وأهدافها في الجزائر إنطلاقاً من 2007.....	283
المطلب الرابع: الإستثمارات الأجنبية في القطاع والنتائج التنموية المحققة.....	286
المبحث الرابع: السياحة الجزائرية فرصة هائلة لكن غير مستغلة	**290**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياحة والإستثمار السياحي.....	290
المطلب الثاني: أهم المقومات السياحية المتاحة في الجزائر.....	293
المطلب الثالث: الأثار الإقتصادية والإجتماعية للقطاع السياحي	297
المطلب الرابع: الإستثمارات الأجنبية السياحية وتحقيق الأهداف الإنمائية.....	301
خلاصة الفصل.....	**304**
خاتمة عامة:	
الخلاصة العامة للدراسة.....	306
نتائج إختبار الفرضيات.....	307
هم النتائج المتوصل إليها.....	308
جملة التوصيات المقترحة.....	311
قائمة المراجع والمصادر.....	**313**
فهرس المحتويات.....	**333**